

# المجلد

لابن حزم

المجلد الثالث والرابع

مكتبة دار التراث

٩٩ شارع الجمهورية - القاهرة



Bibliotheca Alexandrina



0133271









# المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الاصولى ، قوى المارضة  
شديد المارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحجة ، صاحب التصانيف  
المتعة فى المتقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والاصول  
والخلاف ، مجدد القرن الخامس ، فخر الاندلس  
أبى محمد على بن أحمد بن سميد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الثالث

تحقيق

احمد محمد الشاذلى

مكتبة  
دار الكتب  
٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال عليّ: هلا قالوا: إن ابن عمر لم يكن ليخالف أباه لولا فضل علم كان عنده أثبت<sup>(١)</sup> من فعل أيّه؟

وروينا عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح: أن عائشة وأم سلة أمي المؤمنين كانتا تركمان<sup>(٢)</sup> ركعتين بعد العصر. وروينا عن حماد بن سلة وهشام بن عروة، قال حماد: عن عطاء ابن السائب عن سعيد بن جبير قال: كانت عائشة أم المؤمنين تصلي ركعتين بعد العصر وهي قائمة، وكانت ميمونة<sup>(٣)</sup> أم المؤمنين تصلي أربعاً وهي قاعدة، فسئلت عن ذلك، فقالت عن عائشة: إنها شابة وأنا عجوز فأصلي أربعاً بدل ركعتيها<sup>(٤)</sup>.

قال علي هذا يبطل رواية من روى عن أم سلة: «أنقضها نحن؟ قال: لا»

وقال هشام عن أيّه: كان الزبير وعبد الله بن الزبير يصليان بعد العصر ركعتين.

وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة: كنا نصلي مع ابن الزبير «العصر في المسجد الحرام»<sup>(٥)</sup> فكان يصلي بعد العصر

(١) في المصرية «بأثبت» وما هنا أصح (٢) في اليمنية «كانت الركعات» وهو سخط (٣) في اليمنية بمخفف اسم «ميمونة» وهو خطأ (٤) في اليمنية «فأصلي أربعاً» ركعتيها (٥) هذه زيادة من المصرية



ركعتين، وكنا نصليهما معه، نقوم صفا خلفه،  
وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن السائب بن يزيد قال  
سبح المنكدر بعد العصر فضربه عمر .  
قال علي : المنكدر والسائب صاحبان لرسول الله صلى الله عليه وسلم .  
وعن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه : أن أبا أيوب  
الأنصاري كان يصلي قبل خلافة عمر ركعتين بعد العصر ، فلما استخلف  
عمر تركهما ، فلما توفي عمر ركعهما ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ان عمر ان  
يضرب الناس عليهما .

قال علي : في هذا الحديث يارب واضح أن أبا بكر الصديق وعثمان  
رضي الله عنهما كانا يجيزان الركوع بعد العصر .

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدى . ثناشعبة وسفيان جميعا قالوا : ثنا  
أبو إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة : أن علي بن أبي طالب كان في سفر  
فصلى العصر ، ثم دخل فسطاطه فصلى ركعتين .

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال : سألت  
أبا جحيفة عن الركعتين بعد العصر فقال : إن لم ينفعاك <sup>(١)</sup> لم يضرك .  
وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة : ثنا يزيد بن خمير <sup>(٢)</sup> عن عبد الله  
ابن يزيد عن جبير بن نفير قال : كتب عمر إلى عمر بن سعد <sup>(٣)</sup> ينهاه عن

(١) في البيهقي « يشفأك » وهو خطأ (٢) غير بالغاء المعجمة مصغرو يزيد هذا ثقة  
(٣) عمر مصغرو وسعد باسكان العين ، وفي المصرية « عمر بن سعيد » ولكننا  
رجحنا انه « عمر بن سعد » لأن عمر بن سعيد متأخر عن ادراك عمر . وأما عمر  
ابن سعد الأنصاري الأوسي فانه محباني وشهد فتوح الشام واستلمه عمر على  
محض . وكان معجبا به وكان من عجبه به يسميه نسيج وحده كما روى ابن سيرين  
ويقال : ان عمر قال لأصحابه : ننموا ، فتمنى كل رجل أمنية ، فقال عمر : لكى  
آتمنى أن يكون لى رجال مثل عمر أستعين بهم على أمور المسلمين اهـ

الركتين بعد العصر، فقال أبو الدرداء: أما أنا فلا أتركهما، فمن شاء أن ينحضج فليتحضج<sup>(١)</sup>.

وعن حماد بن زيد: ثنا أنس بن سيرين قال: خرجت مع أنس بن مالك إلى أرضه يندق<sup>(٢)</sup> سيرين، وهي خمسة فراسخ،<sup>(٣)</sup> فحضرت صلاة العصر، فأما فأعدأ على بساط في السفينة، فصلى بنا ركعتين، ثم سلم، ثم صلى بنا ركعتين.

وعن يزيد بن هرون عن عمار بن أبي معاوية النهني عن أبي شعبة التميمي قال: رأيت الحسن بن علي بن أبي طالب يطوف بعد العصر ويصلي. وعن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لم ينه عن الصلاة إلا عند غروب الشمس.

وعن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود في حديث: سيأتى عليكم زمان كثير خطبواؤه؛ قليل علماؤه، يطيلون<sup>(٤)</sup> الخطبة ويؤخرون الصلاة؛ حتى يقال: هذا شرق الموتى؛

(١) بالحاء المهملة والضاد المعجمة وآخره جيم. وحضج النار — من باب قتل أوقدها، والحضج — بكسر الحاء واسكان الضاد — كل مائر بالأرض، وانحوضج الرجل التهب غضبا وانقد من النيط فلزق بالأرض، وأيضاً انحضج ضرب بنفسه الأرض غيظا، فاذا فعلت به أنت ذلك قلت: حضجته، وفي حديث أبي الدرداء: فمن شاء أن ينحضج فليتحضج. أي ينقد من النيط وينشق. اهـ من اللسان وغيره. وكل هذه الثماني متقاربة مأخوذة من المتنين الأولين. ونسخ الحلى هنا مصحفة ففي المصرية بالهاء بدل الحاء وفي التنبية «ينحضع» (٢) كذا رسمنا نسخ هذه النسخة، ورسمنا آخر «يد» وفي التنبية «سدف» بدون اعجام وقد أعجزني أن أعرف هذا الموضع لموجّه اسمه فيراجع ان شاء الله (٣) في التنبية «وهي رأس خمسة فراسخ» (٤) في التنبية «يخطبون» وهو خطأ.

قلت: وما شرق<sup>(١)</sup> الموق؟ قال: إذا اصفرت الشمس جدا: فمن أدر لك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها: فإن احتبس فليصل معهم: وليجعل صلاته وحده الفريضة: وصلاته معهم تطوعا<sup>(٢)</sup>.

قال علي: فهؤلاء أكابر الصحابة رضى الله عنهم: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، والزبير، وعائشة، وأم سلمة، وميمونة، أمهات المؤمنين، وابن الزبير، ومن بحضرته من الصحابة، وتميم الدارى، والمنكدر، وزيد بن خالد الجهنى، وابن عباس، وابن عمر، وأبو أيوب الأنصارى، وأبو جحيفة، وأبو الدرداء، وأنس<sup>(٣)</sup>، والحسن بن علي، وبلال، وطارق بن شهاب، وابن مسعود، وروى أيضا عن النعمان بن بشير وغيرهم، فمن بقى؟

وما نعلم لهم متعلقا بأحد من الصحابة رضى الله عنهم إلا رواية عن أبي سعيد الخدرى، جعلها خاصة لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم. وإذا قال صاحب: هي خاصة، وقال آخرون منهم: هي عامة، فالسير<sup>(٤)</sup> على العموم حتى يأتي نص صحيح بأنها خصوص، ولا سبيل إلى وجوده، وأخرى عن معاوية ليس فيها نهى عنها، بل فيها: إن الناس كانوا يصلونها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ وأخرى مرسلات تصح عن ابن

(١) بالشين المعجمة والقاف وفي النجيلة «سرف» بالهملة في الأولى و«سرف» بالمعجمة في الثانية مع الفاء فيهما وهو تصحيف. وشرق الموق هو أن يشرق الإنسان بريقه عند الموت: يقال: شرقت الشمس شرقا — من باب فرح — إذا ضف ضوءها. وسئل محمد بن الحنفية عنه فقال: «لم تر إلى الشمس إذا ارتفعت عن الحيطان فصارت بين القبور كأنها لجة: فذلك شرق الموق» اه من اللسان (٢) روى بعضه مسلم بإسناد آخر (ج ١: ص ١٥٠) (٣) حنف اسم «أنس» من النجيلة وهو خطأ فقد سبق حديثه قبل أسطر (٤) في النجيلة «قالسين» وهو خطأ.

مسعود؛ ليس فيها أيضاً إلا: وأنا أكره ما كره عمر؛ وقد صح عن عمرو بن  
ابن مسعود إباحة ذلك؛ وعن أبي بكر المنع من الصلاة جملة من حين  
صفرة الشمس. والخفيون والمالكيون مخالفون له في ذلك، كما نذكر بعد  
هذا إن شاء الله تعالى.

وأما التابعون فكثير؛ منهم: هشام بن عروة؛ وأنس بن سيرين؛ كما  
ذكرنا آنفاً.

وعن عبد الرزاق عن معمر بن عبد الله بن طاوس قال: كان أبي لا يدهما  
يعنى الركعتين بعد العصر.

وعن حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن يزيد بن طلق: أن عبد الرحمن  
ابن اليلمانى<sup>(١)</sup> كان يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني إبراهيم بن ميسرة أن طاوساً  
صلى بحضرته ركعتين بعد العصر، ثم قال له: أتصلي بعد العصر؟ قلت نعم،  
قال: أكرمت والله.

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أشعث بن أبي الشعثاء<sup>(٢)</sup> هو  
أشعث بن سليم قال: سافرت مع أبي وعمرو بن ميمون والأسود ومسروق  
وأبي وأثل فكانوا يصلون بعد الظهر ركعتين، وبعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن جعفر غندر: ثنا شعبة عن أبي إسحاق السبيعي قال: رأيت  
شريحا القاضي يصلي بعد العصر ركعتين.

وعن محمد بن المثنى عن معاذ بن معاذ العنبري ثنا أبي عن قتادة قال:  
كان سعيد بن المسيب يصلي بعد العصر ركعتين.

(١) يفتح الباء الواحدة واللام ويبنهما ياء مثناة ساكنة، وفي المصرية «السلمانى»  
وهو خطأ وتصحيف (٢) في المصرية «عن أشعث عن أبي الشعثاء» وهو خطأ



وعن محمد بن المثنى ثنا أبو عاصم النبيل<sup>(١)</sup> عن عمر بن سعيد<sup>(٢)</sup> قال: رأيت القاسم بن محمد بن أبي بكر يطوف بعد العصر ويصلي ركعتين. وكذلك أيضاً عن الحسن.

فهؤلاء هشام بن عروة، وأنس بن سيرين، وطاوس وعبد الرحمن ابن اليلمانى<sup>(٣)</sup> وإبراهيم بن ميسرة، وأبو الشعثاء، وأشعث ابنه، وعمرو ابن ميمون، ومسروق، والأسود، وأبو وائل، وشريح القاضي، وسعيد ابن المسيب، والقاسم بن محمد، وغيرهم، كعب الله بن أبي الهذيل، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الرحمن<sup>(٤)</sup> بن الأسود والأخف بن قيس وبهما يقول أبو خيثمة، وأبو أيوب الهاشمي<sup>(٥)</sup>؛ وبه تأخذ إن شاء الله تعالى.

٢٨٦ — مسألة ولا يجوز تعمد تأخير مانى<sup>(٦)</sup> أونيم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها؛ وعند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال؛ ولا بعد السلام من صلاة الصبح حتى تصفوا الشمس وتبيض، ويقضى في هذه الاوقات كل مالم يذكر الا فيها؛ من صلاة منسية أونيم عنها؛ من فرض<sup>(٧)</sup> أو تطوع، وصلاة الجنازة والاستسقاء والكسوف والركعتان عند دخول المسجد؛ ومن توصاً للصلاة في أحد هذه الاوقات فله أن يتطوع حينئذ مالم<sup>(٨)</sup> يتعمد المترك

(١) أبو عاصم هو الضحاك بن غلد (٢) هو عمر بن سعيد بن أبي حسين التوفى المكي، وفي الجنية «عمرو بن شبيب» وهو خطأ (٣) في المصرية «السلفاني» وهو خطأ (٤) في الجنية بتكرار اسم «عبد الرحمن» مرتين وهو خطأ (٥) أبو أيوب الهاشمي هو سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبد الله بن عباس روى عن محمد بن ادريس الشافعي وسفيان بن عيينة، وروى عنه البخاري والامام احمد وغيرهم، وقد سبق أن حكى المؤلف قوله في بعض الخلافات (٦) في الجنية «تأخير قضاء مانى» وزيادة كلمة «قضاء» لا لزوم لها (٧) كلمة «من فرض» سقطت من أصل المصرية وزادها ناسخاونه عليها، وهو الصواب الذي في الجنية (٨) في المصرية «حينئذ عند المالم» الخوز زيادة «عند» لا موضع لها

كل ذلك وهو ذاكر له حتى تدخل<sup>(١)</sup> الأوقات المذكورة . فمن فعل هذا فلا تجزئه صلاته تلك أصلاً .

وهذا نص نبيه صلى الله تعالى عليه وسلم عن تحرى الصلاة في هذه الأوقات .

وأما بعد الفجر مالم يصل الصبح فالتطوع حيث يجازى حسن ما أحب المرء . وكذلك أثر غروب الشمس قبل صلاة المغرب .

وبنحو هذا يقول داود في كل ما ذكرنا؛ حاشا التطوع بعد العصر، فإنه ضده جائز إلى بعد غروب الشمس؛ ورأى النهى عن ذلك منسوخاً .

وقال أبو حنيفة : ثلاثة أوقات لا يصلى فيها فرض فائت أو غير فائت ، ولا نقل<sup>(٢)</sup> بوجه من الوجوه ؛ وهى : عند أول طلوع قرص الشمس<sup>(٣)</sup>

الا أن تبيض وتصفو ؛ أو عند استواء الشمس حتى تأخذ في الزوال ، حاشا يوم الجمعة خاصة ؛ فإنها<sup>(٤)</sup> يصلى فيها من جاء إلى الجامع<sup>(٥)</sup> وقت استواء

الشمس ؛ وعند أخذ أول الشمس في الغروب حتى يتم غروبها ؛ حاشا عصر يومه خاصة فإنه يصلى عند الغروب وقبله وبعده ، وتكره الصلاة على

الجنائز<sup>(٦)</sup> في هذه الأوقات ؛ فإن صلى عليها فيهن أجزأ ذلك .

وثلاثة أوقات يصلى فيهن الفروض كلها ؛ وعلى الجنائز ؛ ويسجد

بجمود التلاوة ولا يصلى فيها التطوع ؛ ولا الركعتان إثر الطواف ؛ ولا

الصلاة المنذورة ؛ وهى إثر طلوع الفجر الثاني حتى يصلى الصبح ؛ إلا

رفعى الفجر فقط ؛ وبعد صلاة العصر حتى تأخذ الشمس في الغروب ؛

الا أنه كره الصلاة على الجنائز إذا اصفرت الشمس<sup>(٧)</sup> ، وكذلك سجود

(١) في العربة «يدخل» وهو خطأ (٢) في العربة «ولا يقبل» وهو خطأ (٣) في

العربة «طلوع الشمس» (٤) في العربة «فاته» (٥) في العربة «من جاء الجامع»

(٦) في العربة «الجنائز» (٧) في العربة «حتى تأخذ الشمس في الغروب وبمد صلاة

الجنائز إذا اصفرت الشمس» وهو خطأ \*

التلاوة؛ وبعد تمام غروبها حتى يصلي المغرب؛ ومن جاء عنده يوم الجمعة والامام يخطب وقت رابع لهذه الثلاثة التي ذكرنا آخراً<sup>(١)</sup>.

قال أبو حنيفة: فمن دخل في صلاة الصبح فطلعت له الشمس وقد صلى أقلها أو أكثرها بطلت صلاته تلك، ولو أنه قعد مقدار التشهد وتشهد ثم طلع أول قرص الشمس إثر ذلك كله<sup>(٢)</sup> وقبل أن يسلم فقد بطلت صلاته؛ ولو قهقهه حيث لا ينقض وضوؤه؛ ولو أنه أحدث عمداً ونسيانا أو تكلم عمداً أو نسياناً بعد أن قعد مقدار التشهد وقبل أن يسلم فصلاته تامة كاملة؛ ولو قهقهه حيث لم ينقض وضوؤه.

وقال أبو يوسف ومحمد: إذا قعد مقدار التشهد قبل طلوع أول الشمس فصلاته تامة، فلو دخل في صلاة العصر فصلى أولها ولو تكبيرة أو أكثرها فغربت له الشمس كلها أو بعضها فليباد في صلاته، ولا يضرها ذلك شيئاً عند أبي حنيفة وأصحابه.

قالوا: فإن صلى في منزله ركعتي الفجر ثم جاء إلى المسجد فليجلس ولا يركع.

قال أبو حنيفة: فإن جاء إلى المسجد بعد تمام غروب الشمس فليقف حتى تقام الصلاة، ولا يجلس ولا يركع، قال أبو يوسف: يجلس<sup>(٣)</sup> ولا يركع.

وقال مالك: يصلي الفروض كلها المنسية وغيرها في جميع هذه الأوقات، ولا يتطوع بعد صلاة الصبح<sup>(٤)</sup> حتى تبيض الشمس وتصفو، ولا<sup>(٥)</sup> بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا بعد غروبها حتى تصلي المغرب،

(١) في المنيبة «اجزا» وهو خطأ (٢) في المنيبة «انركله» وهو خطأ (٣) في المنيبة «ولا يجلس» وهو خطأ (٤) في المنيبة بحذف «بعد صلاة الصبح» وهو خطأ (٥) في المنيبة «أولاً» وهو خطأ

ومن دخل المسجد حينئذ<sup>(١)</sup> فقد ولا يركع، ولا يتطوع بعد طلوع الفجر إلا بركعتي الفجر، حاشا من غلبته عينه فقام عن حزيه، فانه لا بأس بأن يصليه بعد طلوع الفجر وقبل صلاة الصبح ومن ركع ركعتي الفجر في منزله ثم أتى المسجد فأنشأ ركعتين، وإن شاء جلس ولم يركع، وقد روى عنه: أن كان<sup>(٢)</sup> مصباحاً فليجلس ولا يركع. والتطوع عنده جائز على كل حال عند استواء الشمس، ولم يكره ذلك، وأجاز الصلاة على الجنازة بعد صلاة الصبح ما لم يسفر جداً، وبعد العصر ما لم تصفر الشمس، وعنه في سجود التلاوة قولان: أحدهما: لا يسجد لها بعد صلاة الصبح حتى تصفو<sup>(٣)</sup> الشمس، ولا بعد صلاة العصر ما لم تقرب الشمس، والآخر: أنه لا بأس بالسجود لها ما لم يسفر وما لم تصفر الشمس، وقال: من قراها في الوقت المنهي فيه عن السجود فليسقط الآية التي فيها السجدة، ويصل<sup>(٤)</sup> التي قبلها بالتي بعدها.

وقال الشافعي: يقضى الفائتات من الغروض ويصلى كل تطوع مأمور به في هذه الأوقات، وإنما الممنوع هو ابتداء التطوع فيها فقط إلا يوم الجمعة وبمكة، فانه يتطوع في جميع هذه الأوقات وغيرها. قال علي: أما تقاسيم أبي خنيفة فدعا وفاسدة متناقضة، لا دليل على شيء منها، لا من قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا من إجماع، ولا من قول صاحب، ولا من قياس ولا رأى سديد.

وأقول مالك لا دليل على تقسيمها، لا سيما قوله باسقاط الآية في التلاوة بين الآيتين، فهو إفساد<sup>(٥)</sup> نظم القرآن، وقول ما سبقه إليه أحد، وكذلك إسقاطه وقت استواء الشمس من جملة الأوقات المنهي عن الصلاة فيها،

(١) في البنية بمنف «حينئذ» (٢) في البنية «انه كان» وهو خطأ (٣) في البنية «تصفر» وهو تصحيف (٤) في البنية «ويصل» وهو خطأ غريب (٥) في البنية «فساد» وهو خطأ



فهو خلاف الثابت <sup>(١)</sup> في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم بلا <sup>(٢)</sup> معارض له  
وأما تفريق الشافعي بين مكة وغيرها وبين يوم الجمعة وغيره: فلا يترين  
ساقطين رويناهما، في أحدهما النهي عن الصلاة في هذه الاوقات إلا بمكة <sup>(٣)</sup>  
وفي الآخر: «يوم الجمعة صلاة كله» <sup>(٤)</sup> وليس كما يشتغل به، ولأه، رده أحد من  
أئمة أهل الحديث، فوجب الاضراب عن هذه الاقوال جملة، والاقبال  
على السنن الواردة في هذا الباب، والنظر في استعمالها كلها، وفي تغليب <sup>(٥)</sup>  
أحد الحكمين على الآخر، على ما جاء في ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم،  
وعن التابعين رحمهم الله.

قال علي: حدثنا حماد ثنا عباس بن إصيص ثنا محمد بن عبد الملك بن إمين  
ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عفان بن مسلم ثنا همام بن يحيى ثنا  
قتادة حدثنا <sup>(٦)</sup> أبو العالية عن ابن عباس قال: شهد عندي، جال مرضيون،  
وأرضاهم عندي عمر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا صلاة بعد  
صلايين: بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس»

(١) في الميمنية «خلاف الثابت» (٢) في الميمنية «فلا» وهو خطأ (٣) الحديث واه  
البيهقي (ج ٢: ص ٦١) من طريق الشافعي عن عبد الله بن المؤمل عن حميد بن عفران عن  
قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر، ثم رواه أيضاً من طريق إبراهيم بن طهمان عن حميد،  
وعبد الله بن المؤمل ضعيف من قبل حفظه ومتابعة ابن طهمان تقويه وضعف البيهقي الحديث  
بجميد الأعرج لأنه ليس بالقوى، واستدرك عليه ابن الترمذي بأن حميداً قيل فيه انه منكرو  
الحديث ورمى بوضع الحديث، وهذا خطأ فاحش: فان الذي روى بهذا هو حميد الأعرج  
الكوفي القاص وأما الذي في الاستناد فهو حميد بن قيس الأعرج المكي أبو صموان مولى  
عفران وهو ثقة روى له الشيخان، وأما علة الحديث انه مرسل، لأن مجاهد لا يثبت له سماع  
من أبي ذر كما قال البيهقي، ثم رواه من وجه آخر عن مجاهد: «بلنّا أن أباذر» الخ وهو يدل  
على إرساله (٤) هذا اللفظ لم أجده من فروع أو آثاره وكلمة الحسن رواها البيهقي (ج ٢: ص ٦٥)  
وروى أيضاً حديث آخر في استئنا، يوم الجمعة (ج ٢: ص ٦٤ و ٦٥) وكلمة ضيقة وحاشا  
الأول منها وليس فيه دلالة على ما أراد (٥) في الميمنية «أو في تغليب» (٦) في الميمنية «حدثني» •

ورويانه هكذا من طرق، اكتفينا بهذا الصحة<sup>(١)</sup>، وكلها صحيح.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا عبد الله ابن وهب عن موسى بن علي بن رباح<sup>(٢)</sup> عن أبيه قال: سمعت عتبة بن عامر الجهني يقول: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا<sup>(٣)</sup> أن نصلي فيهن<sup>(٤)</sup> أو أن نقبر فيهن موتانا: حين تطلع الشمس بازغتها حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف الشمس<sup>(٥)</sup> للغروب حتى تغرب،<sup>(٦)</sup> وروينا أيضاً في هذه الأوقات عن الصنابحي<sup>(٧)</sup> وغيره.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الحولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا الربيع بن نافع هو أبو توبة - ثنا محمد بن المهاجر عن العباس بن سالم عن أبي سلام<sup>(٨)</sup> عن أبي أمامة الباهلي عن عمرو بن عيسى<sup>(٩)</sup> السلسلي أنه قال: «قلت يا رسول الله، أي الليل أسمع<sup>(١٠)</sup>؟ قال: جوف الليل الآخر، فصل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة مكثوبة، حتى تصلي الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس فترفع قيس ربح<sup>(١١)</sup> أو ربحين، فإنها تطلع بين قرني شيطان ويصلي لها الكفلا، ثم صل ما شئت، فإن الصلاة مشهودة

(١) رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٢) «على» بضم العين بالتصغير، و«رباح» بفتح الراء (٣) في الأصلين «ينهى» وصحناه من مسلم (ج ١: ص ٢٢٨) (٤) في الأصل «فيها» والتصحيح من مسلم (٥) كلمة «الشمس» زدها من صحيح مسلم، وتضيف أصلها تضيف لفظة التاء الأولى، ومعناها عميل للغروب ومنه سمى الضيف ضيفا من ضاف عنه يضيف (٦) رواه الجماعة إلا البخاري، ورواه أيضاً البيهقي (ج ٢: ص ٤٥٤) (٧) سياق بعد الحديث التالي إن شاء الله (٨) قوله «عن أبي سلام» حذف من البنية وهو خطأ (٩) عيسى بالعين المهملة والياء الموحدة والسين المهملة وكذا مفتوح، وفي المصرية «عيسى» وفي البنية «عمر بن عيسى» وكلاهما خطأ (١٠) يعني: أي أوقات الليل أرجى للدعوة وأولى للاستجابة، قاله الخطابي (١١) قيس ربح: بكسر اللام أي قدر ربح في رأي العين، وفي البنية «هي» بدون نقط وهو خطأ لا معنى له.

مكتوبة، حتى يعدل الروح ظله، وأقصر<sup>(١)</sup> فإن جهنم تسجر وتفتح أبوابها فإذا زأغت فصل ماشتت، فإن الصلاة مشهودة مكتوبة، حتى تصلي العصر ثم أقصر حتى تغرب الشمس، فإنها تغرب بين قرني شيطان ويصل لها الكفار<sup>(٢)</sup> وذكر الحديث.

ورويان من طرق عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطلة بن يسار عن عبدالله الصنابحي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «الشمس تطلع ومعا قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقها، فإذا استوت فارقها، فإذا زالت فارقها، فإذا دنت للغروب فارقها، فإذا غربت فارقها، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في هذه الأوقات،

قال علي: والعجب من مخالفة المالكين لهذا الخبر، وهو من رواية شيخهم. قال علي: فذهب إلى هذه الآثار قوم، فلم يروا الصلاة أصلاً في هذه الأوقات.

كأرويان من طريق محمد بن جعفر عن شعبة عن عاصم بن سليمان الأحمول عن بكر بن عبد الله المزني قال: «إن أبوبكرة في بستان له فنام عن العصر، فلم يستيقظ حتى اصفرت الشمس، فلم يصل حتى غربت الشمس، ثم قام فصلى.

ومن طريق عبدالرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين: «أن أبابكرة أتاهم في بستان لهم فنام عن العصر فقام<sup>(٣)</sup> فتوضأ، ثم لم يصل حتى غابت الشمس.

(١) في إمام داود (ج ١: ص ٤٩٣) «ثم أقصر» (٢) إلى هنا ما رواه أبو داود، ثم قال «وقص حديثاً طويلاً وهو بطوله في صحيح مسلم» (ج ١: ص ٢٢٨ و ٢٢٩) وسن الباق (ج ٢: ص ٤٥٤ و ٤٥٥) من طريق شاذين جدا فهو يجهل أن كثير من أبي أمامة عن عمرو بن عبسة (٣) «فقام» حذف من الحديث.

وه . إلى سفيان الثوري عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة عن رجل من ولد كعب بن عجرة : أنه نام عن الفجر حتى طلعت الشمس ، قال : قممت أصلي فذعاني كعب بن عجرة فأجلسني حتى ارتفعت الشمس وايبضت ، ثم قال يتم فصل .

وروي عن محمد بن المثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر العقدي كلاهما عن سفيان الثوري عن زيد بن جبير عن أبي البخري قال : كان عمر بن الخطاب ، يضرب على الصلاة بنصف النهار . أبو البخري <sup>(١)</sup> هذا هو صاحب ابن مسعود وعلى .

وذهب آخرون إلى فضل الصلوات الفاتيات في هذه الأوقات ، وإلى التمدد في صلاة الصبح إذا طلعت الشمس وهو فيها ، أو إذا غربت له وهو فيها ، وإلى تأدية كل صلاة تطوع جاء بها أمر .

واحتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا حميد بن مسعدة عن يزيد بن زريع حدثني حجاج الأحول <sup>(٢)</sup> عن قتادة عن أنس بن مالك قال : «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يرقد عن الصلاة أو يغفل عنها ؟ فقال : كفارتها أن يصلها إذا ذكرها .»

(١) أبو البخري — بفتح الباء واسكان الخاء المعجمة وفتح التاء — اسمه سعيد بن فيروز وهو تابعي روى عن بعض الصحابة ، ولم يسمع من كثير منهم بل روى عنهم مراسلا كذلك قال ابن سني في الطبقات (ج ٦ : ص ٢٠٤) وقال ابن حجر في التهذيب «أرسل عن عمر وعلى وحذيفة وسلمان وابن مسعود» وقال ابن ميمون «لم يسمع من علي شيئا» وكذلك قال ابن المديني وأبو زرعة وشيبة وانظر مراسيل ابن أبي حاتم (ص ٢٢٧ و ٢٢٨) ولعل المؤلف رأى بعض الروايات له عن علي وابن مسعود فظنه من أصحابهما ، وهو ظن خطأ (٢) في الحقيقة «يزيد بن زريع من حجاج الأحول» وهو خطأ ، وفي المصرية «حدثني حجاج جيدنا الأحول» وهو خطأ بل حجاج هو ابن حجاج الباهلي البصري الأحول هو صحبه من سنن النسائي (ج ١ : ص ١٠٠) \*



وبه إلى أحمد بن شعيب: أنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إنه ليس في النوم تفریط، إنما التفریط في اليقظة، فإذا نسي أحدكم صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها»<sup>(١)</sup>.

وهذا عموم<sup>(٢)</sup> لكل صلاة فرض أو نافلة، وقد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصلاة الكسوف وبالركعتين عند دخول المسجد وبالصلاة على الجنائز وسائر ما أمر به من التطوع عليه السلام.

وأخذ بهذا جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة أن المسور بن مخرمة دخل على ابن عباس لحدثه، فقام ابن عباس وانسل المسور، فلم يستيقظ حتى أصبح، فقال لغلّامه: «أتراني أستطيع أن أصلي قبل أن تخرج الشمس أربعاً — يعني العشاء — وثلاثاً — يعني الزور — ور كعتين — يعني ركعتي الفجر — وواحدة — يعني ركعة من الصبح —؟ قال: نعم، فصلاهن.

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عطاء بن أبي رباح عن عطاء ابن يحنس<sup>(٣)</sup> أنه سمع أبا هريرة يقول: «إن خشيت من الصبح فأتا فبادر»<sup>(٤)</sup> بالركعة الأولى الشمس، فإن سبقت بها الشمس فلا تعجل بالآخره أن تكملها.

وبه إلى عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك قال: صليت

(١) رواه النسائي (ج: ١ ص: ١٠٠ و ١٠١) وقد رواه هكذا مختصراً وهو جزء من حديث أبي

قتادة الطويل في سيرهم مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونومهم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس. وسياق بأسانيد مختلفة (٢) في النجدة «وعوم» وهو خطأ (٣) كذا في الأصلين، ولم أجده ذكر الملاءم يحنس هذا، ويوجد في الصحابة اثنا عشر

كل منهما «يحنس» فهل هو ابن أحدهما. لا أدري. ثم عطاء بن أبي رباح من أصحاب أبي هريرة فهل يريد أن يكون الصواب حذف «عن عطاء بن يحنس» أظنه الأقرب للصواب، ولم أجده هذا الأثر في غير هذا الكتاب (٤) في المصرية «فبادرت» وما هنا أحسن وأصح •

خلف ابى بكر الفجر فاستفتح البقرة فقراها فى ركعتين؛ فقال عمر حين فرغ<sup>(١)</sup> ينفرا الله لك! لقد كادت الشمس أن تطلع قبل أن تسلم، قال: لو طلعت لألفتنا غير غافلين<sup>(٢)</sup>.

وبه الى معمر عن عاصم بن سليمان<sup>(٣)</sup> عن ابى عثمان النهدي<sup>(٤)</sup> قال: صلى بنا عمر صلاة الغداة فما انصرف حتى عزف كل ذى بال أن الشمس قد طلعت فقيل له: ما فرغت حتى كادت الشمس أن تطلع؟ فقال: لو طلعت لألفتنا غير غافلين<sup>(٥)</sup>.

قال على: فهذا نص جلى بأصح إسناد يكون أن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما وكل من معهما<sup>(٦)</sup> من الصحابة رضى الله عنهم لا يرون طلوع الشمس يقطع صلاة من طامت عليه وهو يصلى الصبح.

والعجب من الخفيين الذين يرون انكار عمر على عثمان بحضرة الصحابة ترك غسل الجمعة حجة فى سقوط وجوب الغسل لها — وهذا ضد ما يدل عليه انكار عمر — ثم لا يرون تجوز أبى بكر وعمر صلاة الصبح وان طلعت الشمس حجة فى ذلك! بل خالفوا جميع ماجاء عن الصحابة فى ذلك<sup>(٧)</sup> من ميسج وماتع! أو خالفوا أبى بكر فى تأخير صلاة العصر حتى غابت الشمس، وقد ذكرنا من قال من الصحابة بالتطوع بعد العصر، ومن أمر بالاعادة مع الجماعة، والى صفة الشمس فى المسألة التى قبل هذه، فأغنى عن اعادته.

(١) هنا فى المصرية زيادة «قال» وحذفها أحسن (٢) رواه البيهقى (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق هشام عن قتادة عن أنس. وفيه أن أبى بكر قرأ آل عمران (٣) فى الليلة «عن عاصم» بحذف اسم أبيه (٤) فى الليلة «الهندى» وهو خطأ (٥) رواه أيضا البيهقى (ج ١: ص ٣٧٩) من طريق أبى معاوية عن عاصم الأحول — هو ابن سليمان — بإسناده وصحته وفيه «فأسلم حتى ظن الرجال ذؤ والمقول أن الشمس قد طلعت» (٦) فى المصرية «سهم» وما هنا أصح (٧) قوله «فى ذلك» حذف من الليلة \*

ورويانا عن سفين الثوري عن المغيرة بن مقسم<sup>(١)</sup> عن ابراهيم النخعي في الصلاة التي تنسى، قال: يصليها حين يذكرها وإن كان في وقت تكبر فيه الصلاة. ومثله أيضا عن عطاء وطاوس وغيرهم.

ورويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا شعبة عن موسى بن عقبة قال: سمعت سالم بن عبد الله بن عمر يقول: إن أباه كان يطوف بعد العصر وبعد الغداة ثم يصلي الركعتين قبل طلوع الشمس، قال موسى: وكان نافع يكره ذلك، فحدثه عن سالم فقال لي نافع<sup>(٢)</sup>: سالم أقدمهني وأعلم.

قال علي: هذا يدل على رجوع نافع إلى القول بهذا، وعلى أنه قول موسى ابن عقبة.

قال علي: فغلب هؤلاء أحاديث الأوامر على أحاديث النهي، وقالوا: إن معنى النهي عن الصلاة في هذه الأوقات أي إلا أن تكون صلاة أمرتم بها، فصلوها فيها وفي غيرها، وقال الآخرون<sup>(٣)</sup>: معنى الأمر بهذه الصلوات أي إلا أن تكون وقتانهي فيه عن الصلاة فلا تصلوها فيه.

قال علي: فلما كان على العاملين<sup>(٤)</sup> ممكنا، لم يكن واحد منهما أولى من الآخر إلا لابرهان، فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى: قرأت على مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار وبسر<sup>(٥)</sup> بن سعيد وعبد الرحمن الأعرج حدثوه عن أبي هريرة أن رسول الله

(١) مقدم — بكسر الميم واسكان القاف وفتح السين المهمة (٢) في التنية «فقال يا نافع» وهو خطأ ظاهر (٣) في التنية «وقال آخرون» (٤) كذا في التنية «كلى العاملين» وأعراب كلاؤكنا أعراب التنية لغة بعض العرب، وقد اعتاد المؤلف الجري عليها هنا وفي الأحكام كافي (ج ٧ ص ٣٢) منه وفي مواضع آخر (٥) بسر — بضم الباء واسكان السين المهمة. وفي المصرية بالمجمة، وهو تصحيف. وفي الموطن (ص ٢ و ٣) ومسلم (ج ١ ص ١٦٩) «وعن بسر بن سعيد وعن الأعرج»

صلى الله عليه وسلم قال: «من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح، ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر»، فكان هذا مبيناً غاية البيان أن قضاء الصلوات في هذه الأوقات فرض، وإن الأمر مستثنى من التهي بلا شك.

فإن قيل: فلم قلتم: إن من أدرك أقل من ركعة من العصر ومن الصبح قبل طلوع الشمس وقيل غروبها فإنه يصلهما؟ قلنا: لما نذكره - إن شاء الله عز وجل في أوقات الصلوات - من قوله عليه السلام: «وقت صلاة الصبح ما لم يطلع قرن الشمس، ووقت صلاة العصر ما لم تغرب الشمس»، فكان هنا اللفظ منه عليه السلام يمكننا أن يريد به وقت الخروج من هاتين الصلاتين، ويمكننا أن يريد به وقت الدخول فيها، فنظرنا في ذلك فكان هذا الخبر مبيناً أن بعد طلوع الشمس وبعد غروبها وقت لبعض صلاة الصبح وللبعض صلاة العصر يقين، فصح أنه عليه السلام إنما أراد وقت الدخول فيهما، وكان هذا الخبر هو الزائد على الحديث الذي فيه من أدرك ركعة، «والزيادة واجب قبولها، فوضح أن الأمر مغلب<sup>(١)</sup> على التهي».

فوجدنا<sup>(٢)</sup> الآخرين قد احتجوا بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي<sup>(٣)</sup> ثنا محمد بن اسمعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد<sup>(٤)</sup> المقرئ حدثنا الأسود بن شيبان ثنا خالد بن سمير<sup>(٥)</sup> قال قدم علينا عبد الله بن رباح من المدينة وكانت الأنصار تفقهه، فحدثنا قال حدثنا أبو قتادة الأنصاري فارس رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في المينة «تقاب» (٢) كذا في الأصاين، والأحسن «ووجدنا» (٣) في المينة «محمد بن الأعرابي» وهو خطأ لأنه «أوسعيد أحمد بن محمد بن زياد» (٤) في المينة «عبد الله بن زيد» وهو خطأ (٥) في المينة «غدير» بالنون وهو خطأ وصوابه «سمير» بضم السين المهملة كمن ضبطه الذهبي في المشبه والزبيدي في شرح القاموس ونقله شارح أبي داود عن أبيه وإياه الصحيح المتعمد. وضبطه في الخلاصة بالمعجمة وهو خطأ

جيش الأمراء<sup>(١)</sup>، فلم يوقفنا إلا الشمس طالعة فقمنا وهلين<sup>(٢)</sup> لصلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: زيداً وريداً، حتى تعالت الشمس، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من كان منكم يركع ركعتي الفجر فإيركعها، فقام من كان يركعها ومن لم يكن يركعها، ثم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ينادي بالصلاة فيؤذن بها، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بنا، فلما انصرف قال: إنا بحمد الله لم نكن في شيء من أمر الدنيا شغلنا عن صلاتنا، وذكر الحديث<sup>(٣)</sup>.

(١) قال ابن حجر في ترجمة خالد بن سمير: ذكره ابن جرير الطبري وابن عبد البر والبيهقي حديثاً خطأ في لفظة منه وهو قوله في الحديث: كنفنا جيش الأمراء، يعني مؤتة، والذي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يحضرها، وهذه الأنظمة أنبار واهما أبو داود في هذا الحديث (ج ١ ص ١٦٨ و ١٦٩) وأما الطبري فأضافه قصة غزوة مؤتة من تاريخه فليس فيه أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حضرها (انظر الطبري ج ٣ ص ١٠٩) وكذلك واهما أحمد بن حنبل في مسنده (ج ٥ ص ٢٩٩ و ٣٠٠ و ٣٠١) وليس فيه حضوره. فأظن خالداً وهم في هذا الحديث، وأما رجح أنه روى القسطين قصة مؤتة وقصة النوم عن الصلاة في حكاية واحدة فلما اختصرها الرواة اختلعتا فظاهر كأن قصة النوم وقمت في غزوة مؤتة وليس كذلك بل إنما وقعت في غزوة خيبر على الصحيح في الرجوع منها. ويؤيد هذا اللفظ أبي داود: «قل: بسم رسول الله صلى الله عليه وسلم جيش الأمراء بهذه القصة فلم يوقفنا إلا الشمس طالعة» (٢) أي فزعين (٣) باقي الحديث كفي أبي داود: «ولكن أرواحنا كانت بيد الله فأرسلها أنى شاء، فمن أدرك منكم صلاة النداء من غد صالحاً فليقص مهماتها» وكذلك في سنن البيهقي (ج ٢ ص ٢١٦ و ٢١٧) وفي نسخة من البيهقي بدل قوله «من غد صالحاً» لفظ: «من غد صلاها». وهذه الجملة الأخيرة في الحديث ذم اعلة. فقد صح من حديث عمران بن الحصين أنهم قالوا بعد الصلاة: «يا رسول الله ألا تقضيهم الوقت ما من النداء فقال: لا ينهاكم ربكم عن الرابو بقبله منكم» كسند كره في الحديث الذي بعدهذا. وقد روى القصة أبو بة عشر صاحباً، نور واهما كثير من عن أبي قتادة فلم يذكر وافيها الأمر بصلاتها من النداء، وهذا دليل على خطأ التفرد بهذه الجملة. ثم وجدت في سنن الدائ (ج ١ ص ١٠١) من طريق ثابت البناني عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة: «أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم لما نام وعين الصلاة حتى طلعت الشمس قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم: فليضها أحدكم من النداء لو قتها» وكذلك في صحيح مسلم «فمن فعل ذلك فليصلها حين يتبها فاذا كان الغد فليصلها

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا وهب بن مسرة ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا أبو أسامة عن هشام بن حسان عن الحسن بن عمران بن الحصين قال: «أسرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم عرس بنا من آخر الليل، فاستيقظنا وقد طلعت الشمس، فجعل الرجل منا يثور إلى طهوره دهشا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ارتحلوا، قال: فارتحلنا، حتى إذا ارتفعت الشمس نزلنا، فقضينا من حوائجنا، ثم توضأنا، ثم أمر بلالا فأذن فصلى ركعتين، ثم أقام بلال فصلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم، وذكر الحديث<sup>(١)</sup>».

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم أخبرنا حصين ثنا عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة أيه قال: «سرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٢)</sup> ونحن في سفرة ذات

عندوتها» (ج: ١ ص: ١٨٩ و ١٩٠) وكذلك في سنن أبي داود «ومن الغد للوقت» وهو ظاهر في الأمر بالحرم على أدائها في اليوم الثاني لوقتها، فلعل خالد بن سمير لما سمع هذا فهم أن معناه يبيد الصلاة ثاني يوم مع صلاة الوقت فروى الحديث بالمعنى الذي فهم فأخطأ فيه. وهو قريب جدا (١) الحديث سيره المؤلف قريب من طريق أبي داود مختصرا. وقدرناه باليهي (ج: ٢ ص: ٢١٧) من طريق يحيى بن إبراهيم عن هشام، والدارقطني (ص: ١٤٨) من طريقين عن روح بن عباد عن هشام، ومن طريق ثالث عن الأعشى عن إسماعيل عن الحسن. ورواه ابن حزم في الأحكام (ج: ٧ ص: ١٠٨) من طريق ابن الديلمي عن عبد الأعلى عن هشام وعندهم كلهم في آخره «فقلنا يا رسول الله ألا نقضها لوقتكم من الغد» فقال: «لا، إنما أكرم الله عن إلهاب يوقه منكم» هذا لفظ الأحكام. وقد ضعف المؤلف هذا الحديث هناك باختلاف في سماع الحسن بن عمران وقد رجح البزار أنه سمع منه، وكذلك رجح الحاكم في المستدرک (ج: ١ ص: ٢٧٤) حيث روى الحديث مختصرا وقل «صحیح علی ما قدمنا ذكره من صحة سماع الحسن بن عمران» ووافقه الذهبي في مختصره. ويؤيده أن ابن حزم نفسه سيحتاج بدفع قليلة برواية يونس عن الحسن بن عمران ويرجحها على غيرها. فقلنا أن نقول له كما يقول لخصومه أنه لا ينظر إلا إلى نصر المسئلة الحاضرة فقط، وأن ناقض كلامه في ذات البحث في مسئلة أخرى!! اللهم غفرا (٢) في البيهية «سرنا مع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم»

ليلة ، قلنا: يا رسول الله ، لو عرست بنا؟ قال: إني أخاف أن تناموا عن الصلاة ، فمن يوقظنا بالصلاة؟ قال بلال: أنا يا رسول الله ، فعرس القوم ، واستند<sup>(١)</sup> بلال إلى راحلته ، فقلبت عيناه ، واستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بدا حاجب الشمس ، فقال: يا بلال، أين ما قلت؟ فقال: يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق ، ما ألقيت على نومة مثلاً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله قبض أرواحكم حين شاه ، ثم أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فانتشروا الحاجاتهم<sup>(٢)</sup> ، وتوضؤوا ، وارتفعت الشمس ، فصلى بهم الفجر<sup>(٣)</sup> .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي بن حجر أنا اسمعيل — هو ابن جعفر — ثنا العلاء بن عبد الرحمن: أنه دخل على أنس بن مالك في داره بالبصرة حين انصرف من الظهر ، قال: وداره بحجب المسجد ، فلما دخلنا عليه قال: صليتم<sup>(١)</sup> العصر؟ قلنا: لا ، إنما انصرفنا الساعة من الظهر ، قال: فصلوا العصر ، قمنا فصلينا فلما انصرفنا قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « تلك صلاة المنافقين »<sup>(٢)</sup> ، جلس يرقب العصر حتى إذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً ، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً .

وروي أنه من طريق مالك عن العلاء بن عبد الرحمن عن أنس قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « تلك صلاة المنافقين »<sup>(١)</sup> . يجلس أحدهم<sup>(٢)</sup>

(١) في البيهقي « فاستند » (٢) في البيهقي « لحاجتهم » (٣) رواه البخاري في الواقيت (ج ١: ص ٨٧) وفي التوحيد (ج ٣: ص ٣٣٩) بإسنادين عن حصين مختصراً . ورواه البيهقي أيضاً مختصراً (ج ١: ص ٤٠٣ و ٤٠٤ ج ٢: ص ٢١٦) ورواه غيرهم (٤) في النسائي (ج ١: ص ٨٩) « وأصليتم » بإبواب حمزة الاستنهام (٥) في النسائي « تلك صلاة المنافق » وهو أجدود (٦) في الوطائي (ص ٧٦) : تكرار « تلك صلاة المنافقين » ثلاث مرات (٧) في الأجلين « أحدهم » ومصحفاه من الوطائي

حتى إذا اصفرت الشمس فكانت بين قرني الشيطان <sup>(١)</sup> أو على قرني الشيطان قام فقتر أربعاً ، لا بد ذكر الله فيها إلا قليلاً <sup>(٢)</sup> .

وبما ذكرناه <sup>(٣)</sup> قبل في مسألة الركعتين بعد العصر من قول ابن مسعود: يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة حتى يقال هذا شرق الموتى ، فقيل لابن مسعود: وما شرق الموتى ؟ قال : إذا اصفرت الشمس جداً ، فمن أدرك ذلك منكم فليصل الصلاة لوقتها ، فإن احتبس فليصل معهم ، وليجعل صلاته وحده الفريضة ، وصلاته معهم تطوعاً .

والحديث الذي ذكرناه من طريق أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة عن وقتها أو يمتنون الصلاة عن وقتها ؟ قلت فما تأمرني ؟ قال : صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل ، فإنها لك نافلة .

وقالوا : صح نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة جملة في الأوقات المذكورة ، ونهيه عليه السلام عن الصيام جملة <sup>(٤)</sup> في يوم الفطار ويوم الأضحية وأيام التشريق ، وصح أمره بقضاء الصلوات من نام عنها أو نسيها ، وبالقدر ، وبما ذكرتم من النوافل ، وبقضاء الصوم للحائض والمريض والمسافر ،

(١) في المهرية « شيطان » وهو خطأ (٢) هكذا ورد في هذا الحديث وفي أحاديث أخرى أن الشمس تطلع وتغرب بين قرني الشيطان ، فطعن بعض الشارحين أنها على ظاهرها ، واعترض كثير من الناس على هذه الأحاديث بمن أشر بتأنيدهم الجراءة على تكذيب كل حديث لا يوافق آراءهم بل أهواهم بل أدواقهم ، وهم خليون بالأمن الأهواء . وبديان الشمس في كل لحظة تشرق على قوم وتغرب عن آخرين . فالراصد من الحديث ومن الأحاديث الأخرى التمثيل أي أن الشيطان يقارن عبدة الشمس فيسول لهم أن يسجدوا لها عند الشروق وعند الاستواء وعند الغروب ، فكأنهم أذيسجدون لها يسجدون لوجه الشيطان الذي يزين لهم ذلك في قلوبهم . والحديث وأما يضام مسلم وأبو داود وأحمد والنسائي (٣) في الأئمة « ولما ذكرناه » وما هنا أصح (٤) في الأئمة « جملة واحدة » وهذه الزيادة لا معنى لها .



والنذور والكفارات —: فلم تختلفوا معنا في أن لا يصام شيء<sup>(١)</sup> من ذلك في الأيام المنهى<sup>(٢)</sup> عن صيامها ، وغلبتم النهى على الأمر ، فوجب أن يكون كذلك في نفيه عن الصلاة في الأوقات المذكورة . مع أمره عليه السلام بما أمر به من الصلوات وقضائها ، وإلا فلم فرقم بين النبيين والأمرين؟ فغلبتم في الصوم النهى على الأمر ، وغلبتم في الصلاة الأمر على النهى؟! وهذا تحكم لا يجوز .

وقالوا: يمكن أن يكون قوله عليه السلام فيمن أدرك ركعة من صلاة الصبح ومن العصر قبل طلوع الشمس<sup>(٣)</sup> وقبل غروبها فقد أدرك الصبح: قبل النهى عن الصلاة في الأوقات المذكورة .

قال على: هذا كل ما اعترضوا به ، ما لهم اعتراض غيره أصلا ، ولنا نعى أصحاب أبي حنيفة ، فأنهم لا متعلق لهم بشيء مما ذكرنا . إذ ليس منها خبر إلا وقد خالفوه ، وتحكموا فيه بالأراء الفاسدة ، وانما نعى من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب النهى جملة فقط .

قال على: وكذلك أيضا لا متعلق للمالكين بشيء مما ذكرنا من الآثار ، لأنه ليس منها شيء . إلا وقد خالفوه ، وتحكموا فيه ، وحملوا بعضه على الفرض وبعضه على التطوع بلا برهان ، وانما نعى من ذهب مذهب المتقدمين في تغليب الأمر جملة: والكلام تمامه بين هاتين الطائفتين فقط .

قال على: كل هذا لاجته لم فيه .  
أما حديثنا<sup>(٤)</sup> أبي قتادة وعمران بن الحصين فأنهما قد جاءا ببيان زائد ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن عبد الله بن

(١) في النجدة «بشيء» وهو خطأ (٢) في النجدة «النهى» وهو خطأ (٣) كلمة «الشمس» محذوفة هنا في النجدة وهو خطأ (٤) في الأصلين «حديث» بالافراد ، وهو خطأ

رباح عن أنى قتادة - فذكر الحديث فيه - : «مال»<sup>(١)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم وملت معه، فقال: انظر، فقلت: هذا راكب<sup>(٢)</sup>، هذان راكبان<sup>(٣)</sup>، هؤلاء ثلاثة حتى صرنا سبعة، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إخفضوا علينا صلاتنا يعني صلاة الفجر، فضرب على آذانهم، فما أيقظهم إلا حر الشمس؛ فقاموا فساروا هنيئة ثم زلوا قوضوا<sup>(٤)</sup>؛ وأذن بلال فصلوا ركعتي الفجر، ثم صلوا الفجر وركبوا، فقال بعضهم لبعض: لقد فرطنا في صلاتنا، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنه لا تفریط في النوم، إنما التفریط في البقطة، فمن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها<sup>(٥)</sup> إذا ذكرها، وذكري باقي الخبر<sup>(٦)</sup>»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا وهب بن بقية عن خالد عن يونس بن عبيد عن الحسن عن عمران بن الحصين: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في مسير له، فقاموا عن صلاة الفجر، فاستيقظوا بحر الشمس، فارتفعوا قليلا حتى استقلت الشمس، ثم أمر مؤذنا فأذن فصلى ركعتين قبل الفجر، ثم أقام ثم صلى الفجر<sup>(٧)</sup>». فهذا يونس عن الحسن وثابت البناني عن عبد الله بن رباح<sup>(٨)</sup> وهما أحفظ

(١) في الأصلين «قال» وهو خطأ ظاهر (٢) في المنيية «هذا راكب» وهو خطأ (٣) في المصرية «هذان راكبان» وهو خطأ (٤) في المنيية «فتبادروا» وهو خطأ (٥) في المنيية «فليصلها» وهو خطأ (٦) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨) عن موسى بن اسماعيل عن حماد بن مختصر كلاهما، وفي آخره «فليصلها حين يذكرها ومن الند للوقت» ورواه أحمد (ج ٥: ص ٢٩٨) عن يزيد بن هرون عن حماد بن سلمة عن ثابت معطولا ورواه مسلم معطولا أيضا (ج ١: ص ١٨٩ و ١٩٠) من طريق سليمان بن المغيرة عن ثابت، وكذلك البيهقي (ج ٢: ص ٢١٦)، (٧) في المنيية بمجنف كلمة «الفجر» وهو خطأ، والحديث في أبي داود (ج ١: ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضا الدارقطني (ص ١٤٧) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد عن يونس. وكذلك رواه البيهقي (ج ١: ص ٤٠٤) من طريق عبد الوهاب بن عطاء عن يونس. وقنسب في باب الاستناد آخر وتكلمنا عليه (٨) رباح يفتح الراء والباء الموحدة، وفي المنيية «رباح» بلباء التثنية وهو تصحيف»

من خالد بن سمير ومن هشام بن حسان يذكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يستيقظ إلا بجر الشمس، وبضرورة الحس والمشاهدة يدرى كل أحد أن حر الشمس لا يوقظ النائم إلا بعد صفوها وايضا ضهاها وارتفاعها، وأما قبل ذلك فلا. وليس في حديث عبد الله بن أبي قتادة أنه عليه السلام أمرهم بالانتظار أصلا، وإنما أمرهم بالانتظار للحاجة ثم الوضوء ثم الصلاة فقط \*

وإذ ذلك كذلك فقد وجب أن ننظر ما الذي من أجله أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة في ذلك اليوم؟ وحتى لو لم يذكر حر الشمس في شيء من هذا الخبر لما كان فيه حجة لمن زعم أنه عليه السلام إنما أخر الصلاة من أجل أن الشمس لم تكن صفت ولا ابيضت: لأنه ليس في شيء من الأخبار أصلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنما أخرت الصلاة من أجل أن الشمس لم تبيض ولا ارتفعت بعد، ولا أنه عليه السلام قال: امهلوا حتى ترتفع الشمس وتبيض، وإنما ذلك ظن من بعض الرواة وقد قال الله تعالى: (إن الظن لا يغني من الحق شيئا) \*

على أنه لم يقل قط أبو قتادة ولا عمر أن رضي الله عنهما: أن تأخيره عليه السلام الصلاة إنما كان لأن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت، وإنما ذكروا صفة فعله عليه السلام فقط، فحصل من قطع بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أخر الصلاة يومئذ من أجل أن الشمس لم تكن ابيضت ولا ارتفعت: على قفو ما ليس له به علم، وعلى الحكم بالظن، وكلاهما محرم بنص القرآن: وعلى الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم: وهذا عظيم جدا \*

فوجب أن نطلب السبب الذي من أجله أخر عليه السلام الصلاة في

ذلك اليوم: ففعلنا، فوجدنا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج: حدثني محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد هو القطان ثنا يزيد بن كيسان ثنا أبو حازم هو سليمان<sup>(١)</sup> الأشجعي - عن أبي هريرة قال: «عرسنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم نستيقظ حتى طلعت الشمس، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: ليأخذ كل رجل منكم برأس راحلته، فإن هذا منزل حضرنافيه الشيطان، ففعلنا، ثم دعا بالماء فوضأ ثم سجد سجدين، ثم أقيمت الصلاة ففعلنا الغداة<sup>(٢)</sup>».

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود السجستاني ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان هو ابن يزيد العطار<sup>(٣)</sup> ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة - في هذا الخبر - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تحولوا عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة، فأمر بلالا فأذن وأقام وصلى<sup>(٤)</sup>».

قال علي: «ارتفع الاشكال جملة والحمد لله، وصح يقيناً أنه عليه السلام إنما أخرج الصلاة ليزولوا عن المكان الذي أصابتهم فيه الغفلة، وحضرهم فيه الشيطان فقط، لا لأن الشمس لم تكن ارتفعت.»

(١) في المصرية «سليمان» وهو خطأ (٢) صحيح مسلم (ج ١: ص ١٨٩) (٣) بالنسبة وآخره «أ»، وفي النجيلة «القطان» وهو خطأ (٤) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٦٦ و١٦٧) وقال عقبه «رواه مالك وسفيان بن عيينة والأوزاعي وعبد الرزاق عن معمر وابن إسحق لم يذكر أحدهم الأذان في حديث الزهري هذا ولم يستند منهم أحد إلا الأوزاعي وأبان العطار عن معمر». ولا بأس عليهما من ذلك، فانهما زيادة ثقة وهي مقبولة. وقد تأيدت رواية هشام ويونس عن الحسن عن عمران وبروايات حديث أبي قتادة وفيها كلها أنه أمر بالأذان.

وقد قال <sup>(١)</sup> بعضهم أنها حينئذ بين قرني الشيطان فالعلة موجودة \* قال علي: وهذا تخديش في الرغام <sup>(٢)</sup>، ولم يقل عليه السلام: إن تأخير الصلاة من أجل كون الشمس بين قرني الشيطان، وإنما قال: «منزل حضر نافية الشيطان»، وحضور الشيطان في منزل لقوم هو — بلا شك من كل ذي فهم — غير كون الشمس بين قرني الشيطان: فظهر كذب هذا القائل يقينا. والله تعالى التوفيق \* ووجه رابع هو: أنه حتى لو صح لهم أن تردده عليه السلام كان من أجل أن الشمس لم تكن ابضت بعد — وهذا لا يصح أبداً — لكن قوله في ذلك الحديث نفسه بعد صلاته بهم: «من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها»، وفي بعض الفاظ الرواة، فليصلها حين يذكرها \* — ناسخاً لفعله في تأخير الصلاة لأنه بعده \*

فان قيل <sup>(٣)</sup>: فهلا جعلتموه ناسخاً لتحولهم عن المكان؟ قلنا: لا يجوز ذلك، لأن قوله عليه السلام: «إذا ذكرها» حين يذكرها، قصد منه إلى زمان تأديتها، وليس فيه حكم لمكان <sup>(٤)</sup> تأديتها، فلا يكون لما ليس فيه خلاف بحكمه أصلاً، وهذا غاية الحقيقة والبيان. والله الحمد \* وأما حديث انس «تلك صلاة المنافقين» — فلا حجة لهم فيه أصلاً. لوجوه \*

أحدها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يذم في ذلك الحديث تأخير الصلاة فقط وحده، وإنما ذم التأخير مع كونه ينقرها اربعا لا يذكر الله فيها إلا قليلاً؛ وهذا بلا شك مذموم، أخر الصلاة أو لم يؤخرها. وهذا مثل

(١) في المصرية «وقال» (٢) هكذا في المصرية بإخلاء المعجمة، فان كان صواباً فمنه أن المترض بهذا كمن يحاول خدش الرغام الصلب بأظفاره، فلن يؤثر عمله في الرغام الصلب بأظفاره، فلن يؤثر عمله في الرغام ولكنه يؤذي نفسه. وفي اليمنية بالحاء المهملة. والله أعلم بالصواب (٣) في اليمنية «فإنه لو» (٤) في اليمنية «لزمان» وهو خطأ \*

قوله تعالى: (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراؤون الناس ولا يذكرون الله إلا قليلاً) \*

وأيضاً فإنه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بأن من أدرك من الصبح ركعة ومن العصر ركعة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فقد أدرك الصلاتين ، فمن الباطل المحال أن يكون المدرك للصلاة عاصياً بها ومصلياً صلاة المنافقين ، ولا يختلف اثنان في أن من أدرك الصلاة في وقتها فقد أدى ما أمر ، وليس عاصياً ، وإن كان قد ترك الأفضل \*

وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري أنا اسمعيل بن أبي خالد ثنا قيس بن أبي حازم سمعت جرير بن عبد الله يقول : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر ، لاتضامون في رؤيته ، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعني العصر والفجر <sup>(١)</sup> ، \*

وبه إلى مسلم : حدثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شبة عن وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد ومسعر بن كدام أنهما سمعا أبا بكر بن عمارة بن رؤية <sup>(٢)</sup> عن أبيه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من يلبغ النار أحد صلى قبل طلوع الشمس وقبل غروبها ، يعني الفجر والعصر ، هكذا في الحديث نصاً \*

قال علي : فاذ هذا كذلك فظاهر الخبر <sup>(٣)</sup> أنه عليه السلام عني من آخر صلاة لا يحل تأخيرها إلى ذلك الوقت ، وهذا في غير العصر بلا شك ، لكن

(١) هو في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٢) بضم الراء مصغر وفي البيهقي «دوية» بالذال وهو خطأ والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٧٥) (٣) في البيهقي «فظاهر الحديث» \*

في الظهر المتعين تحريم تأخيرها الى ذلك الوقت<sup>(١)</sup>، كما أخبر عليه السلام أن التفريط في اليقظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى. فان قالوا<sup>(٢)</sup> في خبر أنس: «جلس يرقب»<sup>(٣)</sup> وقت العصر، قلنا: نعم، وإذا أخر الظهر الى وقت العصر راقباً للعصر فقد عصى الله تعالى، فبطل تعلقهم بهذا أيضاً. والحمد لله رب العالمين \*

وأما حديث ابن مسعود فضجة لنا عليهم ظاهرة، لأنه لم يعن ييقن إلا صلاة الجمعة تؤخر الى ذلك الوقت، بقوله «يطيلون الخطبة ويؤخرون الصلاة»، وأيضاً فإنه رضى الله عنه أجاز التطوع معهم اذا اصفرت الشمس، في ذلك الخبر نفسه، فصح أن ابن مسعود موافق لنا في هذا \*

وأما حديث أبي ذر فكذلك أيضاً، وهو خبر موافق لنا، والله الحمد، لأن نصه<sup>(٤)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يؤخرون الصلاة عن وقتها»، وقد صح أن ما لم تغرب الشمس فهو وقت للدخول في صلاة العصر، وما لم تطلع الشمس فهو وقت للدخول في صلاة الصبح. فبطل تعلقهم بجميع الآثار. والله الحمد \*

وأما قولهم: لعل قوله صلى الله عليه وسلم: «من أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح»، كان قبل النهي عن الصلاة في الأوقات المذكورة -: غلطاً، لأن لعل لاحقاً لها، وإنما هي ظن. وأيضاً فالبرهان قد صح أن<sup>(٥)</sup> قوله عليه السلام: «من أدرك ركعة متأخر عن أخبار النهي أن أباهريرة هو روى» من أدرك ركعة، وهو متأخر الصبح

(١) قوله «لكن في الظهر» الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ (٢) في المصرية «ولان قالوا» (٣) في النسخة بمحذوف كلمة «يرقب» وهو خطأ (٤) في النسخة «لان نفسه» وهو خطأ لاسمى له (٥) في النسخة «وأيضاً فان البرهان قد صح بأن» الخ \*

وروى أخبار النبي عمر بن الخطاب وعمر بن عتبة<sup>(١)</sup>، وإسلامهما قديم وبالجمل فلا يقدح<sup>(٢)</sup> في أحد الخبرين تأخره<sup>(٣)</sup> ولا تقدمه، إذا أمكن استعمالهما وضم أحدهما إلى الآخر، فالواجب الأخذ بجميعها كما قدمنا. وبالله تعالى التوفيق.

وأما قولهم: إتنا قد أجمعنا<sup>(٤)</sup> على تغليب خبر النبي عن صوم يومى<sup>(٥)</sup> الفطر والنحر وأيام التشريق على أحاديث الأمر بقضاء رمضان والنذر والكفارات، فكذلك يجب أن تغلب<sup>(٦)</sup> أخبار النبي عن الصلاة في الأوقات المذكورة على أحاديث الأمر بقضاء الصلاة المنسية والنوم عنها<sup>(٧)</sup> والنذر وسائر ما أمر به من التطوع -: فهذا قياس، والقياس كله باطل \* ولعل هذا يلزم من قال بالقياس من المالكيين والشافعيين، إلا أنهم أيضا يعارضون الخنفين في هذا القياس، بأن يقولوا لهم: أتم أول من نقض هذا القياس، ولم يطرده، فأجزتم<sup>(٨)</sup> صلاة عصر اليوم في الوقت المنهى عن الصلاة فيه، ولم تقيسوا عليه الصبح، ولا قستموها على الصبح، ثم زدتم ابطلا لهذا القياس، فجعلتم بعض الوقت المنهى عن الصلاة فيه جملة يقضى فيه الفرض<sup>(٩)</sup> ويسجد فيه للتلاوة ويصلى فيه على الجنابة ولا يصلى فيه صلاة مندورة، وجعلتم بعضه لا يصلى فيه شيء من ذلك كله، فلم تقيسوا صلاة في بعض الوقت على صلاة في سائر، وكان هذا أصح في القياس،

(١) عتبة يفتح العين المهملة والباء الموحدة والسين المهملة، وفي الأصلين «عتبة زيادة نون وهو خطأ وتخريف (٢) في المصرية «ولا يقدح» وفي النجدة «فلا يلاح» بدون قطع ولا معنى للنجدة، والمصرية أصح لأن الواو لا موضع لها في سياق الكلام، فجمعنا بينهما ورأينا الصواب أن يكون «فلا يقدح» (٣) في المصرية «تأخيره» وما هنا أصح. (٤) في النجدة «وأما قولهم إذا قد أجمعنا» وما هنا أصح (٥) في المصرية «يوم» وهو خطأ (٦) في المصرية «تغلب» (٧) في النجدة «والنوم عنها» وهو خطأ (٨) في المصرية «فأجزتم» وهو تصحيف. (٩) في النجدة «تقضى فيه الفروض» \*



وأولى من قياس حكم صلاة على صوم \*

وأما قولهم لنا: لم فرقم بين الأمرين واليهين؟ فجوابنا والله تعالى التوفيق: اننا فعلنا ذلك لأن النصوص جاءت مثبتة<sup>(١)</sup> لتغليب أحاديث الأمر بالصلوات جملة على أحاديث النهي عن الصلاة في تلك الاوقات، وبعضها متأخر ناسخ للتقدم، ولم يأت نص أصلاً بتغليب الأمر بالصوم على أحاديث النهي، بل صح الاجماع المتيقن على وجوب تغليب النهي عن صيام يوم الفطر<sup>(٢)</sup> والنحر<sup>(٣)</sup> على أحاديث إيجاب القضاء والنذور والكفارات، وكان قوله عليه السلام في أيام التشريق إنها<sup>(٤)</sup> أيام أكل وشرب، موجباً للأكل والشرب فيها، فلم يجوز أن تصام بغير نص جلي فيها بخلاف ما جاء في الصلاة. والله تعالى التوفيق. فسقط كل ما شغبوا به والله الحمد.

وأما جواز ابتداء التطوع بعد العصر ما لم تصفر الشمس، وجواز التطوع بعد الفجر ما لم تصل صلاة الفجر على كل حال: فلما حدثناه عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن ابن مهدي ثنا شعبة وسفيان الثوري كلاهما عن منصور بن المعتمر عن هلال ابن يساف<sup>(٥)</sup> عن وهب بن الاجدع عن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة».

وهب بن الاجدع تابع ثقة مشهور. وسائر الرواة أشهر من أن يسأل عنهم. وهذه زيادة عدل لا يجوز تركها.

(١) من أول قوله «جوابنا» الى هنا سقط من النسخة وهو خطأ (٢) في النسخة «تغليب النهي على صيام الفطر» وهو خطأ (٣) في المصرية «وعلى» وزيادة الواو خطأ. (٤) في النسخة بخذف «انها» (٥) يساف - بكسر اليااء الفتاة وتخفيف السين المهملة. ويقال «اساف» بالمهمزة بدل اليااء وهكذا هو في المصرية، وفي النسخة «يسار» بالراء في آخره وهو خطأ.

وأما من طلوع الفجر الى صلاة الصبح فلحديث عمرو بن عبسة<sup>(١)</sup> الذى ذكرنا فى صدر هذه المسألة، الذى فيه: «فضل<sup>(٢)</sup> ما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى تصلى الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس»<sup>»</sup> وبما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو الطاهر أحمد بن عمر بن السرح أنا ابن وهب عن يونس هو ابن يزيد - عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أخبراه<sup>(٣)</sup> عن عبد الرحمن بن عبد القارى<sup>(٤)</sup> قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من نام عن حربه أو عن شيء منه فقرأ ما بين<sup>(٥)</sup> صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأ من الليل»<sup>»</sup> قال على: والرواية فى أن «لا صلاة بعد طلوع الفجر الا وكتبت الفجر» ساقطة مطرحة<sup>(٦)</sup> مكذوبة كلها، لم يروها أحد إلا من طريق عبد الرحمن ابن زياد بن أنعم<sup>(٧)</sup>؛ وهو هالك، أو من طريق أبى بكر بن محمد، وهو مجهول

(١) فى المصرية «عبسة» وهو خطأ (٢) فى اليمنية «فضل» بإثبات الباء وهو لحن (٣) فى اليمنية «وأخبراه» وهو خطأ (٤) «عبد» بالتونين، «القارى» بتشديد الباء نسبة الى أحد أجداده وهو القارة ابن الدبش (٥) فى مسلم (ج ١: ص ٢٠٧) «فباين» (٦) فى لسان الميزان نقلا عن المجلى «مطروحة» وما هنا أحسن. (٧) أنعم - ففتح الهمزة واسكان النون وضم العين المهملة. وعبد الرحمن هذا هو الافريقى القاضى باقر يقيمات سنة ١٥٦٠ وقد جاوز المائة، وليس بها لك كلزعم ابن حزم، وهو ثقة عدل أنكر وأعليه أحاديث، وهذا ما لا يخفى عليه أكثر الرواة. قال أبو داود: «قلت لاحمد بن صالح: يحتج بحديث الافريقى؟ قال: نعم، قلت: صحيح الكتاب؟ قال: نعم» وقال الترمذى: «رأيت محمد بن اسماعيل يقوى أمره ويقول: هو مقارب الحديث». وقال احمد بن صالح أيضا: «من تكلم فى ابن أنعم فليس بمقبول» ابن أنعم من الثقات. وقال أبو العرب القيروانى: «كان ابن أنعم من أجله التائبين، عدلا فى قضائه صلبا، أنكر وأعليه أحاديث». ووثقه سحنون أيضا. وقال أبو بكر بن أبى داود: «انما تكلم الناس فى الافريقى وضعفه لانه روى عن مسلم بن يسار فقيس له: ابن رأيته؟ فقال:

لا يدري من هو، وليس هو ابن حزم، أو من طريق أبي هرون العبدى، وهو ساقط، أو من طريق يسار مولى ابن عمر، وهو مجهول ومذلس، عن كعب بن مرة من لا يدري من هو<sup>(١)</sup>.

بافر يقية، فقالوا، ما دخل مسلم بن يسار أفر يقية قط، يعنون البصرى، ولم يعلموا أن مسلم بن يسار آخر يقال له أبو عثمان الطنيدى وكان الأفر يقى رجلاً صالحاً، وهذه الأقوال نقلناها من التهذيب، الآن كلمة أبي بكر بن أبي داود الأخيرة ففيه ساقط من الطبع في التهذيب صحيحاً من نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤١)

(١) قوله «عن كعب بن مرة» هكذا هو في الأصلين «عن» وكذلك نقله ابن حجر في لسان الميزان عن المؤلف. وهو خطأ في أصل الكتاب صوابه «وعن كعب بن مرة» بزائدة الواو أى أنها اسنادان في أحدهما يسار مولى ابن عمر، وفي الآخر كعب، والدليل على هذا أن يساراً أثار وى الحديث عن مولاة عبد الله بن عمر. كما سترى.

أما الحديث المذكور فإن ابن حزم شط جداً في الحكم بكنهه. قال ابن حجر في لسان الميزان في ترجمة المؤلف (ج ٤ ص ٢٠١): «ذكر تبدة من أغلاطه في وصف الرواة: قال في الكلام على حديث - لا صلاة بعد طلوع الفجر - الأركمى الفجر - الرواية في هذا الباب ساقطة معطروحة مكذوبة، فذكر منها طريق يسار مولى ابن عمر عن كعب بن مرة قال: و يسار مجهول ومذلس وكعب لا يدري من هو. قال القطب: يسار قال أبو زرعة ثقة». وأيضاً فقد ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الشوكاني في نيل الاوطار (ج ٣ ص ١١١) من الطبعة النيرة «وقد أفرط ابن حزم فقال: الخوذ ككلام المؤلف.

وحديث يسار هذا رواه أبو داود (ج ١ ص ٤٩٤) والدارقطني من طريقه (ص ١٦١) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٦٥) من طريق وهيب عن قدامة بن موسى عن أيوب بن الحصين عن أبي علقمة مولى ابن عباس عن يسار مولى ابن عمر عن ابن عمر. ورواه البيهقي أيضاً (ج ٢ ص ٤٦٥) من طريق سليمان بن بلال عن قدامة عن أيوب بهذا. ورواه الترمذى (ج ١ ص ٨٥) ومحمد بن نصر البروزي في قيام الليل (ص ٧٩) والبيهقي أيضاً (ج ٢ ص ٤٦٥) من طريق الدراودى عن قدامة بهذا الاسناد إلا أنه سمي شيخ قدامة «محمد بن الحصين» والفاظهم متقاربة.

وأطولها لفظ البيهقي من طريق سليمان بن بلال. قال يسار: «قت أصلي بعد الفجر فصليت صلاة كثيرة، فخصني عبد الله بن عمر، وقال: يا يسار كم صليت؟ قال قلت: لأدري، فقال عبد الله:

وقد قال هذا جماعة من السلف، كما روينا من طريق وكيع عن أفلح ابن حميد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر قال: كنا نأتى عائشة أم المؤمنين قبل

لأدريت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج علينا ونحن نصلى هذه الصلاة فتخبط علينا تنيطا شديدا، ثم قال: ليسخ شاهدكم غائبكم، لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» وكذلك هذه القصة في رواية المروزي والدارقطني، وفي رواية أبي داود ابن عمر رأى يسارا يصلى فآخبره بالحديث. فلا أدري بمد هذا كيف يضعفه المؤلف بأن يسارا مدلس!!، وما وصفه بهذا أحد، ولو كلن مدلسا فالقصة صريحة في أنه سمعه من ابن عمر فزال خوف التدليس.

واسناد الحديث كلهم ثقات، وإنما اختلفوا في محمد بن الحسين فقال الدارقطني مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات، واختلافهم في اسمه هل هو محمد أو أيوب قليل الأثر، فقد رجح أبو حاتم أنه «محمد» وكذلك ابن حجر وقال: «أما أيوب فهو حصين» وكتبته أبو أيوب فمل من مياه أيوب وقعه له غير مسمى فسماه بكنية أبيه» وهو قريب جدا. فالضعف في هذه الاسانيد محتمل، وقد جبر برأيه من طرق أخرى.

فإن الحديث إذا روي من طريقين فيهما ضعف قليل وكان الضعف من قبل سوء الحفظ أو الخطأ في الرواية أيدت إحدى الروايتين الأخرى. أما إذا كان الضعف من قبل عدم الوثوق بالراوي تهيمته في المدة فلا ولا كرامة بل لازم يده ذلك الانعفا.

وأما طريق عبد الرحمن بن أنعم الأفرقي فقد روى المروزي في قيام الليل (ص ٧٩) من طريق عيسى بن يونس والدارقطني (ص ١٦١) والبيهقي (ج ٢: ص ٦٥؛ ٦٦؛ ٦٧) من طريق عفيان الثوري والبيهقي أيضا (ج ٢: ص ٦٥) من طريق ابن وهب كلهم عن الأفرقي عن عبد الله بن يزيد بن عبد الرحمن الحلي عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول: «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر» وهذا اسناد صحيح على ما رجحناه في الأفرقي أنه ثقة وقد تأيد بحديث ابن عمر.

وأما طريق أبي بكر بن محمد فقد ذكرها ابن حجر في التلخيص (ص ٧١) نقلا عن الطبراني من حديث عبد الرزاق عن أبي بكر بن محمد عن موسى بن عقبة عن ابن عمر، ثم قال: «وينظر في سنده» ونقله الألباني في نصب الراية (ج ١: ص ١٣٤) عن الطبراني بإسناده، ولفظه كلفظ حديث الأفرقي. وأبو بكر هذا الذي في الاستاذ ابن حجر في مختصره نصب الراية أنه ابن أبي سبرة وأنا أرجح هذا لأنه معروف بالرواية عن موسى بن عقبة ومن شيوخ عبد الرزاق، وهو «أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة» وقد ينسب إلى جده وهو ضعيف جدا.

وأما طريق أبي هرون البدي وكعب بن مرة فلم أجدهما بمد طول التبع فأنه أعلم بهما.

صلاة الفجر، فأثيناها يو ما فإذا هي تصل، قلنا: ماهذه الصلاة؟ قالت: إنني نمت عن حزي فلم أكن لادعه \*

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري والمتمتعين سليمان التيمي كلاهما عن ليث عن مجاهد قال: مر ابن مسعود برجلين يتكلمان بعد طلوع الفجر، فقال: يا هذان إما أن تصليا وإما أن تسكنا \*

وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح <sup>(١)</sup>: أن طاوسا قال لمجاهد: أتقبل؟ إذا طلع الفجر فصل ماشئت \*

وعن عبد الرزاق عن المتمتع بن سليمان التيمي عن أبيه عن الحسن البصري قال: صل بعد الفجر ماشئت \*

ومن طريق شعبة عن هشام بن عروة عن أبيه <sup>(٢)</sup> أنه كان لا يرى بأسا بأن يصلي بعد الفجر أكثر من ركعتين \*

وروينا ذلك أيضا عن عطاء بن أبي رباح وغيره \*

قال علي: والعجب كله من تعلق هؤلاء القوم بحديث عقبة بن عامر الجهني، وفيه نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن تقبر فيه موتي المسلمين وهي: حين تطلع <sup>(٣)</sup> الشمس بازغة <sup>(٤)</sup> حتى ترتفع، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس، وحين تضيف للغروب حتى تغرب، ولم يأت قط خبر يعارض <sup>(٥)</sup> هذا النهي أصلا، ثم لا يبالون باطراحه، فيجيزون أن تقبر الموتى في هذه الأوقات، دون أن يكرهوا ذلك، ثم يحرمون قضاء التطوع، وبعضهم قضاء الفرض، وقد جلت النصوص معارضة لهذا النهي <sup>(٦)</sup> II \*

قال علي: ولا يحل دفن الموتى في هذه الساعات البتة. وأما الصلاة عليهم بجائزة بها، للامر بذلك عموما \*

(١) في البنية «عن أبي نجيح» وهو خطأ (٢) كلمة «عن أبيه» سقطت من النص يوردها من البيهقي (٣) في البنية «حتى تطلع» وهو خطأ (٤) في البنية بجنب «بازغة» (٥) في البنية «معارض» (٦) حديث عقبة بن عامر رواه الجماعة إلا البخاري

ولما حدثنا جهم بن أحد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسمعيل الترمذي ثنا سفيان هو ابن عيينة قال سمعت عبيد الله بن عمر ك مرة يقول: سمعت نافعا يقول: سمعت ابن عمر يقول: لست أنهى أحدا صلى أى ساعة شاء من ليل أو نهار، ولكنى أفعل كما رأيت أصحابي يفعلون، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها» <sup>(١)</sup> \*

قال علي: فإما نهى عليه السلام عن تحى الصلاة والقصد إليها في هذين الوقتين وفي وقت الاستواء فقط. وصح هذا أن التطوع المأمور به والمنسوب إليه يصلى في هذه الأوقات هو عمل الصحابة رضى الله عنهم، لأن ابن عمر أخبر أنه <sup>(٢)</sup> «إنما يفعل كما رأى أصحابه يفعلون، وهو كما ذكرنا عنه أنفاً - يصلى إثر الطواف بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس، وبعد العصر قبل غروب الشمس» <sup>(٣)</sup> \*

وأما من رأى من أصحابنا النهى عن الصلاة بعد صلاة العصر <sup>(٤)</sup> منسوخا بصلاته <sup>(٥)</sup> عليه السلام الركعتين -: فكان يصح هذا لولا حديث وهب بن الاجدع الذى ذكرنا، من إباحته عليه السلام الصلاة بعد العصر مادامت الشمس مرتفعة. فبطل النسخ في ذلك، وصح أن النهى ليس إلا عن القصد بالصلاة إذا اصفرت الشمس وضافت للغروب <sup>(٦)</sup> فقط. وبالله

(١) فى الموطأ (ص ٧٦) «مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال : لا تحزى أحدكم فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها» ورواه الشيخان من طريق مالك . وفى البخارى من طريق حماد عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال : «اصلى كما رأيت أصحابي يصلون» ، لا نهى أحدا يصلى ليل ولا نهار ماشاء ، غير أن لا تحروا واطلوع الشمس ولا غروبها» انظر الميىنى (ج ٥: ص ٨٣) والفتح (ج ٢ : ص ٤١ و ٤٢) والاستاد الذى روى به المؤلف استناد صحيح (٢) كلة «انه» زدناها من الجنية (٣) قوله «وبعد العصر» الخسقط من الجنية (٤) فى الجنية «بعد العصر» (٥) فى الجنية «لصلاته» (٦) ضافت الشمس: مالت للغروب

تعالى التوفيق \*

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان بن عيينة قال سمعت من أبي الزبير قال: سمعت عبد الله ابن باباه<sup>(١)</sup> يحدث عن جبير بن مطعم أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يابني عبد مناف ، لاتتمنوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أية<sup>(٢)</sup> ساعة شاء من ليل أو نهار ، \*

قال علي : واسلام جبير متأخر جداً ، إنه أسلم يوم الفتح . وهذا بلا شك بعد نبيه عليه السلام عن الصلاة في الاوقات المذكورة فوجب استثناء كل ذلك من النهي . وبالله تعالى التوفيق \*

٢٨٧ — مسألة ولا يجوز أن تخصص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي \* لما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا حسين<sup>(٣)</sup> الجعفي عن زائدة عن هشام عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال نه لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي . وذكر باقي الحديث \*

٢٨٨ — مسألة . وخير الاعمال ما ثبت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عمله ومادوم عليه وان قل ، وذلك أحب الينامن الزيادة عليه \*  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( لقد كان لك في رسول الله أسوة حسنة ) وما كان عليه السلام ليدع الأفضل \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن

(١) باباه — بموحدين ؛ هما الف ، ويقال : بابيه ؛ بحثانية ؛ بدل الالف الثانية ، ويقال : بابي ؛ بحث في الماء ؛ (٢) في الاصل « اي » ومحتناه من النساء ( ج : ١ ص : ٩٨ ) والحديث رواه الجماعة إلا الشيخان ورواه ايضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وكافي الشوكاني ( ج : ٣ ص : ١١٥ ) ورواه ايضا البيهقي ( ج : ٢ ص : ٤٦١ ) (٣) في المصرية « حسن » وهو خطأ (٤) في الاصلين « لاتختصوا » ومحتناه من مسلم ( ج : ١ ص : ٣١٤ و ٣١٥ ) قال النووي وقد جاء هكذا في زيادة التاء \*

محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب - هو الثقفي - ثنا عبيد الله هو ابن عمر - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يا أيها الناس، عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا، وإن أحب الأعمال إلى الله مادوم وعليه وإن قل»<sup>(١)</sup> \*

٢٨٩ - مسألة صلاة التطوع في الجماعة أفضل منها منفردا، بكل تطوع، فهو في البيوت أفضل منه في المساجد إلا ما صلى منه جماعة في المسجد فهو أفضل<sup>(٢)</sup> \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر<sup>(٣)</sup> بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في بيته وسوقه»<sup>(٤)</sup> خمس وعشرين<sup>(٥)</sup> درجة، وذكر باقي الحديث<sup>(٦)</sup> \*

وهذا عموم لكل صلاة فرض أو تطوع \*  
وقد روينا من طريق مالك عن اسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس: «أن جدته مليكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعته فأكل منه، ثم قال: قوموا أفلا صلى<sup>(٧)</sup> لكم، فقام رسول الله ﷺ، ووصفت»<sup>(٨)</sup>

(١) في مسلم (ج ١: ص ٢١٧) (٢) هنا بحاشية البيهقي ما نصه «قال ابن حزم: ما كان عليه السلام ليدع الأفضل، وهذا في هذه الوجهة، ثم قال هنا: الجماعة أفضل للتطوع وقد علم كل عالم أن عامة تغفل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان منفرداً، فعلى ما وصل ابن حزم كيف كان يدع الأفضل!! فلعلنا بهذا أن صلاة الجماعة تفصل بخمسة وعشرين درجة إذا كانت فريضة لا تطوعاً، وهو قد وجبته، وهو الحق (٣) في النية» تمام ماوية «وهو خطأ» \*

(٤) في أبي داود (ج ١: ص ٢١٩) «وصلاته في سوق» (٥) في النجدة «خمسة وعشرين» وهو خطأ (٦) نسبة المنذري أيضاً إلى البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه (٧) هكذا هو في البخاري (ج ١: ص ٦٠) من طريق مالك بإثبات الألباء وكذلك في مسلم من طريق أخرى (ج ١: ص ١٨٣) وانظر توجيهه في شرح النجدي على البخاري (ج ٤: ص ١٠٩ و ١١٢). وفي النجدة «فلاصل» بحذف الياء وما هنا أصح (٧) في النجدة «وصفت» بقاء واحدة وهو خطأ. والحديث رواه أيضاً أبو داود



أنا واليتم وراهو العجوز من وراثنا؛ فصرى لنا رسول الله ﷺ ركعتين وانصرف  
وقد صلى عليه السلام بالناس في المسجد تطوعاً إذ أمهم على المنبر وفي بيت  
عتبان بن مالك \*

وقد صلى ابن الزبير بالناس في المسجد الحرام ركعتين بعد العصر جماعة <sup>(١)</sup>.  
وكذلك أنس أيضا \*

وبه إلى أبي داود: ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن  
ابراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن يسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال: «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد» <sup>(٢)</sup> إلا المكتوبة \*  
وروي نافع بن عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر  
والنعمان بن قيس، قال منصور: عن مجاهد قال لي أبو معمر: إذا صليت المكتوبة  
فا، جع إلى بيتك. وقال النعمان بن قيس ما رأيت عبيدة <sup>(٣)</sup> السلمي، متطوعاً في  
مسجد الحلي قط \*

وروي نافع بن المثنى: ثنا أبو عاصم الضحاك بن مخلد ثنا سفيان الثوري عن

والترمذي والنسائي كما في شرح الميني <sup>(١)</sup> في التيمية «في جماعة» <sup>(٢)</sup> في التيمية «في مسجدى»  
وهذا الحديث لم أجده في أبي داود بهذا الاسناد واللفظ، ولكنه فيه (ج ١: ص ٥٤٢) من طريق  
عبد الله بن سعيد عن أبي النضر، وفي النسائي (ج ١: ص ٢٣٧) من طريق موسى بن عقبة عن أبي  
النضر، وفي مسلم (ج ١: ص ٢١٦) من الطريقين. ولفظ مسلم وأبي داود «فإن خير صلاة المرء  
في بيته إلا المكتوبة» ولفظ النسائي مثلها إلا أنه قال «أفضل» بدل «خير». والرواية التي  
هنا نسبها للشوكاني أيضاً إلى إحدى روايتي أبي داود بلفظ «صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته  
في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم نقل عن العراقي تصحيح أسناده (ج ٣: ص ٩٥) ورواه  
الروزي في قيام رمضان (ص ٩٥) «حدثنا محمد بن يحيى ثنا علي بن منصور عن سليمان بن بلال عن  
ابراهيم بن أبي النضر عن أبيه عن يسر بن سعيد عن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
يؤتيك أفضل من صلاتك في مسجدى هذا إلا المكتوبة» ثم وجدته في أبي داود (ج ١: ص ٤٠٣)  
كمارواه المؤلف إلا أن فيه «في مسجدى هذا» <sup>(٣)</sup> عبيدة: بفتح العين المهملة وكسر الباء الموحدة

منصور عن هلال بن يساف<sup>(١)</sup> عن ضمر بن حبيب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال: تطوع الرجل في بيته، يدعى تطوعه عند الناس كفضل الجماعة على صلاة الرجل وحده<sup>(٢)</sup> \*

وبه الى ابن المثنى: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا اسراثل عن عمران بن مسلم<sup>(٣)</sup> قال كان سويد بن غفلة لا يتطوع في المسجد \*

ورويان عن وكيع قال قال سفيان الثوري قال نسير بن ذعلوق<sup>(٤)</sup> ما رايت الربيع بن خثيم<sup>(٥)</sup> متطوعا في مسجد الحلى قط \*

وعن وكيع عن الاعمش عن ابراهيم النخعي قال سئل حذيفة بن اليمان عن

(١) في التنية «هلال بن يساف» وهو خطأ (٢) هكذا هو موقوف هنا، وذكره النذري في الترغيب (ج ١: ص ١٥٩) ولفظه «وعن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اراه رفعه قال: فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل الفريضة على التطوع. رواه البيهقي واسناده جيد ان شاء الله تعالى». وذكره ابن حجر في الاصابة (ج ٣: ص ٢٥٥) بلفظ قريب من هذا مرفوعا من حديث صحابي اسمه صبيب بن النعمان «ونسبه الى الطبراني والمعمري في اليوم والليلة. وكذلك نسبه الشوكاني (ج ٣: ص ٩٤) الى الطبراني في الكبير عن هذا الصحابي، ورواه ابن الاثير في اسد الغابة من طريق الطبراني عن المعمري عن ايوب الوزان عن محمد بن مصعب القرظي عن قيس بن الربيع عن منصور عن هلال بن يساف عن صبيب بن النعمان مرفوعا (ج ٣: ص ٣٣٣) فقد رجع الحديث الى منصور عن هلال، فرواية سفيان الثوري عن منصور - التي ذكرها المؤلف - ارجح جدا من رواية قيس لأن قيسا ضعيف من قبل حفلة، قال يعقوب بن ابي شيبة هو عند جميع اصحابنا صدوق وكتابه صالح وهو روى الحفظ جدا مضطربا كثيرا لخطأ ضعيف في روايته»، والزاوي عن قيس هو محمد بن مصعب وهو اضعف منه، قال يحيى بن معين: «ليس بشيء» لم يكن من اصحاب الحديث كان منفلا واما الثوري فانه امام حافظ كبير، وبمدقاني ارجح ان الصحابي الذي سماه محمد بن مصعب وشيخه قيس «صبيب بن النعمان» لا وجود له، وانما هو خطأ الذي بين في هذا الحديث اهم وجوده، ولم يذكره الذين ترجموا الصحابة الا بهذا الحديث والاسناد وقد ظهر الوهم فيه. والله اعلم (٣) هو الجمع في الكوفي الاصحى (٤) نسير - بضم النون وفتح السين المهملة وذعلوق - بضم الدال المعجمة واسكان الميم المهملة وضم اللام وآخره قتل (ه) بضم الخاء المعجمة وفتح التاء الثلاثة وفي التنية «خثم» وهو تصحيف \*

التطوع في المسجد بعد الفريضة؟ فقال: إني لا كرههيناهم جميعا إذا اختلفوا\*  
وعن حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن العباس بن سعد<sup>(١)</sup> قال: أدركت  
الناس زمان عثمان بن عفان وهم يصلون الركعتين بعد المغرب في بيوتهم\*  
والتطوع بعد الجمعة وبعد سائر الصلوات سواء فيما ذكرنا. وكل ذلك جائز  
في المسجد أيضا\*

وقال أبو حنيفة وأصحابه: كل ذلك في المسجد أفضل\*  
وقال مالك كل ذلك في المسجد أفضل إلا بعد الجمعة فإنه كره التطوع في المسجد  
بعد الجمعة. واحتج بعض أصحابه بأن هذا خوف النريعة في أن يقضيها أهل البدع  
الذين لا يعتدون بالصلاة مع الأئمة\*  
قال علي بن وهب: غاية في الفساد من القول لأن المبتدع يفعل مثل ذلك أيضا في  
مساجد الجماعات بسائر الصلوات ولا فرق. وأيضا: فهم قادرون على أن ينصرفوا  
إلى بيوتهم فيقضونها هناك\*

روينا من طريق أبي داود: ثنا إبراهيم بن الحسن ثنا جابر بن محمد عن ابن جريج  
أخبرني عطاء: أنه رأى ابن عمر يصلي بعد الجمعة، فينماز<sup>(٢)</sup> عن مصلاه الذي صلى فيه  
الجمعة قليلا غير كثير، فيركع ركعتين ثم يمشي أنفس<sup>(٣)</sup> من ذلك فيصلي أربع  
ركعات<sup>(٤)</sup>، برأيته يصنع ذلك مرارا\*

وعن محمد بن المثنى: ثنا المعتمر بن سليمان التيمي قال سمعت عطاء بن السائب  
يحدث عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان ابن مسعود يعملنا أن نصلي بعد الجمعة

(١) في المصرية «عن ابن العباس بن سعد» وأظنه خطأ وأنه هو العباس بن سهل بن سعد،  
لأنه أدرك زمن عثمان وروى عنه محمد بن إسحاق (٢) بالنون والميم والراء: أنفعال من الميز  
وهو الفصل، ومسمى نماز عن مصلاه: يتحول عن مقامه الذي صلى فيه (٣) أي اتسع وابتعد  
قليلا (٤) في أبي داود (ج ١ ص ٤٠) فيركع أربع ركعات\*

أربعاً فكنا نصلى بعدها أربعاً، حتى جاء على بن أبي طالب فأمرنا أن نصلى بعدها ستاً، فنحن نصلى بعدها ستاً \*

وقد حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحيدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا عمر بن دينار قال إن تلقى الزهرى عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: «رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بعد الجمعة ركعتين» <sup>(١)</sup> \*

٢٩٠ - مسألة: وأفضل الوتر من آخر الليل، وتجزئ ركعة واحدة <sup>(٢)</sup> والوتر وتهجد الليل ينقسم على <sup>(٣)</sup> ثلاثة عشر وجهاً، أيها فعل أجزاء، وأحبها إلينا وأفضلها: أن نصلى ثنى عشرة ركعة، نسلم من كل ركعتين ثم نصلى ركعة واحدة ونسلم \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القعنبى ثنا مالك بن أنس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة: «أن نبي الله صلى الله عليه وسلم كان يصلى بالليل ثلاث عشرة <sup>(٤)</sup> ركعة، ثم يصلى إذا سمع النداء بالصبح ركعتين خفيفتين <sup>(٥)</sup>»، والوجه الثانى: أن يصلى ثمانى ركعات، يسلم من كل ركعتين منها، ثم يصلى خمس ركعات متصلات لا يجلس إلا فى آخرهن \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق ابن إبراهيم ثنا عبدة بن سليمان ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت:

(١) رواه الترمذى عن ابن أبي عمر عن سفيان، ومسلم (ج ١: ص ٢٤٠) عن ابن أبي شيبة وزهير وابن غيرهما عن سفيان. ورواه أبو داود (ج ١: ص ٤٤٠) من طريق معمر عن الزهرى والبخارى (ج ١: ص ١٣٣) من طريق نافع عن ابن عمر. ونسبه المنذرى أيضاً للنسائى وابن ماجه. وفى إسناده داود بن أبيه «وفى بيته» (٢) فى التيمية «وتجزئ» واحدة (٣) فى التيمية بخلف «على» (٤) فى التيمية «ثلاثة عشرة» وهو خطأ (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥١٢)

«كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة ، يوتر منهن بخمس ركعات ، لا يجلس في شيء من الخمس إلا في آخرهن ، ثم يجلس ويسلم» \*

والثالث : أن يصلي عشر ركعات ، يسلم من آخر كل ركعتين ، ثم يوتر

بواحدة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين <sup>(١)</sup> قالت : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي فيما بين أن يفرغ <sup>(٢)</sup> من صلاة العشاء - وهي التي يدعو الناس <sup>(٣)</sup> العتمة - إلى الفجر إحدى عشرة <sup>(٤)</sup> ركعة ، يسلم من كل ركعتين <sup>(٥)</sup> . ثم يوتر <sup>(٦)</sup>

بواحدة» \*

والرابع : أن يصلي ثمان ركعات ، يسلم من كل ركعتين . ثم يوتر بواحدة \* لما روياه من طريق مسلم : حدثنا محمد بن عباد ثنا سفيان بن عيينة ثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : «أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الليل ؟ فقال : متى متى فاذا ، خشيت الصبح فأوتر بركة» <sup>(٧)</sup> \*

والخامس : أن يصلي ثمان ركعات ، لا يجلس في شيء منهن جلوس تشهد إلا في آخرها ، فاذا جلس في آخرهن وتشهد ، قام دون أن يسلم ، فأتى بركة

(١) في صحيح مسلم «عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم» (ج ١ ص ٢٠٤) (٢) في المصرية «يصلي من أن يفرغ» وفي الحديث «يصلي بين أن يفرغ» وصحناه من مسلم (٣) في الاصلين «يعدونها الناس» وصحناه من مسلم (٤) في المصرية «احد عشرة» (٥) في الاصلين «يسلم من كل ركعتين» وصحناه من مسلم (٦) في مسلم «ويوتر» (٧) في مسلم (ج ١ ص ٢٠٨) \*

واحدة ، ثم يجلس ويشهد ويسلم .  
 لما روينا عن مسلم : حدثنا محمد بن المثنى ثنا محمد بن أبي عدي عن سعيد  
 ابن أبي عروبة <sup>(١)</sup> عن قتادة عن زرارة بن أوفى <sup>(٢)</sup> أن سعد بن هشام بن  
 عامر أتى ابن عباس فسأله عن وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال  
 له ابن عباس : ألا أدلك على أعلم أهل الأرض بوتر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ؟ قال : من ؟ قال : عائشة فذكر سعد : أنه دخل على عائشة أم المؤمنين  
 فسألهما عن وتر رسول الله ﷺ ؟ وأنها قالت له : إنه <sup>(٣)</sup> كان يصلي  
 تسع ركعات ، لا يجلس فيها إلا في الثامنة ، ثم ينهض ولا يسلم ، ثم يقوم  
 فيصلي التاسعة ، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ، ثم يسلم تسليماً  
 يسمعا ، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد . فلما أسن رسول الله ﷺ  
 واخذه اللحم <sup>(٤)</sup> أوتر بسبع ، وصنع في الركعتين مثل صنيعه الأول <sup>(٥)</sup> .  
 حدثنا عبد الله بن ربيع <sup>(٦)</sup> ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عثمان بن  
 عبد الله ثنا عبد الله بن محمد ثنا حماد عن أبي حرة <sup>(٧)</sup> عن الحسن عن سعد بن هشام  
 عن عائشة : أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يوتر بتسع ركعات ، يقعد في  
 الثامنة ؛ ثم يقوم فيركع ركعة .  
 والسادس : أن يصلي ست ركعات ، يسلم في آخر كل ركعتين <sup>(٨)</sup> منها ؛ ويوتر

(١) في البنية « شعيب بن أبي عروة » وهو خطأ (٢) في البنية « زرارة بن أوفى »  
 وهو خطأ (٣) في البنية بخذف « أنه » (٤) في الأصلين « واخذ اللحم » وصححه من مسلم  
 (٥) في الأصلين « مثل صنيعه في الأولى » وهو خطأ صححه من مسلم . والحديث في صحيح  
 مسلم مطول وقد اختصره المؤلف جداً ، وانظره هناك (ج : ١ ص : ٢٠٦ و ٢٠٧) في المصرية  
 « حدثنا عبد الله بن ربيع » وهو خطأ ، وقد سبق هذا الاستناد إلى النسائي مراراً  
 (٧) أبو حرة — بضم الحاء المهملة وتشديد الراء — اسمه وأصل بن عبد الرحمن البصري . وفي  
 البنية « ابن حرة » وهو خطأ (٨) في المصرية « أن يصلي ست ركعات وسلم في آخر كل ركعة  
 منها » وهو خطأ .

بسابعة. لقوله عليه السلام صلاة الليل مثنى مثنى ، فاذا خشيت الصبح فاوتر بواحدة \* .

والسابع: أن يصلى سبع ركعات ، لا يجلس ولا يتشهد إلا فى آخر السادسة منهم ، ثم يقوم دون تسليم فىأتى بالسابعة ؛ ثم يجلس ويتشهد ويسلم \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني زكرياء ابن يحيى <sup>(١)</sup> ثنا اسحاق أنا معاذ بن هشام الدستوائى <sup>(٢)</sup> ثنا أنى عن قتادة عن زرارة ابن أوفى عن سعد بن هشام بن عامر عن عائشة أم المؤمنين ، أن رسول الله ﷺ لما كبر وضعف أوتر بسبع ركعات ، لا يقعد إلا فى السادسة ، ثم ينهض ولا يسلم فىصلى السابعة ، ثم يسلم تسليمه ، وذكر الحديث \* <sup>(٣)</sup>  
والثامن: أن يصلى سبع ركعات ، لا يجلس جلوس تشهد إلا فى آخرهن ، فاذا كان فى آخرهن جلس وتشهد وسلم \*

لما رونا بالسند المذكور الى أحمد بن شعيب: أنا اسماعيل بن مسعود الجحدرى <sup>(٤)</sup> أنا خالد بن الحارث ثنا سعيد بن أبى عروبة <sup>(٥)</sup> ثنا قتادة عن زرارة بن أوفى <sup>(٦)</sup> عن سعد بن هشام بن عامر أن عائشة أم المؤمنين قالت: لما

(١) فى الاصلين «ذكر أبى اسحق» وهو خطأ صححناه من النسائى (ج ٢: ص ٢٥٠) ومن كتب الرجال فانه ليس فى رجال الكتب الستة من اسمه «ذكر أبى اسحق» الا المكي ، وهذا قدّم من شيوخ عبد الرزاق وابن المبارك . واما ذكر أبى يحيى الذى هنا فهو المعروف بخياط السنة ، وروى عن اسحق بن إبراهيم بن راهيم بن راهويه ، وروى عنه النسائى وهو من أقرانه وتوفى ذكر بإسنة ٢٨٩  
(٢) فى اليمينة «أنا معاذ بن هشام بن عمر عن عائشة أم المؤمنين» وهو خطأ فى اسم معاذ ، جعل جده عمر وليس كذلك ، وخطأ فى حذف باقى الاسناد الى عائشة (٣) فى اليمينة «أن النبي» (٤) الحديث فى النسائى مطول واختره المؤلف (٥) بنتع الجيم واسكان الحاء المهملة (٦) فى النسائى فى هذا الحديث (ج ١ ص ٢٥٠) «حدثنا خالد ثنا شعيب عن قتادة» وخالد روى عن شعيب وسعيد بن أبى عروبة وكلاهما يروى عن قتادة ، وكلاهما روى هذا الحديث عن قتادة . انفا لحكم بترجيح ما هنا على ما فى النسائى ولا بترجيح ما هناك على ما هنا . والله اعلم (٧) فى اليمينة «زرارة بن أبى اوفى» وهو خطأ \*

اسن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللحم <sup>(١)</sup> صلى سبع ركعات لا يقعد إلا في آخرهن، ثم يصلى ركعتين بعد أن يسلم.\*

والناسع: أن يصلى أربع ركعات؛ يشهد ويسلم من كل ركعتين؛ ثم يوتر بواحدة. لقوله عليه السلام: «صلاة الليل مثنى مثنى؛ فإذا خشيت الصبح فاوتر بواحدة».\*

والعاشر: أن يصلى خمس ركعات متصلات؛ لا يجلس ولا يشهد إلا في آخرهن.\*

لما روينا بالسند المذكور إلى أحمد بن شعيب: أنا اسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس، لا يجلس <sup>(٢)</sup> إلا في آخرهن.\* قال علي: وقد قال هذا بعض السلف، كما، وينامن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: أخبرني عطاء: أنه رأى عروة بن الزبير أوتر بخمس أو سبع <sup>(٣)</sup> ما جلس لمثنى.\*

ومن طريق حاد بن سلمة عن هشام بن عروة قال: كذلك يوتر أهل البيت بخمس، لا يجلس إلا في آخرهن.\*

وعن عبد الرزاق عن المعتز بن سليمان التيمي عن ليث عن عطاء عن ابن عباس أنه قال: الوتر كصلاة المغرب، إلا أنه لا يقعد إلا في الثالثة <sup>(٤)</sup>.\*

قال علي: قول ابن عباس هذا لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا نقول به إذ لا حجة إلا في رسول الله ﷺ، قوله أو عمله أو إقراره فقط.\*

(١) هكذا هو متناوفاً في النسائي «وأخذ اللحم» بحذف الضمير وهو صحيح جازم المعنى

(٢) في النسائي (ج ١: ص ٢٥٠) «ولا يجلس» (٣) في البيهقي «أو سبع» (٤) في البيهقي «عن ابن عباس أنه قال: إلا أنه لا يفعل إلا في الثالثة» وهذا كلام يختل ليس له معنى وما هنا هو العوَاب.\*



والوجه الحادي عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في آخر الثانية منهن، ويتشهد ويسلم، ثم يأتي بركعة واحدة، يتشهد في آخرها ويسلم. لقوله عليه السلام «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة». وهذا قول مالك. وقد روى بعض الناس في هذا أثر من طريق الأوزاعي عن المطلب بن عبد الله: أنه سأل ابن عمر عن الوتر؟ فأمره أن يفصل بين الركعتين والركعة بتسليم، فقال له الرجل: إنني أخاف أن تكون البتراء؟ فقال له ابن عمر: أتر يدست رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ هذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>.

والثاني عشر: أن يصلي ثلاث ركعات، يجلس في الثانية، ثم يقوم دون تسليم. ويأتي بالثالثة، ثم يجلس ويتشهد ويسلم، كصلاة المغرب. وهو اختيار أبي حنيفة.

لما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا إسماعيل ابن مسعود ثنا بشر بن المفضل ثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرار بن أوفى<sup>(٢)</sup> عن سعد بن هشام بن عامر: أن عائشة أم المؤمنين حدثته أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر<sup>(٣)</sup>.

والثالث عشر: أن يركع ركعة واحدة فقط. وهو قول الشافعي وأبي سليمان وغيرهما.

لما حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا بكر ابن حماد ثنا مسدد ثنا يحيى هو ابن سعيد القطان - ثنا شعبة ثنا قتادة عن أبي مجلز

(١) رواه العلاء في معاني الآثار (ج ١: ص ١٦٥) عن سليمان بن شعيب عن بشر بن بكر عن الأوزاعي قال: «حدثني المطلب بن عبد الله المخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر» فذكر الأثر بجمعه وكذلك ذكره الروزي (ص ١١٩) عن المطلب قال: «أني عبد الله بن عمر رجل فقال» الخ وفي سماع المطلب من ابن عمر خلاف. والاسناد صحيح فإن حجت الرواية التي هنا أنه هو الذي سأل ابن عمر كان الأثر صحيحاً. وهو الراجح عندى. (٢) في اليمينة «ابن أبي أوفى» وهو خطأ (٣) في اليمينة «لا يسلم إلا في ركعتي الوتر». وهو خطأ فاحش، والحديث في النسائي (ج ١: ص ٢٤٨).

قال: سألت ابن عباس وابن عمر عن الوتر؟ فكل واحد منهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تركعة من آخر الليل،<sup>(١)</sup> \*  
 - وروىنا عن سعد بن أبي وقاص وابن عباس ومعاوية وغيرهم الوتر بواحدة فقط، لا يزداد عليها شيء. وكذلك أبيض عن عثمان أمير المؤمنين وحذيفة وابن مسعود وابن عمر \*

قال علي: هذا كل ما صح عندنا؛ ولو صح عندنا عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة على هذا قلنا به. والله تعالى التوفيق \*

ولم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء عن البتراء<sup>(٢)</sup> ولا في الحديث - على سقوطه - بيان ماهي البتراء<sup>(٣)</sup>؟ وقد روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: الثلاث ببتراء، يعني في الوتر. فعادت البتراء على المحتج بالخبر الكاذب فيها<sup>(٤)</sup> \*  
 فان قيل: قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: صلاة المغرب<sup>(٥)</sup> وتر النهار، فاوتروا صلاة الليل \*  
 قيل لهم: ليس في هذا الخبر أن يكون وتر الليل ثلاثا كوتر النهار. وهذا

كذب ممن ينسب إلى أرواح رسول الله صلى الله عليه وسلم. فان قطعتم بذلك كذبكم وكنتم أيضا قد خالفتم ما قلتم، لأنه يلزمكم أن تجهروا في الآولين وتسروا في الثالثة كالمغرب؛ وأن تقتنوا<sup>(٦)</sup> في المغرب كما تقتنون في الوتر، أو أن لا تقتنوا<sup>(٧)</sup>

(١) رواه مسلم (ج ١ ص ٢٠٨ و ٢٠٩) والمروزي (ص ١١٨) والطحاوي (ج ١ ص ١٦٣) كلهم من طريق همام بن يحيى عن قتادة به واهما رواه قتادة في رواه مسلم والطحاوي ولكن فيهما من حديث ابن عمر فقط ولم يذكر فيه ابن عباس (٢) في اليمين «السن» بدون قطع وهو خطأ لا معنى له (٣) بطول الكلام على حديث البتراء - وهو ضعيف - فانظره في نصب الرأية (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) ولسان اليزان (ج ٤ ص ١٥٢) (٤) في اليمين «وفيها» وزيادة الواو خطأ (٥) في اليمين «فان قيل فانه قد صح انه عليه السلام قال: ان صلاة المغرب» الخ (٦) في اليمين «وان تقتنوا» وهو خطأ (٧) في اليمين «وان لا تقتنوا» بخلاف الجمعة وما هنا أحسن

في الوتر كما لا تقتنون في المغرب، والقياس كله باطل، والله تعالى التوفيق \*  
٢٩١ — مسألة والوتر آخر الليل أفضل. ومن أوتر في أوله لحسن.

والصلاة بعد الوتر جائزة، ولا يبدوتر<sup>(١)</sup> آخر. ولا يشفع بركعة \*

حدثنا عبد الله بن ربيع<sup>(٢)</sup> ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا ابن أبي خلف<sup>(٣)</sup> ثنا أبو بكر بن السيلحي ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن عبد الله بن أبي رباح عن أبي قتادة: «أن النبي ﷺ قال لا يكره متى تور؟ قال أول الليل<sup>(٤)</sup> وقال لعمر: متى تور؟ قال: آخر الليل<sup>(٥)</sup>. فقال عليه السلام لا يكره: أخذ هذا بالخذر<sup>(٦)</sup>. وقال لعمر: أخذ هذا بالقوة» \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا هشام بن عمار عن يحيى - هو ابن حمزة قاضي دمشق - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني عائشة أم المؤمنين، أن النبي ﷺ كان يصلي بعد العشاء الآخرة ثمانين ركعات ثم يوتر؛ ثم يصلي ركعتين؛ يقرأ فيهما وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع؛ ثم ركع<sup>(٧)</sup> بعد ذلك ركعتي الفجر \*

قال علي: وأما قوله عليه السلام «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترا<sup>(٨)</sup>»، وبادروا الصبح بالوتر<sup>(٩)</sup>، فندب؛ لما قد بينا من أن الوتر ليس<sup>(١٠)</sup> فرضاً، ومن

(١) في البنية «ولا يبدوتر» وهو خطأ (٢) في المصرية «حدثنا محمد بن عبد الله بن ربيع» وهو خطأ، فإن شيخ ابن حزم هو عبد الله بن ربيع، كما مضى مراراً وتكراراً أيضاً في الأحكام (٣) في المصرية «ابن أبي خلف» وهو خطأ واسمه محمد بن أحمد بن أبي خلف (٤) في أبي داود (ج ٥: ص ٥٣٩) «أو تر من أول الليل» (٥) في أبي داود «وتر آخر الليل» (٦) هكذا في بعض نسخ أبي داود، وفي بعضها «الحزم» والحديث سكت عنه أبو داود والنسائي وإسناده صحيح (٧) في البنية «ثم يركع» (٨) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٤) وكذلك رواه البخاري ومسلم (٩) رواه أبو داود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) وقال «حسن صحيح» (١٠) في البنية «من أن الوتر غير ركعتي الفجر» وسقط منها ما بين قوله «الوتر» وقوله «غير»

فعله عليه السلام إذ صلى ركعتين بعد الوتر غير زكّتي الفجر و لقوله عليه السلام  
لا في هريرة أن لا ينام إلا على وتر، فلا يجوز ترك بعض كلامه لبعض، وليس  
هذا مكان نسخ لكنه باحة كله. والله تعالى تأيد.

حدثنا عبد الله بن. يع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن<sup>(١)</sup> بكر ثنا ابو داود ثنا  
مسدد ثنا ملازم بن عمر و ثنا عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق<sup>(٢)</sup> قال: زارنا طلق بن  
علي في رمضان، وأمسى عندنا فاطر<sup>(٣)</sup> ثم قام بنا تلك الليلة ووتر<sup>(٤)</sup> بنا، ثم انحدر  
إلى مسجده فصلى بأصحابه، حتى إذا بقى الوتر قدم رجلا، فقال وتر بأصحابك فإني  
سمعت رسول الله ﷺ يقول لا وتران في ليلة<sup>(٥)</sup>، هو قد روى عن عثمان رضي الله  
عنه وغيره شفيع الوتر بركة، إذا أراد أن يصلي بعد ما يوتر. ولا حجة إلا في رسول  
الله ﷺ.

٢٩٢ — مسألتونيقرأ في الوتر<sup>(٦)</sup> بما تيسر من القرآن مع أم القرآن، وإن  
قرأ في الثلاث ركعات مع أم القرآن بسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون  
و قل هو الله أحد فحسن، وإن اقتصر على أم القرآن فحسن،<sup>(٧)</sup> وأن قرأ في ركعة  
الوتر مع أم القرآن بمائة آية من النساء فحسن قال تعالى (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)

ركعتي الفجر « وهو سقط يختل به المني و يضطرب وما هنا هو الصواب (١) في البيهقي ثنا عبد الله  
ابن ربيع ثنا عبد الملك ثنا بكر وهو خطأ وخط (٢) في البيهقي عن قيس بن طلق بن علي في رمضان  
وهو خطأ وسقط (٣) وفي أبي داود (ج ١: ص ٥٤٠) « في يوم من رمضان وأمسى عندنا  
وافطر « (٤) في البيهقي « أوتر » بحذف حرف المطف وهو خطأ. (٥) هذا على لغة بني الحارث  
كقراءة من قرأ (إن هذان لساجران) قاله السيوطي والحديث رواه أيضا النسائي (ج ٧: ص ٢٤٧)  
عن هناد بن السري عن ملازم بن عمرو كانها. وروى الترمذي المرفوع منه فقط (ج ١: ص ٩٤)  
عن هناد بن ملازم، وقال: « حديث حسن غريب ». وروى الطيالسي المرفوع أيضا (ص ١٧٤)  
رقم ١٠٩٥ عن أيوب بن عتبة عن قيس بن طلق ورواه المروزي (ص ١٢٨) عن محمد بن يحيى عن  
الطيالسي (٦) في البيهقي « ولا يقرأ في الوتر » الخويزي « لا » خطأ غريب (٧) قوله وإن اقتصر  
المخنفون عن البيهقي.

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا أحمد بن سلمة عن عاصم الأحول عن أبي مجلز «أن أبا موسى الأشعري<sup>(١)</sup> كان بين مكة والمدينة؛ ففصل المشاء وكتبت، ثم قام ففصل ركة أو ترها، وقرأ فيها بمائة آية من النساء، وقال: ما ألوت<sup>(٢)</sup> أن وضعت قدمي حيث وضع رسول الله ﷺ، بأن أقرأ ما قرأ رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا الحسين بن عيسى<sup>(٤)</sup> ثنا أبو أسامة ثنا زكرياء بن أبي زائدة عن أبي إسحاق السيمعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس<sup>(٥)</sup> قال: «كان رسول الله ﷺ يوتر ثلاث، يقرأ فيهن<sup>(٦)</sup> في الأولى بسبح اسم ربك الأعلى، وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون، وفي الثالثة بقل هو الله أحد<sup>(٧)</sup>»

٢٩٣ — مسألة<sup>(٨)</sup> ويوتر المرء قائماً وقاعداً بغير عذر إن شاء، وعلى دابته •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القريبري<sup>(٩)</sup> ثنا البخاري ثنا اسماعيل بن أبي أويس ثنا مالك عن أبي بكر بن عمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن سعيد بن يسار قال<sup>(١٠)</sup>: «كنت أسير مع

(١) كلمة «الأشعري» محذوفة من البيهقي (٢) أي ما قصرت ولا يطأ. ووقفت هذه الكلمة في قيام الليل للمروزي «مالوت» وتكافء صححه تكفاً غريباً في تأويلها فأتى بما يفهم (٣) الحديث رواه أبو داود الطيالسي (ص ٦٩ رقم ٥١٢) عن ثابت أبي زيد عن عاصم الأحول ورواه أحمد بن حنبل في مسنده (ج ١ ص ٤١٩) عن عبد الصمد عن ثابت عن عاصم. وهذه أسانيد صحيحة. ورواه النسائي (ج ١ ص ٢٥١) عن إبراهيم بن يعقوب عن أبي النعمان عن حماد بن سلمة عن عاصم. ورواه المروزي في قيام الليل (ص ١٢٧) وحذف المقرئ اسمه إذا اختصر الكتاب (٤) في المصرية «الحسن» وهو خطأ (٥) حذف «ابن عباس» من البيهقي وهو خطأ (٦) كلمة فيهن لبس في النسائي (٧) الحديث في النسائي (ج ١ ص ٢٤٩) ورواه أيضاً ابن ماجه والترمذي وابن أبي شيبة (٨) في البيهقي بدل «مسألة» «قال علي» وما هنا أحسن (٩) في البيهقي ثنا إبراهيم بن أحمد القريبري وهو خطأ (١٠) في البخاري (ج ١ ص ١٤١٠) أنه قال •

ابن عمر <sup>(١)</sup> بطريق مكة فخشيت الصبح فنزلت <sup>(٢)</sup> فأوترت، ثم لحقته، فقال ابن عمر: أين كنت؟ فقلت: خشيت الصبح فنزلت فأوترت، فقال ابن عمر: أليس لا في رسول الله <sup>(٣)</sup> أسوة حسنة؟ قلت: بلى والله قال: فإن رسول الله ﷺ كان يوتر على راحلته <sup>(٤)</sup> \*

وعن جبرين حازم سألت نافعاً مولى ابن عمر: أكان ابن عمر يوتر على راحلته؟ قال: نعم، وهل للوتر فضل على سائر التطوع !! \*

وعن سفيان الثوري عن ثوير بن أبي فاختة <sup>(٥)</sup> عن أبيه: أن علي بن أبي طالب كان يوتر على راحلته \*

وعن ابن جريج قلت لعطاء: أيوتر الرجل وهو جالس؟ قال: نعم \*  
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن عبد الله بن أبي السفر عن الشعبي: الوتر لا يقضى، ولا ينبغي تركه، وهو تطوع، وهو أشرف التطوع \*  
وعن حماد بن سبلة عن قتادة عن سعيد بن المسيب: الوتر والأضحى تطوع \*  
قال علي: لا خلاف في أن التطوع يصله المرمج جالساً إن شاء. كإرونا من طريق مالك عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن المطلب بن أبي وداعة السهمي <sup>(٦)</sup> عن حفصة أم المؤمنين قالت: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى في سبحة <sup>(٧)</sup> قاعد قط <sup>(٨)</sup> حتى كان قبل موته بعام، فكان يصلي في سبحة قاعداً، <sup>(٩)</sup> وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في البخارى مع عبد الله بن عمر (٢) في البخارى «قال سعيد: فلما خشيت الصبح نزلت» (٣) في الصريز زيادة «صلى الله عليه وسلم» (٤) في البخارى «على البعير» وليس في شيء من نسخهما هنا فلعلها رواية للمؤلف (٥) ثوير بالتصغير وأبوه أبو فاختة اسمه «سعيد ابن علاقة الهاشمي». وفي اليمين «ثوير عن أبي فاختة» وهو خطأ، وثوير هذا ضعيف (٦) في اليمين «السلي» وهو خطأ (٧) في اليمين سبحة «وهو خطأ (٨) كلمة «قط» زيادة من الموطأ (ص ٤٨) (٩) نسبة إلى رقائق (ج ١ ص ٢٥٢ و ٢٥٣) إلى مسلم والترمذى من طريق مالك \*

٢٩٤ — مسألة، ويستحب أن يختم القرآن كله مرة في كل شهر، فإن ختمه في أقل فحسن<sup>(١)</sup>. ويكره أن يختم في أقل من خمسة أيام، فإن فعل فقي ثلاثة أيام<sup>(٢)</sup>، لا يجوز أن يختم القرآن في أقل من ذلك، ولا يجوز لأحد أن يقرأ أكثر من ثلث القرآن في يوم وليلة \*

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني القاسم بن زكرياء ثنا عبيد الله بن موسى عن شيان عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن عبد الرحمن بن مولى بني زهرة<sup>(٣)</sup> عن أبي سلفة بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال قال رسول الله ﷺ: «اقرأ القرآن في شهر»<sup>(٤)</sup>، قلت إني أجد قوله قال: فأقرأ في عشرين ليلة، قلت إني أجد قوله قال فأقرأه في سبع، لا ترد<sup>(٥)</sup> على ذلك. \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الصمد هو ابن عبد الوارث ثنا همام بن يحيى ثنا قتادة عن يزيد بن عبد الله هو ابن الشخير - عن عبد الله بن عمرو بن العاصي: «أنه قال لرسول الله ﷺ: في كم أقرأ القرآن؟ قال: في شهر، ثم ذكر الحديث، وفيه أنه عليه السلام قال له: «أقرأ في سبع، قال: إني أقوى من»<sup>(٦)</sup> ذلك، قال عليه السلام: لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث»<sup>(٧)</sup>.

فان قيل: قد كان عثمان يختم القرآن في ليلة. قلنا: قد ذكره ذلك ابن مسعود، وقال تعالى: (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله

(١) كلمة فحسن سقطت مع اليمنية وهو خطأ (٢) في اليمنية «فان فعل فقي ثلاثة أيام» وما هنا أصح (٣) في اليمنية «مولى بني زهير» وهو خطأ (٤) في مسلم (ج ١ ص ٣١٩ و ٣٢٠) «في كل شهر» (٥) في مسلم «ولا ترد» (٦) في أبي داود «أنه قال يا رسول الله» (ج ١ ص ٥٢٧) (٧) كلمة ذلك سقطت من اليمنية وهو خطأ (٨) في أبي داود لا يفقه من قرأه في أقل من ثلاث والحديث سكت

واليوم الآخر) وسنة رسول الله ﷺ كما ذكرنا \*

وروينا عن عبد الرحمن بن مهدى ثنا شعبة وسفيان كلاهما عن علي بن يزيمة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال: من قرأ القرآن في أقل من ثلاث فهو راجز<sup>(١)</sup> \*

وعن عبد الرحمن بن مهدى ثنا عبد العزيز بن عبد الصمد العمى ثنا حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف: أن سعيد بن جبير كان يقرأ القرآن في ركعة، وكان ابن مسعود يكره ذلك \*

فان ذكروا حديثا رويناه من طريق هشام الدستوائي عن عطاه بن السائب عن أبيه عن عبد الله<sup>(٢)</sup> بن عمرو بن العاصي: وأنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم: كيف أقرأ القرآن؟ قال: أقرأه في يوم وليلة لا يزيد<sup>(٣)</sup> على ذلك، فان رواية عطاه لهذا الخبر مضطربة معلولة<sup>(٤)</sup>، وعطاه قد اختلط بآخرة \*

روينا هذا الخبر<sup>(٥)</sup> نفسه من طريق حماد بن سلمة عن عطاه بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: «أن رسول الله ﷺ قال له: أقرأ القرآن في شهر، قال: فناقضي وناقضته<sup>(٦)</sup>»، قال عطاه: فاختلفنا عن أبي، فقال بعضنا: سبعة أيام، وقال بعضنا خمسة<sup>(٧)</sup> \*

قال علي: فعطاه يعترف باختلافهم على أبيه، وأنه لم يحقق ما قال أبوه.

عنه ابوداود والنذري<sup>(٨)</sup> من الرجز أي كما أنه يقرأ الشعر، فلا يتفقه في معاني القرآن، وفي المصرية «زاجر» بتقدم الزاى وهو تصحيف. وهذا الأثر منقطع، فقد سبق أن قلنا ان أباعبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود شيئا. <sup>(٩)</sup> في اليمينة «عن أبيه عبد الله بن عمرو» وهو خطأ واضح <sup>(١٠)</sup> هكذا في الاصلين وهو صحيح عربة <sup>(١١)</sup> في اليمينة «معلولة» وهو خطأ <sup>(١٢)</sup> في اليمينة «ذلك الخبر» <sup>(١٣)</sup> من الناقصة بالساد المهملة، وفي المصرية «فناقضني وناقضته» بالمجمة فيهما وهو تصحيف وفي اليمينة بالمهملة في الاولى والمجمعة في الثانية والاولى صواب والثانية خطأ<sup>(١٤)</sup> (رواه ابوداود ج ١: ص ٥٢٦) من طريق حماد عن عطاه \*



فان ذكروا أن داود عليه السلام كان يحتم القرآن في ساعة. قلنا: قرآن داود هو الزبور لا هذا القرآن، وشريعته غير شريعتنا. وداود عليه السلام لم يبعث إلا إلى قومه خاصة، لا إلينا، ومحمد عليه السلام هو الذي بعث إلينا، صح ذلك عن رسول الله ﷺ. وقال تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) ه وأما قيام الليل فقد صح أن رسول الله ﷺ لم يقم ليلة قط <sup>(١)</sup> حتى الصباح \*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاصي قال قال رسول الله ﷺ: «وأحب الصلاة إلى الله تعالى <sup>(٢)</sup> صلاة داود: كان يرقد شطر الليل، ثم يقوم، ثم يرقد آخره، ثم يقوم <sup>(٣)</sup>» تلك الليل بعد شطره <sup>(٤)</sup>»

قال علي: فاذ هذا أحب الصلاة إلى الله تعالى فازاد على هذا فهو دون هذا بلا شك؛ فإذا كان دون هذا فهو عمل ضائع لا أجر فيه. فهو تكلف، وقد نهينا عن التكلف. وقد منع من قيام الليل كله سلبان ومعاذ وغيرهما

٢٩٥ — مسألة. والجهر والاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهاراً مباح للرجال والنساء. إذ لم يأت منع من شيء من ذلك، ولا إيجاب لشيء من ذلك في قرآن ولا سنة \*

(١) في البيهقي «لم يقم قط ليلة» (٢) قوله «وأحب الصلاة إلى الله تعالى» حذف من البيهقي وهو خطأ (٣) في البيهقي «ثم يقوم» وهو خطأ (٤) اختلط على المؤلف حديثان باسنادين في مسلم فحديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار لفظه (ج ١: ٣٢٠) «وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام: كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سبسه» ولفظ حديث ابن جرير «يجع عمرو ابن دينار» «وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود عليه السلام: كان يرقد شطر الليل ثم يقوم ثم يرقد آخره يقوم ثلث الليل بعد شطره» فدخل عليه حديث جاء باسناد الأول فجعله اللفظ

فان قيل: تخفض<sup>(١)</sup> النساء قلنا ولم؟ ولم يختلف مسلمان في أن<sup>(٢)</sup> سماع الناس كلام نساء رسول الله ﷺ مباح للرجال<sup>(٣)</sup> ولا جاء نص في كراهة ذلك من سائر النساء<sup>(٤)</sup>. وبالله تعالى التوفيق \*

٢٩٦ — مسألة والجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضاً حسن وكذلك قراءة بعض السور في الركعة في الفرض والتطوع أيضاً حسن<sup>(٥)</sup> للامام والفذ \*

برهان ذلك قول الله تعالى: (فاقرؤا ما تيسر من القرآن)، وقد ذكرنا عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما قراءتهما البقرة في صلاة الفجر في الركعتين وآل عمران كذلك بحضرة الصحابة رضي الله عنهم \*

٢٩٧ — مسألة وجائز للمرء أن يتطوع مضطجاً بغير عذر الى القبلة ورا كبا حث توجهت به دابته الى القبلة وغيرها: الحضر<sup>(٦)</sup> والسفر سواء<sup>(٧)</sup> في كل ذلك \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد<sup>(٨)</sup> ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا اسحاق بن منصور ثنا روح بن عباد انا حسين<sup>(٩)</sup> هو المعلم عن عبد الله بن يريدة عن عمران بن الحصين: أنه سأل نبي الله ﷺ عن صلاة الرجل

الحديث الثاني (١) في اليمينية «بخفض» وما هنا أحسن (٢) في اليمينية «قلنا: ولم يختلف في أن» الخ، بـ «بمخف» لم وحذف «مسلمان» وهو خطأ (٣) «للرجال» حذف من اليمينية (٤) هنا بحاشية اليمينية مانعه «قال الذهبي رحمه الله: نسأؤه عليه السلام أمهاتنا بخلاف غيرهن» وهو تعقب غير جيد، فانهن رضى الله عنهن أمهاتنا ولكن في التظيم والاکرام وحرمة زواجهن، فلا يلح لأحد أن يرى منهن ما يرى من أمه وأخته، وكما قال ابن حزم لا نجد دليلاً على أن صوت المرأة عورة كما يزعم الفقهاء، رحمهم الله (٥) قوله «وكذلك» الى هنا سقط من اليمينية وهو خطأ (٦) في المصرية في الحضر الخ وزائدة في غير جيدة هنا (٧) في اليمينية «بمخف» سواء وهو خطأ (٨) في اليمينية ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن احمد «وهو خطأ» (٩) في المصرية «الحسين» وما هنا هو الموافق البخاري

قاعدا<sup>(١)</sup>؟ فقال عليه السلام: إن صلى قائماً فهو أفضل ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ومن صلى نائماً فله نصف أجر القاعداً، قال علي: لا يخرج من هذه الاباحة إلا مصلى الفرض القادر على القيام أو على القعود فقط \*

وروينا من طريق مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن عائشة: «أن رسول الله ﷺ كان يصلي جالساً؛ فقرأ وهو جالس، فإذا بقي من قراءته نحو من ثلاثين آية أو أربعين آية قام فقرأها وهو قائم، ثم ركع ثم سجد؛ ثم فعل في الركعة الثانية مثل ذلك»<sup>(٢)</sup> \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا معاذ بن معاذ العنبري عن حميد الطويل عن عبد الله بن شقيق العقيلي قال: سألت عائشة عن صلاح رسول الله ﷺ بالليل؟ فقالت كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً فإذا قرأ قائماً<sup>(٣)</sup> ركع قائماً؛ وإذا قرأ قاعداً ركع قاعداً \*

قال علي: كل هذا سنة ومباح؛ وكل ذلك قد فعله رسول الله ﷺ. حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري حدثنا البخاري ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا شيخان<sup>(٤)</sup> هو ابن فروخ - عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن جابر بن عبد الله حدثه: «أن رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup> كان يصلي التطوع وهو راكع في غير القبلة» \*

(١) كلمة «قاعداً» زيادة من البخاري (ج ١: ص ١٥٦) (٢) لفظ الموطأ (٤٨ ص) «فإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية قام فقرأ وهو قائم ثم ركع وسجد ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك» (٣) في مسلم (ج ١: ص ٢٠٣) «وكان إذا قرأ قائماً» (٤) بفتح الشين المعجمة واسكان الباء. وفي المصرية «سنان» وفي اليمنية «شيرا» وكلاهما خطأ (٥) في البخاري (ج ١: ص ١٥٤) «أخبره أن النبي صلى الله عليه وسلم» \*

وبه إلى البخارى: ثنا معاذ بن فضالة حدثنا هشام الدستوائى عن يحيى بن عبد الله بن أبي كثير - عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان حدثني جابر قال: «كان النبي ﷺ يصلى<sup>(١)</sup> على راحلته نحو المشرق، فإذا أراد أن يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة».

قال على: فهذا عموم المراكب أى شئ ركب، وفي كل حال من سفر أو حضر. وهذا العموم زائد على كل خبر ورد في هذا الباب، ولا يجوز تركه. وهو قول أبي يوسف وغيره \*

ولم يأت في الراجل نص أن يتطوع ماشيا، والقياس باطل فلا يجوز ذلك لغير الراكب \*

وقدرونا عن وكيع عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: كانوا يصلون على راحلهم ودوابهم حيثما توجهت بهم. وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضى الله عنهم عموما في السفر والحضر. وبالله تعالى التوفيق. \*

٢٩٨ - مسألة ويكون سجود الراكب وركوعه إذا صلى إماما \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا موسى بن اسماعيل ثنا عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن دينار قال: «كان عبد الله بن عمر يصلى<sup>(٢)</sup> في السفر على راحلته أينما توجهت به، يومى وإماما يؤذرك ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه كان يفعله،<sup>(٣)</sup>

٢٩٩ - مسألة وأما صلاة الفرض فلا يحل لأحد أن يصلها إلا واقفا؛

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: حدثني جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلى<sup>(٢)</sup> الخ (٢) في المينة «عبد العزيز بن مسلم ثنا عبد الله بن عمر يصلى» وهو خطأ وسقط (٣) في البخارى (ج ١: ص ١٥٤) «على راحلته أينما توجهت يومى يؤذرك عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله» \*

إلا لعذر: من مرض، أو خوف من عدو ظالم؛ أو من حيوان؛ أو نحو ذلك؛ أو ضعف عن القيام كما كان في سفينة؛ أو من صلى مؤتماً بامام مريض أو معذور فصلى قاعداً فإن هؤلاء يصلون قعوداً، فإن لم يقدر الامام على القعود ولا القيام صلى مضطجعا، ووصلوا كلهم خلفه مضطجعين ولا بد، وإن كان في كلٍّ (١) الوجهين مذكور - يسمع الناس تكبير الامام - صلى إن شاق ما إلى جنب الامام، وإن شاء صلى كما يصلي إمامه \*

فأما الخائف والمريض فلقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) ولقوله تعالى: (وقوموا لله قانتين) فأوجب الله تعالى القيام إلا عن أسقطه عنه بالنص؛ وهذا في الخائف والمريض اجماع، مع أنه عليه السلام قد صلى الفريضة قاعداً المرض كان به ولو شه برجله (٢) \*

وأما (٣) من صلى خلف إمام يصلي قاعداً لعذر، فإن الناس اختلفوا فيه. فقال مالك ومن قبله: لا يجوز أن يؤم المريض قاعداً الأصحاء، إلا رواية رواها عن الوليد بن مسلم موافقة لقول أبي حنيفة والشافعي \* وقال أبو حنيفة والشافعي يؤم المريض قاعداً الأصحاء، إلا أنهم يصلون وراءه قياماً ولا بد. قال أبو حنيفة: ولا يؤم المصلى مضطجعا لعذر الأصحاء أصلاً \*

وقال أبو سليمان وإصحابنا: يؤم المريض قاعداً الأصحاء، ولا يصلون وراءه الا قعوداً كلهم ولا بد \*

قال علي: وهذا نأخذ إلا فيمن يصلي إلى جنب الامام يذكر الناس ويعلمهم

(١) في المصرية «كلا» وكل صحيح لما ذكرنا سابقاً (٢) الوثق والوثاة والوثاة: وصم صيب اللحم ولا يبلغ المعلم فيرم. وفي الأصلين «لوثى» بالياء وهو خطأ قال الجوهرى: «والمامة» تقول وثى (٣) جبل في البنية هذا بد مستثناة ولا وجه له \*

تكبير الامام؛ فانه يخير بين أن يصلي قاعداً وبين أن يصلي قائماً \*

قال علي: فنظر ناهل جاء في هذا عن رسول الله ﷺ بيان؟

فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن ابن شهاب عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل الامام ليؤتم به» وذكر كلامه عليه السلام، وفيه <sup>(١)</sup>، وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون <sup>(٢)</sup> \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا المغيرة الحزامي <sup>(٣)</sup> عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «انما جعل <sup>(٤)</sup> الامام ليؤتم به، فلا تختلقوا عليه، فاذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: اللهم ربنا للخالق، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً أجمعون <sup>(٥)</sup>»

وبه إلى مسلم: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو الريح الزهراني وأبو كريب هو محمد بن العلاء ومحمد بن عبد الله بن نمير، قال أبو بكر <sup>(٦)</sup> واللفظ له: ثنا عدة بن سليمان، وقال أبو الريح: ثنا حماد بن زيد، وقال أبو كريب: ثنا عبد الله بن نمير، وقال محمد بن عبد الله: ثنا أبي، ثم اتفقوا كلهم: عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: «اشتكى رسول الله ﷺ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصلى رسول الله ﷺ جالساً فصلوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم <sup>(٧)</sup>: أن اجلسوا، فجلسوا، فلما انصرف قال:

(١) في البيهقي «ومنه» (٢) الحديث في البخاري (ج ١: ص ١٠٠) والموطأ (ص ٤٧) ومسلم (ج ١: ص ١٢١) (٣) بكسر الحاء المهملة وفتح الراء نسبة إلى «حزام» جد جده (٤) كلمة «جعل» معذوفة في الأصلين خطأ، وزدناها من صحيح مسلم (ج ١: ص ١٢٢) (٥) (٥) رواه أيضاً ابوداود باسناد آخر ولفظ أطول من هذا (ج ١: ص ٢٣٤ و٢٣٥) (٦) في البيهقي «قال علي» وهو خطأ. وأما هو «أبو بكر» يعني ابن أبي شيبة (٧) في الأصلين «فأشار عليهم» وهو خطأ في الرواية وفي الاستعمال، صحناه من مسلم (ج ١: ص ١٢١) \*

أما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا ركع فاركعوا ، وإذا رفع فارفعوا ، وإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً

وروي أيضاً من طريق الليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر :  
 واشتكى رسول الله ﷺ ، فصلينا وراءه وهو قاعد ، وأبو بكر يسمع الناس  
 تكبيره ، فالتفت إلينا فرأانا قياماً ، فأشار إلينا فقعنا ، فصلينا بصلاته قعوداً  
 فلما سلم قال : إن كدتم آتفاً تفعلون فعل فارس والروم ، يقومون على  
 ملوكهم وهم قعود ، فلا تفعلوا واتموا بأمتكم <sup>(١)</sup> ، إن صلى قائماً فصلوا  
 قياماً ، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً <sup>(٢)</sup> .

ورواه أيضاً قيس بن أبي حازم وهم بن منبه وأبو علقمة وأبو يونس  
 كلهم عن أبي هريرة

ورويناه أيضاً من طريق سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه . وعن عبيد الله  
 ابن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس وعائشة . ومن طريق الأسود عنها . فصار  
 نقل تواتر فوجب للعلم . فلم يحز <sup>(٣)</sup> لاحد خلاف ذلك .

ف نظرنا فيما اعترض به المالكيون في منعهم من صلاة الجالس لمرض  
 أو عذر للاحياء ، فلم نجد لهم شيئاً أصلاً ، إلا أن قائلهم قال : هذا خصوص  
 للنبي ﷺ ، واحتجوا في ذلك بما رويناه من طريق جابر الجعفي عن الشعبي ،  
 ومن طريق عبد الملك بن حبيب عن ابنه عن مجاهد عن الشعبي أن  
 رسول الله ﷺ قال : لا يؤتم أحدكم بعدي جالساً .

قال علي : وهذا لا شيء . أما قولهم : إن هذا خصوص لرسول الله ﷺ  
 فيأطل ، لأن نص الحديث يكذب هذا القول ، لأنه عليه السلام قال فيه :  
 وأما جعل الإمام ليؤتم به ، فلا تختلفوا عليه ، فإذا صلى جالساً فصلوا جلوساً .

(١) كذا في الأصلين وفي صحيح مسلم بالجمع وهو صواب (٢) رواه مسلم (ج ١ ص ١٢١)  
 عن قتيبة ومحمد بن ربح عن الليث (٣) في البنية « ولم يحز »

فصح أنه عليه السلام عم بذلك كل إمام بعده بلا إشكال. وقوله تعالى: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) تكذيب<sup>(١)</sup> لكل من ادعى الخصوص في شيء من سنته وأفعاله عليه السلام، إلا أن يأتي على دعواه بنص صحيح أو أجماع متيقن.

وأما حديث الشعبي فباطل، لانه رواية جابر الجعفي الكذاب المشهور بالقول<sup>(٢)</sup> برجة على رضى الله عنه، ومجالد وهو ضعيف، وهو مرسل مع ذلك<sup>(٣)</sup>.

ومن العجب<sup>(٤)</sup> أن المالكيين يوهنون روايات أهل الكوفة التي لا نظير<sup>(٥)</sup> لها، ولا يجنون في روايات أهل المدينة أصح منها أصلاً، فما نعلم<sup>(٦)</sup> لاهل المدينة أصح من رواية سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم عن الأسود وعلقمة ومسروق عن عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين وابن مسعود: ثم لا يبالون هنا بتغليب أفن<sup>(٧)</sup> رواية لاهل<sup>(٨)</sup> الكوفة وأخبثها على أصح رواية لاهل المدينة، كالزهري عن أنس، وهشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وعبيد الله بن عبد الله عن عائشة، وأبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، وسلم بن عبد الله بن عمر عن أبيه، كلهم عن النبي ﷺ، وما بعد هذا عجب !! وأعجب<sup>(٩)</sup> من ذلك أنهم يقولون: إن أفعاله عليه السلام كأوامره، ثم لم يبالوا هنا بخلاف آخر فعل فعله عليه السلام فإن آخر صلاة صلاها عليه السلام بالناس

(١) في البيئية «فكذب» وهو لا معنى له (٢) في البيئية «جابر الجعفي اللذان الشهود بالقول» الخ وهو خلط من الناسخ (٣) حديث الشعبي رواه الدارقطني (ص ١٥٣) ثم قال: «لم يروه غير جابر الجعفي عن الشعبي، وهو متروك، والحديث لا تقوم به حجة» (٤) في البيئية «ومن المجاب» (٥) من الترائب أن ناسخ البيئية أهل الظاء في «نظير» ووضع تحتها نقطة دلالة على تأكيد أنها طاء مهملة، ولم أر - فبارأيت - مثل هذا التصحيف المؤكد (٦) في البيئية «فما يلم» (٧) في البيئية «تغليب أفن» بدون نقط (٨) في المصرية «أهل» (٩) كلمة «واعجب» ساقطة من البيئية \*



قاعداً، كما نذكر بعد هذا أن شاء الله تعالى\*.

فإن قالوا: إن صلاة القاعد ناقصة الفضل عن صلاة القائم، فكيف يؤم الصحيح؟\*

قلنا: إنما يكون ناقص الفضل إذا لم يقدر على القيام أو قدر عليه ففسح له في القعود، وأما إذا افترض عليه القعود فلا نقصان لفضل صلاته حيثئذ. ثم ما في هذا مما يمنع أن يؤم الانقص فضلاً من هو أتم فضلاً في صلاته منه؟ وقد علمنا أن لا صلاة<sup>(١)</sup> لأحد أفضل من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد أتم بأبي بكر وبعد الرحمن بن عوف وهما أنقص صلاة منه بلا شك. وقد يؤم عندهم المسافر - وصلاته ركعتان ١ - هذا<sup>(٢)</sup> المقيم - وفرضه أربع، فلم أجز تم ذلك ومنعم بهذا؟ لولا التحكم بلابرهان فسقط هذا القول. والله تعالى الحمد.

ثم رجعنا إلى قول الشافعي وأبي حنيفة، فوجدناهم يدعون أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة جلوساً خلف الإمام الجالس لعذر أو مرض منسوخ، فسألناهم: بماذا؟

فذكروا ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس ثنا زائدة ثنا موسى بن أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله عن عتبة قال: دخلت على عائشة أم المؤمنين فسألتها<sup>(٣)</sup> عن مرض رسول الله ﷺ؟ فذكرت الخبر: وفيه: عهد رسول الله ﷺ إلى أبي بكر بالصلاة، وأن أبا بكر<sup>(٤)</sup> صلى الناس تلك الأيام، ثم إن رسول الله ﷺ وجد من نفسه خفة فخرج بين رجله، أحدهما العباس،

(١) في المصرية «لا صلاة» بخفف «أن» (٢) كلمة «هذا» سقطت من المصرية

(٣) في اليمنية «فسالناها» وفي صحيح مسلم «وقلت لها ألا تعذنيني عن مرض رسول الله صلى الله عليه وسلم»؟ والحدِيث فيه مطول (ج: ١ ص: ١٢٢ و ١٢٣) (٤) في اليمنية «ومعه صلى الله تعالى عليه وسلم وأن أبا بكر» الخ وهو خطأ \*

لصلاة الظهر، وأبو بكر يصلي بالناس، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأومأ إليه النبي صلى الله عليه وسلم: أن لا يتأخر، وقال لها: أجلساني إلى جنبه، فأجلسناه إلى جنب أبي بكر، وكان أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ والناس يصلون<sup>(١)</sup> بصلاة أبي بكر، والنبي ﷺ قاعد<sup>(٢)</sup>، فذكر عبيد الله بن عبد الله أنه عرض هذا الحديث على ابن عباس فلم ينكر منه شيئا \*

وبه إلى مسلم: حدثنا يحيى بن يحيى ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة قالت: ولما نقل رسول الله ﷺ قال: مروا بأبا بكر فليصل بالناس، فذكرت الحديث - وفيه: «فلما دخل أبو بكر<sup>(٣)</sup> في الصلاة وجد النبي ﷺ من نفسه خفة، فقام يهادى<sup>(٤)</sup> بين رجلين، ورجلاه تخطان في الأرض، فلما دخل المسجد سمع أبو بكر حسه فذهب<sup>(٥)</sup> يتأخر فأومأ إليه رسول الله ﷺ: أقم<sup>(٦)</sup> مكانك فجاء رسول الله ﷺ حتى جلس عن يسار أبي بكر، قالت عائشة: فكان رسول الله ﷺ يصلي بالناس جالسا، وأبو بكر قائما، يقتدى أبو بكر بصلاة النبي ﷺ ويقتدى الناس بصلاة أبي بكر» \*

وبه إلى مسلم: حدثنا منجاب بن الحارث التميمي أنا ابن مسهر - هو على - عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة، فذكرت هذا الحديث وفيه: «كان رسول الله ﷺ يصلي بالناس، وأبو بكر يسمعهم التكبير»<sup>(٧)</sup> قال على: فنظرنا في هذا الخبر، فلم نجد فيه لائضا<sup>(٨)</sup> ولا دليلا على ما ادعوه من نسخ الأمر بأن يصلي الأصحاء قعودا خلف الإمام المصلي قاعدا لعذر،

(١) كلمة «يصلون» زيادة من مسلم (٢) في البيهقي سقط من لفظ الحديث ما أضافه المعنى (٣) لفظ «أبو بكر» ليس في صحيح مسلم (٤) في الأصلين «يتهادى» وصحاحه من مسلم (٥) في الأصلين «ذهب» وصحاحه من مسلم (٦) في الأصلين «قم» (٧) في مسلم (ج: ١ ص: ١٢٤) (٨) في البيهقي «لم نجد فيه نصا» \*

إذ ليس فيه بيان ولا إشارة بأن<sup>(١)</sup> الناس صلوا خلفه عليه السلام قياماً حاشاً،  
أبا بكر المسموع الناس<sup>(٢)</sup> تكبيره فقط. فلم تجز مخالفة يقين أمره عليه السلام  
بالنقل المتواتر بأن يصلي الناس جلوساً — لفظن كاذب لا يصح أبداً، بل  
لا يحل البتة أن يظن بالصحابة رضي الله عنهم مخالفة أمره عليه السلام، \*

فكيف وفي نص لفظ الحديث دليل بين على أنهم لم يصلوا إلا القعوداً  
وذلك لأن فيه: إن الناس كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر، وبالضرورة ندري  
أنهم لو كانوا قياماً وأبو بكر قائم لما اقتدى بصلاته إلا الصف الأول فقط،  
وأما سائر الصفوف فلا، لأنهم كانوا لا يرونه، لأن الصف الأول  
يحجبهم عنه، والصفوف خلفه عليه السلام كانت مرصوفة، لامتازة  
ولا متقطعة. فاذن نص الخبر ولفظه: أنهم كانوا يقتدون بصلاة أبي بكر،  
فهذا خبر عن جميعهم، فصح أنهم كانوا في حال يرونه كلهم، فيصح لهم  
الاعتداء بصلاته، ولا يكون ذلك البتة إلا في حال قعودهم، ولا يجوز تخصيص  
لفظ الخبر ولا حمله على المجاز إلا بالنص جلي<sup>(٣)</sup> \*

ثم لو كان في الحديث نصاً<sup>(٤)</sup>: أنهم صلوا قياماً — وهذا لا يوجب أبداً —  
لما كان فيه<sup>(٥)</sup> دليل على النسخ البتة، بل كان<sup>(٦)</sup> يكون حيثنذ لإباحة فقط،  
وبيان أن ذلك الأمر المتقدم ندب ولا مزيد كما قلنا في المذكر إنه جائز له أن

(١) في البيهقي «فان» وهو خطأ (٢) في البيهقي «المسموع للناس» (٣) في هذا الكلام  
مخالطة وتكافؤ غريبان. ثم ماذا يقول ابن حزم في كل الصلوات التي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم فيها الناس وكان قائماً وكانوا قياماً يزعم أنه لم يكن يقتدى به إلا الصف الأول فقط  
(٤) في البيهقي «ثم لو كان الحديث نصاً» (٥) في البيهقي «لما كان في ذلك» (٦) في المصرية  
«بل لو كان» وز يادة «لو» خطأ \*

يصلى قاعداً أو قائماً، وفي الصف إن شاء أو إلى جنب الإمام<sup>(١)</sup> \*  
فبطل ما تعلقوا به جملة، وظهر تناقض أبي حنيفة في إجازته أن يصلى

(١) ذهب كثير من علماء الحديث إلى أن صلاة المأموم قاعداً منسوخة، منهم البخاري في صحيحه (ج ١: ص ١٠٠) قال بعد حديث أنس: «قال أبو عبد الله قال الحميدى: قوله: إذا صلى جالساً فصلوا جلوساً هو في مرضه القديم، ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالساً والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالقعود، وإنما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم» وإدعى ابن حبان الإجماع على صلاة المأموم جالساً أتباعاً لآلامه، فقال فيما نقله الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ٢٤٨) «وفي هذا الخبر بيان واضح أن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المأمومين أن يصلوا قعوداً، ووافق به من الصحابة جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيدين حضير وتيس بن قهدة، ولم يروعن غيرهم من الصحابة خلاف هذا باسناد متصل ولا منقطع، فكان إجماعاً، والإجماع عندنا إجماع الصحابة، وقد ائقني به من التابعين جابر بن زيد، ولم يروعن غيرهم من التابعين خلافه، باسناد صحيح ولا واه، فكان إجماعاً من التابعين أيضاً، وأول من أبطل ذلك في الأمة المغيرة بن مقسم، وأخذ عنه حماد بن أبي سلمان ثم أخذ عنه حماد أبو حنيفة ثم عنه أصحابه، وأعلى حديث احتجوا به حديث رواه جابر الحمفي عن الشعبي قال عليه السلام: لا يؤمن أحد بدي جالساً. وهذا الوجه اسناده لكان مراسلاً، والمرسل عندنا والمأموم يروسيان، لأننا لو قلنا إرسال تابعي وإن كان ثقة للزمنا قبول مثله عن اتباع التابعين، وإذا قلنا أنه مناقبهم من اتباع اتباع التابعين، أو يؤدي ذلك إلى أن يقبل من كل أحد إذا قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وفي هذا نقض الشريعة. والعجب أن أبا حنيفة يجرح جابر الحمفي ويكذبه ثم لم يضطره الأمر جعل يحتج بحديثه، ثم كلام ابن حبان ودعوى النسخ يرد هاسيقاً أحاديث الأمر بالقعود والفاظها، فإن تأكيد الأمر بالقعود بأعلى الفاظ التأكيد مع الانكار عليهم بأنهم كادوا يفعلون فعل فارس والروم — يبعد معهما النسخ إلا أن ورد نص صريح يدل على اعفائهم من الأمر السابق وإن علة التشبه بفعل الأعاجم زالت، وههنا أن يوجد هذا النص، بل كل ما زعموه للنسخ هو حديث عائشة ولا يدل على شيء مما أرادوا. ثم إن في الأحاديث التصريح بإيجاب صلاة المأموم قاعداً مع النص على أن هذا بناء على أن الإمام إنما جعل ليؤتم به، ولا يزال الإمام أماماً والمأموم ملزماً بالاتباع به في كل أفعال صلته، وأمرنا بعدم الاختلاف عليه لأنه حجة للمصلين، ولا اختلاف أكثر من عدم متابعتهم في أركان الصلاة. ويؤيد هذا أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل اتباع الإمام في الجلوس — إذا صلى جالساً — من طاعة الأمة الواجبة أبداً — إذ هي من طاعة الله. فقد روى الطيالسي (ص ٣٣٦ رقم ٢٥٧٧)

المرضى <sup>(١)</sup> قاعدا بالاصحاء قياماً — ومنعه أن يصلي المريض مضطجعا  
الاصحاء، ولا فرق في ذلك أصلاً \*

وقد اعترض بعض الناس في هذا الخبر بأنه قد روى: أن أبا بكر هو كان  
لأمام، وذكروا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب  
أنا علي بن حجر ثنا اسماعيل ثنا حميد عن أنس قال: آخر صلاة صلاة هار رسول الله  
ﷺ مع القوم صلى في ثوب واحد متوشحاً خلف أبي بكر \* \*

وبالقي أحمد بن شعيب: أنا محمد بن المثني حدثني بكر بن عيسى قال سمعت شعبة  
يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أن أبا بكر صلى  
بالناس ورسول الله ﷺ في الصف \* \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن  
عبد السلام الحنفي ثنا محمد بن بشار <sup>(٢)</sup> ثنا بدل بن المحبر <sup>(٣)</sup> ثنا شعبة عن موسى بن  
أبي عائشة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عائشة: أن أبا بكر صلى  
بالناس ورسول الله ﷺ خلفه \* \*

قال علي: ولا متعلق لهم بهذا، لانهما صلاتان متغايرتان بلا شك، أحدهما:  
التي رواها الاسود عن عائشة، وعبيد الله عنها وعن ابن عباس، صفحتها: أنه  
عليه السلام إمام الناس، والناس خلفه، وأبو بكر رضي الله عنه عن يمينه

والطحاوي من طريقه (ج ١: ص ٢٣٥) عن شعبة عن يعلى بن عطاء قال: «سمعت أبا علقمة  
يحدث عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد  
عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني، فإن صلى قاعداً فصلوا  
قبوداً» الحديث وهذا اسناد صحيح على شرط مسلم وقد أخرج الشيخان أوله. وهذا أقوى  
في رد دعوى النسخ، والحمد لله على توفيقه (١) كلمة «المرضى» سقطت من البيهقي  
(٢) في البيهقي «ثنا أحمد بن عون الله ثنا محمد بن بشار» وحذف من بينهما. وهو  
خطأ ظاهر (٣) يدل بالياء والبدال المهمة المفتوحين. والمحبر بضم الميم وفتح الحاء المهمة  
وضع الباء الموحدة المشددة. واسناد هذا الحديث صحيح \*

عليه السلام، في موقف المأموم، يسمع الناس تكبير النبي ﷺ. والصلاة  
الثانية: التي رواها مسروق وعبيد الله عن عائشة، وحيد عن أنس صفتها: أنه  
عليه السلام كان خلف أبي بكر في الصف مع الناس، فارتفع الاشكال جملة،<sup>(١)</sup>  
وليست صلاة واحدة في الدهر فيحمل ذلك على التعارض، بل في كل يوم  
خمس صلوات، ومرضه عليه السلام كان مدقة اثني عشر يوماً مرت فيها ستون  
صلاة أو نحو ذلك.\*

وقد اعترض قوم في هذا الخبر برواية ساقطة واهية، انفرد بها إسرائيل -  
وهو ضعيف عن أني اسحاق عن أرقم بن شرحبيل - وليس بمشهور الحال فيها:  
«أن رسول الله ﷺ استتم من حيث انتهى أبو بكر من القراءة» قال: واتم  
لاتقولون بهذا.\*

قال علي: والجواب<sup>(٢)</sup> وبالله تعالى التوفيق: أن هذه الرواية المطرحة  
لا يعارض بها ما رواه مثل إبراهيم عن الأسود عن عائشة، وعبيد الله بن عبد الله  
عن ابن عباس<sup>(٣)</sup>.\*

وأيضاً: فلو صح هذا الفعل لقلنا به ولحملناه على أنه عليه السلام قرأ  
أم القرآن التي لا بد منها والتي لا صلاة لمن لم يقرأ بها، وإن لم يذكر أنه قرأها،<sup>(٤)</sup>  
كما لا بد من الطهارة وإن لم تذكر في الحديث، ومن القبلة ومن التكبير وإن لم

(١) قال ابن جبان في صحيحه — فيما نقله عنه الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ٤٤٧ و٤٤٨): «أقول وبالله التوفيق: أن هذه الاخبار كلها صحيحة ليس فيها تناقض  
فإن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرضه الذي مات فيه صلاتين في المسجد في أحدهما  
كان اماماً وفي الأخرى كان مأموماً. والدليل على ذلك أن في خبر عبيد الله بن عبد الله  
عن عائشة أنه عليه السلام خرج بين رجلين: العباس وعلي وفي خبر مسروق عنها أنه  
عليه السلام خرج بين بريرة وثوبة» وهذا واضح ودقيق (٢) في اليمين» فالجواب «  
(٣) في المصرية» وعبيد الله بن عبد الله بن عباس» وهو خطأ (٤) قوله «وإن لم يذكر» الخ  
محذوف من اليمين»

يذكر في الحديث ، ثم بدأ عليه السلام بالقراءة في السورة من حيث وقف أبو بكر ، وهذا حسن جدا مباح جده  
وأىضا : فان عائشة رضى الله عنها ذكرت أنها كانت عملة الظهر ، وهى سر ،  
فبطل ما رواه اسرائيل <sup>(١)</sup> .

وأىضا : فلو بطل هذا الخبر من صلواته عليه السلام فى مرضه الذى مات فيه - فخلص أمره عليه السلام المصلين خلفه فى مرضه <sup>(٢)</sup> - إذ سقط من فرس فوثت <sup>(٣)</sup> رجله الطاهرة بالقعود ، وبالصلاة خلف الامام الجالس جلوسا ، الذى رويانه من طريق أنس وأبي هريرة وجابر وعائشة وابن عمر

(١) حديث اسرائيل رواه الدارقطني (ص ١٥٣) من طريق يحيى بن آدم عن قيس بن الربيع عن عبد الله بن أبي السفر عن عبد الله بن الارقم بن شرحبيل - كذا فى الدارقطني وهو خطأ صوابه : الارقم بن شرحبيل - عن ابن عباس عن العباس بن عبد المطلب . وفيه ان النبى صلى الله عليه وسلم « قرأ من المكان الذى انتهى أبو بكر من السورة » وفى استاده قيس بن الربيع وهو ضعيف . ورواه الزار من هذا الطريق وقال « لانلم هذا الكلام يروى الا من هذا الوجه بهذا الاستناد » نقله عنه ازيمى (ج ١ : ص ٢٤٩) وتعبه بان ابن ماجه رواه باسناد آخر . وهو فى ابن ماجه (ج ١ : ص ١٩٣) عن على بن محمد عن وكيع عن اسرائيل عن أبى اسحق عن الارقم ابن شرحبيل عن ابن عباس مطولا وفى آخره « وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم من القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر . قال وكيع : وكذا السنة » . ونقل شارحه عن البخارى انه قال « لاندكر لابي اسحق سماعا من ارقم بن شرحبيل » وقد ضعف المؤلف هذا الاستناد باسرائيل بن يونس بن أبى اسحق . وأخطأ فى ذلك جدا فان اسرائيل ثقة روى له الشيخان . وهو أوثق من روى عن جده أبى اسحق . قال ابن مهدي « اسرائيل فى أبى اسحق أثبت من شعبة والثورى » . ولذلك قال ابن حجر فى التهذيب . « وأطلق ابن حزم ضعف اسرائيل ورد به حديثا من حديثه فاصنع شيئا » . وأما ارقم فهو ثقة معروف من أشراف الناس وحديثه صحيح . وتعليل البخارى ليس مما ينبغ عليه لانه يشترط شرطا مرفقا خالفه فيه عامة العلماء بالحديث . (٢) فى اليمينة ه فى مرضه « بدل « فى مرضه » وهو سخط (٣) فى الاصلين « فوثت » وهو خطأ

بأقيا لا معارض له، ولا معترض فيه لاحد<sup>(١)</sup>، والله تعالى الحمد \*

قال علي: وبمثل قولنا يقول جمهور السلف رضى الله عنهم . كجاء بنانم طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة أنه قال: الامام أمين، فان صلى قائما فسلوا قياماً، وإن صلى قاعدا فسلوا قعوداً \* ومن طريق حماد بن سلمة ثنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي الزبير قال: ان جابر بن عبد الله كان به وجع فصرى<sup>(٢)</sup> بأصحابه قاعدا وأصحابه قعوداً<sup>(٣)</sup> \* وعن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن هشام بن عروة عن أبيه: أن أسيد بن الحضير اشتكى فكان يؤم قومه جالسا \*

قال ابن عيينة: نوأخبرني اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم أخبرني قيس بن قهد<sup>(٤)</sup> الأنصاري: أن إمامهم اشتكى على عهد رسول الله ﷺ فكان يؤمننا جالسا ونحن جلوس<sup>(٥)</sup> \*

قال علي: ف هؤلاء أبو هريرة وجابر وأسيد وكل من معهم من الصحابة، وعلى عهد رسول الله ﷺ في غير مسجده، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلا، كلهم يرى إمامة الجالس للاصحاء، ولم ير وعن أحد منهم خلاف لابن هريرة وغيره في أن يصلي الاصحاء وراءه جلوساً \*

(١) في اليمنية بخنف « فيه لاحد » (٢) في اليمنية « كان وجماً يصلى » (٣) قال ابن حجر في الفتح ( ج ٢: ص ١٢٠ ) « روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن جابر انه اشتكى فحضرت الصلاة فصلى بهم جالسا وصلوا معه جلوسا . وعن أبي هريرة أنه ألقى بذلك . وإسناده صحيح أيضاً » (٤) قهد بالالف . وفي اليمنية بدون نقط . وفي المصرية بالناء وهو خطأ (٥) أثر ابن قهد وراء عبد الرزاق كما ذكر ابن حجر في الفتح والشوكاني في نيل الاوطار ( ج ٣: ص ٢١١ ) ونقل عن العراقي انه قال « إسناده صحيح » وقال ابن حجر أيضا ( ج ٢: ص ١١٩ ) « وقد أم قاعدا جماعة من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم منهم أسيد بن حضير وجابر وقيس بن قهد وأنس بن مالك والاسانيدي عنهم بذلك صحيحا . أخرجهما عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن أبي شيبة وغيرهم »



وروينا عن عطاه: أنه <sup>(١)</sup> أمر الاصحاء بالصلاة خلف القاعد \*

وعن عبدالرزاق: ما رأيت الناس إلا على أن الامام إذا صلى قاعدا صلى من خلفه قعوداً؛ قال، وهي السنة عن غير واحد <sup>(٢)</sup> \*

وروينا عن عباس بن عبد العظيم العنبري قال: سمعت عفان بن مسلم قال أتينا حماد بن زيد يوماً وقد صلوا الصبح، فقال إنا أحيينا اليوم سنة من سنن رسول الله ﷺ، قلنا: ما هي يا أبا اسماعيل؟ قال: كان إمامنا مريضاً، فصلينا بنا جالسا، فصلينا خلفه جلوساً \*

وبإمامة الجالس للاصحاء يقول أبو حنيفة وأبو يوسف والأوزاعي والشافعي وأبو ثور وأحمد بن حنبل <sup>(٣)</sup> وإسحاق بن راهويه وداود <sup>(٤)</sup> وجهور أصحاب الحديث. وما نعلم أحداً من التابعين منع من جواز صلاة المريض قاعداً بالاصحاء إلا شيئاً <sup>(٥)</sup> روي عن المغيرة بن مقسم <sup>(٦)</sup> أنه قال: أكره ذلك. وليس هذا منعاً من جوازها <sup>(٧)</sup> \*

قال علي: وقال زفر بن الهذيل: يصلي المريض الذي لا يقدر على القيام ولا على القعود بالاصحاء مضطجعا، إلا أنه رأى أن يصلوا وراءه قياماً. قال علي: وهذا خطأ، بل لا يصلون وراءه إلا مضطجعين مومنين، لقول رسول الله ﷺ: «أما جعل الامام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه». وهذا عموم مانع للاختلاف على الامام جملة، وليس في قوله عليه السلام: «إذا كبر فكبروا وإذا رفع فارفعوا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا

(١) في البيهقي بحذف «أنه» (٢) في البيهقي «عن واحد» بحذف «غير» وهو خطأ (٣) في البيهقي «وأحمد» بحذف «ابن حنبل» (٤) لم يذكر «داود» في البيهقي (٥) في البيهقي «الاشي» (٦) مقسم — بكسر الميم واسكان اللام وفتح السين المهملة. والمغيرة ليس من التابعين — كما يفهم من كلام ابن حزم — ولكنه من أتباعه مات بعد سنة ١٣٣ (٧) سبق أن قلنا من كلام ابن حبان أن النذرية أول من منع من الجلوس خلف الامام الجالس.

ربنا ولك الحمد، وإذا صلى جالسا فصلوا جلوسا -: بمانع من أن يأتوا به في غير هذا الوجه فوجب الاتمام به في كل حال، إلا حالا خصها نص أو إجماع فقط \*.

وأما المريض خلف الصحيح، فإن الصحيح يصلي قائما، والمريض يأتى به <sup>(١)</sup> جالسا أو مضطجعا، لأن رسول الله ﷺ في آخر صلاة صلاها مع الناس في <sup>(٢)</sup> جماعة صلى قاعدا خلف أبي بكر، وأبو بكر قائم، وذلك بعد أمره عليه السلام بأن لا يختلف على الإمام. ولقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) ولقوله عليه السلام: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم». وبالله تعالى التوفيق \*.

٣٠٠ — مسألة. ولا يحل لأحد أن يصلى الفرض راكبا ولا ماشيا إلا في حال الخوف فقط، وسواء خاف طالبا له بحق أو بغير حق، أو خاف نارا أو سيلا أو حيوانا عاديا أو مطرا أو فوت رفقة أو تأخرا عن بلوغ محله أو غير ذلك \*.

لقول الله تعالى: (فان خفتم فرجالا أو ركباناً فإذا اطمانتم فأقيموا الصلاة). فلن يفسح تعالى في الصلاة راكبا أو راجلا ماشيا إلا لمن خاف، ولم يخص عز وجل خوفاً من خوف، فلا يجوز تخصيصه أصلا.

والعجب أن المالكين منعوا من الصلاة كذلك إلا لمن خاف طالبا، <sup>(٣)</sup> وهم يقولون في قطاع الطريق المفسدين في الأرض: أن مباح لهم أكل الميتة والمحرمات في حال تماديهم على قطع الطريق وقتل المسلمين فيها ! فخصوا <sup>(٤)</sup> ما عم الله تعالى بلادليل، وأتوا إلى قول الله تعالى: (فمن اضطر في مخمصة غير

(١) في الميتة « والمريض يصلى ياتم به » وزيادة « يصلى » لاداعي لها  
(٢) في الميتة بمخنف « في » (٣) في الميتة « الامن خف ظالما » (٤) في الميتة « وقتل المسلمين فسا يخلصوا » وهو خطأ ليس له معنى

متجانف لأثم) وإلى قوله تعالى: (فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه). فقالوا: نعم، ومن اضطر متجانفا لأثم و باغيا وعاديا. وهذا عظيم جدا \* وأما أبو حنيفة فإنه أجاز القصر للمسافر في معصية بخيلته أن يكون هذا مثله، إذ هو من أصحاب القياس وأمانحن فما اتبعنا إلا النص فقط <sup>(١)</sup> وبالله تعالى التوفيق.

٣٠١ - مسألة. وماعمله المرمي في صلاته عما يبيع لمن البغاع عنه وغير ذلك فهو جائز، ولا تبطل صلاته بذلك وكذلك المحاربة للظالم، وإطفاء النار العادية وانتقاد المسلم، وفتح الباب، قل ذلك العمل أم كثر \* <sup>(٢)</sup> وكل ما تعمد المرء عمله في صلاته مما يبيع له عمله فيها بطلت صلاته بذلك قل ذلك العمل أم كثر <sup>(٣)</sup>. وكل ما فعله المرء ناسيا في صلاته مما <sup>(٤)</sup> يبيع لفعله فصلاته تامة بوليس عليه الاسجود السهو فقط، قل ذلك العمل أم كثر <sup>(٥)</sup>. وقال أبو حنيفة: لا يجوز لأحد أن يصلي وهو يقاتل، لكن يدعون الصلاة وإن خرج وقتها، وإن ذهب صلاتان أو أكثر فاذا ذهب <sup>(٦)</sup> القتال قضوها. ورأى أن الكلام ناسيا يبطل الصلاة، كما يبطلها العمد، <sup>(٧)</sup> ورأى السلام من الصلاة <sup>(٨)</sup> عمدا يبطلها قبل وقت وجوبه، فإن كان بالنسيان <sup>(٩)</sup> لم تبطل به الصلاة. قال: <sup>(١٠)</sup> فلو أراد مرء أن يمر بين يدي المصلي فقال للمصلي سبحان الله أو أشار يده ليرده كرهت ذلك، ولا تبطل صلاته بذلك. فلو قال له قاتل فلا ما فقال له المصلي: سبحان الله بطلت صلاته. فلو عطس المصلي

(١) في اليمينية «وأمانحن فأنما اتبعنا النصوص فقط» (٢) في المصرية «أو كثر» (٣) في المصرية «قل العمل أو كثر» (٤) في اليمينية «مالم» وهو خطأ (٥) في المصرية «أو كثر» (٦) في اليمينية «فإن ذهب» (٧) في المصرية «كما يبطلها بالعمد» وزيادة الباء خطأ (٨) قوله «من الصلاة» محذوف في اليمينية (٩) في اليمينية «بنسيان» (١٠) في اليمينية «قلوا» وما هنا أحسن \*

يقال: الحمد لله، وحرك بذلك لسانه بطلت صلاته. ومن دعا الإنسان أو عليه  
فسماء بطلت صلاته \*

ورأى الحديث بالغلبة - من الغائط والبول - لا تبطل به الصلاة<sup>(١)</sup>، ولكن  
تبطل به الطهارة فقط \*

ورأى من أخرج من بين أسنانه طعاما بلسانه فابتلعه عامدا: أن صلاته تامة،  
وحد بعض أصحابه ذلك بمقدار الحصة. \*

قال: وإن بدأ الصلاة راكبا ثم أمن فزل بئى، فإن بدأها نازلا ثم خاف  
فركب بطلت صلاته \*

ورأى قتل القملة والبرغوث في الصلاة لا تبطل به الصلاة \*

ورأى النفخ في الصلاة يبطل الصلاة \*

ورأى سائر الأعمال التي تبطل الصلاة بالعمد تبطلها بالنسيان \*

ورأى مالك الكلام والسلام والعمل: كل ذلك يبطل الصلاة بالعمد،  
بعض ذلك يحذفه بطلان الصلاة بالكثير من ذلك دون القليل، وبعضه  
بالقليل والكثير \*

ورأى أيضاً الكلام والعمل والسلام بالنسيان لا يبطل شيء منه الصلاة،  
فإن كثرت بالنسيان بطلت به الصلاة. واختلف عنه في النفخ<sup>(٢)</sup>، هل تبطل به  
الصلاة أم لا؟ \*

ورأى أن المصلي إذا بلغ في صلاته مائة أسنانه الحبوت نحوها عمدا فصلاته  
تامة فإن كان أكثر من ذلك بطلت صلاته \*

ولم ير التسييح للعارض يعرض يبطل الصلاة<sup>(٣)</sup>، وكراه قول المصلي إذا عطس:  
والحمد لله لم تبطل صلاته بذلك \*

(١) كلمة «الصلاة» محذوفة من المصرية (٢) في اليمنية «فاختلف عنه بالنفخ» وهو  
خطأ (٣) في اليمنية «ولم أرى النسخ للعارض يكون يبطل الصلاة» وهذا خطأ وخطب  
من الناسخ \*

وكره قتل البرغوث والقملة في الصلاة، ولم يرها تبطل وإن تعمد ذلك <sup>(١)</sup> وأجاز للصلى رمي المصفور في الصلاة، ولم يرها تبطل بذلك \*  
وأمر المحارب أن يصلى إيماء، فإن ابتدأ الصلاة راكباً خوفاً ثم أمن فزله، أو ابتدأها نازلاً <sup>(٢)</sup> ثم خاف فركب - : بنى في كل ذلك نحو صلاته تامة \*  
وقال الشافعى : إن اضطرب المحارب الى القتال، فله أن يضرب الضربة ويطعن الطعنة، فإن تابع الضرب والطمع بطلت صلاته . فإن صلى مبتدئاً للصلاة وهو راكب ثم أمن فزله بنى على صلاته، إلا أن يحول وجهه عن القبلة فتبطل صلاته. فإن بدأ الصلاة نازلاً ثم حدث خوف فركب بطلت صلاته وابتدأها \*

قال: ومن خرج من بين أسنانه طعام يجرى مجرى الريق فابتلع ولم يملك غير ذلك فصلاته تامة، فإن مضغه بطلت صلاته ولم ير التسييح ولا التصفيق نقصان الصلاة ورأى قتل الحية والعقرب في الصلاة مباحاً، وكل عمل خفيف جاء بمثله أثر لم يقطعها. ورأى العمل الكثير والمشى الكثير بالنسيان يبطل الصلاة \*  
قال على: وهذه كلها أقوال <sup>(٣)</sup> متناقضة متخالفة بلا برهان \*  
وأعجب ذلك <sup>(٤)</sup> الفرق بين العمل القليل والكثير بلا دليل. ثم ما هو القليل وما هو الكثير؟ لقد علمنا أنه لا قليل إلا وهو كثير بالاضافة الى ما هو أقل منه، ولا كثير إلا وهو قليل بالاضافة الى ما هو أكثر منه. وكل ذلك رأى فاسد بلا برهان، لا من قرآن ولا من سنة، لا صحيحة ولا سقيمة، ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا احتياط ولا رأى يصح !!  
فن الاشياء المباحة في الصلاة الاثفات لمن أحس بشئ \*

(١) في اليمنية « ولم يرها تبطل بذلك » (٢) في اليمنية « وأما المحارب أن يصلى إيماء كان ابتداء الصلاة راكباً خوفاً ثم أمن فزله أراها نازلاً » وهو كلام لا معنى له (٣) في اليمنية « كل هذه أقوال » (٤) في المصرية « وأعجب من ذلك » وهو خطأ \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن أنس بن حازم بن دينار عن سهل بن سعد قال: ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم، وحانت الصلاة، فجاء<sup>(١)</sup> المؤذن إلى أبي بكر وقال: أتصلي بالناس فأقيم؟ قال: نعم، فصلي أبو بكر فجاء رسول الله<sup>(٢)</sup> صلى الله عليه وسلم والناس في الصلاة فتمخلص حتى وقف في الصف فصفق الناس، وكان أبو بكر لا يلتفت في الصلاة<sup>(٣)</sup>، فلما أكثر الناس التصفيق التفت فرأى رسول الله<sup>(٤)</sup> صلى الله عليه وسلم، فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن امكث مكانك فرفع أبو بكر يديه فحمد الله عز وجل على ما أمره به رسول الله<sup>(٥)</sup> من ذلك<sup>(٦)</sup>، ثم استأخر أبو بكر حتى استوى في الصف<sup>(٧)</sup> وتقدم رسول الله<sup>(٨)</sup> صلى الله عليه وسلم فصلي، فلما انصرف قال: يا أبا بكر، مامنعك أن تثبت إذا أمرتك؟ قال أبو بكر: ما كان لابن أبي قحافة أن يصلي بين يدي رسول الله<sup>(٩)</sup> صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله<sup>(١٠)</sup> صلى الله عليه وسلم: مالي رأيكم أكثرتم من التصفيق؟<sup>(١١)</sup> من نابه شيء في صلاته فليسبح، فانه إذا سبح التفت إليه \*.

وبه إلى أبي داود: حدثنا عمرو بن عون أن أحمد بن زيد عن أبي حازم<sup>(١٢)</sup> ابن دينار عن سهل بن سعد — فذكر هذا الحديث نفسه، وفي آخره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: وإذا نالكم شيء في الصلاة<sup>(١٣)</sup> فليسبح الرجال

(١) في الأصلين «وجاءت» وصحناه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٤ و ٣٥٥) (٢) في الأصلين «وجاء» (٣) في البيهقي «التي» (٤) من قوله «فصفق الناس» إلى هنا حذف من البيهقي (٥) هذا يزيد من أبي داود (٦) في البيهقي «حتى استوى الصف» وهو خطأ (٧) في المصرية «أكثرتم التصفيق» بخلاف «من» وفي البيهقي بخلاف «فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم» وفيها أيضا «مالي أراكم» وكل ذلك خطأ. والتصفيق هو التصفيق (٨) في البيهقي «عن أبي حازم» وهو خطأ (٩) في الأصلين «شيء من الصلاة» وصحناه من أبي داود (ج ١: ص ٣٥٥ و ٣٥٦) وحديث سهل بن سعد رواه البخاري ومسلم والنسائي وروى ابن ماجه عنه «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء» (ج ١: ص ١٦٦) وهو في النسائي (ج ١: ص ١٢٧ و ١٢٦) \*

وليصفح النساء\*<sup>١</sup>

ففى هذا الحديث إباحة التسييح على كل حال ، وإباحة حمد الله تعالى على كل حال ، ويطلان قول من منع من ذلك لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع أبا بكر وراه يحمد الله تعالى رافعا يديه على مامن به عليه ، فلم تبطل بذلك صلاته \*

وفيه أن التصفيق نهى عنه الرجال ، وأمر به النساء فيما ناهين في الصلاة ، فان صفق الرجل في صلاته عالما بالنهى بطلت صلاته ، لأنه فعل في صلاته مانهى عنه ، فلم يصل كما أمر ، وان سبحت المرأة فلم تنه عن التسييح ، بل هو ذكر لله تعالى حسن ، وان صفحت لحسن ، فان كان ذلك عبثا ولغير نائب فهو عمل في الصلاة نهينا عنه ، ومن فعل في صلاته ما لم يبيح له فلم يصل كما أمر \*

وفيه إباحة الالتفات للنائب ينوب في الصلاة ، فن التفت عبثا لغير نائب بطلت صلاته ، لأنه فعل ما لم يبيح له \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن وهاب المبارك - عن يونس - هو ابن يزيد - عن الزهري قال : سمعت أبا الاحوص يحدثنا في مجلس سعيد بن المسيب ، وابن المسيب جالس : أنه سمع أبا ذر يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يزال الله مقبلا على العبد في صلاته ما لم يلتفت ، فاذا صرف وجهه انصرف عنه <sup>(١)</sup> \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا عمرو بن على ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا زائدة <sup>(٢)</sup> عن أشعث بن أبي الشعثاء عن أبيه عن مسروق عن عائشة قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في

(١) هذا الحديث رواه أيضا الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٣٦) من طريق البیاض

عن يونس وصححه هو والتهمي (٢) في البنية «زاید» وهو خطأ \*

الصلاة؟ فقال: اختلاس يختلسه الشيطان من الصلاة<sup>(١)</sup>».

قال علي: من صرف الله تعالى وجهه عنه في الصلاة فقد تركه ولم يرض عمله، وإذا لم يرض عمله فهو غير مقبول بلا شك، وقد أيقنا<sup>(٢)</sup> أن الالتفات الذي نهى الله تعالى عنه وسخطه هو<sup>(٣)</sup> غير الالتفات الذي أمر به، وعلينا أن من اختلس الشيطان بعض صلاته فلم يتمها، وإذا لم يتمها فلم يصل\*  
وروينا عن وكيع عن الملعلي بن عرفان<sup>(٤)</sup> عن أبي وائل عن ابن مسعود: لا يقطع الصلاة الالتفات\*.

وعن حماد بن سلمة عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن ابن مسعود: لا يزال الله تعالى مقبلاً على العبد بوجهه ما لم يلتفت أو يتحدث يعني في الصلاة\*  
ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن آدم بن علي عن ابن عمر: يدعى قوم يوم القيامة المنقوصين، الذي ينقص أحدهم صلاته ووضوءه والتفات\*  
وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد الأعرج عن مجاهد قال: أربع من لم تكن في صلاته تمت صلاته، فذكر منها: الالتفات، والإشارة باليد وبالرأس للحاجة، والاستماع إلى ما يأتيه وهو في صلاته لحاجة في دينه أو دنياه. فكل هذا مباح في الصلاة\*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) الحديثان في النسائي (ج ١: ص ١٧٧) وحديث أبي ذر نسبة ابن تيمية في المنتقى إلى أحمد وإبي داود، وحديث عائشة نسبة أيضاً إليها وإلى البخاري، انظر الشوكاني (ج ٢: ص ٣٧٨)  
(٢) في البيهقي «وقد اتفقنا» وما هنا أصبح وأحسن (٣) في المصرية «فهو» ولا موضع لفظاً هنا  
(٤) في المصرية «الملاء بن غزوان» وفي البيهقي «الملعلي بن غزوان» وكلاهما خطأ، صححناه من التاريخ الصغير للبخاري (ص ١٧٤) واليزان (ج ٣: ص ١٨٦) ولسان اليزان (ج ٦: ص ٦٤) والملعلي هذا أسدي كوفي، وهو ابن أخي أبي وائل. قال البخاري: «روى عنه وكيع منكر الحديث»، ويقال إنه روى عن شقيق عن عبد الله أنه شهد صفين، وهذا لأصل له، لأن عبد الله مات قبل عثمان وقبل صفين، وقال ابن معين ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الذهبي: «كان من غلاة الشيعة»\*.



أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو - هو ابن الحارث - عن بكير - هو ابن الأشج - عن كريب - هو مولى ابن عباس - أن أم سلمة أخبرته قالت: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عنهما - يعني الركعتين بعد العصر <sup>(١)</sup> ثم رأيتهما يصليهما، فأرسلت إليه الجارية <sup>(٢)</sup> فقلت: قومي بحجبه فقول: تقول أم سلمة: يا رسول الله، سمعتك <sup>(٣)</sup> تنهى عن هاتين الركعتين، وإراك تصليهما، فإن أشار يده فاستأخرى عنه ففعلت الجارية، فأشار يده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال: يا بنت <sup>(٤)</sup> أبي أمية، سألت عن الركعتين بعد العصر، وذكر الحديث <sup>(٥)</sup> \*

وقد ذكرنا قبل اشارته عليه السلام يده إذ صلى وهو جالس إلى المصلين وراءه قياماً ينههم عن القيام. والاشارة برد السلام باليد والرأس في الصلاة جائزة <sup>(٦)</sup> \*

كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا البري ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهري عن أنس بن مالك <sup>(٧)</sup> أن رسول الله ﷺ كان يشير في الصلاة <sup>(٨)</sup>. وهذا عموم في كل ما ناب \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتبية ثنا الليث هو ابن سعد عن أبي الزبير عن جابر: أنه أدرك رسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فأشار إلى، فلما فرغ دعائي وقال: إنك سلمت على

(١) في اليمينية «يعني عن الركعتين بعد العصر» وهو على النسختين تفسير من المؤلف ليس من أصل الحديث (٢) في اليمينية «فأرسلت الجارية» وما هنا هو الموافق لمسلم (ج: ١ ص ٢٢٩) (٣) في مسلم «أنا سمعتك» (٤) في المصرية «يا بنت» وما هنا هو الموافق لمسلم (٥) الحديث في مسلم مطول، واختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٦) في اليمينية «والاشارة برد السلام أو اليد في الصلاة جائزة» وهو سقط وخطلاً (٧) في اليمينية بحذف «ابن مالك» (٨) رواه أبو داود (ج: ١ ص: ٣٥٦) من طريق عبد الرزاق وصحح الشوكاني

أنفأ وأنا أصلى<sup>(١)</sup> \*.

حدثنا حماد ثنا عباس ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد ابن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان بن عيينة ثنا زيد بن أسلم قال قال ابن عمر : ذهب رسول الله ﷺ الى مسجد بنى عمر وبن عوف بقاء ليصلى فيه ، فدخل عليه رجال من الانصار يسلمون عليه ؛ فسألت صبياً وكان معه : كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم ؟ قال : كان يشير اليهم<sup>(٢)</sup> \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا قتيبة أن<sup>(٣)</sup> الليث بن سعد حدثهم عن بكير عن نابل صاحب العباء عن ابن عمر عن صهيب قال : مررت برسول الله ﷺ وهو يصلى فسلمت عليه<sup>(٤)</sup> فرداشارة \*

استاده (ج ٢ : ص ٣٧٧) وهو صحيح كما قال (١) اختصره المؤلف ، وهو فى النسائى (ج ١ : ص ١٧٧) واستاده صحيح . ورواه أبو داود باسناد آخر عن أبي الزبير (ج ١ : ص ٣٤٨) ونسبه المنذرى لسم والترمذى وابن ماجه أيضا (٢) الحديث رواه النسائى عن محمد بن منصور المسكى (ج ١ : ص ١٧٧) وابن ماجه عن علي بن محمد الطنافسى (ج ١ : ص ١٦٥) والدارمى عن يحيى بن حسان (ص ١١٩) كاهم عن سفيان بن عيينة ، ورواه أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٨) والترمذى (ج ١ : ص ٧٤ و ٧٥) كلاهما من طريق نافع عن ابن عمر ، إلا أن عندهما أن ابن عمر سأل بلالا بدلا من صهيب ، وزعم الترمذى وتبعه الشوكافى (ج ٢ : ص ٣٧٨) أنهما قصتان مختلفتان ، ولادليل يؤيده ، بل الظاهر أنها قصة واحدة ، ففى المدونة (ج ١ : ص ١٠٠) «ابن وهب عن هشام بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بقاء فسمعت به الانصار فجاءوا يسلمون على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : قلت لبلال أولصهيب : كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يسلمون عليه ؟ وهو يصلى قال : يشير يديه» والترمذى وأبو داود انما رواه من طريق هشام بن سعد عن نافع ، فظهر أن القصة واحدة وانما الشك من ابن عمر ، ثم صار الرواة يذكر بعضهم صهيبا وبعضهم بلالا (٣) فى المصربة «وأن» وزيادة الواو خطأ لامنى لها (٤) زيادة من أبي داود (ج ١ : ص ٣٤٧ و ٣٤٨) والحديث رواه أيضا الترمذى (ج ١ : ص ٧٤) والنسائى (ج ١ : ص ١٧٧) وحسنه الترمذى

قال علي: قال بعض الناس: لعل هذه الاشارة نهى لهم \*  
قال علي: هذا الكذب، اذ لو كان كذلك <sup>(١)</sup> لتهام إثر فراغه \*  
ورويانا عن عبد الرزاق عن معمر عن ثابت البناني عن أبي رافع قال  
رأيت أصحاب رسول الله ﷺ وإن أحدهم ليشهد <sup>(٢)</sup> على الشهادة وهو  
قائم يصلي \*

وعن حماد بن سلة عن قتادة عن معاذة العدوية: أن عائشة أم المؤمنين  
كانت تأمر خادمها أن تقسم المرقعة، فتعربها وهي في الصلاة فتشير إليها:  
أن زيدي، وتأمر بالشئ للسكران توى به وهي في الصلاة \*  
وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الاعمش عن خيشمة بن  
عبد الرحمن قال: رأيت ابن عمر يشير إلى أول رجل في الصف - ورأى خلا  
أن تقدم \*

وعن وكيع عن أيه عن عاصم الاحول عن معاذة العدوية: أن عائشة  
أم المؤمنين أوامات وهي في الصلاة إلى نسوة: أن كلن \*  
وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن أبي ليلى عن الحكم  
ابن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أتني لأعدهما للرجل عندى يدا أن  
يعدلني في الصلاة \*

وبه إلى عبد الرزاق عن ابن جريج: قلت لعطاء: يمر بي انسان فأقول:  
سبحان الله سبحان الله سبحان الله ثلاثا فيقول، فأقول له يدي: أين تذهب؟  
فيقول: إلى كذا وكذا، وأنا في المكتوبة، هل انقطعت صلاتي؟ قال: لا،  
ولكن أكرهه، قلت: فأسيجد للسجود؟ قال: لا \*

وعن حماد بن سلة عن عاصم عن معاذة العدوية عن عائشة أم المؤمنين:

(١) في اليمنية «اذ لو كان ذلك» (٢) في المصرية «يشهد» \*

انها قامت الى الصلاة في درع وخمار ، فأشارت الى الملحفة فناولتها<sup>(١)</sup> ، وكان عندها نسوة فأومأت اليهن بشيء من طعام يدها ، نعى وهي تصلى \*  
وعن حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أبي رافع قال : كان يحيى الرجلان الى الرجل من اصحاب رسول الله ﷺ وهو في الصلاة ، فيشهد انه على الشهادة ، فيصنئ لها سمعه ، فاذا فرغ يؤمى برأسه اى : نعم \*  
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر قال : اذا كان احدكم في الصلاة فسلم عليه فلا يتكلمن ، وليشرا شارة ، فان ذلك رده \*  
فان ذكر ذاكر قوله عليه السلام ، لا غرار في صلاة ولا تسليم<sup>(٢)</sup> ،

(١) في الأصلين « فتولتها » ولكن لم تنقط التاء الاولى في البنية وكلاهما خطأ ، وهذا الاثر لم أجده في كتاب آخر ، وأرجح أن صوابه « فناولتها » وأن يكون أصل رسمه « فتولتها » على قاعدة رسم المصحف في حذف الالف من مواضع كثيرة ، نحو « قاتل . يقاتلونكم . كتاب » رسمت في المصحف « قتل . يقتلونكم . كتب » وهو كثير جدا .  
(٢) رواه احمد بن حنبل في المسند ( ج ٢ : ص ٤٦١ ) عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن أبي مالك الأشجعي عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا غرار في صلاة ولا تسليم » - ووقع في المسند « لا غرار » وهو خطأ مطبعي - ورواه ابو داود ( ج ١ : ص ٣٤٨ ) عن احمد ورواه الحاكم في المستدرک ( ج ١ : ص ٢٦٤ ) والبيهقي في السنن ( ج ٢ : ص ٢٦٠ ) عن الحاكم من طريق احمد ، قال الحاكم « صحيح على شرط مسلم » ووافقه الذهبي ، وهو كما قال ، ويظهر لي أن سبب عدم اخراج الشيخين له مع صحة استناده شك بعض الرواة في وضعه ، فقد رواه ابو داود ( ج ١ : ص ٣٤٩ ) من طريق معاوية بن هشام عن سفيان عن أبي مالك عن أبي حازم عن أبي هريرة قال أراه رفته قل : « لا غرار في تسليم ولا صلاة » ، قال ابو داود : « ورواه ابن فضيل على لفظ ابن مهدى ولم يرفعه » وهذه علة غير قاطعة في صحة فالرفع زيادة مقبولة من الثقة ، ومن أوثق من عبد الرحمن بن مهدى ! ؟ وشك معاوية في الرفع لا يؤثر ، فالواثق مقدم على الشاك ، خصوصا اذا كان حافظا غير واهم . ووقع في نسخة أبي داود « لا غرار في الصلاة ولا تسليم » وأنا

قيل: ليس هذا نهيًا عن رد السلام في الصلاة بالإشارة، ولا يفهم هذا

أرجح جداً أن زيادة «أل» هذه خطأ من النساخ لأنها لا توجد في المسند ولا في المستدرك ولا في البيهقي وقد روياه عن المسند، بل ولا في البيهقي إذ رواه عن سنن أبي داود. وقد اختلف في معناه، فقل أبو داود عن أحمد قال: «بني فيها أرى أن لا تسلم ولا يسلم عليك ويفرر الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك» وهذا المعنى يصلح على الرواية التي فيها زيادة «أل»، ولم أجد ما يؤيدها، وعلى الرواية الأخرى إذا كلف «ولا تسليم» بفتح الميم. أما إذا كان بجرها فلا، لأنه يكون عطفًا على «صلاة»، قال في اللسان: «قال أبو عبيد: الفرار في الصلاة نقصان في ركوعها وسجودها وطهورها وهو أن لا يتم ركوعها وسجودها، قال أبو عبيد: فمضى الحديث: لا غرار في صلاة: أي لا ينقص من ركوعها ولا من سجودها ولا من أركانها، كقول سلمان: الصلاة مكيال فن وفي وفي له ومن طفف فقد علمت ما قل الله في اللطفين، قل: وأما الفرار في التسليم فتراه أن يقول له: السلام عليكم، فبدر عليه الآخر وعليكم ولا يقول: وعليكم السلام. هذا من التهذيب. قال ابن سيده: وأما الفرار في التسليم فتراه أن يقول: سلام عليك، أو يرد فيقول عليك: ولا يقول: وعليكم، وقيل: لا غرار في الصلاة ولا تسليم فيها، أي لا قليل من النوم في الصلاة ولا تسليم أي لا يسلم المصلي ولا يسلم عليه. قال ابن الأثير: ويروى بالنصب والجر فن جره كان معطوفاً على الصلاة ومن نصب كان معطوفاً على الفرار ويكون المعنى: لا تنقص ولا تسليم في صلاة، لأن الكلام في الصلاة بنير كلامها لا يجوز» اه كلام اللسان. وقال ابن التركاني في الجواهر النقي «لا يلزم من نقي الفرار عن الصلاة والتسليم تحريم التسليم حتى يكون ذلك مأمراً للأخبار البسيطة للتسليم والرد بالإشارة وحتى يحتاج إلى الترجيح، بل الفرار النقصان، والفرار في الصلاة نقصان سجودها وركوعها وجميع أركانها، والفرار في التسليم أن يقول المجيب عليك ولا يقول وعليكم السلام.

قال أبو الأشبال عفا الله عنه: إنما أطلقت نقل كلامهم في معناه لأنني لم أجد أحداً من الشراح وفي الكلام فيه، والراجح عندي أن المراد نقي الفرار عن الصلاة وعن التسليم، وتكون الرواية الراجعة بجر تسليم لأن الرواية الأخرى بنصبها — إن صححت يلزم منها التقديم والتأخير وأن الأصل «لا غرار ولا تسليم في صلاة» وهو مخالف لظاهر الكلام فلا ينبغي نحوه الا لضرورة أو قرينة، ثم إن الرواية الأخرى التي

من هذا اللفظ، والدعوى مردودة <sup>(١)</sup> إلا برهان \*  
والترويح لمن آذاه الحر لمقول الله تعالى: ( يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ) وقوله تعالى: ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) فلو تروح عبثاً بطلت صلاته \*

وروينا عن محمد بن المنثري عن محمد بن أبي عدي عن أشعث هو ابن عبد الملك الحمراني <sup>(٢)</sup> - قال: كان الحسن لا يرى بأساً بالترويح في الصلاة \* وعن مجاهد: أنه كان يتروح في الصلاة ويمسح العرق \* ومن ذلك إمامته عن كل ما يؤذيه ويشغله عن توفية <sup>(٣)</sup> صلاته حقها؛ لماذا ذكرنا \*

وكذلك سقوط ثوب، أو حك بدن، أو قلع بثرة، أو مس ريق، أو وضع دواء، أو رباط منحل: إذا كان كل ذلك يؤذيه فواجب عليه إصلاح شأنه ليتفرغ لصلاته \*

وروينا عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أنه قال: إذا رأى الإنسان في ثوبه دماً وهو في الصلاة فأنصرف يفسله أثم صلى <sup>(٤)</sup> مابقى على قمامضى مالم يتكلم \* قال على: ومالم ينحرف عن القبلة عامداً \*

وروينا عن علي بن أبي طالب: أنه كان لا يتحرك في صلاته إلا أن

رواهما معاوية بن هشام بالشك في رفع الحديث لفظها عند أبي داود والحاكم والبيهقي « لا غرار في تسليم ولا صلاة » فهي تؤيد أن التسليم معطوف على الصلاة وأن الترويح منفي عنه كما هو منفي عنها، وهذا ينصر قول ابن حزم في أنه ليس نهيها عن رد السلام في الصلاة بالإشارة. والحمد لله رب العالمين (١) في المصرية « مردود » وهو خطأ (٢) في المصرية « هو أبو عبد الملك » وهو خطأ. والحمراني بضم الحاء المهملة واسكان الميم وضع الراء نسبة إلى حمران، اسم شخص (٣) في المصرية « توفيته » (٤) كذا في الإصلايين ويحتمل أن يكون صحيحاً بجمل « صلى » الخ فيأينا لمعنى « أتم » ونصويراً له \*

يصلح ثوباً أو يحك جلداً \*

وأما من استرخى ثوبه حتى مس كعبه ففرض عليه أن يرفعه ، لثلاث

يصلى مسبلاً عامداً فتبطل صلاته \*

وحت النخامة من حائط المسجد الذي في قبلته ، لما حدثناه عن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث - هو ابن سعد - عن نافع عن ابن عمر قال : رأى النبي ﷺ نخامة في قبة المسجد وهو يصلي بين يدي الناس ، فحتمها ، ثم قال حين انصرف : إن أحدكم إذا كان في الصلاة فإن الله تعالى قبل وجهه ، فلا يتنخمّن أحدكم قبل وجهه في الصلاة. <sup>(١)</sup> \*

وقتل الحية والعقرب والغراب والحدأة والكلب العقور والفار والوزغ - صغارها وكبارها - : مباح في الصلاة \*

لما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسمحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا علي بن المبارك ثنا يحيى بن أبي كثير عن جهم بن جوس <sup>(٢)</sup> عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : واقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب. <sup>(٣)</sup> \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو عوانة عن زيد بن جبير قال : سألت رجلاً من عمر : ما يقتل المحرم من الدواب ؟ <sup>(٤)</sup> فقال ابن عمر : حدثتني إحدى نسوة النبي عليه السلام أنه ﷺ <sup>(٥)</sup> :

(١) في البخاري (ج ١ : ص ١٠٨) (٢) جوس - بالجيم المفتوحة والواو الساكنة وآخره سين مهملة ، وفي الجنية «حرس» وهو خطأ (٣) في أبو داود (ج ١ : ص ٣٤٦) ونسبه المنذري للترمذي والنسائي وابن ماجه ، وقال الترمذي «حديث حسن صحيح» (٤) في مسلم (ج ١ : ص ٣٣٥) «ما يقتل الرجل من الدواب وهو محرم» (٥) في الجنية «أحدى نسوة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه عليه السلام» وفي مسلم «أحدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان» الخ \*

وكان يأمر بقتل الكلب العقور والفأرة والعقرب والحديا<sup>(١)</sup> والغراب والحية، قال: وفي الصلاة أيضا \*

قال على: كل نساء النبي ﷺ ثقات فواضل عند الله عز وجل، مقدسات ييقن، ولا يمكن البتة أن يغيب على ابن عمر<sup>(٢)</sup> عليهن ولا علم واحدة منهن<sup>(٣)</sup> \*

فإن تأذى بوزغة أو برغوث أو قلة فواجب عليه دفعهن عن نفسه. فإن كان في دفعه<sup>(٤)</sup> قتلهن دون تكلف عمل شاغل عن الصلاة فلا حرج في ذلك، لا تناقض رويناه عنه ﷺ الأمر بقتل الوزغ من طريق أبي هريرة وسعد ابن أبي وقاص وأم شريك. ولا يجوز له التفل في الصلاة، ولا أن يشتغل بربط برغوث أو قلة في ثوبه، إذ لا ضرورة إلى ذلك، ولا جاء النص باباحته، ولا طلب قتل من لم يؤمر بقتله فيها، لقوله ﷺ: «إن في الصلاة لشغلا» \* ومن خطر<sup>(٥)</sup> عليه مسكين نخشى فوته فله أن ينأوله صدقة وهو يصلي. ولو خشى على نعليه أو خفيه مطرا أو أذى أو سرقة فله أن يحصنهما<sup>(٦)</sup> ويربلمهما عن مكان الخوف، لأن رسول الله ﷺ نهى عن اضاعة المال. ولو كان يحضرته أو عنده شيء فطلبه صاحبه فليشر له إليه، أو لينأوله إياه، لأنها أمانة تؤدي إلى أهلها، قال عز وجل: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها). وإنما هذا إذا خشى

(١) يضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء وبدها الف: هي الحداة، وزعم أبو حاتم أن أهل الحجاز يخطئون فيقولون لهذا الطائر الحديا وهو خطأ ويجمعونه الحداى وهو خطأ. هكذا نقله عنه في اللسان. وفي الكلمة لفات كثيرة. انظر اللسان ومشارك الأنوار للقاضي عياض (٢) في البنية «عن ابن عمر» (٣) الزوجة التي حدثت ابن عمر بهذا هي حفصة كما صرح بذلك في رواية ابنه سالم عنه عند مسلم (ج ١: ص ٣٣٥) وفي رواية أخرى فيه أيضا التصريح من ابن عمر بجماعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فله سمه منه ثم نسيه فحدث به عن حفصة (٤) في البنية «رقعة» وهو تصحيف (٥) في البنية «حضر» (٦) في البنية «يحصنهما» وهو تصحيف \*



صياح الشيء أوفوت صاحبه ، فإذا لم يخش ذلك فلا يفعل ، إلا <sup>(١)</sup> حتى يتم الصلاة \*

ومن صف قدميه أوراوح بينهما فذلك جائز ، لأنه كله قيام . ومن أن في صلاته ، فإن كان من شدة مرض غالب <sup>(٢)</sup> لا يقدر منه على أكثر ؛ فلا شيء عليه . لقوله تعالى ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) فإن تعمد لمغير ضرورة بطلت صلاته . لأنه لم يأت النص باباحته \*

ومن صلى وفي فمه دينار أو درهم أو لؤلؤة أو في كفه حرير أو ذهب أو غير ذلك مما عليه حفظه - فذلك جائز له \*

ودفع المار بين يدي المصلي وسترته ومقاتلته إن أتى - : حق واجب على المصلي ، فإن وافق ذلك موت المار دون تعمد من المصلي لقتله فهو هدر ، ولادية فيه ولا قدود ولا كفارة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا شيان بن فروخ <sup>(٣)</sup> ثنا سليمان بن المغيرة ثنا ابن هلال - يعني حميدا - قال : قال لي أبو صالح السمان : بينما أنا مع أنى سعيد الخدري يصلي <sup>(٤)</sup> يوم الجمعة إلى شيء يستره من الناس إذ جاء رجل <sup>(٥)</sup> شاب من بني أبي معيط أراد أن يجتاز بين يديه فدفعت في نحره ، فظفر فلم يجد مساعا إلا بين يدي أبي سعيد ، فعاد فدفعت في نحره أشد من الدفعة الأولى ، فقتل قائما فقال من أنى سعيد ، ثم زاحم الناس فخرج ، فدخل على مروان فشكا إليه مالتى ، ودخل أبو سعيد على مروان ، فقال له مروان : مالك ولابن أخيك ؟ جاء يشكوك ! فقال أبو سعيد : سمعت رسول الله ﷺ

(١) في النسخة بخط « إلا » (٢) في النسخة « غاب » وهو خطأ (٣) في النسخة « شيان بن كروح » وهو خطأ غريب (٤) في المصرية « نصل » وهو تصحيف (٥) كلمة « وجل » زيادة من مسلم (ج ١ ص ١٤٣ و ١٤٤) \*

يقول: «إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز<sup>(١)</sup> بين يديه فليدهق في نحره، فإن أبي فليقاتله فإنما هو شيطان».

فإن ذكروا قول مالك: بلغني أن رجلاً جاء إلى عثمان بن عفان برجل كسر أنفه، فقال: نمر بين يدي في الصلاة، وقد بلغني ما سمعت في المار بين يدي المصلي، فقال له عثمان: فاصنعت أشد يا ابن أخي! ضيعت<sup>(٢)</sup> الصلاة وكسرت أنفه!!<sup>(٣)</sup> \*

قال علي: هذا بلاغ لا يصح، ولو صح لما كان إلا على المخالف، لأنه ليس فيه أن عثمان بن عفان رضي الله عنه أقاده من كسر أنفه، وحتى لو كان ذلك فيه لما كان في قول أحد حجة دون رسول الله ﷺ. وقد رأى مقاتله وضربه أبو سعيد الخدري وغيره.

وحمل المصلي صغيراً على عنقه أو المشي<sup>(٤)</sup> به إلى حمله حاجة جائزة.

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن أبي عمر ثنا سفيان — هو ابن عيينة — عن عثمان بن أبي سليمان ومحمد بن عجلان سمعا عامر بن عبد الله ابن الزبير يحدث عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة الانصاري قال: «رأيت رسول الله ﷺ يوم الناس وأمامه بنت أبي العاصي — وهي بنت زينب ابنة<sup>(٥)</sup> رسول الله ﷺ — على عاتقه، فإذا ركع وضعها، وإذا رفع من السجود أعادها» \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود

(١) في الأصلين «فأراد أحد يجتاز» بخذف «أن» وصحناه من مسلم (٢) في النسخة «صنعت» وهو تصحيف (٣) هذا البلاغ لم أجده في الموطأ ولا في المدونة (٤) في الأصلين «أو السبي به» ولم نفهم منناه ففلمنا أن كلمة «المشي» أقرب ثم لا تزال الجملة مضطربة ومنناها غير مفهوم، ولعل سوابها «أو المشي به» أن كانت بالمصلي إلى حمله حاجة — : جائز «وأنه أعلم (٥) في مسلم (ج ١: ص ١٥٢) «وهي ابنة زينب بنت» \*

ثنا يحيى بن خلف ثنا عبد الأعلى ثنا محمد - يعني ابن اسحاق<sup>(١)</sup> - عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عمرو بن سليم الزرقى عن أبي قتادة صاحب رسول الله ﷺ قال: «بينما نحن ننتظر رسول الله ﷺ في الظهر أو العصر، وقد دعاه<sup>(٢)</sup> بلال للصلاة<sup>(٣)</sup> إذ خرج علينا<sup>(٤)</sup> وأمامي بنت أبي العاص - بنت ابنه رسول الله ﷺ - على عاتقه<sup>(٥)</sup>، فقام رسول الله ﷺ في مصلاه، فقمنا خلفه، وهي في مكانها الذي هي فيه، فكبر فكبرنا، حتى إذا أراد رسول الله ﷺ أن يركع أخذها فوضعا ثم ركع وسجد، حتى إذا فرغ من سجوده ثم قام<sup>(٦)</sup> أخذها فردها في مكانها، فإزال رسول الله ﷺ يفعل<sup>(٧)</sup> ذلك في كل ركعة حتى فرغ من صلاته» \*

وهذا يقول الشافعي وأبو سليمان. وهذان الحديثان يثبتان كذب من خالفهما، وادعى أنه كان في نافلة، وكل ما فعله عليه السلام فهو غاية الخشوع وكل ما خالفه فهو الباطل، وأن ظنه المخطئ خشوعاً \*

وهذا الخبر بلا شك كان بعد قول رسول الله ﷺ لابن مسعود: «أن في الصلاة، ليشغلا» لأن هذا القول منه عليه السلام كان قبل بدر، إثر مجيء ابن مسعود من بلاد الحبشة، ولم ترز ينب المدينة وابتها إلا بعد بدر، بالأخبار الثابتة في ذلك \* ومن ركب على ظهره صغير وهو يصلي فتوقف لذلك فحسن \*

ومن استراب بتطويل الامام في سجوده فليرفع رأسه ليستعلم هل خفي عنه تكبير الامام أولاً؟ لانه مأمور باتباع الامام، فان رآه لم يرفع فليعد الى السجود، ولا شيء عليه لانه فعل ما امر به من مراعاة حال الامام. \*

(١) في التلمية «ثنا عبد الله بن محمد يعني ابن اسحق» وهو خطأ (٢) في العربية «دعا» مجتذ الضمير وهو خطأ لأنه مثبت في التلمية وفي أبي داود (ج ١ : ص ٣٤٥ و ٣٤٦) (٣) في الأصلين «بالصلاة» وصححه من أبي داود (٤) في أبي داود «إلىنا» (٥) في أبي داود «بنت ابنته على عاتقه» (٦) في الأصلين «وقام» (٧) في أبي داود «يصنع»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أبو القاسم<sup>(١)</sup>  
عبد الرحمن بن محمد بن سلام الطرسوسى ثنا يزيد بن هرون أنا جرير  
ابن حازم ثنا محمد بن أبى يعقوب البصرى عن<sup>(٢)</sup> عبد الله بن شداد عن أبيه<sup>(٣)</sup>  
قال : « خرج علينا رسول الله ﷺ فى إحدى صلاتي العشاء<sup>(٤)</sup> وهو حامل  
حسنا أو حسينا<sup>(٥)</sup> فوضعه<sup>(٦)</sup> ثم كبر للصلاة فصلى ، فسجد بين ظهرائى<sup>(٧)</sup>  
صلاته سجدة أطالها ، فرفعت رأسى ، فإذا الصبي على ظهره عليه السلام وهو  
ساجد ، فرجعت الى سجودى ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال أناس<sup>(٨)</sup>  
يا رسول الله أنك سجدت بين ظهرائى<sup>(٩)</sup> صلاتك سجدة أطلتها ، حتى ظننا أنه  
قد حدث امرأؤه ، فإنا نرى عليك<sup>(١٠)</sup> فقال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن ، ولكن  
ابنى ارتحلنى فكرهت أن أعمله حتى يقضى حاجته »

وتحريك من خشى المصلى نومه وإدارة من كان<sup>(١١)</sup> على اليسار الى اليمين  
مباح<sup>(١٢)</sup> كل ذلك فى الصلاة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد  
ابن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع ثنا ابن أبى فديك<sup>(١٣)</sup>  
أنا الضحاك - هو ابن عثمان عن مخرمة بن سليمان عن كريب مولى ابن عباس  
عن ابن عباس قال : « بث ليلة عند خالتي ميمونة بنت الحارث ، فقلت لها : إذا قام

- (١) هى كنية عبد الرحمن ، ذكرت فى البيهية فقط ، وليست مذكورة فى النسائى  
(٢) فى البيهية « ثنا » وما هنا هو الموافق للنسائى (ج ١ : ص ١٧١ و ١٧٢)  
(٣) فى البيهية بخفف « عن أبيه » وهو خطأ (٤) فى البيهية « صلاة العشي » وهو  
خطأ واضح (٥) فى البيهية « حسينا أو حسنا » (٦) فى النسائى « فتقدم النبي صلى  
الله عليه وسلم فوضعه » (٧) أى فى أثناها ، وفى الأصلين « ظهرى » وهو خطأ  
(٨) فى النسائى « فلما قضى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الصلاة قال الناس »  
(٩) فى الأصلين « ظهرى » (١٠) فى البيهية « من مكان » وهو خطأ (١١) كلمة « مباح »  
(١٢) زيادة من البيهية (١٣) فى البيهية « محمد بن أبى فديك » وهو هو \*

رسول الله ﷺ فأيقظني، فقام رسول الله ﷺ فقامت الى جنبه الايسر، فاخذ يدي (١) فجعلني من شقه الايمن، فجعلت اذا أغفيت اخذ (٢) بشحمة اذني، وذ كر باقي الحديث \*

ويدعو المصل في صلاته في سجوده وقيامه وجلوسه بما أحب، بماليس معصية، ويسمى في دعائه من أحب. وقد دعا رسول الله ﷺ على عصية ورعل وذ كوان، ودعا للوليد بن الوليد وعياش بن أبي ربيعة وسليمان هشام، يسميهم بأسمائهم، ومأني عليه السلام قط عن هذا ولا نهي هو عنه، وقال عليه السلام في السجود: «أخلصوا فيه الدعاء، أو نحو هذا، وقال: ثم ليتخير أحدكم من الدعاء (٣) أعجبه اليه، وسند كرها بأسانيدها ان شاء الله تعالى في صفة أعمال الصلاة \*

وكل منكر رآه المرء في الصلاة ففرض عليه انكاره، ولا تنقطع بذلك صلاته، لان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حق، وفاعل الحق محسن. مالم يمنع من شيء منه نص أو إجماع. وقال تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) \*

ومن جملة ذلك اطفاء النار المشتعلة، وانقاذ الصغير والمجنون والمقعذ والنائم من نار أو من حنش أو سيع أو انسان عاد، أو من سيل (١)، أو المحاربة لمن أراد المصل أو أراد مسلماً بظلم، وشدا لاسير الكافر أو الظالم إلا أن يمنع من شيء من ذلك نص أو إجماع. ومن فرق بين شيء من ذلك فقد أخطأ، وقال بلبرهان \*

وروينا من طريق البخاري: حدثنا آدم ثنا شعبه ثنا الازرق بن قيس قال

(١) في الأصلين «بيده» وهو خطأ صححه من مسلم (ج ١ : ص ٢١٢) (٢) في الأصلين «ياخذ» وما هنا هو الذي في مسلم (٣) في المصرية «في الدعاء». والذي في البخاري (ج ١ : ص ١١٩) «ثم ليتخير من الدعاء أعجبه اليه فيدعو» (٤) في اليمنية «أو انسان عادي أو من سيل» وهو خطأ \*

كنا بالاهواز فقاتل الحرورية، فبينما<sup>(١)</sup> أنا على جرف<sup>(٢)</sup> نهر إذا رجل يصلى ولجام<sup>(٣)</sup> دابته في يده، فجعلت الدابة تنازعه وجعل يتبعها، قال شعبة وهو أبو برزة الاسلمى، فجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ، فلما انصرف الشيخ قال اني سمعت قولكم<sup>(٤)</sup>، واني غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات اوسبع غزوات<sup>(٥)</sup> وشهدت تيسيره، واني كنت أرجع مع دابتي<sup>(٦)</sup> أحب الى من أن أدعها ترجع الى ما لفها فيشق على<sup>(٧)</sup> \*

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري<sup>(٨)</sup> عن الازرق بن قيس<sup>(٩)</sup> ان أبا برزة الاسلمى خاف على دابته الاسد فمشى اليها، وهو في الصلاة \*  
وبه الى معمر عن قتادة سأله رجل قال: تدخل الشاة بيتي وأنا أصلي فأطأني رأسي فأخذ القصبة<sup>(١٠)</sup> فاضرب بها؟ قال قتادة: لا بأس به \*  
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا سليمان التيمي عن الحسن البصري في القملة يقتلها الرجل في الصلاة<sup>(١١)</sup> \*

(١) في البخارى (ج ١: ص ١٦٨) و (ج ٢: ص ١٤٤ متبرية) «فينا» (٢) بضم الجيم والراء. وفي الأصلين بالخاء وهو تصحيف (٣) في البخارى «وإذا لجام» (٤) في المصرية «فلما انصرف الشيخ قال اى قولكم» وهو خطأ لا معنى له، وفي اليمنية «فلما انصرف قال الشيخ اني سمعت قولكم» وما هنا هو الموافق للبخارى (٥) في البخارى زيادة «او ثمان» (٦) في البخارى «واني ان كنت ان اراجع مع دابتي» (٧) رواه ايضا العياشى (ص ١٢٥ غرة ٩٢٧) عن شعبة، والبيهقي (ج ٢: ص ٢٦٦) من طريق آدم عن شعبة، ورواه البخارى (ج ٣: ص ١٤٤) في الأدب عن ابى النعمان عن حماد بن زيد عن الازرق بن قيس (٨) قوله «عن الزهري» زيادة من اليمنية (٩) في اليمنية «عن الأزرق وابن قيس» وهو خطأ واضح (١٠) في اليمنية «العصية» (١١) ابن باق الأثر؟ ولم أجده في شيء من الكتب، ووجدت في المفتي لابن قدامة — وهو صنو المحلى — «فان قتلها — يعني القملة — فلا بأس، لأن انساناً كلّف يقتل القمل والبراغيث في الصلاة، وكان الحسن يقتل القمل، وقال الاوزاعي: تركها أحب الى، وكان عمر يقتل القمل في الصلاة» (ج ١: ص ٦٦٧) \*

قال علي: وكذلك من خاف على ماله أو سرقته نعله أو خفه أو غير ذلك فله ان يتبع السارق فيتزع منه متاعه.

ولا يضرب في كل ما ذكرنا ما اضطر من استدبار القبلة وكثرة العمل وقتله، مالم يتكلم، فان كان إماماً أو مأموماً قطع بشئ من ادراك الصلاة بعد تمام حاجته، أو بانتظار الناس له - يرجع ولا بد، كما فعل رسول الله ﷺ، إذ كبر ناسياً وهو جنب فذكر فخرج فاعتسل ورجع فأنتم الصلاة، وكما فعل يومئذ الديدن.

فان لم يرجع بادره شيء<sup>(١)</sup> من الصلاة، أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه، أنتم صلاته<sup>(٢)</sup> حين تمام حاجته في أول مكان تجوز له فيه الصلاة، ولا يحل له أن يخطو خطوة واحدة لغير رجوع الى الصلاة، أو لزوال عن مكان لا تجوز فيه الصلاة.

فلو رجا بصلاة في جماعة أخرى أقرب منها فليدخل فيها، فأخر صلاة صلاها أهل الاسلام<sup>(٣)</sup> مع رسول الله ﷺ فيما مابين: بدأ أبو بكر وأتم رسول الله ﷺ ومن رغب عن سنة رسول الله ﷺ التي أجمع عليها جميع الصحابة رضي الله عنهم، أو لهم عن آخرهم، معه عليه السلام وقلدرأى من

(١) في اليمينية «فان لم يرج تارك شيء\* الخ وهو خطأ سخي، و «رجا» فعل متعد بنفسه وقد عده المؤلف هنا وبد أسعاف بالحرف، ولا أعرف وجهه، ولم أجد نصاً يؤيد هذا الاستعمال (٢) في الأصلين «أو أيقن أن الناس لا ينتظرونه أو كان قد أتم صلاته» الخ وهو خطأ، إما بالزيادة وإما بالنقص، ولذلك حذفنا قوله «أو كان قد» لأن قوله «أنتم صلاته» الخ جواب الشرط في قوله «فان لم يرج» الخ والمعنى المراد ظاهر، وهو أن هذا الصلي واجب عليه إتمام صلاته بعد ما أتم ماعمله على قدر الضرورة، فان كان لديه رجا ان يدرك الصلاة مع الجماعة التي كان فيها عاد إليها وان يئس من ادراكها أتم صلاته حيث أتبعه عمله الضروري الى آخر ما زعمه المؤلف. ويحتمل أن يكون سقط من النسخ شيء بعد قوله «أو كان قد» فيكون سورة ثالثة، ثم يأتي بعده قوله «أنتم صلاته» الخ وهو جواب الشرط (٣) في اليمينية «فلو رجا بصلاة صلاها أهل الاسلام» وسقط ما في ثانياه، وهو خطأ ضاع معه التي المراد.

يخطئ<sup>(١)</sup> مرقو يصيب أخرى: فاختير لفي ذلك. ونسأل الله العافية والتوفيق لما يرضيه. آمين \*

قال أبو محمد: وكل من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له<sup>(٢)</sup> الى دليل على ذلك، ولا بد له ضرورة من أحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن يحد في ذلك برأيه حدا فاسدا ليس هو أولى به من غير مغير ذلك التحديد، فيحصل على التحكم بالباطل، وأن يشرع في الدين ما لم يأذن به الله. وإما أن لا يحد في ذلك حدا، فيحصل على أقبح الحيرة في أهم أعمال دينه، وعلى أن لا يدري ما تبطل به صلاته مما لا تبطل به. وهذا هو الجبل المتعوذ بالله منه \*

ونسأل له عن عمل عمل: أهدأ مما ايسح في الصلاة<sup>(٣)</sup>؟ أو عالم يبيع فيها؟ ولا سبيل الى وجه ثالث. فان قال: هو مما ايسح فيها، لزمه أن قليله وكثيره مباح، وهو قولنا فيما<sup>(٤)</sup> جاء البرهان باباحته فيها، وإن قال: هو عالم يبيع فيها، لزمه أن قليله وكثيره غير مباح فيها، وهو قولنا<sup>(٥)</sup> فيما لم يأت البرهان باباحته فيها. فان قالوا: ايسح قليله ولم يبيع كثيره. قلنا: هذه دعوى كاذبة مفتقرة الى دليل، فها توارى هانكم على صحة هذه الدعوى أولا، ثم على بيان حد القليل المباح من الكثير المحظور، ولا سبيل الى شيء من ذلك \*

قال علي: ومشى المصلى الى فتح الباب للستفتح حسن لا يضر الصلاة شيئا \* حدثنا حماد ثنا عباس بن اصبح ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا احمد بن محمد البرقي القاضي ثنا ابو معمر ثنا عبد الوارث<sup>(٦)</sup> ثنا بردابو العلام هو ابن سنان —

(١) في اليمينة «ومن رغب عن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال رأى من يخطئ \*» وهو خطأ وسقط (٢) في اليمينة بخف «له» (٣) في الميرية «ونسأل الله العافية» وهو خطأ (٤) ايسح له في الصلاة «وما هنا احسن» (٥) في اليمينة «فما» وهو خطأ (٦) في اليمينة «وهذا قولنا» (٦) في اليمينة «ثنا ابو معمر عبد الوارث» وهو خطأ لأن ابامعمر هو عبد الله بن عمرو بن ابي الحجاج المنقري القمدي، وعبد الوارث هو ابن سعيد العنبري التنويزي، وابو معمر تلميذه وراويته \*



عن الزهري عن عروة قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يصلي، فاستفتح الباب، والباب في القبلة، فيجيء، فيفتح الباب ثم يعود في صلاته» \*  
قال ابن أئمن: وحدثناه أبو بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا بشر بن المفضل ثنا برد ابن سنان عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي وعليه باب معلق فجئت فاستفتحته ففتش ففتح لي ثم رجع إلى مصلاه» <sup>(١)</sup> \*  
قال علي: ورواه يزيد بن زريع قال ثنا برد ثنا الزهري، يذكره \*  
قال علي: فالمشي لما ذكرنا <sup>(٢)</sup> مباح، ولم يوقف عليه السلام على مشى من مشى \*

ومسح الحصى في الصلاة مرة واحدة جائز ونكرهه، فان زاد عامدا بطلت صلاته \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا سفيان عن الزهري عن أبي الاحوص أنه سمع أبا ذر يرويه عن رسول الله ﷺ قال اذا قام أحدكم إلى الصلاة فان الرحمة تواجهه، فلا يمسح الحصى <sup>(٣)</sup> \*

وبه إلى أبي داود: ثنا مسلم بن ابراهيم ثنا هشام - هو البستائي - عن يحيى هو

(١) في اليمينية «إلى صلاته» وما هناصح. والحديث رواه أبو داود (ج ١ : ٣٤٦) والترمذي (ج ١ : ١١٧) والنسائي (ج ١ : ١٧٨) — وفيه ان الصلاة كانت تطوعا — والبيهقي (ج ٢ : ٢٦٥ و ٢٦٦) وقال الترمذي «حسن غريب» وماذا لا لا تفرد برد بن سنان به فيأري، لأن لم أجده من غير روايته وبرد ثقة صدوق في الحديث، ومن تكلم فيه فأغاراه بأنه كان يرى التقدير، وما هذا بسبب لضعف حديثه، وفي قولنا ان الحديث صحيح (٢) في المصرية «فالمشي لما ذكرنا كما ذكرنا» ولا داعي لهذه الزيادة (٣) نسبة المنذرى أيضا الترمذي والنسائي وابن ماجه، ونسبه ابن حجر في التهذيب (ج ١٤ : ٦) إلى ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما \*

ابن ابي كثير - عن ابي سلمة عن معيقب<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: «لا تمسح - يعنى الحصى - وأنت تصلى، فإن كنت لا بد فاعلا فواحدة<sup>(٢)</sup>».

قال على: فإن احتجوا بهذا فى الفرق بين القليل والكثير، قلنا هذا فى مسح الحصى المنهى عنه جملة، المستثنى منه الواحدة فقط، فقولوا لنا: ماذا تقيسون على هذا الخبر؟ الاعمال المباحة جملة؛ بالنصر ص؟ أم الاعمال المنهى عنها جملة؟ ولا بد من أحد الأمرين \*

فان قالوا: بل الاعمال المباحة جملة، قلنا: القياس كله باطل، ثم لو كان القياس حقاً لكان هذا منه عين الباطل \*

أول ذلك: أنه قياس المباح على المحظور، وهذا باطل عند صاحب كل قياس، لأنه قياس الشئ على شئ ضده؛ وإنما القياس عند القائلين به: قياس الشئ على نظيره جملة، أو على نظيره فى العلة التى هى علامة الحكم بزعمهم \*

وأيضاً: فانتم تبيحون الخطوتين والثلاث فى الصلاة، والضربة والضربتين، وأخذ الماء بانه من الجاية لمن عليه الحدث فى الصلاة، وهذا أكثر من المرة الواحدة، فظهر بطلان قياسكم<sup>(٣)</sup>، وتحرمون ما زاد على ما ذكرنا، واستقله الماء من البئر لمن عليه الحدث فى الصلاة. فلاح أنكم لم تعلقوا بقياس أصلاً \*

فان قالوا: بل قسمنا الاعمال المنهى عنها<sup>(٤)</sup> على هذا الخبر. قلنا لهم:

- (١) فى المصرية «عن ابي سلمة هو معيقب» وهو خطأ فاحش، فان ابسلة هو ابن عبد الرحمن ابن عوف وهو من التابعين ومعيقب - بضم الميم وفتح العين المهملة واسكان الياء وكسر القاف وبدها ياء مثناة ثم باء موحدة صحاحى قديم من السابقين الاولين، هاجرا لهجرتين وشهد بدره وكان على خاتم النبي صلى الله عليه وسلم واستعمله ابو بكر وعمر على بيت المال
- (٢) فى آخره عند ابي داود زيادة «تسوية الحصى» أى لأجل تسوية الحصى او يدل من واحدة، والحديث نسب المنذرى للكتب الستة، وهذا الذى قبله فى ابي داود (ج ١: ص ٣٥٦ و ٣٥٧) (٣) فى اليمينية «قياسهم» وما هنا اصح واجود
- (٤) فى الأصلين «المنهى عليها» وهو خطأ \*

فأيقوا ادخال الابرّة في خياطة الثوب مرة واحدة؛ وقدر النار بالزند بضربة واحدة، وأيقوا الطمة واحدة للخادم، ورد مرى الحائك<sup>(١)</sup> مرة واحدة، وقد لا يديم بضربة واحدة، والتذكية بجمرة واحدة، كل ذلك في الصلاة، وهم لا يقولون بهذا. فظهر فساد قولهم. وبالله تعالى التوفيق \*

قال علي: فان ذكر وا<sup>(٢)</sup> مارو ينامن طريق يعقوب بن عتبة بن الاخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «التسييح للرجال، يعنى في الصلاة، والتصفيق للنساء، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعدها، يعنى في الصلاة»<sup>(٣)</sup> \*

قال أبو داود: هذا الحديث وهم، ولو صح لوجب ضمه الى الأخبار الثابتة<sup>(٤)</sup> التي ذكرنا قبل؛ من إشارة النبي ﷺ في الصلاة بأن يرد السلام وإلى الخادم في أن تستأخر عنه؛ وكل ما بالمرء إلى الإشارة به وإلى ضرورة، فتخرج تلك

(١) في اليمنية «مرى الحائط» واظن ان ما هنا هو الصواب (٢) في اليمنية «مسألة» فان ذكر وا «الح وما هنا اصح، فالسلام تابع السلام السابق ولا يصلح ان يكون مسألة مستقلة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣٥٦) فليعد لها يعنى الصلاة « وهذا الحديث رواه ايضا الدارقطني باسنادين (ص ١٩٥ و ١٩٦) والطحاوى (ج ١ : ٢٦٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٢٦٢) ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٣٧٧) للبخاري ايضا قال الدارقطني «قال لنا ابن أبي داود: أبو غطفان هذا رجل مجهول، وآخر الحديث زيادة في الحديث ولمعه من قول ابن اسحق، والصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يشير في الصلاة وراؤه أس وجابر وغيرهما» ودعوى أبي بكر بن أبي داود ان أباعطفان مجهول دعوى مردودة فانه ثقة معروف وثقه النسائي وابن معين وروى له مسلم في صحيحه، ولعل في الحديث وما كمال أبو داود، قال الشوكاني «وعلى فرض صحته ينبغي أن تحمل الإشارة المذكورة في الحديث على الإشارة لتبريد السلام والحاجة جماعين الأدلة» وهذا أعدل وأقرب، وإليه يشير صنيع المؤلف (٤) كلمة «الثابتة» محذوفة من اليمنية \*

الاشارات<sup>(١)</sup> بالنصوص التي فيها، وتبقى كل إشارة لم يأت باباحتها نص على التحريم؛ كالإشارة بالبيع وبالمساومة، وبما ذاعملت، والاستخبار وغير ذلك، فهذا هو العمل الذي لا يجوز غيره لو صح هذا الخبر - وهو قولنا والله الحمد - لأن الاشارات أنواع مختلفة، فما أبيع منها بالنص كان مباحاً، وما لم يبيع منها بالنص كان محرماً، فكيف والحديث لا يصح أو بالله تعالى التوفيق \*

٣٠٢ — مسألة ومن خرج من صلاته وهو يظن أنه قد أتمها فكل عمل عمله من بيع أو ابتاع أو هبة أو طلاق أو نكاح أو غير ذلك فهو باطل مردود، لانه في حكم الصلاة، ولو ذكر لعاد إليها، ولا خلاف في أن هذه الافعال كلها محرمة في الصلاة<sup>(٢)</sup>. فكل ما وقع منها<sup>(٣)</sup> في هذه الحال فهو غير الفعل الجائز اللازم المأمور به أو المباح بلا شك. ولذا هو غير الجائز فهو غير جائز بلا شك، وقد قال رسول الله ﷺ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، وهذا عمل ليس عليه أمره عليه السلام، فهو مردود بلا شك \* فلو ذكر أنه لم يتم صلاته ففعل شيئاً من ذلك لزمه، لانه بذكره وقصده الى عمل ما ذكرنا خرج عن الصلاة، وإذا خرج عن الصلاة فقد حصل في حال تنفذها هذه الافعال كلها، وهكذا أيضاً لو فعل ذلك بعد انتقاض طهارته فهي أيضاً نافذة لازمة؛ لانه بانتقاض طهارته خرج عن الصلاة، فوقع ذلك منه في غير الصلاة. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٠٣ — مسألة ومن خطر على باله شيء من أمور الدنيا أو غيرها، معصية أو غير معصية، أو صلى مصراً على الكبائر: فصلاته تامة \* حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في المصرية «الإشارة» وما هنا اصح (٢) قوله «في الصلاة» عذوف من الجنية (٣) كلمة «منها» حذفت من الجنية \*

ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المثنى ثنا معاذ بن هشام - هو البستي - قال حدثني أبي <sup>(١)</sup> عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة ابن عبد الرحمن <sup>(٢)</sup> أن أبا هريرة حدثهم أن رسول الله ﷺ قال: «إذا نودي بالأذان أحر الشيطان له ضراط؛ حتى لا يسمع الأذان، فإذا قضى الأذان أقبل فإذا توب بالصلاة» <sup>(٣)</sup> أدبر، فإذا قضى التوب أقبل، حتى يخطر <sup>(٤)</sup> بين المرم ونفسه، يقول: اذكر كذا اذكر كذا <sup>(٥)</sup>، لما لم يكن يذكر، حتى يظل <sup>(٦)</sup> الرجل إن يدرى كم صلى فإذا لم يدر أحكم كم صلى فليسجد سجدةين وهو جالس». حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا هشام هو الدستوائي عن قتادة عن زرارة بن أوفى <sup>(٧)</sup> عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إن الله تجاوز لأمتي ما لم تتكلم به أو تعمل <sup>(٨)</sup> به؛ وبما حدثت به أنفسها <sup>(٩)</sup>».

وقد ذكرنا قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من هم بسنة فلم يعملها لم تكن عليه»، فصح أن كل ذلك لا يؤثر في الصلاة، وأنه لا يطل الصلاة إلا قول مقصود إليه منهي عنه أو عمل كذلك، أو القصد إلى تبديلية الصلاة المأمور بها في الصلاة، التي لا تصح الصلاة إلا بها، وهي النية لإداء تلك الصلاة باسمها وعينها، فن لم ينو كذلك فأصدا إلى ذلك فلم يصل كما أمر.

(١) قوله «قال حدثني أبي» سقط من الأصلين خطأ، وصحناه من «ج ١ ص ١٥٨» (٢) في الجنية «ثنا سلمة بن عبد الرحمن» وهو خطأ (٣) في مسلم «فإذا توب بها» بإعادة الضمير على الصلاة مع أنها لم يسبق ذكرها، ولكنها معلومة من سياق الكلام (٤) في مسلم «أقبل يخطر» بخفف «حتى» (٥) في الأصلين «اذكر كذا وكذا» وصحناه من مسلم (٦) في الجنية «حتى يطلب» وهو خطأ (٧) في الجنية «عن زرارة بن أوفى» وهو خطأ تكرر فيها مرارا (٨) في أبي داود (ج ٢ ص ٢٣٢) «عالم تتكلم به أو تعمل به» وفي الجنية كما هنا إلا أن فيها «تتكلم» بخفف إحدى التاءين (٩) الحديث نسبة المنفردى لباقي الكتب الستة.

ورويتنا من طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه قال قال عمر بن الخطاب: اني لاحسب جزية البحرين وأنافي الصلاة \*

وقد افترض عز وجل التوبة على العاصين، وأمروا بالصلاة مع ذلك، قال الله تعالى: (أقم الصلاة طرفي النهار وزلفاً من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات). وييقن ندرى أنه تعالى انما خاطب بهذا المصرين، لأن التائب لاسيئة له. وقال تعالى: (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً). وهذا كله إجماع، إلا قوماً خالفوا الاجماع - من أهل البدع - قالوا: لا تقبل توبة من عمل سوء حتى يتوب من كل عمل سوء، فلزمهم<sup>(١)</sup> أن لا تقبل التوبة من تعدد ترك الصلاة وترك الزكاة وترك الصوم، نعم ولا من ترك التوحيد الا بالتوبة من تعدد كل سيئة. فخلصوا على الأمر بترك الصلاة والزكاة والصوم وجميع أعمال البر. وهذا خروج عن الاسلام. ونعوذ بالله من الخذلان، ٣٠٤ - مسألة ومن كان راكباً على حمل أو على فيل أو كان في غرفة أو في أعلى شجرة أو على سقف أو في قاع بئر أو على نهر جامد أو على حشيش أو على صوف أو على جلود أو خشب أو غير ذلك - فقد رعى الصلاة قائماً فله أن يصلي الفرض حيث هو قائماً، يوفى ركوعه وسجوده وجلسه حقها \*

لانه انما أمر بالقيام في الصلاة والركوع والسجود والجلوس والطمأنينة والاعتدال في كل ذلك مع استقبال الكعبة ولا بد، فاذا وفي كل ذلك حقه فقد صلى كما أمر، وقد قال رسول الله ﷺ: «حيثما أدركتك الصلاة فصل، وليس شيء من هذا لما وضع منها عن الصلاة فيها»<sup>(٢)</sup> \*

والعجب كله ممن يحرم الصلاة كما ذكرنا على المحمل<sup>(٣)</sup> ولم يأت بالنهي عن ذلك نص، وهو يبيحها في أعطان الابل والحمام والمقبرة وإلى القبر!!

(١) في النجدة «من كل سوء عمل فيلزمهم» (٢) في النجدة «منياً على الصلاة» وهو خطأ (٣) قوله «والعجب» الى هنا سقط من النجدة وجعل موضعه يباح \*

والنص قد صح بالنهي عن الصلاة في هذه المواضع !! \*

فان عجز عن اتمام القيام أو الركوع أو السجود أو الجلوس أو القيلة - في الأحوال التي ذكرنا - ففرض عليه النزول الى الأرض والصلاة كما أمر، إلا من ضرورة تمنعه من النزول؛ من خوف على نفسه أو ماله؛ فليصل كما هو كما يقدر، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقال تعالى: (ما جعل عليكم في الدين من حرج) وقال تعالى: (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) \*

٣٠٥ — مسألة ومن تعمد ترك الوتر حتى طلع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبدا. فلو نسيه أحبنا له أن يقضيه أبدا متى ما ذكره، ولو بعد أعوام \*

برهان ذلك ما قد ذكرنا من قول رسول الله ﷺ: «الوتر ركعة من آخر الليل» \*

حدثنا حماد بن ثابان المخرج عن ابن الأعرابي عن البرقي عن عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر، فأوتروا قبل أن تصبحوا»<sup>(١)</sup> \*

(١) روى ابوداود (ج ١: ص ٥٣٩) والترمذي (ج ١: ص ٩٣) والمروزي في الوتر (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١: ص ٣٠١) كلهم من طريق ابن أبي زائدة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مرفوعا «بادروا الصبح بالوتر» ولفظ الحاكم «بادروا بالوتر قبل الصبح» وصححه الترمذي والحاكم والذهبي ورواه أيضا مسلم في صحيحه باللفظ الأول (ج ١: ص ٢٠٨) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٧٨) من طريق عبد الله بن شقيق عن ابن عمر. وأما الرواية التي هنا — رواية عبد الرزاق — فقد رواها الترمذي من طريقه (ج ١: ص ٩٤) وقال «سليمان بن موسى قد تفرد به على هذا اللفظ» وسليمان بن موسى هو الأموي الأشدق فقيه أهل الشام ثقة صحيح الحديث، وقد روى البيهقي هذا الحديث (ج ٢: ص ٤٧٨) من طريق

حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصموت الرقي ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الحائق البزار ثنا صالح بن معاذ ثنا يحيى بن أبي بكير عن معاوية بن قرة عن الأغر المزني أن رسول الله ﷺ قال: ومن أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له، <sup>(١)</sup> \*

حجاج بن محمد عن ابن جريج «أخبرني سليمان بن موسى ثنائفم ان ابن عمر كان يقول : من صلى من الليل فليجمل آخر صلاته وتراً فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بذلك ، فاذا كان الفجر فقد ذهب صلاة الليل والوتر لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «الوتر قبل الفجر» . فبهذه الرواية المبينة المفسرة مع الروايات السابقة تدل عندي على أن الحديث المرفوع الذي هنا انما هو من قول ابن عمر ، قاله استنباطا من الحديثين المرفوعين في الأمر بجمل الوتر آخر صلاة الليل وبالامر بمبادرة الصبح بالوتر ، وأن من جملة مرفوعا فقدوم أو سمي . والله أعلم (١) صالح بن معاذ في اسناد الحديث لم أجده ترجمه . ويحيى بن أبي بكير ان كان هكذا بالتصغير كما في المصرية فإظنه أدرك معاوية بن قرة ، لأنهم سنة ٢٠٨ أو ٢٠٩ ومعاوية مات سنة ١١٣ ، وان كان «يحيى بن أبي بكر» بالتكبير — كفي الجنية — فلم أجده ترجمه أيضا . وعلى كل الحالات في أشك جدافي رواية هذا الحديث بهذا الاسناد ويحيل الى أن في اصل المصنف خطأ او في اصل كتاب البزار ، فقد روى البيهقي (ج ٢ : ص ٧٩) من طريق خالد بن أبي كريمة قال : «حدثني معاوية بن قرة عن الأغر المزني أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا نبي الله اني أصبحت ولم أوتر؟ قال : انما الوتر بالليل ثلاث مرات أو أربعا ، ثم فأتوتر» ونقله أيضا الشوكاني (ج ٣ ص ٥٧ و ٥٨) عن المعجم الكبير للطبراني بنحوه ، وخالد وثقه أحمد وابو داود وغيرهما واختلفت الروايات فيه عن ابن معين فرة وثقه ومرة ضعفه ، فهذا الحديث عن الأغر غير الذي رواه البزار ، ويخالفه في ظاهره ، ولم أجدهما يذكر رواية البزار أصلا . وقد روى مسلم (ج ١ : ص ٢٠٨) والروزي (ص ١٣٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٧٨) من حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري مرفوعا «أوتر واقل أن تصبوحا» ونسبه أيضا في التلخيص (شوكاني ج ٣ ص ٤٩) لترمذي والنسائي وابن ماجه واحد ، وروى البيهقي (ج ٢ ص ٧٨) والحاكم (ج ١ : ص ٣٠١ و ٣٠٢) من طريق قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعا «من أدرك الصبح ولم يوتر فلا وتر له» ورواه الطيالسي (ص ٢٩٢ رقم ١٩٢٢) عن



وأما من نسيه فهو داخل تحت قوله عليه السلام بـ من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها اذا ذكرها ، وهذا محرم<sup>(١)</sup> يدخل فيه كل صلاة فرض ونافلة ، فهو بالفرض أمر فرض ؛ وهو بالنافلة<sup>(٢)</sup> أمر ندب وحض ، لان النافلة لا تكون فرضا \*

وهذا الآثار تبطل قول من قال : من تعمد ترك صلاة الوتر حتى يطلع الفجر فانه يصلي الوتر ، وقول من قال<sup>(٣)</sup> : إن ذكر الوتر وهو في صلاة الصبح فقد بطلت صلاته ، إلا أن يخاف فوت صلاة الصبح فليباد<sup>(٤)</sup> فيها وليبدأ بها . وهذا قول أبي حنيفة ؛ وهو مع خلافه للسنة قول لادليل عليه ، لامن نظر ولا من احتياط ، لانه يبطل الفرض المأمور باتمامه من أجل نافلة ؛ وقد قال عز وجل : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) \*

٣٠٦ — مسألة ومن صلى الوتر قبل صلاة التمة فهي باطلة أو ملغاة لانه أنى بالوتر قبل وقته ، والشرائع لا تجزى إلا في وقتها ، لا قبل وقتها ولا بعده وبالله تعالى التوفيق \*

٣٠٧ — مسألة ووقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني الى

هشام عن عمارة عن ابي سعيد ، وقال البيهقي « ورواية يحيى بن ابي كثير كأنها أشبه » وهذا تمثيل غير قاطع في صحة رواية قتادة ، وقد صححها الحاكم والنهي . فهذه الروايات ترجيح عندي ان رواية البراء خطأ ، وان الحديث حديث ابي سعيد ، لاحديث الأغر المزي . وقد روى ابو داود ( ١ ج : ٥٣٨ ) والحاكم ( ١ ج : ١ ص : ٣٠٢ ) والبيهقي ( ٢ ج : ٤٨٠ ) من حديث ابي سعيد مرفوعا « من نام عن وتره أو نسيه فليصل اذا أصبح أو ذكره » وصححه الحاكم والنهي ونقل الشوكاني ( ٣ ج : ٥٧ ) تصحيحه عن العراقي ، واستاده صحيح ، وقدر واه المروزي والترمذي وابن ماجه بإسناد آخر في ضعف . وهذا الحديث في يماذهب اليه المصنف من قضاء الوتر للناسي والنائم . وهو الحق الذي يجمع به بين الأدلة ( ١ ) في اليمنية « فدخل » ( ٢ ) في المصرية « وهو في النافلة » ( ٣ ) من اول قوله « من تعمد ترك صلاة الوتر » الى هنا سقط من اليمنية ( ٤ ) في اليمنية « فليبادي » \*

ان تقام صلاة الصبح. هذا ما لا خلاف فيه من أحد من الأمة <sup>(١)</sup> \*

٣٠٨ - مسألة فن سمع إقامة صلاة الصبح وعلم <sup>(٢)</sup> أنه إن اشتغل <sup>(٣)</sup> بركعتي الفجر فاتم من صلاة الصبح ولو التكبير -: فلا يحل له أن يشتغل بهما ، فإن فعل فقد عصى الله تعالى . وإن دخل في ركعتي الفجر فأقيمت صلاة الصبح فقد بطلت الركعتان ، ولا فائدة له في أن يسلم منهما ، ولو لم يبق عليه منهما إلا السلام <sup>(٤)</sup> ، لكن يدخل بابتداء التكبير في صلاة الصبح كما هو . فإذا أتم صلاة الصبح فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها <sup>(٥)</sup> . وهكذا يفعل كل من دخل في نافلة وأقيمت عليه صلاة الفريضة \*

وقال أبو حنيفة : من دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة للصبح فإن طمع أن يدرك مع الإمام ركعة من صلاة الصبح وتقفوته أخرى فليصل ركعتي الفجر ، ثم يدخل مع الإمام ، وإن خشي ألا يدرك مع الإمام ولا ركعة فليبدأ بالدخول مع الإمام ، ولا يقضى ركعتي الفجر بعد ذلك \*

وقال مالك : إن كان قد دخل المسجد وأقيمت الصلاة أو وجد <sup>(٦)</sup> الإمام في الصلاة فلا يركع ركعتي الفجر ، ولكن يدخل مع الإمام ، فإذا طلعت الشمس

(١) تنبيه \* من أول هذا الكتاب - المحلى - اعتمدنا في مراجعتنا في صحيح البخاري على النسخة المطبوعة بال مطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٨٠ وهي التي صححها العلامة الكبير سيد المصحين على الاطلاق المرحوم الشيخ محمد قطعة العدوي ، وتقع في ثلاث مجلدات ، وهي التي نرزم الى صحفها في كتابنا من الحواشي . وأما الآن من أول المسألة (رقم ٣٠٨) فإنا جئنا من مراجعتنا على النسخة التي يطبعها الأستاذ الشيخ محمد منير الدمشقي - ناشر المحلى - وقد ظهر كل أجزاءها . (٢) في الاصلين «أو علم» وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمينية أنه اشتغل «بجذف» «إن» وهو خطأ ، (٤) في اليمينية «غير السلام» (٥) في المصرية «فإن شاء ركعها وإن شاء لم يركعها» بإفراد الضمير فيهما ، وفي اليمينية «فإن شاء لم يركعها» بجذف القسم الاول . وكلامها خطأ (٦) في المصرية «ووجد» وهو خطأ \*

فإن شاء فليقضهما . واما <sup>(١)</sup> إن كان خارج المسجد فليعلم بالاقامة أو بأن الامام في الصلاة : فإن رجاء ان يدرك مع الامام ركعة فليركع ركعتي الفجر خارج المسجد ، ثم ليدخل مع الامام ، وان لم يرج ذلك فليدخل مع الامام . وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا \*

قال علي : ما تعلم لقول ابي حنيفة ومالك حجة ، لامن قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجماع ، ولا من قياس ، ولا من قول صاحب أصلاً <sup>(٢)</sup> \*

فان شغبوا بأنه قد روى عن ابن مسعود : انه دخل المسجد وقد أقيمت صلاة الصبح فركع ركعتي الفجر <sup>(٣)</sup> ، وعن ابن عمر أنه أتى المسجد لصلاة الصبح فوجد الامام يصلي فدخل بيت حفصة فصلى ركعتين ثم دخل في صلاة الامام فلم يقسم ابن مسعود ولا ابن عمر تقسيمهم ، من رجاء إدراك ركعة أو عدمه رجاء ذلك . ولا يجدون هذا عن متقدم أبدا . والثابت عن ابن عمر مثل قولنا \*

فان قالوا : قد جاء عن النبي ﷺ : من أدرك مع الامام ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قلنا : نعم ، هذا حق ، وانما هذا فيمن فاتته <sup>(٤)</sup> الصلاة ولم يأت إلا والامام فيها . وأما من كان حاضرا لاقامة الصلاة فترك الدخول مع الامام أو اشتغل بقرأة قرآن أو بذكر الله تعالى أو بإبتداء تطوع :- فلا يختلف اثنان من أهل الاسلام في أنه عاص لله تعالى متلاعب بالصلاة . فما الفرق بين هذا وبين اشتغاله بركعتي الفجر لو أنصفوا ؟ \*

فان موهوا بأن ابن مسعود قد فعل ذلك . قيل لهم : أما المالك فيكون فقد

(١) في البنية «فاما» (٢) في البنية «ولامن اجماع ولا من نظر صاحب ولا تياس أصلاه وهو خلط ظاهر (٣) في البنية «ركعة الفجر» وهو خطأ (٤) في البنية «فيمن تأنيبه» وهو أكثر من الخطأ \*

خالفوه في هذا الفعل <sup>(١)</sup> نفسه، فظهروا لمن دخل المسجد والامام يصلى أن يشتغل بركعتي الفجر، فلا متعلق لهم بابن مسعود . وأما الخنفيون فقد خالفوا فعله أيضا في هذه المسألة، فقد قسموا تقسيما لم يأت عن ابن مسعود، وابن مسعود يرى التطبيق في الصلاة، وهم لا يرونه، وابن مسعود يرى أن لا تتفق أم الولد <sup>(٢)</sup> إلا من حصه ولدها من الميراث، وهم لا يرون ذلك . وقد خالفوا ابن مسعود حيث وافق السنن ولا يحمل خلافه، وحيث لا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم - : في عشرات من القضايا، بل لعلمهم خالفوه كذلك في اثنين من القضايا . وقد خالف ابن مسعود في هذه المسألة طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كما نذكر بعد هذا إن شاء الله عز وجل .

فلما عرى قولهم من حجة أصلا رجعنا الى قولنا، فوجدنا البرهان على وجوبه وصحته ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ومسلم بن إبراهيم والحسن بن علي الحلواني ومحمد بن المتوكل، قال أحمد : ثنا محمد بن جعفر غندر ثنا شعبة عن ورقاء وقال مسلم : ثنا حماد بن سلمة، وقال الحسن : ثنا يزيد بن هرون وأبو عاصم، قال يزيد : عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني، وقال أبو عاصم : عن ابن جريج، وقال محمد : ثنا عبد الرزاق ثنا زكريا بن اسحاق، ثم اتفق ورقاء وحماد بن سلمة وأيوب السخيتاني وابن جريج وزكريا بن اسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطلة بن يسار عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة » <sup>(٣)</sup> .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في البيهقي «القول» وما هنا أحسن (٢) في البيهقي «أم ولد» (٣) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٨٩) ونسبه المنزوي إلى مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه، ورواه أحمد في المسند (ج ٤ : ص ٣٣١ و ٣٥٢ و ٤٥٥ و ٥١٧ و ٥٣١) والدارمي (ص ١٢٧ و ١٢٨)

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة ثنا أبو عوانة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن ابن بختة هو عبد الله بن مالك قال: «أقيمت صلاة الصبح فرأى رسول الله ﷺ رجلا يصلي والمؤذن يقيم، فقال: أتصلي الصبح أربعاً؟»<sup>(١)</sup>

وبه إلى مسلم: ثنا هير بن حرب ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس قال: «دخل رجل المسجد ورسول الله ﷺ في صلاة الغداة، فصلى ركعتين في جانب المسجد، ثم دخل مع رسول الله ﷺ، فلما سلم رسول الله ﷺ قال: يا فلان، بأي الصلاتين اعتدت؟ أصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟»<sup>(٢)</sup>

ورويانا أيضاً من طريق حجاج بن المنهال: ثنا حماد بن سلمة وحماد بن زيد كلاهما عن عاصم الأحول عن عبد الله بن سرجس بمثله، وفيه: أنه صلى الركعتين خلف الناس<sup>(٣)</sup> \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن صالح بن رستم — هو أبو عامر الخزاز —<sup>(٤)</sup> عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس قال: «أقيمت الصلاة ولم أكن

(١) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) ورواه أيضاً البخاري (ج ١: ص ٢٦٧ و ٢٦٨ مشرقة) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) والدارمي (ص ١٢٧ و ١٢٨) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨١) (٢) في صحيح مسلم (ج ١: ص ١٩٨) وزواه أيضاً أبو داود (ج ١: ص ٤٨٨) والنسائي (ج ١: ص ١٣٩) وابن ماجه (ج ١: ص ١٨٢) وأحمد في المسند (ج ٥: ص ٨٢) والبيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) (٣) رواية حماد بن سلمة لم أجدها، ورواية حماد بن زيد في أبي داود ولكن ليس فيها هذا اللفظ، وفي رواية البيهقي من طريق عبد الواحد بن زياد عن عاصم «فصلى ركعتين قبل أن يصل إلى الصف» وهي تدل على هذا المعنى (٤) الخزاز يفتح الخاء المعجمة وتشديد الزاي وآخره زاي ثانية. وفي المصرية «الخزان» وفي اليمنية «الجرار» وكلاهما تصحيف \*

صليت الركعتين يعني صلاة الصبح وركعتي الفجر، قال ابن عباس: فقامت  
لاصليهما لجبذني وقال: أريد أن تصلى الصبح أربعاً<sup>(١)</sup> قيل لأبي عامر:  
النبي ﷺ قتل ابن عباس؟ قال: نعم \*

قال علي: فلهذه<sup>(٢)</sup> نصوص منقولة نقل التواتر، لا يحل لأحد خلافها، وقد  
حمل اتباع الهوى بعضهم على أن قال: إن عمره بن دينار قد اضطرب<sup>(٣)</sup> عليه  
في هذا الحديث، فرواه عنه سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد فأوقوه  
على أبي هريرة<sup>(٤)</sup> \*

قال علي: وهذا ما كان ينبغي لقائله أن يتق الله تعالى أولاً، ثم يستحي  
من الناس ثانية، ولا يأتى بهذه الفضيحة إلا لأن المحتجين بهذا مصرحون بأن  
قول صاحب حجة. فبهك لولم يسند: أما كان يجب أن ترجع إماماً قول أبي هريرة  
على قول ابن مسعود؛ أو قول ابن مسعود على قول أبي هريرة؟ فكيف<sup>(٥)</sup>  
وليس ما ذكر مما يضر الحديث شيئاً إلا أن ابن جريج وأيوب وزكريا  
ابن اسحاق ليسوا بدون سفيان بن عيينة وحماد بن سلمة وحماد بن زيد  
فكيف والذي أسنده من طريق حماد بن سلمة أو ثق وأضطرب من الذي  
أوقفه عنه أيوب لو انفرد لكان حجة على جميعهم. فكيف وكل ذلك حق

(١) رواه أيضاً الطيالسي (ص ٣٥٨ رقم ٢٧٣٦) عن أبي عامر الخزاز، ورواه  
البيهقي (ج ٢: ص ٤٨٢) من طريق الطيالسي ورواه الحاكم (ج ١: ص ٣٠٧) من  
طريق سفيان بن منصور عن وكيع بإسناده، ومن طريق الضر بن شميل عن أبي عامر،  
ومحجه على شرط مسلم وواقفه الذهبي. ونسبه أيضاً العلامة عبد الرحمن المباركفوري  
المهدي في شرح الترمذي (ج ١: ص ٣٢٣) إلى البزار وأبي يعلى وابن حبان في صحيحه  
(٢) في البنية «أنه» (٣) حنف من البنية قوله «قد اضطرب» فاختل  
فيها معنى الكلام (٤) الرواية الوقوفة في صحيح مسلم وغيره، وهي لا يعل بها المرفوع  
بل كل صحيح كما قال ابن حزم، والذي رجح أنه موقوف هو الطحاوي في معاني الآثار  
وقد أخطأ في ذلك. (٥) في المصرية «وكيف» \*

وهو أن عمرو بن دينار رواه عن عطاء عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ ،  
وعن عطاء عن أبي هريرة أنه أقي به، فحدث به على كل ذلك \*

ثم لولم يأت حديث أبي هريرة أصلاً لكان في حديث ابن سرجس وابن  
بجينة وابن عباس كفاية لمن نصح نفسه ولم يتبع هواه في تقليد<sup>(١)</sup> من لا يغني  
عنه من الله شيئاً. ونصر الباطل بما أمكن من الكلام الغث \*

فكيف وقد رويناً بأصح طريق عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف كلاهما عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ  
قال: «إذا سمعتم الاقامة فامشوا الى الصلاة وعليكم السكينة والوقار،  
ولا تسرعوا؛ فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا»<sup>(٢)</sup>، فهذا فرض للدخول مع  
الامام كيفما وجد، وتحريم للاشتغال بشئ عن ذلك<sup>(٣)</sup> \*

واعترض بعضهم في حديث ابن سرجس وابن بجينة بضحكة أخرى، وهي  
أن قال: لعل رسول الله ﷺ إنما أنكر عليه أن يصلبهما مختلطاً بالناس!!! \*

قال علي: وهذا كذب مجرد، ومجاهرة سمجة لأن في الحديث نفسه أنه لم  
يصلبهما<sup>(٤)</sup> إلا خلف الناس في جانب المسجد، كما يأمر من قلدنهم<sup>(٥)</sup> في باطلهم  
فكيف ولولو لم يكن هذا المكان مما يوضح كذب هذا القائل قول رسول الله ﷺ:  
«بأى الصلاتين اعتددت؟ أبصلاتك وحدك أم بصلاتك معنا؟»، وه أتصل  
الصبح أربعا، لأن من الباطل المتع أن يقول له<sup>(٦)</sup> النبي ﷺ هذا القول  
وهو لم ينكر عليه إلا صلاته الركعتين مختلطاً بالناس ومتصلاً بهم<sup>(٧)</sup> فيسكت

(١) في اليمينية «في تليل» وهو خطأ (٢) الحديث في مسلم (ج ١: ص ١٦٧ و ١٦٨)  
بأنافط تؤدي هذا المعنى، وأما اللفظ الذي هنا فإنه يحتاج الى بحث عنه (٣) في اليمينية  
«من ذلك» وما هنا أحسن (٤) في اليمينية «في الحديث نفسه أمرهن يصلبها» وهو خطأ  
(٥) في المصرية «قلده» وفي اليمينية «قلدوم» وكلاهما خطأ ظاهر (٦) كلمة «له» محذوفة  
من اليمينية (٧) قوله ومتصلاً بهم سقط من اليمينية \*

عليه السلام عما أنكر من المنكر ويهتف بما لم يذكر من لفظه<sup>(١)</sup> وقد أعاد الله تعالى نبيه عن هذا التخليط الذي لا يليق بذي مسكة إلا بمثل من أطلق هذا \*  
وأيضا: فإنه ظن مكذوب مجرد، ولا فرق بين من قال هذا وبين من قال: لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أنكر عليه لأنه كان بلا وضوء أو لأنه كان يلبس ثوب حرير، ومثل هذه الظنون لا يعتذر على من استسهل<sup>(٢)</sup> الكذب في الدين وعلى النبي ﷺ \*

فان قيل: لأنه عليه السلام لم يذكر من هذا شيئا، قيل: ولا ذكر عليه السلام اختلاطه بالناس ولا اتصاله بهم، وإنما نص عليه السلام على إنكاره الصلاة التي صلاها وهو عليه السلام يصلي الصبح فقط \*  
وأيضا فإن الله تعالى يقول منكراً على من فعل ما أنكره عليه: (أتستبدلون الذي هو أدنى بالذي هو خير) . ولا يختلف اثنان في أن الفريضة خير من النافلة، وهم يأمرونه بأن يستبدل النافلة التي هي أدنى ببعض الفريضة التي هو خير من النافلة، مع معصيتهم السنن التي أوردنا \*

وبما قلناه يقول جمهور من السلف: كما روينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن الحسن بن مسافر<sup>(٣)</sup> عن سويد بن غفلة أن عمر ابن الخطاب كان يضرب الناس على الصلاة بعد الإقامة \*  
وعن معمر عن أيوب السخيتي عن نافع: أن ابن عمر رأى رجلا يصلي والمؤذن يقيم، فقال له ابن عمر: أتصلي الصبح أربعاً؟<sup>(٤)</sup> \*

وعن وكيع عن الفضيل<sup>(٥)</sup> بن غزوان عن نافع عن ابن عمر: أنه جاء إلى

(١) في البنية «استعمل (٢) أما جابر فالراجح أنه ابن يزيد الجعفي وهو غير ثقة، وأما الحسن بن مسافر فأدري من هو؟ ولا وجدت له ترجمة أو ذكرأ في شيء من الكتب . وهذا الأثر ذكره البيهقي (ج ٢: ص ٤٨٣) بدون اسناد (٣) رواه البيهقي أيضاً من طريق حماد بن سلمة عن أيوب، وفيه أن ابن عمر حسب الرجل (٤) «الفضيل» بضم الفاء معنوف في البنية «الفضل» وهو خطأ \*  
(٥) الفضيل



القوم وهم في صلاة الغداة لم يصل ركعتي الفجر، فدخل معهم، فلما ضحى قام فصلهما<sup>(٢)</sup> \*

وعن أبي هريرة: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة \*  
وعن معمر عن أيوب السخيتي قال: كان محمد بن سيرين يكره أن تصل ركعتا الفجر عند إقامة صلاة الصبح، وقال: أتصليهما وقد فرضت الصلاة<sup>(٣)</sup> \*

وبه إلى معمر عن عبد الله بن طلوس عن أبيه: أنه كان إذا أقيمت الصلاة ولم يركع ركعتي الفجر صلى مع الإمام، فإذا فرغ ركعها بعد الصبح<sup>(٤)</sup> \*  
وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي بنى الذي يجحد الإمام يصلي ولم يركع ركعتي الفجر، قال: يبدأ بالمكتوبة وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أن عمرو بن دينار أخبره أن صفوان ابن موهب<sup>(٥)</sup> أخبره أنه سمع مسلم بن عقيل<sup>(٦)</sup> يقول للناس وهم يصلون وقد أقيمت الصلاة: ويلكم، لا صلاة إذا أقيمت الصلاة \*  
وعن عبد الرزاق وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما عن سفيان الثوري عن

(١) يقال: أخفينا صرنا في الضحى: وأما «ضحى» بالتضخيم فلم أجده بهذا المعنى ولكنه ليس ممتنعاً فيما أرى، فاتهم قالوا: ضحى الرجاء تندى بالضحى، وضحى غنمه راعها بالضحى، وضحينا بنى فلان اتيناهم ضحى، وضحى: الشاة ذبحها ضحى النحر، فهذا كله يدل على أن فعل «ضحى» بالتضخيم إنما هو في أصله للدخول أو الفعل في وقت الضحى.  
(٢) رواه البيهقي بمعناه من طريق أيوب عن نافع (ج ٢: ص ٤٨٤) ورواه مالك في الموطأ (ص ٤٥) بلاغا عن ابن عمر. (٣) في الإيجية «عزمت» (٤) في الإيجية «مع المسيح» وهو خطأ (٥) في المصرية «صفوان بن وهب» وهو خطأ. و«صفوان ابن موهب» هذا ذكره ابن جبان في الثقات. (٦) هو مسلم بن عقيل بن أبي طالب، ذكره ابن حجر في التهذيب في ترجمة صفوان بن موهب، وذكره ابن سعد في الطبقات في أولاد عقيل (ج ٤ ق ١: ص ٢٩) وإن الحسين أرسله من مكة إلى الكوفة يبايع له الناس فقتله مبيد الله بن زياد وصلبه. والقصة مفصلة في تاريخ الطبري (ج ٥) \*

منصور بن المعتمر عن فضيل عن سعيد بن جبير أنه قال: أقطع صلاتك عند الإقامة \*

وعن حماد بن سلة عن هشام<sup>(١)</sup> بن عروة قال: جاء ابن أخ لعروة فأراد أن يصلي ركعتي الفجر والمؤذن يقيم بفجره عروة \*  
فصح أن من بدأ<sup>(٢)</sup> في تطوع ركعتي الفجر أو الوتر أو غيرهما فأقيمت صلاة الصبح أو غيرها فقد بطلت الصلاة التي كان فيها، بالنصوص التي ذكرناها \*  
فان قيل: قال الله تعالى: (ولا تبطلوا أعمالكم) قلنا: نعم هذا حق، وما هو أبطلها؛ ولو تعدد إبطالها لكان مستثناً، ولكن الله عز وجل أبطلها عليه<sup>(٣)</sup> كما تبطل بالحدث، وبمرور ما يبطل الصلاة مروءه ونحو ذلك \*  
وأما قضاء الركعتين فلقوله عليه السلام: ومن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، وهذا عموم \*

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا ابن وضاح ثنا يحيى بن معين ثنا مروان بن معاوية الفزاري عن يزيد بن كيسان<sup>(٤)</sup> عن أبي حازم عن أبي هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نام عن ركعتي الفجر، فصلاهما بعد ما طلعت الشمس»<sup>(٥)</sup> فهذا عليه السلام لم يبدأ بهما قبل الفرض \*  
وهو إلى ابن أيمن: (٦) ثنا أحمد بن محمد البرقي القاضي ثنا الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال: «رأى رسول الله ﷺ رجلاً يصلي بعد الغداة ركعتين، فقال: يا رسول الله، لم أكن صليت ركعتي الفجر،

(١) من أول قوله \* عن سعيد بن جبير «التي تناسقت من اليمنية فصار» عن فضيل ابن عروة «المخ وهو خطأ غريب (٢) في اليمنية «فصح مباداً» وهو خطأ (٣) قوله «أبطلها عليه» سقط من اليمنية خطأ (٤) في المصرية «عن زيد بن كيسان» وهو خطأ (٥) رواه مسلم (ج ١: ص ١٨٩) والبيهقي (ج ٤: ص ٤٨٣ و ٤٨٤) وغيرهما (٦) قوله «وبه إلى ابن أيمن» موضعه يبايض في اليمنية \*

فصليتهما الآن، فليقل له <sup>(١)</sup> عليه السلام شيئا <sup>(٢)</sup> \*

(١) كلمة «له» سقطت من اليمنية (٢) الحديث نقله الشوكاني (ج ٣ : ص ٣١) عن المؤلف ، ونقل عن العراق انه قال «استاده حسن» وروى الترمذي (ج ١ : ص ٨٦) من طريق الدراوردي عن سعد بن سعيد عن محمد بن ابراهيم عن قيس قال «خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فأقيمت الصلاة فصليت معه الصبح ، ثم انصرف النبي صلى الله عليه وسلم فوجدني أصلي قال : مهلا يا قيس ، أصلاتنا معا ؟ ! قلت : يا رسول الله اني لم أكن ركعت ركعتي الفجر ، قال : فلاذن» ورواه ابو داود (ج ١ : ص ٤٨٩) وابن ماجه (ج ١ : ص ١٨٢) والبيهقي (ج ٢ : ص ٤٨٣) واحمد (ج ٥ : ص ٤٤٧) والحاكم (ج ١ : ص ٢٧٥) كلهم من طريق ابن عمير عن سعد بن سعيد ، وعندهم ان قيس بن عمرو قال : «رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي الخوف آخره» فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم» قال الترمذي «حديث محمد ابن ابراهيم لا نعرفه إلا من حديث سعد بن سعيد ، قال سفيان بن عيينة سمع عطاء بن أبي رباح من سعد بن سعيد هذا الحديث ، وأما غيري هذا الحديث مرسلًا — تم قال — : وسعد بن سعيد هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري ، قال : يونس هو جد يحيى بن سعيد ، ويقال هو قيس بن عمرو ويقال ابن قيس ، واستاند هذا الحديث ليس يتصل ، محمد بن ابراهيم التيمي لم يسمع من قيس» وكذلك أعلمه ابو داود بالارسال ، ورواه الحاكم والبيهقي من طريق الربيع بن سليمان عن أسد بن موسى عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده ، وهذا اسناد صحيح جدا ، ونسبه الشوكاني أيضا الى ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما ، ونسبه ابن حجر في الإصابة (ج ٥ : ص ٢٦١) الى ابن منده من طريق أسد بن موسى ، وقال ابن منده «غريب تفرد به أسد موصولا» وهذا كاف في تقوية الاسانيد الأخرى ان صح انهم امرسلة وقد ظهر من هذه الروايات ان رواية المؤلف عن عطاء عن رجل من الانصار هي الرسالة لأن عطاء لم يروه عن صحابي وأما رواه عن سعد بن سعيد كاذكره الترمذي وكأواه ابو داود ايضا . وروى احمد ايضا (ج ٥ : ص ٤٤٧) عن عبد الرزاق «انا ابن جريج قال سمعت عبد الله بن سعيد اخا يحيى بن سعيد يحدث عن جده» الخ وهذا ايضا مؤيد للروايات الأخرى ، الا اني لم أجده ترجمة لبدا الله هذا ولم يذكره ابن حجر في تهجيل النسخة — مع انه على شرطه — ومع انه ذكر الحديث من طريقه في الإصابة \*

ومن طريق وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية قال: رأيت ابن عمر  
صلاهما صلى ركعتي الفجر حين صلى الامام <sup>(١)</sup> \*  
وعن ابن جريج عن عطاء: اذا أخطأت <sup>(٢)</sup> أن تركهما قبل الصبح  
فاركهما بعد الصبح \*

قال عبدالرزاق: رأيت ابن جريج يركع ركعتي الفجر في مسجد صنعاء بعد  
ما سلم الامام. وبه يقول طلوس وغيره. فلو تعمدت تركها الى أن تقام الصلاة  
فلا سبيل له الى قضائها، لان وقتها قد خرج. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٠٩ - مسألة ومن نام عن صلاة الصبح أو نسيها حتى طلعت الشمس  
فالأفضل له أن يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح، كما فعل رسول الله ﷺ  
في حديث أبي قتادة، وقد ذكرناه باسناده في باب التطوع بعد طلوع الشمس  
وقبله وعند غروبها. وبهذا يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي وداود  
وأصحابهم. ولم ير ذلك مالك. وما نعلم لقوله حجة، لانه خلاف الثابت عن  
رسول الله ﷺ \*

٣١٠ - مسألة والكلام قبل صلاة الصبح مباح وبعدها: وكرهه  
أبو حنيفة مذيطلع <sup>(٣)</sup> الفجر الى أن تطلع الشمس \*  
قال علي: هذا باطل، لانه لم يمنع من ذلك قرآن ولا سنة؛ فهذان الوقتان  
في ذلك كسائر الأوقات ولا فرق. وإنما <sup>(٤)</sup> منع الله تعالى من الكلام في الصلاة  
وحين حضور الخطبة فقط. وأباحه فيما عدا ذلك. (ومن يتعد حدود الله  
فقد ظلم نفسه) \*

(١) كذا في الاصل والمراد انه صلاهما بعد صلاة الامام كما هو ظاهر، وكما يدل عليه نهيه عن  
صلاهما والمؤذن يقيم في الاثر الماضي عنه قرياً (٢) من أول قوله «صلاهما» في الأثر السابق  
الى هنا سقط من اليمنى فاخطط الكلام وصار «رأيت ابن عمر أن تركهما» الخ وهو لا معنى له  
(٣) في اليمنى «من يطلع» وهو خطأ (٤) في المصرية «وقد» بدل «وإنما» \*

٣١١ — مسألة ومن دخل في مسجد فظن أن أهله قد صلوا صلاة الفرض التي هو في وقتها أو كان ممن لا يلزمه فرض الجماعة فابتدأ فأقيمت الصلاة :-  
فالأجيب أن يبنى على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة، فإن كان قد صلى منهاركة فأكثر فكذلك، فإذا أتم هو صلاته جالس وانتظر سلام الإمام فسلم معه هـ  
برهان ذلك أنه ابتدأ الصلاة كما أمر، ومن فعل ما أمر فقد أحسن، وقد قال عز وجل: (ما على المحسنين من سبيل) فاذ هو كذلك ثم وجد إماما قد رضى عليه أن يأتيه به، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما جعل الإمام ليؤتم به» ولا تنكاره عليه السلام على من صلى لنفسه والإمام يصلي بالناس، فهذا لا يجوز إلا حيث أجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط، وليس ذلك إلا لمن له عذر فظول عليه الإمام فقط، على ما نذكره في باب إن شاء الله تعالى. ولا يضره أن يكبر قبل إمامه إذا كان تكبيره بحق، ومخالفنا يجيز لمن كبر ثم استخلف الإمام من كبر بعده أن يأتيه بهذا المستخلف الذي كبر ما مومه قبله هـ

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم والاعمش<sup>(١)</sup> كلاهما عن إبراهيم النخعي أنه قال في رجل دخل في مسجد<sup>(٢)</sup> يرى أنهم قد صلوا فصلى ركعتين من المكتوبة ثم أقيمت الصلاة -: قال إبراهيم يدخل مع الإمام فيصلي ركعتين<sup>(٣)</sup> ثم يسلم ثم يجعل الباقيتين تطوعا. فقيل لابراهيم: ما شعرت أن أحدا يفعل ذلك<sup>(٤)</sup>؟ فقال ابراهيم: ان هذا كان يفعله من كان قبلكم<sup>(٥)</sup> هـ

قال علي: هذا خبر عن الصحابة رضى الله عنهم وعن أكابر التابعين رحمة الله عليهم. وقد روينا عن جماعة من التابعين رضى الله عنهم: أنهم كانوا يرون لمن

(١) في البيهقي «عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي وهو خطأ (٢) قوله «في مسجد» سقط من البيهقي (٣) في البيهقي «ثم صلى ركعتين وهو خطأ أو شبهه (٤) في البيهقي «يفعل هذا» (٥) قوله «من كان قبلكم» سقط من البيهقي وهو خطأ هـ

افتتح صلاة تطوع فأقيمت عليه الفريضة أن يدخلوا في المكتوبة وأصلين بتطوعهم بها ، فإذا رأوا ذلك في التطوع فهو عندهم في المكتوبة أو جب بلا شك : منهم نافع بن جبير بن مطعم والحسن وقادة وغيرهم . وليس هذا قياساً ، بل هو باب واحد ، ونتيجة برهان واحد ، كما ذكرنا . ولا يحل ذلك عندنا في التطوع ، لما ذكرنا قبل من <sup>(١)</sup> انقطاعها إذا أقيمت الصلاة . وبالله تعالى التوفيق \*

٣١٢ — مسألة ولا يجوز له أن يسلم قبل الامام إلا لعذر ، مثل أن يكون بدأ <sup>(٢)</sup> في قضاء صلاة فائتة أو بدأها في آخر وقتها ثم أقيمت صلاة الفرض في وقتها ، فإن هذا يأتى بالامام في صلاته التي هو فيها ، فإذا أتمها سلم ثم دخل خلف الامام في الصلاة التي الامام فيها <sup>(٣)</sup> ، فإذا سلم الامام قام فقضى ما بقى عليه منها \*

لان رسول الله ﷺ إنما قال : إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة . والتي دخل فيها مكتوبة ، فلا يجوز لمقطعها ، ولا يجوز له مخالفة الامام ، <sup>(٤)</sup> لنهى النبي ﷺ عن ذلك بقوله : « بأى صلاتيك اعتددت » منكر على من فعل ذلك . ولقوله عليه السلام « إنما الامام جنة ، فلا تختلفوا عليه » ، فإذا قضى صلاته ففرض عليه الاتهام بالامام في الصلاة التي يصلحها الامام ، ولا سبيل له الى ذلك إلا بالسلام ، فيسلم ولا بد ، أو يكون <sup>(٥)</sup> مسافراً يدخل في صلاة مقيم ويخاف من لاعلم له إن قعد ينتظر سلام الامام <sup>(٦)</sup> ، فهذا يسلم ولا بد ، لانه

(١) كلمة « من » سقطت خطأ من اليمينية (٢) في اليمينية « دخل » بدل « بدأ » (٣) في اليمينية « في الصلاة وراعى الامام فيها » وهو خطأ (٤) في اليمينية « والتي دخل فيها مكتوبة فلا يجوز له مخالفة الامام » وما هنا اصح ، وفي هذا الاستدلال مغالطة او غلط من ابن حزم ، لان قوله صلى الله عليه وسلم « المكتوبة » اعنا يدل على الصلاة المكتوبة بالمعمودة التي أقيمت ، ولو كان كما قال ابن حزم لجاء الحديث بخلاف « ال » وهو واضح (٥) في المصرية ويكون بخلاف المعززة وهو خطأ (٦) في المصرية « ان قعد منتظراً السلام » وما هنا واضح \*

مضطرا الى ذلك، ثم يأتي بالامام متطوعا، ونحو هذا. والله تعالى التوفيق. \*  
 ٣١٣ — مسألة فان كان ممن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يأتساعن  
 ادرا كما فابتدأ الصلاة المكتوبة فأقيمت الصلاة - فالتى بدأ بها باطل <sup>(١)</sup>  
 فاسدة، لانتجزته، وعليه أن يدخل في التى أقيمت، ولا معنى لأن يسلم من  
 التى بدأ، لانه ليس فى صلاة. برهان ذلك قول رسول الله ﷺ: «من عمل  
 عملا ليس عليه أمرنا فهو رد». وهذا كان عليه فرض الصلاة فى جماعة، لما  
 نذره فى بيته ان شاء الله تعالى، فاذا لم يفعل فقد عمل عملا ليس عليه أمر الله  
 تعالى، فهو مردود \*  
 باب الاذان <sup>(٢)</sup>

٣١٤ — مسألة لا يجوز <sup>(٣)</sup> أن يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها  
 إلا لصلاة الصبح فقط، فانه يجوز أن يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثانى بمقدار  
 ما يتم المؤذن أذانه وينزل من المنار <sup>(٤)</sup> أو من العلو ويصعد مؤذن آخر ويطلع  
 الفجر قبل ابتداء الثانى فى الاذان <sup>(٥)</sup>. ولا بد لها من أذان ثان بعد الفجر،  
 ولا يجوز لها الاذان الذى كان قبل الفجر، لانه أذان سحور، لا أذان للصلاة.  
 ولا يجوز أن يؤذن لها قبل المقدار الذى ذكرناه

فروينا <sup>(٦)</sup> من طريق محمد بن المنفى عن عبد الرحمن بن مهدى عن عبد الرحمن  
 ابن محمد المحاربي عن اسماعيل بن مسلم، قلت للحسن البصرى: يا أبا سعيد الرجل  
 يؤذن قبل الفجر بوقظ الناس؟ فغضب وقال: علوج فراغ لو أدركم عمر بن

(١) سبق للمؤلف مرارا هنا وفى الاحكام انه يستعمل لفظ «باطل» وصفا للمذكور  
 وللمؤنث على السواء، وهو جائز صحيح (٢) فى البيئية «الاذان» (٣) فى المصرية «ولا يجوز»  
 وحذف الواو احسن (٤) المنار: العلم يحمل للطريق أو للجدلين الأرضين من طين أو تراب،  
 والمنار ايضا حجة الطريق. واما التى يؤذن عليها فعلى المنارة والمئذنة (٥) فى البيئية  
 قبل ابتداء الثانى الاذان (٦) فى البيئية «ورويانا» \*

الخطاب لا يرجع جنوبهم من أذن قبل الفجر فأتوا صلى أهل ذلك المسجد بأقامة لأذان فيه <sup>(١)</sup>.

وبه إلى محمد بن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن الحسن بن عمرو <sup>(٢)</sup> عن فضيل عن إبراهيم النخعي: أنه كان يكره أن يؤذن قبل الفجر. وعن وكيع عن شريك عن علي بن علي <sup>(٣)</sup> عن إبراهيم النخعي قال: سمع علقمة ابن قيس مؤذناً بليل فقال: لقد خالف هذا سنة من سنة أصحاب رسول الله ﷺ <sup>(٤)</sup>، بلونام على فراشه لكان خير الله.

ومن طريق زيد الياشي <sup>(٥)</sup> عن إبراهيم النخعي قال: كانوا إذا أذن المؤذن بليل قالوا له: اتق الله أعدائك.

قال علي: هذه حكاية عن الصحابة رضي الله عنهم وأكابر التابعين. وروينا <sup>(٦)</sup> من طريق أبي داود: ثناء أيوب بن منصور ثنا شعيب بن حرب عن عبد العزيز بن أبي رواد <sup>(٧)</sup> عن نافع مولى ابن عمر عن مؤذن لعمر بن الخطاب

- (١) في المنيّة «لأذان فيها» وفيها أيضاً سقط في بعض كلمات من السند ومن الأثر وموضعها يائض وتقل الأثر يلى في نصب الزاية (ج: ١ ص: ١٥٠) عن الإمام القاسم بن ثابت السرقسقي في غريب الحديث أثر نحوه من طريق أبي سفيان السعدي - وهو طريف بن شهاب - عن الحسن: «أنه سمع مؤذناً أذن بليل فقال: علوج تبارى الديوك» وهل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد ما يطلع الفجر؟ ولقد أذن بلال بليل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فتأدى: أن المبدق قد نام» وإسحاق بن مسلم في استناد مارواه المؤلف يفتل على ظني أنه «إسحاق بن مسلم السكي أبو إسحق البصري» وهو ضيف وإن كان قتيها مفتياً. (٢) في المنيّة «عن سفيان الثوري ابن عمرو» وهو خطأ (٣) هو علي بن علي بن نجاد - بكسر النون وتخفيف الجيم - الشكري، كان مالاً بن دينار سمي به زاهر العرب، وقال الفضل بن دكين وعفان: «كان يشبه النبي صلى الله عليه وسلم» (٤) في المنيّة «سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم» (٥) زيد - بالياء الموحدة مصغر - هو ابن الحارث بن عبد الكريم، والياشي نسبة إلى «يام» بطن من همدان. (٦) في المنيّة بمنفرد كلمة «روينا» وهو خطأ (٧) في المنيّة «بن أبي زياد» وهو خطأ.



يقال له مسروح أذن قبل الصبح فأمره عمر بأن ينأى: ألا إن العبد نام<sup>(١)</sup> .  
ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق  
السبيعي عن الأسود بن يزيد قال قلت لعائشة أم المؤمنين: متى توترين؟ قالت:  
بين الأذان والإقامة، وما كانوا يؤذنون<sup>(٢)</sup> حتى يصبخوا<sup>(٣)</sup> .  
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان: ثنا عبيد الله بن عمر<sup>(٤)</sup> أخبرني نافع قال:  
ما كانوا يؤذنون حتى يطلع الفجر .  
فهذه أقوال أئمة أهل<sup>(٥)</sup> المدينة: عمر بن الخطاب وعائشة أم المؤمنين ونافع  
وغيرهم، وهم أولى بالاتباع ممن جاء بعدهم فوجد عملاً لا يرى أصله ولا يجوز  
فيه دعوى نقل التواتر عن مثله أصلاً، لأن الروايات عن هؤلاء الثقات مبطلات لهذه  
الدعوى التي لا تصح، ولا يعجز عنها أحد .  
والذي ذكرناه قول أبي حنيفة وسفيان الثوري .  
وقال مالك والاوزاعي والشافعي: يؤذن لصلاة الصبح بليل . ولا  
يؤذن لغيرها إلا بعد دخول الوقت .  
قال: على احتج هؤلاء بالأخبار الثابتة من أن بلالاً كان يؤذن بليل<sup>(٦)</sup> .  
قال علي: وهذا حق، إلا أنه كما ذكرنا من أنه لم يكن أذان الصلاة،  
ولا قبل الفجر بليل طويل، وكان يؤذن آخر بعد طلوع الفجر .  
برهان ذلك ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن

(١) انظر الكلام عليه مطولاً في نصب الراية (ج ١: ص ١٤٩) وشرح أبي داود  
(ج ١: ص ٢٠٩ و ٢١٠) . وسنذكره المؤلف بسد قليل من طريق أبي داود مرفوعاً  
وأن المؤذن بلال (٢) في المصرية « يؤذنون » وهو لحن (٣) قل الزيلعي (ج ١: ص  
١٤٩) : « روى عن عائشة أنها قالت : ما كان المؤذن يؤذن حتى يطلع الفجر » أخرجه  
أبو الشيخ الأسبهاني عن وكيع عن سفيان عن أبي إسحاق عن الأسود عنها (٤) في اليمنية  
« عبد الله بن عمر » وهو خطأ (٥) كلمة « أهل » محذوفة من اليمنية (٦) قوله « قل »  
على : احتج « إلى هنا سقط من اليمنية وهو خطأ »

أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أحمد بن يونس ثنا هير بن معاوية ثنا سليمان التيمي عن أبي عثمان التهدي<sup>(١)</sup> عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم أذان بلال من محوره،<sup>(٢)</sup> فانه يؤذن أو نادى بليل ليرجع قائمكم، وفيه<sup>(٣)</sup> نائمكم».

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب ابن ابراهيم ثنا حفص عن عبيد الله<sup>(٤)</sup> بن عمر عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق<sup>(٥)</sup> عن عائشة أم المؤمنين قالت: قال رسول الله ﷺ: «إذا أذن بلال فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم، قلت: ولم يكن<sup>(٦)</sup> بينهما إلا أن ينزل هذا ويصعد هذا».

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد بن سلة عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال: «إن بلالا أذن قبل طلوع الفجر، فأمر رسول الله ﷺ أن يرجع فينادى: ألا إن العبد نام، ألا إن العبد نام، فرجع فنادى، ألا إن العبد نام».

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الحمداني<sup>(٧)</sup> ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا قتيبة ثنا اسماعيل بن جعفر عن حميد عن أنس: «أن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا قوما لم يكن يغير<sup>(٨)</sup> بنا حتى يصبح وينظر،

(١) في المينة «أبي عثمان الهذلي» وهو خطأ (٢) كلمة «بليل» حذفت في الأصلين وهو خطأ، وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٢٥٥) (٣) في البخاري «ولينه» زيادة اللام (٤) في المينة «حفص بن عبيد الله» وهو خطأ (٥) كلمة «الصديق» ليست في المينة (٦) في المينة «فلم يكن» وهو خطأ، والصواب ما هنا وهو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٠٥) (٧) في المينة «الهذلي» وهو خطأ (٨) في البخاري (ج ١ ص ٢٥١) «ينزو» وما هنا هو رواية الأسيلي كما في الفتح (ج ٢ ص ٦١) \*

فان سمع أذاناً كف عنهم، وان لم يسمع أذاناً أغار عليهم، \*  
قال علي: فصح أن الاذان للصلاة لا يجوز أن يكون قبل الفجر<sup>(١)</sup> \*  
ورويته أيضاً من طريق حفصة وعائشة أمي المؤمنين، فصار نقل تواتر  
بوجب العلم؛ \*

وعن مالك بن الحويرث وسلة الجرمي<sup>(٢)</sup> مسنداً أيضاً \*  
ولم يأت قط في شيء من الآثار التي احتجوا بها ولا غيرها أنه عليه السلام  
اكتفى بذلك الاذان لصلاة الصبح، بل في كلها وفي غيرها<sup>(٣)</sup> أنه كان  
هنا لك اذان آخر بعد الفجر، والقوم أصحاب قياس يزعمهم، ومن كبارهم  
من يقول: إن القياس أولى من خبر الواحد، وهناتركوا قياس الاذان  
للفجر على الاذان لسائر الصلوات، ولم يتعلقوا بخبر أصلاً - لاصحح ولا  
سقيم - في أن ذلك الاذان يجزى عن آخر لصلاة الصبح \*  
قال علي: ويقال لمن رأى أن الاذان<sup>(٤)</sup> لصلاة الصبح يجزى قبل  
الفجر: <sup>(٥)</sup> أخبرنا عن أول الوقت الذي يجزى فيه الاذان لها من الليل؟  
فان لم يجدوا<sup>(٦)</sup> حداً في ذلك لزمهم أن يجزى إثر غروب الشمس، لانه  
ليل بلا شك، وهم لا يقولون بهذا \*  
فان قالوا: أول الأوقات التي يجزى فيها الاذان لصلاة الصبح من

(١) في اليمينية «فصح أن الاذان للصلاة لا يجوز قبل الصلاة» (٢) سلة، بفتح السين  
المهمل وكسر اللام، والجرمي، بفتح الجيم وإسكان الراء وهو سلة بن قيس بن نفع، صحابي  
وفد على النبي صلى الله عليه وسلم. وحديثه الذي أشار اليه المؤلف رواه البخاري وسيأتي  
قريباً (٣) في المصرية «أو في غيرها» وهو خطأ (٤) في اليمينية «ويقال رأى  
الاذان» وهو خطأ (٥) في اليمينية «قبل ثلث الليل» وسيأتي ما يأتي من الكلام يدل على  
انه خطأ وأن الصواب ما هنا (٦) في اليمينية «يجدوا» بالجيم وما هنا أحسن وأصح \*

الليل هو أثر نصف الليل الاول . أو قالوا : هو <sup>(١)</sup> في أول الثلث الآخر من الليل قلنا لهم : هذه دعوى مفتقرة الى دليل . ومثل هذا لا يحل القول به على الله تعالى في دينه . \*

وهم يقولون : إن وقت صلاة العتمة يمتد <sup>(٢)</sup> الى وقت طلوع الفجر ، ويرون للحائض تطهر قبل الفجر أن تصلى العشاء <sup>(٣)</sup> الآخرة والمغرب ، فقد أجازوا الاذان لصلاة الصبح في وقت صلاة العتمة ، فمن أين لهم أن يخصوا بذلك بعض وقت صلاة العتمة <sup>(٤)</sup> دون جميع وقتها ؟ انعم ووقت صلاة المغرب أيضا ؟ فان قالوا : لا نجز ذلك إلا في آخر الليل . قيل لهم : ومن أين لكم هذا ؟ وليس هذا في شيء من الأخبار إلا الخبر الذي أخذنا به ، وهو الذي فيه تحديد وقت ذلك الاذان <sup>(٥)</sup> . وبالله تعالى التوفيق \*

٣١٥ مسألة ولا تجزى صلاة فريضة في جماعة - اثنين فصاعداً - إلا بأذان واقامة ، سواء كانت في وقتها ، أو كانت مقضية لنوم عنها أو لنسيان ، متى قضيت ؛ السفر والحضر سواء في كل ذلك . فان صلى شيئاً <sup>(٦)</sup> من ذلك بلا أذان ولا اقامة فلا صلاة لهم ، حاشا الظهر والعصر بعرفة ، والمغرب والعتمة بمزدلفة ؛ <sup>(٧)</sup> فانهما يجتمعان بأذان لكل صلاة واقامة للصلاة معاً ، للآثر في ذلك \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري <sup>(٨)</sup> ثنا البخاري ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الوهاب هو ابن عبد المجيد الثقفي

(١) في البنية بجحف « هو » (٢) في البنية « ممتد » (٣) في البنية ويؤذن للحائض تطهر قبل الفجر العشاء « وهو سقط يفسد الكلام » (٤) في البنية بجحف « بعض » وفي المصرية بجحف صلاة فجمعت بينهما (٥) في البنية « وترد ذلك الاذان » وهو خطأ سخي . (٦) في المصرية « شيء » على جبل « صلى » لمالم يسم فاعله (٧) في المصرية « بالمزدلفة » (٨) في البنية « ابراهيم بن أحمد الفربري » وهو خطأ \*

ثنا أيوب هو السخيتاني عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث قال : « أتينا رسول الله ﷺ ، فذكر الحديث وفيه أنه عليه السلام قال لهم : « ارجعوا إلى أهلكنم فأقيموا فيهم وعلوهم ومروهم ، وصلوا كما رأيتموني أصلي ، فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم » <sup>(١)</sup> » \*

وروي <sup>(٢)</sup> أيضاً باسناد في غاية الصحة من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني أن عمرو بن سلمة الجرمي أخبره عن أبيه ، وكان وافد قومه على النبي ﷺ ، أن رسول الله ﷺ <sup>(٣)</sup> قال له : « صلوا صلاة كذا في حين كذا » <sup>(٤)</sup> ، واصلوا صلاة كذا في حين كذا فاذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم ، وليؤمكم أكبركم قرأنا <sup>(٥)</sup> » \*

قال علي : فصحب هذين الخبرين وجوب الأذان ولا بد ؛ وأنه لا يكون إلا بعد حضور الصلاة في وقتها ، عموماً لكل صلاة ، ودخلت الإقامة في هذا الأمر ، \*

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا ابن عليه <sup>(٦)</sup> هو اسماعيل عن الجريري عن عبد الله بن بريدة عن عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله ﷺ : « بين كل اذانين صلاة لمن شاء » <sup>(٧)</sup> » \*

وايضاً : فقد صح أنه عليه السلام أمر بلالا بأن يوتر الإقامة كما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٨) (٢) في الأصلين « وروينا » وهو خطأ ظاهر (٣) في اليمينية وكان ياذن قومه ان رسول الله ﷺ « الخ وهو خطأ (٤) قوله « في حين كذا » سقط من اليمينية خطأ (٥) في اليمينية « أكبركم قرأنا » وهو تصحيف ، والحديث في البخاري (ج ٥ : ص ٣٠٦ و ٣٠٧) مطول (٦) في المصرية « ابن عينة وهو خطأ (٧) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤٩٥) والحديث رواه باقي الجماعة \*

ثنا محمد بن يوسف - هو الفريابي - ثنا سفيان - هو الثوري - عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث قال : « أني رجلا ن - الى النبي <sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم يريدان السفر ، فقال النبي ﷺ اذا خرجتما فاذا نتم أقيما <sup>(٢)</sup> ثم ليؤمكما أكبركما » \*

فان قيل : انما هذا في السفر . قلنا : لا ، بل في الخروج ، وهذا يقتضى الخروج من عنده عليه السلام لشأنهما ، وهذا كله عموم لكل صلاة فرض : مقضية كما ذكرنا ، أو غير مقضية . \*

وقد جاء في هذا أيضا بيان يرفع التمويه والايهام ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا ابن أبي ذئب ثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن أبيه قال : « شغلنا المشركون عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس يوم الحندق ، <sup>(٣)</sup> قال : وذلك قبل أن ينزل في القتال مائزل <sup>(٤)</sup> فأذن لأذن الله تعالى : ( وكفى الله المؤمنين القتال ) . فأمر رسول الله بلالا فأذن للظهر فصلاها في وقتها ، ثم أذن للعصر فصلاها في وقتها <sup>(٥)</sup> ، ثم أذن للغرب فصلاها في وقتها » \*

- (١) في البخاري « أني رجلا ن النبي » بحذف « الي » ( ج ١ : ص ٢٥٧ و ٢٥٨ )  
 (٢) في البينة « وأقيما » وما هنا هو الموافق للبخاري (٣) في النسائي « شغلنا المشركون يوم الحندق عن صلاة الظهر حتى غربت الشمس » ( ج ١ : ص ١٠٧ ) (٤) في المصرية بحذف « مائزل » وفي البينة « قبل أن ينزل في الصلاة مائزل » فصححناهما من النسائي  
 (٥) في النسائي « فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأقام لصلاة الظهر فصلاها كما كان يصليها لوقتها ، ثم أقام للعصر فصلاها كما كان يصليها في وقتها » وما هنا أحسن لأن النسائي جعل عنوان الباب على هذا الحديث « الأذان للفائت من الصلوات » ولعل رواية المؤلف عن رواية أخرى لسنن النسائي \*

قال على وهذا الخبر زائد على كل خبر ورد في هذه القصة ، والأخذ بالزيادة واجب . \*

ورويانا عن عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لعطاء : صليت لنفسى الصلاة فنسيت أن أقيم لها ؟ قال عد لصلاتك أقم لها ثم أعد <sup>(١)</sup> . \*  
ومن طريق محمد بن المثنى : ثنا ابن فضيل عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد قال : اذا نسيت الاقامة في السفر فأعد الصلاة . \*

ومن قال بوجوب الاذان والاقامة فرضاً أبو سليمان وأصحابه ، وما نعلم لمن لم يرد ذلك فرضاً حجة أصلاً ، ولولم يكن الاستحلال رسول الله ﷺ دماء من لم يسمع عندهم أذاناً وأموالهم وسبيهم — : لكفى <sup>(٢)</sup> في وجوب فرض ذلك . وهو اجماع متيقن من جميع من كان معه من الصحابة رضى الله عنهم بلا شك ، فهذا هو اجماع المقلوع على صحته ، لا الدعاوى الكاذبة التي لا يعجز أحد عن ادعائها ، اذ لم يزع <sup>(٣)</sup> عن ذلك ورع أو حياء . وبالله تعالى التوفيق \*

٣١٦- مسألة ولا يلزم المنفرد اذان ولا اقامة ، فان أذن وأقام فحسن ، لان النص لم يرد بايجاب الاذان إلا على الاثنين فصاعداً ، وانما قلنا : ان فعل فحسن ، <sup>(٤)</sup> لانه ذكر الله تعالى ، وقد يدعو الى الصلاة من لعله يسمعه من مؤمن الجن ، ولا يجوز <sup>(٥)</sup> الا في الوقت \*

٣١٧- مسألة ولا يلزم النساء فرضاً حضور الصلاة المكتوبة في جماعة ، وهذا لا خلاف فيه ، ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجال ، وهذا ما لا خلاف فيه ، وأيضا فان النص قد جاء بان المرأة تقطع صلاة الرجل

(١) في البيئمة « ثم عد » (٢) في البيئمة « يكف » وهو خطأ (٣) في البيئمة « لم يردعه » (٤) قوله « لأن النص لم يرد » الى هنا سقط من البيئمة (٥) في المصربة « فلا يجوز » وما هنا أحسن \*

إذا قامت أمامه ، على ما نذكر بعد هذا في بابها أن شاء الله تعالى ، مع قوله عليه السلام : «الامام جنة ، وحكمه عليه السلام بأن تكون وراء الرجل ولا بد في الصلاة ، وإن الامام يقف أمام المأمومين ولا بد ، أو مع المأموم في صف واحد على ما نذكر إن شاء الله تعالى في مواضعه . ومن هذه النصوص ثبت بطلان امامة المرأة للرجل وللرجال يقينا \*

٣١٨ - مسألة فإن حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن . لما قد صح من أنهن كن يشهدن الصلاة مع رسول الله ﷺ وهو عالم بذلك \*  
٣١٩ - مسألة فإن صلين جماعة وأمتن <sup>(١)</sup> امرأة منهن فحسن لأنهم يأت نص يمنعهن من ذلك : ولا يقطع بعضهن صلاة بعض ، لقول رسول الله ﷺ : «خير صفوف النساء آخرها» <sup>(٢)</sup> ، \*

روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري <sup>(٣)</sup> عن مسيرة بن حبيب النهدى - هو أبو حازم <sup>(٤)</sup> - عن ربيعة الخنفة : أن عائشة أم المؤمنين أمتن في صلاة الفريضة <sup>(٥)</sup> \*  
وعن يحيى بن سعيد القطان عن زياد بن لاحق <sup>(٦)</sup> عن تيممة بنت سلمة عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت نساء في الفريضة في المغرب ، وقامت وسطهن ، وجبرت بالقرأة : \*

(١) في اليمينة «قامتن» (٢) في اليمينة بخذف قوله «آخرها» وهو خطأ . وفي المصرية «فإن خير صفوف النساء آخرها» وزيادة «في أن» لاداعي اليها ولا مئى لها . والحديث في مسلم (ج ١ : ص ١٢٩) وأبي داود (ج ١ : ص ٢٥٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة (٣) قوله «روينا من طريق» إلى هنا سقط من اليمينة خطأ (٤) في اليمينة «مسيرة بن حبيب الهذلي» وهو خطأ . وفي الأصلين «أبو حازم» بالحاء المهملة وهو تصحيف ، وصححه بإخلاء المجبة (٥) رواه الدارقطني (ص ١٥٥) من طريق سفيان ونسبه شارحه إلى مصنف عبد الرزاق وحكي تصحيحه عن النووي وهو صحيح . (٦) في اليمينة «زياد بن الاحوص» ولا أعرف إيتهما أصح ولم أجده ترجمه ولا تيممة بنت سلمة فيبحث عنهما \*



وعن عبد الرزاق <sup>(١)</sup> عن سفيان الثوري عن عمار الدهني <sup>(٢)</sup> عن حجابة بنت حصين <sup>(٣)</sup> قالت: امتا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامتينا: <sup>(٤)</sup> \*

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن - وهي خيرة <sup>(٥)</sup>، هو اسمها، ثقة مشهورة - حدثهم: أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تؤمن <sup>(٦)</sup> في رمضان، وتقوم بمعن في الصف <sup>(٧)</sup> \*

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج: أخبرني يحيى بن سعيد الأنصاري أن عائشة أم المؤمنين كانت تؤم النساء في التطوع وتقوم وسطهن في الصف <sup>(٨)</sup> . \*

(١) قوله «عن عبد الرزاق» سقط من اليمينه (٢) يضم الدال المهملة وإسكان الهاء وبمدها نون (٣) حجابة وحصين بالتصنيف فيها (٤) رواه ابن سعد (ج ٨ : ص ٣٥٦) عن سفيان، ورواه الدارقطني (ص: ١٥٥) من طريق عبد الرحمن عن سفيان، وقال شارحه: «أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما والشافعي في مسنده قالوا ثلاثهم: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمار الدهني» الخ ثم نقل عن النووي تصحيحه . وابن سعد والدارقطني لم يبين أن كان سفيان هو ابن عيينة أو الثوري، وكلاهما يروى عن عمار الدهني، والظاهر أنه ابن عيينة لأن ابن سعد لم أجد ما يدل على أنه يروى عن الثوري، وقد صرح ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) أنه ابن عيينة في إسناد عبد الرزاق والدارقطني، فيظهر لي أن المؤلف أخطأ في زعمه أنه الثوري ويؤيد هذا أن الحديث في مسند الشافعي المطبوع بهامش الام (ج ٦ : ص ٨٢ وفيه «أخبرنا ابن عيينة» (٥) في اليمينه «عن الحسن بن أبي الحسن» الخ بمحذف «ام» وهو خطأ . وخيرة بفتح الخاء المعجمة وإسكان الياء وضع الراي (٦) في المصرية «تؤم» وهو خطأ (٧) هذا الاثر نقله شارح الدارقطني (ص: ١٥٥) عن مصنف ابن أبي شيبة عن علي بن مسهر عن سميد عن قتادة (٨) روى الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٠٣ و ٢٠٤) من طريق ليث عن عطاء عن عائشة «أنها كانت تؤذن وتقوم وتؤم النساء وتقوم وسطهن» \*

وعن عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال: تؤم المرأة النساء في التطوع <sup>(١)</sup>؛ تقوم وسطهن . \*  
وروى عن ابن عمر: أنه كان يأمر جارية له تقوم نسائه <sup>(٢)</sup> في ليالي رمضان . \*

ومن التابعين : ، وينا <sup>(٣)</sup> عن ابن جريج عن عطاء ، وعن ابن مجاهد عن أبيه ، عن سفیان الثوري عن إبراهيم النخعي والشعبي ، وعن وكيع عن الربيع <sup>(٤)</sup> عن الحسن البصري ، قالوا كلهم بإجازة إمامة المرأة للنساء وتقوم وسطهن . قال عطاء ومجاهد والحسن : في الفريضة والتطوع ، ولم يمنع من ذلك غيرهم ، وهو قول قتادة والأوزاعي وسفيان الثوري وإسحاق وأبي ثور وجمهور أصحاب الحديث ؛ وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ابن حنبل وداود وأصحابهم . \*

وقال سليمان بن يسار ومالك بن أنس : لا تؤم المرأة النساء في فرض ولا نافلة . وهذا قول لا دليل على صحته ، وخلاف لطائفة من الصحابة لا يعلم لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ؛ وهم يشيعون هذا إذا وافق تقليدهم . \*  
بل صلاة المرأة <sup>(٥)</sup> بالنساء داخل تحت قول رسول الله ﷺ : « إن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة » . \*

فان قيل : فها جعلتم ذلك فرضاً ، بقوله عليه السلام : « إذا حضرت الصلاة فليؤمكم أكبركم » ؟ قلنا : لو كان هذا لكان جائزاً أن تؤمنا ، وهذا محال ، وهذا خطاب منه عليه السلام لا يتوجه البتة إلى نساء لا رجل معهن ،

(١) قوله « في التطوع » سقط من البنية (٢) في المصرية « بنسائه » (٣) كلمة « رونا » سقطت من المصرية (٤) الربيع هو ابن صبيح ، وكلاهما بالتكبير ، وهو مختلف في ضعفه والراجح أنه لا بأس به مع صلاحه وصدقه ، ولم يكن الحديث من صناعته فكان يهيم فيها بروي كثير كما قال ابن حبان . (٥) في البنية « كل صلاة المرأة » ،

لا تلحن في العرية متيقن، ومن المحال الممتنع أن يكون عليه السلام يلحن \*  
 ٣٢٠ — مسألة ولا أذان على النساء ولا إقامة، فإن أذن وأقن  
 فحسن. برهان ذلك أن أمر رسول الله ﷺ بالأذان إنما هو لمن أقرض  
 عليهم رسول الله ﷺ الصلاة في جماعة، بقوله عليه السلام: «فليؤذن  
 لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم»، وليس النساء ممن أمرن بذلك. فإذا هو  
 قد صرح فلا أذان ذكر الله تعالى، والإقامة كذلك، فيما في وقتها فعل حسن  
 وروينا عن ابن جريج عن عطاء: تقيم المرأة لنفسها. وقال طاوس: كانت  
 عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم<sup>(١)</sup> \*

٣٢١ — مسألة ولا يحل لولى المرأة ولا لسيد الأمة منهما من  
 حضور الصلاة في جماعة في المسجد، إذا عرف أنهم يردن الصلاة ولا يحل  
 لمن أن يخرج من متطيبات ولا في ثياب حسان، فإن فعلت فليمنعها بصلاحهن  
 في الجماعة أفضل من صلاحهن منفردات \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى  
 ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن  
 نمير ثنا أبي وعبد الله بن إدريس قالنا ثنا عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن  
 ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إمام الله مساجد الله<sup>(٢)</sup>» \*

وبه إلى مسلم: ثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أنا يونس هو ابن يزيد -  
 عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عبد الله بن عمر قال: سمعت  
 رسول الله ﷺ يقول: «لا تمنعوا نساءكم المساجد إذا استأذنكم<sup>(٣)</sup>» إليها \*

(١) إلى ها آخر المجلد الأول الذي تفضل بإعارته لنا الرجل الكامل النبيل السيد محمد نصيف  
 مين أعيان جدة وهذا الجلد هو الذي كنا نشر إليه باسم «النسخة اليمنية» اه إدارة (٢) في صحيح  
 مسلم (ج ١: ص ١٢٩) (٣) في الاصل «لا تمنعوا الماءكم المساجد ان استأذنكم» وصحنا  
 من مسلم (ج ١ ص ١٢٩) \*

فقال له بلال ابنه؛ والله لنمنعن، فأقبل عليه عبد الله بن عمر فسهب سباً سيئاً  
 ماسمعتة سبه مثله قط، قال: أخبرك عن رسول الله ﷺ وتقول: والله  
 لنمنعن.\*

وبه الى مسلم: ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن  
 ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا النساء من الخروج بالليل  
 الى المساجد»<sup>(١)</sup>.\*

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن  
 وضاح ثنا حامد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفیان - هو ابن عيينة - عن محمد  
 ابن عمرو بن علقمة بن وقاص عن أبي سلبة بن عبد الرحمن بن عوف عن  
 أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله، ولا يخرجن  
 إلا وهن ثقلات».\*

قال علي: والتفلة السينة الريح والبرزة<sup>(٢)</sup>.\*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا  
 أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة  
 ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج  
 عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت: قال لنا  
 رسول الله ﷺ: «إذا شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً»<sup>(٣)</sup>.\*

ومن طريق مالك عن يحيى بن سعيد عن عمرة بنت عبد الرحمن عن  
 عائشة أم المؤمنين قالت: «إن كان رسول الله ﷺ ليصلي الصبح فينصرف

(١) في مسلم «من الخروج الى المساجد بالليل» (٢) الحديث رواه أبو داود أيضاً (ج ١: ص ٢٢٢) ونسبه في المتقى (الشوكاني ج ٣: ص ١٦٠) لسند أحمد. والتفلة بفتح التاء وكسر الفاء  
 وفتح اللام. (٣) في مسلم (ج ١: ص ١٣٠).\*

النساء متلفعات<sup>(١)</sup> بمروطهن ما يعرفن من الغلس،<sup>(٢)</sup> \*

• حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي<sup>(٣)</sup> - هو الجمحي - عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن رسول الله ﷺ قال خير صفوف الرجال المتقدم، وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المتقدم، وخيرها المؤخر، يامعشر النساء إذا سجد الرجال فاعضن أبصاركن، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر،<sup>(٤)</sup> \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق حدثني ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن عمرو - هو أبو معمر - ثنا عبد الوارث بن سعيد - هو الثوري - ثنا أيوب - هو السخيتاني - عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: لو تركنا هذا الباب للنساء، فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات<sup>(٥)</sup> .  
و به الى أبي داود، حدثنا قتبية ثنا بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث<sup>(٦)</sup> عن بكير - هو ابن الأشج - عن نافع قال<sup>(٧)</sup>: إن عمر بن الخطاب كان ينهى

(١) حكى الأزر في شرح الموطأ (ج ١: ص ١٩) أنه رواه يحيى وجماعة بفاءين ورواه كثيرون «متلفعات» بفاء ثم عين مهملة وعزاء عياض لأكثر رواة الموطأ. (٢) الحديث رواه أيضاً الشيخان وغيرهما. من طريق مالك. (٣) في الأصل «حسن بن علي» وهو ضعيف (٤) هذا اسناده صحيح، وقدر واه أيضاً أحمد في مسنده (ج ٣: ص ٢٩٣) عن عبد الصمد عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل، وهو اسناده صحيح. وفي لفظ أحمد «القدم» في الموضعين بدل «المتقدم» ولعله أصح. ولم أجده حديث جابر في غير هذين الكتابين - المحلى والمسند - وروى مسلم (ج ١: ص ١٢٩) وأبو داود (ج ١: ص ٢٥٣) من حديث أبي هريرة مرفوعاً «خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها» ورواه أيضاً الدارمي والترمذي والنسائي وابن ماجه (٥) رواه أبو داود (ج ١: ص ١٧٥) وكذا التي بعده (٦) في الأصل «عن عمر بن الحارث» وهو خطأ (٧) في الأصل «عن بكير ابن الأشج أن عمر بن الخطاب الخ والتصحيح من أبي داود \*

أن يدخل من باب النساء \*

قال على: لو كانت صلاتهن في بيوتهن أفضل لما تركهن رسول الله ﷺ يتعنين<sup>(١)</sup> بتعب لا يجدى عليهن زيادة فضل أو يحطهن من الفضل، وهذا ليس نصحاً، وهو عليه السلام يقول: «الدين النصيحة»، وحاشاله عليه السلام من ذلك؛ بل هو أنصح الخلق لأمته، ولو كان ذلك لما اقترض عليه السلام أن لا يمنعن، ولما أمرهن بالخروج قفلات. وأقل هذا أن يكون أمر ندب وحض \*

وقال أبو حنيفة ومالك: صلاتهن في بيوتهن أفضل. وكره أبو حنيفة خروجهن إلى المساجد لصلاة الجماعة وللجمعة وفي العيدين، ورخص للعجز خاصة في العشاء الآخرة والفجر، وقد روى عنه أنه لم يكره خروجهن في العيدين \*

وقال مالك: لا تمنعن من الخروج إلى المساجد، وأباح للمتجالة<sup>(٢)</sup> شهود العيدين والاستسقاء، وقال: تخرج الشابة إلى المسجد المرة بعد المرة، قال: والمتجالة تخرج إلى المسجد ولا تكثر التردد \*

قال على: وشغب من كره ذلك برواية رويناهما عن سفيان عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة: لورأى رسول الله ﷺ ما أحدث النساء بعده لمنعن المسجد كما منعت نساء نبي إسرائيل<sup>(٣)</sup> \*

وبحديث روى عن عبد الحميد بن المنذر الانصارى عن عمته أوجدته

(١) رسم في الأصل بدون قطع، وهذا أقرب ما يناسب رسمه (٢) التجال التماظم وتجمالت المرأة أي استوكبرت فهي متجالة (٣) متفق عليه، وانظر الشوكاني (ج ٣: ص ١٦١) ومصحح مسلم (ج ١: ص ١٣٠) \*

أم حميداً النبي ﷺ قال: أن صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك معي. (١)

(١) نقل ابن الأثير في أسد الغابة (ج ٥ : ص ٥٧٨) عن ابن أبي عامر «حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب عن عبد الحميد بن المنذر بن أبي حميد الساعدي عن أبيه عن جدته أم حميد أنها قالت : قلت يا رسول الله ، بمنأى أزولجنا أن نصلي معك ، ونحب الصلاة معك ، فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : صلاتكن في بيوتكن أفضل من صلاتكن في حجركن ، وصلاتكن في حجركن أفضل من صلاتكن في دوركن ، وصلاتكن في دوركن أفضل من صلاتكن في الجماعة » . وذكره ابن حجر في الإصابة (ج ٨ : ص ٢٢٦) ونسبه أيضاً إلى أبي بن مفضل هذا الطريق — ووقع فيها «تق» بالثناة وصوابه «تق» بالوحدة . وروى أحمد في المسند (ج ٦ : ص ٣٧١) «ثنا هرون ثنا عبد الله ابن وهب قال حدثني داود بن قيس عن عبد الله بن سويد الأنصاري عن عمته أم حميد امرأة أبي حميد الساعدي أنها جاءت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله اني أحب الصلاة معك ، قال : قد علمت أنك تحبين الصلاة معي ، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك ، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك ، وصلاتك في دارك خير لك من صلاتك في مسجد قومك ، وصلاتك في مسجد قومك خير لك من صلاتك في مسجدك قال فأمرت فبني لها مسجد في أقصى شئ من بيتها وأظلمه ، فكانت تصلي فيه حتى لقيت الله عز وجل » ورواه ابن عبد البر في الاستيعاب (ج ٢ : ص ٧٩١) من طريق هارون بن معروف عن ابن وهب — ووقع فيه «ابن وهيب» وهو خطأ — ونسبه ابن حجر في الإصابة من هذا الطريق إلى ابن أبي خيثمة . وهذا اسناد صحيح . داود بن قيس ثقة حافظ ، وعبد الله بن سويد الأنصاري الحارثي له صحبة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ويظهر من كلام ابن حجر أنه يرجح أن يكونا شخصين : أحدهما صحابي ، والآخر تابعي وهو الذي هنا وعمته أم حميد ، وعلى كل فهو ثقة ، والحديث صحيح . ونقل الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن ابن حجر أنه قال : «استاده حسن» ويؤيد مناه ما رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٠٩) من طريق يزيد بن هرون عن العوام بن حوشب «حدثني حبيب بن أبي ثابت عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تمتوا نساءكم المساجد ويوتن خير لمنهن » قال الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط الشيخين فقد احتجا جميعا بالعوام ابن حوشب ، وقد صحح شيخنا حبيب بن أبي عمر ، ولم يخرجوا فيه الزيادة : ويوتن خير لمنهن » ووافقه الذهبي . ثم روى له الحاكم شاهداً مرفوعاً «خير مساجد النساء قمر بيوتهن» من

وبحديث روى من ط يقي عبد الله بن رجاء الغداني <sup>(١)</sup> أن أجري بن حازم عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير أن أباه ريرة حدثه أن النبي ﷺ قال: «لأن تصلى المرأة في مخدعها أعظم لأجرها من أن تصلى في بيتها، وأن تصلى في بيتها أعظم لأجرها من أن تصلى في دارها، وأن تصلى في دارها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد قومها، وأن تصلى في مسجد قومها أعظم لأجرها من أن تصلى في مسجد جماعة، وأن تصلى في مسجد جماعة خير لها من أن تخرج إلى الصلاة يوم العيد.» \*

وقال بعضهم: لعل أمر رسول الله ﷺ بخروجهم يوم العيد إنما كان أرهاقاً للعدو لقلة المسلمين يومئذ ليكثروا في عين من يراهم \*

قال علي: وهذه عظيمة، لأنها كذبة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول بلا علم، وهو عليه السلام قدين أن أمره بخروجهم ليسهدن الخير ودعوة المسلمين ويعتزل الحوض المصلى، فأف لمن كذب قول النبي ﷺ وأقرى كذبة برأيه! ثم إن هذا القول مع كونه كذباً بحتاً <sup>(٢)</sup> فهو بارد سخيف جداً، لأنه عليه السلام لم يكن بحضرة عسكر فيهرب عليهم، ولم يكن معه عدو إلا المنافقون ويهود المدينة، الذين يدرون أنهم نساء، فاعجبوا لهذا التخليط !! \*

قال علي: أما ما حدثت عائشة فلاحجة فيه لوجه: \*

أولها: أنه عليه السلام لم يدرك ما أحدثن، فلم يمنعن، فإذا لم يمنعن فنحن بدعة وخطأ، وهذا كما قال تعالى: (يانسأ النبي من يأت منكن

حديث دراج إلى السمع عن السائب عن مولاته أم سلمة، واستاده حسن (١) يضم الفين المعجمة وتفتح الدال الخفيفة نسبة إلى غدانة بن يربوع بن حنظلة وهو صدوق أتى عليه أبو زرعة وقال أبو حاتم «كان ثقة رصياً» وقال ابن الديني «اجتمع أهل البصرة على عدالة رجليين: أبي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء» (٢) في الأصل — وهو النسخة المصرية وحدها — «كذب بحت» وهو لحن \*



بفاحشة مبدئة يضاعف لها العذاب ضعفين). فأتين قط بفاحشة مبدئة، ولاضعف لبن العذاب والحمد لله رب العالمين. وكقوله تعالى: (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض) فلم يؤمنوا فلم يفتح عليهم.\*

وما نعلم احتجاجاً أسخف من احتجاج من يحتج بقول قاتل: لو كان كذا: لكان كذا —: على إيجاب ما لم يكن، الشيء الذي لو كان لكان ذلك الآخر.\*  
 ووجه ثان: وهو أن الله تعالى قد علم ما يحدث النساء، ومن أنكر هذا فقد كفر، فلم يوح قط إلى نبيه صلى الله عليه وسلم بمنعهن من أجل ما استحدثته، ولا أوحى تعالى قط إليه: أخبر الناس إذا أحدث النساء فامنعوهن من المساجد، فاذلم يفعل الله تعالى هذا فالتعلق بمثل هذا القول هجنة وخطأ.\*

ووجه ثالث: وهو أننا ما ندري ما أحدث النساء مما لم يحدثن في عهد رسول الله ﷺ، ولا شيء أعظم في أحداثهن من الزنا، فقد كان ذلك على عهد رسول الله ﷺ، ورجم فيه وجلد، فما منع النساء من أجل ذلك قط، وتحريم الزنا على الرجال كتحريمه على النساء، ولا فرق، فما الذي جعل الزنا سبياً بمنعهن من المساجد؟ ولم يجعله سبياً إلى منع الرجال من المساجد؟! هذا تعليل مارضيه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ.\*

ووجه رابع: وهو أن الاحداث إنما هو لبعض النساء بلاشك دون بعض، ومن المحال منع الخير عن من لم يحدث من أجل من أحدث، إلا أن يأتي بذلك نص من الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، فيسمع له ويطاع، وقد قال تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر اخرى).\*

ووجه خامس: وهو أنه إن كان الاحداث سبياً إلى منعهن من

المسجد فالأولى أن يكون سبياً إلى منعه من السوق ومن كل طريق بلا شك ، فلم خص هؤلاء القوم من منعه من المسجد من أجل إحدائهم ، دون منعه من سائر الطرق ؟ بل قد أباح لهم أبو حنيفة السفر وحدها ، والمسير في الفياق والقلوات مسافة يومين ونصف ، ولم يكره لها ذلك ، وهكذا فليكن التخليط . \*

ووجه سادس : وهو أن عائشة رضى الله عنها لم تر منعه من أجل ذلك ، ولا قالت : امنعوهن لما أحدثن ، بل أخبرت أنه عليه السلام لو عاش لمنعهن ، وهذا هو نص قولنا ، ونحن نقول : لو منعهن عليه السلام لمنعهن ، فاذلم يمنعهن فلا تمنعهن ، فاحصلوا إلا على خلاف السنن وخلاف عائشة رضى الله عنها ، والكذب بآيهاهم من يقلدهم أنها منعت من خروج النساء بكلامها ذلك ، وهى لم تفعل . نعوذ بالله من الخذلان : \*

وأما حديث عبد الحميد بن المنذر فهو مجهول لا يدري من هو ؟ ولا يجوز أن ترك روايات الثقات المتواترة برواية من لا يدري من هو \*  
وأما حديث عبد الله بن رجاء الغداني فهو كثير التصحيف والغلط ، وليس بحجة ، هكذا قال فيه عمرو بن علي الفلاس وغيره <sup>(١)</sup> \*

ثم لو صح هذا الخبر وخبر عبد الله بن رجاء الغداني - وهما لا يصحان - لكان على أمورهما <sup>(٢)</sup> معارضة للاخبار الثابتة التي أوردنا ، ولأمره عليه السلام بخروجهن ، حتى ذوات الخدور والحيض إلى مشاهدة صلاة العيد ، وأمر من لاجلباب لها أن تستعير من غيرها جلباباً لذلك \*

ولما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المثنى أن عمرو بن عاصم الكلبي حدثهم قال ثنا همام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله

(١) سبق الكلام عليه وأنهم وثقوه وقد احتج به البخاري (٢) كذا بالأصل

ابن مسعود عن النبي ﷺ قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاحها في حجرتها ، وصلاحها في مسجدنا أفضل من صلاحها في بيتها » (١) ، \*  
قال علي : يريد بلا شك مسجد محلها ، لا يجوز غير ذلك ، لأنه لو أراد عليه السلام مسجد بيتها لكان قائلًا : صلاحها في بيتها أفضل من صلاحها في بيتها ، وحاشا له عليه السلام أن يقول المحال ، فإذ ذلك كذلك فقد صح أن أحد الحكمين منسوخ : \*

إما قوله : « إن صلاحها في مسجدنا أفضل من صلاحها في بيتها » وحضه عليه السلام على خروجين إلى العيد وإلى المسجد — منسوخ بقوله : « إن صلاحها في بيتها أفضل من صلاحها في المسجد ومن خروجها إلى صلاة العيد ، وإما قوله عليه السلام : « إن صلاحها في بيتها أفضل من صلاحها في مسجدنا ، وصلاحها في مسجدنا أفضل من خروجها إلى صلاة العيد » منسوخ بقوله عليه السلام : « إن صلاحها في مسجدنا أفضل من صلاحها في بيتها » وحضه على خروجها إلى صلاة العيد ، \*

لا بد من أحد هذين الأمرين ، ولا يجوز أن تقطع على نسخ خبر صحيح إلا بحجة \*

فنفترنا في ذلك فوجدنا خروجين إلى المسجد والمصلين عملاً زائداً على

(١) هكذا رواه المؤلف « وصلاحها في مسجدنا » وقد تصحفت عليه الكلمة والحديث في أبي داود (ج ١ : ص ٢٢٣) بلفظ « وصلاحها في غدينا » وكذلك نقله الشوكاني (ج ٣ : ص ١٦١) عن أبي داود ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ : ص ٢٠٩) من طريق عمرو بن عاصم الكلابي ، وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي . ومورق بضم الميم وفتح الواو وكسر الراء المشددة . والمهدد — بضم الميم وتفتح وتكسر مع فتح الدال في الكل — هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير يحفظ فيه الأئمة النفيسة \*

الصلاة بمكلفة في الاسحار والظلمة والرحمة<sup>(١)</sup> والهواجر الحارة، وفي المطر والبرد، فلو كان فضل هذا العمل الزائد منسوخاً لم يخل ضرورة من أحد وجهين لاثالث لهما: إما أن تكون صلاتها في المسجد والمصلى مساوية لصلاتها في بيتها، فيكون هذا العمل كله لغواً وباطلاً، وتكلفاً وعناء ولا يمكن غير ذلك أصلاً، وهم لا يقولون بهذا، أو تكون صلاتها في المساجد والمصلى منحة الفضل عن صلاتها في بيتها كما يقول المخالفون، فيكون العمل المذكور كله أثماً حاطاً من الفضل ولا بد، إذ لا يحط من الفضل في صلاة ما عن تلك الصلاة بعينها عمل زائد إلا وهو محرم، ولا يمكن غير هذا؛ وليس هذا من باب ترك أعمال مستحبة في الصلاة، فيحط ذلك من الاجر لو عملها، فهذا لم يأت باثم لكن ترك أعمال بر، وأما من عمل عملاً تكلفه في صلاته فأثلم بعض أجره الذي كان يتحصل له لو لم يعمل، وأحبط بعض عمله: فهذا عمل محرم بلا شك، لا يمكن غير هذا؛ وليس في الكراهة اثم أصلاً، ولا إحباط عمل، بل فيه<sup>(٢)</sup> عدم الاجر والوزر معاً؛ وإنما الاثم لإحباط على الحرام فقط<sup>(٣)</sup> \*

وقد اتفق جميع أهل الارض أن رسول الله ﷺ لم يمنع النساء قط الصلاة معه في مسجده إلى أن مات عليه السلام، ولا الخلفاء الراشدون بعده، فصح أنه عمل غير منسوخ، فأذا شك في هذا فهو عمل بر، ولولا ذلك ما أقره عليه السلام، ولا تركن بتكلفه بلا منفعة، بل بمضرة، وهذا العسر والاضيق، لا النصيحة، وأذا شك في هذا فهو الناسخ وغيره المنسوخ. هذا لوصح ذاتك الحديثان، فكيف وهما لا يصحان \*

روياناً طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن عروة:

(١) الرحمة الزمام وهي فصيحة (٢) الأحسن أن يكون «فيها» (٣) كذا في الأصل

أن عمر بن الخطاب أمر سليمان بن أبي حشمة <sup>(١)</sup> أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان <sup>(٢)</sup> \*

وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: أن عائكة بنت زيد بن عمرو ابن نفيل كانت تحت عمر بن الخطاب، وكانت تشهد الصلاة في المسجد وكان عمر يقول لها: والله أنك لتعلمين أني ما أحب هذا، فقالت: والله لا أنتهي حتى تنهاني! قال عمر: فاني لأنهاك، فلقد طعن عمر يوم طعن وانها لفى المسجد <sup>(٣)</sup> \*

قال علي: ما كان أمير المؤمنين يتمتع من نهها عن خر وجهها الى المسجد لو علم أنه لأجر لها فيه، فكيف لو علم أنه يحط من أجرها ويحبط عملها. ولا حجة لهم في قوله لها: إني لأحب ذلك، لأن ميل النفس للاثم فيه، وقد علم الله تعالى أن كل مسلم — لولا خوف الله تعالى لأحب الأكل إذا جاع في رمضان، والشرب فيه إذا عطش، والنوم في الغدوات الباردة في الليل القصير عن القيام الى الصلوات، ووطء كل جارية حسناء يراها المرء، فحب المرء الشيء المحظور لا حرج عليه فيه، ولا يقدر على صرف قلبه عنه، وإنما الشأن في صبره أو عمله فقط، قال تعالى: (كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم) \*

(١) في نسخة من النسوخ عن الأصل «سليمان بن أبي خيشمة» وفي أخرى «سليمان بن أبي حمد» وكلاهما خطأ (٢) رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٥: ص ١٦ و ١٧) عن يزيد ابن هرون عن سفيان عن هشام بن عروة عن أبيه، وهو اسناد صحيح والذي هنا منقطع \* (٣) هذا مرسل، لأن الزهري لم يدرك عمر، ورواه ابن سعد في الطبقات بمعناه (ج ٨: ص ١٩٥) عن الواقدي عن معمر عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وهو موصول والواقدي فيه ضعف، ونقل ابن حجر نحوه في الإصابة (ج ٨: ص ١٣٧) عن ابن منده عن طريق ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن سالم \*

ومن طريق عبد الرزاق عن محمد بن عمار عن عمرو الثقفي عن عرفة<sup>(١)</sup>: أن علي بن أبي طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان، فيجعل للرجال إماماً، وللنساء إماماً، فأمرني فأمت النساء \*

قال علي: والشواب وغيرهن سواء. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٢٢ — مسألة ولا يؤذن ولا يقام شيء من النوافل، كالعبدین والاستسقاء والكسوف وغير ذلك، وإن صلى كل ذلك في جماعة وفي المسجد، ولا لصلاة فرض على الكفاية، كصلاة الجنائز، ويستحب إعلام الناس بذلك، مثل النداء: الصلاة جامعة. وهذا ما لا يعلم فيه خلاف إلا شيئاً كان بنو أمية قد أحدثوه من الأذان والإقامة لصلاة العبدین، وهو بدعة، وقد صح عن النبي ﷺ أنه لم يأمر بأذان ولا إقامة شيء من ذلك، على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى \*

قال علي: الأذان والإقامة أمر بالمجئء إلى الصلاة، وليس يجب ذلك إلا في الفرائض المتعينة، ولا يلزم ذلك في النوافل، فلا أذان فيها ولا إقامة وإعلام الناس بذلك تنبيه على خير، وقد جاء ذلك أيضاً عن رسول الله ﷺ على ما ذكره في باب إن شاء الله تعالى \*

٣٢٣ — مسألة، ولا يجوز أن يؤذن ويقيم إلا رجل بالغ عاقل مسلم مؤد لألفاظ الأذان والإقامة حسب طاقته، ولا يجزئ أذان من لا يعقل حين أذانه لسكر أو نحو ذلك، فإذا أذن البالغ لم يمنع من لم يبلغ من الأذان بعده، ويجزئ أذان الفاسق، والعدل أحب إلينا، والصيت أفضل \*  
برهان ذلك أن النساء لم يخاطبن بالأذان للرجال، لقول رسول الله ﷺ: «فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أكبركم، أو أكثركم قرآناً» فإما أمر

(١) أما عرفة فهو ابن عبد الله الثقفي ويقال السلمي، وأما عمرو الثقفي ومحمد بن عمار فلم أعرفهما؛ والأثر لم أجده من رواية أخرى \*

بالأذان عن أئمة الصلوة في جماعة، وهم الرجال فقط، لا النساء على ما ذكرنا قبل \*  
والصبي والمجنون والذاهب <sup>(١)</sup> العقل بسكر غير مخاطبين في هذه  
الأحوال، وقد قال النبي ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر الصبي والمجنون  
والناثم. والأذان مأمور به كما ذكرنا، فلا يجزى أدائه إلا من مخاطب  
به بنية أدائه ما أمر به، وغير الفرض لا يجزى عن الفرض \*  
فان قيل: فانكم تجزون لمن أذن لأهل مسجد أن يؤذن لأهل مسجد

آخر في تلك الصلاة نفسها، وهذا تطوع منه \*  
قلنا: نعم، وهو وإن كان تطوعاً منه، فهو من أحدهم المأمورين بإقامة  
الأذان والإمامة والإقامة لمن معه، فهو في ذلك كله مؤدى فرض. وإذا  
تأدى الفرض، فالأذان فعل خير لا يمنع الصبيان منه، لأنه ذكر لله تعالى  
وتطوع وبر \*

وأما الكافر فليس أحدنا ولا مؤمناً، وإنما ألزمنا أن يؤذن لنا أحدنا \*  
وأما من لم يؤد ألقاظ الأذان متعمداً فلم يؤذن كما أمر، ولا أتى بألقاظ  
الأذان التي أمر بها، فهذا لم يؤذن أصلاً \*

فان لم يقدر على أكثر من ذلك للغة أو لكثرة أجزاء أذانه، لقول  
الله تعالى: ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) فهذا غير مكلف إلا ما قدر عليه  
فقط، وسواء كان هنالك من يؤدى ألقاظ الأذان أو لم يكن، وكان أفضل  
لو أذن المحسن \*

وأما الفاسق فانه أحدنا بلا شك، لأنه مسلم، فهو داخل تحت قوله  
عليه السلام: «يؤذن لكم أحدكم» ولا خلاف في اختيار العدل \*  
وأما الصيت: فلان الأذان أمر بالجمعي، إلى الصلاة؛ فإسماع المأمورين

(١) في نسخة منسوخة من الأصل «والزاهل» ولعل صوابها «والقاهل»

أولى، ولقول رسول الله ﷺ لأبي مخنف: «ارجع فارفع صوتك»<sup>(١)</sup>، وهذا أمر برفع الصوت. فلو تعدد المؤذن أن لا يرفع صوته لم يجزه أذانه، وإن لم يقدر على أكثر إلا بمشقة لم يلزمه، لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال عليه السلام ما قد ذكرناه باسناده: «وإذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان له ضراط حتى لا يسمع التأذين»، فالاجتهاد في طرد الشيطان فعل حسن. وبالله تعالى التوفيق \*

وصح عن النبي ﷺ: «لا يسمع مدى صوت المؤذن إنس ولا جان ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة»، وروناه من طريق مالك عن عبد الرحمن ابن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة<sup>(٢)</sup> المازني الانصاري عن أبيه عن أبي سعيد الخدري مسنداً. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٢٤ — مسألة ولا يجوز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً، فإن كان ذلك فالمؤذن هو المبتدئ، والداخل عليه مسيء لأجر له، وما يبعد عنه الائتم، والواجب منعه. فإن بدءاً معاً فالأذان للصيت الاحسن تأدية وجائز أن يؤذن جماعة واحداً بعد واحد للمغرب وغيرها سواء في كل ذلك، فإن تشاحوا وهم سوله في التأدية والصوت والفضل والمعرفة بالاوقات أقرع بينهم، سواء عظمت أقطار المسجد أو لم تعظم \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن مفرج ثنا سعيد بن السكن ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن سمي مولى أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا»<sup>(٣)</sup> \*

(١) ستاق بعض طرق حديث أبي مخنف في المسألة رقم ٣٣١ والطريق التي فيها هذه الكلمة رواها أبو داود (ج ١ : ص ١٩٢) بلفظ «ثم ارجع فد من صوتك»  
(٢) في الأصل «ابن إدريسة» وهو خطأ، صححه من الموطأ (ص ٢٣) ومن التهذيب.  
(٣) في البخاري (ج ١ : ص ٢٥٣) \*



قال على: لو جاز أن يؤذن اثنان فصاعداً معاً لكان الاستهام لغواً لا وجه له ، وحاش لله من هذا ، ولو كان الصف الاول لمن يادر بالمجيء لكان الاستهام لا معنى له ، لانه لا يمنع أحد من البدار ، وانما الاستهام فيما يضيق فلا يحمل البعض الناس دون بعض ، لا يمكن البتة غير هذا . وقد أقرع سعد بن أبي وقاص بين المتشاحين في الاذان ، اذ قتل المة ذن يوم القادسية ولو جاز اذان اثنين فصاعداً لكان أصحاب رسول الله ﷺ أحق الناس بان لا يضعوا فضله ، فما فعلوا ذلك ، وما كان لرسول الله ﷺ الا مؤذنان فقط .

٣٣٥ — مسألة ويجزى الاذان والاقامة قاعداً وراكباً وعلى غير طهارة وجنبا والى غير القبلة . وأفضل ذلك أن لا يؤذن إلا قائماً الى القبلة على طهارة . وهو قول أبي حنيفة وسفيان ومالك في الاذان خاصة وهو قول داود وغيرهم في كل ذلك .

وانما قلنا ذلك لانه لم يأت عن شيء من هذا نهى من عند الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ، وقال تعالى ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) فصح أن مالم يفصل لنا تحريمه فهو مباح . وانما تخيرنا أن يؤذن ويقم على طهارة قائماً الى القبلة لانه عمل أهل الاسلام قديماً وحديثاً .

٣٣٦ — مسألة ومن عطس في أذانه واقامته ففرض عليه أن يحمده الله تعالى ، وإن سمع عاطساً يحمده الله تعالى ففرض عليه أن يشمت في أذانه واقامته ، وإن سلم عليه في أذانه واقامته ففرض عليه أن يرد بالكلام .

ثم الكلام المباح كله جائز في نفس الاذان والاقامة .  
قال الله تعالى : ( وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها ) فلم يخص تعالى حالاً من حال .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا

موسى بن إسحاق عن عبد العزيز - هو ابن عبد الله بن أبي سلفة - عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> قال: «إذا عطس أحدكم فليقل: الحمد لله على كل حال؛ وليقل أخوه أو صاحبه: يرحمك الله، ويقول هو: يهديكم الله ويصلح بالكم» <sup>(٢)</sup>، فلم تخص النصوص حال الاذان والاقامة من غيرهما، ولا جاء نهى قط عن الكلام في نفس الاذان، وما نعلم حجة لمن منع ذلك أصلاً \* فان قالوا: قسناه على الصلاة. قلنا: فاتم تحيزون الاذان بلا وضوء: فان قياسه على الصلاة ١٩ \*

حدثنا حام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال: «رأيت بلالا يؤذن ويدور، فأنتبع فاه ههنا وههنا وأصبعه في أذنيه ورسول الله ﷺ في قبة حراء» <sup>(٣)</sup> \* .

وررونا عن وكيع عن محمد بن طلحة عن جامع بن شداد عن موسى ابن عبد الله بن يزيد الخطمي <sup>(٤)</sup> عن سليمان بن صرد <sup>(٥)</sup> صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم: أنه كان يؤذن للعسكر فكان يأمر غلامه في أذانه

(١) في ابى داود (ج ٤: ص ٦٧) «عن النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) قال المنذرى «واخرجه البخارى والنسائى» نقله شارح ابى داود (٣) رواه احمد في المسند (ج ٤: ص ٣٠٨) عن عبد الرزاق، ورواه الترمذى (ج ١: ص ٤١) عن محمود بن غيلان عن عبد الرزاق وقال حسن صحيح. ورواه الدارمى (ص ١٤١) عن محمد بن يوسف عن سفيان ومن طريق أخرى ثم قال «حديث الثوري اصح» وانظر الكلام على الحديث وطريقه في البيهقي (ج ١: ص ٣٩٥ و ٣٩٦) وفي الشوكاني (ج ٢: ص ٢٨ الى ٣١) وابو جحيفة بالتصغير، ووقع في الشوكاني - دبيع الادراء المنيرة - بالتكثير خطأ (٤) بفتح الهمزة للمجمة واسكان الغاء الهمزة (٥) بضم الصاد الهمزة وفتح الراء. وسليمان هذا قتل في حربه مع ابن زياد سنة ٦٥ وله ٩٣ سنة، وكان له سن عالية وشرف في قومه \*

بالحاجة <sup>(١)</sup> \*

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح <sup>(٢)</sup> عن الحسن البصري قال: لا بأس أن يتكلم في أذانه للحاجة \*

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن نسير بن ذعلوق <sup>(٣)</sup>: رأيت ابن عمر يؤذن على بعيره \*

٣٢٧ — مسألة ولا تجوز الأجرة على الأذان ، فان فعل ولم يؤذن إلا للأجرة لم يحز أذانه ، ولا أجزأت الصلاة به ، وجائز أن يعطى على سبيل البر ، وأن يرزقه الامام كذلك \*

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا ابن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا حفص بن غياث عن أشعث — هو ابن عبد الملك الحراني — عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص : « آخر ما عهد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن لا أتخذ مؤذناً يأخذ على أذانه أجراً <sup>(٤)</sup> » \*

(١) رواه أيضاً البيهقي (ج ١ : ص ٣٩٨) من طريق عبد الله بن رجا عن محمد بن طلحة (٢) الربيع وصبيح بفتح أولهما بوزن أمير (٣) نسير — بضم النون وفتح السين المهملة — وفي الأصل « بشر » وهو خطأ ، وذعلوق ، بضم الذال المعجمة واسكان الميم المهملة وضم اللام وآخره قاف (٤) الحديث من هذا الطريق رواه الترمذي (ج ١ : ص ٤٤) من رواية عبر عن أشعث وحسنه ، ورواه أحمد في المسند (ج ٤ : ص ٢١٦ و ٢١٧) وأبو داود (ج ١ ص ٢٠٩) والنسائي (ج ١ : ص ١٠٩) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٩) والبيهقي (ج ١ : ص ٤٢٩) كلهم من طريق سعيد الجبري عن أبي العلاء عن مطرف بن عبد الله عن عمار بن أبي العاص أنه قال : « يا رسول الله اجعلني امام قومي ، قال : أنت امامهم وأنت باضعفهم ، وأتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً » وهذا اسناد في غاية الصحة ، وقدرى مسلم (ج ١ ص ١٣٥) الأمر بالتخفيف موسى بن طلحة عن عثمان فاختصر الحديث لأن ابن سعد رواه كماه من طريق موسى (ج ٢ ص ٢٧) فالحديث صحيح على شرط مسلم كقول الحاكم \*

وهو قول أبي حنيفة وغيره ؛ وقال مالك : لا بأس باخذ الأجرة على ذلك . وهذا خلاف النص \*

روينا عن وكيع عن المسعودي — هو أبو عبيس عتبة بن عبد الله — عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود <sup>(١)</sup> — قال : أربع لا يؤخذ عليهن أجر : الأذان وقراءة القرآن والمقاسم <sup>(٢)</sup> والقضاء . وعن عبد الرزاق عن جعفر بن سليمان الضبيعي عن يحيى البكاء قال : رأيت ابن عمر يقول لرجل : اني لأبغضك في الله ، ثم قال لأصحابه : انه يتغنى في أذانه ويأخذ عليه أجرا <sup>(٣)</sup> \*

وقد قال الله عز وجل : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) . وقال عليه السلام : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فحرم تعالى أكل الأموال إلا لتجارة ، فكل مال فهو حرام إلا ما أباحه نص أو إجماع متيقن . فلو لم يأت النهي عن أخذ الأجر على الأذان لكان حراماً بهذه الجملة . وبالله تعالى التوفيق . ولا يعرف لابن عمر في هذا مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهم يشنعون هذا إذا وافق تقليدهم : وأما إن أعطى على سبيل البر فهو فضل ، وقد قال تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) \*

(١) كذا بالأصل ، وأنا أرجح جداً أنه خطأ وأن صوابه «عن القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود» فان الأثر نقله الشوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) عن ابن مسعود تفلاعن شرح الترمذي لابن سيد الناس . وعلى كل فليس هذا بحجة سواء أكان من قول القاسم أو من قول ابن مسعود والقاسم لم يسمع من جده عبد الله بن مسعود بل حديثه عنه مرسل (٢) هكذا هي هنا وفي نيل الأوطار ، ولعلها «والمقاسم» ولكني لم أجده الأثر في كتاب آخر حتى أرجح أحداها (٣) رواه الطحاوي (ج ٢ : ص ٢٧٠) من طريق حماد بن سلمة عن يحيى البكاء : «أن رجلاً قال لابن عمر : اني أجبتك في الله ، فقال له ابن عمر : لكني أبغضك في الله ، لأنك تبني في أذانك أجراً وتأخذ على الأذان أجراً» ونسبه الشوكاني (ج ٢ : ص ٤٤) لابن حبان \*

٣٢٨ — مسألة ومن كان في المسجد فاندفع الاذان <sup>(١)</sup> لم يحل له الخروج من المسجد إلا أن يكون على غير وضوء أو لضرورة \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا أحمد بن عثمان بن حكيم ثنا جعفر بن عوف عن أبي عميس أنا أبو صخرة، هو جامع بن شداد — عن أبي الشعثاء قال : خرج رجل من المسجد بعد ما نودي للصلاة، فقال أبو هريرة : « أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم <sup>(٢)</sup> » \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إسحاق ثنا محمد بن يوسف ثنا الاوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « قال : أقيمت الصلاة <sup>(٣)</sup> فسوى الناس صفوفهم فخرج رسول الله ﷺ فتقدم وهو جنب، ثم قال : على مكانكم، فرجع واغتسل ثم خرج ورأسه يقطر ماء ف صلى بهم، وقال عز وجل : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم اليه ) \*  
٣٢٩ — مسألة وجائز أن يقيم غير الذي أذن، لأنه لم يأت عن ذلك نهى يصح، والاثار المروى إنما يقيم من أذن \* إنما جاء من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، وهو هالك <sup>(٤)</sup> \*

(١) كذا في الأصل، ومن معاني الدفع ابتداء السير، فعمل المؤلف استعمله في معنى الابتداء مطلقا، وما نرى له وجه صحة، ولله دليل يؤيده، ثم ان «دفع» بمعنى بدأ في السير — فعل لازم، واندفع مطاوع المتعدي (٢) رواه النسائي (ج ١ : ص ١١١) (٣) في الأصل «أقيمت الصفوف» وهو خطأ صححه من البخاري (ج ١ : ص ٢٦١) منبرية (٤) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ليس ضعيفا بل هريقة، وكان البخاري يقوى أمره كاحكامه عنه الترمذي (ج ١ : ص ٤٢) وهذا الحديث طويل روى بضعة أبوداود والترمذي وابن ماجه، وكذلك احمد في المسند ولم يروه بطوله على سمة المسند ولكن رواه المزني في التهذيب معطولا ونقله الذي طبع تهذيب التهذيب على حاله (ج ٣ : ص ٣٥٩) وارجع في الكلام على اسناده الى الشوكاني (ج ٢ : ص ٤١) \*

٣٣٠ - مسألة ومن سمع المؤذن فليقل كما يقول المؤذن سواء سواء، من أول الاذان الى آخره وسواء كان في غير صلاة أو في صلاة فرض أو نافلة، حاشا قول المؤذن «حى على الصلاة حى على الفلاح»، فإنه لا يقولها في الصلاة، ويقولها في غير صلاة، فإذا أتم الصلاة فليقل ذلك \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن سلية المرادى ثنا عبد الله بن وهب عن حيوة <sup>(١)</sup> وسعيد بن أبي أيوب عن كعب ابن علقمة عن عبد الرحمن بن جبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه سمع النبي ﷺ يقول: «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول، ثم صلوا على فإنه <sup>(٢)</sup> من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشراً، ثم سلوا الله على الوسيلة، فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبده من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت عليه الشفاعة» \*

ورويناه أيضاً من طريق مالك عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن أبي سعيد الخدري <sup>(٣)</sup> فلم يخص عليه السلام كونه في صلاة من غير كونه فيها \*

وأما قلنا: لا يقول في الصلاة «حى على الصلاة حى على الفلاح»، لانه تكليم للناس يدعون به الى الصلاة، وسائر الاذان ذكر الله تعالى، والصلاة موضع ذكر الله تعالى \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا

(١) يفتح الحاء المهملة واسكان الباء المثناة وفتح الواو، وفي الأصل «خيرة» وهو خطأ وحيوة هو ابن شريح بن صفوان المصري (٢) في الأصل «قان» بحذف الضمير، وصححه من مسلم (ج: ١ ص: ١١٣) (٣) في الموطأ (ص: ٢٣) مرفوعاً مختصراً وكذلك رواه البيهقي (ج: ١ ص: ٤٠٨) والبخاري (ج: ١ ص: ٢٥٢) ومسلم (ج: ١ ص: ١١٣) \*

احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا اسماعيل بن ابراهيم — هو ابن علي — عن حجاج الصواف عن يحيى ابن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم قال: «بينا أنا <sup>(١)</sup> أصلي مع رسول الله ﷺ، فذكر الحديث وفي آخره: ان رسول الله ﷺ قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير وقرآن القرآن، أو كما قال عليه السلام.» فان قال سامع الأذان: «لا حول ولا قوة إلا بالله، مكان: «حي على الصلاة حي على الفلاح، فحسن»

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أخبرني مجاهد بن موسى حدثني حجاج قال قال ابن جريج: أخبرني عمرو بن يحيى <sup>(٢)</sup> أن عيسى بن عمر أخبره عن عبد الله بن علقمة بن وقاص عن أبيه قال: إني عند معاوية إذ أذن مؤذنه فقال معاوية كما قال المؤذن، حتى إذا قال: «حي على الصلاة»، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، فلما قال: «حي على الفلاح»، قال: «لا حول ولا قوة إلا بالله»، ثم قال: «سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ذلك» <sup>(٣)</sup>

٣٣١ — مسألة وصفة الأذان معروفة، وأحب ذلك إلينا أذان أهل مكة وهو \*

الله أكبر الله أكبر ؛ الله أكبر الله أكبر ، أربع مرات ، أشهد ان

(١) الزيادة من صحيح مسلم (ج ١: ص ١٥١) (٢) في الأصل «عمر بن يحيى» وهو خطأ ، صحناه من النسائي (ج ١: ص ١٠٩ و ١١٠) ومن التهذيب (٣) الحديث رواه البخاري (ج ١: ص ٢٥٢) مختصراً وفيه حذف بعض الاستناد وكذلك البيهقي (ج ١: ص ٤٩٩) وروى نحوه مرفوعاً من حديث عمر بن الخطاب (ج ١: ص ١١٣) وأبو داود (ج ١: ص ٢٠٧) \*

لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، ثم يرفع صوته فيقول: أشهد أن لا إله إلا الله؛ أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حتى على الصلاة حتى على الصلاة، حتى على الفلاح، حتى على الفلاح، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله \*

وأذان أهل المدينة كما وصفنا سواء سواء إلا أنه لا يقول في أول أذانه والله أكبر الله أكبر، إلا مرتين فقط \*

وأذان أهل الكوفة كما وصفنا أذان أهل مكة إلا أنهم لا يقولون وأشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله، إلا مرتين مرتين فقط. \*

وإن أذن مؤذن بأذان أهل المدينة أو بأذان أهل الكوفة فحسن \*

وإن زاد في صلاة الصبح بعد حتى على الفلاح الصلاة خير من النوم الصلاة خير من النوم فحسن \*

وإنما نخيرنا أذان أهل مكة لأن فيه زيادة ذكر الله تعالى على أذان أهل المدينة وأذان أهل الكوفة، ففيه ترجيح والله أكبر، وفيه ترجيح وأشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً رسول الله، وهذه زيادة خير لا تحقر، أقل ما يجب لها ستون حسنة \*

وأيضا فإنه قد روينا من طرق، منها ما حدثناه حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن سليمان المنقري البصري ثنا حفص بن عمر الحوضي ثنا همام بن يحيى أن عامر بن عبد الواحد الأحول حدثه أن مكحولاً الشامي حدثه أن ابن محيريز حدثه أن أبا محذورة حدثه: أن رسول الله ﷺ عليه الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة، ثم وصف الأذان الذي ذكرنا حرفاً حرفاً <sup>(١)</sup> \*

(١) إدواءه، أبو داود معطولا (ج ١: ص ١٩١ و ١٩٢) من طريق همام \*



وحدثنا أيضا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب  
أخبرني ابراهيم بن الحسن ويوسف بن سعيد ثنا حجاج عن ابن جريج  
أخبرني عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي مخنف أن ابن محيريز أخبره -  
وكان يقيم في حجر أبي مخنف - قال : قلت لأبي مخنف : أتى خارج إلى  
الشام ، وأخشى أن أسأل عن تأذنيك ، فأخبرني ، فذكر له أن رسول الله  
ﷺ علمه الاذان كما ذكرنا نصاً <sup>(١)</sup> .

وقد جاءت أيضاً آثار مثل هذه بمثل أذان أهل المدينة وأذان أهل  
الكوفة ، إلا أن هذه زائدة عليها تريباً وترجيماً ، وزيادة الرواة العدول  
لا يجوز تركها ، إلا أن تكون على التخيير ، فيكون الأخذ بالزيادة أفضل ،  
لأنها زيادة ذكر وخير .

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا  
ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عمران بن  
مسلم عن سويد بن غفلة : أنه أرسل إلى مؤذن له : لا ثوب في شيء من  
الصلاة الا الفجر ، فإذا بلغت ، حي على الفلاح ، قل : الصلاة خير من النوم  
الصلاة خير من النوم ، فانه أذان بلال .

قال علي : سويد بن غفلة من أكبر التابعين ، قدم بعد موت النبي ﷺ  
بخمسة ليال أو نحوها ، وأدرك جميع الصحابة الباقين بعد موته عليه السلام .  
وبه إلى وكيع عن سفيان الثوري عن أبي جعفر المؤذن عن أبي سليمان  
عن أبي مخنف : أنه كان إذا بلغ ، حي على الفلاح ، في الفجر قال : الصلاة

(١) رواه النسائي (ج ١ ص ١٠٣ و ١٠٤) بطوله . واختصره المؤلف . وقد رواه الشافعي  
في الأم مطولاً (ج ١ : ص ٧٣) عن مسلم بن خالد عن ابن جريج ورواه الدارقطني  
(ص ٨٦) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٩٣) من طريق الشافعي ، وقد أوفينا الكلام على طرقة  
والفاظة في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي .

خير من النوم، الصلاة خير من النوم<sup>(١)</sup>، \*

قال علي: لم يؤذن بلال لأحد بعد رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام للظهر أو العصر فقط، ولم يشفع الأذان فيها أيضا<sup>(٢)</sup>.\*  
وأما الإقامة فهي والله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله.\*

برهان ذلك أن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن سمك بن عطية عن أيوب السختياني عن أبي قلابة عن أنس بن مالك قال: وأمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر<sup>(٣)</sup> الإقامة إلا الإقامة<sup>(٤)</sup>.\*  
حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الزواق أنا معمر عن أيوب السختياني عن أبي قلابة قال: كان بلال يوتر الإقامة ويشي الأذان؛ لإيقوله وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة.\*

قال علي: قد ذكرنا ما لا يختلف فيه اثنان من أهل النقل: أن بلالا رضي الله عنه لم يؤذن قط لأحد بعد موت رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة بالشام، ولم يتم أذانه فيها؛ فصار هذا الخبر مستندا صحيح الإسناد، وصح أن الأمر له رسول الله ﷺ، لأحد غيره.\*

(١) رواه البيهقي معلقاً بدون إسناد عن سفيان عن أبي جعفر عن أبي سليمان عن أبي عذورة (١ ج: ص ٤٢٢) (٢) هذا هو الأرجح جداً وقيل إنه أذن مدة خلافة أبي بكر، وانظر البيهقي (١ ج: ص ٤١٩ و ٤٢٠) ونصب الرأية (ج ١: ص ١٥٤) (٣) في الأصل «ويوتر» بمحذف «أن» وصححه من البخاري (ج ١: ص ٢٥٠) (٤) الحديث رواه البخاري ومسلم بأسانيد متعددة ورواه ابوداود (ج ١: ص ١٩٨ و ١٩٩) وباقي الكتب الستة. وقد أكثر البيهقي من ذكر أسانيد (ج ١: ص ٤١٢ و ٤١٣) وفي بعضها التصريح بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الذي أمر بلالا بذلك وهو باسنادين صحيحين \*

وقال الحنفيون : الاقامة متى متى ، واختلف عنهم في تفسير ذلك ، فروى زفر عن أبي حنيفة كما ذكرنا في قول ، الله اكبر الله اكبر ، الله اكبر ، الله اكبر ، أربع مرات في ابتداء الاذان ، وفي ابتداء الاقامة كذلك أيضا ، وعلى هذه الرواية هم الحنفيون اليوم \*

وعن أبي يوسف عن أبي حنيفة في تلا الامرين الاذان والاقامة الله اكبر الله اكبر ، في ابتداءهما مرتين فقط . وقد جاء حديث بمثل رواية أبي يوسف في الاذان ، وما نعلم خبراً قط روى في قول ، الله اكبر الله اكبر ، أربع مرات في اول الاقامة <sup>(١)</sup> ، ولولا أنها ذكر الله تعالى لوجب ابطال الاقامة بها ؛ وابطال صلاة من صلى بتلك الاقامة ؛ ولكن هذه الزيادة بمنزلة من زاد في الاقامة ، لاحول ولا قوة الا بالله ، أو غير ذلك مما ليس من الاقامة في شيء . \*

وقال المالكيون : الاقامة كلها وتر ، إلا الله اكبر الله اكبر ، فانه يكرر ؛ ولا يقال ، قد قامت الصلاة ، إلا مرة واحدة \*

قال علي : الاذان منقول نقل السكافة بمكة وبالمدينة وبالكوفة ، لانه لم يمر باهل الاسلام - مذكور الاذان على رسول الله ﷺ ، الى يوم مات أنس بن مالك آخر من شاهد رسول الله ﷺ وصحبه - يوم إلا وهم يؤذنون فيه في كل مسجد من مساجدهم خمس مرات فأكثر ، فقل هذا لا يجوز ان نفسى ولا أن يحرف ، \*

(١) هنا بهامش الأصل مانصه : « بل قد روى أبو داود حديثين ، أحدهما من طريق معاذ بن جبل . والآخر من طريق ابن عمر يزعم ان عذوة ، كلاهما : وفي الاقامة « الله اكبر الله اكبر » أربع مرات ، إلا ان في حديث معاذ عن عبد الله بن زيد - : السعدي ، وفي الآخر مكحولاه واقطر الحديثين في أبي داود ( ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢ و ١٩٧ و ١٩٨ )

فلولا أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن بها <sup>(١)</sup> على عهد رسول الله ﷺ بلا شك، وكان الأذان بمكة على عهد رسول الله ﷺ يسمعه عليه السلام، واذبح، ثم يسمعه أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، بعده عليه السلام، وسكنها أمير المؤمنين ابن الزبير تسع سنين وهو بقية الصحابة، والعمال من قبله بالمدينة والكوفة - : فن الباطل الممتنع المحال الذى لا يحل أن يظن بهم رضى الله عنهم أن أهل مكة بدلوا الأذان وسمعه أحدهؤلاء الخلفاء رضى الله عنهم أو بلغه والخلافة بيده - فلم يغير، هذا ما لا يظنه مسلم، ولو جاز ذلك لجاز بحضرتهم بالمدينة ولا فرق، \*

وكذلك فتحت الكوفة ونزل بها طوائف من الصحابة رضى الله عنهم وتداولها عمال عمر بن الخطاب، وعمال عثمان رضى الله عنهما، كأبي موسى الأشعرى، وابن مسعود، وعمار، والمغيرة، وسعد بن أبى وقاص، ولم تزل الصحابة الخارجون عن الكوفة يؤذنون فى كل يوم سفرهم <sup>(٢)</sup> خمس مرات، الى أن بنوها وسكنوها، فن الباطل المحال أن يحال <sup>(٣)</sup> الأذان بحضرة من ذكرنا ويخفى ذلك على عمر وعثمان، أو يعمله أحدهما فيقره ولا ينكره \*

ثم سكن الكوفة على بن أبى طالب الى أن مات ونفذ العمال من قبله الى مكة والمدينة، ثم الحسن ابنه رضى الله عنه، الى أن سلم الأمر لمعاوية رحمه الله تعالى، فن المحال أن يغير الأذان ولا ينكر تغييره على والحسن ولو جاز ذلك على على لجاز مثله على أبى بكر وعمر وعثمان، وحاشا لهم من هذا، فما يظن هذا بهم ولا بأحد منهم مسلم أصلاً \*

فان قالوا: ليس أذان مكة ولا أذان الكوفة نقل كافة. قيل لهم: فان قالوا لكم: بل أذان أهل المدينة ليس هو نقل كافة فما الفرق؟ فان ادعوا فى هذا

(١) فى الأصل «فلولا أن كل هذه الوجوه قد كان يؤذن به» وهو خطأ (٢) كذا بالاصل (٣) يحال: يعنى يتغير \*

محالا ادعى عليهم مثله \*

فان قالوا : إن أذان أهل مكة وأهل الكوفة يرجع الى قوم محصور عددهم. قيل لهم: وأذان أهل المدينة يرجع الى ثلاثة رجال لأكثر : مالك وابن الماجشون وابن أبي ذئب فقط ، وإنما أخذه أصحاب هؤلاء عن هؤلاء فقط \*

فان قالوا : لم يختلف في الاذان بالثنية . قيل لهم : هذا الكذب البحت روى معمر عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر الاذان ثلاثاً ثلاثاً<sup>(١)</sup> . وروى ابن جريج عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يثني الإقامة فيطل بهذا يقرن البطلان فيما يحتاج به المالكين<sup>(٢)</sup> لاختيارهم في الاذان بأنه نقل الكفاة إلى رسول الله ﷺ . فصح يقيناً أن لأذان أهل مكة من ذلك مالا لأذان أهل المدينة سواء . وأن لأذان أهل الكوفة من ذلك مالا لأذان أهل مكة وأذان أهل المدينة ولا فرق \*

فان قالوا : لم يغير ذلك الصحابة لكن غير بعدهم \*

قلنا : إن جاز ذلك على التابعين بمكة والكوفة ، فهو على التابعين بالمدينة أجوز ، فما كان بالمدينة في التابعين كلقمة والأسود وسويد بن غفلة والرحيل<sup>(٣)</sup> ومسروق ونباتة<sup>(٤)</sup> وسلمان بن ربيعة<sup>(٥)</sup> وغيرهم ، فكل هؤلاء أئمة في حياة عمر بن الخطاب ، وما يرتفع أحد من تابعي أهل المدينة على

(١) هذه رواية غريبة جداً وقد روى مثلها البيهقي (ج ١ : ص ٤٢٤) من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر (٢) كذا في الاصل والمراد ظاهر (٣) كذا في الأصل ولم أعرف من هو ؟ بعد تقليد الرسم على كل ما يجهله من أنواع التصحيف ، وليس في الرواية من اسمه «الرحيل» إلا الرحيل بن معاوية الكوفي ، وهو يروي عن أبي اسحق السبيعي وأبي الزبير ومحمد الطويل فهومن أهل القرن الثاني ومتأخر جد عن عمر (٤) بضم النون ، وهو نباتة الوالبي وكان معلماً على عهد عمر كقال ابن حبان وأبو حاتم (٥) في الاصل «سلمان» وهو خطأ ، وهو سلمان الخليل لأنه كان يلي الخيل في خلافة عمر ، ويقال : إن له محبة

طاوس وعطاء ومجاهد ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم تبديل عمود الدين \*  
فان هبطوا الى تابعي التابعين؛ فما يجوز شيء من ذلك على سفيان  
الثوري وابن جريج الا جاز مثله على مالك، فماله على هذين فضل، لافي علم  
ولا في ورع، ومعاذ الله أن يظن بأحد منهم شيء من هذا \*

فان رجعوا الى الولاة، فان الولاة، على مكة والمدينة والكوفة انما  
كانوا ينفنون من الشام من عهد معاوية الى صدر زمان أبي حنيفة وسفيان  
ومالك، ثم من الانبار وبغداد في باقي أيام هؤلاء، فلا يجوز شيء من ذلك  
على والى مكة والكوفة الا جاز مثله على والى المدينة، وكلها قد وليها الصالح  
والفاسق، كالحنبل، وحبش<sup>(١)</sup> بن دلجة وطارق<sup>(٢)</sup> وخالد القسري وما هنالك  
من كل من لا خير، فما جاز من ذلك عليهم بمكة والكوفة فهو جائز عليهم  
بالمدينة سواء سواء \*

بل الأمر أقرب الى الامتناع بمكة؛ لان وفود جميع أهل الارض  
يردونها<sup>(٣)</sup> كل سنة، فما كان ليخفى ذلك أصلا على الناس، وما قال هذا  
أحد قط والحمد لله \*

فان رجعوا الى الروايات، فالروايات كما ذكرنا متقاربة لإل قول  
أبي حنيفة المشهور في الإقامة، فما جاءت به قط رواية \*

وليس هذا من المد والصاع والوسق في شيء، لأن كل مد أو قنين  
أحدث بالمدينة وبالكوفة فقد عرف، كما عرف بالمدينة مد هشام الذي  
أحدث، والمد الذي ذكره مالك في موطنه: ان الصاع هو مد وثلاث بالمد  
الآخر، وكند أهل الكوفة الحجاجي، وكصاع عمر بن الخطاب، ولا

(١) الحجاج معروف وحبش بن دلجة وطارق بن عمرو أخياره في تاريخ الطبري (٧ج)  
ص ٨٤ و ٨٥ و ١٩٠ و ١٩٧ و ٢٠٢ و ٢٠٥ (٢) هو خالد بن عبد الله القسري — بفتح القاف  
واسكان السين المهملة — وفي الأصل «القشيري» وهو تصحيف وأخباره في الطبري  
والإثافي والتهذيب (٣) في الأصل «يردونها» وهو خطأ \*

خرج في إحداث الأمير أو غيره مدا أو صاعا لبعض حاجته . وبقى مد النبي صلى الله عليه وسلم وصاعه ووسقه منقولاً إليه نقل الكافة إليه<sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم \*

والعجب أن مالكا رأى كفارة الظهار خاصة بمد هشام المحدث على اختلاف أصحابه فيه ، فاشهب وابن وهب وابن القاسم يقول أحدهم : هو<sup>(٢)</sup> مد ونصف ، ويقول الآخر : هو مدان غير ثلث ، ويقول غيرهم : هو مدان<sup>(٣)</sup> ! \*

واحتج بعض أصحاب أبي حنيفة بأن قال : أذان أبي مخذورة متأخر ، نقلنا : نعم ، وأحسن طريقه موافق لاختيارنا . والله الحمد . فان قالوا : إن فيه ثنية الإقامة . قلنا : نعم ، : ، ولسنا ننسرها ، إلا أن ثنيتها كان الامر الاول ، وإفرادها كان الامر الآخر بلا شك .<sup>(٤)</sup> \*

لما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات حدثنا عبد الله بن نصرنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : حدثنا أصحاب محمد ﷺ : وأن عبد الله بن زيد رأى الاذان في المنام ، فأبى النبي ﷺ فأخبره قال : عليه بلالا ، فقام بلال فأذن مثني وأقام مثني<sup>(٥)</sup> . \*

(١) كذا بالأصل بـ تكرار «إليه» مرتين والأولى حذف الأولى (٢) في الأصل «وهو» وزيادة الواو لا معنى لها (٣) انظر الموطن (ص ١٢٤) وشرح الزرقة في (ج ٢ ص ٨١ و ٨٢) وشرحنا على انطراج يحيى بن آدم (رقم ٤٧١ و ٤٨١) (٤) انظر البيهقي (ج ١ ص ٤٢١) (٥) هذا جزء من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى وكان تارة يقول «حدثنا أصحابنا» وتارة «حدثنا أصحاب محمد» وتارة بلفظ «عبد الرحمن بن أبي ليلى عن معاذ» وتارة «عبد الرحمن عن عبد الله بن زيد» والحديث واحد والقصة واحدة ، وقد ضمه المؤلف في الاحكام (ج ٦ ص ٧١) فأخطأ ، وصححه هنا ناسب ، وحققنا طريقه في اعتقائه على الاحكام ولم نكن رأينا تصحيح المؤلف له الا فيما نقله عنه ابن حجر وابن الترمذي ، فالحمد لله على التوفيق \*

قال على : وهذا إسناد في غاية الصحة من إسناد الكوفيين ، فصح أن  
ثنية الاقامة قد نسخت ، وأنه هو كان أول الامر ، وعبد الرحمن بن  
ابن لى أخذ عن مائة وعشرين من الصحابة ، وأدرك بلالا وعمر رضى  
الله عنهما ، فلاح بطلان قولهم يقيين . والله تعالى الحمد \*

إلا أن الأفضل ما صح من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا  
بأن يوترها إلا الاقامة . والصحيح الآخر أولى بالأخذ مما لا يبلغ درجته \*  
وقد قال بعض متأخرى المالكيين : معنى « الا اقامة » أى إلا  
« الله أكبر » !! وهذا جرى منهم على عادتهم فى الكذب ، وما سعى أحد  
قط قول « الله أكبر » اقامة ، لافى لغة ولا فى شريعة ، فكيف وقد  
جاء مبيناً أنه « قد قامت الصلاة » ، كما ذكرناه \*

وقال الحنفيون : إن الامر لبلا بأن يوتر الاقامة هو بمن بعد  
رسول الله ﷺ ، وهذا لحاق منهم بالروافض الناسيين الى أبي بكر وعمر  
تبديل دين الاسلام ، ولعن الله من يقول هذا ، فما يقوله مسلم \*

فان قالوا : قد روئيم من طريق حيوة عن الاسود : أن بلالا كان  
يثنى الاقامة . قلنا : نعم ؛ وأنس روى : أن بلالا أمر بوترها ، وأنس سمع  
أذان بلال بلا شك ، ولم يسمعه الاسود قط يؤذن ولا يقيم فصح أن معنى  
قول الاسود : أن بلالا كان يثنى الاقامة يريد قوله « قد قامت الصلاة »  
حتى يتفق قوله مع رواية أنس فى ذلك \*

قال على : وقال بعض الحنفيين : لعل أمر رسول الله ﷺ أبا محذورة  
أن يقول « أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمداً  
رسول الله أشهد أن محمداً رسول الله » ، انما كان لاجل أنه كان خفض به  
صوته ، لا لانه من حكم الاذان \*

قال على : وهذا كذب على رسول الله ﷺ مجرد ، لانه عليه السلام



لو علم أن هذا الترجيع ليس من نفس الاذان لبأه عليه<sup>(١)</sup>، ولما تركه البتة يقول ذلك خافضا صوته في ابتداء الاذان، فليس هو كلمة واحدة، بل أربع قضايا، الاثنان منها ست كلمات ست كلمات، والاثنان خمس كلمات خمس كلمات، فمن الكذب البحت — الذى يستحق فيه صاحبه أن يتبوأ مقعده من النار — أن يدع رسول الله ﷺ أباحمودة يأتي بكل ذلك خافض الصوت، وليس خفضه من حكم الاذان، فاذا تركه على الخطأ ولم ينه زاد في اضلاله، بأن يأمره بأن يعيد ذلك رافعا صوته، ولا يعلمه أن تكرار ذلك ليس من الاذان، وما ندرى كيف ينطلق بهذا لسان مسلم! أو ينشرح له صدره ١٤ فكيف والآثار — التى هي أحسن ما روى في ذلك — جاءت مينة بأن نبي الله ﷺ عليه الاذان كذلك نصا، كلمة كلمة، تسع عشرة كلمة ١١١ فوضح كذب هؤلاء القائلين جهاراً:

وقال بعضهم: لما رأينا ما كان في الاذان في موضعين كان في الموضع الثانى على نصف ما هو عليه في الموضع الاول، ألا ترى أنه يقال في أول الاذان «أشهد أن لا إله إلا الله» مرتين، ويقال في آخره «لا إله إلا الله» مرة، وكان التكبير مما يتكرر في الاذان، وكان التكبير في آخر الاذان مرتين، والقياس أن يكون في أول الاذان أربعاً ١١١ .

قال على: اذا كان هذا الهوس عندكم حقا فان التكبير مربع في أول الاذان كما تقول، فالواجب أن يكون «أشهد أن لا إله إلا الله» أشهد أن محمدا رسول الله» مربعا أيضا في التكبير، وأن لا يثنى من الاذان إلا ما اتفق على أن يثنى، كما لا يفرد منه إلا ما اتفق على افراده، وهو «لا إله إلا الله» فقط، فيكون أول الاذان ثلاث قضايا مربعات، ثم يتلوها ثلاث

(١) «نبأ» يمدى بنفسه وبالباء، وأما تدميته بحرف «على» فلم أجد دليلا عليها كما

قضايا مثنيات. ثم تور ذلك قضية سابعة مفردة، فهذا هنر أفلح من هنركم؛ فينبغي أن تلتزموه ١١١ \*

وأما المالكيون، فانهم اذا قاسوا المستحاضة على المصراة، والنفخ، في الصلاة على ( ولا تقل لهما أف ) والمرأة ذات الزوج في مالها على المريض المخوف عليه الموت، وفرج المتزوجة على يد السارق، وسائر تلك القياسات التي لا شيء أسقط منها ولا أغث - : فهذا القياس أدخل في المعقول عند كل ذي مسكة عقل، فينبغي لهم أن يلتزموها، إن كانوا من أهل القياس؛ وإلا فليتركوا تلك المقاييس السخيفة، فهو أحظى لهم في الدين وأدخل في المعقول ١١١ وبالله تعالى التوفيق \*

وقال بعض المالكيين: لما كانت «لا اله الا الله» تقال في آخر الأذان مرة واحدة - : وجب أن تكون الإقامة كلها كذلك، إلا ما اتفق عليه من التكبير فيها. فقلنا لهم: لما لم يكن ما ذكرتم <sup>(١)</sup> حجة في أفراد الأذان لم يكن حجة في أفراد الإقامة. وأيضا: فانه لما كان التكبير في الإقامة يثنى باتفاق منا ومنكم - : وجب أن يثنى سائر الإقامة، إلا ما اتفق عليه وهو التهليل في آخرها فقط. أو لما كان التكبير في الإقامة يقال أربع مرات وجب أن يكون في الإقامة أيضا يقال مرتين، ليكون فيها ترييع يخرج منه الى ثنية الى افراد. وكل هذا هوس، إنما أوردناه ليرى أهل التصحيح فساد القياس وبطلانه \*

وقد صح عن ابن عمر وأبي أمامة بن سهل بن حنيف: أنهم كانوا يقولون في أذانهم «حى على خير العمل»، ولا تقول به، لأنه لم يصح عن النبي ﷺ، ولا حجة في أحد دونه. ولقد كان يلزم من يقول في مثل هذا عن صاحب: مثل هذا لا يقال بالرأى - : أن يأخذ بقول ابن عمر في هذا،

فهو عنه ثابت باصح اسناد <sup>(١)</sup> \*

وقال الحسن بن حى : يقال في العتمة : الصلاة خير من النوم ، الصلاة خير من النوم ، ولا نقول بهذا أيضا ، لأنه لم يأت عن رسول الله ﷺ .  
٣٣٢ — مسألة ولا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ، ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله ، فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا أقام ، ولا صلى باذان ولا اقامة \*

قال على : هي أربعة أشياء تنازع الناس فيها : الوضوء والاذان والاقامة والطواف بالبيت ، فقال أبو حنيفة : يجوز تنكيس كل ذلك . وقال مالك لا يجوز تنكيس الاذان ولا الاقامة ولا الطواف ، وقال في أحد قوله وأشهرهما : يجوز تنكيس الوضوء . وقال الشافعى : لا يجوز تنكيس شئ من ذلك \*

قال على : لا يشك أحد في أن رسول الله ﷺ علم الناس الاذان ، ولولا ذلك ما تكنوهما ولا ابتدعوهما ، فاذلا شك في ذلك فانما عليهما عليه السلام مرتين <sup>(٢)</sup> كما هما ، أولا فأولا ، يأمر الذى يعلمه بأن يقول ما يلقنه ، ثم الذى بعده من القول ، الى انقضائهما ، فاذ هذا كذلك فلا يحل لاحد مخالفة أمره ﷺ في تقديم ما آخر أو تأخير ما قدم . والله تعالى التوفيق \*

٣٣٣ : — مسألة فان كان برد شديد أو مطر رش فصاعدا ، فيجب ان يزيد المؤذن في أذانه بعد ، حى على الفلاح ، أو بعد ذلك <sup>(٣)</sup> ، والأصلوا

(١) رواية ذلك عن ابن عمر رواها البيهقى ( ج ١ ص ٤٢٤ و ٤٢٥ ) وكذلك عن على ابن الحسين ثم قال « وهذه اللفظة لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما علم بالآل والأباعدورة ، ونحن نكره الزيادة فيه » (٢) فى الأصل « مرتين » وهو خطأ لا يناسب بساط القول (٣) كذا فى الأصل ، ولا ترى فائدة هنا لقوله « أو بعد ذلك » إلا ان كان سقط شئ من الكلام \*

في الرحال، . وهذا الحكم واحد في الحضر والسفر \*

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر : أنه أذن بصحنان <sup>(١)</sup> بين مكة والمدينة فقال : « صلوا في الرحال » ثم قال ابن عمر : « كان النبي ﷺ يأمر مناديه في الليلة الباردة أو المطيرة أو ذات الريح أن يقول صلوا في الرحال » <sup>(٢)</sup> \*

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا ابن أيمن ثنا بكر بن حماد ثنا مسدد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي وعاصم الأحول وعبد الحميد صاحب الزبادي كلهم عن عبد الله بن الحارث قال : خطبنا ابن عباس في يوم ذى ردغ <sup>(٣)</sup> فلما بلغ المؤذن « حى على الصلاة » أمره أن ينادى « والصلاة في الرحال » فنظر القوم بعضهم الى بعض ، فقال لهم : « كأنكم أنكرتم » <sup>(٤)</sup> هذا ! وقد فعل هذا من هو خير مني ، وأنها لعزيمة <sup>(٥)</sup> ، وهو قول أصحابنا \*  
٣٣٤ :- مسألة والكلام جاز بين الإقامة والصلاة ، طال الكلام أو قصر ، ولا تعداد الإقامة لذلك \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الحمداني ثنا أبو اسحاق البلخي

(١) يفتح الضاد المعجمة واسكان الجيم وهو جبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلا (٢) رواه أبو داود (ج ١ : ص ٤١٠ و ٤١١) بأسانيد كثيرة والبيهقي (ج ١ : ص ٣٩٨) ونسبه المنزى البخارى ومسلم (٣) يفتح الراء واسكان الدال المعجمة وآخره غين معجمة ، وفي بعض الروايات « رزغ » بالزاي بدل الدال والمراد المطر أو الطين (٤) في نسخة منقولة عن الأصل « أنكرتم » وفي أخرى عنه « أنكروا » واختارنا الأولى لأن في رواية لأبي داود « فكان الناس استنكروا ذلك » (٥) يعني الجملة بدليل قوله « خطبنا » ولتصریح بذلك في روايات أخرى ، وانظر الكلام عليه في فتح الباري (ج ٢ : ص ٦٦ و ٦٧) والمعنى الطيبة المنيرة (ج ٥ : ص ١٢٦ و ١٢٨) وأبي داود (ج ١ : ص ٤١٠ و ٤١٢) \*

ثنا البغوي ثنا البخاري ثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو ثنا عبد الوارث ثنا عبد العزيز - هو ابن صهيب - عن أنس بن مالك قال: «أقيمت الصلاة والنبي ﷺ يناجي رجلا في جانب المسجد، فاقام الى الصلاة حتى نام الناس» (١).

وقد ذكرنا إقامة المسلمين للصلاة وتذكره عليه السلام انه جنب ورجوعه واغتساله ثم نحيته وصلاته بالناس.

ولادليل يوجب إعادة الإقامة أصلا، ولا خلاف بين أحد من الأئمة في أن من تكلم بين الإقامة والصلاة أو أحدث فانه يتوضأ ولا تعاد الإقامة لذلك، ويكلف من فرق بين قليل العمل وكثيره، وقليل الكلام وكثيره -: أن يأتي على صحة قوله بدليل، ثم على حد القليل من ذلك من الكثير، ولا سبيل له الى ذلك أصلا. وبالله تعالى التوفيق.

### (أوقات الصلاة)

٣٣٥ :- مسألة قال أبو محمد علي بن أحمد: أول وقت الظهر أخذ الشمس في الزوال والميل. فلا يحل ابتداء الظهر قبل ذلك أصلا، ولا يحرم بذلك ثم يتأدى وقتها الى أن يكون ظل كل شئ مثله، لا يعد في ذلك الظل الذي كان له في أول زوال الشمس، لكن يعد ما زاد على ذلك فاذا كبر الانسان لصلاة الظهر حين ذلك فاقبله فقد أدرك صلاة الظهر بلا ضرورة.

فاذا زاد الظل المذكور على ما ذكرنا - بما قل أو كثر فقد بطل وقت الدخول في صلاة الظهر، إلا للمسافر المجدد فقط، ودخل أول وقت العصر.

(١) في جميع روايات البخاري «حتى نام القوم» وكذلك في أغلب روايات الحديث ولم أرفه في شيء من الروايات لفظ «نام الناس» فلهما رواية للاندلسيين في البخاري. وانظر البخاري (ج ١ ص ٣٦٣) والبيهقي (ج ٥ ص ١٥٧ و ١٥٨).

فمن دخل في صلاة العصر قبل ذلك لم يجزه إلا يوم عرفة بمرة فقط ، ثم يتبادى وقت الدخول في العصر الى أن تغرب الشمس كلها ، إلا أننا نكره تأخير العصر الى أن تصفر الشمس إلا لعذر . ومن كبر للعصر قبل أن يغرب جميع القرص فقد أدرك العصر \*

فإذا غاب جميع القرص فقد بطل وقت الدخول في العصر ، ودخل أول وقت صلاة المغرب . ولا يجزئ الدخول في صلاة المغرب قبل غروب جميع القرص . ثم يتبادى وقت صلاة المغرب الى أن يغيب الشفق الذى هو الحرمة - فمن كبر للمغرب قبل أن يغيب آخر حرمة الشفق فقد أدرك صلاة المغرب بلا كراهة ولا ضرورة \*

فإذا غربت حرمة الشفق كلها فقد بطل وقت الدخول في صلاة المغرب إلا للمسافر المجرد وبمزدلفة ليلة يوم النحر فقط ، ودخل وقت صلاة العشاء الآخرة ، وهى العتمة . ومن كبر لها ومن الحرمة فى الإفق شئ لم يجزه . ثم يتبادى وقت صلاة العتمة الى انقضاء نصف الليل الأول ، وابتداء النصف الثاني . فمن كبر لها فى أول النصف الثانى من الليل فقد أدرك صلاة العتمة بلا كراهة ولا ضرورة فإذا زاد على ذلك فقد خرج وقت الدخول فى صلاة العتمة \*

فإذا طلع الفجر الثانى فقد دخل أول وقت صلاة الصبح ؛ فلو كبر لها قبل ذلك لم يجزه . ويتبادى وقتها الى أن يطلع أول قرص الشمس ، فمن كبر لها قبل طلوع أول القرص فقد أدرك صلاة الصبح ، إلا أننا نكره تأخيرها عن أن يسلم منها قبل طلوع أول القرص إلا لعذر ، فإذا طلع أول القرص فقد بطل وقت الدخول فى صلاة الصبح \*

فإذا خرج وقت كل صلاة ذكرناها لم يجز أن يصلها ، لاصى يبلغ ، ولا حائض تطهر ، ولا كافر يسلم ، ولا يصلى هؤلاء إلا ما أدركوا فى

### الأوقات المذكورة \*

وأما المسافر فانه ان زالت له الشمس وهو نازل أو غربت له الشمس وهو نازل - فهو كما ذكرنا في وقت الظهر والمغرب ولا فرق، يصلي كل صلاة لوقتها ولا بد، فان زالت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر الظهر الى أول الوقت الذي ذكرنا للعصر، ثم يجمع الظهر والعصر، وإن غابت له الشمس وهو ماش فله أن يؤخر المغرب الى أول وقت العتمة، ثم يجمع بين المغرب والعتمة \*

وأما بعرة - يوم عرة خاصة - فانه يصلي الظهر في وقتها، ثم يصلي العصر اذا سلم من الظهر في وقت الظهر \*

وأما بمزدلفة - ليلة يوم النحر خاصة - فانه لا يصلي المغرب إلا بمزدلفة أى وقت جاءها، فان جاءها في وقت العتمة صلاها ثم صلى العتمة \*

وأما النسي للصلاة والناسم عنها فان وقتها متباد أبداً لا بد، \* ولا يحل لأحد أن يؤخر صلاة عن وقتها الذي ذكرنا، ولا يجزئهم إن فعل ذلك، ولا أن يقدمها قبل وقتها الذي ذكرنا، ولا يجزئهم إن فعل ذلك \* وقال أبو حنيفة في أحد قوله: أول وقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثليه، بوقت العتمة المستحب الى ثلث الليل والى نصفه، ويمتد الى طلوع الفجر، وان كره تأخيرها اليه، ولم يجز تأخير الظهر الى وقت العصر ولا تأخير المغرب الى وقت العتمة - : للمسافر المجد \*

ورأى مالك للبريض الذي يخاف ذهاب عقله والمسافر الذي يريد الرحيل - : أن يقدم العصر الى وقت الظهر، والعتمة الى وقت المغرب، ورأى لمساجد الجماعة - في المطر والظلمة - أن تؤخر المغرب قليلا وتقدم العتمة الى وقت المغرب، ولا يتنفل بينهما، ولم ير ذلك لحقوف عدو، ولا رأى ذلك في نهار المطر في الظهر والعصر، ورأى وقت الظهر والعصر يمتدان

الى غروب الشمس بإدراك الظهر ووركة من العصر قبل غروب جميعها،  
ورأى وقت المغرب والعتمة يمتدان الى أن يدرك المغرب ووركة من العتمة  
قبل طلوع الفجر الثاني \*

ورأى الشافعى الجمع بين الظهر والعصر في وسط وقت الظهر، وبين  
المغرب والعتمة في وسط وقت المغرب -: لمساجد الجماعات خاصة في المطر،  
ورأى وقت الظهر والعصر مشتركا <sup>(١)</sup> يمتدا الى غروب الشمس، ووقت  
المغرب والعتمة مشتركا <sup>(٢)</sup> يمتدا الى طلوع الفجر \*

هذا مع قوله وقول مالك : إنه ليس للمغرب إلا وقت واحد . وهذه  
أقوال ظاهرة التناقض بلا برهان \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أبو خليفة الفضل بن  
الحباب الجبلى ثنا أبو الوليد الطيالسى - هو هشام بن عبد الملك - أنا همام -  
هو ابن يحيى - عن قتادة عن أبي أيوب المراغى <sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن عمرو  
ابن العاصى : « أن رسول الله ﷺ سأل رجل عن وقت صلاة الظهر؟  
فقال رسول الله ﷺ : وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس ، وكان ظل  
الرجل كطول له ، مالم تحضر العصر ، ووقت العصر مالم تغرب الشمس ؛  
ووقت المغرب مالم يغيب الشفق ، ووقت العشاء إلى نصف الليل ، ووقت  
الفجر من طلوع الفجر مالم تطلع الشمس <sup>(٤)</sup> » \*

(٢١) في نسخة منقولة عن الأصل « مشتركا » وفي أخرى عنه « مستدركا » فاخترنا  
الاولى لأنها أصح ، ولأن الشافعى يقول بإشتراك الوقتين في كل صلاتين منها حال العذر  
بالجمع في السفر والمطر (٣) في صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٠) « واسمه يحيى بن مالك الأزدي  
وقال المراغى ، والمراغى حى من الأزد » (٤) رواه مسلم وأبو داود ( ج ١ : ص ١٥٤ )  
والنسائى ( ج ١ : ص ٩٠ و ٩١ ) والبيهقى ( ج ١ : ص ٣٦٤ و ٣٦٥ و ٣٦٧ و ٣٧١ ) وعندهم  
جميعا في وقت العصر « مالم تصفر الشمس » ولعل ما هنا رواية أخرى يؤيدها رواية للبيهقى  
مالم يحضر المغرب \*



حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عبد الله بن نمير ثنا أبي ثنا بدر بن عثمان ثنا أبو بكر بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن رسول الله ﷺ : « أنه أتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلاة ؟ فلم يرد عليه شيئا فأقام الفجر <sup>(١)</sup> حين انشق الفجر والناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ، ثم أمره فأقام الظهر <sup>(٢)</sup> حين زالت الشمس ، والقائل يقول : قد انصف النهار ، وهو كان أعلم منهم ، ثم أمره فأقام العصر <sup>(٣)</sup> والشمس مرتفعة ، ثم أمره فأقام المغرب حين وقعت الشمس ، ثم أمره فأقام العشاء حين غاب الشفق ، ثم آخر الفجر من الغد حتي انصرف منها والقائل يقول : قد طلعت الشمس أو كادت ، ثم آخر الظهر حتي كان قريبا من وقت العصر بالامس ، ثم آخر العصر حتي انصرف منها والقائل يقول : قد احمرت الشمس ، ثم آخر المغرب حتي كان عند سقوط الشفق ، ثم آخر العشاء حتي كان ثلث الليل الأول ؛ ثم أصبح فدعا <sup>(٤)</sup> السائل فقال : الوقت بين هذين <sup>(٥)</sup> » . \*

وقد روينا هذا الخبر من طريق أبي داود عن مسدد عن عبد الله بن داود الخريبي <sup>(٦)</sup> عن بدر بن عثمان بإسناده وفيه « قلبا كان من الغد <sup>(٧)</sup> صلى الفجر فانصرف فقلنا : طلعت <sup>(٨)</sup> الشمس ، وأقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبله ، وصلى العصر وقد اصفرت الشمس أو قال : أمسى » . \*

(١) لفظ « الفجر » زدناه من صحيح مسلم ( ج ١ : ص ١٧١ ) ( ٢ ) في الأصل « الظاهر » وصحنا من مسلم ( ٣ ) في الأصل « العصر » ( ٤ ) في الأصل « ثم دعا » وصحنا من مسلم ( ٥ ) رواه أبو داود ( ج ١ : ص ١٥٤ ) كسب كره المؤلف والنسائي ( ج ١ : ص ٩١ ) والبيهقي ( ج ١ : ص ٣٦٦ و ٣٦٧ و ٣٧٠ و ٣٧١ ) ( ٦ ) بضم الخاء المعجمة وقطع الزاء . سكن الخريفة — وهي عملة بالبصرة — قسب الياء ( ٧ ) لفظ « من » زدناه من أبي داود \* ( ٧ ) في أبي داود « أطلعت » بزيادة المعزة

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إيمان ثنا أحمد ابن زهير ومحمد بن وضاح قال ابن زهير: حدثني أبي، وقال ابن وضاح: ثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قال زهير وأبو بكر وابن نمير: ثنا محمد بن فضيل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال النبي ﷺ: «إن للصلاة أولا وآخرًا، وإن أول وقت صلاة الظهر حين تزول الشمس، وآخر وقتها حين يدخل وقت العصر، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس، وإن أول وقت المغرب حين تغرب الشمس، وإن آخر وقتها حين يغيب الأفق، وإن أول وقت العشاء الآخرة حين يغيب الشفق، وإن آخر وقتها حين ينتصف الليل، وإن أول وقت الفجر حين يطلع الفجر، وإن آخر وقتها حين تطلع الشمس»<sup>(١)</sup>، قال علي: لم يخف علينا اعتلال من اعتل في حديث عبد الله بن عمرو بن قتادة أسنده مرة وأوقفه أخرى<sup>(٢)</sup>، وهذا ليس بعلّة، بل هو قوة للحديث، إذا كان الصحاح يرويه مرة عن النبي ﷺ ويفتي به أخرى وهذا جهل بمن تعلق بهذا، وبقول لا برهان عليه، وإنما هو ظن قلدهم من ظنه \* وكذلك لم يخف علينا من تعلق في حديث أبي هريرة بأن محمد بن فضيل أخطأ فيه، وإنما هو موقوف على مجاهد، وهذا أيضا دعوى كاذبة بلا برهان، وما يضر إسناد من أسند إيقاف من أوقف<sup>(٣)</sup> \*

(١) الحديث رواه الترمذي (١ ج: ٣٣ و ٣٤) والبيهقي (١ ج: ٣٧٥ و ٣٧٦) وقوله في المغرب والمشاء «الأفق» و «الشفق» هو في الموضعين في الترمذي والبيهقي «الأفق» وفي بعض نسخ الترمذي «الشفق» في الأولى فقط والمراد واحد (٢) الرواية بوقفه في النسائي والبيهقي (٣) الذي علل الحديث بهذا هو البخاري، قال الترمذي: «سمعت محمدا يقول: حديث الأعمش عن مجاهد في المواقيت أصح من حديث محمد بن فضيل عن الأعمش، وحديث محمد بن فضيل خطأ، أخطأ فيه محمد بن فضيل» ثم روى الموقوف على مجاهد، والحق ما قال ابن حزم رحمه الله والحديث صحيح \*

قال علي : وهذه أحاديث صحاح ، بأسانيد جياد ، من رواية الثقات فوجب الأخذ بالرائد ؛ والذي فيه « أن النبي ﷺ أقام الظهر في وقت العصر الذي كان قبله ، ليس فيه حجة لمن قال بإشتراك<sup>(١)</sup> وقتيهما ، لأنه عليه السلام قد نص على أن وقت الظهر مالم تحضر العصر ، ونص عليه السلام على بطلان الاشتراك »

كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد بن إسماعيل الصائغ ثنا أبو النضر هاشم بن القاسم ثنا سليمان بن المغيرة عن ثابت — هو البنانى — عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال قال رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة ، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى ، فلا بد من جمعها كلها لصحتها »

فصح أنه عليه السلام كبر في اليوم الثاني للظهر في آخر وقتها ، فصار مصليا لها في وقت العصر وهذا حسن \*

والخبر الذي فيه « ووقت العصر مالم تغب الشمس ، زائد على سائر الأخبار ، وزيادة العدل واجب قبولها ، وكذلك هو زائد على الخبر الذي قد ذكرناه قبل بإسناده وفيه « من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر » \*

وهذا الخبر زائد على الآثار التي فيها « ووقت العصر مالم تصفر الشمس ، ولا يحل ترك زيادة العدل »

وهذه الأخبار كلها زائدة على الأخبار التي فيها « أنه ﷺ صلى المغرب في اليوم الثاني في الوقت الذي صلاها فيه بالأمس وقتا واحدا » \*  
وهذه الأخبار كلها مبطلّة قول مالك والشافعي : إنه ليس للمغرب إلا

(١) في نسخة منسوخة من الأصل « بإشتراك » وهو خطأ \*

وقت واحد، وهو قول يطل من جهات : \*

منها ما قد صح مما سنده إن شاء الله تعالى من أنه عليه السلام  
«قرأ في صلاة المغرب سورة الأعراف وسورة الطور والمرسلات» فلو كان  
ما قالوه لكان عليه السلام مصلياً لها في غير وقتها، وحاش لله من هذا \*  
وأيضاً فإن المساجد تختلف، فبعضها لا منار لها، وهي ضيقة الساحة  
جداً، فيؤذن المؤذن مسرعاً ويصلي، وبعضها واسعة الصحن كالجامع  
الكبار، وعالية المنار، فيؤذن المؤذن مسترسلاً ثم ينزل، فلا سبيل أن  
يقم الصلاة إلا وأئمة المساجد قد أتموا، هذا أمر مشاهد في جميع المدن .  
فعلى قول المالكيين والشافعيين كان يجب أن هؤلاء لم يصلوا المغرب  
في وقتها \*

وأيضاً فيسألون: متى ينقضي وقتها عندهم؟ فلا يأتون بحد أصلاً. ومن  
الباطل أن تكون شريعة محدودة لا يدري أحد حدها، حاشا لله من هذا \*  
وهذه الأخبار أيضاً تبطل قول من قال بإشتراك وقت الظهر والعصر،  
وبإشتراك وقت المغرب والعشاء، ولم يأت خبر يعارضها في هذا أصلاً \*  
وحكم عرفة والمزدلفة حكم في ذلك اليوم وتلك الليلة في ذينك  
الموضعين فقط \*

برهان ذلك: أنهم كلهم مجمعون — بلا خلاف — على أن إماماً  
لو صلى الظهر بمرقة في وقت الظهر، ثم أخر العصر إلى وقت العصر،  
حكّمها في غير ذلك اليوم. في غير ذلك المكان، أو صلى المغرب تلك  
الليلة في إثر غروب الشمس قبل المزدلفة —: لكان محطاً مسيئاً، وعند  
بعضهم فاسد الصلاة \*

فصح أنهم خالفوا القياس والنصوص. أما النصوص فقد ذكرناها \*  
وأما القياس: فإن وجه القياس — لو كان القياس حقاً — أن يجوز وأن

يلزم في غير عرفة ومزدلفة ما يجوز ويلزم في عرفة ومزدلفة في ذلك اليوم وتلك الليلة ، فيكون الحكم أن تصلي العصر أبدا في أول وقت الظهر ، وأن تؤخر المغرب أبدا الى بعد غروب الشفق ، وهم كلهم مجمعون على المنع من هذا ، وأنه لا يجوز ، فظهر أنهم لم يقيسوا قولهم في اشتراك الاوقات على حكم يوم عرفة بعرفة وليلة مزدلفة بمزدلفة .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر أحمد ابن عمرو بن السرح أخبرني ابن وهب حدثني جابر بن اسماعيل <sup>(١)</sup> عن غقيل عن ابن شهاب عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان اذا عجل عليه السفر <sup>(٢)</sup> يؤخر الظهر الى أول وقت العصر <sup>(٣)</sup> فيجمع بينهما ، ويؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء حين يغيب الشفق » . وهكذا رويته من طريق ابن عمر أيضا ، اذا جده السفر <sup>(٤)</sup> .

وهذا الخبر يقضى على كل خبر جاء بأنه عليه السلام جمع بين صلاتي الظهر والعصر ، وبين صلاتي المغرب والعشاء في السفر ، ولا سبيل الى وجود خبر يخالف ما ذكرنا .

وأما في غير السفر فلا سبيل البتة الى وجود خبر فيه الجمع بتقديم العصر الى وقت الظهر ، ولا بتأخير الظهر الى أن يكبر لها في وقت العصر ، ولا بتأخير المغرب الى أن يكبر لها بعد مغيب الشفق ، ولا بتقديم العتمة الى قبل غروب الشفق ، فاذا لا سبيل الى هذا فن قطع بهذه الصفة على تلك

(١) في الاصل «حدثني اسماعيل» وهو خطأ صححناه من مسلم (ج ١ : ص ١٩٦)  
(٢) في مسلم «عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا عجل عليه السفر» بحذف «كان»  
(٣) في الاصل «الى وقت العصر» بحذف «أول» وزدناها من مسلم (٤) حديث ابن عمر في مسلم بلفظ «اذا جده بالسفر» .

الأخبار التي فيها الجمع ، فقد أقدم على الكذب ومخالفة السنن الثابتة \*  
ونحن نرى الجمع بين الظهر والعصر ثم بين المغرب والعشاء أبداً بلا  
ضرورة ولا عذر ولا مخالفة للسنن ، لكن بأن يؤخر الظهر كما فعل رسول الله  
ﷺ إلى آخر وقتها ، فيبتدأ في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العصر ،  
فيؤذن للعصر ويقام وتصلى في وقتها ، وتؤخر المغرب كذلك إلى آخر وقتها ،  
فيكبر لها في وقتها ويسلم منها وقد دخل وقت العشاء ، فيؤذن لها ويقام  
وتصلى العشاء في وقتها \*

فقد صح بهذا العمل موافقة الأحاديث كلها ، وموافقة يقين الحق  
في أن تؤدى كل صلاة في وقتها . والله الحمد \*

فان ادعوا العمل بالجمع بالمدينة ، فلاحجة في عمل الحسن بن زيد <sup>(١)</sup> ،  
ولا يجدون عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم صفة الجمع الذي يراه  
مالك والشافعي ، وقد أنكره الليث وغيره \*

والعجب أن أصح حديث في الجمع ، هو ما روينا من طريق مالك  
عن أبي الزبير عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « صلى لنا <sup>(٢)</sup> رسول الله  
ﷺ الظهر والعصر جميعاً ، والمغرب والعشاء جميعاً ، في غير <sup>(٣)</sup> خوف  
ولا سفر ، قال مالك : أرى ذلك في مطر \*

وما روينا من طريق عثمان بن أبي شيبة عن أبي معاوية عن الأعمش  
عن حبيب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : « جمع رسول الله ﷺ بين  
الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة ، من غير خوف ولا مطر ،  
قيل لابن عباس : ما أراد إلى ذلك ؟ قال : أراد أن لا يخرج أمته <sup>(٤)</sup> ، » \*

(١) الراجح أنه يريد الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وهو مدني من  
شيوخ مالك وولي المدينة خمس سنين (٢) كلمة «لنا» زيادة من الموطأ (ص ٥٠ و ٥١)  
(٣) في الموطأ «من غير خوف» (٤) رواه مسلم بأسانيد متعددة (ج ١ : ص ١٩٦ و ١٩٧)  
ونسبه في المتن للجماعة البخاري وابن ماجه \*

قال علي : والمالكيون والشافعيون لا يقولون بهذا ، وليس في هذين الخبرين خلاف لقولنا ، والله الحمد ، ولاصفة الجمع ، فبطل التعلق بهما علينا \*

فان ذكر ذا كر حديث مالك عن أبي الزبير عن أبي الطفيل : أن معاذ ابن جبل أخبرهم <sup>(١)</sup> : « أنهم خرجوا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك <sup>(٢)</sup> فكان رسول الله ﷺ يجمع بين الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء ، فأخر الصلاة يوماً ثم خرج فصلي الظهر والعصر جميعاً ، ثم دخل <sup>(٣)</sup> ثم خرج فصلي المغرب والعشاء جميعاً » \*  
فهذا أيضاً كما قلنا : ليس فيه صفة الجمع على ما يقولون ، فليسوا أولى بظاهره منا <sup>(٤)</sup> \*

وهذا أيضاً خبر رويناه من طريق الليث بن سعد عن هشام بن سعد عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل : « أن رسول الله ﷺ كان في غزوة تبوك إذا زاغت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين الظهر والعصر ، وإن ترحل قبل أن تزيغ الشمس أخر الظهر حتى ينزل للعصر ، وإن غابت الشمس قبل أن يرتحل جمع بين المغرب والعشاء ، وإن ارتحل قبل أن يغيب الشفق أخر المغرب حتى ينزل للعشاء ، ثم يجمع بينهما <sup>(٥)</sup> » \*

فهذا خبر ساقط لانه من رواية هشام بن سعد وهو ضعيف <sup>(٦)</sup> \*  
وأيضاً قلوصح لما كان مخالفاً لقولنا ، لانه ليس فيه بيان أنه عليه السلام عمل العصر قبل وقتها ، والتمه قبل وقتها ، ومن تأمل لفظ الخبر

(١) في الموطأ (ص ٥٠) « أخبره » (٢) في الموطأ « عام تبوك » (٣) زيادة من الموطأ (٤) ولكنه صريح في أنه كان يجمع بين الصلاتين وهو نازل غير جاد به السير (٥) قرواء أبو داود بنحوه (ج ١ : ص ٤٦٨) من طريق الفضل بن فضالة والليث معاً (٦) هشام ضعفه محتمل وحديثه حسن وليس خبره ساقطاً بجمرة \*

رأى ذلك واضحا، والحمد لله. وإنما هي ظنون أعملوها، فزل فيها من زل  
بغير ثبوت \*

وهكذا القول سواء سواء في الحديث الذى رويناه من طريق الليث  
عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل ؓ أن النبي ﷺ  
كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيغ الشمس آخر الظهر حتى يجمعها  
إلى العصر، فيصلهما جميعا، وإذا ارتحل بعد زيع الشمس صلى الظهر  
والعصر جميعا ثم سار، وكان إذا ارتحل قبل المغرب آخر المغرب حتى  
يصلها مع العشاء، وإذا ارتحل بعد المغرب يحجل العشاء فصلاها مع  
المغرب <sup>(١)</sup> \*

فان هذا الحديث أوردى حديث في هذا الباب لوجوه:  
أولها: أنه لم يأت هكذا إلا من طريق يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل،  
ولا يعلم أحد من أصحاب الحديث ليزيد سماعا من أبي الطفيل \*  
والثاني: أن أبا الطفيل صاحب راية المختار، وذكر أنه كان يقول  
بالرجعة <sup>(٢)</sup> \*

والثالث أننا رويناه عن محمد بن اسماعيل البخارى - مؤلف الصحيح -  
أنه قال: قلت لقتيبة: مع من كتبت عن الليث حديث يزيد بن أبي حبيب  
عن أبي الطفيل؟ يعني هذا الحديث الذى ذكرنا بعينه، قال: فقال لى قتيبة:  
كتبته مع خالد المدائنى، قال البخارى: كان خالد المدائنى يدخل الأحاديث

(١) رواه ابوداود (ج ١ ص ٤٧٢) والترمذى (ج ١ ص ١٧٩ و ١١٠) بنحو كلامه من  
قتيبة بن سعيد عن الليث. قال الترمذى «حديث حسن غير تفريده قتيبة، لانرف أحدا  
رواه عن الليث غيره»، وقال ابوداود «لم يرو هذا الحديث الا قتيبة وحده» (٢) ابوالطفيل  
عاصر بن وائل من ثقات التابعين الفضلاء وماراه أحد بالقول بالرجعة وما أسند المؤلف هذا  
عن يوثق به \*



على الشيوخ، يريد: أنه كان يدخل في روايتهم ما ليس منها <sup>(١)</sup>. ثم لوصح لما كان فيه خلاف لقولنا، لأنه ليس فيه أنه عليه السلام قدم العصر الى وقت الظهر؛ ولأنه عليه السلام قدم البتة الى وقت المغرب <sup>(٢)</sup>. فبطل كل ما تعلقوا به في اشتراك الوقتين، وفي تقديم صلاة الى وقت التي قبلها؛ وتأخيرها الى وقت غيرها بالرأى والظن، لاسيما مع نصه عليه السلام على أن وقت الظهر مالم تحضر العصر، وإن آخر وقت المغرب مالم يغرب الأفق، وأول وقت العشاء اذا غاب الأفق، فهذا نص يبطل الاشتراك جملة.

وما الناسي والنائم فقد ذكرنا قبل قول رسول الله ﷺ: «من نام عن صلاة أو نسبها فليصلها اذا ذكرها» فصح أن وقتها تمت للناسي وللنائم أبداً، وكذلك وقت الظهر والمغرب تمت للمجد في السير، وفي مزدلفة ليلة النحر، ووقت العصر منتقل يوم عرفة بعرفة؛ وانتقال الأوقات أو تمادها أوحدها لا يجوز أن يؤخذ إلا عن رسول الله ﷺ. ولم يلتزموا قياساً في شيء مما قالوه على ما بينا.

وأما قول أبي حنيفة: إن وقت الظهر يمتد الى أن يصير ظل كل شيء مثليه وحيثئذ يدخل وقت العصر - فاتهم احتجوا بحديث ذكره أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم رواه عن أبي مسعود: «أن جبرائيل نزل على رسول الله ﷺ حين صار ظل كل شيء مثله <sup>(٣)</sup> وأمره بصلاة الظهر <sup>(٤)</sup>».

(١) خالد بن القاسم الدائمي أبي الهيثم لم يكن ثقة، ولكن هل قال قيمة فهو روى عنه الحديث، أو هو كُتبه عن الليث وكُتبه معه خالد؟ وماذا يكون من هذا؟ ثقة كتب حديثنا سمع من شيخه وكُتبه معه آخر أيا كان، أن يكون من هذا أن حديث الثقة ساقط لأن الضمير وأمه !؟ (٢) بل صح هذا في لفظ الترمذي في هذا الحديث، فإنه «عجل العصر الى الظهر» و«عجل العشاء الى المغرب» (٣) في الاصل «مثليه» وهو خطأ (٤) رواه البيهقي (ج ١: ص ٣٦٥) ونسبه الزيلعي في نصب الراية (ج ١: ص ١١٦) و

قالوا: فتعين أنه يدري أمره بابتداء الصلاة بعد ذلك<sup>(١)</sup>؛ لأن الظل لا يستقر \* قال على . وهذا لاحجة لهم فيه ، أول ذلك أنه منقطع ، لأن أبا بكر هذا لم يولد إلا بعد موت أبي مسعود ، والثاني أنهم جروا فيه على عادة لهم في توثيب أحكام الأحاديث إلى ما ليس فيها ، وترك ما فيها ، وذلك أنه ليس في هذا الخبر لا إشارة ولا دليل ولا معنى يوجب امتداد وقت الظهر إلى أن يكون ظل كل شيء مثله ، ولا فيه أنه عليه السلام ابتداء الصلاة بعد زيادة الظل على المثل ، ولو صح هذا الخبر لما كان فيه الاجواز ابتداء الصلاة حين يصير ظل كل شيء مثله ، وهو الوقت الذي أمره فيه جبريل بأن يصلي الظهر فيه ، لا فيما بعده \*

وذكر بعض مقلديه الحديث الصحيح المشهور من طريق أيوب عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : « مثلكم ومثل أهل الكتاب » ثم ذكر عليه السلام والأجراء الذين عملوا من غدوة إلى نصف النهار على قيراط ، فعملت اليهود ، ثم الذين عملوا من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط ، فعملت النصارى ثم الذين عملوا من العصر إلى مغيب الشمس على قيراطين ، وهم نحن ، فنقضت اليهود والنصارى ، فقالوا : مالنا أكثر عملاً وأقل عطاء ؟ فقال : هل نقصتكم من حكمكم ؟ قالوا : لا ، قال : فذلك فضلي أوتيته من أشاء . \*

والحديث الصحيح أيضا المأثور من طريق أبي بردة بن أبي موسى الأشعري عن أبيه عن النبي ﷺ بمثل هذا ، وفيه : « أن المستاجر لهم قال للذين عملوا إلى حين صلاة العصر : أكلوا بقية عملكم فأتوا بقي من النهار شيء يسير » \*

(١١٧) إلى اسحق بن راهويه والبيهقي في المرفوعة والطبراني ، وانظر الكلام فيه هناك ، والحديث بهذا الاستناد ضعيف كما قال المؤلف (١) كذا في الأصل ولعل في الكلام تحريفاً وأخطأ والمراد ظاهره \*

فقال المحتج بهذين الخبرين: لو كان وقت الظهر يخرج بإثر الزيادة على ظل المثل ويدخل حينئذ وقت العصر - : لكان مقدار وقت العصر مثل مقدار وقت الظهر ، وهذا خلاف ما في ذنبك الخبرين \*  
قال أبو محمد : وهذا مما قلنا من تلك العوائد الملعونة ، والإيهام بتوثيب الأحاديث عما فيها إلى ما ليس فيها \*

ويبان ذلك : أنه ليس في شيء من هذين الخبرين - لا لبيل ولا بنص - أن وقت العصر أوسع من وقت الظهر ، وإنما فيه أن اليهود والنصارى قالوا : نحن أكثر عملاً وأقل أجراً ، فمن أصل وأخرى في المعاد بمن جعل قول اليهود والنصارى الذي لم يصدقه رسول الله ﷺ <sup>(١)</sup> \*  
وأيضاً فإنه يخالف قول رسول الله ﷺ حجة يرد بها تمويهاً وتحيلاً <sup>(٢)</sup> نص قوله عليه السلام : أن وقت الظهر مادام ظل الرجل كطوله ما لم يحضر العصر ، فكيف والذي قالت اليهود لا يخالف ما حمله النبي ﷺ ، وهو أنهم عملوا من أول النهار إلى وقت العصر ، وقالوا : نحن أكثر عملاً وأقل عطاءً : وهذا صحيح ، لأن الوقت الذي عملوه كلهم أكثر مما عملناه نحن ، بل الذي عملت كل طائفة أكثر من الذي عملناه نحن ، والذي من أول الزوال إلى أن يبلغ ظل كل شيء مثله - في كل زمان ومكان - أكثر مما في حين زيادة الظل على المثل إلى غروب الشمس ، والذي أخذ به كل طائفة أقل مما أخذنا . وفي الحديث الآخر : إنما بقي من النهار شيء يسير ، وهذا حق ، لأن من وقت العصر إلى آخر النهار يسير بالإضافة إلى ما هو أكثر ، من أول النهار إلى وقت العصر ، نعم وبالإضافة أيضاً إلى وقت الظهر على

(١) كذا في الأصل وبظهوره سقط منه هنا كلمة «حجة» أو «دليلاً» أو نحو ذلك

(٢) كذا في الأصل وهو غير واضح وإن كان المراد منهوما \*

قولنا، لأن كل شيء فهو بلا شك يسير إذا أضيف إلى ما هو أكثر منه .  
فقط لتمويههم بهذين الخبرين . والله الحمد \*

قال علي : ولو قال قائل : إنه عليه السلام إنما عني <sup>(١)</sup> آخر أوقات العصر  
وهو مقدار تكبيرة قبل غروب آخر القرص - لصق ، لأنه عليه السلام  
قد نص على أنه بعث والساعة كهاتين ، وضم أصمعه إلى الأخرى ، وأتانا  
في الامم كالشعرة البيضاء في الثور الاسود . فهذا أولى ما حمل عليه قول  
رسول الله ﷺ ، لتتفق أخباره كلها ، بل لا يجوز غير هذا أصلاً . وبالله  
تعالى التوفيق \*

وأما قوله . قول مالك والشافعي : ان وقت العتمة يمتد إلى طلوع  
الفجر ، وزاد مالك والشافعي امتداد صلاة المغرب إلى ذلك الوقت - فخطأ  
ظاهر ، لأنه دعوى بلا دليل ، وخلاف لجميع الأحاديث ، وألها عن  
آخرها ، وما كان هكذا فهو ساقط ييقن . وقد احتج في هذا بعض من ذهب  
إلى ذلك من أصحابنا بقول رسول الله ﷺ : « إنما التفريط في اليقظة ، أن  
تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى وراموا بهذا اتصال وقت العتمة  
بوقت صلاة الصبح »

فإن هذا لا يدل على ما قالوه أصلاً ، وهم مجمعون معنا - بلا خلاف من  
أحد من الامة - أن وقت صلاة الفجر لا يمتد إلى وقت صلاة الظهر . فصح  
أن هذا الخبر لا يدل على اتصال وقت كل صلاة بوقت التي بعدها ، وإنما  
فيه معصية من أخر صلاة إلى وقت غيرها فقط ، سواء اتصل آخر وقتها  
بأول الثانية لها ، أم لم يتصل ، وليس فيه أنه لا يكون مفترطاً أيضاً من أخرها  
إلى خروج وقتها وإن لم يدخل وقت أخرى ، ولأنه لا يكون مفترطاً ، بل

(١) في الأصل « انه عليه السلام انه إنما عني » الخ وزيادة « انه » مرة ثانية  
لأمنى لها \*

هو مسكوت عنه في هذا الخبر، ولكن يات في سائر الأخبار التي فيها نص على خروج وقت كل صلاة، والضرورة توجب أن من تعدى بكل عمل وقته الذي حده الله تعالى لذلك العمل فقد تعدى حدود الله، وقال تعالى: (ومن يتعد حدود الله فأولئك هم الظالمون) \*

فكل من قدم صلاة قبل وقتها الذي حده الله تعالى لها وعلقها به وأمر بان تقام فيه ونهى عن التفريط في ذلك، أو أخرها عن ذلك الوقت: فقد تعدى حدود الله تعالى، فهو ظالم عاص، وهذا لا خلاف فيه من أحد من المحاضرين من المخالفين \*

وأما تعمد تأخيرها عن وقتها فمعصية باجماع من تقدم وتأخر، مقطوع عليه متيقن. ومن شبه الصلاة بالدين، لزمه إجازة تقديمها قبل وقتها، كالدين يقدم قبل أجله فهو حسن، ولزمه أن يقول بمعيان من أخرها عمدا قادرا عن وقتها، كالدين يمتل بأدائه عن وقته بغير عذر، وهذا هو القياس في هذا الباب وقد خالفوه. فان ادعوا إجماعا على قولهم كذبوا، فقد صح عن بعض السلف جواز تقديم الصلاة قبل وقتها، وما جاز قط عند أحد تعمد تأخيرها عن وقتها بغير عذر. وبالله تعالى التوفيق \*

وأما إنكار أبي حنيفة تأخير المسافر الذي جد به السير ولم ينزل قبل الزوال ولا بعده صلاة الظهر إلى وقت العصر كغيره وتأخير المغرب كذلك إلى وقت العتمة كغيره: فهو خلاف مجرد للسنن الثابتة في ذلك. رواها أنس وابن عمر بأصح طريق، وقد ذكرنا رواية أنس؛ وغنيابها عن ذكر رواية ابن عمر \*

ولا أعجب من قول بعض المقلدين له في حديث ابن عمر: فلما كان بعد غروب الشفق نزل فصلي المغرب ثم العتمة. فقال هذا المفتون: إنما أراد قبل غروب الشفق، فقال: بعد غروب الشفق على المقاربة! واحتج

بقول الله تعالى : ( فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف ) وقول رسول الله ﷺ ، فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم فإنه أعمى لا ينادى حتى يقال له : أصبحت أصبحت ، !!!

قال على : وهذه مجاهرة لا ينبغي أن يستسهلها ذوورع وحياء ، أن يقول الثقة ، بعد غروب الشفق ، فيقول قاتل : إنما أراد قبل غروب الشفق ! ومن سلك هذه الطريقة دخل في طريق الروافض الذين يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويفسرون الجبت والطاغوت وأن تذبحوا بقرة على مام أولى به ! وفي هذا بطلان جميع الشريعة ، وبطلان جميع المغفول ، والسفسطة المجردة ، ونعوذ بالله من البلاء \*

وأما قوله تعالى : ( فإذا بلغن أجلهن ) فليس كما ظن ، بل هو على حقيقته ، ومراد الله تعالى أجل الكون في العدة ، لا أجل انقضائها ، لا يجوز غير ذلك أصلا ، وحاش لله أن يأمر بالباطل . وكذلك قوله عليه السلام ، لا يؤذن حتى يقال له : أصبحت أصبحت ، أيضا حقيقة على ظاهره . وما أذان ابن أم مكتوم إلا بعد الفجر ، وأمر الاصباح ؛ لاقبلهما ، ولو كان ما ظنوه لحرم الآكل قبل طلوع الفجر ، وهذا مالا يقولونه ، ولا يقوله مسلم \*

وأما قول مالك بتقديم المريض — الذي يخشى ذهاب عقله — العصر إلى وقت الظهر ، والعتمة إلى وقت المغرب : — فخطأ ظاهر ، ولا يخلو وقت الظهر من أن يكون أيضا وقتا للعصر ، ويكون وقت المغرب وقتا للعتمة ، أو لا يكون شيئا من ذلك . فإن كان وقت كل واحدة من الظهر والمغرب وقتا للعصر والعتمة أيضا : — فتقديم العتمة إلى وقت المغرب — الذي هو وقت لها — وتقديم وقت العصر إلى وقت الظهر — الذي هو وقت لها أيضا — جائز لغير المريض ، لأنه يصل

العتمة والعصر أيضا في وقتيهما ، وهذا ما لا يقوله ، وإن كان وقت الظهر ليس وقتا للعصر ، ووقت المغرب ليس وقتا للعتمة — : فقد أباح له أن يصلي صلاة قبل وقتها ، وهذا لا يجوز ، ولئن جاز ذلك في هاتين الصلاتين ليجوزن ذلك له أيضا في تقديم الظهر قبل الزوال ، وتقديم المغرب قبل غروب الشمس ، وتقديم الصبح قبل طلوع الفجر ، وهذا ما لا يقوله . فقد ظهر التناقض \*

فإن قال : ليس وقت الظهر وقتا للعصر إلا للمريض الذي يخشى ذهاب عقله : كلف الدليل على هذا التخصيص المدعى بـ لا برهان ، والذي لا يعجز عن مثله أحد ولا سيلل له إليه . وقد ذكرنا بطلان قول جميعهم في الجمع وفي اشتراك الوقتين . وبالله تعالى التوفيق \*

وهنا حديث ننبه عليه ، لثلا يظن ظان أننا أغفلناه ، وأن فيه معنى زائدا <sup>(١)</sup> ، وهو حديث رويناه من طريق أبي بشر جعفر بن أبي وحشية عن بشير بن ثابت عن حبيب بن سالم عن النعمان بن بشير : أن رسول الله ﷺ كان يصلي العشاء الآخرة لمغيب القمر ليلة ثالثة <sup>(٢)</sup> . \*

قال علي : بشير بن ثابت لم يرو عنه أحد نعله إلا أبو بشر ، ولا روى عنه أبو بشر إلا هذا الحديث ، وقد وثق وتكلم فيه ، وهو إلى الجاهالة أقرب . وحبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير وكاتبه ، وليس مشهور الحال في الرواة <sup>(٣)</sup> . ولو صح لما كانت فيه حجة في أن هذا هو أول وقت العتمة ،

(١) في الأصل « زائد » وهو لحن (٢) الحديث رواه الدارمي (ص ١٠٣) وأبو داود (ج ١ : ص ١٦١) والترمذي (ج ١ : ص ٣٥) والنسائي (ج ١ : ص ٩٢) والحاكم (ج ١ : ص ١٩٤ و ١٩٥) والبيهقي (ج ١ : ص ٣٧٣ و ٤٤٨) وصححه الحاكم . وفي أسناد الحديث كلام طويل في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي ورجحنا هناك صحته والحمد لله (٣) هنا همش الأصل مانصه : « وروى عنه أيضا شعبة بن الحجاج ، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه في كتابه في الجرح والتعديل ، وذكر عن يحيى بن معين توثيقه ، فقد انتفعت منه الجاهالة ، وحبيب خرج

بل قد يجوز ان يدخل وقتها قبل ذلك ، والقمر يغيب ليلة ثالثة في كل زمان  
ومكان بعد ذهاب ساعتين ونصف ساعة ونصف سبع ساعة من ساعات  
تلك الليلة المجرأة على ثنتي عشرة ساعة ، والشفق الذي هو الحجرة يغيب قبل  
سقوط القمر في الليلة الثالثة بحين كبير جدا ، والشفق الذي هو البياض  
يتأخر مغيبه بعد سقوط القمر ليلة ثالثة ساعة ونصفاً من الساعات  
المذكورة <sup>(١)</sup> . فليس في هذا الخبر - لوصح - حجة في شيء أصلاً مما يختلف .  
وبالله تعالى التوفيق \*

٣٣٦ — مسألة وتعجيل جميع الصلوات في أول أوقاتها أفضل  
على كل حال؛ حاشا العتمة ، فان تأخيرها الى آخر وقتها في كل حال وكل زمان  
أفضل ، إلا أن يشق ذلك على الناس ، فالرفق بهم أولى ؛ وحاشا الظهر للجماعة  
خاصة في شدة الحر خاصة ، فالإبراد بها الى آخر وقتها أفضل \*  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( وسارعوا الى مغفرة من ربكم ) وقال تعالى  
( والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم ) فالمسارعة الى الخير  
والمسابقة اليه أفضل بنص القرآن \*

حدثنا محمد بن اسماعيل العذري القاضي بالثغر ومحمد بن عيسى قاضي  
طرطوشة <sup>(٢)</sup> قالوا ثنا محمد بن علي المطوعى الرازى ثنا محمد بن عبد الله الحاكم  
بنيسابور ثنا أبو عمرو عثمان بن أحمد السماك ثنا الحسن بن مكرم ثنا عثمان  
ابن عمر ثنا مالك بن مغول عن الوليد بن العيزار عن أبي عمرو الشيباني

له مسلم ووثقه ابن حبان : اهـ (١) قسم المؤلف كل ليلة - طالت أو قصرت - الى اثنتي عشرة  
ساعة ، ولاداعي لكل هذا ، فان الساعة سيختلف مقدارها ، وأما بساعات عصرنا المعروفة  
التي هي جزء من أربع وعشرين من اليوم واليلة معا - فان الليل يختلف عدد ساعاته ، وقد  
حققنا في شرحنا على التحقيق أن الحديث صحيح ولكن الثمان أخطأ في تقديره رحمه الله  
(٢) بفتح الطاء الأولى واسكن الراء وضم الطاء الثانية وبدل الواو شين معجمة مفتوحة ، وهي  
مدينة كانت بالاندلس شرق بالنسية وقرطبة قرية من البحر ، أخذها الأفرنج سنة ٥٤٣ هـ \*



عن عبد الله بن مسعود قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم : أى العمل أفضل ؟ قال : الصلاة في أول وقتها ، قلت : ثم أى ؟ قال : الجهاد في سبيل الله ؛ قلت : ثم أى ؟ قال : بر الوالدين ، <sup>(١)</sup> .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن حبيب الحارثي ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة أخبرني سيار بن سلامة قال : سمعت أبي يسأل أبا برزة عن صلاة رسول الله ﷺ ؟ فقال أبو برزة : وكان عليه السلام لا يبالي بعض تأخيرها الى نصف الليل - يعنى العشاء الآخرة - ولا يحب التوم قبلها ولا الحديث بعدها <sup>(٢)</sup> ، وكان يصلى الظهر حين تزول الشمس ، والمصر حين يذهب <sup>(٣)</sup> الرجل الى أقصى المدينة والشمس حية . وكان يصلى الصبح فيصرف الرجل فينظر الى وجه جليسه الذى يعرف فيعرفه ، وكان يقرأ فيها بالسيتين إلى المائة ، والأحاديث في هذا كثيرة جدا .

وه الى مسلم : حدثني زهير بن حرب واسحاق بن راهويه كلاهما عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن منصور - هو ابن المعتمر - عن الحكم - هو ابن عتيبة - عن نافع عن ابن عمر : « مكثنا ذات ليلة ننتظر رسول الله ﷺ لصلاة العشاء الآخرة ، فخرج بنا حين ذهب ثلثه أو بعده - يعنى ثلث الليل <sup>(٤)</sup> » قال : انكم تنتظرون صلاة ما ينتظرها أهل دين غيركم ،

(١) هذا رواه المؤلف من طريق الحاكم كما ترى ، وهو في الاستدرك (ج ١) ص ١٨٨ و (١٨٩) بهذا الاسناد و بأسانيد أخرى وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ، ورواه البيهقي عن الحاكم (ج ١) ص ٤٣٤ (٢) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١) ص ١٧٨ و (١٧٩) « والحديث » وهو خطأ . والمصواب ما هنا وهو الموافق لطبع الاستانة (ج ٢) ص ١١٩ و « لتسنة مخطوطة بمصحفة عندي (٣) في جميع نسخ مسلم » والمصر يذهب » بمخف كلة « حين » (٤) في مسلم (ج ١) ص ١٧٦ و ١٧٧ « حين ذهب ثلث الليل أو بعده » وكذلك هو

ولولا أن يتقل على أمتي لصليت بهم هذه الساعة ، ثم أمر المؤذن فاقام الصلاة وصلى \* .

وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه سمع انس بن مالك <sup>(١)</sup> يقول :  
« أخر رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء ذات ليلة الى شطر الليل ، أو كاد  
يذهب شطر الليل » \* .

ومن طريق أم كلثوم بنت أبي بكر عن أختها عائشة : « أعم رسول  
الله ﷺ ذات ليلة حتى ذهب عامة الليل <sup>(٢)</sup> » \* .  
قال علي : اذا ذهب نصف الليل فقد ذهب عامة الليل . وهذه الاخبار  
زائدة على كل خبر \* .

وبالسند المذكور إلى مسلم : حدثني محمد بن المثنى ثنا محمد بن جعفر ثنا  
شعبة سمعت مهاجرا أبا الحسن يحدث أنه سمع زيد بن وهب يحدث عن  
أبي ذر قال : « أذن مؤذن رسول الله ﷺ بالظهر فقال النبي ﷺ : أبرد  
أبرد ، أو قال : انتظرا انتظرا ، إن شدة الحر من فيح جهنم ، فإذا اشتد الحر  
فأبردوا عن الصلاة ، قال أبو ذر : حتى رأينا في التلويح <sup>(٣)</sup> » \* .

قال علي : وإنما لم يحمل هذا الأمر على الوجوب لما روينا بالسند  
المذكور الى مسلم : ثنا أحمد بن يونس عن زهير بن معاوية ثنا أبو اسحاق

في باقي نسخه (١) في النسوخ عن الأصل « وقد روينا من طريق ثابت البناني أنه لا أمر المؤذن  
فاقام وصلى وقدر ويأمن الى سمع أنس بن مالك » وهو خلط غريب لا معنى له ، وظاهر من هذا  
أن كاتب الأصل يمد أن كتب « ثابت البناني أنه » أخطأ فزاد ما يبعده الى قوله « وقد روينا من »  
فوضع على ما أخطأ بزيادته كلمتي « لا » و « الى » في أوله وآخره كمادة الناسخين القدماء فجاء من  
نسخ عن الأصل فأدرج الحرفين في الأصل وجعله كله كلاما واحدا ، والصواب ما صنفناه كما  
يرفقه كل ذي خبرة بالكاتب القديمة واصطلاح ناسخها وعاداتهم . وحديث ثابت عن أنس  
في صحيح مسلم ( ج ١ : ص ١٧٧ ) ( ٢ ) في صحيح مسلم ( ج ١ : ص ١٧٦ ) ( ٣ ) في صحيح مسلم ( ج ١ :  
ص ١٧٢ ) \*

السيعى عن سعيد بن وهب عن خباب : شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم شدة الرمضاء <sup>(١)</sup> فلم يشكنا ، قلت لأبي اسحاق : أفى الظهر فى تعجيلها ؟ قال : نعم \*

وقد جاء نحو ما تخبرناه فى الأوقات عن السلف كما رويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثورى عن حبيب بن أبى ثابت عن نافع ابن جبير بن مطعم : أن عمر بن الخطاب كتب الى أبى موسى الأشعرى : أن صل الظهر اذا زالت الشمس وأبرد \*

ومن طريق الحجاج بن المنهال : ثنا يزيد بن هرون ثنا محمد بن سيرين عن المهاجر : أن عمر بن الخطاب كتب إلى أبى موسى الأشعرى : أن صل الظهر حين تزيغ الشمس او حين تدرك <sup>(٢)</sup> وصل العصر والشمس يضاء نقية ؛ وصل صلاة المغرب حين تغرب الشمس وصل صلاة العشاء من العشاء الى نصف الليل أى حين تبيت <sup>(٣)</sup> وصل صلاة الفجر بغلس أو يسود ، وأطل القراءة <sup>(٤)</sup> \*

ومن طريق مسلم بن الحجاج : ثنا ابوالريع الزهراني ثنا حماد - هو ابن زيد - عن الزبير بن الحزيرت <sup>(٥)</sup> عن عبد الله بن شقيق : خطبنا ابن عباس

(١) فى صحيح مسلم (ج ١ : ص ١٧٣) «أتينا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فشكونا اليه حر الرمضاء» (٢) رسم فى الأصل قريمان هذا بدون اعجام وظننا أن هذا أقرب ما يفهم منه فليحذر (٣) رسم فى الأصل أيضا بدون اعجام (٤) هذان الأثران عن عمر باسنادهما وتنظيما لم أجدهما ، الا أن مالكا وروى فى أول الموطأ - فى وقوت الصلاة - نحوهما عن عمه أبى سهيل بن مالك عن أبيه وعن هشام بن هروثة عن أبيه ، وروى البيهقي نحوهما ؛ أسانيد متعددة (ج ١ : ص ٣٧٠ و ٣٧٦ و ٤٥٦ و ٤٥٦) إلا أن فى (ص ٣٧٦) من طو بن أبىوب عن محمد بن سيرين عن مجاهد ، فينظر أيسهما الصحيح ؟ هل هو مجاهد أو مهاجر ؟ وأما اسنادان وطريقان ؟ الله اعلم (٥) بكر الخلاء المعجمة وتشديد الراء المكسورة \*

يوما بعد العصر حتى غربت الشمس <sup>(١)</sup> وبدت النجوم، وجعل الناس يقولون الصلاة الصلاة، فجاء رجل من بني تميم لا يفتر ولا يفتي <sup>(٢)</sup> الصلاة الصلاة فقال له ابن عباس: أتعلنى بالسنة لأأم لك؟ « رأيت رسول الله ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. »

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي: ثنا سفيان الثوري عن عثمان ابن عبد الله بن موهب: سمعت أبا هريرة سئل عن تفريط الصلاة؟ فقال: أن تؤخرها إلى التي بعدها \*

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا البري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع أن ابن عمر كان يقول سمعت رسول الله ﷺ يقول: « أن الذي تفوته صلاة العصر كأنما وتر أهله وماله، فقلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم <sup>(٣)</sup> »

قال علي: هذا الحديث والذي فيه « إنما التفريط في اللحظة، أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت أخرى » يكذبان قول من أقدم بالعظيمة فقال: إن رسول الله ﷺ ترك صلاة العصر يوم الحندق ذكرا لها حتى غابت الشمس، لأنه لو كان ذلك لكان عليه السلام قد تعمد حالا من الحرمان صار فيها كالموت وأهله وماله، قاصدا إلى ماذهمه من التفريط. وهذا لا يقوله مسلم \*

وبه إلى ابن جريج: قلت لعطاء: إمام يؤخر العصر، أصليها معه؟ قال:

(١) في الأصل « وخطبنا ابن عباس حين غربت الشمس » وصحناه من مسلم (ج ١: ص ١٩٧)  
(٢) زيادة من صحيح مسلم (٣) الحديث رواه مالك في الموطأ (ص ٤) عن نافع عن ابن عمر وأيس فيه تفسير نافع هذا وفسره الأوزاعي في أبي داود (ج ١: ص ١٦٠ و ١٦١) بأن ترى ما على الأرض من الشمس سفراء. وقول نافع أرجح، وتأيد بورود مرفوعا عند ابن أبي شيبة من طريق حجاج عن نافع عن ابن عمر كما نقله الزرقاني (ج ١: ص ٢٩) \*

نعم، الجماعة أحب إلى، قلت: وإن اصفرت الشمس للغروب ولحقت برؤس الجبال؟ قال: نعم، ما لم تغب. قال ابن جريج: لو كان طائوس يعجل العصور يؤخرها، أخبرني إبراهيم بن ميسرة عنه: أنه كان يؤخر العصر حتى تصفر الشمس جدا \*

وأما الآخر الذي فيه: لا تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا الصلاة إلى اشتباك النجوم، فإنه لا يصح، لأنه مرسل، لم يسند إلا من طريق الصلت بن بهرام <sup>(١)</sup> \*

وقال أبو حنيفة: وقت صلاة الفجر حين يطلع الفجر المعترض إلى أن تطلع الشمس، يعني إثر سلامه منها، قال: وتأخيرها أحب إلى من التغليس بها، لأنه أكثر للجماعة، ووقت الظهر من حين تـول الشمس

(١) الصلت بن بهرام ثقة، ولكن ليس له ذكر في إسناده من أسانيد هذا الحديث فقد رواه أحمد بن حنبل (ج ٥: ص ٤١٧) عن إسماعيل بن علية عن محمد بن إسحق «حدثني يزيد بن أبي حبيب عن سريته بن عبد الله الزبي عن أبي أيوب» فذكره وفيه قصة. ورواه أيضاً عن محمد بن أبي عدي عن محمد بن إسحق (ص ٤٢١ و ٤٢٢) ورواه أيضاً عن حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن يزيد بن أبي حبيب عن رجل عن أبي أيوب. وجملة الرجل في هذا الإسناد لا تعرف وقد عرف في الإسناد الأول. ومحمد بن إسحق ثقة وقد صرح بالتحديث فلا خوف من تدليس، ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٦١) والحاكم (ج ١ ص ١٩٠ و ١٩١) والبيهقي (ج ١ ص ٣٧٠) كلهم من طريق محمد بن إسحق، وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ورواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٢١) والحاكم (ج ١ ص ١٩١) من حديث العباس بن عبد المطلب، وصححه الحاكم إسناده، وقال ابن ماجه: «سمعت محمد بن يحيى يقول: اضطرب الناس في هذا الحديث فينداد فذهب أنا وأبو بكر الأعيان إلى الموام بن عباد بن الموام فأخرج التنا أصلاً أيه فاذا الحديث فيه» وهذا كله يدل على خطأ المؤلف في رد الحديث وأن الصلت بن بهرام لم يتفرد بإسناده إن كانت له فيه رواية لم نرها. ونرجح أن المؤلف شبه له ودخل عليه حديثه في حديث.

إلى أن يكون الظل دون القامتين ، والتهجير بها في الشتاء أحب إلى ؛ وأن يرد بها في الصيف أعجب إلى ، ووقت العصر إذا كان الظل قامتين إلى قبل أن تغيب الشمس ، يريد أن يكبر لها قبل تمام غروب الشمس ، وتأخيرها أحب إليه ما لم تصفر الشمس ، ووقت المغرب مذ تغرب الشمس إلى أن يغيب الشفق ، وتعجيلها أحب إليه ، ووقت العتمة مذ يغيب الشفق إلى نصف الليل ، وتأخيرها أفضل ، ووقتها يمتد إلى طلوع الفجر \* .

قال على بكل ما قال مما خالفناه فيه فقد أبدينا بالبرهان سقوط قوله ، إلا تأخير الصبح ، فإنه احتج في ذلك بخبر<sup>(١)</sup> من طريق محمود بن لبيد عن رافع ابن خديج أن رسول الله ﷺ قال : « أسفروا بصلاة الغداة ، فإنه أعظم لأجركم » وأسفروا بالفجر ، فكلما أسفرتم فإنه أعظم لأجركم ، أو لأجركم \* .  
قال على : محمود بن لبيد ثقة ، وهو محمود بن الربيع بن لبيد<sup>(٢)</sup> ، والخبر

(١) سقط من الأصل قوله « بخبر » وقد زدناه لأن به يتسق الكلام ويصح .  
(٢) هنا يمشي الأصل ما نصه : « محمود بن لبيد » ليس محمود بن الربيع ، وقد وهم في ذلك أبو بكر بن العربي ، فذكر أن محمود بن لبيد هذا الذي روى عنه عاصم بن عمر بن قتادة : عقل حجة مجها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يثري دارهم ، وليس كذلك بل هما اثنان : أحدهما محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو بن زيد بن عبدة بن عامر بن عدى بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج ، نسبته ابن سعد وكناهه بأبنيم ، وقال : أمه جميلة بنت أبي صمصمة بن زيد بن عوف بن ميثول من بني مازن بن النجار . وذكره ابن أبي خيثمة فكناهه أبا محمد ، لا يعرف لعاصم بن عمرو رواية عنه ، وإنما روى عنه الزهري ورواه بن حيوة . والآخر محمود بن لبيد بن رافع بن امرئ القيس بن زيد الأشجلى ، راوى هذا الحديث ، مدني ، كان أحد العلماء له رواية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، أثبت له البخاري حجة وأتكرها أبو حاتم ، وذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين . وأما الأول فله حجة ورؤية ، ولا رواية له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد وثقا معاً فوق ابن الربيع يحيى بن معين ، ووثق ابن لبيد أبو زرعة ، فيها ذكره ابن أبي حاتم في ترجمتهما . وقال أبو عمر : ابن لبيد أحسن من ابن الربيع وأولى بأن

صحيح إلا أنه لا حجة لهم فيه إذا أضيف إلى الثابت من فعله عليه السلام في التعليل، حتى إنه لينصرف والنساء لا يعرفن، أو حين يعرف الرجل وجهه جلسه الذي كان يعرفه، وأن هذا كان المداوم عليه من عمله عليه السلام: صح أن الاسفار المأمورة إنما هو بان ينقضى طلوع الفجر ولا يصلى على شك منه. فان قيل: إنه لا أجر في غير هذا، بل ما فيه إلا الاثم، قلنا: هذا لا ينكر في لغة العرب، لأن الله تعالى يقول: (ولو أنهم قالوا سمعنا وأطعنا واسمع وانظروا لكان خيراً لهم وأقوم) ولا خير في خلاف ذلك. ومن الباطل أن يكون رسول الله ﷺ يكلف أمته وأصحابه المشقة في ترك النوم أذ ما يكون، وخروج الرجال والنساء إلى صلاة الصبح: عملاً فيه مشقة وكلفة وحططة من الاجر، ويمنعهم الفضل والاجر مع الراحة، حاش لله تعالى من هذا، فهذا ضد النصيحة، وعين الغش والهرج والظلم.\*

وما ندرهم تعلقوا في هذا إلا برواية عن ابن مسعود في التعليل بصلاة الصبح حين انشق الفجر يوم النحر، وقوله رضى الله عنه: أنها صلاة حولت عن وقتها في ذلك اليوم في ذلك المكان<sup>(١)</sup> وهذا خبر مسقط لقولهم جملة، لأنهم مخالفون له جملة، إذ قولهم الذي لا خلاف عنهم فيه أن التعليل بها في أول الفجر ليس صلاة لها في غير وقتها، بل هو وقتها عندهم فمن أضل ممن يموه الحديث هو مخالف له، ويوم خصمه أنه حجة له.\*

وأما قولهم في اختيار<sup>(٢)</sup> تأخير العصر فقول مخالف للقرآن في المسارعة إلى الخير - ولجميع السنن وجميع السلف، وللقياس على قوله في صلاة الظهر والمغرب.\*

يذكر في الصحابة منه « اه وهذا صحيح وأظن أن خطأ ابن حزم وابن العربي إنما بتعانيه ابن خزيمة كما قلناه عن ابن حجر في الإصابة (ج ٦ ص ٦٧) (١) انظر الشوكاني (ج ١ ص ٤٢٣) (٢) في الأصل « في اخبار » وهو خطأ

وقال مالك: وقت الظهر والعصر الى غروب الشمس، ووقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر، والصبح الى طلوع الشمس، وأحب اليه في الصبح التغليس، وأحب اليه في صلاة الظهر أن تصلي في البرد والحر اذا فاء الفى ذراعا. وأحب إليه أن تصلي العصر والشمس يضاء نقيه؛ وتعجيل المغرب إلا للمسافر. فلا بأس بان تمتد الميلى ونحوهما. والعتمه أثر مغيب الشفق قليلا \*

قال على: أما قوله فى اتصال وقت الظهر الى غروب الشمس ووقت المغرب الى صلاة الفجر قول مخالف لجميع السنن، ولا نعلمه عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم، ولا عن أحد من التابعين، إلا عن عطاء وحده. وأما قوله فى وقت العتمه فلا نعلم اختياره أيضا عن أحد من السلف. وأما قوله فى وقت الظهر فانه عول على الرواية عن عمر رضى الله عنه: أن صل الظهر اذا فاء الفى ذراعا، وقد ذكرنا الروايات المترادفة عن عمر رضى الله عنه بان تصلى اذا زاغت الشمس وأن يرد بها، روى ذلك عنه عائشة أم المؤمنين، وابنه عبد الله؛ ونافع بن جبير، ومهاجر أبو الحسن<sup>(١)</sup>، وأبو العالية، وعروة بن الزبير، وأبو عثمان النهدي، ومالك جد مالك ابن أنس وروته عائشة مسندا، ومن فعل أبى بكر أيضا، ورويناه أيضا عن على بن أبى طالب وأبى هريرة وابن مسعود وغيرهم \*

وان ذكروا أنه قد روى عن ابن عباس: وقت العتمه الى صلاة الفجر، وعن أبى هريرة: الأفراط فى العتمه الى صلاة الفجر - فاتهم قد خالفوا ذلك الأثر عن ابن عباس لأن فيه: وقت الظهر الى وقت العصر؛ ووقت

(١) سبق قبل قليل أن ذكر المؤلف رواية مهاجر عن عمرو وشككتنا فيها وقد تيقنا من كلامه هنا أنه خطأ وأن الصواب ما ذكرناه هناك « محمد بن سيرين عن مجاهد » فان مهاجرا أبا الحسن من صفات التابعين ومن طبقة محمد بن سيرين \*



المغرب إلى وقت العشاء. وإذا اختلف الصحابة فالرجوع <sup>(١)</sup> إلى ما افترض الله تعالى الرجوع إليه من القرآن والسنة، قال تعالى (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) \*

٣٣٧ — ﴿فصل﴾ قال علي : وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان ، لأن الشمس تأخذ في الزوال في أول الساعة السابعة وبأخذ ظل القائم في الإيادة على مثل القائم — بعد طرح ظل الزوال — في صدر الساعة العاشرة ، أما في خمسها الأول إلى ثلثها الأول ، لا يتجاوز ذلك أصلاً في كل زمان ومكان \*

وقت صلاة الصبح مساو لوقت صلاة المغرب أبداً في كل زمان ومكان ؛ لأن الذي من طلوع الفجر الثاني إلى أول طلوع الشمس كالذي من آخر غروب الشمس إلى غروب الشفق الذي هو الحرة أبداً في كل وقت ومكان ، يتسع في الصيف ويضيق في الشتاء ، لكبر القوس وصغره ، ووقت هاتين الصلاتين أبداً هو أقل من وقت الظهر ووقت العصر ، لأن وقت الظهر هو ربع النهار وزيادة . فهو أبداً ثلاث ساعات وشئ من الساعات المختلفة ، ووقت العصر ربع النهار غير شئ ، فهو أبداً ثلاث ساعات غير شئ من الساعات المختلفة ، ولا يبلغ ذلك وقت المغرب ولا وقت الصبح ، وأكثر ما يكون وقت كل صلاة منهما ساعتين ، وقد يكون ساعة واحدة وربع ساعة من الساعات المختلفة ، وهي التي يكون منها في أطول يوم من السنة ، وأقصر يوم من السنة — اثنتا عشرة ، فهي تختلف لذلك في طولها وقصرها ؛ وفي الهيئة أيضاً كذلك ولا فرق . وأوسعها كلها وقت العتمة لانه أزيد من ثلث الليل أو ثلث الليل ومقدار تكبيرة في كل زمان ومكان وبالله تعالى التوفيق \*

٢٣٨ — مسألة الشفق والفجر قال على: الفجر فجران، والشفق شفقان، والفجر الأول هو المستطيل المستدق صاعدا في الفلك كذنب السرطان، وتحدث بعده ظلمة في الأفق، لا يحرم الأكل ولا الشرب على الصائم، ولا يدخل به وقت صلاة الصبح. هذا لا خلاف فيه من أحد من الأمة كلها \*

والآخر هو البياض الذي يأخذ في عرض السماء في أفق المشرق في موضع طلوع الشمس في كل زمان، ينتقل بانتقالها، وهو مقدمة ضوئها، ويزداد بياضه، وربما كان فيه توريد بحمرة بديعة، وتبينه يدخل وقت الصوم ووقت الاذان لصلاة الصبح ووقت صلاتها. فلما دخول وقت الصلاة بتبينه فلا خلاف فيه من أحد من الأمة \*

وأما الشفقان، فأحدهما الحمرة والثاني البياض، فوقت المغرب عند ابن أبي ليلى وسفيان الثوري ومالك والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن حنبل وداود وغيرهم —: يخرج ويدخل وقت صلاة العتمة بمغيب الحمرة، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق، إلا أن أحمد قال: يستحب — في الحضر خاصة دون السفر — أن لا يصلى إلا إذا غاب البياض، ليكون على يقين من مغيب الحمرة، فقد توارى الجدران. وقال أبو حنيفة وعبد الله بن المبارك والمزني وأبو ثور: لا يخرج وقت المغرب ولا يدخل وقت العتمة إلا بمغيب البياض \*

قال: على قد صح أن رسول الله ﷺ حدد خروج وقت المغرب ودخول وقت العتمة بمغيب نور الشفق، والشفق يقع في اللغة على الحمرة وعلى البياض، فاذ ذلك كذلك فلا يجوز أن يخص قوله عليه السلام بغير نص ولا إجماع، فوجب أنه إذا غاب ما يسمى شفقاً فقد خرج وقت المغرب ودخل وقت العتمة، ولم يقل عليه السلام قط: حتى يغيب

كل ما يسمى شفقاً \*

وبرهان قاطع ، وهو : أنه قد ثبت أن رسول الله ﷺ حدد وقت العتمة بأن أوله إذا غاب الشفق وآخره ثلث الليل الأول ، وروى أيضا نصف الليل ، وقد علم كل من له علم بالمطالع والمغرب ودوران الشمس : أن البياض لا يغيب إلا عند ثلث الليل الأول ، وهو الذي حد عليه السلام خروج أكثر الوقت فيه ، فصح يقينا أن وقتها داخل قبل ثلث الليل الاول يقين . فقد ثبت بالنص أنه داخل قبل مغيب الشفق الذي هو البياض بلا شك <sup>(١)</sup> ، فاذ ذلك كذلك فلا قول أصلا إلا أنه الحرة يقين ، اذ قد بطل كونه البياض \*

واحتج من قلد أبا حنيفة بأن قال : إذا صلينا عند غروب البياض فنحن على يقين — باجماع — أننا قد صلينا عند الوقت ، وإن صلينا قبل ذلك فلم نصل يقين إجماع في الوقت \*

قال على : هذا ليس شيئا ، لأنه إن التزموه أبطل عليهم جمهور مذهبهم . فيقال مثل هذا في الوضوء بالنيذ ، وفي الاستنشاق والاستنثار وقراءة أم القرآن والطمأنينة ، وكل ما اختلف فيه مما يبطل الصوم والحج ، وما تجب فيه الزكاة ، فيلزمهم أن لا يؤدوا عملا من الشريعة الا حتى لا يختلف اثنان في أنهم قد أدوه كما أمروا ، ومع هذا لا يصح لهم من مذهبهم جزء من مائة جزء بلا شك \*

وذكروا حديث النعمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلي العتمة

(١) هذه القطعة من أبداع حجج ابن حزم وأمتها ، وقد نقل منهاها الشوكاني في نيل الاوطار ( ج ١ ص ٤١١ ) عن شرح الترمذى لابن سيد الناس وانا أظن أنه أخذها عن ابن حزم ، ويكاد يكون لفظهما متحداً

لسقوط القمر ليلة ثالثة ، ولو كان لكان أعظم حجة لنا ، لان الشفق الأبيض يبقى بعد هذه مدة طويلة بلا خلاف \*

واحجج بعضهم بالاثر : وان رسول الله ﷺ كان يصلى العشاء الآخرة اذا اسود الليل ، وبقاء البياض يمنع من سواد الافق \*  
قال على : وهذا خطأ ، لانه يصلى العتمة مع بياض القمر ، وهو أمتع من سواد الافق على أصولهم : من البياض الباقي بعد الحمرة ، الذى لا يمنع من سواد الافق ، لقلته ودقته \*

وذكروا حديث الثمان بن بشير : أنه عليه السلام كان يصلى العتمة لسقوط القمر ليلة ثالثة . وهذا لا حجة لهم فيه ، لاثنا لا نمنع من ذلك ، ولا من تأخيرها الى نصف الليل ، بل هو أفضل ، وليس فى هذا المنع من دخول وقتها قبل ذلك \*

وذكروا حديثا ساقطا موضوعا ، فيه ، أنه عليه السلام صلى العتمة قبل غروب الشفق <sup>(١)</sup> ، وهذا لو صح — ومعاذ الله من ذلك — لما كان فيه إلا جواز الصلاة قبل وقتها ، وهو خلاف قولهم وقولنا \*  
وذكروا عن ثعلب : ان الشفق البياض \*

قال على : لسا ننكر أن الشفق البياض والشفق الحمرة ، وليس ثعلب حجة فى الشريعة الا فى نقله ، فهو ثقة ، وأما فى رأيه فلا \*

(١) هذا الحديث لم أجده ، إلا أن البيهقي أشار اليه فى السنن فقال : « والتدري واه سليمان بن موسى عن عطاء بن أبى رباح عن جابر عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى أوقات الصلوات : ثم صلى العشاء قبل غيوبة الشفق — يخالف لسائر الروايات » (ج ١ ص ٣٧٣) ولكنه روى حديث سليمان فى (ص ٣٧٢) بلفظ « ثم صلى المغرب قبل غيوبة الشفق » . ونقل الشوكاني بعد حديث الثمان بن بشير أن ابن العرفى قال : « هو صحيح وسمى قبل غيوبة الشفق » (ج ١ ص ٤١١) \*

وأظرف ذلك احتجاج بعضهم بأن الشفق مشتق من الشفقة وهي الرقة، ويقال: ثوب شفيق اذا كان رقيقاً، قالوا: والياض أحق بهذا لأنها أجزاء رقيقة تبقى بعد الحرة!!!\*

قال علي: وهذا هوس ناهيك به!! فان قيل لهم: بل الحرة أولى به، لأنها تتولد عن الاشفاق والحيا، وكل هذا تخليط هو في الهزل أدخل منه في الجدد \*

وقال بعضهم: لما كان وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الثاني وجب أن يدخل وقت صلاة العتمة بالشفق الثاني. فعورضوا بأنه لما كان الفجر فجرين، وكان دخول وقت صلاة الفجر يدخل بالفجر الذي معه الحرة - وجب أن يكون دخول وقت العتمة بالشفق الذي معه الحرة \*

وقالوا أيضاً: لما كانت الحرة<sup>(١)</sup> التي هي مقدمة طلوع الشمس لا تأثير لها في خروج وقت صلاة الفجر - وجب أن يكون أيضاً لا تأثير لها في خروج وقت المغرب. فعورضوا بأنه لما كانت الطوابع ثلاثة، والغوارب ثلاثة، وكان الحكم في دخول وقت صلاة الصبح للأوسط من الطوابع - وجب أن يكون الحكم في دخول صلاة العتمة للأوسط من الغوارب \*

وهذه كلها تخاليط ودعاو فاسدة متكاذبة، وانما أوردناها ليعلم من أنهم الله تعالى عليه بأن هذه لا بطلان القياس في الدين -: عظيم<sup>(٢)</sup> نعمة الله تعالى عليه في ذلك، وليتبصر من غلط فقال به. وما توفيقنا إلا بالله تعالى \*

٣٣٩ - مسألة ومن كبر لصلاة فرض وهو شك هل دخل وقتها أم لا لم تجزه، سواء وافق الوقت أم لم يوافقه، لأنه صلاحها بخلاف ما أمر،

(١) في الأصل «لما كان الحرة» (٢) في الأصل «بأن هذه لا بطلان القياس في الدين

هم «الحج وهو لا معنى له، والصواب بما صححناه إليه وهو ظاهر \*

وأما أمر أن يتدثها في وقتها ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
« من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » \*

٣٤٠ - مسألة فلو بدأها وهو عند نفسه موقن بأن وقتها قد دخل  
فاذا بالوقت لم يكن دخل لم تجزه أيضا ، لانه لم يصلها كما أمر ، ولا يجزئه  
إلا حتى يوقن أنه الوقت ؛ ويكون الوقت قد دخل . وبالله تعالى التوفيق \*  
٣٤١ - مسألة كل من ركع ركعتي الفجر لم تجزه صلاة  
الصبح إلا بان يضطجع على شقه الايمن بين سلامه من ركعتي الفجر وبين  
تكبيره لصلاة الصبح ؛ وسواء . عندنا ترك الضجعة عمدا أو نسيانا ،  
وسواء صلاها في وقتها ؛ أو صلاها قاضيا لها من نسيان أو عمد نوم ، فان لم يصل  
ركعتي الفجر لم يلزمه أن يضطجع ، فان عجز عن الضجعة على اليمين  
لخوف أو مرض أو غير ذلك أشار الى ذلك حسب طاقته فقط \*

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن  
الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبيد الله بن عمر <sup>(١)</sup> بن ميسرة ثنا عبد الواحد .  
هو ابن زياد - ثنا الأعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا صلى أحدكم الركعتين قبل  
الصبح فليضطجع على يمينه » فقال له مروان بن الحكم : ما يجزئ أحدنا  
مشاه الى المسجد حتى يضطجع على يمينه ؟ قال أبو هريرة : لا ، فبلغ ذلك  
ابن عمر ، فقال : أكثر أبو هريرة على نفسه ، فليل لاني عمر عندها : تنكر  
شيئا مما يقول ؟ قال : لا ، ولكنه اجتراً وجنا ، فبلغ ذلك أبا هريرة ؛ فقال  
فما ذنبى إن كنت حفظت ونسوا <sup>(٢)</sup> ؟ \*

(١) في الأصل « عبد الله » وهو خطأ . وفي التهذيب « عبيد الله بن عمرو » وهو خطأ  
أيضاً ، وصحناه من أبي داود (ج ١ ص ٤٨٨) ومن التريب والخلاصة (٢) نقل شارح  
أبي داود أن الترمذي أخرجه وارانوى صححه على شرط الشيخين \*

ورويانا من طريق وكيع عن عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن قبيصة بن ذؤيب قال: مر بي أبو الدرداء من آخر الليل وأنا أصلي فقال: أفضل بضجعة بين صلاة الليل وصلاة النهار <sup>(١)</sup> \*

قال علي: وقد أوضحنا أن أمر رسول الله ﷺ كله على الفرض، حتي يأتي نص آخر أو اجماع متيقن غير مدعى بالبطل -: علي أنه ندب، فنقف عنده، وإذا تنازع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فالرد الى كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ \*

فان قالوا: قد ورد إنكار الضجعة عن ابن مسعود، قلنا: نعم، وخالفه أبو هريرة، ومع أبي هريرة سنة رسول الله ﷺ من أمره وعمله، وان كان إنكار ابن مسعود حجة على غيره من الصحابة رضي الله تعالى عنهم -: فقد أنكر رضي الله عنه وضع الأيدي على الركب في الصلاة وضرب البدن على ذلك، وقد أنكر قصر الصلاة إلا في حج أو عمرة أو جهاد، وأنكر قراءة القرآن في ليلة، فالتفت إنكاره <sup>(٢)</sup> فالآن استدركتم هذه السنة! وقالوا لو كانت الضجعة فرضاً لما خفيت على ابن مسعود وابن عمر، فقلنا لهم: فهلا قلتم مثل هذا في اتمام عثمان رضي الله تعالى عنه بمنى؛ واتمام عائشة وسعد رضي الله عنهما!؟ فقولوا: لو كان قصر الصلاة سنة ما خفى على هؤلاء وهلا قلتم: لو كان الجلوس في آخر الصلاة فرضاً ما خفى على علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين يقول: إذا رفعت رأسك من آخر صلاتك من السجود فقد تمت صلاتك، فان شئت فقم، وان شئت فاقعد!؟ ومثل هذا كثير جداً، واتما هو شيء يفزعون اليه إذا ضاق بهم المجال! ثم هم أول تارك لما وبالله تعالى التوفيق \*

(١) وهل ركعتا الفجر من صلاة الليل ١١٤ (٢) استعمل المؤلف « التفت » متدياً بنفسه « ومارأيت دليلاً لذلك، وقد استعمله كذلك أيضاً في الأحكام (ج ٧ ص ١٥٤)

فان قالوا: فبطلت صلاة من لم يضطجع من الصحابة رضى الله عنهم وغيرهم؟ قلنا: إن المجتهد مأجور يصلى وإن خفى عليه النص، وإنما الحكم فيمن قامت عليه الحجة فعند، ثم نكس قولهم عليهم، فنقول للبالكين والشافعيين: أترى بطلت صلاة ابن مسعود ومن وافقه إذ كان يصلى ولا يرى الوضوء من مس الذكر؟! ونقول للحنيفيين: أترى صلاة ابن عمر وأبا هريرة فاسدة إذ كانا يصليان وقد خرج من أنف أحدهما دم، ومن بثرة بوجه الآخر دم فلم يتوضأ لذلك؟! ونقول لجميعهم: أترون صلاة عثمان وعلى وطلحة والزبير وابن عباس وأبي بن كعب وأبي أيوب وزيد وغيرهم كانت فاسدة إذ كانوا يرون أن من وطئ، ولم ينزل فلا غسل عليه ويفتون بذلك؟! ومثل هذا كثير جدا، يعود على من لم يكن بيده حجة غير التشنيع، وهو عائد عليهم، لأنهم أشد خلافاً على الصحابة منا، وسؤالهم هذا لازم لآبي هريرة كلزومه لنا ولا فرق \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القبري . ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يزيد - هو المقرئ - ثنا سعيد بن أبي أيوب حدثني أبو الأسود عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن،<sup>(١)</sup> \*

قال علي: رويان من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني: أن أبا موسى الأشعري وأصحابه كانوا إذا صلوا ركعتي الفجر اضطجعوا \*

ومن طريق الحجاج بن المنهال عن جرير بن حازم عن محمد بن سيرين قال: أنبت: أن أبارافع وأنس بن مالك وأبا موسى كانوا يضطجعون على أيانهم إذا صلوا ركعتي الفجر \*

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث - هو ابن عثمان -

(١) رواه البخاري (ج ٢ ص: ١٢٦ و ١٢٧) \*



أنه حدثه قال كان الرجل يجي، وعمر بن الخطاب يصلي بالناس الصبح فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة<sup>(١)</sup> \*

وذكر عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة<sup>(٢)</sup>: أنهم - يعني سعيد ابن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبا بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان ابن يسار - كانوا يضطجعون على أيمنهم بين ركعتي الفجر وصلاة الصبح \* فان عجز فقد قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) . وقال عليه السلام: إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم \* \*  
وحكم الناس هنا كحكم العامد، لأن من نسي عملاً مقترضاً من الصلاة والطهارة فعليه أن يأتي به، لأنه لم يأت بالصلاة كما أمر، إلا أن يأتي نص بسقوط ذلك عنه \*

وأما يكون النسيان بخلاف العمد في حكمين: أحدهما سقوط الأثم جملة هنا وفي كل مكان، والثاني من زاد عملاً لا يجوز له ناسياً وكان قد أوفى جميع عمله الذي أمر به، فان هذا قد عمل ما أمر، وكان ما زاد بالنسيان لغوا لاحكم له \*

فان أدرك إعادة الصلاة في الوقت لزمه أن يضطجع ويعيد الفريضة وإن لم يقدر على ذلك إلا بعد خروج الوقت لم يقدر على الإعادة، لما ذكرنا قبل، ولا يجوز له أن يأتي بالضجعة بعد الصلاة، لأنه ليس ذلك موضعها، ولا

(١) كيف يحتج المؤلف بهذا وهو يرى أن من شرع في النافلة بعد إقامة الصلاة فصلاته باطلة وكذلك إذا أقيئت وهو في النافلة كما سبق ؟! (٢) عبد الرحمن بن زيد هذا لا أعرف من هو؟ ويحتمل أن يكون عبد الرحمن بن زيد بن أسلم المتوفى سنة ١٨٢ وهو ضعيف جداً . ولله ألف كتاباً في فتاوى الفقهاء السبعة وأقوالهم، وما سمعنا بهذا الكتاب قط .

يجزى عمل شيء في غير مكانه، ولا في غير زمانه، ولا بخلاف ما أمر به، لأن هذا كله هو غير العمل المأمور به على هذه الأحوال. وبالله تعالى التوفيق <sup>(١)</sup> \*

٣٤٢: - مسألة ومن فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم فختار له إذا ذكرها - وإن بعد طلوع الشمس بقریب أو بعيد - أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح \*

وفرض على كل من غفل عن صلاة بنوم أو بنسيان ثم ذكرها أن يزول عن مكانه الذي كان يجسمه فيه إلى مكان آخر، ولو المكان المتصل بذلك المكان فإزاد \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا أبان - هو ابن يزيد العطار - ثنا معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة في حديث نوم النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس: أن رسول الله ﷺ قال لهم: «تحولوا

(١) أفرط ابن حزم في التفتل جداً في هذه المسئلة وقال قولاً لم يسبقه إليه أحد ولا ينصره فيه أي دليل؛ فالأحاديث الواردة في الاضطجاع بعد ركعتي الفجر ظاهر منها أن المراد بها أن يستريح الصلي بعد طول صلاة الليل لينشط لصلاة الفريضة. ثم لو سلمنا له أن الحديث الذي فيه الأمر بالضجعة يدل على وجوبها فمن أين يختص له أن الوجوب معناه الشرطية وأن من لم يضطجع لم تجزئه صلاة الفداة؟! اللهم غفراً وما كل واجب شرط. ثم إن عائشة روت ما يدل على أن هذه الضجعة إنما هي استراحة لا انتظار الصلاة فقط. ففي البخاري (ج ٢ ص: ١٢٧) ومسلم (ج ١ ص: ٢٥٥) من طريق أبي سلمة عن عائشة قالت: «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني والإاضطجاع» واللفظ لسلم وهو صريح في المعنى الذي قلنا أو كالصريح. وبمد فقد أفتى القول في هذا البحث العلامة أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي الهندي في كتابه (إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر) (ص: ١٤ - ٢٠) فالرجع إليه.

عن مكانكم الذي أصابتكم فيه الغفلة ، فأمر بلالا فاذن وأقام فصلى<sup>(١)</sup> .  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا  
محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا الأسود بن شيبان  
ثنا خالد بن سمير ثنا عبد الله بن رباح ثنا أبو قتادة الأنصاري قال : « بعث  
رسول الله ﷺ جيش الأمراء ، فلم توقفنا إلا الشمس طالعة ، فقمنا وهلين  
لصلاتنا ، فقال النبي ﷺ : رويدا رويدا ، حتي تعالت الشمس ، قال  
رسول الله ﷺ : من كان منكم بركن ركعتي الفجر فليركعهما ، فقام من  
يركعهما<sup>(٢)</sup> » ومن لم يكن يركعهما ، ثم أمر رسول الله ﷺ أن ينادى بالصلاة  
فيؤذن لها<sup>(٣)</sup> فقام رسول الله ﷺ فصلى بنا ، وذكر الحديث \*

قال علي : فان قيل : ليس في هذا الخبر ذكر الضجعة . قلنا : قد يسكت  
عنها الراوي . كما يسكت عن الوضوء . وعما لا بد منه من ذكر التكبير  
للاحرام والسلام<sup>(٤)</sup> وغير ذلك ، وقد يكون هذا الخبر قيل أن يأمر عليه  
السلام بالضجعة ، وليس جميع السنن مذكورة في حديث واحد ولا في  
آية واحدة ولا في سورة واحدة ، والتعلل بها قدح في جميع الشريعة : أولها  
عن آخرها ، فليس منها شيء إلا وهو مسكوت عنه في أحاديث كثيرة وفي  
آيات كثيرة ، فكل من تعلل في أمر رسول الله ﷺ بالأذان للصلاة المنسية  
وفي أمره بصلاة ركعتي الفجر قبل صلاة الفريضة وفي أمره عليه السلام  
بالتأني والامنا<sup>(٥)</sup> والتحول - بما لم يقله رسول الله ﷺ - : فقد كذب على

(١) في أبي داود ( ج ١ ص ١٦٦ - ١٦٧ ) « وصلى » (٢) في أبي داود ( ج ١ ص : ١٦٨ ) « فقام من كان يركعهما » (٣) في نسخة أخرى عن الأصل « فيؤذن بها »  
وفي أبي داود « فتودى بها » . وقد سبق الكلام على هذا الحديث في المسألة ٢٨٦  
(٤) في الأصل ( ولاسلام ) وهو خطأ (٥) كذا رسم في الأصل بدون إاء جاء وما  
نعرف صحته \*

رسول الله ﷺ، وقوله ما لم يقل، واكثرى عليه بغير علم، فليتبوأ مقعده من النار. وقد ذكر الأذان لها وصلى ركعتين قبلها - : حماد عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة \*

فان قيل : قد روى في بعض ألفاظ هذا الخبر : أنه عليه السلام قال لهم حيثند من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها ، قلنا : نعم قد روى هذا اللفظ ، وروى «ليصلها أحدكم من الغداة لو قتها» وروى «فاذا سها أحدكم عن صلاة فليصلها اذا ذكرها ومن الغد للوقت» وروى «أنهم قالوا : يا رسول الله ، أنقضها لمقاتها من الغد» ؟ وأنهم قالوا : ألا نصلي كذا وكذا صلاة ؟ قال : «لا ينهاكم الله عن الربا ويقبله منكم» وكل هذا صحيح ومتفق المعنى ، وإنما يشكل من هذه الألفاظ «من أدرك منكم صلاة الغداة فليقض معها مثلها» وإذا تأمل<sup>(١)</sup> فلا اشكال فيه ، لأن الضمير في لغة العرب راجع الى أقرب مذكور إلا بدليل ، فالضمير في «معها» راجع الى الغداة ، لا الى الصلاة ، أى فليقض مع الغداة مثل هذه الصلاة التى يصلى ، بلا زيادة عليها ، أى فليؤد ما عليه من الصلاة مثل ما فعل كل يوم ، فتتفق الألفاظ كلها على معنى واحد ، لا يجوز غير ذلك<sup>(٢)</sup> . وبالله تعالى التوفيق \*

٣٤٣ - مسألة - صفة الصلاة وما لا تجزئ إلا به لا تجزئ أحد صلاة إلا بآتياب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر \*

قال على : قد ذكرنا الأشياء المفترض اجتنابها ، فمن صلى غير مجتنب لها فلم يصل كما أمر ، وقد ذكرنا أمر رسول الله ﷺ بكنس ما كان يصلى عليه ، وبأن تطيب المساجد وتنظف لقوله عليه السلام الذى سنده وإن شاء الله تعالى باسناده : «وجعلت لى كل أرض طيبة مسجدا وطهوراً»

(١) فى الأصل «تأمل» وهو خطأ ظاهر (٢) انظر المحلى فى المسألة رقم (٢٨٦) والأحكام

وقال تعالى : ( وثيابك فطهر ) . ومن ادعى أن المراد بذلك القلب — فقد خص الآية بدعواه بلا برهان ، والأصل في اللغة التي بها نزل القرآن : أن الثياب هي الملبوسة والمتوطأة <sup>(١)</sup> ، ولا ينقل عن ذلك إلى القلب والعرض إلا بدليل ، ولا حال للإنسان إلا حالان ، لاثالث لهما : حال الصلاة وحال غير الصلاة ، ولا يختلف اثنان في أنه لا يخرج <sup>(٢)</sup> من في بدنه شيء واجب اجتنابه وفي ثيابه أو في مقعده في حال غير الصلاة ، وإنما الكلام : هل ذلك مباح في الصلاة أم لا ؟ فإذا خرجت حال غير الصلاة بالاجماع المتيقن لم يبق حيث تستعمل أو امر الله تعالى ورسوله ﷺ إلا للصلاة ؛ فهذا فرض فيها والله تعالى التوفيق \*

٣٤٤ — مسألة — فمن أصاب بدنه أو ثيابه أو مصلاه شيء فرض اجتنابه بعد أن كبر سالما في كل ما ذكرنا مما أصابه بعد ذلك — فان علم بذلك أزال الثوب وإن بقي عريانا ، ما لم يؤذنه البرد ، وزال عن ذلك المكان ، وأزالها عن بدنه بما أمر أن يزيلها به ، وتمادى على صلاته وأجزأه ولا شيء عليه غير ذلك ، فان نسي حتى عمل عملا مفترضا عليه من صلاته ألغى ، وأتم الصلاة ، وأتي بذلك العمل كما أمر ، ثم يسجد للسهو ، وإن كان ذلك بعد أن سلم ، ما لم تنتقض طهارته ، فان انتقضت أعاد الصلاة متى ذكر ، فان لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو لم يأت به لم تبطل به صلاته ، مثل قراءة السورة التي مع أم القرآن أو ما زاد على الطمأنينة في الركوع والسجود والجلوس بين السجدين والرفع من الركوع والجلوس بعد التشهد — فصلاته تامة ، وليس عليه إلا سجود السهو فقط \* فان تعمد ما ذكرنا بطلت صلاته ، وكان كمن لم يصل ولا فرق ، لا يقدر على الصلاة إلا في وقتها ، فصح الآن أن الناس يبعد أبدا ، لقول رسول الله

(١) في اللسان « وتوطأه ووطأه كوطئه » (٢) خرج من باب نصب

ﷺ: « من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها ، والناسى هو الذى علم الشيء ثم نسيه ، وبعض الصلاة صلاة بنص حكم اللغة والضرورة ، وهكذا الحكم فيمن نسي الطهارة أو بعض أعضائه أو نسي ستر عورته ، فإن ابتدأ صلاته كذلك أعادها أبداً ، وصح أن العامد لا يقدر على الصلاة إلا فى وقتها ، وكل ما ذكرنا فى ذلك سوله \*

وأما الجاهل ، وهو الذى لا يعلم الشيء إلا فى صلاته أو بعدها ، كمن كان فى ثيابه أو فى بدنه أو فى مكانه شيء فرض اجتنابه لم يعلم به ، فانه يعيد كل ماضى كذلك فى الوقت كذلك ، وكذلك من انكشفت عورته وهو لا يرى ، وكذلك من جهل فرضاً من فروض طهارته أو صلاته ثم علمها ، فإن هؤلاء لا إعادة عليهم إلا فى الوقت فقط لا بعد الوقت \* برهان ذلك : أن الصحابة رضى الله عنهم كانوا فى أرض الحبشة وغيرها ، والفرائض تنزل ، كتحويل القبلة ، والزيادة فى عددها وغير ذلك ، فلم يأمرهم عليه السلام بأعادة شيء من ذلك ، إذ بلغه ذلك ، وأمر الذى رآه لم يتم صلاته أن يعيدها ، فصح بذلك أن يأتي بما جهل من كل ما ذكرنا إذا علمه ، مادام الوقت قائماً فقط \*

وأما المكروه والعاجز لعله أو ضرورة ، فانه فى كل ما ذكرنا إن زال الإكراه أو الضرورة بعد الصلاة : فقد تمت صلاته ، لقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ، وإن زال ذلك فى الصلاة نبي على ما مضى من صلاته ، فأتىها كما يقدر ، واعتد بما عمل منها قبل أن يقدر ، ولا سجود سهو فى ذلك . والله تعالى التوفيق \*

برهان ذلك ما ذكرناه قبل : أن كان عمل مأمور به فهو فيها جائز أكثر أو قل ، ولزالة ما اقترض على المرء اجتنابه فى الصلاة مأمور به فيها ، فهو جائز فى الصلاة \*

وأما قولنا: وإن بقي عريانا، فلائنه قد اجتمع عليه فرضان أحدهما ستر العورة، والثاني اجتناب ما أمر باجتنابه، ولا بدله من أحدهما، فإن صلى غير محتجب لما أمر باجتنابه فقد تعمد في صلاته عملا محرماً عليه، فلم يصل كما أمر، فلا صلاة له، وإذا لم يجد ثوبا أمر بالاستتار بمثله، فهو غير قادر على الاستتار، ولا حرج على المرء فيما لا يقدر عليه، قال الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه). وليس المرء مضطراً إلى لباس ثوب يقدر على خله، ولا إلى البقاء في مكان يقدر على مفارقه، وهو مضطر إلى التعري إذا لم يجد ما أبيع له لباسه، فإن خشي البرد فهو حيثئذ مضطر إلى ما يطرد به البرد عن نفسه، فيصلي به ولا شيء عليه، لأنه مباح له حيثئذ \*

وأما قولنا: إن نسي حتى عمل عملاً مفترضاً عليه في صلاته ألغاه وأتم الصلاة وأتي بذلك العمل كما أمر، وإن كان بعد أن سلم، ما لم تنتقض طهارته. فلما قد ذكرناه من سقوط ما نسيه المرء في صلاته، وإن ذلك لا يبطل صلاته، ولقول الله تعالى: (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) ولما سذكروه من أمر رسول الله ﷺ ومن سها في صلاته فزاد أو نقص، بأن يتم صلاته ويسجد للسهو، وهذا قد زاد في صلاته ساهياً ما لو تعمد لبطلت صلاته \*

وأما قولنا: إن انتقضت طهارته أعادها أبداً متى ذكر. فلقول رسول الله ﷺ الذي قد ذكرناه ومن نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها، وبعض الصلاة صلاة عليه ففرض أن يصلها، وأن يأتي بها نسي، وبما لا يجزئ. — إذا مانسي — إلا به، من وضوء أو غسل أو ابتداء الصلاة

على ترتيبها، إلى أن يتم مانسئ من صلاته إلا به <sup>(١)</sup> \*  
وأما قولنا: إن لم يصبه ذلك إلا في مكان من صلاته لو تعمد تركه لم  
تبطل صلاته بذلك، إلى آخر كلامنا. فلائه قد وفي جميع أعمال صلاته  
سالمة كما أمر، وكانت تلك الأعمال الزائدة وإن كانت الصلاة جائزة  
دونها —: فإنها في جملة الصلاة، وفي حال لو تعمد فيها ما تبطل به الصلاة  
لبطلت صلاته، وكان منه فيها ما كان ناسياً فزاد في صلاته عملاً بالسهو.  
لا يجوز له، فليس عليه إلا سجود السهو كما أمر رسول الله ﷺ، بما  
سند كره في باب سجود السهو أن شاء الله تعالى. وروينا عن رسول الله  
ﷺ خلع نعليه في الصلاة للقدر الذي كان فيهما. وعن الحسن إذا رأيت  
في ثوبك قدراً فضعه عنك وامض في صلاتك. وقد أجاز أبو خيفة ومالك  
غسل الرءاف في الصلاة \*  
فأما الصلاة بالنجاسة فإن مالكا قال: لا يعيد العامد لذلك والناسئ  
إلا في الوقت \*

قال على: وهذا خطأ، لأنه لا يخلو من أن يكون أدى الصلاة التي أمر  
بها كما أمر، ولم يؤدها كما أمر، فإن كان أداها كما أمر فلا يحل له أن يصلى  
في يوم واحد ظهريين، ولا معنى لاعادته صلاة قد صلاها، وإن كان لم  
يؤدها كما أمر فمن قوله أنه يصلى من لم يصل أبداً، فظهر بطلان هذا القول \*  
وأبضا: فإنه يقال لهم: أخبرونا عن الصلاة التي تأمرونه بأن يأتي بها  
في الوقت ولا تأمرونه بها بعد الوقت: أفرض هي عندكم أم نافلة؟ ولا سئل  
إلى قسم ثالث؟ وبأى نية يصليها؟ بنية أنها الفرض اللازم له في ذلك الوقت  
أم بنية التطوع؟ أم بلا نية، لا لفرض ولا لتطوع ١١٩ فان قلتم: هي

(١) كذا في الأصل ولعل محته « إلى أن يتم مانسئ من صلاته عملاً بنجوى صلاته إلا

به » كما هو واضح



فرض ولا يصلحها إلا بنية الفرض ، فمن أصلكم الذى لم تختلفوا فيه : ان الفرض يصلى أبداً ، ولا يسقط بخروج الوقت فيه ، فهذا تناقض وهدم لأصلكم . وان كانت تطوعاً وتأمرونه بأن يدخل فيها بنية التطوع فان الفرض لا يجزى . بدل التطوع فى الدنيا ، ولا يحل لأحد أن يعتمد ترك الفرض ويصلى التطوع عوضاً من الفرض ، ولا يحل لأحد أن يفتيه بذلك بلا خلاف من أحد ، بل هو خروج الى الكفر بلا شك ، وان قلتم : لا يصلحها بنية فرض ولا تطوع كان هذا باطلاً متيقناً لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » فهذا لا عمل له ، إذ لا نية له ، ولا شيء له ، فقد أمرتموه بالبطل الذى لا يحل .

وأما الشافعى فانه قال : يعيد أبداً فى العمد والنسيان .

قال على : وهذا خطأ ، لقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » ، ولقول الله تعالى ( ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) .

وقال أبو حنيفة : من كانت النجاسة فى موضع قدميه فى الصلاة وكانت أكثر من الدرهم البغلى — أى نجاسة : بطلت صلاته عامداً كان أو ناسياً فان كانت قدر الدرهم البغلى فأقل ، فصلاته تامة فى العمد والنسيان فان كانت أكثر من قدر الدرهم البغلى ، وكانت فى موضع وضع يديه أو فى موضع وضع ركبتيه أو حذاء إبطيه : فصلاته تامة فى العمد والنسيان واختلف عنه اذا كانت فى موضع وقوع جبهته فى السجود : فمرة قال : صلاته تامة فى العمد والنسيان ، ومرة قال : صلاته باطلة فى العمد والنسيان ؛ وبه يقول زفر ، وقال أبو يوسف كذلك فى كل ما ذكرناه ، إلا أنه قال : ان كانت فى موضع سجوده فسدت تلك السجدة وحدها خاصة وكأنه لم يسجد بها وان سجد بها مادام فى صلاته تمت صلاته وإن لم يسجد بها

حتى أتم صلاته بطلت صلاته كلها \*

وكانت حجته في هذا أسقط من قولهم ، وهو أنهم قالوا : لو لم يضع يديه ولا ركبتيه في السجود لم يضر ذلك صلاته شيئا بخلاف قدميه \*  
قال على : وهذا احتجاج للباطل بأشنع ما يكون من الباطل لا وإنما هو استخفاف بالصلاة ، ويلزم على أحد قولي أن تم صلاته وإن لم يضع جبهته بالأرض لغير عنبر \*

قال أبو حنيفة : ومن صلى وفي ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم إلا أنه في موضع يسجيه وليس على شيء من جسمه ، فإن كان إذا تحرك في صلاته لقيام أو ركوع أو سجود تحركت النجاسة - : بطلت صلاته ، وإلا فلا .  
وقال أبو يوسف : المصلي المبطن بمنزلة ثوب واحد ، إن كان في الباطنة أكثر من قدر الدرهم غير نافذة إلى الوجه بطلت الصلاة . وقال محمد : لا تبطل ، وهما ثوبان \*

قال أبو محمد : وهذه أقوال ينبغي حمد الله تعالى على السلامة منها ، ولا مزيد ، ولا سلف لهم في شيء منها . ثم العجب قولهم لمن أخذ بامر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ الذين يقرون بصحة نقله وبيانه : قولوا لنا : من قال بهذا قبلكم ؟ فيا للسليين !! أينف من أخذ بالقرآن والسنّة ، التي أجمع المسلمون على وجوب طاعتها ، حتى يأتي باسم من قال بذلك ؟ ولا ينعف من قال برأيه - مبتدئا دون موافق من السلف - مثل هذه الأقوال الفاسدة المتناقضة !! وحسبنا الله ونعم الوكيل وله الحمد على هدايته لنا وتوفيقه إيانا \*

٣٤٥ - مسألة - فمن كان محبوسا في مكان فيه ما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه ، وكان مغلوبا لا يقدر على إزالته عن جسده ولا عن ثيابه - : فإنه يصلي كما هو ، وتجزئه صلاته ، فإن كان في موضع سجوده

أو جلوسه ولا يقدر على مكان غيره - : صلى <sup>(١)</sup> قائماً وجلس على أقرب ما يقدر من الدنوم ذلك الموضع ولا يجلس عليه ، وكذلك يقرب وجهه وأنفه من ذلك المكان أكثر ما يقدر عليه ، ولا يضعهما عليه ، فإن جلس عليه أو سجد عليه متعمداً وهو قادر على أن لا يفعل بطلت صلاته \*

برهان ذلك قول الله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) وقول رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح أنه يسقط عنه ما لا يستطيع ، ويبقى عليه ما قدر عليه . وبالله تعالى التوفيق \*

٣٤٦ - مسألة - وستر العورة فرض عن عين الناظر ، وفي الصلاة جملة ، كان هنالك أحد أو لم يكن . قال الله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) . ( وقل للمؤمنات يعصضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) . فن أبدي فرجه لغير من أبيع له فقد عصي الله تعالى ، وقال تعالى : ( خذوا زينتكم عند كل مسجد ) فاتفق على أنه ستر العورة \*

٣٤٧ - مسألة - وإتاما هذا للعامد ، وأما من لا يجد ثوباً أبيع له الصلاة به أو أكره أو نسي - : فصلاته تامة ؛ لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) وقوله تعالى : ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) ولقول رسول الله ﷺ : « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » إلا أن القول في إلغائه ما عمل من فرائض صلاته مكشوف العورة ناسياً والمجيء بها كما أمر والبناء على ما صلى مغطى العورة والسجود للسهو وجواز الصلاة بما صلى كذلك في حال من صلاته لو أسقطها تمت صلاته وسجود السهو لذلك - : كما قلنا في الصلاة غير

يجنب لما افترض علينا اجتنابه ، سواء سواء ولا فرق ، لما ذكرنا هنالك .  
وبالله تعالى التوفيق \*

٣٤٨ - مسألة - فلو ابتدأ التكبير مكشوف العورة أو غير مجتنب لما افترض عليه اجتنابه - عامداً أو ناسياً أو جاهلاً - فلا صلاة له ، لأنهم يدخل في الصلاة كما أمر ، ولاصح له مناشئ بني عليه ، ولا يجوز في الصلاة تقديم مؤخر قبل ما هو في الرتبة قبله ، لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رذ » \*

٣٤٩ - مسألة - والعورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة - : من الرجل : الذكر وحلقة الدبر فقط ، وليس الفخذ منه عورة ، وهي من المرأة جميع جسمها ، حاشا الوجه والكفين فقط ، الحر والعبد والحررة والأمة سواء في كل ذلك ولا فرق \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا سعيد بن يحيى الأموي ثنا أبي ثنا عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيفة الأنصاري<sup>(١)</sup> ثنا أبو أمامة بن سهل بن حنيف ، عن المسور بن مخرمة قال : « أقبلت بحجر ثقيل أحمله<sup>(٢)</sup> وعلى إزار خفيف ، فأنحل لإزاري ، ومعى الحجر لم أستطع أن أمنعه<sup>(٣)</sup> حتي بلغت به الى موضعه ، فقال رسول الله ﷺ : ارجع الى إزارك<sup>(٤)</sup> نخذه ، ولا تمشوا عراة » فصح أن أخذ الإزار فرض \*  
وأما الفخذ فإن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد حدثنا قال ثنا إبراهيم

(١) حنيف بالتصغير . وفي الاصل « ثنائمان بن حكيم ثنائمان بن حنيف الأنصاري » وهو خطأ . والتصحيح من مسلم ( ج ١ ص ١٠٥ ) ومن التهذيب ، وأبو أمامة هو عم والد عثمان (٢) في مسلم « بحجر أحمله ثقيل » (٣) أى أنه لم يستطع منع إزاره بعد ما أنحل . وفي الاصل « أضمه » وصحناه من مسلم (٤) في مسلم « الى ثوبك » \*

ابن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يعقوب بن إبراهيم حدثني ابن علية - هو اسماعيل بن إبراهيم - ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك : « أن رسول الله ﷺ غزا خيبر ، فصلينا عندها صلاة الغداة بفلس ، فركب رسول الله ﷺ وركب أبو طلحة وأنا رديف أبي طلحة ، فأتجرى رسول الله ﷺ في زقاق خيبر ، وإن ركبتني لتمس فخذ النبي ﷺ ، ثم حصر الأزارع عن فخذيه ، حتى أني أنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ <sup>(١)</sup> ، وذكر باقي الحديث » . قال علي : فصح أن الفخذ ليست عورة ، ولو كانت عورة لما كشفها الله عز وجل عن رسوله ﷺ المطهر المعصوم من الناس في حال النبوة والرسالة ، ولا أراها أنس بن مالك ولا غيره ، وهو تعالى قد عصمه من كشف العورة في حال الصبي وقبل النبوة \* .

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا روح بن عبادة ثنا زكريا بن اسحاق ثنا عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله يحدث : « أن رسول الله ﷺ كان ينقل معهم الحجارة للكعبة وعليه إزاره ، فقال له العباس عمه : يا ابن أخي ، لو حلت أزارك فجعلته على منكبك دون الحجارة ، قال : فجله وجعله <sup>(١)</sup> على منكبيه ، فسقط مغشيا عليه ، فارتى بعد ذلك اليوم عريانا » \* .

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الفربري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع جابر بن عبد الله يحدث : أن رسول الله ﷺ — لما بنيت الكعبة — ذهب هو وعباس ينقلان الحجارة ، فقال عباس لرسول الله ﷺ : اجعل أزارك على رقتك من

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٦٦) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٥٠) « فجعله » \*

الحجارة، ففعل، فخر الى الأرض، وطمحت عيناه الى السماء، ثم قام، فقال:  
إزارى إزارى، فشدد عليه إزاره<sup>(١)</sup>.\*

وحدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى  
ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا  
إسماعيل بن إبراهيم — هو ابن عليّة ثنا أيوب السخيتاني عن أبي العالية  
البراء قال: إن عبدالله بن الصامت ضرب فخذي وقال: اني سألت  
أباذر ف ضرب فخذي كما ضربت فخذك، وقال: « اني سألت رسول الله  
ﷺ كما سألتني، ف ضرب فخذي كما ضربت فخذك؛ وقال: صل الصلاة  
لوقتها، فان أدركت الصلاة معهم<sup>(٢)</sup> فصل، ولا تقل اني قد صليت  
فلا أصلي».\*

فلو كانت الفخذ عورة لما مسها رسول الله ﷺ من أبي ذر أصلا  
بيده المقدسة، ولو كانت الفخذ عند أبي ذر عورة لما ضرب عليها يده.  
وكذلك عبدالله بن الصامت وأبي العالية<sup>(٣)</sup>، وما يستحل مسلم أن يضرب  
بيده على ذكر انسان على الثياب؛ ولا على حلقة دبر الانسان على الثياب، ولا  
على بدن امرأة أجنبية على الثياب البتة. وقد منع رسول الله ﷺ من  
القود من الكسعة<sup>(٤)</sup> وهي ضرب الاليتين على الثياب ياطن القدم، وقال:  
«دعوها فانها منتنة»<sup>(٥)</sup>.\*

فان قيل: فان الحجر قد جمح بثياب موسى عليه السلام حتى رأى

(١) رواية عبد الرزاق هذه رواها مسلم (ج ١ ص ١٠٥) عن اسحق بن منصور  
ومحمد بن رافع عن عبد الرزاق (٢) في الاصل « فان أدركت معهم » والتصحيح من مسلم  
ج ١ ص ١٧٩ (٣) كذا في الاصل، وله وجه من العربية (٤) بفتح الكاف واسكان  
السين المهملة (٥) في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٢٨٤) \*

بنو اسرائيل أنه ليس آدر<sup>(١)</sup>. قلنا: نعم، ولا حجة لكم في هذا لوجهين، أحدهما: أنه ليس عندنا كشف العورات في شريعة موسى عليه السلام<sup>(٢)</sup> وفي ذلك الخبر نفسه: ان بني اسرائيل كانوا يفتسلون عراة وكان موسى عليه السلام يفتسل في الخلا، ولم يأت أنه عليه السلام نهاهم عن الاغتسل عراة وقد يستتر عليه السلام كما ستر رسول الله ﷺ ساقه حياء من عثمان؛ وليست ساق الرجل عورة عند أحد، والثاني: أنه ليس في الحديث انهم رأوا من موسى الذ كر - الذي هو عورة - وانما رأوا منه هيئة تينوا بها انه مبرأ مما قالوه من الادرة وهذا يتبين لكل ناظر بلا شك بغير أن يرى شيئاً من الذ كر لكن بأن يرى ما بين الفخذين عالياً فبطل تعلقهم بهذا الخبر. فان ذكروا الاخبار الواهية في أن الفخذ عورة؛ فهي كلها ساقطة. أما حديث جوير فانه عن ابن جوهري وهو مجهول، وعن مجولين ومنقطع \*

ومن طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو صحيفة؛ قد ذكرنا في غير ما موضع من هذه الرواية ما لا يقولون به. مثل روايته عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته ان كان من أمة - لكها يوم أصابها: فقد لحق بمن استلحقه؛ وليس له مما قسم قبله من الميراث شيء. وما أدرك من ميراث لم يقسم فله نصيبه؛ ولا يلحق ان كان أبوه الذي يدعى له أنكره. ومثل روايته من هذه الطريق مسنداً وذ كر الوضوء ثلاثاً ثلاثاً وهكذا الوضوء فن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم، ودأنه عليه السلام نهى عن الحلق قبل الصلاة يوم الجمعة، ولا يجوز لامرأة أن تفرق ما لها اذاهلكز وجهها في عصمتها.

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٤ و ١٠٥) (٢) كذا في الاصل ولعل صوابه «ليس عندنا كشف العورات كإني شريعة موسى عليه السلام» لما يظهر من سياق القصة \*

وأنه عليه السلام قضى في العين القائمة السادة<sup>(١)</sup> لمكانها بثلث الدية، ومثل هذا كثير جدا.

وفي أن الفخذ عورة من طريق قيصة بن مخارق؛ فيه سليمان بن سليمان ومحمد بن عقبة وجرير بن قطن؛ وهم مجهولون لا يعرف من هم \*

ومن طريق ابن جحش، فيه أبو كثير، وهو مجهول \*

ومن طريق علي، منقطع، رواه ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت، ولم يسمعه منه، بينهما من لم يسم ولا يدرى من هو، ورواية حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة، ولم يسمعه منه، قال ابن معين: بينهما رجل ليس بثقة، ولم يروه عن ابن جريج إلا أبو خالد، ولا يدرى من هو. \*

ومن طريق ابن عباس، فيها أبو يحيى القتات، وهو ضعيف \*

ومن طريق ابن عباس، فيه مجهولون لا يدرى من هم \*

ومن طريق سفیان الثوري: أن رسول الله ﷺ، وهذا لا شيء<sup>(٢)</sup> \*

وحتى لو لم يأت من الآثار الثابتة التي ذكرنا شيء لما جاز أن يقطع على عضو بأنه عورة تبطل الصلاة بتركه — إلا برهان، من نص أو اجماع \*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني أبو بكر بن إسحاق أنا سعيد بن كثير بن عفير ثنا عبد الله بن وهب عن يونس — هو ابن يزيد — عن ابن شهاب أخبرني علي بن الحسين أن أباه الحسين بن علي أخبره أن عليا قال: «كانت لي شارب من نصيبي من المغنم يوم بدر»

(١) بالسين والذال المهملتين (٢) انقار الكلام على طرق الحديث في فتح الباري (ج ١)

من ٤٠٣ و ٤٠٥) وفي التلخيص (ص ١٠٨) وفي نيل الاوطار (ج ٢ ص ٤٨ و ٥٠)

وفي السنن الكبرى للبيهقي (ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٣٣) \*



وذكر الحديث وفيه : وان حمزة سعد النظر الى ركبتى رسول الله ﷺ ثم سعد النظر الى سرتيه ، ثم ذكر باقى الحديث <sup>(١)</sup> فلو كانت السرة عورة لما أطلق الله حمزة ولا غيره على النظر إليها .

وقد رونا من طريق أبى داود : حدثنى مسلم بن ابراهيم ثنا هشام هو الدستوائى عن أبى الزبير عن جابر قال : واحتجم النبى ﷺ على وركه من وشه كان به ، <sup>(٢)</sup> فلو كانت الورك <sup>(٣)</sup> عورة ما كشفها عليه السلام الى الحجام وهذا اسناد أعظم أما لم أن يظفروا بمثله لأنفسهم وأمانحن فغاثون بالصحيح على ما لا نراه حجة ، <sup>(٤)</sup> ومعاذ الله من أن نحتج فى مكان بما لا نراه حجة <sup>(٥)</sup> فى كل مكان ، تعصبا للتقليد ؛ واستهانة بالشريعة .

وهذا الذى قلنا به هو قول جمهور السلف ، كما رونا من طريق محمد ابن المثنى : ثنا سفيان بن عينة عن محمد بن المنكدر سمع سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع <sup>(٦)</sup> يخبر عن جبير بن الحويرث <sup>(٧)</sup> قال : رأيت ابا بكر الصديق واقفا على قرح <sup>(٨)</sup> يقول يا أيها الناس أصبحوا ، واني

(١) فى صحيح مسلم ( ج ٣ ص ١٢٣ ) (٢) الوش : يفتح الواو واسكان التاء الثلاثة : وجع بصيب العضو من غير كسر . والحديث فى ابى داود ( ج ٤ ص ٣ و ٤ ) (٣) فى الاصل « فلو كان الورك » وهو خطأ ، لان الورك مؤنث كانص عليه الفراء فى كتاب ( المذكر والمؤنث ص ١٤ ) واللسان والمصباح . (٤) فى الاصل « فصابون » بدون نقط ، فاذا كانت تحتها « غانون » بالعين المهملة فذلك جائز ، يقال « هو معنى بأمره وعان بأمره وعن بأمره » والتركيب غير جيد اذن . واذا كانت تحتها « غانون » بالعين المعجمة - وهو الذى نختاره - فكان الاحسن فى التركيب « عمالزاه » يقال « رجل غان عن كذا أى مستثنى » (٥) فى الاصل « فى مكان لا نراه حجة » بحذف « بمسا » وهو خطأ ظاهر (٦) ويقال فى اسمه « عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع » ولعله الأرجح . وانفار التهذيب وتنجيل النفعة وابن سعد ( ج ٥ ص ١١١ ) (٧) رجح ابن حجر فى الاصابة وتنجيل النفعة أن له صحبة (٨) بضم القاف وفتح الزاى : جبل بمزدلفة .

لأنظر إلى غفذه قد أنكشف (١) \*

ومن طريق البخارى : ثنا عبدالله بن عبد الوهاب هو الجمحى ثنا خالد ابن الحارث ثنا ابن عون هو عبدالله عن موسى بن أنس بن مالك فذكر يوم اليمامة فقال : أتي أنس إلى ثابت بن قيس بن الشماس وقد حسر عن غفذه وهو يتخط ، يعنى من الخنوط للموت . قال البخارى : ورواه حماد عن ثابت عن أنس \*

ومن طريق محمد بن فضيل عن عطاء بن السائب قال : دخلت على أبي جعفر هو محمد بن علي بن الحسن بن علي بن أبي طالب - وهو محموم ، وقد كشف عن غفذه ، وذكر الخبر \*

فهؤلاء أبو بكر بحضرة أهل الموسم وثابت بن قيس وأنس وغيرهم . وهو قول ابن أبي ذئب وسفيان الثورى وأبي سليمان . وبه نأخذ \*  
وأما المرأة فإن الله تعالى يقول : ( ولا يبدن زينتهن إلا ما ظهر منها وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن إلا لبعولتهن ) إلى قوله ( ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ) . فأمرهن الله تعالى بالضرب بالختار على الجيوب ، وهذا نص على ستر العورة والعنق والصدر ، وفيه نص على إباحة كشف الوجه ، لا يمكن غير ذلك أصلاً ، وهو قوله

(١) هذا الأمر مر له ابن حجر في تهجيل المنفعة برمز مستند أحمد - في ترجمة سعيد ابن عبد الرحمن - ولم أجده فيه . ورمز له برمز مستند الشافعى في ترجمة جبر بن الحويرث - ووجدته فيه (ص ١٢٠) قال : أخبرنا سفيان عن محمد بن النكدر عن سعيد بن عبد الرحمن ابن ربوع عن جبر - وهناك جو يرخطأ - ابن حورث قال رأيت أبابكر واقفا على قرح وهو يقول : «يا أيها الناس أسفروا ، ثم دفع فكأني أنظر إلى غفذه مما يخترش بعيره بمحجته» . وخرش البعير - من باب ضرب - بالمحجن ضربه بطرفه في عرض وقبته أو في جلده حتى يحث عنه ويره ، وخرشت البعير إذا اجتذبت إليه بالخرش وهو المحجن . واخرش بالخباء المعجمة ورمجاها بالخاء المعجمة .

تعالى : ( ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن ) نص على ان الرجلين والساقين مما يخفى ولا يحل إبداءه \*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا عمر والنائد ثنا عيسى ابن يونس ثنا هشام عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية قالت : وأمرنا رسول الله ﷺ أن نخرجهن في الفطر والأضيحى : العواتق والحض وذوات الخدور . قالت : قلت ، يا رسول الله ، إحدانا لا يكون لها جلباب ، قال : لتلبسها أختها من جلبابها ، <sup>(١)</sup> \*

قال على : وهذا أمر بلبسهن <sup>(٢)</sup> الجلابيب للصلاة . والجلباب في لغة العرب التي خاطبنا بها رسول الله ﷺ هو ما غطى جميع الجسم لابعضه فصيح <sup>(٣)</sup> ما قلناه نصا \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنامسدد ثنا يحيى . هو ابن سعيد القطان . عن سفيان . هو الثوري اخبرني عبد الرحمن بن عباس قال : سمعت ابن عباس يذكر : \* أنه شهد العيد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه عليه السلام خطب بعد أن صلى ، ثم أتى النساء ومعه بلال ، فوعظهن وذكرهن وأمرهن أن يتصدقن ، فرأيتن يهوين بأيديهن يقذفه في ثوب بلال <sup>(٤)</sup> ، فهذا ابن عباس بحضرة رسول الله ﷺ رأى أيديهن ، فصيح ان اليد من المرأة والوجه ليساعورة . وما عداها ففرض عليها ستره \*

(١) في مسلم ( ج ١ ص ٢٤٢ ) (٢) في الأصل « بلساهن » وهو غير مفهوم ، والطاهر ما صححناه اليه (٣) كذا في الأصل ولعله « فصيح » (٤) هذا الحديث رواه البخاري في خمسة عشر موضعا من صحيحه . ولم أره فيه بهذا الاسناد قطله رواه أيضا به في موضع آخر غيرها \*

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب ثنا سليمان ابن سيف<sup>(١)</sup> ثنا يعقوب بن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف ثنا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب: أن سليمان بن يسار أخبره ان ابن عباس أخبره: «ان امرأة من خثعم استفتت رسول الله ﷺ في حجة الوداع، والفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ، وذكر الحديث، وفيه: «فأخذ الفضل يلتفت إليها، وكانت امرأة حسناء، واخذ رسول الله ﷺ يحول وجه الفضل من الشق الآخر<sup>(٢)</sup>، فلو كان الوجه عورة يلزم ستره لما أقرها عليه السلام على كشفه بحمرة الناس، ولأمرها أن تسبل عليه من فوق، ولو كان وجهها مغطى ما عرف ابن عباس أحسناء هي أم شوهاة؟ فصح كل ما قلناه يقينا. والحمد لله كثيرا»

وأما الفرق بين الحرية والأمة فدين الله تعالى واحد، والخلفة والطبيعة واحدة، كل ذلك في الحرائر والاماء سواء، حتى يأتي نص في الفرق بينهما في شيء. فيوقف عنده»

فان قيل: ان قول الله تعالى: (ولا يدين زينت الالبعولتهن، أو آبائهن) الآية: يدل على أنه تعالى أراد الحرائر فقلنا بهذا هو الكذب بلا شك، لأن البعل في لغة العرب السيد والزوج، وأيضا فالأمة قد تزوج، وما علمنا قط أن الاماء لا يكون لهن أبناء وآباء وأخوال وأعمام، كما للحرائر»

وقد ذهب بعض من وهل في قول الله تعالى: (يدين عليهن من جلايبهن ذلك أدني أن يعرفن فلا يؤذين) الى أنه إنما أمر الله تعالى بذلك لان الفساق كانوا يتعرضون للنساء للفسق، فامر الحرائر بان يلبسن

(١) في النسائي (ج ٢ ص ٥) «أخبرنا أبو داود» وهو هو، لان سليمان بن سيف يكنى أبا داود (٢) لفظ النسائي «وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم الفضل حول وجهه من الشق الآخر» \*

الجلاليب ليعرف الفساق أنهم حرائر فلا يعترضونهم \*

قال علي : ونحن نبرأ من هذا التفسير الفاسد ، الذي هو : إمالة عالم ووهلة فاضل عاقل ، أو افتراء كاذب فاسق ، لأن فيه أن الله تعالى أطلق الفساق على أعراض إمام المسلمين ، وهذه مصيبة الأبد ، وما اختلف اثنان من أهل الاسلام في أن تحريم الزنا بالحرمة كتحريمه بالآمة . وأن الحد على الزاني بالحرمة كالحد على الزاني بالآمة ولا فرق ، وأن تعرض الحرمة في التحريم كتعرض الآمة ولا فرق . ولهذا وشبهه وجب أن لا يقبل قول أحد بعد رسول الله ﷺ إلا بأن يسنده اليه عليه السلام \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا محمد ابن الجارود القطان <sup>(١)</sup> ثنا عفان بن مسلم ثنا حماد بن زيد ثنا قتادة عن محمد ابن سيرين عن صفية بنت الحارث عن عائشة أم المؤمنين أن رسول الله ﷺ قال : « لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار » <sup>(٢)</sup> \*

قال علي : وروينا من طريق مالك عن محمد بن أبي بكر عن أمه <sup>(٣)</sup> :

(١) ابن الجارود هذا غير صاحب كتاب « المتقى » المطبوع في الهند ، ذاك اسمه « عبد الله بن علي بن الجارود » (٢) رواه ايضا أبوداود ( ج ١ ص ٢٤٤ ) والحاكم ( ج ١ ص ٢٥١ ) والبيهقي ( ج ٢ ص ٢٣٣ ) من طريق حجاج بن النعمان ، ورواه الترمذي ( ج ١ ص ٧٦ ) من طريق قبيصة ، ورواه ابن الجارود - عبد الله بن علي - ( ص ٩١ ) من طريق أبي النعمان وأبي الوليد ، ورواه البيهقي من طريق أبي الوليد - : كاهم عن حماد بن سلمة عن قتادة . وحسنه الترمذي وصححه الحاكم على شرط مسلم ، وأشار أبوداود الى تمليسه برواية سعيد بن أبي عروبة اياه عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وما هذه بلمة . والحديث صحيح (٣) كذا في الأصل ، وهو خطأ يخالف ما في الموطأ ( ص ٥٠ ) وصوابه « مالك عن محمد بن زيد بن قنفذ عن أمه » وهو محمد ابن زيد بن المهاجر بن قنفذ ، وأمها هي « أم حرام » لها ترجمة في التهذيب ونقل عنها هذا الأثر وكذلك رواه البيهقي ( ج ٢ ص ٢٣٢ و ٢٣٣ ) من طريق مالك وعبد الرحمن

انها سألت أم سلة أم المؤمنين : في كم تصلى المرأة ؟ قالت : في البرع السابغ الذي يوارى ظهور قدميها وفي الخمار \*

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر عن أم ثور عن زوجها بشر <sup>(١)</sup> قال قلت لابن عباس : في كم تصلى المرأة من الثياب ؟ قال : في درع وخمار \*

ومن طريق عبد الرزاق عن الأوزاعي عن مكحول عن سأل عائشة أم المؤمنين : في كم تصلى المرأة من الثياب ؟ فقالت له : سل علي بن أبي طالب ثم ارجع الى فأخبرني ، فأني علياً فسأله ، فقال : في الخمار والبرع السابغ ، فرجع الى عائشة فأخبرها ، فقالت : صدق \*

ومن طريق محمد بن المثنى ثنا عبد الله بن إدريس أنا قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه <sup>(٢)</sup> : أن جارية <sup>(٣)</sup> كانت تخرج على عهد عائشة بعد ما تحرك ثديها ، فقيل لعائشة في ذلك ، فقالت : انها لم تحض بعد \*

فمن ادعى انهم رضى الله عنهم أرادوا الحرائر دون الاماء كان كاذبا ولم يكن بينه فرق وبين من قال : بل ما أرادوا إلا القرشيات خاصة ، أو المضريات خاصة ، أو العربيات خاصة !! وكل ذلك كذب \*

ومن طريق ابن المثنى ثنا ابن فضيل ثنا خفيف <sup>(٤)</sup> سمعت مجاهدا يقول : أيما امرأة صلت ولم تغط شعرها لم يقبل الله لها صلاة \*

ابن عبد الله <sup>(١)</sup> لم أجده لبشر ولا لامرأته ترجمة إلا قول ابن سعد ( ج ٨ ص ٣٦٥ ) « أم ثور : روى عنها جابر الجعفي ، وروى عن زوجها بشر أنه سأل ابن عباس : في كم تصلى المرأة (٢) ابوظبيان - يفتح الظاء الشالطة - هو حصين بن جندب الجنبى - يفتح الجيم واسكان التون نسبة الى جنب - (٣) في الأصل « حارثة » بالحاء المهملة والتاء المثلثة - وهو تصحيف ، وما وجدنا في التراجم من تسمى هكذا ، ولم نر هذا الاسم في اسماء النساء بل هو من اسماء الرجال (٤) يضم الخاء المعجمة - وفتح الصاد المهملة وهو ابن عبد الرحمن الجزرى وهو ثقة كثير الوهم والخطأ . رحمه الله \*

ومن طريق ابن المثنى عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ابن جريج عن عطاء قال: تقنع الأمة رأسها في الصلاة \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن سليمان بن موسى قال: اذا حاضت المرأة لم تقبل لها صلاة حتي تختمر وتوارى رأسها \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال: اذا صلت الأمة غطت رأسها وغيته بخرقة أو خمار، كذلك كن <sup>(١)</sup> يضعن على عهد رسول الله ﷺ. وكان الحسن يأمر الأمة اذا تزوجت عبداً أو حراً أن تختمر \*

قال علي: لم يخف علينا ما روى عن عمر رضي الله عنه في خلاف هذا وعن غيره، ولكن لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ. واذا تنازع السلف رضي الله عنهم وجب الرد الى ما اقترض الله تعالى الرد اليه، من القرآن والسنة، وليس في القرآن ولا في السنة فرق في الصلاة بين حرقة لأمة، والعجب أنهم لا يبالون بخلاف عمر رضي الله عنه حيث لا يحل خلافه، وحيث لا يخالف له من الصحابة رضي الله عنهم وحيث معه القرآن والسنة: اذا خالفه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي، كقضائه في الأرب يقتلها المحرم بعناق، وفي الضب بجدي، وكقوله: كل نكاح فاسد فلا صداق فيه، وقوله بالمسح على العمامة، الى مئين من القضايا !! فاذا وافق ما روى عنه رأى أبي حنيفة ومالك والشافعي صار حيثن حجة لا يجوز مخالفته وان خالفه غيره من الصحابة، وان خالفوا القرآن والسنة في ذلك !! مع أن الذي عن عمر في ذلك إنما هو في خروجهن لافي الصلاة، فطلن تمويههم بعمر \*  
وقد روى عن مالك: ان صلت أم الولد بلا خمار أعادت في الوقت وقد رونا عن ابن عباس في: (ولا يدين زيتنن الا مظهر منها) قال:

(١) في الأصل «كان» وهو خطأ \*

الكف والخاتم والوجه . وعن ابن عمر : الوجه والكفان . وعن انس الكف والخاتم . وكل هذا عنهم في غاية الصحة . وكذلك أيضا عن عائشة وغيرها من التابعين \*

قال على : فان قالوا : قد جله الفرق في الحدود بين الحرية والامة . قلنا : نعم ، وبين الحر والعبد ، فلم ساوئتم بين الحر والعبد فيما هو منهما عورة في الصلاة ، وفرقتم بين الحرية والامة فيما هو منهما عورة في الصلاة ؟ وقد صح الاجماع والنص على وجوب الصلاة على الامة كوجوبها على الحرية في جميع أحكامها ، من الطهارة والقبلة وعدد الركوع وغير ذلك ؟ ! فن أين وقع لكم الفرق بينهما في العورة ؟ ! وهم أصحاب قياس بزعمهم ! وهذا مقدار قياسهم . الذي لاشيء أسقط منه ولا أشد تخاذلا !! فلا النص اتبعوا ولا القياس عرفوا !! وبالله تعالى التوفيق \*

قال على : فان قيل : فلم فرقتم أنتم بين من اضطر المرء اليه بعدم أو كراه في الصلاة مكشوف العورة وفي مكان فيه ما افترض عليه اجتنابه أو في ثيابه أو في جسده فأجزتم صلاته كذلك — وبين صلاته كذلك ناسيا فلم تجيزوها ؟ \*

قلنا : نعم فان النصوص قد جاءت بأن كل ما نسيه المرء من أعمال صلاته فانه لا تجزئه صلاته دونها ، وأنه لا بد له من إتيانها ، كمن نسي الطهارة أو التكبير أو القيام أو السجود أو الركوع أو الجلوس ، ولا خلاف في أن من نسي فعوض القعود مكان القيام في الصلاة ، أو القيام مكان القعود ، أو الركوع مكان السجود . : فانه لا يجزئه ذلك ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي صلاة أو نام عنها أن يصلها ، وينقض الصلاة صلاة بلا خلاف ، فمن لم يأت بها كما أمر ناسيا فقد نسي من صلاته جزءا أو اثنين بما ليس صلاة ، إذ صلى بخلاف ما أمر ، فن هنا أو جبا على



الناسي أن يأتى بما نسي كما أمر، وأجزنا صلاته كذلك في الاكراه بغلبة أو عدم، للتصوص الواردة بجواز كل ما ذكرنا في عدم القوة \*  
 فان قيل: إن رسول الله ﷺ قد دخل في الصلاة فاتاه جبريل عليه السلام فاعلمه ان في نعليه قدرا فخلعهما وتمادى في صلاته. قلنا: نعم، وإنما حرم ذلك عليه حين أخبره جبريل عليه السلام، لا قبل ذلك؛ فكان ابتداءه الصلاة كذلك جائزا، وقال عليه السلام في آخر ذلك الحديث: إذ سلم كلاما معناه: إذا جاء أحدكم إلى الصلاة فليظر نعليه. أو قال خفيه. فان رأى فيها شيئا فليحكه ويصل فيهما، وكان هذا الحكم واردا بعد تلك الصلاة، فن صلى ولم يتأمل نعليه أو خفيه وكان فيهما أذى فقد صلى بخلاف ما أمر به. وبالله تعالى التوفيق \*

وقال أبو حنيفة: العورة تختلف، فهي من الرجال ملين السرة إلى الركبة والركبة عورة، والسرة ليست عورة. وهي من الحرة جميع جسدها، حاشا الوجه والكفين والقدمين. وهي من الأمة كالرجل سواء سواء، فتصلي الأمة وأم الولد والمديرة عندهم عريانة الرأس والجسد كله، حاشا متزرا يستر ما بين سرتها وركبتها فقط، لا كراهة عندهم في ذلك. قال: وأحكام العورات تختلف، فإذا انكشف من الرجل أكثر من قدر الدرهم البغلي من ذكره أو من المرأة من فرجها في حال استقبالها الافتتاح للصلاة، أو في حال استقبالها الركوع، أو في حال استقبالها القيام: — بطلت صلاحها فان انكشف هذا المقدار من ذكره أو من فرجها في حال القيام أو في حال الركوع أو في حال السجود، فسترا ذلك حين انكشافه: — لم يضر ذلك صلاحها شيئا، فان انكشف من ذكره أو من فرجها في كل ما ذكرنا قدر الدرهم البغلي فأقل لم يضر ذلك صلاحها شيئا طال ذلك أم قصر. فان انكشف من فتحة الرجل أو الأمة أو الحرة أو مقاعدهما أو وركبهما أو

من جميع أعضاء الحرة الصدر أو البطن أو الظهر أو الشعر أو العنق مقدار ربيع العضو فأكثر - : بطلت الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد . فان انكشف من كل ذلك أقل من الربيع لم يضر الصلاة شيئاً \*  
وقال أبو يوسف : لا تبطل الصلاة إلا أن ينكشف مما عدا الفرج أكثر من نصف العضو \*

قال أبو حنيفة : فان اعتقت أمة في الصلاة فإنها تأخذ قناعاً وتستتر ، وتبني على ماضى من صلاتها . فان بدأ الرجل الصلاة عرياناً لضرورة ثم وجد ثوباً فان صلاته تبطل ، ويلزمه أن يبتدئها ولا بد ، وسواء كان وجوده الثوب في أول صلاته أو في آخرها ، ولو قعد مقدار التشهد ، مالم يسلم . هذا مع قوله : إن المصلئ إذا قعد مقدار التشهد ثم أحدث عامداً أو ناسياً فقد تمت صلاته ولا شيء عليه ، فصار وجود الثوب أعظم عنده من البول أو الغائط ! \*

قال : فلو زحم المأموم حتى وقع أزاره وبدأ فرجه كله فبقى واقفاً كما هو حتى تمت صلاة الإمام — : فصلاة ذلك المأموم تامة ، فلو ركع بر كوع الإمام أو سجد بسجوده بطلت صلاته \*

قال علي : فهل لهذه الأقوال دواء أو معارضة إلا حمد الله تعالى على السلامة منها !! وهل يحصى ما فيها من التخليط إلا بكلفة !! \*

وقال مالك : الأئمة عورة كالخرة ، حاشا شعرها فقط ، فليس عورة ، فان انكشف شعر الخرة أو صدرها أو ساقها في الصلاة لم تعد إلا في الوقت \*  
قال علي : ولا ندرى قوله في الفرج ، وما نراه يرى الاعادة من ذلك إلا في الوقت ، وقد تقدم افسادنا لقوله بالاعادة في الوقت فيما سلف من كتابنا هذا ، فأغنى عن إعادته ، ولا فرق عنده بين نسيان وعمد في ذلك \*  
وقال الشافعي : إن انكشف من عورة الرجل — وهي ما بين سرته

إلى ركبته — أي عورة المرأة — وهو جميع جسد الحرة والأمة حاشا شعر الأمة ووجهها ووجه الحرة وكفيها وكفي الأمة <sup>(١)</sup> — شيء قل أو أكثر، فإن ستر في الوقت لم يضر شيئاً والصلاة تامة، وإن بقي مقدار ما، قل أو أكثر ولم يغط بطلت الصلاة، النسيان والعمد سواء \*

قال علي: وهذا تقسيم لادليل عليه \*

وقال أبو سليمان النسيان في ذلك مرفوع، فإن انكشف شيء من العورة

عمدا بطلت الصلاة \*

٣٥٠ - مسألة - والعراة يعطى أو سلب أو قرر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم، يركعون ويسجدون ويقومون، ويفضون أبصارهم، ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته، فإن تأملها ناسياً لم تبطل صلاته ولزمه سجود السهو، فإن تأمل عورة امرأته فإن ترك الإقبال على صلاته عامداً لذلك بطلت صلاته، كما لو فعل ذلك لسائر الأشياء ولا فرق، وإن لم يترك لذلك الإقبال على صلاته فصلاته تامة ولا شيء عليه \*

برهان ذلك قول الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وقوله: تعالى (وقد فضل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) فإذا هم غير مكلفين ما لا يقدرُونَ عليه من ستر العورة فهم مخاطبون بالصلاة كما يقدرُونَ، وبالإمامة فيها في جماعة، فسقط عنهم ما لا يقدرُونَ عليه وما ليس في وسعهم، وبقي عليهم ما يستطيعون عليه <sup>(٢)</sup> لقول رسول الله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» \*

وأما من تأمل في صلاته عورة لا يحل له النظر إليها فإن صلاته تبطل

(١) في الأصل «وكفي الحرة» وهو خطأ واضح (٢) هذه الزيادة من رقم (٤٥) \*

لأنه عمل فيها عملاً لا يحل له ، فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يأت بالصلاة التي أمره الله تعالى بها ، قال رسول الله ﷺ « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » \*

فإن فعل ذلك ناسياً فعليه سجود السهو ، لأنه زاد في صلاته نسياناً ماله عنده لبطلت صلاته \*

وأما إذا تأمل عورة أبيح له النظر إليها فهي من جملة الأشياء التي لا بدله من وقوع النظر على بعضها في الصلاة ، ولا فرق بين مباح ومباح ، فإن اشتغل بشيء من ذلك كله عن صلاته عمداً فقد عصي الله تعالى ولم يصل كما أمر . وبالله تعالى التوفيق \*

وقال أبو حنيفة : ! يصلي العراة فرادى قعوداً يومئذ للسجود والركوع فإن صلوا جماعة أجزأهم إلا أنهم يقعدون ويقعد الإمام في وسطهم ، وقال بعض العلماء بقوله : أنهم إن صلوا قياماً أجزأهم عند أبي حنيفة وأصحابه \* وقال مالك : يصلون فرادى ، يتباعد بعضهم عن بعض قياماً ، فإن كانوا في ليل مظلم صلوا في جماعة قياماً ، يقف إمامهم أمامهم \*

وقال الشافعي : يصلي العراة فرادى أو جماعة قياماً يركعون ويسجدون ، ويقوم إمامهم وسطهم ، ويغضون أبصارهم ، ويصرف الرجال وجوههم عن النساء ، والنساء وجوههن عن الرجال ، ولا إعادة على أحد منهم \* وقال زفر بن الهذيل : يصلون قياماً يركعون ويسجدون ولا يجزيهم غير ذلك . وقال أبو سليمان كقولنا \*

قال علي : قول أبي حنيفة ومالك والشافعي خطأ لأنها أقوال لم تحل من إسقاط أن يصلوا جماعة وهذا لا يجوز ، أو من إسقاط القيام والركوع والسجود ، وهذا باطل ، أو من إسقاط حق الإمام في تقدمه ، وهذا لا يجوز ، وغض البصر يسقط كل ما شغبوا به في هذه الفتية ، وقول

أبي حنيفة أكثرها تناقضا. والعجب أنهم بكل ذلك لا يوارون جميع عوراتهم من الأفضاخ وغيرها ١١ فكيف والنص قد ورد بما قلنا \*

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن شاذان ثنا زكريا بن عدي ثنا عبيد الله بن عمرو — هو الرقي — عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «يا معشر النساء، إذا سجدتن فاحفظوا أبصاركم؛ لا ترين عورات الرجال؛ من ضيق الأزر» \*

قال علي: هكذا في كتابي عن حماد، وبالله ما لحن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولولا أن يمكننا أن نخطب رسول الله ﷺ النساء، ومن معن من صغار أولادهن لما كتبناه إلا فاحفظن أبصاركن<sup>(١)</sup>، فهذا نص على أن الفقراء من الصحابة رضى الله عنهم كانوا يصلون بعلم رسول الله ﷺ ومعهم، وليس معهم من اللباس ما يوارى عورتهم، ولا يتركون القعود ولا الركوع ولا السجود، إلا أن الأمر بغض البصر لازم في كل ذلك. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٥١ - مسألة - واستقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصلي حاشا المتطوع راكبا، فمن كان مغلوبا بمرض أو بجهد أو بخوف أو بأكراه فتجزأ به صلاته كما يقدر؛ وينوى في كل ذلك التوجه الى الكعبة \*

(١) حديث أنى سیدرواه احمد فى السند (ج ٣ ص ١٦) «حدثنا يحيى بن آدم ناشر يك عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله : خير صفوف الرجال الصف المقدم وشرها الصف المؤخر» وخير صفوف النساء المؤخر وشرها المقدم وقال يا معشر النساء لا ترفن رؤسكن إذا سجدتن لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر». ونسبه في مجمع الزوائد لابى يلى أيضا. ونسب ابن حجر فى الفتح (ج ١ ص ٣٩٩) معنى القسم الأخير منه الى احمد وابى داود من حديث اسماء بنت أبى بكر. وروى نحوه البخارى ومسلم من حديث سهل بن سعد \*

برهان ذلك قوله تعالى : ( فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) ، والمسجد الحرام في المبداء إنما هو البيت فقط ، ثم زيد فيه الشيء بعد الشيء ، ولا خلاف بين أحد من الأمة في أن امرأة لو كان بمكة بحيث يقدر على استقبال الكعبة في صلاته — فصرف وجهه عامدا عنها إلى أبعاض المسجد الحرام من خارجه أو من داخله فإن صلاته باطل ، وأنه إن استجاز ذلك كافر . وقد ذكرنا التطوع على الدابة قبل \* وأما المريض والجاهل والخائف والمكروه فان الله تعالى يقول : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وقال رسول الله ﷺ : إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم \* .

٣٥٢ - مسألة - ويلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخبره من أهل المعرفة اذا كان يعرفه بالصدق ، لأن هذا أمر لا سبيل لمن غاب عن موضع القبلة الى معرفة جهتها إلا بالخبر ، ولا يمكن غير ذلك ، نعم ، ومن كان حاضرا فيها فإنه لا يعرف أن هذه هي الكعبة إلا بالخبر ولا بد ، وهذا من الشريعة التي قد ذكرنا البرهان على وجوب قبول خبر الواحد العدل فيها \* .

٣٥٣ - مسألة - فمن صلى الى غير القبلة ممن يقدر على معرفة جهتها - عامدا أو ناسيا - بطلت صلاته ، ويعيد ما كان في الوقت ، ان كان عامدا ، ويعيد أبدأ أن كان ناسيا \* .

برهان ذلك أن هذين مخاطبان بالتوجه الى المسجد الحرام في الصلاة ، فصليا بخلاف ما أمرا به ، ولا يجزى ما نهى الله تعالى عنه عما أمر عز وجل به ، فقد ذكرنا الحجة في أمر الناس قبل \* .

فان ذكرذا كر حديث أهل قبله رضى الله عنهم وأنهم ابتدؤا الصلاة الى بيت المقدس فاتاهم الخبر بان القبلة قد حوت الى الكعبة فاستداروا

كما كانوا فى صلاتهم الى الكعبة واجتزوا بما صلوا الى بيت المقدس من تلك الصلاة بعينها \*

قلنا : هذا خبر صحيح ، ولا حجة فيه علينا ، ولا يخالفه والله الحمد \*  
أول ذلك : أنه ليس فيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم ذلك فأقره ، ولا حجة الا فى القرآن أو فى كلامه عليه السلام أو فى عمله أو فيما علم عليه السلام من عمل غيره فلم ينكره \*

وإنما العجب من المالكيين الذين يعظمون خلاف صاحب اذا وافق تقليد ، ثم قد خالفوا هنا عمل طائفة عظيمة من الصحابة رضى الله عنهم لا يعرف لهم منهم مخالف \*

قال على : أهل قباء رضى الله عنهم كان الفرض عليهم أن يصلوا الى بيت المقدس ، فلو أنهم صلوا الى الكعبة لبطلت صلاتهم بلا خلاف ، ولا تلزم الشريعة إلا من بلغته ، لا من لم تبلغه ، قال الله تعالى : (لأنذرکم به ومن بلغ) ولا شك عند أحد من الجن والانس ولا الملائكة أن من كان من المسلمين بأرض الحبشة أو بمكة من المستضعفين فأنهم تبادوا على الصلاة الى بيت المقدس مدة طويلة ، أما أهل مكة فأما ما كثيرة بعد نزول تحويل القبلة ، وأما من بالحبشة فلعلهم صلوا عاماً أو أعواماً حتى بلغهم تحويل القبلة ، فحينئذ لزمهم الفرض ، لا قبل ذلك ، فأنما لزم أهل قباء التحول حين بلغهم لاقبل ذلك فانتقلوا عن فرضهم الى فرض ناسخ لما كانوا عليه ، وهذا هو الحق الذى لا يحل لأحد غيره \*

وأما من بلغه فرض تحويل الكعبة وعلمه وكان مخاطباً به ولم يسقط تكليفه عنه لعذر مانع — : فلم يصل كما أمر ، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل ، لأنه لا يجزى . ما نهى الله عنه عما أمر الله تعالى به \*

وقال أبو حنيفة : من صلى فى غير مكة الى غير القبلة مجتهداً ولم يعلم إلا

بعد أن سلم أجزأته صلاته . فان صلى في ظلة متحريراً ولم يسأل من يحضرته ، ثم علم أنه صلى الى غير القبلة أعاد . وهو فرق فاسد ، لأن التحرى نوع من الاجتهاد \*

وقال مالك : من علم أنه صلى الى غير القبلة ، فان كان مستدبراً لها أعاد وان كان في الصلاة قطع وابتدأ . وان كان منحرفاً الى شرق أو غرب لم يعد وبنى على ماصلي وانحرف . وهذا فرق فاسد ، لأنه لا فرق عند أحد من الأمة في تعمد الانحراف عن القبلة أنه مبطل للصلاة ، وكبيرة من الكبائر كالاستدبار لها ولا فرق . وأهل قباء كانوا مستدبرين الى القبلة . ولا تعلم هذا التفريق الذى فرقه أبو حنيفة ومالك عن أحد قبلهما \*

وقال الشافعى : من خفيت عليه الدلائل والمحجوس في الظلة والأعمى الذى لا دليل له — يصلون الى أى جهة أمكنهم ، ويعيدون اذا قدروا على معرفة القبلة \*

قال على : وهذا خطأ لأنه اذا أمره بالصلاة لا يخلو من أن يكون أمرهم بصلاة تجزى عنهم كما أمرهم الله بها ، أو أمرهم بصلاة لا تجزى عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها ، ولا سبيل الى القسم ثالث . فان كان أمرهم بصلاة تجزى عنهم وبالله تعالى أمرهم الله تعالى بها فلا معنى يصلونها ثانية ؟ وان كان أمرهم بصلاة لا تجزى عنهم ولا أمرهم الله تعالى بها فهذا أمر فاسد ، ولا يحل لأمره الأمر به ، ولا للبا موره الاتمار به \*

وقال أبو سليمان : تجزئهم على كل حال ، ويبنون اذا عرفوا وهم في الصلاة ، وقد ذكرنا الفرق آنفاً \*

فان قال قائل : قد روى عن عبد الله بن عامر بن ربيعة ، كنا مع رسول الله ﷺ في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة ؟ فاضل كل رجل مناحيله ، فأصبحتنا : قد كرنا ذلك لرسول الله ﷺ ، فأنزل الله تعالى ( فأنبأوا تولوا



ثم وجه الله) \*

وعن عطاء عن جابر بن عبد الله كنا في سرية فأصابتنا ظلمة فلم نعرف القبلة، فذكر أنهم خطوا خطوطهم في جهات اختلافهم فلما أصبحوا أصبنا تلك الخطوط لغير القبلة، فسألنا النبي ﷺ فأمر الله تعالى (فأينما تولوا فثم وجه الله) \*

فان هذين الخبرين لا يصحان، لان حديث عبد الله بن عامر لم يروه إلا عاصم بن عبيد الله، ولم يرو حديث جابر إلا عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي عن عطاء، وعاصم وعبد الملك ساقطان<sup>(١)</sup> ثم لو صحاحا كانا حاجة لنا، لأن هؤلاء جهلوا القبلة، وصلاة الجاهل تامة، وليس الناسي كذلك وبالله تعالى التوفيق \*

٣٥٤ — مسألة — والنية في الصلاة فرض. ان كانت فريضة نواها باسمها والى الكعبة في نفسه قبل إحرامه بالتكبير متصلة بنية الاحرام لافصل بينهما أصلا. وإن كانت تطوعاً نوى كذلك أنها تطوع فمن لم ينو كذلك فلا صلاة له \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ، إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى، وقد ذكرناه باسناده قبل. وقول الله تعالى: (وما أمروا إلا

(١) أما حديث عبد الله بن عامر فقد وقع للمؤلف كذلك خطأ، وهو حديث أبيه عامر ابن ربيعة، لان عبد الله تابعي ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ورواه ما سمع منه حروفاً. والحديث رواه الطيالسي (ص ١٥٦ رقم ١١٤٥) والترمذي وضعفه (ج ١ ص ٧٠) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والطبري في التفسير باسنادين (ج ١ ص ٤٠١) والدارقطني (ص ١٠١) والبيهقي (ج ٢ ص ١١) كلهم من طريق عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، وعاصم ضعيف جدا مضطرب الحديث. وأما حديث جابر فرواه الدارقطني والبيهقي، ورواه الحاكم في المستدرك (ج ١ ص ٢٠٦) وصححه، وخطأه الذهبي في ذلك في مختصره. وقال البيهقي (ج ٢ ص ١٢) «لم نعلم لهذا الحديث اسناداً صحيحاً قويا» وهو كإتال \*

ليعبدوا الله مخلصين له الدين) والصلاة عبادة لله تعالى، ولو جاز أن يفصل بين النية وبين الدخول في الصلاة بمدة يسيرة - ولو دقيقة أو قدر اللحظة - لجاز بمثل ذلك وبأكثر، حتي يجوز الفصل بينهما بسنة أو سنتين، وهذا باطل أو يحد المخالف حداً برأيه لم يأذن به الله تعالى، ولو جاز أن تكون النية مع التكبير غير متقدمة عليه لكان أول جزء من الدخول فيها بلا نية لأن معنى النية القصد الى العمل، والقصد الى العمل بالارادة متقدم للعمل \* وقال مالك: يجوز تقديم النية قبل الدخول في الصلاة. ولا بد لمن قال بهذا من تحديد مقدار مدة التقدم الذي تجوز به الصلاة، والذي تبطل به الصلاة وإلا فهم على عمي في ذلك \*

وقال الشافعي: لا تجزى النية إلا مخالطة للتكبير، لا قبله ولا بعده، وهذا خطأ لما ذكرناه. والذي قلناه هو قول داود وأبي حنيفة. إلا أن أبا حنيفة لم يجز الصلاة إلا بنية لها؛ وأجاز الوضوء لها بلا نية. وهذا تناقض \* ٣٥٥ - مسألة - فإن انصرفت نيته في الصلاة ناسياً الى غيرها أو إلى تطوع أو إلى آخر وجع عن الصلاة ألغى ما عمل من فروض صلاته كذلك، وبني على ما عمل بالنية الصحيحة واجزأه، ثم سجد للسهو. فإن لم يكن ذلك منه إلا في عمل من صلاته لو تركه لم تبطل بتركه الصلاة<sup>(١)</sup> لم يلزمه إلا سجود السهو فقط، لأنه قد وفي جميع الأعمال التي أمر بها في الصلاة كما أمر الله تعالى؛ إلا أنه زاد في صلاته ناسياً عملاً لو زاده عمداً بطلت صلاته، وفي هذا يجب سجود السهو \*

٣٥٦ - مسألة - وللأحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به \* حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القرطبي ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله - هو

(١) في الأصلين «للصلاة» وهو خطأ

وبإيجاب التكبير للاحرام بقول مالك والشافعي وأحمد وداد. وقال أبو حنيفة :  
يميز عن التكبير ذكر الله تعالى كيف ذكر ، مثل «الله أعظم» ونحو ذلك ، وأجزوا  
ذلك أيضا في الأذان ، ولم يميزوا الصلاة إذا اتحت : «الله أعظم» وهذا تخليط وهم  
للإسلام ، وشرائع جديدة فاسدة \*

قال على : ليس في هذه الآية عمل الصلاة وصفتها (٢) ، والحديث المذكور فيه عمل الصلاة التي لا تجزئ. إلا به ، فلا يعترض بالآية عليه ، بل في الآية طيل أن ذلك الذي كرام الله تعالى هو غير الصلاة ، لأنه تعالى قال (فصل) تنقطع الصلاة على ذكر اسمه ، فصح أنه قبل الصلاة ، مثل قوله تعالى : (أقم الصلاة لدركي) فهذا الذي كرام الله تعالى هو المقصد إليه تعالى بالنية في أدائها على عز وجل \*

(۱) الحديث في البخاري (ج ۱ ص ۳۱۴ - ۳۱۵) مطولا

(٢) في نسخة «وصفته»

وقد ادعى بعضهم أن في الحديث « اذا قمت الى الصلاة فقل الله أكبر (١) » \*

قال علي : وهذا باطل ما عرف قط ، ولو وجدناه صحيحاً قلنا به \*

فان قالوا : بهذا جرى عمل الناس ، قلنا لهم : ما جرى عمل الناس إلا بترتيب الوضوء كإتيان الآية ، وأتم تحيرون تنكيسه ، وما جرى عمل الناس قط في الوضوء إلا بالاستنشاق والاستئثار مع محبة (٢) من أمر النبي صلى الله عليه وسلم ، وأتم يقولون : من تركها فوضوؤه تام وصلاته تامة . وما جرى عمل الناس قط إلا بقراءة سورة مع أم القرآن في الصبح والاولين من الصلوات البواقي ، وأتم يقولون : ان ترك السورة فصلاته تامة . وما جرى عمل الامة إلا برفع اليدين مع تكبيرة الاحرام ، وأتم يقولون : ان لم يرفع يديه فصلاته تامة . فترى العمل إنما يكون حجة اذا شئتم ، لا اذا لم تشاءوا !! ومثل هذا كثير جدا . والله تعالى التوفيق \*

٣٥٨ - مسألة - ورفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا يجزئ \*

الصلاة الاله \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا محمد بن النسي ثنا عبد الوهاب - هو ابن عبد الحميد الثقفي - ثنا أيوب - هو السخيتاني - عن أبي قلابة ثنا مالك بن الحويرث أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قاله ولئن ممه : « صلوا كما رأيتموني أصلي » (٣) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدري ثنا أبو عوانة عن قتادة عن نصر ابن عاصم عن مالك بن الحويرث « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا كبر رفع

(١) أما يدون برهان فلا ، فان التواتر المعلى من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليوم انما جاء فيه التكبير للانتشاح بلفظ « الله أكبر » وهو ميم للاصر بالتكبير ، وليس بعده يان ، ومع هذا فقد روى الطبراني في الكبير بلفظ « لا تتم صلاة لأحد من الناس حتى يوترأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يقول الله أكبر » قال في مجمع الزوائد « ورجاله رجال الصحيح » (٢) في نسخة « مع محبة عن النبي » وفي الاخرى « مع محبة من أمر النبي » وكلاهما خطأ في حذف الغمير المضاف الى « محبة » (٣) هوف البخاري معطول (ج ١ ص ٢٥٨) \*

يديه حتى حاذى (١) بهما أذنيه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا أحمد بن حنبل ثنا سفيان — هوابن عينة — عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استفتح الصلاة رفع يديه حتى يحاذي منكبيه » وذكر الحديث \*

فإن قيل : فهلا أوجبت بهذا الاستدلال نفسه رفع اليدين عند كل رفع وخفض فرضاً ؟ قلنا لانه قد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه عند كل خفض ورفع ، وأنه كان لا يرفع \*

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا زهير بن حرب أبو خيثمة ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قل : « ألا أريكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يعد » (٢) \*

فلماصح أنه عليه السلام كان يرفع في كل خفض ورفع بمد تكبيرة الاحرام ولا يرفع ، كان كل ذلك مباحاً لأفضاً ، وكان لنا أن نصلي كذلك ، فإن رفعنا صليتنا كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ، وإن لم نرفع فقد صلينا كما كان عليه السلام يصلي \*  
وروينا من طريق عبد الرزاق حدثني أحمد بن حنبل (٣) عن الوليد بن مسلم عن زيد بن واقد سمعت نافعا مولى ابن عمر يقول : كان ابن عمر إذا رأى مصليا لا يرفع يديه في الصلاة حصبه وأمره أن يرفع يديه \*  
قال علي : ما كان ابن عمر ليحصب من ترك ماله تركه \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٤ — ١١٥) « حتى يحاذي » وكذلك في كل نسخة  
(٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة عن وكيع بلفظ « فصلى فلم يرفع يديه إلا مرة » ثم قال أبو داود : « هذا حديث مختصر من حديث طولى وليس به صحيح على هذا اللفظ » (٣) كذا هنا ، وعبد الرزاق من شيوخ أحمد بن حنبل ، وقد ذكر ابن حجر في التهذيب في ترجمة أحمد بن حنبل بعض شيوخه الذين روى عنهم روايته ، منهم ابن مهدي والشافعي وعبد الرزاق وكيع ويحيى بن آدم وغيرهم \*

وقد روى إيجاب دفع الدين في الاحرام للصلاة قرناً عن الاوزاعي . وهو قول بعض من تقدم من أصحابنا \*

٣٥٩ - مسألة - وقراءة القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة اماماً كان أو مأموماً أو منفرداً ، والفرض والتطوع سواء ، والرجال والنساء سواء : حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا علي بن عبد الله ثنا سفيان بن عينة ثنا الزهري عن محمود بن الربيع عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن » (١) \*

فان قيل : فمن أين اوجبتموها فرضاً في كل ركعة \*

قلنا : لما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله - هو ابن عمر - ثنا سميد القبري عن أبي هريرة ، فذكر حديث الذي أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة ، فأخبره أنه لا يحسن غير ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قلت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تستدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افضل ذلك في صلاتك كلها » (٢) فوجب بهذا الامر فرضاً أن يفعل في باقي صلاته في كل ركعة مثل هذا \*

٣٦٠ - مسألة - ولا يجوز للمأموم أن يقرأ خلف الامام شيئاً غير آم القرآن \*

لما حدثنا حماد بن عبد الله بن محمد بن علي الباجي ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد ابن سلمة ثنا أبو ثور ابراهيم بن خالد ثنا يزيد بن هرون عن محمد بن اسحق عن مكحول عن محمود ابن الربيع عن عباد بن الصامت قال : « صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الفجر ، فلما انصرف قال : تقرأون خلفي ؟ قلنا : نعم يا رسول الله هذا ، قال : لا تقرأوا إلا بآم الكتاب ، فانه لا صلاة الا بها » \*

(١) في البخاري ( ج ١ ص ٣٠٢ ) يلفظ « بآم الكتاب » فلم المؤلف رواه من حفظه باللفظ أو عنده رواية أخرى من صحيح البخاري وهو بغيره أي (٢) في البخاري ( ج

١ ص ٣١٤ - و ٣١٥ ) \*

وعمن قال بإيجاب أم القرآن كاذ كرا جماعة من السلف \*

روىنا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن جواب (١) عن يزيد ابن شريك أنه قال لمصر بن الخطاب : أقرأ خلف الامام ؟ قال له عمر : نعم ، قال : وان قرأت يا أمير المؤمنين ؟ قال : نعم وإن قرأت \*

وعن الحجاج بن النبال حدثنا أبو عوانة . عن ابراهيم بن محمد بن المنذر عن أبيه عن عباية بن رداد (٢) عن عمر بن الخطاب قال : لا تجوز ولا تجزى صلاة إلا بفاتحة الكتاب وشيء منها ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، أرايت إن كنت خلف امام أو بين يدي إمام ؟ قال : اقرأ في نفسك \*

وعن أبي عوانة عن سليمان بن خيثمة (٣) عن عمر قال : لا تجزى صلاة أو لا تجوز صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب \*

ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع قال : سليت صلاة والى جني عبادة بن الصامت فقرأ فاتحة الكتاب فلما انصرف قلت : أبا الوليد ، ألم سمعت قرأت فاتحة الكتاب ؟ قال أجل إنه لا صلاة الا بها \*

وعن وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن الديزار (٤) بن حريث عن ابن عباس قال : أقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب \*

وعن عبد الرزاق عن المتمر بن سليمان عن ليث عن عطاء عن ابن عباس قال : لا بد أن يقرأ خلف الامام فاتحة الكتاب ، جهراً ولم يجهر \*

وعن عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني نافع : أن ابن عمر لم يكن يدع أن يقرأ أم القرآن

- 
- (١) جواب ، بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره ياء موحدة ، وهو ابن عبيد الله التيمي الكوفي . وفي الأصل «عن جواب بن يزيد بن شريك» وهو خطأ بل يزيد شيخ جواب لأبوه
- (٢) في أحد الاصلين «عباد بن رداد» وفي الآخر «بن رداد» وكلاهما خطأ والصواب «عباية بن رداد» بفتح الراء وتشديد الدال المهملة وآخره دال مهملة ايضاً . وأثره هذا رواه ابن سعد في الطبقات (ج ١ ص ١٠٦) من طريق شعبة عن ابراهيم بن محمد بن المنذر
- (٣) خيثمة هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة وروايته عن عمر غرسلة ، وهو من صفار التابعين
- (٤) الديزار بفتح الميم المهملة واسكان الياء الثناة وبدها زاي وآخره واء \*

في كل ركعة من المكتوبة . وعن غيرهم أيضا \*

وعن أبي هريرة : أقرأ بها في نفسك \*

وعن عبد الزاق عن ميمون عن الزهري عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول : أقرأ بأم القرآن في كل ركعة ، أو يقول في كل صلاة \*

وعن عروة بن الزبير أيضا \*

وعن معاذ (١) عن عبد الله بن عون عن رجاء بن حيوة أنه كان يقول : ان كان خاف الامام فجهر أو لم يجهر فلا بد من قراءة فاتحة الكتاب \*

وعن حجاج بن النبال ثنا أبو هلال الراسبي (٢) قال : سألت جابرنا الحسن ، قال : أكون خلف الامام يوم الجمعة فلا أسمع قراءته ؟ قال : أقرأ بفاتحة الكتاب ، قال له الرجل : وسورة ؟ قال : يكفيك ذلك الامام \*

وعن حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : للامام سكتان فاغتموا القراءة فيها بفاتحة الكتاب ، حين يكبر الامام اذا دخل في الصلاة ، وحين يقول (ولا الضالين) والروايات ههنا كثيرة جداً \*

وقال ابو حنيفة : ليس قراءة أم القرآن فرضاً ، وان قرأ الامام والمنفرد مثل آية الدين ونحوها لم يقرأ أم الكتاب أجزاء والقراءة عنده فرض في ركعتين من الصلاة فقط إما الاولين أو الآخرين ، وإما واحدة في الاولين وواحدة من الآخرين ، ولا يقرأ المأموم شيئاً أصلاً ، أجهر الامام أو أسر \*

وقال مالك : قراءة أم القرآن فرض في جمهور الصلاة على الامام والمنفرد ، فان تركها في ركعة . فقد اخطف قوله ، فرة رأى أن يلغى الركعة وبأى باخرى ، وصره رأى أن يجزى عنه سجود السهو . واجاز للمأموم ان يقرأ خلف الامام أم القرآن وسورة اذا اسر الامام في الاولين من الظهر والمصر ، وبأم القرآن وحدها في كل ركعة يسرفها من كل صلاة . واختاره ذلك ، ولم ير له ان يقرأ شيئاً في كل ركعة يجهر فيها الامام \*

(١) معاذ هو ابو التثني معاذ بن معاذ بن نصر التميمي . وشيخه هو ابو يعون عبد الله بن عون ابن اوطبان المزني مات سنة ١٥١ (٢) هو محمد بن سليم البصري نزل في بني راسبة فنسب إليهم . وهو لا بأس به وفيه ضعف مات سنة ١٦٥ \*



وقال الشافعي في آخر قوله (١) كقولنا ، وهو قول الاوزاعي والليث بن سعد واختلف أصحابنا ، فقالت طائفة : فرض على المأموم ان يقرأ أم القرآن في كل ركعة أسر الامام او جهر وقالت طائفة : هذا فرض عليه فيما سرفيه الامام خاصة ، ولا يقرأ فيما جهر فيه الامام . ولم يختلفوا في وجوب قراءة أم القرآن فرضاً في كل ركعة على الامام والمنفرد \*

قال علي : احتج من لم يرام القرآن فرضاً بقول الله تعالى ( فتقرأ ما تيسر من القرآن ) وبمعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم للذي أمره بالاعادة فقال له « اقرأ ما تيسر معك من القرآن » \*

قال علي ، حديث عبادة يبين هذا الخبر الآخر ، وأن المراد بإيجاب قراءته ما تيسر من القرآن هو أم القرآن فقط . وكان من غلب حديث عبادة قد أخذ بالآية والأخبار كلها ، لأن أم القرآن ما تيسر من القرآن . وكان من غلب قوله عليه السلام « فقرأ ما تيسر معك من القرآن » قد خالف حديث عبادة ، وأجاز صلاة بظهار رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهذا لا يجوز ، لاسيما تقسيم أبي حنيفة بين إجازته قراءة آية طويلة او ثلاث آيات ومنعه مما دونها ، فهذا قول ما حفظ عن أحد قبله ، ولا على محته دليل ، وهو خلاف للقرآن ولجميع الآثار . وله قول آخر : ان ما قرأ من القرآن أجزاء \*

واحتج من رأى ان لا يقرأ المأموم خلف الامام الجاهر بقول الله تعالى ( واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) \*

قال علي : ونعم الآية حجة عليهم ، لان الله قال ( واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا ) لكم ترحمون واذا كررك في نفسك تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول بالندو والآصال ولا تسكن من الناقلين ) \*

قال علي : فان كان اول الآية في الصلاة فأخبرها في الصلاة ، وان كان آخرها لم يبق في الصلاة فأولها ليس في الصلاة ، وليس فيها الا الأمر بالله كرساً وترك الجهر فقط ، وهكذا نقول \*

وذكروا حديث ابن أكيمة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال « مالي أنازع (٢) القرآن » وفيه من قول الزهري : فأنتهى الناس عن القراءة فيما جهر فيه رسول الله صلى الله تعالى

(١) في نسخة « في أحد قوله » (٢) أي اجازب في قراءته \*

عليه وسلم من القراءة \*

وهذا حديث انفرد به ابن أكيمة (١)، وقالوا: هو مجهول، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة لأن الأخبار واجب أن يضم بعضها إلى بعض، وحرام أن يضرب بعضها ببعض، لأن كل ما قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فهو كله حق يصدق بعضه بعضاً، ولا يخالف بعضه بعضاً. فالواجب أن يؤخذ. كلامه عليه السلام كله بظاهره كما هو، كما قاله عليه السلام، لا يزد فيه شيء. ولا ينقص منه شيء، فلا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن ولا يتأزم القرآن وهذا نص قولنا والله الحمد، وماعدا هذا فزيادة في كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وتقصان منه \*

وذكروا أيضاً حديثاً صحيحاً من طريق ابن عجلان، فيه: «أما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا رفع فارفعوا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قرأ فأنتصوا، وإذا صلى جالس فصلوا جلوساً أجمعون» \*

فهذا خبر أول من ينبغي أن يستغفر الله تعالى عند ذكره من مخالفة هذا الحديث الحنفيون والمالكيون، لأنهم غالفون لأكثر ما فيه، فانهم يرون التكبير إثر تكبير الإمام لأمه للأحرام خاصة، ثم يرون سائر التكبير والرفع والخفض مع الإمام لأقبله ولا بعده، وهذا خلاف أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الحديث، وفيه «إذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً» فخالفوه إلى خبر كاذب لا يصح، وإلى ظن غير موجود، فمن العجب أن يحتجوا بقضية واحدة من قضاياها لأحجة لهم فيها ويتركون سائر قضاياها التي لا يملح خلافها !! \*

قال علي: وأما نحن فانه عندنا صحيح، وبه كله تأخذ، لأن تأليف كلام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يضم بعضه إلى بعض ولا تأخذ بجميعه — فرض لا يملح سواء. وقد قلل عليه السلام: «إذا قرأ الإمام فأنتصوا» و«لا صلاة لمن لم يقرأ بآم القرآن»

(١) ابن أكيمة اللبني مختلف في اسمه وقيل اسمه عمارة. وهو تابعي ثقة. وحديثه رواه مالك في الموطأ (ص ٢٩ — ٣٠) عن الزهري عن ابن أكيمة عن أبي هريرة. ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٠٥) والترمذي (ج ١ ص ٦٤) والنسائي (ج ١ ص ١٤٦) كلهم من طريق مالك، وحسنه الترمذي. وانظر الكلام عليه في شرح أبي داود وفي نيل الأوطار (ج ٢ ص ٢٣٨) \*

فلا بد في جميع (١) هذه الأواصر من أحد وجهين لثالث لهما : إما أن يكون وجه ذلك أن يقول : اذا قرأ فانصتوا إلا عن أم القرآن كما قلنا نحن ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن إلا إن قرأ الامام كما يقول بعض القائلين ، وإما أن يكون وجه ذلك أن يقول : لاصلاة لمن لم يقرأ بأَم القرآن إلا أن يجهر الامام كما يقول آخرون \*

قال علي : فاذا لم يقرأ أحد هذه الوجوه ، فليس بعضها أولى من بعض إلا يرهان ، وأما يدعوى فلا . فنظرنا في ذلك فوجدنا الحديث الذي قد ذكرناه من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاة الفجر وهي صلاة جهر فقال — : « أتقرؤن خلفي ؟ » قالوا : نعم ، هذا يارسول الله ، قال : لا تقملوا إلا بأَم القرآن ، فانه لاصلاة إلا بها . فكان هذا كافياً في تأليف أوامره عليه السلام ، لا يسمع أحداً الخروج عنه \*

وقد موهوم بأن قالوا : هذا خبر من رواية ابن اسحاق ، ورواه مكحول مرة عن محمود بن الربيع عن عباد ، ومرة عن نافع بن محمود بن الربيع عن عباد \* قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن محمد بن اسحاق أحد الأئمة ، وثقة الزهري ، وفضله على من بالمدينة في عصره ، وشعبة ، وسفيان ، وسفيان (٢) وحمام (٣) وزيد (٤) ويزيد (٤) وابراهيم بن سعد وعبد الله بن المبارك وغيرهم ، قال فيه شعبة : محمد بن اسحاق أمير المحدثين هو أمير المؤمنين في الحديث (٥) . والمعجب أن الطاعين عليه همتهم الذين احتجوا بروايته التي لم يروها غيره في أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رددت على أبي المصالي بالتكليف الأول بعد اسلامه ، فإذا روى ما يظنون أنه يوافق تقليدهم صارت وصار حديثه حجة ، وإذا روى ما يخالفهم صار مجرماً !! وحسبنا الله ونعم الوكيل \*

وأما رواية مكحول هذا الخبر مرة عن محمود ومرة عن نافع بن محمود فهذا قوة للحديث

(١) في الأصلين « فلا بد من جميع » وهو خطأ فيما نرى (٢) سفيان الثوري ، وسفيان ابن عيينة (٣) حماد بن زيد وحماد بن سلمة (٤) لعلير يديهما يزيد بن زريع ويزيد بن هرون وهما ممن روى عن ابن اسحق (٥) الحق أن ابن اسحق امام ثقة جليل وطعن مالك فيه غير مقبول . وانظر احتجاج البخاري به وذبه عنه في كتابه (القراءة خلف الإمام ص ١٣ — ١٤) \*

لاوهن ، لأن كيهباقة ، وحتى لو لم يأت هذا الخبر لما وجب بقوله عليه السلام «إذا قرأ فأنصتوا» إلا ترك القراءة حين قراءته ، ويبقى وجوب قراءتها في سككات الامام فكيف وهذه اللفظة — يعنى «إذا قرأ فأنصتوا» قد أنكرها كثير من أئمة الحديث وقالوا : إن محمد بن غيلان أخطأ في إيرادها ، وليست من الحديث ، قال ذلك ابن معين وغيره \* قال على : وأما نحن فلا نقول فيها رواء الثقة إنه خطأ إلا يبرهان واضح لكن وجه العمل هو ما أردنا . والله تعالى التوفيق \*

قال على : وقال بعضهم : معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» انما معناه لا صلاة كاملة ، كاجاء «لا ايمان لمن لا أمانة له» \*

قال على : وهذا لا متعلق لهم به ، لأنه اذا لم تتم صلاة أو لم تكمل فلا صلاة له أصلا ، اذ يعض الصلاة لا ينوب عن جميعها ، وكذلك من لا أمانة له ، فلا أمانة هي الشريعة كلها ، قال الله تعالى : (إن أعرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الانسان إنه كان ظلوما جهولا) : فنعلم من لا أمانة له فلا إيمان له ، ومن لا شريعة له فلا دين له ، هذا ظاهر اللفظين الذى لا يحمل صرفهما عنه !! \*

وقد أقدم آخرون فقالوا . معنى قوله عليه السلام «لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن» انما هو على التلخيص \*

قال على : وهذا تكذيب لرسول الله صلى الله عليه وسلم مجرد ومن كذبه عليه السلام فقد كفر ، ولا أعظم من كفر من يقول ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم غلط بهذا القول وليس هو حقا \*

قال على : وقد جاءت أحاديث ساقطة كلها فيها «من كان له امام فان قراءة الامام له قراءة» وفي بعضها «أمرى الامام إلا قد كفاه» وكلها إما مرسل ، وإما من رواية جابر الجعفى الكذاب ، وأما عن مجهول ولو صححت كلها لكان قوله عليه السلام : «لا تفعلوا إلا بأم القرآن» كافيًا فى تأليف جميعها \*

فان ذكر ذا كرحديثا رويانه من طريق البراز عن محمد بن بشار عن أبي عامر العقدي ثناهم عن قتادة عن أبي نصره عن أبي سمع «أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ فى صلاتنا بأم القرآن وما تيسر» فانه عليه السلام لم يقل وما تيسر من القرآن : فاذا لم يقله فهو محمول على سائر

الذكر ، وهكذا نقول بوجوب الذكر في الركوع والسجود ووجوب التكبير \*  
على أننا قد دروينا عن عمران بن الحصين وعثمان بن أبي العاصي : لا تتم صلاة الأبياتحة  
الكتاب وثلاث آيات فصاعدا \*

وعن شعبة عن إبراهيم بن محمد بن المنذر عن عباية بن ردا سمعت عمر بن الخطاب يقول :  
لا تجزئ صلاة الأبياتيين مع أم القرآن فإن كنت خلف امام فقرأ في نفسك (١) \*  
وقدروا بخلاف هذا عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب ، عن حماد بن سلمة عن  
يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف : أن  
عمر بن الخطاب قال — وقد صلى المغرب بالناس ولم يقرأ شيئا — : أليس قد أتممت الركوع  
والسجود ؟ قالوا : بلى ، فلم يبد الصلاة \*

ومن طريق الحارث عن علي : أن رجلا جاء فقال : إني صليت ولم أقرأ ، قال : أتممت  
الركوع والسجود ؟ قال له نعم ، قال له علي : تمت صلاتك ، ما كل أحد يحسن أن يقرأ \*  
قال علي بن أحمد : لا حاجة في قول أحد بمد رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
٣٦١ — مسألة — فن دخل خلف امام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل ان يتم هذا  
الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يتمها \*

برهان ذلك ما ذكرناه من وجوب قراءة أم القرآن في كل ركعة . وقد قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم «مهما أسبقكم به اذاركم تدركون به اذارفت» وسند كرهه باسناده  
في باب وجوب ان لا يرفع المأموم رأسه قبل امامه . ولا منه ان شاء الله تعالى \*  
٣٦٢ — مسألة — فان جاء والامام راكع فليركع معه ولا يتدبثك الركعة ، لانهم يدرك  
القيام ولا القراءة ولكن يقضيها اداسلم الامام . فان خف جاهلا فليتان حتى يرفع الامام  
رأسه من الركوع فيكبر حينئذ \*

وقال القائلون : ان ادرك الركعة مع الامام اعتدبها . واحتجوا بما عارثا به ، إلا أنهم  
لا حاجة لهم في شيء منها ، وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ادرك من الصلاة  
ركعة فقد ادرك الصلاة» وقوله عليه السلام «من ادرك من الصلاة ركعة فقد ادرك السجدة»  
ومنها حديث أبي بكر «انه جاء والقوء ركوعا ، فركع ثم مشى الى الصف . فلما فقي رسول الله

صلى الله عليه وسلم صلاته قال : أيسم الذي ركع ثم جاء الى الصف ؟ فقال ابو بكره : أنا ، فقال له رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تزد » \*

قال على : أما قوله عليه الصلاة والسلام « من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة » لحق ، وهو حجة عليهم ، لانه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة ، هذا ما لا خلاف فيه من أحد ، وليس في الخبر انه ان أدرك الركوع فقد أدرك الوقفة \*

وكذلك قوله عليه السلام « من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة » حق لا شك فيه ، ولم يقل انه ان أدرك الركعة فقد أدرك الوقفة التي قبل الركوع ، فلا يجوز لأحد ان يقحم في كلامه صلى الله عليه وسلم ما ليس فيه ، فيقول عليه ما لم يقل \*

وأما حديث أبي بكره فلاحجة لهم فيه أصلاً ، لانه ليس فيه انه اجتزأت تلك الركعة ، وأنه لم يقضها ، فسقط تعلقهم به جملة والله الحمد \*

فأذا سقط كل ما تلقوا به من الآثار فقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود ثنا ابو الوليد الطيالسي ثنا شعبه عن سعد بن ابراهيم ثنا ابو سلمة بن عبد الرحمن عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « اتوا الصلاة وعليكم السكينة ، فصلوا ما أدركتم ، واقضوا ما سبقكم (١) » وصح عنه أيضاً عليه السلام : « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتموا » \*

وبيقين يدري كل ذي حس سليم ان من أدرك الامام في اول الركعة الثانية : فقد فاتته الاولى كلها ، وان من أدرك سجدة من الاولى فقد فاتته وقفة وركوع وسجدة وجلس وان من أدرك الجلسة بين السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع والرفع وسجدة ، وان من أدرك الرفع فقد فاتته الوقفة والركوع ، وان من أدرك السجدين فقد فاتته الوقفة والركوع وان من أدرك الركوع فقد فاتته الوقفة وقراءة أم القرآن ، وكلها فرض لاتم الصلاة الا به \*

وهو ما مور بنص كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قضاء ما سبقه وأتمام ما فاته ، فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بتبرئ من آخر ، ولا سبيل الى وجوده \*

والقوم أصحاب قياس بزعمهم ، فكيف وقع لهم التفرق بين فوت أدراك الوقفة وبين فوت أدراك الركوع والوقفة ، فلم يروا على أحد ما قضاء ما سبقه ، ورواوه على الآخر ؟ فلا القياس

طردوا، ولا التصوم اتبعوا !

وقد أقدم بعضهم على دعوى الاجماع على قولهم، وهو كاذب في ذلك.\*

لانه قد روى من طريق يحيى بن سعيد القطان عن ابن عجلان عن عبد الرحمن بن هرم عن الأعرج عن أبي هريرة : اذا أتيت القوم وهم ركوع فلا تكبر حتى تأخذ مقامك من الصف.\*

وروى عنه أيضا ان لا يتد بالركعة حتى يقرأ بأبام القرآن.\*

وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن منصور عن زيد بن وهب قال : دخلت أنا وابن مسعود المسجد والامام راكع فركنا ثم مضينا حتى استويانا بالصف ، فلما فرغ الامام قمت أقفى ، فقال ابن مسعود : قد أدركته.\*

قال على : فهذا إيجاب القضاء عن زيد بن وهب وهو صاحب من الصحابة (١) .

فان قيل : فلم يراين مسعود ذلك ؟ قلنا : نعم ، فكان ماذا ؟ فاذا تنازع الصالحان قالوا بوجوب الرجوع الى ما قاله الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ، ولا يحمل الرأى سوى ذلك ، فليس قول ابن مسعود حجة على زيد ، ولا قول زيد حجة على ابن مسعود ، لكن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الحجة عليهما وعلى غيرهما من كل إنس وجن ، وليس في هذا الخبر رجوع زيد إلى قول ابن مسعود ، ولو رجع لما كان في رجوعه حجة . والخلاف لابن مسعود منه قد حصل.\*

وروينا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا الريس بن حبيب قال سمعت محمد ابن سيرين يقول : اذا انتهيت الى القوم وهم في الصلاة فأدركت تكبيرة تدخل بها في الصلاة وتكبيرة الركوع فقد أدركت تلك الركعة والا فاركع معهم واسجد ولا تحسب بها.\*

(١) اخطأ في هذا ابن حزم ، فزيد بن وهب الجهني ابوسليمان تابى رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقبض وهو في الطريق كما روى عنه ابونعيم والبخارى في التاريخ ، فليس محاييا اذن . قال ابن حجر في الاصابة ( ج ٣ ص ٤٧ ) . « واغرب ابن حزم في المحلى فذكر في صفة الصلاة من المحلى بمداخذ كرواية منصور عن زيد بن وهب قال . دخلت اقاوا ابن مسعود المسجد ، فذكر قصته ، قال ابن حزم . زيد بن وهب صاحب من الصحابة فان خلفه ابن مسعود لم يبق في واحد منهما حجة ».\*

قال على : روينا عن أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال كلاماً معناه : من ادعى الاجماع فقد كذب ، وما يدريه والناس قد اختلفوا ! هذه أخبار الأصم ويشتر المرئى .  
قال على : صدق أحمد رضي الله عنه ، من ادعى الاجماع فما لا يقين عنده بأنه قول جميع أهل الاسلام بلا شك في أحد منهم : فقد كذب على الأمة كلها ، وقطع بقائه عليهم ، وقد قال عليه السلام «الفلان أكذب الحديث» \*  
فان قيل : إن قول ابن مسعود هذا لا يقال مثله بالرأى \*

قيل لهم : فبلا قلتم هذا فيما رويناه آتفاً — في الباب الذي قبل هذا — عن عمر رضي الله عنه : لا صلاة إلا بأمر القرآن وآيتين معها ؟ ولكن التحكم سهل على من لم يعد كلامه من عمله \*

فان قيل : هذا قول الجمهور \*  
قلنا : ما أمر الله تعالى قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم باتباع الجمهور ، لافي آية ولا في خبر صحيح ، وأما الموضوعات فسهل وجودها كل حين على من استحلبها \*  
فان قيل : إنه يكبر قائماً ثم يركع ، فقد صار مدركاً للوقوف \*  
قلنا : وهذه معصية أخرى ، وما أمره الله قط ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ان يدخل في الصلاة في غير الحال التي يجد الامام عليها ، وأيضاً : فلا يميز قضاء شيء سبق به من الصلاة إلا بعد سلام الامام ، لا قبل ذلك \*

قال على . وهنا أقوال : نذكر منها طرقات يلوح كذب من ادعى الاجماع في ذلك \*  
روينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن عبد الله بن يزيد النخعي عن زيد بن احمد (١) عن ابن مسعود قال . اذا ركع احدكم فشي الى الصف فان دخل في الصف قبل ان يرفعوا رؤوسهم فانه يبتديها ، وان رفعوا رؤوسهم قبل ان يصل الى الصف فلا يبتديها . قال الحجاج . والعمل على هذا \*

وعن حماد بن سلمة عن ايوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال . كان ابن عمر اذا جاء والقوم سجوداً سجدهم ، فاذا رفعوا رؤوسهم سجدوا أخرى ولا يبتديها . قال ايوب . ودخلت

(١) كذا في الأصل وانا ارجح جداً انه خطأ وان صوابه «زيد بن وهب» وانه هو الأثر الذي مضى قريناً وزعم فيه المؤلف ان زيد بن وهب صحابي . ولم يجد في الرجال من اسمه «زيد بن احمد»



مع أبي قلابة السجدة وقد سجدوا سجدة فسجدنا معهم الأخرى ، فلما رفعوا رؤسهم سجدنا الأخرى ، فلما قضى أبو قلابة الصلاة سجد سجدتي الوهم . \*

وعن حماد بن سلمة عن داود — هو ابن أبي هند — عن الشعبي قال : اذا انتهى الى الصف الآخر ولم يرفعوا رؤسهم وقد رفع الامام رأسه فانه يركع وقد أدرك ، لان الصف الذي فيه هو إمامه ، وان جاء والقوم سجود فانه يسجد معهم ولا يعتديها .  
وبه الى داود بن أبي هند عن أبي العالية قال : اذا جاء وهم يسجدون سجد معهم ، فاذا سلم الامام قام فركع ركعة ولا يسجدو يعتديها . \*

وبه الى حماد عن قتادة وحيدوا صحاب الحسن . اذا وضع يديه على ركبتيه قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ، وان رفع الامام رأسه قبل ان يضع يديه فانه لا يعتديها . قال حماد .  
واكثر ظني انه عن الحسن . \*

وقال ابن ابي ليلى وسفيان الثوري وزفر . اذا كبر قبل ان يرفع الامام رأسه فقد أدرك ،  
وليركع بعد ان يرفع الامام رأسه . \*

٣٦٣ — مسألة — وفرض على كل مصل ان يقول اذا قرأ (١) . « اعوذ بالله من الشيطان الرجيم » لا يبدله في كل ركعة من ذلك ، لقول الله تعالى . ( فاذا قرأت القرآن فاستمع له من الشيطان الرجيم ) \*

وقال أبو حنيفة والشافعي . يتموذي قبل ابتدائه بالقراءة في كل ركعة ، ولم يربا ذلك فرضاً .  
وقال مالك . لا يتموذي في من الغريضة ولا التلوع الا في صلاة القيام في رمضان ، فانه يبدأ في أول ليلة بالتموذ فقط ثم لا يمود . \*

قال علي . وهذه قولة لا دليل على صحتها ، لان قرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا أثر البتة ، ولا من دليل اجماع ، ولا من قول صاحب ، ولا من قياس . ولا من رأى له وجه . فان اقدم مقدم على ادعاء عمل في ذلك لم يكن أولى من آخر ادعى العمل على خلافه .  
واما قول ابي حنيفة والشافعي . ان التموذ ليس فرضاً — . لخطأ لأن الله تعالى يقول . ( فاذا قرأت القرآن فاستمع له من الشيطان الرجيم ) ومن الخطأ ان يأمر الله تعالى بأمره ثم يقول قائل — بغير برهان من قرآن ولا سنة — : هذا الأمر ليس فرضاً ، لاسباب امره

(١) في بعض النسخ « وفرض على كل مصل اذا قرأ ان يقول » \*

تعالى بالدعاء في أن يميزنا من كيد الشيطان ، فهذا أمر متيقن ، انه فرض ، لأن اجتناب الشيطان والفرار منه وطلب النجاة منه لا يختلف اثنان في أنه فرض ، ثم وضع الله تعالى ذلك علينا عند قراءة القرآن \*

وقال بعضهم : لو كان التموذ، فرضاً للزم كل من حكى عن أحد أنه ذكر آية من القرآن أن يتموذ ولا بد . \*

قال على : وهذا عليهم لاهم ، لأنهم متفقون على استحباب التموذ عند قراءة القرآن ، ولا يرون التموذ عند حكاية المرء قول غيره ، فصح أن التموذ — الذى اختلفنا فيه فأوجبناه نحن ولم يوجبوه هم — إنما هو عند قراءة القرآن ، كاجاء فى النص ، لا عند حكاية لا يقصد بها المرء قراءة القرآن . \*

قال على : فليبق الا قول من أوجب التموذ فرضاً في قراءة القرآن فى الصلاة وغير الصلاة ، على عموم الآية المذكورة \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا احمد بن عون الله ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن عاصم المزنى (١) عن ابن جبير بن مطعم عن أبيه (٢) قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دخل الصلاة قال : الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، الله أكبر كبيراً ، ثلاثاً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، الحمد لله كثيراً ، وسبحان الله بكرة وأصيلاً ، اللهم إني أعوذ بك من الشيطان من همزه ونفثه » \*

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الزقاق عن سفيان الثوري عن سعيد الجريدي ثنا يزيد بن عبد الله بن الشخير عن عثمان بن أبي العاصي الثقفي (٣) قال : « قلت يا رسول الله ، حال الشيطان بيني وبين قرائتي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ذلك

(١) يفتح العين المهملة والنون وكسر الراءى . وفي بعض نسخ الأصل « العبدى » وهو تصحيف (٢) فى الأصل « عن ابن جبير بن مطعم عن نافع بن جبير عن أبيه » وهو خطأ وابن جبير هو نافع نفسه ومصحفنا الاستاذ من ابى داود (ج ١ ص ٢٧٩) (٣) من أول قوله (الثقفي) غرروا من النسخة رقم ٤٥ الى قبيل المسألة (٣٧٣) \*

شيطان يقال له خنزب ، فإذا حسسته فتمود (١) وانتقل عن يسارك ثلاثا (٢) .  
 ورد ويناعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال عمر بن الخطاب : يخفى الإمام أربعا : التمود  
 وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : ورنالك الحمد .  
 وعن أبي حمزة (٣) عن إبراهيم النخعي عن علقمة والأسود كلاهما عن عبد الله بن مسعود  
 قال : يخفى الإمام ثلاثا : الاستعاذة : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين .  
 ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج : قلت لنافع مولى ابن عمر : هل تدري كيف كان  
 ابن عمر يستعيز ؟ قال : كان يقول : اللهم أني أعوذ بك من الشيطان الرجيم ، .  
 وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : خمس يخفين :  
 سبحانه اللهم وبمحمد : والتعود : وبسم الله الرحمن الرحيم : وآمين : واللهم وبنائك الحمد ،  
 وعن هشام بن حسان عن الحسن البصري : أنه كان يستعيز في الصلاة مرة حين يستفتح  
 صلاته حين يقرأ أم الكتاب يقول ، أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم ، وكان ابن  
 سيرين يستعيز في كل ركعة .  
 وعن معمر بن ابن طاوس عن أبيه : أنه كان يستعيز قبل أن يقرأ أم القرآن .

(١) في الأصل «تموذ» بدون الفاء وهو خطأ (٢) الحديث رواه أحمد في مسنده (ج ٤  
 ص ٢١٦) «حدثنا اسمعيل بن إبراهيم عن الجريري عن أبي العلاء بن الشخير أن عثمان قال :  
 يا رسول الله ، حال الشيطان ينو وين صلاتي وبين قراءتي قال ذاك شيطان يقال له خنزب ،  
 فإذا أنت حسسته فتمود بالله منه وانتقل عن يسارك ثلاثا ، قال ففعلت ذاك فأذهب الله  
 عز وجل عني . حدثنا عبد الرزاق أنسفيان عن سعيد الجريري عن يزيد بن عبد الله  
 ابن الشخير عن عثمان بن أبي العاص الثقفي قال : قلت : يا رسول الله حال الشيطان ، فذكر  
 معناه ، ودواه مسلم في صحيحه (ج ٣ ص ١٨٣ و ١٨٤) من طريق عبد الرزاق وغيره ،  
 وفيه «فإذا أحسسته» بزيادة الهجمة . وأما «خنزب» اسم الشيطان فقد قال النووي «بخاء  
 معجمة مكسورة مخمنون ساكنة ثم زاي مكسورة ومفتوحة ، ويقال أيضا بنتع الخاء والزاي ،  
 حكاه القاضي ، ويقال أيضا بضم الخاء وفتح الزاي حكاه ابن الأثير في النهاية وهو غريب»  
 (٣) هو أبو حمزة ميمون الأعور القصاب الكوفي وهو ضعيف متروك الحديث .

ومن طريق معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين: أنه كان يتموذن الشيطان في الصلاة قبل أن يقرأ أم القرآن وبعد أن يقرأ أم القرآن \*  
وعن ابن جريج عن عطاء قال: الاستمادة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها (١) ويميزى عنك، أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، قال ابن جريج: فقلت له: بمن أجل (فاذا قرأت القرآن فاستمذ بالله من الشيطان الرجيم) قال: نعم. \*  
وبالتموذن في الصلاة يقول سفيان الثوري والأوزاعي وداود وغيرهم. \*  
قال علي: هؤلاء جماعة من الصحابة والتابعين رضى الله عنهم لأنهم لم يخالفوا منهم، وهم يشتمون بهذا إذا وافق تقليدكم \*

قال علي: ومن قال يقول ابن سيرين وأخذ به فيرى التموذن قبل افتتاح القراءة لأنه فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ينقل القراءة جيلا بعد جيل، وفرضاً بعد أن يقرأ ما يقع عليه اسم قرآن، ولو أنه كتمان، على نص الآية، لأنها توجب التموذن بعد القراءة بظاهرها، وأما من تمنت عليه القراءة ففرض عليه التموذن ذلك بالخبر المذكور، ثم إذا قرأ شيئاً من القرآن \*  
قال علي: إلا أنه قد صرح اجماع جميع قراء أهل الاسلام جيلا بعد جيل على الابتداء بالتعوذ متصلاً بالقراءة قبل الأخذ في القراءة - . بلما لنا من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهذا قاض على كل ذلك، وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. «إذا نوضاً أحدكم فليستثر» وصرح أنه عليه السلام استثر في أول وضوئه. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٦٤ - مسألة - فن نسي التموذاً وشيئاً من أم القرآن حتى ركع أعاده حتى ذكر فيها وسجد للسهو، إن كان اماماً وفداً فإن كان مأموماً ألغى ما قد نسي إلى أن ذكره، وإذا تم الإمام قام بقضى ما كان النسي ثم سجد للسهو، ولقد ذكرنا برهان ذلك فيمن نسي فرضاً في صلاته فإنه يبيد ما لم يصل كأمره، ويبعد ما صلى كأمره. وبالله تعالى التوفيق \*

٣٦٥ - مسألة - ومن كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن إن كان

(١) في الأصل «لكل قراءة في الأرض في الصلاة وغيرها»، وزائدة قوله «في الأرض» لا معنى لها فحذفناها واستأنسنا بلفظ الأثر في الدر المنثور (ج ٤ ص ١٣٠) ونصه «أخرج عبد الرزاق في المصنف وابن المنذر عن عطاء قال: الاستمادة واجبة لكل قراءة في الصلاة وغيرها من أجل قوله: فاذا قرأت القرآن فاستمذ بالله من الشيطان الرجيم» \*

بلمسه ، لاحد في ذلك ، واجزأه ، وليسع في تسلّم أم القرآن فإن عرف بعضها ولم يعرف البعض قرأ ما عرف منها فجزأه ، وليسع في تعلم الباقي ، فإن لم يحفظ شيئا من القرآن صلى كما هو يقوم ويذكر الله كما يحسن بلسنته ويركع ويسجد حتى يتم صلاته ، ويجزئه ، وليسع في تعلم أم القرآن . وقال بعض القائلين : يقرأ مقدار سبع آيات من القرآن ، أو يذكر الله تعالى مقدار سبع آيات \*

قال علي : وقصد بذلك قصد التمتع بض من أم القرآن ، والتمتع بض من الشرائع باطل ، إلا أن يوجهه قراءتان أو ستة ، ولا قرأتان ولا ستة فيما ادعى ، ولو كان قياس هذا القائل صحيحا لوجب أن لا يجزئ من عليه يوم من رمضان الا يوم بطول اليوم الذي افطره ، وهذا باطل . ويرهان صحة قولنا قول الله تعالى ( لا يكاف الله نفسا الا بنسبها ) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا امرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فصح انه يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما استطاع عليه (١) ، وقال تعالى : ( فاقرا ما تيسر من القرآن ) وعلم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصلي فقال له : « اقرا ما تيسر منك من القرآن » وقد ذكرناه باسناده : فمن عجز عن أم القرآن وقدر على غيرها من القرآن سقطت عنه ، وزمه ماتيسره من القرآن ويجزئ من ذلك ما وقع عليه اسم قرأتين من كلتين — معروف أنهما من القرآن — فصاعداً وان وجد هذا المعنى في كلمة واحدة اجزأته ، لأن عموم ( ماتيسر ) يدخل فيه كل ذلك . والله تعالى التوفيق \*

٣٦٦ - مسألة - ومن كان يقرأ برواية من عد من القراء ( بسم الله الرحمن الرحيم ) آية من القرآن لم تجزه الصلاة الا باليسلة ، وهم عاصم بن أبي النجود : وحمزة : والسكاني وعبد الله بن كثير وغيرهم من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ، ومن كان يقرأ برواية من لا يملها آية من أم القرآن فهو غير بين ان ييسل وبين ان لا ييسل ، وهم ابن عباس وأبو عمر (٢) ويقوب ، وفي بعض الروايات عن نافع (٣) \*

(١) كذا في الأصل « استطاع » بعلی ولم اجده ما يؤيده (٢) في الأصل « أبو عمر » وهو خطأ (٣) هكذا أطلق المؤلف الرواية في قراءة اليسلة عن القراء ، وهو خطأ ، فإن الذين قرؤا منهم بترك اليسلة انما قرؤوا بذلك عند الوصل فقط اى اذا وصل القارئ سورة بالتالي قبلها . على ان كل من روى عنه تركها منهم روى عنه اثباتها ، ولم يردعن واحد منهم حذفها رواية واحدة

وقال مالك : لا يسلم المصلى الا في صلاة التراويح في اول ليلة من الشهر \*

وقال الشافعي : لا تجزئ صلاة الا يسلم الله الرحمن الرحيم \*

قال علي : وأكثروا من الاحتجاج بما لا يصح من الآثار ، مما لاجبة لأى

الطائفتين فيه (١) \*

مثل الرواية عن أنس : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر وعمر وعثمان

قط ، ثم ان هذا الخلاف بينهم انما هو في غير الفاتحة ، قال امام القراء ابو الخبير الجزري في كتاب النشر في القراءات المشر (ج ١ ص ٢٦٢) : « ان كلامنا الفاصلين بالبسملة والواصلين والساكتين اذا ابتدأ سورة من السور بسملا بخلاف عن احد منهم الا اذا ابتدا براءة » ثم قال : « لم يكن بينهم خلاف في انبات البسملة اول الفاتحة سواء وصلت بسورة الناس قبلها أو اجدى بها ، لأنها ولو وصلت لفظا فانها مبتدأ بها حكما ولذلك كان الواصل هنا حالا مر تحلا » والحق ان قراءة من قرأ بمخاضها في الوصل قراءة شاذة غير صحيحة وان كانت من السبلة او العشرة لأن من شرط صحة القراءة موافقة رسم المصحف كما اتفق عليه عامة القراء بغير خلاف بل هو اتفاق جميع العلماء : وما كان الصحابة رضى الله عنهم ليزيدوا في المصاحف مائة وثلاث عشرة بسملة من غير ان تكون انزلت في المواضع التي كتبت فيها ، ولو شككنا في هذا لفتننا بآبار ايضا للملاحدة اللاعين بالنار ، وقد كان الصحابة احرص على كتاب الله من ان يتطرق اليه شك او وهم ، ولذلك جردوا المصاحف من اسماء السور ولم يكتبوا (آمين) وامتنع عمر من كتابة شهادته هو وبعض كبار الصحابة بالرجم خشية ان يتوهم انها زيادة على الكتاب ، وصدع بذلك على المنبر .

واما من اجاز قراءة الفاتحة في الصلاة بدون بسملة فانه لا دليل له اصلا ، والاحاديث التي استدلوا بها بعضها ضعيف وبعضها لا يدل صراحة على ذلك ، ولا تمارض اتفاق القراء من غير خلاف على البسملة في اول الفاتحة مع تأييد هذا برسم المصحف ، وهو الحجة الأولى القاطعة لكل نزاع \*

وقد حققنا هذا الموضوع في شرحنا على التحقيق لابن الجوزي بما لا يجده في كتاب آخر.

والحمد لله رب العالمين .

(١) في الأصل « بما لاجبة لامن الطائفتين فيه » وهو خطأ وغير مستقيم المعنى \*

يفتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين ، لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لاقبلها ولا بعدها»  
وعن أبي هريرة مثل هذا نحو هذا ؟ (١) \*

قال علي : وهذا كله لاحجة فيه لانه ليس في شيء من هذه الأخبار نهى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قراءة (بسم الله الرحمن الرحيم) وانما فيها : أنه عليه السلام كان لا يقرؤها \*

وقد عارضت هذه الأخبار أخباراً أخر منها ما روينا من طريق أحمد بن حنبل : حدثنا وكيع ثنا شعبة عن قتادة عن أنس قال : «صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وإني بكروم وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم : «ورويناه أيضاً : «لم يجهروا بسم الله الرحمن الرحيم» \*

فهذا يوجب أنهم كانوا يقرؤها ويسرون بها ، وهذا أيضاً لا يجاب فيه لقراءتها ، وكذلك سائر الأخبار \*

قال علي . والحق من هذا ان النص قد صح بوجوب قراءة أم القرآن فزناً ، ولا يختلف اثنان من اهل الاسلام في ان هذه القراءات حق كما مقطوع به ، مبلنة كما بالها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن الله عز وجل بنقل اللوان (٢) فقد وجب إذ كما بحق ان يفعل الانسان في قراءته أي ذلك شاء ، وصارت (بسم الله الرحمن الرحيم) في قراءة صحيحة آية من أم القرآن ، وفي قراءة صحيحة ليست آية من أم القرآن ، مثل لفظة (هو) في قوله تعالى في سورة الحديد (هو النفي الحيد) وكلفظة (من) في قوله تعالى (من تحتها الأنهار) في سورة براءة على رأس المائة آية ، هلمن السورتين في قراءة من قرأ بهما وليست من السورتين في قراءة من لم يقرأ بهما ، ومثل هذا في القرآن وأورد في ثمانية مواضع ذكرناها في كتاب القراءات وآيات كثيرة ، وسائر ذلك من الحروف يطول ذكرها ، كزيادة ميم في سورة الكهف (٣) وفي (حم عسق) : فبها كسبت (٤) وهما آت في مواضع كثيرة في (يس) (وما لعناء) (٥) وفي الزخرف

(١) كذا في الأصل (٢) كذا في الأصل ولا معنى له ، بل هو خطأ ، ولعله يراد به «نقل التواتر» ولئن اراده فهو خطأ أيضاً فان في السبعة الشاذ وغيره كما صرح به كثير من الأئمة وانظر فتح الباري (ج ٩ ص ١٨ و ٢٧) والنشر وغيرها (٣) لم اعرف مراده (٤) قرأها نافع وابن عامر وأبو جعفر (بما كسبت) بخذف الفاء (٥) هكذا قال المؤلف ولم اجدني (وما لعناء) خلافاً بين القراء الأربعة عشر \*

(تشبيهه الأنفس) (١) و(لم يتسنه) (٢) وغير ذلك، والقرآن أنزل على سبعة أحرف، كما باحق، وهذا كله حق، وهذا كله من تلك الأحرف بصحة الاجماع التيقن على ذلك وبالله تعالى التوفيق

٣٦٧ — مسألة — ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن في صلاته مترجماً بنير العربية، أو بالفاظ عربية غير الألفاظ التي أنزل الله تعالى، عامداً لذلك، أو قدم كلمة أو آخرها عامداً لذلك : — بطلت صلاته، وهو فاسق، لأن الله تعالى قال: (قرأ ناعراً بيا) وغير العربي ليس عربياً، فليس قرأناه، وأحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال: (يخرفون الكلم عن مواضعه) \*

وقال ابو حنيفة: تجزى به صلاته. واحتج لمن قلده بقول الله تعالى. (وانه لن يزيروا الأولين) \* قال علي: لا حجة لهم في هذا، لأن القرآن المنزل علينا على لسان نبينا صلى الله عليه وسلم لم ينزل على الأولين، وانما يزيروا الأولين ذكره والاقرار به فقطع، ولو أنزل على غيره عليه السلام لما كان آية له، ولا فضيلة له، وهذا لا يقوله مسلم. \*

ومن كان لا يحسن العربية فلنذكر الله تعالى بقلبه. لقول الله تعالى. (لا يكاف الله نفساً الا وسعها) ولا يحل له ان يقرأ أم القرآن ولا شيئاً من القرآن مترجماً على أنه الذي افترض عليه ان يقرأ، لأنه غير الذي افترض عليه كذا ذكرناه، فيكون مفرطاً على الله تعالى. \*

٣٦٨ — مسألة — وليس على الامام والمفرد ان يتعمد للسورة التي مع أم القرآن لأنها قد تمودا اذ قروا. ومن اتصلت قراءته فقد تمود كما امر، ولو لم يتركه تكرار التعمد لما كان لذلك غاية الا بدعوى كاذبة، فان قطع القراءة قطع ترك أو أراد (٣) ان يتبدى قراءته في ركعة أخرى تمود كما امر. وبالله تعالى التوفيق. \*

٣٦٩ — مسألة والركوع في الصلاة فرض، والعلمانية في الركوع حتى تستدل بجميع اعضائه ويضع فيه يديه على ركبته : — فرض، لا صلاة لمن ترك شيئاً من ذلك عامداً.

(١) قرأ نافع وابن عامر وحفص ويعقوب (تشبيهه) بآيات الماء والياقوت بمحفها  
(٢) في سورة البقرة. وقرأ حمزة والكسائي ويعقوب وحلف بمحفها الماء وصلواتها  
وقطاعا انها للسكت وقرأ الباقون بآياتها في الحالين. واعلم ان كل هذا مرجعه الى اختلاف  
رسم المصاحف التي ارسلها عثمان الى البلاد، واما البسطة فلا خلاف في آياتها في كل  
المصاحف (٣) في الأصل «قطع ترك اراد» بمحف أو، وهو خطأ من الناسخين \*



ومن ترك ذلك ناسياً أثناء وأتم صلاته كأمر ، ثم سجد للسهو . فان عجز عن العلمانية والاعتدال لعذر بصلبه أجزأه ما قدر عليه من ذلك ، وسقط عنه ما عجز عنه \*  
 والتكبير للركوع فرض ، وقوله « سبحان ربّي العظيم » في الركوع فرض \*  
 والقيام إثر الركوع فرض لمن قدر عليه حتى يستدل قائماً \* .

وقول « سمع الله لمن حمده » عند القيام من الركوع فرض على كل مصل ، من إمام أو منفرد أو مأمووم لا يجرى الصلاة إلا به ، فان كان مأمووماً ففرض عليه أن يقول بمد ذلك « ربنا لك الحمد » أو « ولك الحمد » وليس هذا فرضاً على إمام ولا فذ . وان قلاه كل حسن وسنة \*  
 وقول المأمووم « آمين » اذا قال الامام « ولا الضالين » فرض ، وان قاله الامام فهو حسن وسنة \*  
 ولا يحل للمأمووم أن يركع ولا أن يرفع ولا أن يسجد مع امامه ولا قبله ، لكن بسده ولا يد \*  
 ومن قرأ القرآن في ركوعه أو سجوده بطلت صلاته إن تمعد ذلك . فان نسي أثنى تلك المدة من سجوده ثم سجد للسهو \*  
 وسجدتان اثر القيام المذكور فرض ، والعلمانية فيهما فرض ، والتكبير لكل سجدة منهما فرض \*  
 وقول « سبحان ربّي الأعلى » في كل سجدة فرض \*  
 ووضع الجبهة والأنف واليدين والركبتين وصدور القدمين على ما هو قائم عليه — مما أصبح له التصرف عليه — فرض كل ذلك \*  
 والجلوس بين السجدين فرض ، والعلمانية فيه فرض ، والتكبير له فرض \*  
 لا يجرى صلاة لأحد بأن يدع من هذا كله عامداً شيئاً ، فان لم يأت به ناسياً أثنى ذلك وأتى به كأمر ، ثم سجد للسهو ، فان عجز عن شيء منه لجبل أو عذر مانع سقط عنه وتمت صلاته \*  
 ولا يجرى السجود على الجبهة والأنف إلا مكشوفين ، ويجزى في سائر الأعضاء مقطعة \*  
 ويفعل في كل ركعة من صلاته ما ذكرنا \*

برهان ذلك : ما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد ثنا عبيد الله بن عمر (١) حدثني سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه ، وقال له : ارجع (٢) فصل فانك لم تصل ، فرجع (٣) فصل ، ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال . ارجع فصل فانك لم تصل ، ثلاثاً ، فقال : والذي بيشك بالحق ما أحسن غيره فعلني ، فقال : اذاقت الى الصلاة فكبر ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ، ثم اركع حتى تطمئن راكعاً ، ثم ارفع حتى تمتدل قائماً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً ، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً ، ثم افعل ذلك في صلاتك كلها » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز (٤) ثنا الحجاج بن النبال ثنا همام بن يحيى ثنا اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة حدثني علي بن يحيى بن خلاد عن أبيه عن عمه رفاعة بن رافع : « كنت جالساً (٥) عند رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ جاء رجل فدخل المسجد فصلى ، فلما قضى صلاته جاء فسلم (٦) ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : وعليك ، ارجع فصله (٧) فانك لم تصل ، فرجع (٨) ، فلما قضى صلاته جاء فسلم ، (٩) فقال له رسول الله صلى

(١) في البخاري (ج ١ ص ٣١٤) منبرية «عن عبيد الله» (٢) في البخاري « فرد النبي عليه السلام فقال ارجع » (٣) في البخاري بخلف «فرجع» (٤) رواه الحاكم في المستدرک (ج ١ ص ٢٤١ و ٢٤٢) عن علي بن حماد المعدل عن علي بن عبد العزيز ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى (ج ٢ ص ٣٤٥) عن الحاكم بإسناده . ورواه أحمد مختصراً (ج ٤ ص ٣٤٠) وانظر شرح أبي داود (ج ١ ص ٣٣٠ و ٣٣٢) (٥) في المستدرک والبيهقي « أنه كان جالساً » (٦) فيهما زيادة « على رسول الله صلى الله عليه وسلم من على التقوم » (٧) فيهما « فصل » بدون الهاء (٨) في البيهقي زيادة « فسلمي لجلنا زمن صلاته لاندري ما ييب منها » (٩) في البيهقي زيادة « على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى التقوم » \*

الله عليه وسلم وعليك (١) ارجع فصله فانك لم تصل ، فذكر ذلك مرتين أو ثلاثاً ، فقال الرجل : لا أدري ما عبت على ، (٢) فقال النبي صلى الله عليه وسلم : انه لاتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمره الله ، و ينسل (٣) وجهه ويديه الى المرققين ، ويمسح برأسه ورجليه الى السكبين ، ثم يكبر الله ويحمده ويمجده ، ويقرأ من القرآن ما أذن الله له فيه وتيسر ، (٤) ثم يكبر فيركع فيضع (٥) كفيه على ركبتيه حتى تلمعن مفاصله وتسترخى ، (٦) ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، ويستوى قائماً حتى يأخذ كل عضو (٧) مأخذه ، ويقيم صلبه ، ثم يكبر فيسجد ويمكن جبهته (٨) من الأرض حتى تلمعن مفاصله وتسترخى ، (٩) ثم يكبر فيرفع رأسه ويستوى قاعداً على مقعدته ويقيم صلبه ، فوصف الصلاة هكذا حتى فرغ ، ثم قال : لاتم صلاة أحدكم حتى يفعل ذلك (١٠)

قال على : التحميد المذكور والتجويد المذكور هو قراءة أم القرآن . برهان ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قال العبد في صلاته ، الحمد لله رب العالمين يقول الله : حمدني عبدي ، واذا قال ، مالك يوم الدين ، قال الله : مجدني عبدي » \* حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص بن عمر ثنا شعبة عن سفيان — هو الأعمش — عن عمارة بن عمير عن أبي ميمون عن أبي مسعود البصري قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « لا تجزى صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود » (١١) \*

قال أبو حنيفة : تجزى وان لم يقيم ظهره في ركوعه وسجوده \*

(١) كلمة « وعليك » ليست في البيهقي وأما الحاكم فانه اختصر التفصيل (٢) فيما « ما أدري ما عبت على من صلاتي » (٣) فيما « ينسل » بنحرف الواو (٤) بنحرف الجيم « ويستوى » (٥) فيما « ويضع » (٦) في المستدرک « ويستوى » وفي البيهقي « فيستوى » وأظن ما هنا أصح (٧) هنا يوافق البيهقي وفي نسخة « كل غظم » وهو يوافق المستدرک (٨) في نسخة « وجهه » وما هنا هو الموافق للمستدرک والبيهقي (٩) فيما « ويستوى » (١٠) الحديث رواه أيضاً ابن الجارود في المتفق (ص ١٠٣ و ١٠٤) عن محمد بن يحيى عن حجاج بن النبال (١١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٩٨) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا أحمد بن عمرو بن السرح ويونس بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين — قراءة عليه والقلم له — كلهم عن ابن وهب عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « امرت أن أسجد على سبع ، ولا أكفت (١) الشعر ولا الثياب : الحجة والأنف واليدين والركبتين والقدمين » \*

قال أبو حنيفة : إن وضع جبهته في السجود ولم يضع أنفه ولا يديه ولا ركبتيه أجزاء ذلك وكذلك يجزئته أن يضع في السجود أنفه ولا يضع جبهته ولا يديه ولا ركبتيه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام — هو الدستوائي — عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرضائي (٢) ، قال لنا أبو موسى الأشعري : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فبين لنا (٣) سنتنا وعلما صلاتنا فقال : إذا صليتم فأقيموا صفوفكم ، ثم يؤمكم أحدكم ، فإذا كبر فكبروا ، وإذا قال (٤) (غير المنسوب عليهم ولا الضالين) فقولوا : آمين (٥) بحمك الله ، وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فإن الإمام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ، فلك بتلك ، وإذا قال (سمع الله من حمد) فقولوا ربنا (٦) لك الحمد يسمع الله لك فأن الله قال على لسان نبيه (سمع الله من حمد) فإذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فإن الإمام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم ، فلك بتلك » وذكر باقي الحديث (٧) \*

قال علي : من المظاهر التي نموذ بالله عز وجل منها أن يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لاتم صلاة أحدكم حتى يفعل كذا وكذا ، وافعلوا كذا وكذا — فيقول قائل بعد

(١) كفت الشيء كفتا إذا ضمه الى نفسه ، يعني أن لا يضم الشعر ولا الثياب باليدين عند الركوع أو السجود . وفي نسخة «ولأ كف» وهو بمعناه أى لا ينعما بل يرسلهما ويتركهما حتى يتما إلى الأرض فيكون الكل ساجدا ، وفي النسائي (ج ١ : ص ١٦٥) «على سبعة لأ كف» الخ (٢) «حطان» بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملين ، و «الرضائي» بفتح الزاى والقاف الخفيفة وكسر الشين المعجمة (٣) في أبي داود (ج ١ : ص ٣١٧ و ٣١٨) «خطبنا فلما بين لنا» الخ (٤) في أبي داود «قرأ» (٥) قال شارح أبي داود : بالحاء المهملة من الحب هكذا في أكثر النسخ وفي بعضها «بحمك الله» وهكذا في رواية مسلم اه (٦) في أبي داود «اللهم ربنا» (٧) اختصره المؤلف من أوله وآخره \*

أن سمع هذه الأخبار : إن الصلاة تتم دون ذلك ، مقلداً لمن أخطأ ممن لم يلبثه الخبير ، أو يلته فتأول غير قصد خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم !! \*

وكذلك من الباطل والتلب بالسنن أن ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمور ذكر أن الصلاة لا تتم إلا بها — فيقول قائل من عند نفسه : بعض هذه الأمور هو كذلك ، وبعضها ليس كذلك !! \*

فإن أقدم كاذب على دعوى الاجماع في شيء من ذلك فقد كذب على جميع الأمة ، وادعى ما لا علم له به . ولا يحمل المسلم خلاف اليقين الصادق من أمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم — لأن كاذب افتري فيه الذي غلته على الأمة كلها ، إذ نسب اليها مخالفة أمر الله تعالى \*

والمعجب من قولهم : لا يجوز تكبير المأموم إلا بعد تكبير الإمام ، ولا يجوز سلامه إلا بعد سلام الإمام — وأما ركوعه ورفعته وسجوده فمع الإمام !! وهذا تحكم عجيب ! وكل ما موهوا به هنا فهو لازم لهم في التكبير والتسليم \*

فإن قال قائل : قد قال عليه الصلاة والسلام « وإذا قال سميع الله لن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » \*

قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبير منع من قول الإمام : ربنا ولك الحمد ، ولا منع المأموم من قول : سميع الله لن حمده . وإيجاب هذا مذكور في الخبر الذي أوردناه . ولا سيول إلى أن توجد جميع الشرائع في خبر واحد ، ولا في آية واحدة ، ولا في سورة واحدة \*

حدثنا هشام بن سعيد الخبير كتاباً إلى قال ثنا عبد الجبار بن أحمد المنزلي الطرسوسي ثنا الحسن بن الحسين النجيري ثنا جعفر بن محمد بن الحسين بن سعيد الإصبهاني بسيراف ثنا أبو بشر يونس بن حبيب الزيري (١) ثنا أبو داود الطيالسي ثنا عبد الله بن المبارك عن

(١) بمحمد كبيراً عن ترجمة يونس هذا فقد وصفه ابن حجر في التهذيب (ج ٤ ص ١٨٣) بأنه (الإصبهاني) وابن عابد بن أبيه (ص ١٢٨) بأنه (المجلى) والمصنف هنا بأنه (الزيري) ثم أضافني الأخ الملاءة أبو بكر الكجاني فإني كتب الي من فاس بالغرب أنه له ترجمة في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ووصفه فيها بأنه (الاصباني الماصري المجلى) وأنت الذهبي ذكر وفاته في تذكرة الحفاظ في سنة ٢٦٧ (ج ٢ ص ١٣٢) وقدمته ابن أبي حاتم . ثم

موسى بن أيوب النافقي عن عمه إياس بن عامر عن عقبة بن عامر الجعفي قال : « لما نزلت (فسبح باسم ربك العظيم) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اجعلوها في الركوع ، فلما نزلت (سبح اسم ربك الأعلى) قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اجعلوها في سجودكم » (١) \*  
قال علي : وبإيجاب فرض هذا يقول أحمد بن حنبل وأبو سليمان وغيرهما \*

فإن قيل : قد جاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده « سبح قدوس رب الملائكة والروح » وأنه قال عليه السلام ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا سفيان عن سليمان بن سحيم (٢) عن إبراهيم بن عبد الله بن معبد (٣) بن العباس عن أبيه عن عمه عن عبد الله بن عباس « أن النبي صلى الله عليه وسلم كشف الستارة عن وجهه (٤) والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : يا أيها الناس ، إنه لم يبق من مبشرات النبوة إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، وإنني نهيت أن اقرأ راکماً أو ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا فيه الدعاء (٥) فممن أن يستجاب لكم » \*

قلنا : نعم ، وليس في هذا كله سقوط ما أوجبه عليه السلام في حديث عقبة بن عامر ، بل قوله عليه السلام « فمظموا الرب » موافق لقوله « سبحان ربك العظيم » وأما اجتهاد الدعاء في السجود وقول « سبح قدوس رب الملائكة والروح » فزيادة خير ، وحسن لمن فعلها مع الذي أمر به من التسبيح \*

وفرق مالك بين من أسقط تكبيرتين وبين من أسقط ثلاث تكبيرات . وهذا قول بلا دليل أصلاً . وقد ذكرنا بطلان قول من فرق بين العمل القليل والكثير في الصلاة برأيه . وينا أنه قول قاسد ، لأنه لا كثير إلا وهو قليل بالاضافة الى ما هو أكثر منه ،

وحديثه ترجمة مطولة في الإنساب للسماعاني (ورقة ٥٠٢) وفيها أنه ابن بنت حبيب بن الزبير . ومنه يعلم صحة نسبته التي هنا (الزبير) وفي نسخة من الأصل (الزهرى) وهو خطأ ظاهر \*  
(١) الحديث في الطيالسي (ص ١٣٥ رقم ١٠٠) (٢) يضم السين وضع الحاء بهملتين (٣) في الأصلين « سعيد » وهو خطأ صححه من أبي داود (ج ١ ص ٣٢٦ و ٣٢٧) ومن التهذيب (٤) قوله « عن وجهه » ليس في أبي داود (٥) في أبي داود « فاجتهدوا في الدعاء » \*

ولا قليل إلا وهو كثير بالاضافة الى ما هو أقل منه ، وإن العمل الواجب تركه قليلاً وترك كثيره سواء في مخالفة أمر الله عز وجل ، وإن العمل المحرم فكثيره وقليله سواء في ارتكاب المحرم ، وإن المباح قليله وكثيره مباح ، وما عدا هذا فباطل لا خفاء به ، إلا أن يأتي نص بالفرق بين المقادير في الأعمال فيوقف عنده \*

حدثنا عبد الله بن يزيد ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا اختب (١) الصلاة رفع يديه حذو منكبيه ، وإذا كبر للركوع وأذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضاً كذلك (٢) ، وقال ،، سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد ،، » \*

وروي أيضاً من طريق يحيى بن سعيد القطان عن مالك بإسناده نحوه ومن طريق عبد الله بن أبي أوفى وأبي سعيد الخدري أيضاً مستنداً إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم \* حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا أبو الجان أنا شعيب — هو ابن أبي حمزة — عن الزهري أخبرني أبو بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام وأبو سلمة بن عبد الرحمن : « أن أبا هريرة كان يكبر في كل صلاة من المكتوبة وغيرها ، في رمضان وغيره ، فيكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، ثم يقول ،، ربنا ولك الحمد ،، — وذكر الحديث وفيه — : ثم يقول أبو هريرة : « والذي نفسي بيده ، إنى لأقر بكم شيئاً بصلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وإن كانت (٣) هذه لصلاته (٤) حتى فارق الدنيا » \*

فهذا آخر عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، تركه المالكيون برأى لا يخبر أصلاً ، وما لهم متعلق إلا قوله عليه السلام « وأذا قال : سمع الله لمن حمده ، فقولوا : ربنا ولك الحمد » قال على : وهذا لا حاجة لهم فيه ، لأنه عليه السلام لم يمنع الإمام في هذا الخبر (٥)

(١) ما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٦٢) وفي نسخة « استفتح » (٢) في النسائي « رفعهما كذلك أيضاً » (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣١٨ منبرية) « أن كلنت » بحذف الواو (٤) في نسخة « مسلاته » وما هنا هو الموافق للبخاري (٥) في نسخة « في هذين الخبرين » وهو خطأ \*

من أن يقول : ربنا ولك الحمد ولا منع المأموم من أن يقول ،، سمع الله لمن حمده ،، فلا حجة في هذا الخبر في قولها لذلك ، ولا في تركهما لقول ذلك ، فوجب طلب حكم ذلك من أحاديث آخر . وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو امام ،، ربنا ولك الحمد ،، وأنه عمله إلى أن مات . فيطل قول كل من خالف ذلك ، وهو أيضا عمل السلف . حدثنا حامد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج . مع أخبرني نافع : أن عبد الله بن عمر كان إذا كان إماما قال : سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كبير ،، ثم يسجد لا يخطئه .

وبه إلى ابن جريج عن اسماعيل بن أمية عن سعيد بن أبي سعيد المقبري . أنه سمع أبا هريرة وهو امام للناس في الصلاة يقول ،، سمع الله لمن حمده اللهم ربنا لك الحمد كبير ،، يرفع بذلك صوته وتأتي به ممأ .

وروي أيضا عن علي بن أبي طالب وابن عباس وابن مسعود نحو ذلك .  
وبالسند المذكور إلى ابن جريج عن عطاء قال : ان كنت مع الامام فقال ،، سمع الله لمن حمده ،، فان قلت سمع الله لمن حمده ،، فحسن ، وان لم تقل فقد أجزأ عنك ، وأن تحميما مع الامام أحب إلى .

قال علي . وهو قول الشافعي .  
وأما أبو حنيفة فإنه قال : يقول الامام ،، ربنا ولك الحمد ،، ولا يقول المأموم ،، سمع الله لمن حمده ،، .

قال علي : ففرق بلا دليل ، فان كان تعلق بقوله عليه السلام : « وإذا قال : سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا ولك الحمد » فقد تناقض ، لأنه ليس في هذا الخبر قول الامام ،، ربنا ولك الحمد .

فان قال : قد صح أنه عليه السلام كان يقولها وهو امام ، قلنا : وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم الصلاة . وفيها أن يقال ،، سمع الله لمن حمده ،، ولم يخص بذلك مأموما من امام ، من منفرد .

قال علي : وأما قول ،، آمين ،، فإنه كذا كرنا بقوله الامام والمنفرد ندأ وسنة ، ويقولها المأموم فرضا ولا بد .

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن



على ثمامس بن الجحاج أنا يحيى بن يحيى قال قرأت على مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أمن الإمام فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه » قال

ابن شهاب : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : آمين (١) » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا نصر بن علي (هو الجهمي) ثنا صفوان بن عيسى عن بشر بن رافع عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا تلا عليهم (٢) (غير المنضوب عليهم

ولا الضالين ) قال . آمين ، حتى يسمع من يليه من الصف الأول » \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا ابن وضاح ثنا موسى ابن معاوية ثنا وكيع ثنا سفيان الثوري عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي : « أن بلالا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله لا تسبق بآمين (٣) » \*

وهو إلى وكيع : حدثنا سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن حجر بن عيسى (٤) عن وائل ابن حجر قال : « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ ، ولا الضالين ، فقال ، آمين ، » يمد بها صوته (٥) » \*

قال علي : فلهذا آثار متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأنه كان يقول ، آمين ، وهو

(١) في صحيح مسلم ( ج ١ ص ١٢٠ ) (٢) كلمة « عليهم » ليست في أبي داود ( ج ١ ص ٣٥٢ ) ولا أظنها ثابتة (٣) رواه أبو داود ( ج ١ ص ٣٥٣ ) عن اسحق بن راهويه عن وكيع عن عاصم عن أبي عثمان عن بلال أنه قال الخ . قال شارحه : « قال الحافظ . رجاله ثقات لكن قيل إن أبا عثمان لم يلق بلالا وقد روى عنه بلقب . أن بلالا قال ، وهو ظاهر الارسل ورجحه الدارقطني وغيره على الوصول » وهذا تليل غير صحيح فان اسحق بن راهويه امام حافظ ، وقدره موصول « عن أبي عثمان عن بلال » وأبو عثمان قديم جدا أدرك الجاهلية وأسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يعرف بالتدليس . (٤) حجر . بضم الجاء الهمة وإسكان الجيم ، وعيسى . بنتع المين الهمة وإسكان النون وضع الياء الموحدة وحجر يكي أبا المنبئ أيضا (٥) رواه أبو داود ( ج ١ ص ٣٥١ ) عن محمد بن كثير عن سفيان ، ورواه أيضا الترمذي وحسنه وابن ماجه \*

إمام في الصلاة ، يسمها من وراءه \*

وهو عمل السلف كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج قال: قلت لعطاء: أكان ابن الزبير يؤمن على إثر أم القرآن؟ قال: نعم، ويؤمن من وراءه، حتى إن للمسجد للجة، قال عطاء: وكان أبو هريرة يدخل المسجد وقد قام الإمام قبله فيقول ويناديه: لا تسبقني يا أمين، قال عطاء: ولقد كنت أسمع الأئمة يقولون هم أنفسهم على إثر أم القرآن، آمين، هم ومن وراءهم حتى إن للمسجد للجة \* قال علي: اللجة الجليلة \*

وبه إلى عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة: أنه كان مؤذنا للملاء بن الحضرمي بالبحرين فاشتراط عليه أن لا يسبقه بآمين (١) \*

وروينا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى أن عمر بن الخطاب قال: يخفى الإمام أربعا: «التعوذ» و«بسم الله الرحمن الرحيم» و«آمين» و«ربنا لك الحمد» وعن علقمة والأسود كليهما عن ابن مسعود قال: يخفى الإمام ثلاثا: التعوذ و«بسم الله الرحمن الرحيم» و«آمين» \*

وعن عكرمة: لقد أدركت الناس ولهم ضجة بآمين \*

قال علي: فهذا عمل الصحابة رضى الله عنهم \*

فأما أحمد وأسحاق وداود وجهود أصحاب الحديث فيرون الجهر بها للإمام والمأموم، وبه يقول، لأن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الجهر \*

وقال سفيان الثوري وأبو حنيفة: يقولها الإمام سرا. ذهبوا إلى تقليد عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما، ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم \*

وذهب مالك إلى أن يقول المأموم «آمين» ولا يقولها الإمام \*

(١) وكذلك كان يؤذن لروان فاشتراط عليه هذا كما رواه البيهقي (ج ٢ ص ٨٠ و ٨١) ونقله ابن حجر: «كأنه كان يشتمل بالاقامة وتعديل الصلوف وكان مروان ينادى إلى الدخول في الصلاة قبل فراغ أبي هريرة وكان أبو هريرة ينهأ عن ذلك» \*

قال علي : وهذا قول لا يعلم عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم قطعاً ، نعم ، ولا نعرفه عن أحد من التابعين ، ولا حاجة لهم أصلاً في المنع من ذلك \*  
 إلا أن بعض المتحيزين بتقليده قال : ان سمياً مولى أبي بكر وسهيل بن أبي صالح  
 رويا كلاهما عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا  
 قال القارئ غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، فقال من خلفه ، « آمين » ، فوافق قوله قول  
 أهل السماء غفرله ما تقدم من ذنبه . هذا لفظ سهيل . وأما لفظ سمى فانه قال : « اذا قال  
 الامام » ، غير المنضوب عليهم ولا الضالين » ، فقولوا ، « آمين » ، « (١) قال : فليس في هذا  
 تأمين الامام \*  
 قال علي : وهذا غاية المقت في الاحتجاج ، إذ ذكرنا حديثاً ليس فيه شريعة قد  
 ذكرت في حديث آخر ، فرأوا إسقاطها بذلك ، ولا شيء في إسقاط جميع شرائع الاسلام  
 أقوى من هذا العمل ، فانه لم تذكر كل شريعة في كل آية ولا في كل حديث . \*  
 ثم من المذهب احتجاجهم بأبي صالح في أنه لم يرو عن أبي هريرة لفظاً رواه سعيد بن  
 السبب وأبو سلمة عن أبي هريرة !! ولو انفرد سعيد لكان يعدل جماعة مثل أبي صالح ؛  
 فكيف وليس فيه رواية أبي صالح أن لا يقول الامام ، « آمين » ، !! فبطل تمويههم بهذا  
 الخبر \*  
 وقال بعضهم : إن معنى قوله عليه السلام « اذا أمن الامام فأمنوا » إنما معناه اذا قال

(غير المنضوب عليهم ولا الضالين ) \*

قال علي : فيقال له : كذبت علي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقلت عليه الباطل  
 الذي لم يقله عليه السلام عن نفسه ، وأخبرت عن مراده بالافتك ، وحرفت الكلم عن  
 مواضعه بلا برهان ، وما قال قط أحد من أهل اللغة إن قول (غير المنضوب عليهم  
 ولا الضالين ) يسمى تأمناً . \*

فاحتج لقوله الفاسد بظامة أخرى وهي : أنه قال : قد جاء أن معنى قول الله  
 تعالى لموسى وهرون عليهما السلام : (قد أحييت دعوتكما) أنه كان موسى يدعو

وهرون يؤمن (١) \*

قال على . وهذا أدهى وأمر ! ليت شمري أين وجد هذه الرواية ؟ أو من بلنه الى موسى وهر ون عليهما السلام ؟ وإنما هو قول قائل لا يدري من أين قاله . ثم لو صح يقيناً لما كان له فيه حجة أصلاً ، لأن المؤمن في اللنة داعي (٢) بلا شك ، لأن معنى « آمين » اللهم افعل ذلك ، فالتأمين دعاء صحيح بلا شك ، ولا يسمى الداعي مؤمناً أصلاً ، ولا يسمى الدعاء تأمناً حتى يلفظ بآمين ، فكل تأمين دعاء ، وليس كل دعاء تأمناً ، فكيف وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول آمين ، وهو الامام ، وهذا مما انفردوا به عن الصحابة رضي الله عنهم وجمهور السلف برأيهم بلا برهان أصلاً . والله تعالى التوفيق \*

وأما السجود فإن من أجاز السجود على كور الهمامة سألناه عن عمامة غلط كورها أصبع ، ثم اصبعان ، الى أن نلناه الى ذراعين وثلاث وأكثر فيخرج الى ما لا يقول به أحد ! ثم نعلمه من الأصبع الى طية واحدة من عمامة شرب (٣) ، وكلفناه الفرق ، ولا سبيل له اليه \*

ويقولنا يقول جمهور السلف ،

كبار وبنان طريق شعبة عن الأعمش قال سمعت زيد بن وهب قال : رأى حذيفة رجلاً لا يتم الركوع ولا السجود ، فقال له حذيفة . ماصليت ، ولومت ، مت على غير الفطرة التي فطر الله محمدًا صلى الله عليه وسلم عليها \*

وعن ابن مسعود . أنه رأى رجلين يميلان أحدهما سبل « ازاره » ، والآخر لا يتم ركوعه ولا يتم سجوده ، فقال . أما السبل ازاره فلا ينظر الله اليه ، وأما الآخر فلا يقبل الله صلاته \*

قال على : ممن لم ينظر الله تعالى اليه في عمل ما فذلك العمل بلا شك غير مرضي ، واذ هو غير

(١) هذا هو الذي ارتضاه الطبري ونقله بإسناده عن بعض التابعين (ج ١١ ص ١١٠ و ١١١) ورواه أبو الشيخ عن أبي هريرة وابن عباس ولا تدرى هل استاده صحيح أو ضعيف ؟ انظر الدر المنثور (ج ٣ ص ٣١٥) ولكن صح فلاحه فيهما زعموا كما قال المؤلف . (٢) لاحظت أن المؤلف كثيراً ما بيثت الياء في الاسم المنقوص المرفوع الجرد من الألف واللام وكنى أظنه من خطأ الناسخين فأصلحته بمذهبنا في مواضع متعددة من الأحكام والحلى ، ولكنني أرى أنه يعمد الى اثباتها وهو جائز وقد ورد في كثير من الأحاديث ومن كلام النصفاء . \*

(٣) كذافي الأصل ، وما عرفته \*

مرضى فهو بقينا غير مقبول \*

وعن السور بن غرمة . أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فقال له : يا سارق ، أبعِد الصلاة ، والله لتعدين ، فليرذل حتى أعادها \*

وعن ابن عباس : إذا سجدت فالتصق أُنْفُكَ بالأرض \*

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال لما رآه صلى : أمس أُنْفُكَ الأرض \*

وعن سميد بن جبير . إذا لم تضع أُنْفُكَ مع جبهتك لم تقبل منك تلك السجدة \*

و به يقول الشافعي وأبو سليمان وأحمد وغيرهم \*

ومن طريق وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن محمد بن سيرين . أنه كره السجود على كور العمامة \*

وعن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت . أنه كان إذا قام في الصلاة حسر العمامة عن جبهته \*

وعن نافع عن ابن عمر . كان يكره أن يسجد على كور عمامته حتى يكشفها \*

وعن أيوب عن ابن سيرين . أصابني شجة في وجهي فصعبت عليها وسألت عبيدة السلماني . أسجد عليها ؟ فقال . اتزع المصاب (١) \*

وعن مسروق . أنه رأى رجلاً إذا سجد رفع رجليه في السماء ، فقال مسروق ماتت صلاة هذا \*

٣٧٠ - مسألة - فمن عجز عن الركوع أو عن السجود خفض لذلك قدر طاقته فمن لم يقدر على أكثر من الإيماء أو ما . ومن لم يجد للزعم أن يضع جبهته وأُنْفُه للسجود فليسجد على رجل من أمامه أو على ظهر من أمامه . و به يقول أبو حنيفة وسفيان الثوري والشافعي \*

وقال مالك : لا يسجد على ظهر أحد \*

برهان صحة قولنا قول الله تعالى ( لا يكفب الله نفساً إلا وسعها ) وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

وروينا عن معمر بن الأحمس عن السيب بن رافع . أن عمر بن الخطاب قال . من آذاه الحرم الجملة فليسط ثوبه و يسجد عليه ، ومن زحمة الناس يوم الجمعة حتى لا يستطيع أن

(١) في اللسان . « المصاب والمصابة ما عصب به » \*

يسجد على الأرض فليسجد على ظهر رجل \*  
وعن الحسن . اذا اشتد الزحام فان شئت فاسجد على ظهر أخيك ، وان شئت فاذا  
قام الامام فاسجد \*

وعن طاوس . اذا اشتد الزحام فاوم برأسك مع الامام ثم اسجد على أخيك \*  
وعن مجاهد مثل . ايسجد الرجل في الزحام على رجل الرجل ؟ قال . نعم . وعن مكحول  
والزهري مثل ذلك \*

وعن معمر عن أيوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال . اذا كان المريض لا يقدر على  
الركوع ولا على السجود أوما برأسه \*

وعن قتادة عن أم الحسن بن أبي الحسن قالت . رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم  
تسجد على مرفقة (١) من رمد كان بها (٢) . \*

وعن ابن عباس قال سأله أبو ذر عن المريض : ايسجد على المرفقة الطاهرة ؟ قال :  
لا بأس به . وعن ابن عباس أيضاً : لا بأس أن يلف المريض الثوب ويسجد عليه \*

٣٧١ — مسألة — ومن كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه أن  
يسجد عليه ، فان آذاه لم يلزمه ، ويناعن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أنه سجد على ماء وطين

وانصرف . وعلى جبهته أثر الطين » وقال الله عز وجل : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) \*  
٣٧٢ — مسألة — والجلوس بمدرفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية

فرض في كل صلاة مفترضة أو نافلة ، حاشا ما ذكرنا قبل من أنواع الوتر ، فان كان في صلاة  
لا تكون إلا ركعتين فانه يفضي بمقاعده الى ما هو عليه قاعد وينصب رجله اليمنى ويفرش اليسرى

واذا كان في صلاة تكون ثلاث ركعات أو أربع يجلس في هذه الجلسة على رجله اليسرى ونصب  
اليمنى كما قلنا ، ويجلس في الجلسة الآخرة التي تلي السلام (٣) مفضياً بمقاعده الى الأرض ناصباً

(١) يكسر الميم وفتح الفاء ، قال في اللسان « المرفقة والمرفق التشكُّ والمفدة » (٢) الأثر

رواه البيهقي (ج ٤ ص ٣٠٧) من طريق الشافعي عن الثقة عن يونس عن الحسن عن أمه قالت  
« رأيت أم سلمة زوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تسجد على وسادة من آدم من رمد كان

بها » (٣) كذا في نسخة ، وفي أخرى « التي تلي الثلاثة » وليست هذه الجلسة تالية للسلام ولا  
خصة بالثلاثة ، والأصح أن يكون « التي يليها السلام » \*

لرجله اليمنى فأرشا لليسرى وفرض عليه، أن يتشهد في كل جلسة من الجلستين التين ذكرناه  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عيسى بن إبراهيم  
ثنا ابن وهب عن الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو بن حطحة (١) عن  
محمد بن عمرو بن عطاء: أنه كان جالسا سمع نفر من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
فوصفوا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الصفة: «فإذا جلس في الركعتين جلس على  
رجله اليسرى، فإذا جلس في الركعة الأخيرة (٢) قدم رجله اليسرى وجلس على مقدمته»  
وبه يقول الشافعي وأبو سليمان»

وقال أبو حنيفة ومالك: الجلوس في كاتبي الجلستين سواء»

قال علي: هذا خلاف الأثر بلا برهان»

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا  
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق — هوابن راهويه — أنا جرير — هوابن  
عبد الحميد — عن منصور — هوابن المتمر — عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود قال  
قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله هو السلام، فإذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل:  
التحيات لله والصلوات (٣) والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام  
علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله»

ورواه شعبة وسفيان الثوري وزائدة كلهم عن منصور عن أبي وائل عن ابن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه وسلم حرفا حرفا. ورواه يحيى القطان وأبو معاوية والفضيل (٤)  
ابن عياض وأبو نعيم وعبد الله بن داود الخريبي (٥) ووكيع كلهم عن الأعمش عن أبي وائل  
باسناده ولفظه. ورواه أيضا عن ابن مسعود — باسناده ولفظه — أبو ميمر عبد الله

(١) في نسخة «محمد بن عمر بن طلحة» وهو خطأ (٢) في نسخة «الآخرة» وما هنا هو الموافق  
لأبي داود (ج ١ ص ٣٦٣ و ٣٦٤) وهذا الحديث هو عن أبي حميد الساعدي في عشرة من  
الصحابة وصف لهم صلاة رسول الله فصدقوه وقد رواه البخاري والترمذي والنسائي  
وابن ماجه وغيرهم (٣) في نسخة «الصلوة» بخذف الواو وما هنا هو الموافق لصحيح  
مسلم (ج ١ ص ١١٨) (٤) بالتصغير (٥) بضم الخاء المعجمة وفتح الراء، نسب الى  
الخريمية — وهي محلة بالبصرة — لأنه سكنها»

ابن سخرية (١) وعلقمة والأسود وأبو البخترى (٢) \*  
 فان تشهد امرؤ بمارواه أبو موسى وابن عباس وابن عمر كلهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسن \*  
 والذي تخبرنا هواختيار أبي حنيفة وسفيان الثوري وأحمد وداود واختار الشافعي مارواه ابن عباس . واختار مالك تشهداً موقوفاً على عمر (٣) قد خالفه فيه ابنه وسائر من ذكرنا \*

وقال بعض المتقدمين : الجلوس في الصلاة ليس فرضاً \*  
 وقال أبو حنيفة : الجلوس مقدار التشهد فرض ، وليس التشهد فرضاً \*  
 وقال مالك : الجلوس فرض ، وذكر الله تعالى فيه فرض ، وليس التشهد فرضاً \*  
 وكل هذه الأقوال خطأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتشهد في القعود في الصلاة ، فصار التشهد فرضاً ، وصار القعود الذي لا يكون التشهد إلا فيه فرضاً ، إذ لا يجوز أن يكون غير فرض مالا يتم الفرض إلا فيه أو به \*  
 وروى نافع عن مسلم عن أبي النضر سمعت حملة بن عبد الرحمن (٤) سمعت عمر بن الخطاب يقول : لا صلاة إلا بالتشهد . وعن نافع مولى ابن عمر : من لم يتكلم بالتشهد فلا صلاته .  
 وهو قول الشافعي وأبي سليمان \*

وقال بعضهم : لو كان الجلوس الأول فرضاً لسا أجزأت الصلاة بتركه أذانيه المراء \*

(١) يفتح السين الهملة واسكان الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة (٢) بفتح الباء الموحدة والتاء الثناة بينهما خاء معجمة ساكنة . واسمه سعيد بن فيز وز (٣) في نسخة «موقوفاً على مالك» وهو خطأ (٤) أما مسلم فانه مسلم بن عبد الله . ولم أجده ترجمه . وقد ذكره الدولابي في الكشي (ج ٢ ص ١٣٧) فقال «أبو النضر مسلم بن عبد الله يروي عنه شعبة . وذكر ابن حجر في لسان الميزان «مسلم بن النضر عن شعبة ذكره ابن حبان في الذيل وقال قال ابن خزيمة لأعرفه وكذلك في الميزان وأظنه هو وأن الخطأ من الناسخين . وأما حملة» فانه في الأصل «جيلة» وهو خطأ صحيحناه من سنن البيهقي (ج ٢ ص ١٣٩) وذكره ابن حجر في لسان الميزان قال : «حملة بن عبد الرحمن يروي عنه مسلم بن النضر — أقرأها أبو النضر — قال ابن خزيمة : لست أعرفهما انتهى وذكره ابن حبان في الثقات» \*



قال علي : وهذا ليس بشيء ، لأن السنة (١) التي جاءت بوجوبه هي التي جاءت بأن الصلاة تجزئ بنسيانه . وهم يقولون : ان الجلوس عمداً في موضع القيام في الصلاة حرام تبطل الصلاة بتممه ، ولا تبطل بنسيانه ، وكذلك السلام قبل تمام الصلاة ولا فرق . فعاد نظرم ظاهر الفساد والله تعالى التوفيق \*

٣٧٣ — مسألة — قال أبو محمد علي بن أحمد : ويلزمه فرض (٢) « أن يقول اذا فرغ من التشهد في كلتي الجلستين : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم وأعوذ بك من عذاب القبر (٣) ومن فتنة الهيا والمات ومن شر فتنة المسيح الدجال » وهذا فرض كالتشهد ولا فرق (٤) \*

لسا حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبدالوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنائصر بن علي ومحمد بن عبدالله بن نعيم وأبو كريب وزهير بن حرب ، كلهم عن وكيع بن الجراح ثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية وبجي بن أبي كثير ، قال حسان : عن محمد بن أبي عائشة ، وقال بجي عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف ، كلاهما عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ، يقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ، ومن عذاب القبر ، ومن فتنة الهيا والمات ، ومن شر فتنة المسيح الدجال (٥) » \*

قال علي : فان قال قائل : فقد روي هذا الخبر من طريق مسلم قال : حدثنا زهير بن حرب ثنا الوليد بن مسلم حدثني الأوزاعي ثنا حسان بن عطية ثنا محمد بن أبي عائشة أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا فرغ أحدكم من التشهد الآخر فليستعذ بالله من أربع » ثم ذكرها نصاً كما أوردناها (٦) ، قال : فهذا خبر واحد ، وزيادة الوليد بن مسلم

(١) في نسخة « لأن الصلاة » وهو خطأ ليس له معنى (٢) كذا في أكثر النسخ ، وفي نسخة « فرضاً » وكلاهما صحيح (٣) في أكثر النسخ « اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر » (٤) هذا قول لا دليل عليه . والأمر ظاهر في هذه الأحاديث أنه لا تدب فقد علم رسول الله صلى الله عليه وسلم دعوات كثيرة يدعو بها بعد التشهد الأخير . ثم لو سلم أنه لا لوجوب فأين الدليل على بطلان صلاة من تركه ؟ ! وأنه لقول شاذ (٥) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٣) \* (٦) في مسلم (ج ١ ص ١٦٤) \*

زيادة عدل ، فمضى مقبولة ، فانما يجب ذلك في التشهد الآخر فقط \*

قلنا : لو لم يكن إلا حديث محمد بن أبي عائشة وحده لكان ما ذكرت ، لكنهما حديثان كما أوردنا ، أحدهما من طريق أبي سلمة ، والثاني من طريق محمد بن أبي عائشة ، فانما زاد الوليد على وكيع بن الجراح ، وبقى خبر أبي سلمة على عمومها فيقع عليه اسم تشهد ، لا يجوز غير هذا (١) . والله تعالى التوفيق . وقد روى عن طاوس : أنه صلى ابنه بحضرته فقال له : أذكرت هذه الكلمات قال : لا ، فأمره بإعادة الصلاة \*

٣٧٤ - مسألة - ويستحب أن يقول إذا فرغ من التشهد ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله الحميري أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري - وعبد الله بن زيد هو الذي أرى النداء (٢) بالصلاة - أخبر عن أبي مسعود الأناصري (٣) أنه قال . « أنا نأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عبادة فقال له بشير بن سعد . أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله ، فكيف نصلي عليك فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تخمنا أنه لم يسأله ، ثم قال . قولوا ، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل (٤) إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل (٥) إبراهيم في العالمين انك حميد مجيد ، والسلام كما قد علمتم (٦) » \*

وما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق - هو ابن راهويه ثنا روح عن مالك عن عبد الله ابن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمرو بن سليم أنا أبو حميد الساعدي . « أنهم

(١) كلا والله ، بل يجوز غير هذا فإن الحديث واحد وخرجه متحدوا أطلقوا وذكر التشهد ، وقيد آخر فقة بأنه التشهد الأخير والمطلق يحمل على التقيد إذا انحدر الخرج ، وقد يسو الراوى وقد يختصر كي علم من له خبرة بأسانيد الأحاديث وألفاظها . (٢) ما هنا هو الموافق للنسائي ( ج ١ ص ١٨٩ و ١٩٠ ) وفي نسخة « الأذان » (٣) في نسخة « ابن مسعود الأنصاري » وهو خطأ (٤) كلمة « آل » زيادة من النسائي (٥) كلمة « آل » زيادة من النسائي (٦) قال النووي . « بفتح الميم وكسر اللام المحققة ، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام أي علمتموه وكلامها صحيح » \*

قالوا : يا رسول الله ، كيف نصلى عليك ؟ قال . قولوا . اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على (آل) ابراهيم وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على (آل) ابراهيم إنك حميد مجيد \*

فان قال قائل : لم تحملوا الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثر التشهد فربما يهذين الخبرين وبقول الله تعالى (صلوا عليه وسلموا تسلياً) كما يقول الشافعي ؟

قلنا : لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل : ان هذا القول فرض في الصلاة ، ولا يحمل لأحد أن يزيد في كلامه عليه السلام ما لم يقل ، فتحن نقول : ان هذا القول فرض على كل مسلم أن يقوله مرة في الدهر ، فذا فعل ذلك فقد صلى على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أمر ثم يستحب له ذلك في الصلاة وغيرها ، فهو يزيد « من الأجر » وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من صلى على واحدة صلى الله عليه عشراً » \*

فان قيل : من أين اقتصرتم على وجوب هذا مرة في الدهر ، ولم توجبوا تكرار ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ \*

قلنا ان قول ذلك مرة واحدة واجب بالنص ، لا يمكن الاختصار على أقل من مرة ، وأما الزيادة على المرة فنحن نسألكم : كم من مرة توجبون ذلك في الدهر أو في الحول أو في الشهر أو في اليوم أو في الساعة ؟ ولا يقبل منكم تحديد عدد دون عدد إلا يرهان ، ولا سبيل إليه فقامت هذه بضروة العقل \* فان قالوا : نوجب ذلك في الصلاة خاصة . \*

قلنا : ليس هذا موجوداً في الآية ، ولا في شيء من الأحاديث فهو دعوى منكم بلا برهان \* فان قال قائل من غير الشافعين : نقول بما يجب ذلك متى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة أو غيرها \*

قلنا : أيضاً هذا لا يوجد لافي آية ولا في الصحيح من الأخبار ، وانما جاء هذا في حديث رويناه من طريق أبي بكر بن أبي أويس عن سليمان بن بلال عن محمد بن هلال عن سعد ابن اسحاق بن كعب بن عجرة عن أبيه أن كعباً ، وهذا سند لا تقوم به حجة ، لأن أبا بكر متسكماً فيه ، ومحمد بن هلال مجهول ، وسعد بن اسحاق غير مشهور الحال (١) . ولقد كان يلزم

(١) الحديث الذي يشير إليه المؤلف لم أعرفه . وأما أبو بكر عبد الحميد بن عبد الله

من رأى الصيام في الاعتكاف فرضاً — بدليل ذكره بين آيتي صيام — أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة فرضاً للأمر بهامع ذكر السلام الذي علموه ، وهو إما السلام الذي في التشهد في الصلاة ، وإما السلام من الصلاة بلا شك ، ولكنهم لا يطردون استدلالهم على ضعفه ، ولا يلتزمون الأدلة الواجب قبولها . والله تعالى التوفيق \*

٣٧٥ — مسألة — والتطبيق في الصلاة لا يجوز ، لأنه منسوخ . وهو وضع اليدين بين الركبتين عند الركوع في الصلاة وكان ابن مسعود رضي الله عنه يفعلها ، ويضرب الأيدي على تركه ، وكذلك أصحابه كانوا يفعلونه . وروينا ذلك من طريق نوح بن حبيب القومسي : ثنا ابن ادريس — هو عبدالله — عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود بن زيد عن علقمة عن عبدالله بن مسعود قال : « علنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة ، فقام فكبّر ، فلما أراد أن يركع طبق يديه بين ركبتيه وركع ، فبلغ ذلك سمعدين أبي وقاص ، فقال : صدق أخى قد كنا تفعل هذا ، ثم أمرنا بهذا ، يعني الإمساك بالركب » (١) \*

قال على : قد ذكرنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الأيدي على الركبتين حديث رفاعه بن رافع ، فصح أنه هو الأمر الآخر الناسخ للتطبيق . والله تعالى التوفيق \*

٣٧٦ — مسألة — فإذا أتم المرء صلاته فليسلم ، وهو فرض لا تتم الصلاة إلا به . ويجزئه أن يقول : « السلام عليكم » أو « عليكم السلام » أو « سلام عليكم » أو « عليكم سلام » سواء كان إماماً أو أماماً أو أفناً وأفضل ذلك أن يقول كل من ذكرنا : « السلام عليكم ورحمة الله » عن عبيدة « السلام عليكم ورحمة الله » عن يساره . قال على : برهان ذلك ما حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

ابن أبي أيسر فهو ثقة حجة . وضعفه النسائي ورماه الأزدي بالوضع فاختلجاً ، أو هو منه زلة قيحة كقاتل الذهبى في الميزان . وأما محمد بن هلال بن أبي هلال المدني فهو ثقة معروف ، قال ابن حجر في التهذيب : « وغفل ابن حزم فقال مجبول » . وأما سمع بن اسحق فهو ثقة لا يختلف فيه . وإن كان روى عن جده كعب فهو مرسل لأنه متأخر عن إدراكه (١) حديث سمع في نسخ التطبيق رواه الشيخان وغيرهما مختصراً ، ولكن الجمع بينه وبين حديث ابن مسعود بالساق التي هنا نسبة الشوكاني (ج ٢ ص ٢٧١) إلى ابن خزيمة . ثم رأيت كاهنا في المتقى لابن الجارود (ص ١٠٥) رواه عن علي بن خشرم عن عبدالله بن إدريس باسناداً \*

أحمد بن علي ثمامة بن الحجاج ثنا محمد بن أحمد بن أبي خلف ثمامة بن داود ثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد - هو الخدري - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى ثلاثاً أم أربعاً ؟ (١) فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني الحسن بن إسماعيل ابن سليمان المجالدي ثنا فضيل هو ابن عياض - عن منصور - هو ابن المتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث ذكره : « إنما أنا بشر أنسى كما تنسون ، فأبكم نسي شيئاً في صلاته ؟ (٢) فليتحرك الذي يرى أنه صواب ثم يسلم ثم يسجد سجدتي السهو » \*

فقد ثبت بهذين الخبرين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتسليم من كل صلاة ، وأوامره عليه السلام فرض ، ولفظة التسليم تقتضي ما ذكرناه \*

حدثنا حماد بن ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثوري ومعمر كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى عن سروق عن عبد الله بن مسعود قال : « مانسيت فيما نسيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يسلم عن عيته : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى بياض خده ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، حتى يرى بياض خده أيضاً » \*

ورواه أيضاً عن ابن مسعود مسنداً أبو الأحوص وأبو معمر ، ورواه أيضاً سعد ابن أبي وقاص وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) \*

وهو فضل السلف كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ثنا زهير - هو ابن معاوية - عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه وعلقمة عن ابن مسعود قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود

(١) في نسخة « أو أربعاً » وهي تخالف كل نسخ صحيح مسلم (٢) كذا هنا ، وفي نسخة أخرى « ينسى في صلاته شيئاً والذي في النسائي (ج ١ ص ١٨٤) « فأبكم شك في صلاته شيئاً (٣) حديث سعد وحديث ابن عمر رواهما النسائي (ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥)

ويُسلم عن يمينه وعن شماله : السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله (١) ، حتى يرى بياض خده ، ورأيت أبا بكر وعمر يقولانه « (٢) » \*

ورويناه أيضاً عن عمار بن ياسر وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وجماعة من الأنصار رضي الله عنهم ، وعن الصحابة جملة رضي الله عنهم بأصح اسناد يكون \*

ورويناه عن علقمة والأسود وخيثمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى والنخعي ، وهو قول الشافعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والحسن بن حي وأحمد بن حنبل وإسحاق وأبي سليمان وجهور أصحاب الحديث \* وقال الحسن بن حي : التسليمان مما فرض \*

وقال أبو حنيفة : التسليمان اختيار ، وليس السلام من الصلاة فرضاً ، بل إذا قدم مقدار التشهد فقد تمت صلاته \*

فإن تمت الحدت أو لم يتممه أو تمعد القيام أو الكلام أو العمل فذلك مباح ، وقد تمت صلاته \*

والأمة تصلى مكشوفة الرأس ثم تمتق في آخر صلاتها بعد أن جلست مقدار التشهد وقبل أن تسلم فإن صلاتها قد تمت \*

ومن صلى جالساً لمرض ثم صح بعد أن قدم مقدار التشهد في آخر صلاته وقبل أن يسلم فصلاته تامة \*

ومن صلى متحريراً إلى غير القبلة ثم عرف القبلة بعد أن قدم في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم فصلاته تامة \* إلا في مواضع عشرة ، فإنه أوجب السلام فيها فرضاً ، وأبطل صلاة من وقع له شيء منها وإن قدم مقدار التشهد ما لم يسلم \*

وهي : من صلى بقيم فرأى الماء بعد أن قدم في آخرها مقدار التشهد ولم يسلم . ومن صلى وهو عريان ثم وجد ما ينطى به عورته بعد أن قدم مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم \*

ومن صلى الصبح ثم طلع أول قرص الشمس بعد أن قدم مقدار التشهد في آخر صلاته

(١) لم يذكر لفظ السلام مرة ثانية في النسائي في هذا الاسناد (ج ١ : ص ١٧٢)  
(٢) في النسائي « يقولان ذلك » . والحديث رواه النسائي أيضاً (ج ١ ص ١٦٤) عن عمرو بن علي عن معاذ بن يحيى عن زهير ، ورواه أيضاً (ج ١ ص ١٩٤) عن ابن المنذر عن معاذ بن زهير \*

قبل أن يسلم ، فلو تقه بعد طلوع الشمس وصلاته قد بطلت إلا أنه لم يسلم — : انتقض وضوؤه \*  
ومن ثم له وقت السج بعد أن قد مقدار التشهد في آخر صلاته إلا أنه لم يسلم \*  
ومن صلى الجمعة فخرج وقتها ودخل وقت العصر وقد قد مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ومن  
قدم في آخر صلاته مقدار التشهد ثم ذكر قبل أن يسلم صلاة فائتة بينه وبينها خمس  
صلوات فأقل . \*

والستحاضة خرج وقت الصلاة التي هي فيها بعد أن قدمت في آخرها مقدار التشهد إلا  
أنها لم تسلم \*  
ومن صلى وهو لا يحسن شيئاً من القرآن فتعلم سورة بعد أن قدم في آخر صلاته مقدار  
التشهد إلا أنه لم يسلم \*

ومن مسح على جراحة به فبرئت بعد أن جلس في آخر صلاته مقدار التشهد وقبل أن يسلم (١)  
فإن هؤلاء كلهم تبطل صلاتهم ، و يلزمهم ابتدؤها \*  
ومن صلى وهو مسافر فلما جلس في آخر الركعتين مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم فنوى الإقامة  
فإن فرضاً عليه أن يأتي بركعتين يصليهما حضرة \* لم يختلف قوله في شيء من هذا \*  
واختلف قوله فيمن صلى وهو مريض نائماً — لا يقدر على أكثر من ذلك — ثم صح بعد  
أن قدم في نيته مقدار التشهد إلا أنه لم يسلم ، ومن افتتح الصلاة وهو صحيح ثم عرض له مرض  
نقله إلى الجلوس أو الأيماء بعد أن قدم في آخر صلاته مقدار التشهد ولم يسلم — : فرقة قال : تبطل  
صلاتهم و ينتدئونها ، و مرة قال : قد تمت صلاتهم \*

قال علي : وإنما أوردنا هذه المسائل لرى تناقض أقوالهم ، وأنهم لم يتلقوا إلا بإيجاب  
السلام فرضاً ولا بتركه إيجاباً ، ولا بتواخي شيء أصلاً ! وهذه أقوال محمد الله على السلامة  
من مثلها !! \*

ومن المجب أن أصحابه لم يخرجوا هذا منه على أنها قولان له ، بل ما زالوا يشنبون  
بالباطل والمغذر في تصحيح إسقاط فرض السلام جملة ، إلا في هذه المواضع ، فانهم شنبوا في  
إيجاب فرض السلام فيها فقط ، لم يختلفوا في ذلك \*  
وأما قول الحسن بن سبي فلادليل على صحته \*

وقال مالك : السلام فرض تبطل صلاة من عرض له ما يبطل الصلاة ما لم يسلم ، إلا أنه قال : الامام والنفذ لا يسلمان إلا تسليمة واحدة ، وأما المأموم فانه إن لم يكن عن شماله أحد سلم تسليمين : أحدهما عن يمينه ، والأخرى يرد بها على الامام ، فان كان عن يساره أحد سلم ثالثة ردأ على الذى عن يساره \*

قال على : وهذا أيضا قول لادليل على صحته ، وتقسيم يأتي به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب الامام لم يقصد بسلامه أحدا ، ولو قل ذلك لبطلت صلاته ، لأنه كلام مع السلم عليه ، والكلام مع غير الله تعالى وغير رسوله صلى الله عليه وسلم في الصلاة محمداً مبطل للصلاة \*

وبرهان هذا أن المصلى - كان معه أحداً ولم يكن - فانه يسلم عند جميعهم كما يسلم الامام ، فصح أنه خروج عن الصلاة ، لتسليم على أحد من الناس . فسقط هذان القولان سقوطاً يتأدون كافة : والله الحمد \*

قال على : وبقي قول من لم ير التسليم من الصلاة فرضاً ، وقول من اختار تسليمة واحدة ، ممن لم يضطرب قوله في ذلك ، فوجدنا من لا يرى التسليم فرضاً يحتج بما روى عنه من طريق عاصم بن على : ثنا زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن غيمرة : « أخذ علقمة يدي وحدثنى أن عبداً لله أخذ يده وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ يده عبداً لله فمله التشهد في الصلاة » فذكر التشهد قال : « فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك ، إن شئت أن تقوم فقم ، وإن شئت أن تقعد فاقعد » (١) \*

قال على : وهذه الزيادة انفرد بها القاسم بن غيمرة ، ولعلها من رأيه وكلامه ، أو من كلام علقمة ، أو من كلام عبداً لله \*

وقد روى هذا الحديث عن علقمة ابراهيم النخعي - وهو أضبط من القاسم - فلم يذكر هذه الزيادة (٢) \*

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٦٦ و ٣٦٧) والدارقطني (ص ١٣٥) والبيهقي (ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥) من طريق زهير (٢) هذه الزيادة مدرجة باتفاق علماء الحديث ، قال الدارقطني : « نأدرجه بعضهم عن زهير في الحديث وصله بكلام النبي صلى الله عليه وسلم وفصله شبابة عن زهير وجعله من كلام عبداً لله بن مسعود ، وقوله أشبه بالصواب من قول من أدرجه في حديث



كأحدثنا عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن جيلة قال ثنا الملا بن هلال الرقي حدثني عبيد الله بن عمرو (١) الرقي عن زيد - هو ابن أبي أنيسة - عن حماد - هو ابن أبي سليمان - عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال: «كنا لاندري ما نقول إذا صلينا، فبلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم جوامع الكلم، فقال لنا: قولوا: التحيات لله، والصلوات والعلقيات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله» قال علقمة: لقد رأيت ابن مسعود يبلغنا هؤلاء الكلمات كما يبلغنا القرآن (٢) \*

ثم لوصح أن هذه الزيادة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان ما ذكرنا قبل من أمره عليه السلام زيادة حكم لا ييجوز تركها،

وقد صرح عن ابن مسعود إيجاب التسليم فرضا كإبراهيم بن محمد بن سفيان القطان: ثنا سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود قال حد الصلاة التكبير وانقضاءها التسليم \*

فوضح بهذا أن تلك الزيادة إما أنها من بعد ابن مسعود، وإما أنها عند ابن مسعود منسوخة والحجة كلها فيما ذكرنا من أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسلام من الصلاة \* وأما من رأى تسليمة واحدة وكره ما زاد، فأنهم احتجوا بأخبار: منها من طريق أبي المصعب عن الدراودى من طريق سمع. والثابت من طريق سمع أنه عليه السلام كان يسلم تسليمتين. وبآثار وأهية، منها من طريق محمد بن الفرج عن محمد بن يونس وكلاهما مجهول. وأمر سل من طريق الحسن، وأمر من طريق محمد بن زهير، وهو ضعيف، وأمر من طريق ابن لهيعة، وهو ساقط ولو صححت لكانت أحدث التسليمتين زيادة يكون الفضل في الأخذ بها \*

الذي صلى الله عليه وسلم، لأن ابن ثوبان رواه عن الحسن بن الحر كذلك وجعل آخره من قول ابن مسعود لا اتفاق حسين الجعفي وابن عجلان ومحمد بن أبان في روايتهم عن الحسين بن الحر على ترك ذكره في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن علقمة وعن غيره عن عبدالله بن مسعود على ذلك. والله أعلم \* ثم رواه بأسانيد كثيرة باثر يادق وبهونها وكذلك البيهقي (١) في نسخة «عمر» وهو خطأ (٢) ورواه النسائي (ج ١ ص ١٧٤) \*

فان ذكرنا حديث جابر بن سمرة : « كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله، وأشار يده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما توهمون بأيديكم كأنها اذنا بخیل شمس ؟ إغماي كفى أحدكم أن يضع يده على خفيه ثم يسلم على أخيه عن يمينه وشماله » \* .

قال على : هذا إن كان في السلام الذي يخرج به من الصلاة فهو ، نسوخ بلا شك ، بقوله صلى الله عليه وسلم : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس » وهذا أمر لم يختلف أحد من الأمة في أنه محرم ، ثم ادعى قوم تخصيصه في بعض الأحوال ، فاذ هو كذلك فهو الناسخ لما كانوا عليه قبل من إباحة التسليم وردده في الصلاة . فصح أن ذلك منسوخ . والله تعالى التوفيق \*

﴿ ثم الجزء الثالث والمحدثه وبه الجزء الرابع أوله ( مسألة وكل من سها عن شيء ) الخ ﴾

﴿ تنبيه ﴾ تركنا التنويه بذكر النسخ التي قوبلت عليها نسختنا هذه وما لبعضها من المزايا التي تخصها الى آخر طبع الكتاب لنمضى البيان حقه ولما يظهر لنا في أثناء السير في طبع الكتاب من اختلاف النسخ والأجزاء والمسائل :

وقد تفضل حضرة السيد النبيل النير على كتب السنة محمد أفندي نصيف كبير أعيان جنده بإطارة الجزء الأول من نسخة المجلد جزء الله خيراً . وهذه النسخة أصلها من اليمن وعليها في أولها تعليقات كثيرة وأكثرها للعلامة محمد بن اسماعيل الأمير الصنماني صاحب سبل السلام والمطلون ان هذه التعليقات أوجها بخط العلامة القاضي محمد بن علي الشوكاني مؤلف نيل الأوطار ، وينتهي بمسألة « ولا يحمل لولي المرأة ولا السيد الأمة منهما من حضور الصلاة »

صحيفة ١٢٩ من هذا الجزء وتاريخ كتابتها يوم الخميس ٨ شهر جمادى الأولى سنة ١٢٢٩ وقد أشرنا اليها في الموامش بالنسخة اليمنية ، وقد اتفقنا في مواضع كثيرة منها تزجوا الله أن يوفقنا لمكافئة صاحبها في الدارين لسهاله من الخدمات الجليلة إدارة الطباعة النيرية .

# فهرست

الجزء الثالث من المحلى لابن حزم

صحيفة	صحيفة
٢	مشروعية صلاة ركعتين بعد العصر كان أبو بكر الصديق وعمران رضي الله عنهما يجيزان الصلاة بعد العصر
٤	خطبة ابن مسعود بالناس وبيان انه سيحدث فيهم اشياء
٥	سرد أسماء الصحابة القائلين بجواز التنفل بعد صلاة العصر
٧	المسألة ٢٨٦ لا يجوز تعمد تأخير مانسى أو ينم عنه من الفرض ولا تعمد التطوع عند اصفرار الشمس حتى يتم غروبها الخ
٨	بيان مذهب أبي حنيفة في الأوقات التي تجوز الصلاة فيها مطلقاً أو بقيد
٩	مذهب الامام مالك في الصلاة في الأوقات المنع عن الصلاة فيها
١٠	مذهب الامام الشافعي فيما يصل في الأوقات المنع عنها
١٠	مناقشة أدلة مذهب من قال بجواز
٣٧	المسألة ٢٨٧ لا يجوز أن تخص ليلة الجمعة بصلاة زائدة على سائر الليالي ودليل ذلك
٣٧	المسألة ٢٨٨ خير الأعمال ما تمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عملوما جودوم عليه وان قبل وبرهان ذلك
٣٨	المسألة ٢٨٩ صلاة التطوع في الجمعة أفضل منها منفرداً وكل تطوع هو في البيوت أفضل ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك
٤٢	المسألة ٢٩٠ أفضل الزمن آخر الليل ويجزى ركعة واحدة
٤٢	تقسيم تهجد الليل الى ثلاثة عشر

صحيفة	صحيفة
وجهاويانها مفصلة مع ذكر ادلتها ومذاهب علماء الأمصار فيها	المسألة ٢٩١ الورأخر الليل أفضل
ومن أوتر في أوله بحسن والصلاة بعد الورأخر ولا يبعد وترأ آخر ولا يشفع بركة	المسألة ٢٩٢ يقرأ في الورأ بماتيسر من القرآن مع أم القرآن ودليل ذلك
المسألة ٢٩٣ يوتر المرء قائما قاعدا لغرضه إن شاء وعلى دابته وبرهان ذلك	المسألة ٢٩٤ يستحب أن يحتم القرآن كله مرة واحدة في كل شهر الخ وبرهان ذلك
المسألة ٢٩٥ الجهر والاسرار في قراءة التطوع ليلا ونهارا مباح للرجال والنساء ودليل ذلك	المسألة ٢٩٦ الجمع بين السور في ركعة واحدة في الفرض والتطوع أيضا حسن وبرهان ذلك
المسألة ٢٩٧ يجوز للمرء أن يتطوع مضطجعا بغير عذر الى القبلة وراكبا حيث توجهت به دابته الى القبلة وغيرها ودليل ذلك	المسألة ٢٩٨ يكون سجود الراكب وركوعه اذا صلى إماما وبرهان ذلك
المسألة ٢٩٩ لا يحل لأحد أن يصلى الفرض الا واقفا الا لمنذر ودليل ذلك وقد أطلال البحث هنا المؤلف	بما لا يجده في غير هذا الكتاب فضيلك به
أقوال العلماء في حكم صلاة المأموم قاعدا من غير عذر	المسألة ٣٠٠ لا يحل لأحد أن يصلى الفرض راكبا ولا ماشيا الا في حال الخوف فقط وبرهان ذلك
المسألة ٣٠١ وما عمله المرء في صلاته مما أيسح له من الدفاع عنه وغير ذلك فهو جائز وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وادلتهم والنظر فيها بدقة	بيان من روى حديث «لا غرار في صلاة ولا تسليم»
بيان ان من فرق بين قليل العمل وكثيره فلا سبيل له الى دليل على ذلك	المسألة ٣٠٢ من خرج من صلاته وهو يظن انه قد أتىها فكل عمل عمله من بيع أو ابتاع أو هبة أو طلاق أو غير ذلك فهو باطل مردود وبرهان ذلك
المسألة ٣٠٣ من خطر على باله شيء من أمور الدنيا او غيرها ممضية او غير ممضية او صلى مصر على الكبار فصلاته تامة ودليل ذلك	المسألة ٣٠٤ من كان راكبا على محل أو على خيل أو كان في عرفة أو في أعلى شجرة أو غير ذلك فقد روى الصلاة

صفحة	مصحف
١١٥	المسألة ٣١١ من دخل في مسجد فظن أن أهله قدموا صلاة الفرض في وقتها فابتدأ فاقامت الصلاة فالواجب أن ينفي على تكبيره ويدخل معهم في الصلاة وبرهان ذلك
١١٦	المسألة ٣١٢ لا يجوز له أن يسلم قبل الامام الا لئلا يدل ذلك
١١٧	المسألة ٣١٣ ان كان بمن يلزمه فرض الجماعة ولم يكن يأتساعن ادراكها فابتدأ الصلاة المكتوبة فاقامت الصلاة فأتى بها باطلة فاسدة وبرهان ذلك
١١٧	باب الأذان
١١٧	المسألة ٣١٤ لا يجوز ان يؤذن لصلاة قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح فقط فانه يجوز ان يؤذن لها قبل طلوع الفجر الثاني بمقدار ما يتم المؤذن أذانه و ينزل من المنار وبرهان ذلك و بيان مذاهب علماء الأصناف في ذلك و ادلتهم
١٢٢	المسألة ٣١٥ لا يجزئ صلاة فريضة في جماعة اثنين فصاعدا إلا بأذان واقامة سواء كانت في وقتها او مقضية لتوم عنها اولئسيان ودليل ذلك
١٢٥	المسألة ٣١٦ لا يلزم المنفرد أذان ولا اقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن
١٢٥	المسألة ٣١٧ لا يلزم النساء فرضا حضورا والصلاة المكتوبة في جماعة
١٠١	المسألة ٣٠٥ من تصد ترك الوتر حتى طلوع الفجر الثاني فلا يقدر على قضائه أبدا فلو نسبه أجبتنا له ان يقضيه ابدامتي ما ذكره ولو بعد اعوام ودليل ذلك
١٠٣	المسألة ٣٠٦ من صلى الوتر قبل صلاة النعمة فهي باطلة او ملغاة وتعليل ذلك
١٠٣	المسألة ٣٠٧ وقت ركعتي الفجر من حين طلوع الفجر الثاني الى ان تمام صلاة الصبح
١٠٤	المسألة ٣٠٨ من سمع اقامة صلاة الصبح وعلم أنه ان اشتغل بركعتي الفجر فانه من صلاة الصبح ولو التكبير فلا يحمل له ان يشتغل بهما ودليل ذلك و بيان اقوال علماء المذاهب في ذلك وذكر ادلتهم مفصلة وتعليق المصنف بما لا مزيد عليه فارجع الى هذا البحث فانه
١١٤	المسألة ٣٠٩ من نام عن صلاة الصبح او نسيها حتى طلعت الشمس فالأفضل له ان يبدأ بركعتي الفجر ثم صلاة الصبح وبرهان ذلك و اقوال علماء المذاهب في ذلك
١١٤	المسألة ٣١٠ الكلام قبل صلاة الصبح مباح وبسدها وكرهه ابو حنيفة وبرهان ذلك

صحيفة	صحيفة
١٤٠	ولا يجوز أن تؤم المرأة الرجل ولا الرجل وهذا ما لا خلاف فيه
١٤١	المسألة ٣١٨ فان حضرت المرأة الصلاة مع الرجال فحسن
١٤٢	المسألة ٣١٩ فان ملين جماعة وأمتن امرأة منهم فحسن وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٤٣	المسألة ٣٢٠ ولا أذان على النساء ولا إقامة على سبيل الوجوب بل هو حسن وبرهان ذلك
١٤٤	المسألة ٣٢١ لا يحمل لولى المرأة ولا لسيدها في الصلاة في جماعة في المسجد إذا عرف أنه من يردن الصلاة غير متعلقات وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وأدلتهم مفصلة
١٤٥	١٣٤ بيان أن حديث عائشة «لو رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء بعده لنتهن المسجد كما تمت نساء بنى إسرائيل» لا حجة فيه من وجوه
١٤٦	١٣٨ بيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع النساء الصلاة معه في المسجد ولا الخلفاء الراشدون بعده رضى الله عنهم
١٤٧	١٤٠ المسألة ٣٢٢ لا يؤذن ولا يقيم لشيء من التوافل كالصبيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك وبرهان ذلك
١٤٨	المسألة ٣٢٣ لا يؤذن ولا يقيم لشيء من التوافل كالصبيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك وبرهان ذلك
١٤٩	المسألة ٣٢٤ لا يؤذن ولا يقيم لشيء من التوافل كالصبيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك وبرهان ذلك
١٥٠	المسألة ٣٢٥ لا يؤذن ولا يقيم لشيء من التوافل كالصبيدين والاستسقاء والكسوف وغير ذلك وبرهان ذلك

صفحة	محتوى	صفحة	محتوى
١٦٥	أقوال علماء المذاهب في أوقات الصلوات وأدلتهم في ذلك	١٥٠	صفة أذان أهل المدينة ، وأهل الكوفة وتخير المؤلف لأذان أهل مكة لوجوه ذكرها مفصلة بما لا تراها في غير هذا الموضع
١٧٠	حكم الصلاة في عرفة والمزدلفة	١٥٣	مذاهب العلماء في صفة الفساق
١٧٨	بيان خطأ من قال إن وقت الغنمة يتبدل إلى طلوع الفجر		الاقامة واختلافهم في ذلك وبيان الصواب من ذلك وقد أعطنب المؤلف الكلام في هذا المبحث بما لا يحده في غير هذا الكتاب فأرجع إليه
١٨٢	المسألة ٣٣٦ تمجيد جميع الصلوات في أوقاتها أفضل على كل حال لحشا التمتع بهان ذلك من طرق وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك مفصلة وأدلتهم مفصلة وتحقيق المقام	١٦١	المسألة ٣٣٧ لا يجوز تنكيس الأذان ولا الإقامة ولا تقديم مؤخر منها على ما قبله فمن فعل ذلك فلم يؤذن ولا أقام ولا صلى بأذان وإقامة ودليل ذلك ومذاهب علماء الأمصار في ذلك
١٩١	المسألة ٣٣٧ وقت الظهر أطول من وقت العصر أبداً في كل زمان ومكان		المسألة ٣٣٨ إذا كان برد شديد أو مطر رش يجب أن يزيد المؤذن في أذانه بعد « حتى على الفلاح الاصلوا في الرحال » حضراً كان أو سفراً ويرهان ذلك
١٩٢	المسألة ٣٣٨ بيان الشقوق والفجر وتفرقة بها وبيان أنواعها	١٦٢	المسألة ٣٣٩ إذا كان جازز بين الإقامة والصلاة طال الكلام أو قصر ولا تعاد الإقامة لذلك ودليل ذلك
١٩٤	احتجاج من قلد بأحنية في ذلك		المسألة ٣٤٠ « أوقات الصلاة »
١٩٥	المسألة ٣٣٩ من كبر لمصلاة ففرض وهو شاك هل دخل وقتها أم لا لا يجوز له سواء وافق الوقت أم لم يوافق	١٦٣	المسألة ٣٤٠ ابتداء وقت الظاهر
١٩٦	المسألة ٣٤٠ قلد الصلاة وهو موافق بأن وقتها قد دخل فإذا بالوقت لم يكن دخل لم يجزه أيضاً	١٦٤	أخذ الشمس في الارتفاع والميل
١٩٦	المسألة ٣٤١ كل من ركع ركعتي الفجر لم يجزه صلاة الصبح إلا بأن يضطجع على شقه الأيمن بين سلامين ركعتي الفجر وبين تكبيره لصلاة الصبح ويرهان ذلك	١٦٥	ابتداء وقت العصر والمغرب والعشاء والفجر
٢٠٠	المسألة ٣٤٢ من فاتته صلاة الصبح بنسيان أو بنوم يختار له إذا ذكرها		وقت صلاة النامي والنام متبادران

حقيقة	حقيقة
٢١٠ المسألة ٣٤٨ لو ابتدأ المصلي التكبير مكشوف المورة أو غير محتجب لها افترض عليه اجتنابه عامداً أو ناسياً أو جاهلاً فلا صلاته	أن يبدأ بركعتي الفجر ثم يضطجع ثم يأتي بصلاة الصبح ودليل ذلك
٢١٠ المسألة ٣٤٩ المورة المفترض سترها على الناظر وفي الصلاة من الرجل - الذكر وحلقة الدبر فقط وليس الفخذ منه عورة . وهي من المرأة جميع جسمها حاشا الوجه والكفين فقط ودليل ذلك مفصلاً وذكر مذاهب علماء الأئصار في ذلك وأدلتهم والنظر فيها من وجوه	٢٠٢ المسألة ٣٤٣ (في صفة الصلاة) لا تصح الصلاة إلا بثياب طاهرة وجسد طاهر في مكان طاهر وبرهان ذلك
٢٢٣ مذهب أبي حنيفة أن المورة تنخف باعتبار الأشخاص وتفصيل ذلك	٢٠٣ المسألة ٣٤٤ من أصاب بدنه أو ثيابه أو مصله شيء فرض اجتنابه، فإن تعمد ما ذكر بطلت صلاته ودليل ذلك
٢٢٤ بيان مذهب الامام مالك في حكم المورة وحدها	٢٠٦ بيان خطأ من قال لا يبعد المصلي بالنجاسة العامدة لذلك والناسي إلا في الوقت
٢٢٥ المسألة ٣٥٠ المرأة بمطب أو سلب أو فقر يصلون كما هم في جماعة في صف خلف إمامهم يفضون أبصارهم ومن تعمد في صلاته تأمل عورة رجل أو امرأة محرمة عليه بطلت صلاته وبرهان ذلك مفصلاً	٢٠٧ مذهب الشافعي بأن المصلي بالنجاسة يبيدأ بدنا ناسياً كان أو عامداً ، ورد ذلك
٢٢٧ المسألة ٣٥١ استقبال جهة الكعبة بالوجه والجسد فرض على المصلي حاشا المتطوع راكباً أو برهان ذلك	٢٠٧ مذهب أبي حنيفة التفصيل في قدر النجاسة وموضعها وبيان أقوال صاحبيه وحججهم في ذلك والنظر فيها
٢٢٨ المسألة ٣٥٢ يلزم الجاهل أن يصدق في جهة القبلة من أخيره من أهل المرفة إذا كان يعرفه بالصدق	٢٠٨ المسألة ٣٤٥ من كان محبوساً في مكان فيما يلزمه اجتنابه لا يقدر على الزوال عنه وكان مغلولاً لا يقدر على إزالة عن جسده ولا عن ثيابه فإنه يصلي كما هو ونجسته صلاته
٢٢٨ المسألة ٣٥٣ من صلى إلى غير القبلة ممن يقدر على معرفة جهتها عامداً أو	٢٠٩ المسألة ٣٤٦ ستر المورة فرض عن عين الناظر وفي الصلاة جملة ودليله
	٢٠٩ المسألة ٣٤٧ من لم يجد ثوباً يستر عورته في الصلاة يصلي كذلك ولا شيء عليه ودليله



صحيفة	صحيفة
خلف الامام شيئا غير أم القرآن وبين مذاهب علماء الأصناف وأدلتهم وتحقق الحق في ذلك	ناسيا بطلت صلاته ويميد ما كان في الوقت أن كان عامداً ويميداً بدأ أن كان ناسيا ودليل ذلك مفصلاً
المسألة ٣٦١ من دخل خلف الأمام فبدأ بقراءة أم القرآن فركع الامام قبل أن يتم هذا الداخل أم القرآن فلا يركع حتى يشهوا ويرهان ذلك	٢٣٠ مذهب مالك والشافعي رضى الله عنهما فيمن صلى لنير القبلة المسألة ٣٥٤ التي في الصلاة فرض وبرهان ذلك وبيان مذاهب علماء الأصناف في ذلك
المسألة ٣٦٢ فان جاءه الامام راكع فليركع معه ولا يستد برك الركعة ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم مفصلة	٢٣٢ المسألة ٣٥٥ ان انصرفت نيته في الصلاة ناسيا الى غيرها أو الى تطوع التي ما عمل من فروض صلاته وبنى على ما عمل بالنية الصحيحة وأجزأه ثم يسجد للسهو
المسألة ٣٦٣ وفرض على كل مصل أن يقول اذا قرأ «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم» وبيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وتحقق المقام في ذلك	٢٣٣ المسألة ٣٥٦ الاحرام بالتكبير فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك المسألة ٣٥٧ يجزى في التكبير الله أكبر والله الأكبر والأكبر وأى والكبير الله والرحمن أكبر وأى اسم من أسماء الله تعالى ذكره بالتكبير ومذاهب العلماء في ذلك
المسألة ٣٦٤ من نسي التمؤد أو شيئا من أم القرآن حتى ركع أعاد متى ذكر فيها وسجد للسهو	٢٣٤ المسألة ٣٥٨ رفع اليدين للتكبير مع الاحرام في أول الصلاة فرض لا تجزى الصلاة إلا به ودليل ذلك
المسألة ٣٦٥ من كان لا يحفظ أم القرآن صلى وقرأ ما أمكنه من القرآن ان كان يعلمه لاحد في ذلك ودليل ذلك	٢٣٦ المسألة ٣٥٩ قراءة أم القرآن فرض في كل ركعة من كل صلاة إماما كان أو مأموما أو منفردا والفرض والتطوع سواء والنساء والرجال في ذلك سواء ودليل ذلك
المسألة ٣٦٦ من كان يقرأ رواية من عدم القراءة «بسم الله الرحمن الرحيم» آية من القراء لم تجز الصلاة الا بالسملة وبيان مذاهب علماء الأصناف في ذلك	٢٣٧ المسألة ٣٦٠ لا يجوز للمأموم أن يقرأ

محتويات الجزء الثالث من المحلى	صفحة
طاقته وبرهان ذلك ويان مذاهب علماء الأصناف في ذلك وادلتهم	أخرها عامداً لذلك بطلت صلاته وهو فاسق
المسألة ٣٧١ من كان بين يديه طين لا يفسد ثيابه ولا يلوث وجهه لزمه أن يسجد عليه ودليل ذلك	٢٥٤ المسألة ٣٦٨ ليس على الإمام والمنفرد أن يشعروا بالسورة التي مع أم القرآن
المسألة ٣٧٢ الجلوس بعد رفع الرأس من آخر سجدة من الركعة الثانية ففرض في كل صلاة والدليل على ذلك ومذاهب علماء الأصناف في ذلك	٢٥٤ المسألة ٣٦٩ الركوع في الصلاة فرض والطمانينة في الركوع حتى تمتد جميع أعضائه ويضع فيه يديه على ركبتيه فرض وبرهان ذلك ويان مذاهب علماء الأصناف في ذلك
المسألة ٣٧٣ يلزم المصلّي فرضاً أن يقول إذا فرغ من التشهد في كافي الجلستين اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم الخ وبرهان ذلك	٢٥٧ كيفية صلاة النبي صلى الله عليه وسلم
المسألة ٣٧٤ يستحب أن يقول إذا فرغ من التشهد اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ	٢٥٧ مذهب أبي حنيفة أن الصلاة تجزى وإن لم يقم ظهره في ركوعه وسجوده ودليله في ذلك والنظر فيه
٢٧٣ هل تجب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في العمر مرة أو متى ذكر	٢٦٠ ما كان يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجوده وركوعه
المسألة ٣٧٥ التطبيق في الصلاة لا يجوز لأنه منسوخ ودليل ذلك	٢٦٠ تفريق الإمام مالك بين من أسقط تكبيرتين وبين من أسقط ثلاثاً والنظر فيه
المسألة ٣٧٦ إذا أتم المصلي صلاته فليسلم وهو فرض لأتم الصلاة إلا به ودليل ذلك	٢٦٢ تفريق أبي حنيفة رضي الله عنه بين الإمام والمأموم فيما يقولانه في الركوع والرفع منه
٢٧٦ الأمة تصلّي مكشوفة الرأس	٢٦٢ مشروعية قول آمين في الصلاة بعد الفراغ من قراءة الفاتحة
٢٧٦ مسائل تناقض العلماء فيها وهي نفيسة جداً	٢٦٤ تفريق الإمام مالك بين الإمام والمأموم في قول آمين
٢٧٧ مذهب الإمام مالك في حكم السلام في الصلاة	٢٦٦ بيان أن من أسبل أزاره في الصلاة أو من لا يتم ركوعه ولا سجوده لا ينظر الله إليه
٢٨٠ بيان من رأى أن التسليمة واحدة وكرة مازاد ودليله والنظر فيه	٢٦٧ المسألة ٣٧٠ من عجز عن الركوع أو عن السجود خفض لذلك قدر

# المحلى

تصنيف الامام الجليل ، المحدث ، الفقيه ، الأصولي ، قوى المارضة  
شديد المعارضة ، بليغ العبارة ، بالغ الحججة ، صاحب التصانيف  
المتعة في النقول والمقول ، والسنة ، والفقه ، والأصول  
والخلاف ، جدد القرن الخامس ، فخر الأندلس  
أبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

الجزء الرابع

تحقيق  
احمد محمد شاكر

مكتبة  
دار الشرائع

٢٢ شارع الجمهورية - القاهرة

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٣٧٧ — مسألة — وكل من سها عن شيء مما ذكرنا أنه فرض عليه حتى ركع لم يمتد بثلث الركعة ، وقضاها إذا أتم الإمام إن كان مأموماً ، وكذلك يلغونها الفذوالإمام ، وبينان صلاتهما ، وعلى جميعهم سجود السهو ، لأنهم لم يأتوا بالركعة كما أمروا ، وكل ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعمل في مكان من الصلاة فلا يجوز أن يعمل في غير ذلك الموضع لقول الله تعالى ( ومن يمتد حدود الله فقد عظم نفسه ) \*

٣٧٨ — مسألة — ولا يحل تمعد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ، لامع الإمام في إصلاح الصلاة ولا مع غيره . فإن فعل بطلت صلاته . ولو قال في صلاته : رحمك الله يا فلان ، بطلت صلاته \*

حدثنا عبد الله بن الربيع ثنا محمد بن اسحق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن إسحاق ثنا أبان — هو ابن يزيد المطار — ثنا عاصم — هو ابن أبي النجود — عن أبي وائل عن ابن مسعود قال : « كنا نسلم في الصلاة وتأمر بمحاجتنا (١) ، فقدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فسلمت عليه فلم يرد علي السلام ، فأخذني ما قدم وما حدث (٢) ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلاة قال : إن الله يحدث من أمره ما يشاء ، وإن الله قد أحدث أن لا تسلكوا في الصلاة فرد علي السلام » \*

(١) في أبي داود (ج ٢ ص ٣٤٧) « محاجتنا » بالافراد (٢) الرواية بضم الدال فيها فقط . وأصل « حدث » بتحتها وضمت هنا للازدواج . قال في اللسان « بنى هومه وأنكاهه القديمة والحديثة ، يقال حدث الشيء — يعني بالفتح — فإذا قرن بقديم ضم للازدواج » ورواه النسائي (ج ١ ص ١٨١) بلفظ « فأخذني ما قرب وما بعد »

٣٧٩ - مسألة - ولا يجوز لأحد أن يفتي الإمام إلا في أم القرآن وحدها . فمن التبت القراءة على الإمام فليركع ، أو فليستقل إلى سورة أخرى ، فمن تعداها . وهو يدري أن ذلك لا يجوز له بطلت صلاته \*

برهان ذلك ما قد ذكرناه بإسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتقرأون خلقي ؟ قالوا : نعم ، قال : فلا تفتلوا إلا بأم القرآن » \*

فوجب أن من أفتى الإمام لا يخلو من أحد وجوهين : إما أن يكون قصده قراءة القرآن ، أو لم يقصده قراءة القرآن ، فإن كان قصده قراءة القرآن فهذا لا يجوز ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يقرأ المأموم شيئا من القرآن حاشا أم القرآن ، وإن كان لم يقصده قراءة القرآن فهذا لا يجوز ، لأنه كلام في الصلاة ، وقد أخبر عليه السلام أنه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، وهو قول على بن أبي طالب وغيره . وبه يقول أبو حنيفة \*

فان ذكرنا خبراً رويته من طريق يحيى بن كثير الأسدي عن السور (١) بن يزيد الأسدي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي آية في الصلاة ، فلما سلم ذكره رجل بها ، فقال له : أفلا أذكرتها ؟ (٢) » فان هذا موافق لمعهود الأصل من إباحة القراءة في الصلاة ، و يبين ندري أن نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يقرأ خلفه إلا بأم القرآن فناسخ لذلك وما منع منه ، ولا يجوز العود إلى حال منسوخة بدعوى كاذبة في عودها \*

٣٨٠ - مسألة - ومن تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته نامة ، قل كلامه أو أكثر ، وعليه سجد السهو فقط ، وكذلك ان تكلم جاهلاً \*

وقال أبو حنيفة : الكلام في الصلاة عمداً وسهواً سواء تبطل بكليهما ، ورأى السلام في الصلاة عمداً يطلها ، ولا يطلها إذا كان سهواً . وهذا تناقض \*

(١) بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو المفتوحة . هكذا ضبطه الأمير ابن ماركولا في نقله عنه ابن حجر في التهذيب . وكذلك ضبطه الذهبي في المشبه . وضبط بالحركات بكسر الميم وإسكان السين في طبقات ابن سعد وهو خطأ . (٢) رواه ابن سعد في الطبقات (ج ٦ ص ٣٢ و ٣٣) عن الحيدى عن مروان بن معاوية عن يحيى بن كثير . ورواه أبو داود (ج ١ ص ٢٤١) من طريق مروان بن معاوية نوال السور وهذا ما نكسب نسبة إلى يعلى بن أبي أسد بن خزيمة . والحديث نسبة إلى التقي لعبد الله بن أحمد في زوائد السنن لم أجده فيه \*

برهان صحة قولنا قول الله عز وجل : ( ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم ) \*

حدثنا أحمد بن عمر بن أنس ثنا الحسين (١) بن عبد الله الجرجاني ثنا عبد الرزاق بن أحمد ابن عبد الحميد الشيرازي أخبرتنا فاطمة بنت الحسن بن الريان المحزومي وراق بكار بن قتيبة القاضي قالت : ثنا الربيع بن سليمان المؤذن ثنا بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمر عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (٢) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي نا مسلم بن الحجاج نا أبو بكر بن أبي شيبة نا إسرائيل بن إبراهيم - هوان بن علي - عن حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كبير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال : « بينا (٣) أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : يرحمك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : واثكل أمياه ، ما شأنكم تنظروا إلى ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتون لي سكت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأني هو وأمي ما رأيت مما قبله ولا بعده أحسن تمليما منه ، فوالله ما كرتي ولا ضرب بني ولا شتيتني ، قال : ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنا هم التسييح والتكبير وقراءة القرآن ، وأكثنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » \* قال علي : هذا الحديث يطل قول أبي حنيفة ، لأن فيه أنه كان يمد تحريم الكلام في الصلاة بيقين ، ولم يطل رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته \*

(١) في نسخة « الحسن » ويحرفنا في لم أجده ترجمة ولا لشيخه ولا لفاطمة . والغاهاه أن الحسين كافي الأحكام في هذا الاستناد (٢) رواه الطحاوي في معاني الآثار (ج ٢ ص ٥٦) عن الربيع بن سليمان . وهذا إسناد صحيح وقد نسب السيوطي في الجامع الصغير للحاكم ولم أجده فيه . ورواه أيضا ابن ماجه (ج ١ ص ٣٢٢) من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي . وقد رواه المؤلف في الأحكام (ج ٥ ص ١٤٩) بالاستناد الذي هنا . وانظر تلخيص الحبير (ج ٤ ص ١١٢ و ١١٤) وجميع العلوم لابن رجب (ص ٢٧٠ و ٢٧٢) (٣) في نسخة « بينا » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٥١) \*

فان قيل : ولأمره بسجود السهو . قلنا : قدصح الأمر بالسجود من زاد في صلاته أو نقص . فواجب ضم هذا الحكم الى ما وقع عليه ولا بد .  
وقد حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن يعقوب ثنا الحسن بن موسى ثنا شيبان ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة - هو ابن عبد الرحمن - عن أبي هريرة قال : « ينأى نأسى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الظهر فلم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم من ركعتين ، فقام رجل من بني سليم فقال : يا رسول الله ، أقصرت الصلاة أم نسيت ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم تقصر ولم أنس ، فقال يا رسول الله ، إنما صليت ركعتين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أحق ما يقول ذوالدين ؟ قالوا : نعم ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بهم ركعتين » .  
قال جل : فغلط في هذا الخبر صفان : أحدهما أصحاب أبي حنيفة ، والثاني ابن القاسم ومن وافقه .

فأما أصحاب أبي حنيفة فإنهم قالوا لعل هذا الخبر كان قبل تحريم الكلام في الصلاة ، وقالوا : الرجل المذكور قتل يوم بدر ، وذلك سمع من السبب والزهرى وهو عود الى النفاذ كره بعض رواة الخبر وهو « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » فقالوا : هذا إخبار بأنه صلى للمسلمين .  
قال على : وهذا كله باطل وتوحيه وظن كاذب .  
أما قولهم : لعله كان قبل تحريم الكلام فباطل ، لأن تحريم الكلام في الصلاة كان قبل يوم بدر ييقن .

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا ابن نمير ثنا ابن فضيل - هو محمد - ثنا الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : « كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو في الصلاة) (١) فيرد علينا ، فلما رجعنا (٢) من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرده علينا ، وقال : ان في الصلاة شغلا » . ولا خلاف في أن ابن مسعود شهد بدماء بعد إقباله من أرض الحبشة .  
وأبو هريرة وعمران بن الحصين - وكلاهما متأخران للاسلام - يذكran جميعاً حديث ذى الدين ، وإسلامهما يهدى بدر أعوام . وكذلك معاوية بن خديج أيضاً .

(١) زيادة من البخاري (ج ٣ ص ١٣٩ منبرية) (٢) في نسخة « فلما رجعنا » وهو خطأ .

وأما قولهم : ان الرجل المذكور قتل يوم بدر فتمويه بارد ، لوجوه :  
 أحدها أن أعلى من ذكر ذلك فابن السيب ، ولم يولد إلا بعد بدر بيضة عشر عاماً \*  
 والثاني أن المقتول يوم بدر إنما هو ذوالالدين ، واسمه عبد عمرو ، ونسبه الخزاعي ،  
 والكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ذوالدين ، واسمه الخرباق ، ونسبه سلمى \*  
 وأما قولهم : ان قول أبي هريرة : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » إنما هو إخبار  
 عن صلته بالمسلمين الذين أبوهرة معهم — فباطل ، بين ذلك قول أبي هريرة الذي  
 ذكرناه آنفاً : « بينا أنا أصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » فظهر فساد قولهم \*  
 فإن قالوا : قسنا السهوى الكلام على العمدة . قيل لهم : القياس كله باطل ، ثم لو صح  
 لكان هذامته عين الباطل ، لأن القائلين بالقياس مجمعون على أن الشيء إنما يقاس على نظيره ،  
 لأعلى ضده ، والنسيان ضد العمدة . ثم يقال لهم : فهلا قسم الكلام في الصلاة سهواً على  
 السلام في الصلاة سهواً ، فهو أشبه به ، لأنها معاً كلام ؟ فأى شيء قصدوا به إلى التفریق  
 بينهما ؟ فإن الفرق بين سهو الكلام وعمده أين وأوضح . والله تعالى التوفيق \*  
 وأما ابن القاسم ومن وافقه فاتهم أجازوا بهذا الخبر كلام الناس مع الإمام في  
 إصلاح الصلاة \*

قال على : وهذا خطأ ، لأن الناس إنما كلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقط ، وتعتمد  
 الكلام معه عليه السلام لا يصير الصلاة شيئاً ، وكلهم عليه السلام وهو يقدر أن صلته قد  
 تمت ، وأن الكلام له مباح ، وكذلك تكلم الناس يومئذ بمضمهر مع بعض وهم يظنون أن  
 الصلاة قصرت ونمت \*

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا محمد بن عبد الله بن أبي دليم ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر  
 ابن أبي شيبة ثنا محمد بن جعفر غندر عن شعبة عن حبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم  
 عن أبي سعيد بن الملق قال : « كنت أصلى فرأى النبي صلى الله عليه وسلم ، فعدتني فلم أتم حتى  
 صليت ، فقال : ما منك أن تأتي ؟ قلت كنت أصلى ، قال : ألم يقل الله تعالى : ( يا أيها  
 الذين آمنوا استجبوا لله وللرسول إذا دعاكم ) ؟ » ثم ذكر باقي الحديث \*

فصح أن هذا بعد تحريم الكلام في الصلاة ، لامتناع أبي سعيد من إجابة النبي صلى الله  
 عليه وسلم حتى أتم الصلاة ، وصح أن الكلام مع النبي صلى الله عليه وسلم مباح في



الصلاة، هذا خاص له، وفيه حل اللفظ على العموم، واجماع أهل الاسلام المتقين على أن المصلي يقول في صلاته « السلام عليك أيها النبي » ولا يختلف الحاضرون من خصوصنا على أن من قال عمدا في صلاته : السلام عليك يا فلان ، أن صلاته قد بطلت وبالله تعالى التوفيق \*

٣٨١ — مسألة — ولا يحل للمصلي أن يضم ثيابه أو يجمع شعره قلصاً بذلك للصلاة ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قد ذكرناه باسناده : « أمرت أن أسجد على سبعة أعظم وأن لا أكفت شمرا ولا ثوبا » \*

٣٨٢ — مسألة — وفرض على المصلي أن ينفض بصره عن كل مالا يحل له النظر اليه ، لقول الله تعالى : ( قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ) ( وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ) فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فله ولم يشتغل بها فلم يصل كما أمر ، فلا صلاة له ، إذ لم يأت بالصلاة التي أمر بها . وبالله تعالى التوفيق . وقد روى عن مالك : من تأمل عورة انسان في صلاته بطلت صلاته \* ٣٨٣ — مسألة — وفرض عليه أن لا يضحك ولا يتبسم عمداً ، فإن فعل بطلت صلاته ، وإن سها بذلك فسجد السهو فقط \*

أما التهبة فاجماع ، وأما التبسم فإن الله تعالى يقول : ( وقوموا لله قانتين ) والقنوت الخشوع ، والتبسم ضحك ، قال الله عز وجل : ( تبسم ضاحكاً من قولها ) . ومن ضحك في صلاته فلم يخشع ، ومن لم يخشع فلم يصل كما أمر \*

رويان عن محمد بن سيرين : أنه سئل عن التبسم في الصلاة : فلا هذه الآية ، وقال : لا أعلم التبسم إلا ضحكاً \*

ومن طريق القاسم بن محمد بن أبي بكر : أنه أمر أصحابه بإعادة الصلاة من الضحك . قال علي : إنما فرق بين التهبة والتبسم من يقول بالاستحسان ، فيفرق بين العمل الكثير والقليل ، وهذا باطل ، وفرق لا دليل عليه إلا الدعوى ، ولا يخلو الضحك من أن يكون مباحاً في الصلاة أو محرماً في الصلاة فإن كان محرماً فقليل أو كثيره سواء في التحريم ، وإن كان مباحاً فقليله وكثيره سواء في الإباحة . وبالله تعالى التوفيق \*

٣٨٤ — مسألة — وأن لا يمسح الحصى أو ما يسجد عليه إلا مرة واحدة ،

وتركها أفضل ، لكن يسوى موضع سجوده قبل دخوله في الصلاة \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن النضر ثنا يحيى بن سعيد القطان عن هشام  
الاستوائي حدثني ابن أبي كثير - هو يحيى - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن ميعيق (١)  
« أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المسح في الصلاة فقال : واحدة » \*  
قال مسلم : وثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا الحسن بن موسى ثنا شيان عن يحيى  
- هو ابن أبي كثير - عن أبي سلمة بن عبد الرحمن حدثني ميعيق : « أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم قال في الرجل يسوى التراب حيث يسجد ، قال : إن كنت  
فأعلا فواحدة » (٢) \*

٣٨٥ - مسألة - ويقطع صلاة المصلى كون السكبان بين يديه ، ماراً أو غير مار  
صغيراً أو كبيراً ، حياً أو ميتاً ، أو كون الحمار بين يديه كذلك أيضاً ، وكون المرأة بين  
يدى الرجل ، مارة أو غير مارة ، صغيرة أو كبيرة ، إلا أن تكون مضطجعة معترضة  
فقط ، فلا تقطع الصلاة حينئذ ، ولا يقطع النساء بمنهن صلاة بمضى \*  
فإن كان بين يدي المصلى شيء مرتفع بقدر التراجع - وهو قدر مؤخرة (٣) الرجل  
المهود عند العرب ولا نبأى بنظها - لم يضر صلاته كل ما كان وراء السترة ما ذكرنا ،  
ولا ما كان من كل ذلك فوق السترة \*

(١) يضم الميم وفتح العين المهملة وإسكان الياء وكسر القاف وبمدها ياء ثم موحدتة  
وهو ابن أبي ظلمة النوسي . أسلم قديماً وهاجر إلى الحبشة وعاد مع جعفر بن أبي طالب  
في غزوة خيبر . وزعم ابن حجر في التهذيب أنه شهد بدرًا وتبع في ذلك ابن منده ،  
وهو خطأ . ولذلك لم يده فهم ابن هشام ولا ابن سعد . انظر السيرة ( ص ٧٨١  
و ٧٨٢ ) والطبقات ( ج ١ ص ٨٦ و ٨٧ ) وقد ذكره في ( الطبقة الثانية من المهاجرين  
والأنصار ممن لم يشهد بدرًا ) ( ٢ ) هذا والذي قبله في مسلم ( ج ١ ص ١٥٣ ) ( ٣ ) يضم  
الميم وإسكان المهملة وفتح الخاء أو كسرهما ، ويفتح المهملة مع تشديد الخاء وتضمها أو  
كسرهما ، ويقال أيضاً « آخر الرجل وآخرته » والمراد بها في الكل خلاف قادمة وهي  
التي يستند إليها الراكب \*

ومن حل صية صغيرة على عنقه في الصلاة لم تبطل صلاته ، وسواء علم المصلي بذلك أو لم يعلم \*

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — ثنا الحزومي — هو أبو هشام المنيرة بن سلمة — ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا عبيد الله (١) بن عبد الله بن الأصم ثنا يزيد بن الأصم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب » وبق ذلك مثل مؤخره الرجل (٢) \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سعد بن يحيى بن سميد القطان عن عبيد الله — هو ابن عمر — عن نافع عن عبد الله ابن عمر قال : « ان رسول الله (٣) صلى الله عليه وسلم كان يركز له الجربة (٤) فيصلي اليها » \*

وقد روينا ايضا من طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أنس عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « يقطع الصلاة الكلب والحمار والراة » \*

فان قيل : فقد روينا من طريق أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا قام أحدكم فصلى فانه يستره اذا كان بين يديه مثل آخره الرجل ، فاذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرجل فانه يقطع صلاته الحمار والراة والكلب الاسود » قلنا : نعم ، وحديث أبي هريرة وأنس فيها زيادة على حديث أبي ذر ، واذا زيادة الواردة في الدين عن الله عز وجل فرض قبولها ، ومن فعل هذا فقد أخذ بحديث أبي ذر ولم يخالفه لأنه ليس في حديث أبي ذر إلا ذكر الأسود فقط ، ومن اختصر على ما في حديث أبي ذر فقد خالف رواية أبي هريرة وأنس ، وهذا لا يحل (٥) \*

(١) مصنف ، وفي الأصل بالتكبير وهو خطأ (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤٥) (٣) في البخاري « عن عبد الله أن النبي » (٤) في الأصل « كان تركز الجربة له » وصحاحه من البخاري (ج ١ ص ٢١٢) (٥) غلط المؤلف هنا مناقلة غريبة فجعل الحديث المطلقان دائما على المقيد ، وهو أمر راجع الى المعنى ، وانما الراجح أن زيادة الثقة

وأما كون المرأة معترضة لا تقطع الصلاة فإن عبد الله بن يوسف حدثنا قال ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج نا عمر بن حفص بن غياث ثنا أبي ثنا الأعمش ثنا إبراهيم - هو النخعي - وهلم - هو - أبو الضحى - كلاهما عن مسروق عن عائشة : « والله لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وإنى على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة ، فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنسل من عند رجليه » \*

قال علي : فقد فرقت أم المؤمنين بين حال جلوسها بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي ، فأخبرت بأنه أذى له ، وبين اضطجاعها بين يديه وهو يصلي فلم تراه أذى ، وهذا نص قولنا والله الحمد \*

وقد ذكرنا صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم حاملاً أمانة بنت أبي العاصي على عنقه فاستثني ما استثناء النص ، وأبتينا ما أبقاه النص \*

وقد قال بهذا جماعة من السلف \*

روينا من طريق الحجاج بن النبال ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي يزيد أنه سمع ابن عباس قال : يقطع الصلاة الكلب والمرأة \*

ومن طريق يحيى بن سعيد القطان ثنا شعبة عن قتادة سمعت جابر بن زيد يقول قال ابن عباس : يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة \*

مقبولة بمعنى أنه إذا زاد في الرواية لفظاً أو قيداً قبلت الزيادة ، وفي معنى هذا حمل المطلق على القيد إذا انحدر الخرج . ثم حديث أبي ذر يرد ما قاله المؤلف رداً وانحماراً في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٤٤) عن عبد الله بن الصامت « عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخره الرحلة إذا لم يكن بين يديه مثل آخره الرحل فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر ؟ قال يا ابن أخي سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كإسألني فقال : الكلب الأسود شيطان » ورأه أيضاً سائر الجماعة سوى البخاري . فهذا صريح في التفريق بين الكلب الأسود وبين غيره ودال على أن القيد بهذا اللون زيادة حافظ تحجب مزاعمها ، وعلى أن من أطلق فلم يذكر اللون فأنما اختصر الحديث \*

وهذان سندان لا يوجد أصح منهما \*

ومن طريق شعبة عن عبيد الله بن أبي بكر بن أس عن أنس بن مالك قال : يقطع الصلاة الكب والحار والمرأة \*

ومن طريق الحجاج بن النهل ناهدا بن سلمة عن حميد عن بكر بن عبد الله المزني قال : كنت أصلي الى جنب ابن عمر فدخل يني وبينه — يري دجرا وأ — فريين يدي فقال لي ابن عمر : أما أنت فأعد الصلاة وأما أنا فلا أعيد ، لأنه لم يجر بين يدي \*  
ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن بكر بن عبد الله المعزني : ان جر وأ مريين يدي ابن عمر فقطع عليه صلاته \*

وهذا ايضا من أصح إسناد يكون \*

ومن طريق علي بن المديني : حدثنا معاذ بن هشام الدستوائي ثنا عن قتادة عن زارة ابن أوفى عن سعد بن هشام عن عامر عن أبي هريرة قال : يقطع الصلاة الكب والحار والمرأة \*

ومن طريق عبد الله بن المبارك حدثني سليمان بن النخعي عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت قال : صلى الحكم بن عمرو الفخاري بالناس في سفر وبين يديه ستره ، فمرت حمير بين يدي أصحابه فأعاد بهم الصلاة \*

ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن بن مسلم الكشي عن صفية بنت شيبة عن عائشة أم المؤمنين قالت : حملتونا بمنزلة الكب والحار وانما يقطع الصلاة الكب والحار والسنور . \*

ومن طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم أن عبد الله بن عباس قال : يقطع الصلاة الكب والحار \*

وهو قول عطاء وابن جريج ، إلا انهما خص الكب الأسود والمرأة الحائض .  
وعن عكرمة : يقطع الصلاة الكب والمرأة الحائض \*

ومن طريق شعبة عن زياد بن فياض قال سمعت أبا الأحوص — هو صاحب ابن مسعود — يقول : يقطع الصلاة الكب والمرأة والحار \*

وقال أحمد بن حنبل : يقطع الصلاة الكب الأسود والحار والمرأة إلا أن تكون

مضطجعة \*

قال على : وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا يقطع الصلاة شيء من هذا كله . وما لم نعلم حجة إلا حديث عائشة ، وهو حجة عليهم كما أوردناه ، وحديثاً رويناه من طريق ابن عباس : « أقبلت راكباً على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس بطني ، فررت بين يدي الصف ، فزلت فأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف ، فلم يكر ذلك على أحد » (١) \*

قال على : وهذا لاحجة فيه لوجوه : \*

أولها ما حدثناه عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن جعفر نا شعبة عن الحكم — هو ابن عتيبة — سمعت أبا جحيفة قال : « خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمهاجرة إلى البطحاء فوضأ وصلى الظهر ركعتين (٢) وبين يديه عترة » وزاد فيه عون بن أبي جحيفة عن أبيه : « وكان يمر من ورأها (٣) الحمار والمرأة (٤) » \*  
وبه إلى مسلم : ثنا عبيد الله بن معاذ بن معاذ المنبري (٥) ثنا أبي ثنا شعبة عن يعل — هو ابن عطاء — سمع (٦) أبا علقمة سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الإمام جنة ، فإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً » \*

قال على : فالمرحوم بين الإمام والمأموم مما ذكرنا فلا يقطع الصلاة ، لأن الإمام ستره للجميع المأمومين ، ولو امتد الصف فراسخ \*

برهان ذلك الإجماع المتيقن الذي لا شك فيه في أن ستره الإمام لا يكاف أحداً من المأمومين اتخاذ ستره أخرى ، بل اكتفى الجميع بالعترة التي كان عليه السلام يصلي إليها ، فلم تدخل أتان ابن عباس بين الناس وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين سترته (٧) \*

(١) نسبة في المتن إلى الجماعة . انظر الشوكاني (ج ٣ ص ١٦) ومسلم (ج ١ ص ١٤٣)  
(٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤٣) « فصل الظهر ركعتين والمصر ركعتين » (٣) في نسخة « من ورأها » وهو خطأ (٤) في مسلم « المرأة والحمار » (٥) في مسلم (ج ١ ص ١٢٢) « عبيد الله بن معاذ » وهو عبيد الله بن معاذ بن معاذ المنبري (٦) في نسخة « سمعت » وما هنا هو الموافق لمسلم (٧) في نسخة « فلم تدخل أتان ابن عباس بين العترة وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا بين رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الناس »

### اختلاف العلماء في قطع المرأة والحمار والكلب الصلاة وماورد في ذلك ١٣

وأيضاً : فقد ثبت عن ابن عباس — كما أوردنا قبل — أن الحمار والراة والكلب يقطع الصلاة ، وعهدنا بهم يقولون : ان الراوى من الصحابة أعلم بما روى (١) ثم لو صح غير هذا — وهو لا يصح — لكان مارواه أبو هريرة وأنس وأبوذر هو الناسخ يقين لاشك فيه لما كانوا عليه قبل ورود ما روه \*

وذكر واخبرين : أحدهما من طريق العباس بن عبيد الله بن العباس عن الفضل بن العباس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار العباس فسلى وبين يديه حمارة وكلية (٢) » قال على : وهذا باطل ، لان العباس بن عبيد الله لم يدرك عمه الفضل \* وحديث من طريق مجاهد (٣) عن أبي الوداك عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقطع الصلاة شيء ، وادروا ، وأما استطعم (٤) » \* قال على : أبو الوداك ضعيف ، ومجاهد مثله (٥) ، ثم لو صح كل هذا لما وجب الأخذ

(١) الرواية عن ابن عباس مختلفة ، وقد ورد عنه ما يدل على عدم القطع ، فيحمل ماورد بإثباته على معنى آخر ، كما روى الطحاوى في معاني الآثار ( ج ١ ص ٢٦٦ ) عن عكرمة قال : « ذكر عنه ابن عباس ما يقطع الصلاة ، قالوا : الكلب والحمار ، فقال ابن عباس : (اليه يصعد السلم الطيب) وما يقطع هذا ولكنه يكره » وروى النسائي ( ج ١ ص ١٢٣ ) عن مسيب قال : « سمعت ابن عباس يحدث أنه مر بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم غلام وهو من بني هاشم على حمار بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى فتزلوا ودخلوا معه وهو يصلى فلم ينصرف فجاءت جارية تان تسميان من بني عبد المطلب فأخذتا بركته ففرعن بينهما ولم ينصرف » (٢) رواه أبو داود ( ج ١ ص ٢٦١ ) ولفظه : « أنا نا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن في بادية لنا ومعه عباس فسلى في حمراء ليس بين يديه سترة ، وحمارة لنا وكلية تمشان بين يديه فابى ذلك » ورواه النسائي ( ج ١ ص ١٢٣ ) وفيه أنه صلى المصير ، وفي آخره « فلم يذجرا ولم يؤخرا » . ورواه الطحاوى أيضاً بمناه ( ج ١ ص ٢٦٦ ) (٣) في نسخة « مجاهد » وهو خطأ (٤) رواه أبو داود ( ج ١ ص ٢٦٢ ) (٥) أبو الوداك هو جبر بن نوف الكلى . وهو ثقة ، وثقه ابن معين وابن حبان ، واختلف فيه قول النسائي ، فرة قل « صالح » وصره قال « ليس بالقوى » ومثل هذا لا يطلق عليه الحكم بالضعف وقد أخرج له مسلم . وأما مجاهد فو ابن سيد المحدثان الكوفى ، ضعفه أحمد وغيره ، وقال يعقوب بن سفيان « تكلم الناس فيه وهو صدوق »

باحدى ال واثنين دون الأخرى إلا بحجة بينة ، لا بالهوى والمطرفة ، فلو سمحت هذه الآثار - وهي لا تصح - لكان حكمه صلى الله عليه وسلم بأن السكاب والحمار والرأة يقطعون الصلاة هو الناسخ بلا شك لما كانوا عليه قبل ، من أن لا يقطع الصلاة شئ من الحيوان ، كما لا يقطعها الفرس والسنور والخنزير وغير ذلك ، فمن الباطل الذى لا يخفى ولا يحل ترك الناسخ التيقن والأخذ بالنسوخ التيقن . ومن المحال أن تعود الحالة المنسوخة ثم لا يبين عليه السلام عودها (١) \*

وقال البخارى «صدوق» وأخرج له مسلم مقرؤنا بغيره . ومثله أيضاً لا يطرح حديثه . ولذلك قال أبو داود بمدر واية الحديث «إذا تنازع الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر الى ما مل به أصحابه من بعده» (١) (الراجع أن حديث قطع الصلاة بهذه الأشياء حديث منسوخ ، فان قول النبي صلى الله عليه وسلم «لا يقطع الصلاة شئ» فيه إشارة الى أنه كان معروفاً عند السامعين قطعها بأشياء من هذا النوع بل هو يكاد يكون كالصريح فيه لمن تأمل وفكر في معنى الحديث . ثم قد ورد ما يؤيد هذا ، فروى الدارقطنى (ص ١٤٠ و ١٤١) والبيهقى (ج ٢ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) من طريق إبراهيم بن منقذ الخولانى ثنا ادریس بن يحيى أبو عمرو والمروى بالخولانى عن بكر بن مضر عن صخر بن عبد الله بن حرملة أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بالناس فرين أيديهم حمار فقال عياش بن أبي ربيعة . سبحان الله . سبحان الله . سبحان الله . ففما سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من المسبح آتقاً سبحان الله ؟ قال : أنا يا رسول الله ، إني سمعت أن الحمار لا يقطع الصلاة ، قال : لا يقطع الصلاة شئ . » وقد رواه الباغندى في مسنده عن عمر بن عبد العزيز عن عبد الله بن هشام بن عبيد الله ، ثم رواه الحافظ أبو الحسين محمد بن المظفر بن موسى - راوى المسند عن الباغندى - عن محمد ابن موسى الحضرمى عن إبراهيم بن سعد ، كلاهما عن ادریس بن يحيى ، ولم أجد ترجمة لادریس هذا ، وما أظن أحداً ضعفه ، ولذلك لما أراد ابن الجوزى في التحقيق أن ينصر مذهبه ضعف الحديث بصخر بن عبد الله ، فأخطأ جداً ، لأنه زعمه « صخر بن عبد الله الحاجبى المقرئ » وهو كوفى متأخر روى عن مالك والليث وبقي الى حدود سنة ٢٣٠ . وأما الذى فى الاسناد فهو « صخر بن عبد الله بن حرملة الدلمجى » وهو حجازى قديم كان فى حدود سنة ١٣٠ وهو ثقة . ثم ان الباغندى قال فى مسنده (ص ٣) : «حدثنا



واحتج بعض ائمة الفقيهين (١) بقول الله تعالى (اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه) قال : فما يقطع هذا ؟ \*

قال علي : يقطعه عند هؤلاء الشنئين قبلة الرجل امرأته ومسه ذكره وأكثر من قدر الدرهم البتلي من بول ، و يقطعه عند الكل رويعة تخرج من الدبر متعمدة : \*

وأما النساء فقد أخبر عليه السلام أن خير صفوفهن آخرها ، فصح أنه لا يقطع بعضهن صلاة بعض . وبالله تعالى التوفيق \*

٣٨٦ — مسألة — ولا يحل للمصلي أن يرفع بصره الى السماء ، ولا عند الدعاء في غير الصلاة أيضا \*

حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن السيب بن رافع عن عبيد بن جابر بن سبرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لنيتين

هشام بن خالد الأزرق نا الوليد بن مسلم عن بكر بن مضر النخعي عن صخر بن عبدالله المدلجي قال سمعت عمر بن عبدالعزيز يحدث عن عياش بن أبي ربيعة الخزومي قال : بين رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي يوماً بأنحائه إذ مر بين أيدينا حمار فقال عياش سبحان الله ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيكسبح ؟ قال عياش : أنا يا رسول الله ، سمعت أن الحمار يقطع الصلاة : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقطع الصلاة شيء . « وقد قلت في شرحي على التحقيق لابن الجوزي بعد رواية هذا الحديث : « وهذا استناد صحيح ، إلا أن عمر بن عبدالعزيز لم يسمع من عياش فقد مات سنة ١٥ ، ولكنه يحول على الرواية الأخرى عن أنس ، وكأن عمر لم يسمع من أنس صار به مرة عنه ومرة يرسله عن عياش ، يريد بذلك رواية القصة لا ذكر الاستد ، وهذا كثير من رواة الحديث وخصوصاً القدماء . وهو صريح في الدلالة على أن الأحاديث التي في الحكم بقطع الصلاة — بالترأة والحمار والكلاب — منسوخة ، فقد سمع عياش أن الحمار يقطع الصلاة ، وعياش من السابقين الذين هاجروا الهجرة ، ثم حبس بمكة . وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو له في الفتوت كآبث في الصحيحين ، فلم الحكم الأول ثم غاب عنه نسخته ، فأنفع رسول الله بعد : أن الصلاة لا يقطعها شيء . « وهذا تحقيق دقيق واستدلال طريف ثم أر من سبقني اليه (١) من احتج بهذه الآية ابن عباس كما سبق \*

أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في الصلاة أو لاترجع إليهم (١) \*  
 وروينا أيضاً من طريق صحيحة عن أنس وابن عمر وأبي هريرة (٢) \*  
 حدثنا محمد بن سعيد بن نبات نا ابن مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد ثنا يحيى  
 ابن ايوب بن بادي الملاف ثنا يحيى - هو ابن بكير - ثنا الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن  
 عراك بن مالك والأعرج كلاهما عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
 « ليتنين أناس عن رفع أبصارهم عند الدعاء إلى السماء حتى لتخطف (٣) » \*  
 قال علي : هذا وعيد شديد ، والوعيد لا يكون إلا على كبيرة من الحرام ، لا على مباح  
 مكره أصلاً ، ولا على صغيرة مفقودة \*

وقال بهذا طائفة من السلف . كما روينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن سفيان  
 الثوري عن زياد بن فياض عن نعيم بن سلمة (٤) قال رأى ابن مسعود قوماً رفعوا أبصارهم إلى  
 السماء في الصلاة ، فقال : ليتنين أقوام يرفعون أبصارهم في الصلاة أو لاترجع إليهم \*  
 وقال أيضاً : أو ما يخشى أحدكم إذا رفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله تعالى رأسه  
 رأس كلب ؟ \*

ومن طريق حماد بن سلمة عن عمران بن حدير عن أبي مجلز (٥) قال : أما يخشى  
 الذي يرفع بصره إلى السماء أن يخنس بصره ؟ ، ألا أرى (٦) أنه كان الملائكة تنزل \*

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٧) ورواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٣) وابن ماجه (ج ١  
 ص ١٦٧) والدارمي (ص ١٥٤) (٢) أما حديث أنس فرواه أبو داود (ج ١ ص ٣٤٣) والبخاري  
 (ج ١ ص ٢٩٩) والنسائي (ج ١ ص ١٧٧) والدارمي (ص ١٥٤) وأما حديث ابن عمر فرواه  
 ابن ماجه (ج ١ ص ١٦٧) وقال في الزوائد «استاده صحيح ورجاله ثقات» ونسبه المنذرى  
 في الترغيب (ج ١ ص ١٨٨ منبرية) إلى ابن جبان والطبراني في الكبير وصححه (٣) في نسخة  
 «لتخطف» ورواه مسلم (ج ١ ص ١٢٧) والنسائي (ج ١ ص ١٨٧) من طريق ابن وهب عن  
 الليث عن جعفر عن الأعرج - عن أبي هريرة ولفظهما «ليتنين أقوام عن رفع أبصارهم  
 عند الدعاء في الصلاة إلى السماء أو لتخطفن أبصارهم» (٤) هذا مرسل لأن نعيم بن سلمة لم يدرك  
 ابن مسعود ، فإنه مات سنة ١٠٠ وابن مسعود سنة ٣٣ (٥) بكسر الميم واسكان الجيم وفتح اللام  
 وآخره زاي ، وهو تابعي واسمه لاحق بن حيد (٦) كذا في الأصل ، وفي نسخة «الأيري»  
 والتركيب غير ظاهر فيهما \*

قال علي : من العجب أن يكون الحنفيون يطلون صلاة من صلى خلف إمام وإلى جانبه امرأة تصلي بصلاة ذلك الإمام وهو لا يقدر على إزالتها ! وصلاة من تسكم ساهيا في صلاته أو المالكيون يطلون صلاة من صلى وقد توضعاء بل فيه خبز ! والشافعيون يطلون صلاة من صلى وعلى ثيابه شعر من شعره نفسه قمسقط من لحية ورأسه !! وما جاء قط نصح ولا دليل على بطلان صلاة أحد من هؤلاء ، ثم يجزون صلاة من تمدق صلاته عملا صرح النضر بحر يمه عليه وشدة الوعيد فيه !! والله تعالى التوفيق (١) \*

٣٨٧ - مسألة - فان صلت امرأة الى جنب رجل لا تأتم به ولا بإمامه فذلك جائز فان كان لا يتوى أن يؤمها ونوت هي ذلك فصلاته تامة وصلاتها باطلة . فان نوى أن يؤمها وهي قادرة على التأخر عنه فصلاتها جيما فاسدة . فان كانا جيما مؤتمين بإمام واحد ولا تقدر هي ولا هو على مكان آخر فصلاتها تامة . وان كانت قادرة على التأخر وهو غير قادر على تأخيرها فصلاتها باطلة وصلاته تامة . فلو قدر على تأخيرها فلم يفعل فصلاتها جيما باطل \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - ثنا شعبة عن عبد الله بن المختار عن موسى بن أنس بن مالك عن أبيه قال : « صلى في رسول الله صلى الله عليه وسلم وبارأ من أهلي ، فأقامني عن بعينه ، والمرأة خلفنا » (٢) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتبية بن سعيد عن مالك ابن أنس عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بهم ، قال أنس : فصففت أنا واليتيم وراهم والمعجوز من ورائنا ، فصلينا لنا ركعتين وانصرف » (٣) \*

فصح أن مقام المرأة والمرأتين والأكثر إنما هو خلف الرجال ولا بد لاسمع رجل واحد

(١) بالغ ابن حزم وتعالى ، وماتدل هذه الأحاديث على بطلان الصلاة (٢) في نسخة « من خلفنا » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٢٩) (٣) في النسائي (ج ١ ص ١٢٩) « ثم انصرف » والحديث اختصره المؤلف ، وقدر واه الجماعة إلا ابن ماجه كفي الشوكاف (ج ٣ ص ٢٢٤) \*

أصلاً وأمامه ، وإن موقف الرجل والرجلين والأكثر إنعاه وأمام المرأة والمرأتين والأكثر ولا بد . فن تعدى موضعه الذى أمره الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم أن يصلى فيه وصلى حيث منه الله كذلك : فقد عصى الله عز وجل فى عمله ذلك ، ولم يأت بالصلاة التى أمر الله بها والمصيبة لا تجزى عن الطاعة . وهو قول أبى حنيفة وبعض أصحاب أبى سليمان (١) \* وأما من عجز عن المكان الذى أمر به ولم يقدر على غيره فقد قال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه) ، وقال عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

٣٨٨ — مسألة — ومن تمعد فى الصلاة وضع يده على خاصرته بطلت صلاته . وكذلك من جلس فى صلاته متمعداً أن يعتمد على يده أو يديه \*

حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيعن نا الساجي بن إسحاق نا يحيى ابن جبيب بن عرى نا حماد بن زيد عن أبى يونس السخيتى عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة أنه قال : « نهى (٢) عن التخصر فى الصلاة » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن معاوية نا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر نا عبد الله بن المبارك عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبى هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى الرجل مختصراً » (٣) \*

قال على : فصح أن النهى الأول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وقد صح أنه عليه السلام قال : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » وهو قول طائفة من السلف \*

كلوا ونامن طريق وكيع عن الأعمش عن أبى الضحى عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت فى وضع اليد على الخواصرة فى الصلاة : فعل اليهود ، وكرهته \* وعن وكيع عن ثور بن زيد عن خالد بن معدان عن عائشة أم المؤمنين : أنها رأت رجلاً

(١) وأما ما يرويه بعض علماء الحنفية بلفظ « أخروه من حيث أخرهن الله » على أنه حديث مرفوع فأنما هو موقف من كلام ابن مسعود ، ورواه عنه عبد الرزاق فى مصنفه . انظر نصب الرأية (ج ١ ص ٢٤٣) (٢) « نهى » بالبناء للمجهول ، وقد فسره الحديث الذى بعده كما قال المؤلف (٣) فى النسائي (ج ١ ص ١٤٢) ورواه الدارمي (ص ١٧٢) ومسلم (ج ١ ص ١٥٣) وأبو داود (ج ١ ص ٣٥٧) والبخارى (ج ١ ص ١٤٨) \*

الصلاة واضماً يده على خاصرته فقالت: هكذا أهل النار (١) \*.

وعن وكيع عن سعيد بن زياد عن زياد بن صبيح (٢) الخنقي قال: «صليت إلى جنب ابن عمر فوضعت يدي على خاصرتي ، فلما صلى قال : هذا الصلب في الصلاة ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عنه» (٣) \*

وعن ابن عباس: انه كره وضع اليد على الخاصرة في الصلاة ، وقال الشيطان: يحضره \* ومن طريق سفيان الثوري عن صالح بن نبهان سمعت أبا هريرة يقول : اذا قام احدكم الى الصلاة فلا يجعل يده في خاصرته ، فان الشيطان يحضر ذلك \*

وأما الاعتماد على اليد فحدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الاعرابي ثنا الذبيري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن اسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجلس الرجل في صلاته معتمداً على يده » (٤) \*

قال عبد الرزاق : أخبرني ابراهيم بن ميسرة أنه سمع عمرو بن الشريد يخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم . « كان يقول في وضع الرجل يده إذا جلس في الصلاة : هي قعدة المفضوب عليه » (٥) \*

قال علي : قد سمع عنه عليه السلام أنه قال : «صنوا كبروني أصلي» فمن صلى بخلاف صلاته عليه السلام من رجل أو امرأة: فقد صلى غير الصلاة التي أمره الله تعالى بها ، فلا تجزئه ، والاعتقاد على اليد في الصلاة خلاف صلاته عليه السلام ، بلا خلاف من أحد \*  
وروينا من طريق نافع عن ابن عمر أنه قال لانسان : ما يجلسك في صلاتك جلسة المفضوب عليهم !! وكان رأي معتمداً على يديه \*

٣٨٩ — مسألة — والاثنيان بمدد الركعت والسجدة فرض لاتتم الصلاة إلا به ، لسلك قيام ركوع واحد ، ثم رفع واحد ، ثم سجدة واحدة . هذا

(١) في هذا المتن حديث عن أبي هريرة مرفوعاً «الاختصار في الصلاة راحة أهل النار» رواه ابن خزيمة وابن حبان في صحيحه كما في الترغيب (ج ١ ص ١٩٣) (٢) بضم الصاد ويقال بفتحها (٣) رواه ابو داود (ج ١ ص ٣٤٠) من طريق وكيع ، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٤٢) من طريق سفيان بن حبيب عن سعيد بن زيد بمناه (٤) رواه ابو داود (ج ١ ص ٣٧٦ و ٣٧٧) عن احمد بن حنبل عن عبد الرزاق (٥) هذا مرسل لأن عمرو بن الشريد تابعي ، والاسناد إليه صحيح \*

## لاخلاف فيه من أحسن الأمة \*

فمن نسي سجدة واحدة وقام عند نفسه إلى ركعة ثانية فإن الركعة الأولى لم تم ، وصار قيامه إلى الثانية لنوعاً ليس بشيء ، ولو تيممه ذا كراً بطلت صلاته ، حتى إذا ركع ورفع فكل ذلك لنوع ، لأنه عمله في غير موضعه نسياناً ، والنسيان مرفوع \*

فإذا سجد تمت له حينئذ ركعة بسجديتها \*

ولو نسي من كل ركعة من صلاته سجدة لكان — إن كانت الصبح أو الجمعة أو الظهر أو العصر أو العتمة في السفر — قد صحت له ركعة ، فليأت بأخرى ثم يسجد للسهو . وإن كان ذلك في المغرب فكذلك أيضاً ، وليسجد سجدة واحدة ثم يقوم إلى الثانية ، فإذا أتمها جلس ثم قام إلى الثالثة ثم يسجد للسهو . وإن كانت الظهر أو العصر أو العتمة في الحضر فقد صحت له ركعتان كاذكرنا ، فعليه أن يأتي بركعتين ثم يسجد للسهو \*

برهان ذلك قول الله تعالى : (إني لأضيق عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى) . وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » فصحيحنا أن كل عمل عمله المرء في موضعه كأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو متبذل به ، وكل عمل عمله المرء في غير موضعه الذي أمره به عليه السلام فيه فهو رد . وهذا نص قولنا والله تعالى الحمد . وقال بهذا الشافعي وداد وغيرهما \*

وقال مالك : يلغى قيامه في الأولى وركوعه ورفعته والسجدة التي سجدها ويمتد بالثانية . وهذا خطأ لما ذكرنا ، لأنه اعتدله بقيام فاسد وركوع فاسد ورفع فاسد ، وضع كل ذلك حيث لا يحل له ، وحيث لو وضعه عامداً بطلت صلاته بلا خلاف من أحد ، وألغى له قياماً وركوعاً ورفعاً وسجدة أداها باجماع الأمة ، وهو مهم كأمره الله تعالى \*

فان قيل : أردنا أن لا يحول بين السجدين بعمل \*

قلنا : قد أجزم له أن يحول بين الأحرام للصلاة وبين القيام والقراءة المتصلين بها بعمل أبطلت موه ، فالفرق ؟ ! وقد حال رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أعمال صلاته ناسياً بما ليس منها ، من سلام وكلام ومشي وانكسار ودخوله منزله ، ولم يضر ذلك ما عمل من صلاته شيئاً ، فالجלוالة بينهما إذا كانت بنسيان لا تنقض \*

فان قيل : إنه لم ينو بالسجدة أن تكون من الركعة الأولى ، وإنما نواه من الثانية ،

والأعمال بالنيات \*

قلنا لهم : هذا لا يضر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نوى بالجلسة التي سلم منها أنها من الركعة الرابعة ، وهي من الثانية ، ثم اعتد بها للثانية ، وكذلك أمر عليه السلام من لم يدرك ركعة صلى أن يصلى حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة ، فالصلّى على هذا بنوى بالركعة أنها الثالثة ولها رابعة ، ولا يضر ذلك شيئاً . ثم نقول لهم : هذا نفسه لازم (١) لكم ، لأنه نوى بالتكبير للاحرام أن تلى الركعة (٢) التي أبطلتم عليه ، لا الركعة التي جملتموها أولاً \*

وقال أبو حنيفة يسجد في آخر صلاته أربع سجود متواليات (٣) وتمت صلاته . وهذا كلام في غاية الفساد ، لأنه اعتدله بأربع ركعات متواليات لم يتم منها ولا واحدة وهذا باطل ، ثم أجاز له سجودات متتابعات لم يأمر الله تعالى قط بها ، أي أنها عمداً مخالفاً لأمر الله عز وجل بالقصد ، ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « صلوا كما رأيتموني أصلى » وتعليمه عليه السلام المصلّى كيف يعمل ، من طريق أبي هريرة ورفعة بن رافع ، وقد ذكرنا كل ذلك بإسناده ، وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ، ولا يختلفون في أنه لا يحل للمصلّى تعمّد تقديم سجدة قبل الركعة ، ولا تعمّد تقديم ركعة قبل السجدة التي في الركوع الذي قبله ، ثم أجازوا هذا وبينه والله تعالى التوفيق \*

٣٩٠ — مسألة — ولا يحل للمصلّى أن يفترش ذراعيه في السجود \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا محمد بن بشر ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة سمعت قتادة عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه (٤) قال : « اعتدلوا في السجود ، ولا يسط (٥) أحدكم ذراعيه انبساط الكلب » . وروينا عن أبي وائل عن حذيفة : أنه رأى رجلاً لا يتم ركوعه ولا سجوده ، فلما قضى صلاته قال له : ما صليت (٦) \*

(١) في نسخة « هذا تفسير لازم » (٢) في نسخة « بالتكبير للاحرام إذا أتم الركعة » الخ وهو غير واضح (٣) في نسخة « متتابعات » (٤) في البخاري (ج ٢ ص ٩) بخلاف « أنه » (٥) هذه توافق رواية ابن عساكر وهي الأحسن ، وفي رواية الأكثرين في البخاري « ولا ينسط » وفي رواية الحموي « ولا ينسط » بتقديم الباء على التاء (٦) رواه البخاري (ج ١ ص ٣١٣) بن طريق زيد بن وهب عن حذيفة وتعامه « ولو مت مت على غير الفطرة لنتي فطر الله محمدًا صلى الله عليه وآله وسلم عليها » \*

قال على : من افترش ذراعيه في السجود فلم يتم سجوده ، ومن لم يتم سجوده فلا صلاة لعند حذيفة ، ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم \*

٣٩١ — مسألة — وفرض على المصل أن لا يصق أمامه ولا عن يمينه ، في صلاة كان أو في غير صلاة . وحكمه أن يصق في الصلاة في ثوبه أو عن يساره تحت قدمه ، أو على بعد على يساره ، ما لم يلق البصقة في المسجد ، أو يصق خلفه ما لم يؤذ بذلك أحداً \* ولا يجوز البصاق في المسجد البتة ، وإن كان في غير صلاة ، إلا أن يدفنه \*

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا الثوري — هو سفيان — عن منصور — هو ابن العتمر — عن ربيع بن حراش عن طارق بن عبد الله المحاربي قال قل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا صليت فلا تبصق بين يديك ولا عن يمينك ، وإبصق تلقاء شمالك إن كان فارغاً ، وإلا فتحت قدمك ، وأشار برجله ففحص الأرض » (١) \*

وروينا أيضاً بإسناد عن شعبة ثنا قتادة سمعت أنس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكر نحوه (٢) \*

وعن همام بن منبه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) . وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) \*

وروينا انتهى عن ذلك عن حذيفة (٥) وأبي هريرة ، ولا يخالف لهما من الصحابة رضي الله عنهم \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا قتادة قال سمعت أنس بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : البصاق في المسجد خبثية ، وكفارتها دفنها (٦) \*

(١) رواه أحمد (ج ٦ ص ٣٩٦) بثلاث أسانيد عن منصور . ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٧٨) والترمذي (ج ١ ص ١١٣) والنسائي (ج ١ ص ١١٩) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٥٦) وصححه الترمذي والحاكم ووافقه الذهبي (٢) حديث أنس سيد كره المؤلف بإسنادين من طريق البخاري (٣) رواه البخاري (ج ١ ص ١٨١) (٤) حديث ابن عمر رواه البخاري (ج ١ ص ١٧٩) والدارمي (ج ١ ص ١٦٩) وابن ماجه (ج ١ ص ١٣٣) (٥) إسناده في ابن ماجه (ج ١ ص ١٦٥) (٦) رواه البخاري (ج ١ ص ١٨١) \*



وبه الى البخارى ثنا حفص بن عمر (١) ثنا شعبة اخبرني قتادة سمعت أنس ابن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يتغلن أحدكم بين يديه ولا عن يمينه ، ولكن عن يساره أو تحت رجله » \*  
فهذا عموم في الصلاة (٢) وغيرها وأمر الصلاة بدخل في هذا الخبر . وإلى كل هذا ذهب السلف الطيب \*

روينا عن طاوس : أن معاوية بزق في السجد وذهب ثم رجع ومعه شملة من نار فجعل يتبع الزاقي حتى دفعه \*

وعن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن يزيد : كنت مع عبد الله ابن مسعود فأراد أن يصق وماعن يمينه فارغ ، فكره أن يصق عن يمينه وليس في صلاة \*  
وعن سفيان الثوري عن خالد الحذاء عن أبي نصر (٣) عن عبد الله بن الصامت عن معاذ بن جبل : أنه كان مريضاً فقال : ما بصقت عن يميني منذ (٤) أسلمت \*  
وعن ابن جريج أن ابن نعيم أخبره أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول لابنه عبد الملك و بصق (٥) عن يمينه وهو في مسير ، فنهاه عمر عن ذلك وقال : إنك تؤذى صاحبك أبصق عن شمالك \*

وعن عبد الرحمن بن مهدي ثنا المنذر بن ثعلبة عن همام بن خناس (٦) قال : نهاني ابن عمر عن أن أبصق عن يميني في غير صلاة \*  
وعن أبي إسحق السبيعي قال : رأيت عمرو بن ميمون يصلي فأراد أن يصق فلم يجد عن يساره موضعاً فالتفت خلفه فبزق (٧) \*  
وعن همام بن يحيى قال : دخلت على محمد بن سيرين فرأيت دخل في الصلاة ،

(١) في الأصل « عمر بن حفص » وهو خطأ صححناه من البخارى ( ج ١ ص ١٨٠ )  
فان حفص بن عمر هو الذي يروى عن شعبة . واما عمر بن حفص فانه من شيوخ البخارى أيضا ولكنه لم يرو عن شعبة (٢) في نسخة « للصلاة » (٣) هو حميد بن هلال البصري تابعي ثقة (٤) في نسخة « منذ » وهي توافق ما في فتح الباري ( ج ١ ص ٤٢٧ )  
(٥) في نسخة « و بزق » (٦) خناس : بضم الخاء المعجمة وتخفيف النون ، هكذا ضبطه الذهبي في الشئبه ( ص ١٤٠ ) وصاحب القاموس وزاد شارحه أنه مروى . ولم أجده له ترجمة (٧) في نسخة « فبصق » \*

فأراد أن يزيق (١) وكان الحائط عن يساره ، قالت عن يساره حتى أخرج  
البراق من المسجد \*

قال على : هؤلاء طائفة من الصحابة رضى الله عنهم (٢) لا يعرف لهم منهم مخالف .  
وبالله تعالى التوفيق \*

٣٩٢ - مسألة - ولا تحل الصلاة في عطن إبل ، وهو الموضع الذى تقف  
فيه الإبل عند ورودها الماء وتبرك ، وفي المراح والمبيت ، فان كان لرأس واحد من  
الإبل أو لرأسين فالصلاة فيه جائزة ، وإنما تحرم الصلاة اذا كان بثلاثة فصاعدا \*  
ثم استدركنا قتلنا : انه لا يجوز الصلاة ألبتة في الموضع المتخذ لبروك جل واحد  
فصاعدا ، ولا في المتخذ عطناً لبعير واحد فصاعداً ، على ما نذكره بمدهذا ان شاء الله تعالى (٣) \*  
والصلاة الى البعير جائزة وعليه فان انقطع أن تأوى الإبل الى ذلك المكان حتى  
يسقط عنه إسم عطن جازت الصلاة فيه \*

فمن صلى في عطن إبل بطلت صلاته عامداً كان أو جاهلاً \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد  
ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري  
والقاسم بن زكرياء ، قال أبو كامل : ثنا أبو عوانة عن عثمان بن عبد الله بن موهب ،  
وقال القاسم بن زكريا : ثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان ، كلاهما عن جعفر بن أبي ثور  
عن جابر بن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : « ان رجلاً سأله : أصلى (٤)  
في مبارك الإبل ؟ قال : لا (٥) » \*

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أبو عيسى بن أبي عيسى القاضي ثنا أحمد بن خالد ثنا ابن  
وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة عن يزيد بن هارون عن هشام بن حسان عن محمد بن  
سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا لم تجدوا إلا مراض النعم

(١) في نسخة « ويصق » (٢) ومن التابعين ايضاً ، فليس كل الذين روى عنهم  
المؤلف من الصحابة بل منهم تابعون (٣) من أول قوله « ثم استدركنا » زيادة من  
النسخة رقم (٤٥) وهي زيادة واجبة ، والله در ابن حزم ، اذا اخطأ ثم بان له الدليل  
اسرع الى الفينة واعترف بخطئه رحمه الله ورضى الله عنه (٤) في النسخة (٤٥) « وأصل »  
وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٠٨) (٥) اختصر المؤلف الحديث \*

واعطان الابل فصولا في مرايض الغنم ولا تصلوا في ماطن الابل (١) \*  
وروينا ذلك ايضا باسناد في غاية الصحة عن البراء بن عازب وعبد الله بن منفل  
كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) ، فهذا نقل تواتر يوجب يقين العلم \*  
وقد احتج بعض من خالف هذا بأن قال : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه قال : « فضلت على الأنبياء بست » ، فذكر فيها « وجعلت لي الأرض مسجدا وмахورا  
فيها ادر كمتك الصلاة فصل » قال : وهذه فضيلة ، والفضائل لا تنسخ ، وذكر قول  
الله تعالى ( وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) \*

فقلنا . ان هذا كله حق ، وليس للنسخ هنا مدخل ، والواجب استعمال كل هذه  
النصوص ، ولا سبيل الى ذلك إلا بان يستثنى الأقل من الأكثر ، فقتسم كل جيماحينئذ  
ولا يحل لسلم مخالفة شيء منها ، ولا تغليب بعضها على بعض بهواه \*

ثم نسأل المخالف عن الصلاة في كثيف او مزبلة ان كان شافعيًا او حنفيًا ، وعن صلاة  
الفرصة في جوف الكعبة ان كان مالكيًا ، وعن الصلاة في ارض منصوبة ان كان من  
اصحابنا — فانهم يمتنعون من الصلاة في هذه المواضع ويختصونها من الآية المذكورة  
ومن الفضيلة المنصوصة . وقد قال تعالى وذكر مسجد الضرار : ( لاتتم فيه أبداً ) فخرم  
الصلاة فيه وهو من الأرض ، فصح أن الفضيلة باقية ، وأن الأرض كلها مسجد وماهور  
إلا مكانًا نهي الله تعالى عن الصلاة فيه \*

فان قيل : قد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على بديره والى بديره . قلنا : نعم  
ومن منع هذا فهو مبطل ، ومن صلى على بديره أو إلى بديره فلم يصل في عطن ابل ،  
وعن هذا جاء النعي لاعتن الصلاة إلى البير \*

(١) رواه البيهقي ( ج ٢ ص ٤٤٩ ) بهذا اللفظ من طريق يزيد بن زريع عن هشام  
ابن حسان ، وأوله « اذا حضرت الصلاة فم تجمدوا » الخ وكذلك رواه الدارمي ( ص ١٦٨ )  
عن محمد بن مهنا عن يزيد بن زريع ، ورواه ابن ماجه قريًا من اللفظ الذي هاجن ابن بكر  
ابن أبي شيبة عن يزيد بن هرون ، وعن بكر بن خلف عن يزيد بن زريع ( ج ١ ص  
١٣٤ ) ورواه الترمذي مختصراً وصححه ( ج ١ ص ٧١ ) (٢) حديث البراء رواه  
ابوداود ( ج ١ ص ٧٣ - ١٨٤ ) والبيهقي . وحديث عبد الله بن منفل رواه ابن ماجه  
والبيهقي ، ورواه الشافعي في الأم ايضا ( ج ١ ص ٨٠ ) والنسائي ( ج ١ ص ١٢٠ )

وقد زاد بعضهم كذبا وجراً واقتراء على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : إنما نهى عن الصلاة في معاطنها ومباركها لتفارها واختلاطها ، أو لأن الزاعى يبول بينها ! \* قال على : وهذا كذب مجرد على النبي صلى الله عليه وسلم ، وإخبار عنه بالباطل وبالم يقله عليه السلام قط ، ولو أطلق مثل هذا على رجل من عرض الناس لكان إثمًا وفسقاً ، فكيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم ! ولو أنه عليه السلام أراد ما ذكره واليئه \* ثم هبك أنه كما قالوا - ومعاذ الله من ذلك - فإن النعى والتحريم بذلك باق كما كان ، فكيف يستحلون أن يصححوا النعى ويدعوا أنه لملة يذكرونها - ثم يبيحون ما صحح النعى عنه ؟ ! هذا أمر ما ندري كيف هو ؟ ! ونموذ بالله من البلاء \*

وقد روي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي أنه قال : لا تصلوا في أعطان الابل \* . وسئل مالك عن لم يجد إلا عطن ابل قال : لا يصلى فيه ، قال فإن بسط عليه ثوباً قال : لا أيضاً (١) \*

وقال أحمد بن حنبل : من صلى في عطن ابل أعاد أبدأ \* . فان قيل : فانه قد روى عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال : «قننا خلقت من الشياطين» (٢) \*

قلنا نعم ، هذا حق ، ونحن نقر بهذا ، ولا اعتراض في هذا على نهيه عليه السلام عن الصلاة في أعطانها \*

قال على : والبعر والوبران لا يشك في أن الموضع المتخذ لبركهما أو لبرك أحدهما داخل في جملة مبارك الابل وعطن الابل ، وكل عطن فهو مبارك ، وليس كل مبارك عطناً لأن العطن هو الموضع الذى تناخ فيه عند ورودها الماء فقط ، والبرك أعم ، لأنه الموضع المتخذ لبروكها في كل حال . وإذا سقط عن العطن والبرك اسم عطن ومبرك فليس عطناً ولا مبركاً ، فالصلاة فيه جائزة \*

فأما قولنا عالماً كان أو غير عالم ، فلا نه آتى بالصلاة في غير موضعها ومكانها ، والصلاة لا تصح إلا في زمان ومكان محددين ، فإذا لم تؤدى مكانها وزمانها فليس هي التى أمر الله

(١) فى اللعونة (ج ١ ص ٩٠) عن القاسم «سألتما لكاهن أعطان الابل فى المناهل أبصلى فيها؟ قال : لا خيره» (٢) هو فى حديث البراء وحديث ابن مغفل \*

تعالى بها ، بل هي غيرها . وبالله تعالى التوفيق \*

٣٩٣ - مسألة - ولأئحل الصلاة في حذم ، سواء في ذلك مبدأ بابه الى متعى جميع حدوده ، ولأئحل سطحه ومستوقده وسقفه وأعلى حيطانه ، خرباً كان أو قائماً ، فإن سقط من بانه شئ . فسقط عنه اسم « حرام » جازت الصلاة في أرضه حينئذ \*  
ولا في مقبرة ، مقبرة مسلمين كانت أو مقبرة كفار ، فإن نبشت وأخرج ما فيها من المولى جازت الصلاة فيها \*

ولالى قبر ولا عليه ، ولو أنه قبر نبى أو غيره \*  
فان لم يجد إلا موضع قبر أو مقبرة أو حاماً أو عطناً أو مزبلة أو موضماً فيه شئ . أمر باجتنابه - . فليرجع ، ولا يصل هناك جمعة ولا جماعة \*  
فان حبس في موضع مما ذكرنا فانه يصل فيه ، ويختب ما افترض عليه اجتنابه بسجوده ، لكن يقرب مما بين يديه من ذلك ما أمكنه ، ولا يضع عليه جبهة ولا أنفاً ولا يدين ولا ركبتيه ، ولا يجلس إلا القرفصاء . فان لم يقدر إلا على الجنوس أو الاضطجاع صلى كما يقدر واجزأه \*

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن يحيى الأنصارى (١) عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال :  
« الأرض كلها مسجد إلا الحمام والمقبرة » (٢) \*

حدثنا أحمد بن محمد الطلستكى ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الرقى ثنا أحمد بن عمرو الزارثى أبو كامل - هو الجحدري - ثنا عبد الواحد بن زياد ثنا عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الأرض كلها مسجد إلا الحمام

(١) في النسخة رقم (٤٥) « عمرو بن يحيى المازنى » وكلامه صواب ، فهو أحادى منزى (٢) رواه الدارمى (ص ١٦٨) والترمذى (ج ١ ص ٦٥ و ٦٦) والحاكم (ج ١ ص ٢٥١) كلهم من طريق عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعاً . ورواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٤) ورواه الشافعى في الأم (ج ١ ص ٧٩) عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرفوعاً مرسلاً \*

والمقبرة (١) » \*

قال الزار : أسنده أيضا عن عمرو بن يحيى - : أبو طوالة (٢) عبدالله بن عبد الرحمن الأنصاري وأحمد بن اسحاق (٣) \*

قال علي : قال بمض من لا يثق عاقبة كلامه في الدين : هذا حديث أرسله سفيان الثوري ، وشك في استاده موسى بن إسماعيل عن حماد بن سلمة (٤) \*

(١) رواية عبد الواحد بن زياد رواها أيضا الحاكم (ج ١ ص ٢٥١) من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي عن عبد الواحد . وروى البيهقي طريقه كلها (ج ٢ ص ٤٣٤ و ٤٣٥) (٢) بضم الطاء المهملة وفتح الواو . وهو ثقة حجة ، وكان قاضي المدينة في زمن عمر بن عبد العزيز . مات سنة ١٣٤ (٣) كذا في الأصلين ، وما عرفت من هو ؟ ويغلب على ظني أن صوابه « محمد بن إسحق » لما سنده من كلام الترمذي أن شاء الله . ويؤيد ذلك أيضا حكاية ابن حجر في التلخيص أن محمد بن إسحق رواه موصولا (٤) أما شك ، ومسي بن إسماعيل فانه في أبي داود (ج ١ ص ١٨٤) ولكن رواه الحاكم من طريقه كما ذكرنا موصولا مستندا من غير شك ، وأما إرسال الثوري إياه فقد زعمه الترمذي والبيهقي ، ولم أره مرسلًا إلا من طريق سفيان بن عيينة عند الشافعي كجسقي ، فما أدرى هل اشبه عليهم سفيان بسفيان ؟ ومن الغريب أن البيهقي وأمن طريق يزيد بن هرون عن الثوري موصولا ثم قال : « حديث الثوري مرسل وقد روى موصولا وليس بشيء » وحديث حماد بن سلمة وقد تابعه على وصله عبد الواحد بن زياد والراودي « يعني عبد العزيز ابن محمد ! ! يزيد بن هرون حجة حافظ ، ولكن المهم هو نصر المذهب فقط . وأما الترمذي فانه قال « حديث أبي سعيد قد روى عن عبد العزيز بن محمد وابتين ، منهم من ذكره عن أبي سعيد ومنهم من لم يذكره ، وهذا حديث فيه اضطراب ، روى سفيان الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا ، ورواه محمد بن إسحاق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال : وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه عن أبي سعيد ، وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت وأصح . » وما خر الحديث إرسال الثوري — أو ابن عيينة — ولا شك موسى بن إسماعيل — إن ثبت ذلك — وزيادة الثقة مقبولة ومن حفظ حجة على من

قال على : فكان ماذا ؟ لا سباً وهم يقولون : إن السند كالرسل ولا فرق ! ثم أى منفعة لهم فى شك موسى ولم يشك حجاج ؟ ! وإن لم يكن فوق موسى فليس دونه ! أوفى رسل سفيان وقد أسنده حماد وعبد الواحد وأبو طولة وابن إسحاق ، وكلهم عدل ! \*

حدثنا أحمد بن محمد بن الجسور ثنا أحمد بن الفضل الدينورى ثنا محمد بن جرير الطبرى ثنا محمد بن بشار بن دارنا عبد الرحمن بن مهدى ثنا عبد الله بن المبارك عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر حدثني بسر بن عبيد الله (١) سمعت أبا إدريس الخولاني قال : سمعت وأئمة ابن الأسمع يقول : سمعت أبا مرثد الغنوى يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا اليها (٢) » \*

حدثنا عثمان بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر بن الزهرى أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : أن عائشة وابن عباس أخبراه : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما حضرته الوفاة جعل يلقى على وجهه طرف خيمته له ، فإذا اغتم كشفها عن وجهه ، وهو يقول لمة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد ، تقول عائشة يحذرو مثل ما صنعوا (٣) » \*

للمحفظ ، وقد ورد من طريق أخرى صحيحة ترفع الشك وتؤيد من رواه موصولاً ، وهى فى المستدرک للحاكم من طريق بشر بن المفضل « ثنا عمارة بن غزية عن يحيى بن عمارة الأنصارى — والد عمرو بن يحيى — عن أبى سعيد الخدرى « مرفوعاً ، ولذلك قل الحاكم بمد أن رواه منها ومن طريق عبد الواحد بن زياد والدروردي عن عمرو بن أبيه : « هذه الأسانيد كلها صحيحة على شرط البخارى ومسلم » وواقفه التهيجى ، وقدمدقا (١) بسر : بضم الباء واسكان السين المهملة ، وعبيد الله : بالتصغير . ويظهر أن بسراً سمع الحديث من أبى إدريس عن وأئمة ثم من وأئمة . ولذلك جاء عنه بالاسنادين فى مسند احمد وصحيح مسلم . وصرح بالسباع من وأئمة فى أبى داود والمسند (٢) رواه احمد فى المسند (ج ٤ ص ١٣٥) ومسلم (ج ١ ص ٢٦٥) والترمذى (ج ١ ص ١٩٥) وأبو داود (ج ٣ ص ٢١٠) (٣) الحديث رواه احمد فى المسند (ج ٦ ص ٢٢٨ و ٢٢٩) مطولاً عن عبد الرزاق ورواه بأسانيد أخرى (ج ١ ص ٢١٨ و ج ٦ ص ٣٤ و ٨٠ و ١٢١ و ١٤٦ و ٢٥٢ و ٢٥٥ و ٢٧٤) ورواه ابن سعد فى الطبقات (ج ٢ ص ٣٤) ورواه البخارى (ج ١ ص ١٨٩) ومسلم (ج ١ ص ١٤٩) والبيهقى (ج ١ ص ١١٥)

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن إبراهيم وأبو بكر بن أبي شبة  
 واللفظ له، قال إسحاق: أخبرنا زكرياء بن عدي، وقال أبو بكر: ثنا زكرياء بن عدي  
 عن عبيد الله بن عمرو الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله  
 ابن الحارث النجرائي حدثني جندب قل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن  
 يموت بخمس: «وأن (١) من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد: ألا  
 فلا تتخذوا القبور مساجد، إني أنهاكم عن ذلك» (٢) في حديث طويل \*  
 قال علي: من زعم أنه عليه السلام أراد بذلك قبور المشركين فقد كذب على رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم، لأنه عليه السلام عم بالنهي جميع القبور، ثم أكد بضمه من فعل  
 ذلك في قبور الأنبياء والصالحين \*  
 قال علي: فبهذه آثار متواترة توجب ما ذكرناه حرفاً وحرفاً، ولا يسمع أحداً  
 تركها \*

وبه يقول طوائف من السلف رضى الله عنهم \*  
 روينا عن نافع بن جبير بن مطعم أنه قال: ينهى أن يصلى وسط القبور والحمام  
 والحشان (٣) \*  
 وعن سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال:  
 لا تصلين الى حش ولا في حمام ولا في مقبرة! (٤) \*

(١) اختصر المؤلف الحديث من أوله، وفي النسخة (٤٥) «فإن» وما هنا هو الموافق لـ  
 (ج ١ ص ١٤٩) (٢) حديث جندب ليس في مستند أحمد على سنده. وقد رواه ابن سعد في  
 الطبقات (ج ٢ ص ٣٤ و ٣٥) عن عبد الله بن جعفر الرقي عن عبيد الله بن عمرو الرقي بإسناده  
 (٣) الحش - بفتح الحاء المهملة وبضمها مع تشديد الشين المعجمة - النخل المتجمع  
 أو البستان، وسمى المتوضأ بذلك لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة الى البساتين  
 وقيل الى النخل المتجمع يتنوطون فيها. والجمع حشان وحشان - بكسر الحاء وبضمها  
 مع تشديد الشين وآخرهما نون - وحشاشين، وهي جمع الجمع. هكذا قل في الملسن  
 (٤) نقله البيهقي (ج ٢ ص ٤٣٥) عن أبي ظبيان عن ابن عباس بغير إسناده \*



قال علي : ما نعلم لأن عباس في هذا مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم \*

وعن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يتخذوا ثلاث آيات قبلة ، الحش ، والحمام ، والذئب \*

وعن العلاء بن زياد عن أبيه وعن خيثمة بن عبد الرحمن أنهما قالا : لا تنصل إلى حمام ولا إلى حش ولا وسط مقبرة (١) \*

وقال أحمد بن حنبل : من صلى في حمام أعاد أبداً \*

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن حميد عن أنس قال : رآني عمر بن الخطاب أصلي إلى قبر فنباني ، وقال : القبر أمامك \*

وعن معمر عن ثابت البناني عن أنس قال : رآني عمر بن الخطاب أصلي عند قبر فقال لي : القبر لا تنصل إليه (٢) . قال ثابت : فكان أنس يأخذ يسدي إذا أراد أن يصلي فيتحنى عن القبور \* (٣)

وعن علي بن أبي طالب : من شرار الناس من يتخذ القبور مساجد \*

وعن ابن عباس رفعه : لا تصلوا إلى قبر ولا على قبر \*

وعن ابن جريج أخبرني ابن شهاب حدثني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة يقول : قال الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد \* (٤)

(١) في نسخة «ولا إلى وسط مقبرة» (٢) في نسخة «لا يصلي إليه» (٣) أنثر أنس بن حجر في الفتح (ج ١ ص ٤٣٧) إلى أبي نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة. ورواه البيهقي مطولاً (ج ٢ ص ٤٣٥) (٤) أنى المؤلف بالحديث موقوفاً ، وأظنه أخذه من مصنف عبد الرزاق فقد رواه أحمد في المسند (ج ٢ ص ٢٨٥) عن محمد بن بكر وعبد الرزاق كلاهما عن ابن جريج ، ورفعه ابن بكر ولم يرفعه عبد الرزاق . ورفعه صحيح فقد رواه البخاري (ج ١ ص ١٩٠) ومسلم (ج ١ ص ١٤٩) وأبو داود (ج ٣ ص ٢١٠) كلهم من طريق مالك عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً ، ورواه أحمد في المسند بأسانيد متعددة (ج ٢ ص ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٤٥٣ و ٤٥٤ و ٥١٨) وفي بعض ألفاظ السند «قاتل الله اليهود والنصارى» وكذلك في رواية مسلم عن يزيد بن الأصم عن أبي هريرة ، وهو بهذا اللفظ في بعض نسخ المحلى \*

قال ابن جريج : قلت لمطاء : أنكره أن تصلى وسط القبور أو الى قبر ؟ قال : نعم ، كان ينهى عن ذلك ، لاتصل وبينك وبين القبلة قبر ، فان كان بينك وبينه ستره ذراع فصل \*

قال ابن جريج : وسئل عمرو بن دينار عن الصلاة وسط القبور فقال : ذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « كانت بنو إسرائيل اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد فلنهم الله » \*

قال ابن جريج : وأخبرني عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : لأعلمه إلا أنه كان يكره الصلاة وسط القبور كراهية شديدة \*

وعن سفیان الثوري عن منصور بن المتمر عن إبراهيم النخعي قال : كانوا اذا خرجوا في جنازة تنحوا عن القبور للصلاة \*

وقال احمد بن حنبل : من صلى في مقبرة أو الى قبر أعاد أبدأ \*

قال علي : هؤلاء عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبو هريرة وأنس وابن عباس ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم \*

قال علي : وكره الصلاة الى التبر وفي المقبرة وعلى القبر أبو حنيفة والأوزاعي وسفيان ولم يرمالك بذلك بأساً ، واحتج له بعض مقلديه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء \*

قال علي : وهذا عجب ناهيك به ، أن يكون هؤلاء القوم يخالفون هذا الخبر فيما جاء فيه ، فلا يجوزون أن تصلى صلاة الجنازة على من قد دفن ثم يستباحون (١) بما ليس قيمته أثر ولا إشارة مخالفة السنن الثابتة ، ونموذ بالله من الخذلان \*

قال علي : وكل هذه الآثار حق ، فلا تحمل الصلاة حيث ذكرنا ، إلا صلاة الجنازة فانها تصلى في المقبرة وعلى القبر الذي قد دفن صاحبه ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، نحرم ما نهى عنه ، ونشد من القرب الى الله تعالى أن تقبل مثل ما فعل ، فأمره ونهيه حق ، وفعله حق ، وما عدا ذلك فباطل ، والحمد لله رب العالمين \*

وأما قولنا أن يرجع من لم يجد موضعاً غير ما ذكرنا ، فانه لم يجد موضعاً تحمل فيه الصلاة ، وكذلك لو وجد زحاما لا يقدر منه على ركوع ولا سجود \*

وأما المحبوس فليس قادراً على مفارقة ذلك الموضع ، ولا على الصلاة في غيره ، فله حكم أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ يقول « إذا هميتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فهذا يسقط عنه ما عجز عنه ، ويلزمه ما قدر عليه ، ويختبئ ما قدر على اجتنابه مما نهى عنه ، قال عز وجل ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) .  
**٣٩٤ - مسألة -** ولا يجوز الصلاة في أرض منصوبة ولا متملكة بغير حق من بيع فاسد أو هبة فاسدة أو نحو ذلك من سائر الوجوه ، وكذلك من كان في سفينة منصوبة أو فيها لوح منصوب لولاء لفرقه الماء ، فانه إن قدر على الخروج عنها فصلاته باطل ، وكذلك الصلاة على وطاء منصوب أو مأخوذ بغير حق ، أو على دابة مأخوذة بغير حق ، أو في ثوب مأخوذ بغير حق ، أو في بناء مأخوذ بغير حق وكذلك إن كان مسامير السفينة منصوبة ، أو خيوط الثوب الذي خيط بها منصوبة أو أخذ كل ذلك بغير حق .

فإن كان لا يقدر على مفارقة ذلك المكان أصلاً ، ولا على الخروج عن السفينة أو كان اللوح لا يمنع الماء من الدخول ، أو كان غير مستغل بملك البناء ولا مستترأ به ، أو كان قد يش عن (١) معرفة من أخذ منه ذلك الشيء بغير حق ، أو كانت سفينة أو بناء لم ينصب شيء من أعيانها لكن سخر الناس فيها ظلاً : فالصلاة في كل ذلك جائزة ، قدر على مفارقة ذلك المكان أو لم يقدر .

وكذلك إن خشي البرد وأذاه ، أو الحر وأذاه ، فله أن يصلي في الثوب المأخوذ بغير حق وعليه إذا كان صاحبه غير مضطر إليه ، وإلا فلا ، وكذلك الأرض الباحة التي لم يحظرها صاحبها ولا منع منها ، فالصلاة فيها جائزة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسألوا على أهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون . فإن لم تجدوا فيها أحداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وإن قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو أذكى لكم ) . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » صح ذلك من طريق أبي بكر ، وعبد الله بن عمر ، ونبيط بن شريط الأشجعي (٢) . وقال عليه السلام

(١) كذافي الأصول « يش عن » وأما يقال « يش من الشيء » قال في اللسان : « ويش عن أيضاً وهو شاذ » وما أكثر شذوذ ابن حزم (٢) نبيط : بضم النون وفتح الباء

«من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد». فإذا كان من حرم الله عليه الدخول الى مكان ماء، والاقامة فيه، ولباس ثوب ماء، والتصرف فيه، أو استعمال شيء ما: ففعل في صلاته كل ما حرم عليه فلم يصل كما أمر، ومن لم يصل كما أمر فلم يصل أصلاً، والصلاة طاعة وفريضة، قيامها وقعودها والاقامة فيها، وبعض اللباس فيها، فإذا قد حدث نهي عنه أو عمل متصرفاً فيما حرم، أو استعمال ما حرم عليه: فإنما أتى بعمل معصية وقعود معصية، ومن الباطل أن تنوب المعصية المحرمة عن الطاعة المفترضة، وأن يجزى الضلال والفسوق عن الهدى والحق \*

وقد عارض ذلك بعض التمسفين فقال: يلزمكم اذا طلق في شيء مما ذكرتم، أو أعتق فيه، أو نكح فيه، أو باع فيه، أو اشتري، أو وهب أو تصدق — أن تنقضوا كل ذلك، وكذلك من صبغ لحية بحناء منصوبة ثم صلى، ومن تعلم القرآن من مصحف مسروق أن ينساه، أو علمه إياه عبد آتني، وأكثروا من مثل هذه الحماقات، وقالوا: كل من ذكرتم بمنزلة من صلى مصرأً على الزنا وقتل النفس وشرب الخمر والسرقة ولا فرق \*

قال علي: ليس شيء مما قالوا من باب ما قلنا، لان الصلاة لا بد فيها من إقامة في مكان واحد، ومن جلوس مفترض، ومن ستر عورة، ومن ترك كل عمل لم يبح له في الصلاة، ومن زمان محدود مؤقت لها، ومن مكان موصوف لها، ومن ماء يتطهر به أو تراب يقيم به ان قدر على ذلك، هذا ما لا خلاف فيه بيننا وبينهم، ولا بين أحد من أهل الاسلام \*

وليس الطلاق ولا النكاح ولا العتاق ولا البيع ولا الهبة ولا الصدقة ولا تعلم القرآن — مطلقاً بشيء مما ذكرنا، ولا مأموراً فيه بهيئة ما، ولا بجلبوس ولا بد، ولا بقيام على صفة، ولا بمكان موصوف، لكن كل هذه الأعمال أيضاً محتاجة ولا بد الى ألفاظ موضوعة، أو أعمال محدودة، وأوقات محدودة، فكل من أتى بالصلاة أو النكاح أو

الوحدة، وشريط: بفتح الشين المعجمة، وكلاهما في آخره طاء مهملة. وحديث نيبط. رواه أحمد (ج ٤ ص ٣٠٥ و ٣٠٦)

الطلاق أو البيع أو الهبة أو الصدقة على خلاف ما أمره الله تعالى به على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فهو كالهاتك باطل لا يصح منه شيء ، لا طلاق ولا نكاح ولا هبة ولا صدقة ، وكذلك كل شيء من أعمال الشريعة ولا فرق \*

فمن صلى فجعل الجلوس المحرم عليه بدل الجلوس المأمور به ، والاقامة المحرمة عليه بدل الاقامة المفترضة عليه ، وستر عورته بما حرم عليه سترها به ، وأتى بها في غير الزمان الذي أمر بأن يأتي بها فيه ، أو في غير المكان الذي أمر أن يأتي بها فيه ، وعوض من ذلك زماناً ومكاناً محرماً عليه ، وعوض الماء المحرم عليه أو التراب المحرم عليه من الماء المأمور به أو التراب المأمور به — فلم يصل قط الصلاة التي أمره الله تعالى بها ، وهو والذي صلى إلى غير القبلة عمداً سواء ولا فرق ، وكلاهما صلى بخلاف ما أمر به \*

وكذلك من طلق أجنبية ، أو نفي الكلام الذي جعل الله تعالى الطلاق به وحرم به الفرج الذي كان حلالاً أو نكح ذات زوج أو في عدة أو نفي الكلام الذي أباح به النكاح وحل به الفرج المحرم قبله ، أو باع يماً محرماً ، أو اشترى من غير مالك ، أو وهب هبة لم يطلق عليها أو أعتق عتقاً حرم عليه ، كمن أعتق غلام غيره ، أو تصدق بثوب على الأوثان — فكل ذلك باطل مردود ، لا يصح شيء منه ، وليس تبطل شربة بما تبطل به أخرى لكن بأن يعمل بخلاف ما أمر الله تعالى بأن يعمل عليه \*

والذي صيغ لحيته بجناء مضمومة فان صلى حاملاً لتلك الجناء فلا صلاة له . وأما إذا تزعمها ولم يصل بها — فاللون غير متملك — فلم يصل بخلاف ما أمر \*

وأما المص على الماضي فقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أن كل من كان من أمته فقد عفا الله عز وجل له عن كل ما حدث به نفسه من قول أو عمل ، فهذا مغفول عنه \* فان قيل : فأنتم تبطلون صلاة من نوى خروجه من الصلاة ، وإن لم يعمل ولا قال قلنا : بلى قد عمل ، لأنه بنيت تلك صار وقوفه ان كان واقعاً ، وقعوده ان كان قاعداً ، وركوعه ان كان راكعاً ، وسجوده ان كان ساجداً ، — عملاً بعمله ظاهره لنفي الصلاة ، فقد بطلت صلاته ، إذ حال عامداً بين أعمالها بما ليس منها ، لكن لو نوى أن يبطلها في غير وقته ذلك لم تبطل بذلك صلاته . وبالله تعالى التوفيق \*

وأما من عجز عن الفارقة لشيء مما ذكرنا فقد قال الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم

عليكم إلا ما اضطررتم إليه). وأخبر عليه السلام أنه عفا الله عن أمته الخطأ والنسيان وما استكروها عليه. فهذا مضطر مكروه، فلا تبطل صلاته إلا بنس جلي في إبطائها بذلك كالحديث المتفق على أنه لا يجرى التماذى في الصلاة إثره إلا بأحداث وضوء. وأما السفينة والبناء الذى سخر الناس ظلاماً فيها فليس هناك عين محرمة كان المصلى مستملاً لها، والآثار لا تملك، فإن شئ من معرفة صاحبه فقد صار من جماعة المسلمين وهو أحدهم فله التصرف فيه حيثنذ. وبالله تعالى التوفيق (١)\*

٣٩٥ - مسألة - ولا تحمل الصلاة - للرجل خاصة - في ثوب فيه حرير أكثر من أربع أصابع عرضاً في طول الثوب، إلا البنية (٢) والتكفي (٣)، فمما باحان. ولا في ثوب فيه ذهب، ولا لا بأساً ذهباً في خاتم ولا في غيره. فإن أجبر على لباس شئ من ذلك أو اضطر إليه خوف البرد: حل له الصلاة فيه، أو كان بهداء يتداوى من مثله بلباس الحرير: فالصلاة له فيه جائزة. وكذلك لو حمل ذهباً له في كمه ليحرزه، أو حريراً أو ثوب حرير كذلك. فصلاته تامة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن عمر القواريري ومحمد بن المنى وزهير بن حرب قالوا: ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن الشعبي عن سويد ابن غفلة (٤): أن عمر بن الخطاب خطب بالجاية فقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير إلا موضع أصبعين أو ثلاث أو أربع». (٥)

وبه إلى مسلم ناشيان بن فروخ ثنا جرير بن حازم ثنا نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة» (٦)

(١) الحكم بطلان الصلاة إذا كانت في موضع منصوب أو ثوب كذلك الخ ما قاله المؤلف - : لا يرى دليلاً قائماً على الرغم من كل ما ذكر، وقد ردنا هذا الرأي فيما كتبناه على الأحكام للمؤلف (ج ٣ ص ٦١) (٢) بفتح اللام وكسر الباء الواحدة وهي رقعة تعمل موضع جيب التقيص (٣) أذنه من «كفة التقيص» بضم الكاف وفتح الفاء المشددة، وهي ما استدار حول الذيل (٤) بالتين المدجمة والفاء واللام المفتوحات (٥) في مسلم (ج ٢ ص ١٥٢) (٦) الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٠ و ١٥١) وقد اختصره المؤلف \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا علي — هو ابن المدني — ثنا وهب بن جرير بن حازم ثنا أبي قال سمعت ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن أبي ليلى — هو عبد الرحمن — عن حذيفة قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) أن تشرب في آنية الذهب والفضة وأن (٢) تأكل فيها، (٣) وعن لبس (٤) الحرير والدياج وأن تجلس عليه» \*

أخبرنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عوف الله ثنا عبد الرحمن بن أسد الكازري (٥) ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أهل الذهب والحرير للأنث من أمي وحرم على ذكرها» (٦) \*

(١) في البخاري (ج ٧ ص ٢٧٦) «نهانا النبي صلى الله عليه وسلم» (٢) في النسخة (٤٥) «أو أن» وماهنا هو الموافق للبخاري (٣) في الأصلين «فيهما» وصحناه من البخاري (٤) في النسخة (٤٥) «وعن لباس» وماهنا هو الموافق للبخاري (٥) يفتح الزاي كأنه صاحب القاموس والذهبي في الشبهة، وضبطه السمعاني في الأنساب بإسكانها واظنه خطأ (٦) رواية عبد الرزاق عن معمر في هذا الحديث رواها أحمد في مسنده عن عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل عن أبي موسى (ج ٤ ص ٣٩٢ و٣٩٣) ن زاد في الاسناد مجهولا كما ترى، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٣٩٢) عن عبد الرزاق عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن رجل عن أبي موسى، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٣٩٣) عن سريج عن عبيد الله العمري عن نافع عن سعيد بن رجل من أهل البصرة عن أبي موسى ثم رواه عن محمد بن عبيد (ج ٤ ص ٣٩٤) ويحيى بن سعيد (ج ٤ ص ٤٠٧) كلاهما عن عبيد الله عن نافع عن سعيد بن أبي موسى يخفف الرجل المجهول. وقدرناه الترمذي (ج ١ ص ٣٢١) من طريق عبد الله بن غير، والنسائي (ج ٢ ص ٢٩٤) من طريق يحيى بن زبوتر عن بشر بن الفضل، والبيهقي (ج ٢ ص ٤٢٥) من طريق عبد الله بن المبارك، ورواه الطحاوي (ج ٢ ص ٣٦٤) من طريق حماد بن سلمة، كلهم عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن سعيد بن أبي موسى، ورواه الطيالسي (رقم ٥٠٦) عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن سعيد بن أبي موسى، فلم يذكر في الاسناد رجلا مجهولا وكل هؤلاء ثقات إلا عبد الله بن نافع فإنه ضعيف. وسعيد بن أبي هند ثقة تابعي، وقد اختلفت الرواية عنه في هذا الحديث كما ترى، قال ابن حجر في التهذيب (ج ٤ ص ٩٤): «ذكر عبد الحق أن في مصنف عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع عن سعيد بن أبي هند عن رجل عن أبي موسى

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عفان بن مسلم ثنا همام ثنا قتادة (١) أن أنس ابن مالك أخبره: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شكك إليه عبد الرحمن بن عوف والزيور بن العوام القمل، فرخص لهما في قص الحرير» \* (٢)

في لباس الحرير، كذا قال، وقوله: عن رجل، زيادة ليست في كتاب عبد الرزاق ولا غيره من حديث نافع، نعم، واه عبد الرزاق قال: سمعت عبد الله بن سعيد بن أبي هند يحدث عن أبيه عن رجل عن أبي موسى أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث أحمد بن حنبل عن عبد الرزاق — هو في مسند أحمد (ج ٤ ص ٣٩٢) — وقال هو وهم وقع من عبد الله بن سعيد بن أبي هند لسوء حفظه، كذا قال، وأراد ترجيح رواية نافع عن سعيد بن أبي موسى، وقد ذكر أبو زرعة وغيره أن حديثه عنه مرسل «وقد أريت مما ذكرنا لك من طرق الحديث أن أكثر الرواة الثقات رويوه من غير ذكر الرجل، ويظهر لنا أن نسخ مصنف عبد الرزاق اختلفت في رواية نافع، فإن رواية ابن حزم هنا ليس فيها المجهول وكذلك نقل ابن حجر عن مصنف عبد الرزاق، ونقل عبد الحق زيادته وهي موجودة في مسند أحمد عن عبد الرزاق. وعبد الله بن سعيد بن أبي هند — الذي رد الحاكم روايته — ثقة ويخطئ في بعض حديثه وقد اختلف عليه أيضاً في هذا الحديث، فقد رواه الطحاوي (ج ٣ ص ٤٦٦) من طريق محمد بن جعفر عن عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي موسى، فلم يذكر المجهول، والظاهر من كل هذه الطرق أن سعيد بن أبي هند سمعه من رجل عن أبي موسى ثم صار يرسله عن أبي موسى، ويمعد أن يكون سمع منه، لأن أبا موسى اختلف في سنة موته اختلافاً كبيراً قليل سنة ٤٢ وأقصى ما قيل أنه سنة ٥٣، وسعدي مات سنة ١١٦ فين وفاتهم ما من ٦٣ سنة إلى ٧٤ على اختلاف الأقوال في وفاة أبي موسى. وقد صحح الترمذي هذا الحديث، ونقل الشوكاني تصحيحه عن الحاكم، وما أظنه منع كل هذا يكون صحيحاً، ونقل ابن أبي حاتم في المراسيل (ص ٢٨) عن أبيه أن سعيداً لم يلق أبا موسى، وكذلك قال الدارقطني في اللعل، وقال ابن حبان في صحيحه أنه «معلول لا يصح» نقله عنهما الشوكاني (ج ٢ ص ٧٥) (١) في الأصلين «ثنا عفان بن مسلم ثنا قتادة» بحذف همام، وهو خطأ صحيحناه من مسلم، وفي حاشية النسخة (٤٥) إنعاف في كتاب مسلم ثنا عفان ثنا همام ثنا قتادة، وهو الصحيح» (٢) الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٤) بلفظ «لن عبد الرحمن بن عوف والزيور بن العوام شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم القمل» الخ.



وبه الى مسلم : ثنا ابو بكر بن أبي شيبة ثنا محمد بن بشر (١) ثاسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لعبد الرحمن بن عوف والزيير ابن العوام في القمص الحرير لحكة كانت بهما او وجع » (٢) \*

وبه الى مسلم ثنا يحيى بن يحيى ثنا خالد بن عبد الله — هو الطحان — عن ابن جريج عن عبد الله (٣) مولى أسامة بنت أبي بكر الصديق : « أن أسامة أخرجت اليه حية طيالية كسروانية (٤) لها لبنة ديباج وفرجها مكثوفان بالديباج ، (٥) فقالت : هذه حية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كانت عند عائشة حتى قبضت قبضتها ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبسها ، فنحن نسلها المرضى (٦) يستشفى بها » \*

ومس الحرير والذهب وملكهما وحملهما حلال بالنص والاجماع \*

فان قيل : قد روى لباس الخزعن بمض الصحابة رضى الله عنهم \*

قلنا : قد جاء تحريمه عن بعضهم \*

كلروينا : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه جهز جيشاً فنموا فاستقبلهم عمر فرآهم قد لبسوا أقبية الديباج ولباس المعجم ، فأعرض عنهم وقال : ألقوا عنكم ثياب أهل النار ، فالتقوها \* وعن شعبة عن عبد الله بن أبي السفر سمعت الشعبي يحدث عن سويد بن غفلة قال : أصبنا فتوحاً بالشام فأتينا المدينة ، فلما دنونا لبسنا الديباج والحريج ، فلما رأنا عمر دماناً ، فترعنا ، فلما رأنا قال : مرحباً بالمهاجرين ، ان الحرير والديباج لم يرض الله به لمن كان قبلكم ، فيرضى به عنكم ؟ لا يصلح منه إلا هكذا وهكذا ، قال شعبة : أصبعين أو ثلاثاً أو أربعاً \*

(١) بكسر الباء واسكان الشين المعجمة وفي النسخة رقم (١٦) « بشير » وهو تصحيف (٢)

الحديث في مسلم (ج ٢ ص ١٥٣) وفي البخارى (ج ٧ ص ٢٧٧) (٣) في صحيح مسلم طبع بولاق (ج ٢ ص ١٥١) « خالد بن عبد الله بن عبد الملك عن عبد الله » وهو خطأ ، وصوابه « خالد بن عبد الله بن عبد الملك » وصحاحه من طبعة الاسنانه (ج ٦ ص ١٣٩) ومن نسخة مخطوطة صحيحة ومن كتب الرجال . واعلم ان المؤلف فهم ان عبد الملك في هذا الحديث هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج وهو خطأ فقد بين البيهقي في السنن الكبرى في رواية هذا الحديث انه عبد الملك بن ابي ساجان الرزمي . وقدرناه عن جعفر بن محمد عن يحيى بن يحيى شيخ مسلم فيهذا الاسناد (ج ٢ ص ٤٢٣) (٤) في الأصلين « خسروانية » وصحاحه من مسلم (٥) في مسلم « وفرجها مكثوفين بالديباج » (٦) في النسخة رقم (٤٥) « المررض » وهي نسخة في صحيح مسلم أيضا \*

وروينا عن أبي الخير: أنه سأل عقبة بن عامر الجهني عن لبنة حرير في جيبه؟ قال: ليس بها بأس \*

وعن يزيد بن هرون: أنا هشام - هو ابن حسان - عن حفصة بنت سيرين عن أبي ذبيان (١) - هو خليفة بن كعب - : أن ابن عمر سمع الخبر في أن « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة » فقال: إذن والله لا يدخلها، قل الله تعالى: (ولباسهم فيها حرير) \* (٢)

وعن محمد بن الثني: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن منصور - هو ابن المعتمر - عن مجاهد قال قال ابن عمر: اجتنبوا من الثياب ما خالطه الحرير \*  
وعن عبيد الله بن عمرو (٣) الرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن (٤) عن أبي بردة عن ربيع بن حراش (٥) عن حذيفة قال: من لبس ثوب حرير ألبسه الله تعالى ثوباً من نار، ليس من أيامكم ولكن من أيام الله الطوال \*  
وعن علي بن أبي طالب: أنه رأى رجلاً لبساً جبة على صدرها ديباج فقال له علي: ماهذا الثمن على صدرك؟! \*

وعن شعبة عن أبي اسحاق السبيعي سمعت عبد الرحمن بن يزيد قال: كنت عند ابن مسعود فجاء ابن له عليه قيص حرير فشقه ابن مسعود \*  
وعن ابن الزبير: من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة \*  
فاذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم فالله الرشد عند تنازعهم إلى رسول الله صلى الله

(١) بكسر الهمزة والمججمة واسكان الباء الموحدة (٢) نسيه الشوكاني (ج ٢ ص ٧٢) إلى النساء ولم أجده فيه، وقد دل ابن الزبير على ذلك، كما رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٢٢) وكما نقله السند في حاشية النسائي (ج ٢ ص ٢٩٧) عن السنن الكبرى، ثم قال « وهذا منه رضي الله عنه استبطاط لطيف، لكن دلالة هذا الكلام على الحصر غير لازمة » وقد صدق، فإن الحالكم روى في المستدرك (ج ٤ ص ١٩١ و ١٩٢) والطحاوي في معاني الآثار (ج ٢ ص ٣٤٣) من حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: « من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة »، وإن دخل الجنة لبسه أهل الجنة ولم يلبسه » قال الحالكم: « هذا حديث صحيح، وهذه اللفظة تملل الأحاديث المحصورة أن من لبسها لم يدخل الجنة » وواقفه الذهبي على تصحيحه (٣) بفتح الميم، وفي النسخة رقم (١٦) « عمر » وهو خطأ (٤) بضم الزاي وفتح الباء الموحدة (٥) بكسر الحاء المهملة وآخره شين معجمة \*

عليه وسلم ، كما أمر الله عز وجل ، وقديح سمرة خمرًا ، وأكل أبو طلحة البرد وهو سائم ولا حجة في أحد دون (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
ولا يصح في الرخصة في التوب (٢) سداه حرير خبر أملا ، لان الزاوية فيه عن ابن عباس انقربها خفيف ، وهو ضيف (٣) \*  
فكيف وكل من روى عنه أنه لبس الخبز من الصحابة رضى الله عنهم ليس في شيء من تلك الأخبار أنهم عرفوا أن سداها حرير \*  
روينا عن شعبة عن عامر بن عبيدة (٤) الباهلي قال : رأيت على أنس جبة خزفاته عن ذلك فقال : أعوذ بالله من شرها \*  
وعن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : رأيت على أنس بن مالك جبة خز وكساء خز وأنا أطوف بالبيت مع سعيد بن جبير ، فقال سعيد بن جبير : لو أدركه السلف لأوجموه \*

فهذا يوضح أن الصحابة كانوا يحرمون ذلك ، إذ لا يوجمون على مباح \*  
وعن عبد الله بن شقيق أنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحرير يرأسه النهي (٥) » فقال له رجل . أليس هذا عليك حرير ؟ فقال عبد الله : سبحان الله ! هذا (١) في نسخة «مع» (٢) في نسخة «في توب» (٣) حديث ابن عباس رواه أبو دلود (ج ٤ ص ٨٧ و ٨٨) والطحاوي (ج ٢ ص ٣٤٨) من طريق خفيف بن ابن عبد الرحمن الجزري ، وهو ثقة اضطربت الرواية عنه في بعض الأحاديث ، وأعدل ما قيل فيه قول ابن عدى : «لخصيف نسخ وأحاديث كثيرة وإذا حدث عن خفيف ثقة فلا بأس بحديثه وروايته ، الآن يروى عنه عبد العزيز بن عبد الرحمن فانه وإبائه عنه بواسطيل والبلاء من عبد العزيز لامن خفيف» والحديث الذي هنا من رواية زهير بن معاوية وشريك عن خفيف ، وقد توبع عليه خفيف ، فرواه الحاكم في المستدرك (ج ٤ ص ١٩٢) من طريق أحمد بن حنبل عن محمد بن بكر عن ابن جريج عن عكرمة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وهذا اسناد صحيح على شرط الشيخين كما قال الحاكم والنهجي (٤) في النسخة (١٦) «عبيد» وهو خطأ (٥) عبد الله بن شقيق تابعي ، فهذا الحديث مرسل \*

خز ، قال . على ولكن سدها حرير ، قال : ماشرت \*

وعن عمر بن عبد العزيز : أنه أمر أن يتخذ له ثوب من خز سدها كتان \*

وعن هشام بن عروة عن أبيه : أنه كان له ثوب خز سدها كتان \*

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى نحو ذلك \*

ولا يخلو كل من روى عنه من الصحابة رضى الله عنهم أنه لبس من أحد وجوه ثلاثة :  
إما أن سدى تلك الثياب كان كتاناً ، وإما أنهم لم يعلموا أنه حرير ، وهذا هو الذى لا يجوز  
أن يظن بهم غيره ، وإما أنهم استغفروا الله تعالى من لباسه ، فأقل يوم من أيامهم مع رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يطفى على أضاف هذا ، وليس غيرهم مثله ، فتصف مد شعير يتصدق  
به أحد بمفضل جميع أعمال أحد نالو عمر مائة سنة ، لأن نصف مد أحدم أفضل من جبل  
أحد ذهباً تنفقه نحن في وجوه البر ، وما نعلم أحداً يتفق في البر زنة حجر ضخم من حجارة أحد  
فكيف الجبل كله . والله تعالى التوفيق \*

وأما من اضطراه في خوف البر فقد قال الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا  
بما اضطرتهم إليه ) \*

٣٩٦ — مسألة ولا يحل لأحد أن يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده ، فإن تعدد  
بطلت صلاته ، وإن نسي ، فإن كان ذلك بعد أن اطمأن وسبح كما أمر أجزاء سجود السهو  
وتعد صلاته ، لأنه زاد في صلاته ساهياً ما ليس منها ، وإن كان ذلك في جميع ركوعه وسجوده  
التي تلك السجدة أو الركعة وكان كما لم يأت بها ، وأتم صلاته وسجد للسهو ، لأنه لم يأت  
بذلك كما أمر ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا  
أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج أنا زهير بن حرب ثنا سفيان بن عينة أنا سليمان بن سحيم  
عن إبراهيم بن عبد الله بن مبدع عن ابن عباس قال : كشف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر ، فقال : أيها الناس ، إنه لم يقم من مبشرات النبوة  
إلا الرؤيا الصالحة يراها المسلم أو ترى له ، ألا وإني نهيته أن أقرأ القرآن راکماً أو  
ساجداً ، فأما الركوع فعظموا فيه الرب ، وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن أن  
يستجاب لكم (١) \*

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٨) وقوله فقمن أى خليق وجدير اه نهاية \*

قال على فان قيل قد روى هذا المعنى من طريق على وفيه «نهائي ولا أقول نها كم» قلنا : نعم ، وليس في هذا الخبر إلا نهى على ، وفي الذي ذكرنا نهى الكل لأن كل مانهى عنه عليه السلام فحكنا حكمه ، إلا أن يأتي نص بتخصيصه \*  
فان قيل : قد روت عائشة رضي الله عنها : أنها سمعت صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن \*

قلنا : نعم ، وقد روي (١) هذا الخبر عن سفيان الثوري عن منصور عن أبي الضحى عن مسروق عن عائشة : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول في سجوده سبحانك اللهم بناو بحمدك اللهم اغفر لي» يتأول القرآن ، يعني (إذا جاء نصر الله والفتح) \*  
هكذا . في الخبر نصا ، فصح أن معنى تأوله عليه السلام القرآن هو قوله تعالى في هذه السورة (واستغفره) (٣) \*

وقد روينا عن علي بن أبي طالب : لا تقرأ وأنت راكع ولا وأنت ساجد وعن مجاهد : لا تقرأ في الركوع ولا السجود ، إنما جعل الركوع والسجود للتسبيح \*  
٣٩٧ — مسألة — فلو قرأ المصلّي القرآن في جلوسه بعد أن يشهد وهو إمام أو فداء أو تشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده بعد أن يأتي بما عليه من قراءة وتسبيح : جازت صلاته عمداً فعل ذلك أو نسياناً ، ولا سجود سهو في ذلك ، وغير ذلك من ذكر الله تعالى أحب اليانا فاما جواز صلاته وسقوط سجود السهو عنه فلا أنه لم يأت بشيء نهى عنه ، بل قرأ ، والقرأة فعل حسن مالم ينه الرخصة ، والتشهد أيضاً ذكر حسن \*  
وأما قولنا : إن غير ذلك من الذكر أحب اليانا ، فلا أنه لم يأت به امر ولا حض . وبالله تعالى التوفيق \*

٣٩٨ — مسألة — ولا تجزئ احداً المصلاة في مسجد الضرار الذي يقرب قبا ، لعمدلاً ولا نسياناً \*

لقول الله تعالى : (والذين اتخذوا مسجداً ضراراً وكفراً وتفريقاً بين المؤمنين وإرصاداً لمن حارب الله ورسوله) الى قوله تعالى : (لا تقم فيه أبداً لسجد أسس على التقوى من أول يوم أحسن أن تقوم فيه) فصح أنه ليس موضع صلاة \*

(١) في نسخة «روى» (٢) هذا المعنى واضح كثيراً في البخاري ، وفي روايات أخرى في مسلم (ج ١ ص ١٣٩) ولكي لم أجده رواية سفيان الثوري \*

٣٩٩ - مسألة - ولا تجزئ (١) الصلاة في مسجد أحدث مباحة أو ضراراً على مسجد آخر ، إذا كان أهله يسمون نداء المسجد الأول ولا حرج عليهم في قصده ، والواجب هدمه ، وهدم كل مسجد أحدث ليفرد فيه الناس كالرهبان ، أو يقصدها أهل الجبل طلباً لفضلها ، وليست عندها آثار لنبي من الأنبياء عليهم السلام \*

ولا يحل قصده مسجد أصلاً يظن فيه فضل زائد على غيره إلا مسجد مكة ومسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فقط ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذم تقارب المساجد \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن الصباح أنا سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أمرت بتشيد المساجد » قال ابن عباس لئلا تخرقنها كما زخرقت اليهود والنصارى (٢) \*

قال علي : التشيد البناء بالشيد (٣) \*

وبه إلى أبي داود ثنا محمد بن العلاء ثنا حسين بن علي عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف (٤) » \*

قال علي : فلم يأمر عليه السلام ببناء المساجد في كل مكان ، وأمر ببناء المساجد في الدور ، فصح أن الذي نهى عنه عليه السلام هو غير الذي أمر به ، فاذ ذلك كذلك فحق بناء المساجد هو كما بين صلى الله عليه وسلم بأمره وفعله ، وهو بناؤها في الدور ، كما قال عليه السلام والدور هي المحلات ، قال عليه السلام : « خير دور الأنصار دار بني النجار ، ثم دار بني عبد الأشهل ، ثم دار بني الحارث بن الخزرج ، ثم دار بني ساعدة (٥) » \*

(١) في نسخة « ولا تجوز » (٢) قوله « قال ابن عباس » الخ سقط من النسخة رقم (١٦) وزدناه من النسخة رقم (٤٥) ومن أبي داود (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) والحديث اسناده صحيح ، وقد صححه ابن جبان كما نقله عنه الشوكاني (ج ٢ ص ١٥٦) (٣) الشيد - بكسر الشين المعجمة - كل ما طلى به الحائط من جص أو بلاط ، وبناء مشيد معمول بالشيد ، وكل ما أحكم من البناء فقد شيد ، وتشيد البناء إحكامه ورفع . قاله في اللسان (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ١٧٣) ونسبه الترمذي للترمذي أيضاً (٥) انظر صحيح مسلم

(ج ٢ ص ٢٦٦) \*

وعلى قدر ما بناها عليه السلام بالدينة ، لكل أهل محلة مسجد مما أدى لأخرج عليهم في إجابة مؤذنه للصلوات الخمس ، فزاد على ذلك أو نقص مما لم يفعل عليه السلام فباطل ومنكر ، والشكر واجب تنزيه \*

وقد افترض عليه السلام النكاح والتسرى ، ونهى عن الرهبانية ، فكل ما أحدث بعده عليه السلام مما لم يكن في عهده وعهد الخلفاء الراشدين فبدعة وباطل . وقدهدم ابن مسعود مسجداً بناء عمرو بن عبسة بظهر الكوفة وردة إلى مسجد الجماعة . ولا فضل للجامع على سائر المساجد \*

ولا يحل السفر إلى مسجد ، حاشا مسجد مكه والدينة وبيت المقدس \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا شفيان — هوابن عينة — عن الزهري عن سمي بن السيب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تشد الرجال إلا إلى ثلاثة (١) مساجد : مسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى (٢) » \*

حدثنا أحمد بن محمد الطائفي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب الصوتنا أحمد بن عمرو البزار ثنا محمد بن معمر ثاروح بن عباد ثنا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما الرحلة إلى ثلاثة مساجد . مسجد الحرام ومسجد المدينة ومسجد بلية » \*

٤٠٠ — مسألة — ولا تجزى الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل أو رسوله صلى الله عليه وسلم أو بشيء من الدين ، أو في مكان يكفر بشيء من ذلك فيه ، فإن لم يمكنه الزوال ولا قدر صلى واجزأته صلاته \*

قال الله تعالى : ( أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذا مثلهم ) وقال تعالى ( وأذابت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره ) \*

فمن استجاز القعود في مكان هذه صفته فهو مثل المستهزئ الكافر بشهادة الله تعالى ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « إلا لثلاثة » وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١١٤)

(٢) في النسائي « ومسجد الأقصى » \*

فمن أقام (١) حيث حرم الله عز وجل عليه الإقامة وقد حرم الله عز وجل عليه التعمد فقوديه وإقامته معصية ، وقعود الصلاة طاعة ، ومن الباطل أن تجزى المعاصي عن الطاعات وأن تنوب المحارم عن الفرائض . وأما من عجز فقد قال تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) \*

٤٠١ - مسألة - ولا تجوز القراءة في مصحف ولا في غيره لمصل ، إماما كان أو غيره فان تعمد ذلك بطلت صلاته . وكذلك عد الآى ، لأن تأمل الكتاب عمل لم يأت نص بإباحته في الصلاة \*

وقد روينا هذا عن جماعة من السلف منهم سعيد بن المسيب . والحسن البصرى . والشعبي وأبو عبد الرحمن السلى . وقد قال بإبطال صلاة من أم بالناس في المصحف أبو حنيفة والشافعى (٢) وقد أباح ذلك قوم منهم ، والرجوع عند التنازع اليه هو القرآن والسنة . وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إن في الصلاة لشغلا (٣) » فصح إنها شغلة عن كل عمل لم يأت فيه نص بإباحته . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٠٢ - مسألة - ومن سلم عليه وهو يصلى فليرد إشارة لا كلاما ، يده أو رأسه فان تكلم عمداً بطلت صلاته . ومن عطس فليقل « الحمد لله رب العالمين » ولا يجوز أن يقول له أحد يصلى « رحمك الله » فان فعل بطلت صلاة القائل له ذلك إن تعمد علما بالنهى وقد ذكرنا حديث معاوية بن الحكم في ذلك وحديث الرد أيضا فأغنى عن إعادته . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٠٣ - مسألة - ولا تجزى الصلاة بخضرة طعام المصلى غدا ، كان أو عشاء ولا هو يذافع البول والغائط ، وفرض عليه أن يبدأ بالأكل والبول والغائط \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب

(١) في نسخة « فقد أقام » وهو خطأ (٢) هنا بحاشية النسخة رقم (١٦) منضه « نقله عن الشافعى غلط لاشك فيه ، ولا يعرف هذا في مذهبه ، بل مذهبه يلزمه أن يقرأ في الصلاة من المصحف لو عجز عن الاستظهار » وهذا قد صحح . انظر المجموع للتووى ( ج ٣ ص ٣٧٩ وج ٤ ص ٩٥ ) والمزبى للرافعى ( ج ٣ ص ٣٤٦ ) (٣) في البخارى ( ج ٢ ص ١٣٩ ) ومسلم ( ج ١ ص ١٥١ ) بلفظ « شغلا » \*



ابن مجاهد - هو أبو حنيفة (١) عن ابن أبي عتيق قال : تحدثت أنا والقاسم - هو ابن محمد - عند عائشة فأتى بنائدة فقام القاسم بن محمد ، قلت عائشة : أين ؟ قال : أصلى قالت : اجلس غدر ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا صلاة بحضرة طعام ولا هو يدافعه الأخبثان (٢) \* »

حدثنا حماد بن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كنا مع عبد الله بن أرقم فأقام الصلاة ثم ذهب للغائط وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أقيمت الصلاة وبأحدكم حاجة فليبدأ بالغائط (٣) » \* »

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا حاد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان عبد الله بن أرقم في حج أو عمرة فأقام الصلاة ثم قال لأصحابه : صلوا ، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا أقيمت الصلاة وبأحدكم حاجة فليقتض حاجته ثم يصلي » فقضى حاجته ثم توضأ وصلى \*

و به قال السلف . و يتابع حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحيد عن أنس : وضعت المائدة وحضرت الصلاة فقامت لأصلي المغرب ، فأخذ أبو طلحة بثوبي وقال : اجلس وكل ثم صله \*

وعن عمر بن الخطاب لا تدافعوا الأختين في الصلاة فانه سواء عليه يصلي من شكي به أو كان في طرف ثوبه . وعن ابن عباس مثل هذا \*

قال علي : فإن خشى فوات الوقت فكذلك لانه مأمور على الجملة بأن يتندى بالبول أو الغائط والأكل ، فصح أن الوقت متبادي (٤) له اذ أمر بتأخيرها حتى يتم شغله كما

(١) بفتح الحاء المهملة واسكان الراء وفتح الراء (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٥٥ و ١٥٦) مطولا (٣) رواه أحمد في المسند (ج ٣ ص ٤٨٣) عن يحيى بن سعيد و (ج ٤ ص ٣٥) عن عبد الله بن سعيد كلاهما عن هشام . و رواه الدارمي (ص ١٧٣) عن محمد بن كناسة عن هشام و رواه مالك في الموطأ (ص ٥٦) عن هشام و رواه أبو داود (ج ١ ص ٣٣) من طريق زهير عن هشام (٤) في نسخة « متباد » \*

ذكرنا. والله تعالى التوفيق \*

٤ • ٤ - مسألة - ومن أكل نوماً أو بصلاً أو كراثاً ففرض عليه أن لا يصلي في المسجد حتى تذهب الرائحة ، وفرض اخراجه من المسجد إن دخله قبل انقطاع الرائحة ، فإن صلى في المسجد كذلك فلا صلاة له ولا يمنع أحد من المسجد غير من ذكرنا ولا أنجر ولا يجذوم ولا ذو عمة \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن القتيبي ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أكل من هذه الشجرة - يعني الثوم - فلا يقربن (١) المساجد » \*

وبه إلى يحيى بن سعيد : ثنا هشام - هو الدستوائي - ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن ممدان بن أبي طلحة : أن عمر بن الخطاب خطب الناس يوم الجمعة - فذكر كلاماً كثيراً - وفيه : « إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين لأرأهما إلا خبيتين ، هذا البصل والثوم ، ولقد (٢) رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحهما (٣) من الرجل في المسجد امر به فأخرج إلى البقيع » \*

وبه إلى مسلم : ثنا محمد بن حاتم ثنا يحيى بن سعيد عن ابن جريج أخبرني عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أكل البصل والثوم والكراث فلا يقربن مسجداً ، فإن الملائكة تأذى مما يتأذى منه (٤) بنو آدم » \* قال علي : إذا لم يقل مسجداً هذا ، أو لفظاً يبين تخصيصه بمسجده بالمدينة - : فكل مسجد فهو مسجدنا ، لأنه عليه السلام يخبر عن المسلمين بقوله « مسجدنا » مع ما قد بين ذلك في الحديث الآخر \*

قال علي : رويناه من طريق مصعب بن سعيد : كان رجل من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل الثوم خرج إلى البرية ، كأنه يعني أباه \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٥٦) « فلا يأتين » (٢) في النسخة (٤٥) « لقد » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ١٥٧) (٣) في النسخة رقم ٤٥ « وريحها » (٤) في النسخة (٤٥) بخلف « منه » وإثباتها موافق لمسلم (ج ١ ص ١٥٦) \*

ورويانا عن علي بن أبي طالب وشريك بن حنبل من التابعين تحريم الثوب التي \*  
قال علي بن أحمد : ليس حراماً لأن النبي صلى الله عليه وسلم إباحه في الأخبار  
المذكورة ، ورويانا عن عطاء منع آكل الثوب من جميع المساجد \*  
قال علي : لم يمنع عليه السلام من حضور المساجد أحداً غير من ذكرنا ، (وما يتعلق  
عن الهوى) \* (وما كان ربك نسياً) \*

٤٠٥ — مسألة — ومن تمم دفقة أصابه أو تشيكها في الصلاة بطلت صلاته ،  
لقوله صلى الله عليه وسلم : « ان في الصلاة لشغلا » \*

٤٠٦ — مسألة — ومن صلى متمداً على عصا أو على جدار أو على إنسان أو  
مستنداً فصلاته باطل \*

لأمره صلى الله عليه وسلم بالقيام في الصلاة ، فان لم يقدر فقاعداً فان لم يقدر فضاغماً  
وكان الانتكاه والاستناد عملاً لم يأت به أمر ، وقال عليه السلام : « ان في الصلاة لشغلا » \*  
قال علي : الآن يصح أثر في إباحة ذلك فنقول به ، ولانمله يصح ، لأن الرواية فيه  
انما هي من طريق عبد السلام بن عبد الرحمن الوابسي عن أبيه ، ولا يعلم حاله ولا حال  
أبيه (١) ثم لو صح لكان لا إباحة فيه للاعتماد في الصلاة ، ولا للاستناد ، لأن لفظه انما  
هو عن أم قيس بنت محسن : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أسن وحمل اللحم اتخذ  
عموداً في مصلاه يعتمد عليه » (٢) \*

قال علي : وليس فيه أنه كان عليه السلام يعتمد عليه في نفس الصلاة ، والأحاديث  
الصحيح أنه عليه السلام كان يصلي قاعداً فاذا بقي عليه من القراءة (٣) مقداراً قام فقرأ  
ثم ركع \*

(١) أما عبد السلام فانه ثقة معروف ، وأما أبوه عبد الرحمن بن صخر بن عبد الرحمن  
ابن وابصة بن معبد فمذكور بجرح ولاتعديل والله أعلم بحاله ، ولكنهما لم ينفردا بهذا  
الحديث كما سيأتي (٢) الحديث شرواه ابوداود (ج ١ ص ٣٧٧) عن عبد السلام بن عبد الرحمن  
عن أبيه زور واه البيهقي (ج ٢ ص ٢٨٨) عن طريق عبيد الله بن موسى ، كلامهما عن شيان بن  
عبد الرحمن عن حسين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف عن وابصة بن معبد عن أم قيس  
بنت محسن ، وهذا السناد صحيح جداً (٣) قوله « من القراءة » سقط من نسخة رقم (٤٥) \*

٤٠٧ - مسألة - ومن تختم في السبابة أو الوسطى أو الإبهام أو البنصر - إلا الخنصر وحده - وتمعد الصلاة كذلك فلا صلاة \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار وهناد ابن السري ، قال محمد بن بشار : ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن عاصم بن كليب عن أبي بردة هوان بن أبي موسى الأشعري قال سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه (١) يقول : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخاتم في السبابة والوسطى » وقال هناد بن السري : عن أبي الاحوص عن عاصم بن كليب عن أبي بردة - هوان بن أبي موسى الأشعري - عن علي ابن أبي طالب قال : « نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتختم في أصبعي هذه وفي الوسطى أو التي تليها (٢) » \*

قال علي : حديث شعبة هذا يقضى على كل خبر شك فيه من رواه عن عاصم ، ولا فرق بين من صلى متختماً في أصبع نهى عن التختم فيها وبين من صلى لأبس حرير أو على حال عمره ، لأن كلهم قد فعل في الصلاة فعلا نهى عنه ، فلم يصل كما أمر \*

٤٠٨ - مسألة - فلو صرف يده في الصلاة متممداً إلى صلاة أخرى أو إلى تطوع عن فرض أو فرض عن تطوع - بطلت صلاته : لأنه لم يأت بها كما أمر ، فلو فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته ، ولكن يلغى ما عمل بخلاف ما أمر به ، طال أم قصر ، ويبنى على ما صلى كما أمر ، ويتم صلاته ثم يسجد للسهو ، ذلك ما لم ينتقض وضوؤه ، فن انتقض وضوؤه ابتداء الصلاة من أولها ، لما قد ذكرنا في الكلام والعمل في الصلاة ولا فرق \*

٤٠٩ - مسألة - ومن أتى عراقاً - وهو الكاهن - فسأله مصداقاً له وهو يدري أن هذا لا يصلح له : لم تقبل له صلاة أربعين ليلة إلا أن يتوب إلى الله عز وجل \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن الثني المزني حدثني يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر عن صفية - هي بنت أبي عبيد - عن بعض أزواج

(١) في النسخة رقم (١٦) « قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهو خطأ ظاهر \*

(٢) هذه الأسانيد لم أجدها في سنن النسائي ، والحديث فيها بأسانيد أخرى (ج ٢)

ص ٢٩٠) ولعله وأما في السنن الكبرى. وانظر سنن أبي داود (ج ٤ ص ١٤٥ و ١٤٦)

النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة » (١) \*  
ليلة (١) \*

قال على : « أروا النبي صلى الله عليه وسلم كلهم في غاية الصدق والمداواة والطهارة والثقة ، لا يمكن أن يخفون ولا أن يختلط بهم من إيس منهم . بخلاف مدعى الصفة وهو لا يعرف »

ومن أتى العراف (٢) فسأله غير مصدق له لكن ليكذبه فليس سائلاً له ولا آتياً إليه .  
ومن تاب فقد استغنى الله بالتوبة سقوط جميع الذنوب اداصححت التوبة وكانت على وجهها ،  
وبالله تعالى التوفيق \*

ومن ادعى أن هذا على التغليظ فقد نسب تمعد الكذب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي هذا ما لا يخفى على أحد \*

٤١٠ - مسألة - ومن ظن أن إمامه قد سلم أو نسي أنه في إمامة الامام فقام لقضاء ما لم يدرك أو انتطوع أو ألحاجة ساهياً - : فليبه أن يرجع متى ما ذكر ويجلس ويشهد إن كان لم يكن تشهد ولا يسلم إلا بعد سلام إمامه وجالساً ولا بد . فان حيل بينه وبين الجلوس سلم كما يقدر ويسجد لله فان انتقض وضوؤه قبل أن يعمل ما ذكرنا ابتداء الصلاة ولا بد فلو تمعد شيئاً مما ذكرنا قبل ذلك كراً لأنه في إمامة الامام بطلت صلاته لما ذكرناه من بطلان الصلاة بكل عمل تمعد لم يؤمر به ولا أيسح له وبأن النسيان معفو عنه والسلام لا يكون بالنص والاجماع إلا في آخر الجلوس الذي فيه التشهد . وبالله تعالى التوفيق \*

٤١١ - مسألة - والصلاة خلف من يدري المرء انه كافر باطل وكذلك خلف من يدري انه متمعد للصلاة بلا طهارة او متمعد للبعث في صلاته . وهذا الاخلاق فيه من احد مع النص الثابت بأن يوم القوم أقرؤهم « وليؤمكم أحدكم » في حديث أبي موسى والكافري ليس أحدنا وليس الكافر من المصلين ولا مضافاً اليهم وليس العايب مصلياً ولا في صلاة فالؤم بواحد منهما لم يصل كما امر \*

٤١٢ - مسألة - فان صلى خلف من يظنه مسلماً ثم علم انه كافر أو انه عايب أو انه لم يبلغ فصلاته تامة لانه لم يكتمه الله تعالى معرفة ما في قلوب الناس وقد قال عليه السلام « لم أبعث

(١) في مسلم ( ج ٢ ص ١٩٢ ) (٢) بتشديد الراء هو النجم والكاهن يخبر بالفتيات \*

لأشق عن قلوب الناس وإنما كافنا ظاهر امرهم (١) فامرنا إذا حضرت الصلاة ان يؤمنا بمصطفى ظاهر امره فمن فعل ذلك فقد صلى كما امر وكذلك العابد في نيته ايضا لا سبيل الى معرفة ذلك منه. وبالله تعالى التوفيق \*

٤١٣ - مسألة - وأما من تأول في بعض ما يوجب البسوء فلم ير الوضوء منه - : فالإتمام به جائز ، وكذلك من اعتقد متأولا أن بمض فروض صلاته تطوع ، لأنه معذور بجهله ، وقد أجاز عليه السلام صلاة معاوية بن الحكم . وهو قد تعدد الكلام في صلاته جاهلا \*

٤١٤ - مسألة - ومن علم أن إمامه قد زاد ركعة أو سجدة فلا يجوز له أن يتبسه عليها ، بل يبقى على الحالة الجائزة ، ويسبح بالامام ، وهذا لا خلاف فيه ، وقد قل تعالى ( لا تكف إلا نفسك ) \*

٤١٥ - مسألة - وأما رجل صلى خلف الصف بطلت صلاته ولا يضر ذلك المرأة شيئا \*

وفرض على المأمومين تعديل الصفوف ، الأول فالأول ، والتراس فيها ، والمخاذاة بالناكب والأرجل ، فمن كان نقص كان في آخرها \*

ومن صلى وإمامه في الصف فرجة يمكنه سدها بنفسه فلم يفعل بطلت صلاته ، فإن لم يجد في الصف مدخلا فليجتذب الى نفسه رجلا يصلي معه ، فإن لم يقدر فليرجع ولا يصلي وحده خلف الصف إلا أن يكون ممنوعاً فيصلي وتجزئه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن عمرو بن مرة عن هلال بن يساف عن عمرو بن راشد عن وابصة - هو ابن معبد الأسدي - : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة » (٢) \*

(١) في النسخة رقم (١٦) « وإنما كافنا ظاهر امرهم » وما هنا أحسن (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٥٤) وهذا الحديث من طريق هلال بن عمرو بن راشد رواه أحمد في السند (ج ٤ ص ٢٢٧ و ٢٢٨) عن محمد بن جعفر وعن يحيى بن سعيد كلاهما عن شعبة ، ورواه الطيالسي عن شعبة (ص ١٦٦ رقم ١٢٠١) والترمذي (ج ١ ص ٤٨) عن محمد بن بشار

ورويانا من طريق جرير بن عبد الحميد عن حصين بن عبد الرحمن عن هلال بن يساف أن زياد بن أبي الجعد أخبره عن وإبسة بن معبد : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر رجلا صلى خلف الصف وحده أن يعيد الصلاة » (١) \*  
فقال قوم بأرأىهم : لعله أمره بالأعادة لأمر غير ذلك لأنه لم يرد له !! \*

قال علي : وهذا باطل لأنه عليه السلام لم يكن يسدح بيان ذلك لو كان كما ادعوا وإذا جوزوا مثل هذا لم يجوزوا أحدا لا يتقى الله عز وجل أن يقول إذا ذكر له حديث : لعله نقص منه شيء . يبطل هذا الحكم الوارد فيه !! \*

فكيف وقد حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر حدثني عبد الرحمن بن علي ابن شيان عن أبيه قال : « قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايناه وصلينا خلفه ، فقضى الصلاة فرأى رجلا فرداً (٢) يصلي خلف الصف فوقف عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى انصرف ، فقال له : استقبل صلاتك ، فإنه لا صلاة للذي خلف الصف (٣) \*  
قال علي : ملازم ثقة ، وثقه ابن أبي شيبة وابن غير وغيرهما . وعبد الله بن بدر ثقة مشهور وما نعلم أحداً عاب عبد الرحمن بأكثر من أنه لم يرد عنه إلا عبد الله بن بدر ، وهذا ليس جرحاً (٤) \*

ورواية هلال بن يساف حديث وإبسة مرة عن زياد بن أبي الجعد ومرة عن

عن محمد بن جعفر عن شعبة ، ورواه الطحاوي ( ج ١ ص ٢٢٩ ) بإسنادين عن شعبة ، كلهم بهذا الاسناد وسيأتي الكلام عليه (١) الحديث من طريق هلال عن زياد بن أبي الجعد رواه أحمد ( ج ٤ ص ٢٢٨ ) عن وكيع عن سفيان عن حصين عن هلال عن زياد ، وأشار الترمذي إلى رواية حصين هذه (٢) كلمة « فرداً » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٣) رواه ابن ماجه ( ج ١ ص ١٦٣ ) عن أبي بكر بن أبي شيبة بإسناده ومعناه ، قال شارحه « وفي الزوائد اسناده صحيح ووجهه ثقات » . ورواه أحمد بن حنبل ( ج ٤ ص ٢٣ ) عن عبد الصمد وسريج عن ملازم مطولاً (٤) وعبد الرحمن روى عنه أيضا ابنه يزيد ووعلة بن عبد الرحمن ، وذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في صحيحه ، وثقه المعجلي وأبو العرب التميمي ، وهذا الاسناد صحيح \*

عمرو بن راشد قوة للخبر ، وعمرو بن راشد ثقة ، وثقه أحمد بن حنبل وغيره \* (١)

(١) قد ذكرنا أسانيد الحديث من الطريقتين ، أى من طريق هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، ومن طريق هلال عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة ، وقد ظن بعض المحدثين أن هذا اختلاف على هلال يضاف به الخبر ، وهو ظن خطأ بل هو انتقال من ثقة إلى ثقة فيقوى به الحديث كما قال المؤلف ، وقد حدث به عمرو بن مرة عن زياد بن أبي الجعد عن وابصة عند الترمذى (ج ١ ص ٤٨) ، وهو الذى رواه عن هلال عن عمرو بن راشد عن وابصة ، وهذا يؤيد أن عمرو بن راشد وزيد أحداثاه عن وابصة ، وقد صح أن هلال بن يساف سمع هذا الحديث من وابصة نفسه ، فقد روى الترمذى « حدثنا هناد حدثنا أبو الأحوص عن حصين عن هلال بن يساف قال أخذ زياد بن أبي الجعد يدي ونحن بالرقعة فقام بي على شيخ يقال له وابصة بن مبيد من بني أسد فقال زياد حدثني هذا الشيخ أن رجلا صلى خلف الصف وحده والشيخ يسمع فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعيد الصلاة » وهذا صريح في رواية هلال عن وابصة ، إذ هو من باب العرض على الشيخ وهو حجة كالسمع عند علماء الحديث ، ولذلك قال الترمذى « وفي حديث حصين ما يدل على أن هلالاً قد أدرك وابصة » ورواه أحمد عن وكيع عن سفيان ، وعن محمد بن جعفر عن شعبة ، وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبد الله بن إدريس ، والطحاوى (ج ١ ص ٢٢٩) من طريق سعيد بن منصور عن هشيم ، الأربعة كلهم عن حصين عن هلال أن زياداً أقامه على وابصة وحدثه به عنده ، ولكن لم يصحوا بأن وابصة كان يسمع ، ورواية الترمذى تفسر هذا وتؤيده . ويقوى هذا جداً أن أحمد رواه أيضاً عن أبي معاوية عن الأعمش عن شمر بن عطية عن هلال بن يساف عن وابصة ، وهذا اسناد صحيح ، ويتلخص مما قلناه أن هلالاً سمع الحديث من عمرو بن راشد ومن زياد بن أبي الجعد كلاهما عن وابصة وأنه حدثه به زياد عن وابصة ووابصة يسمع فكان أنه سمعه منه . وقد جاء من طريق أخرى عن زياد ، فرواه أحمد عن وكيع عن زيد بن زياد بن أبي الجعد عن عمه عبيد بن أبى الجعد عن زياد بن أبى الجعد عن وابصة بن مبيد ، وهذا اسناد صحيح رواه ثقات ، وهو يدل على أن الحديث كان عند زياد فرواه عنه آله \*.



حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الوليد - هو العياشي - ناشئة أنا عمرو بن مرة قال سمعت سالم بن أبي الجعد قال سمعت النعمان بن بشير يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «تسبون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم» \* (١)

قال علي : هذا وعيد شديد ، والوعيد لا يكون إلا في كبيرة من الكبائر \*  
وبه نصاً إلى شعبة : عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
«سوا صفوفكم ، فإن تسوية الصف من تمام الصلاة» \* (٢)  
قال علي : تسوية الصف إذا كان من إقامة الصلاة فهو فرض ، لأن إقامة الصلاة فرض ، وما كان من الفرض فهو فرض \* (٣)

وبه إلى البخاري : ثنا أحمد بن أبي رجا ، ثنا معاوية بن عمرو ، ثنا رائدة بن قدامة ثنا جريد الطويل ثنا أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أقيموا صفوفكم وتراصوا ، فإني أراكم من وراء ظهري» \* (٤)  
وروينا عن أنس أنه قال : «كان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه بقدمه» \* (٥)

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٩) (٢) الذي في البخاري (ج ١ ص ٢٩٠) «فإن تسوية الصف من إقامة الصلاة» وليس في هذه الرواية لفظ «من تمام الصلاة» فإحدى من أين جاء بها ابن حزم من طريق البخاري ؟ قال ابن حجر (ج ٢ ص ١٤٢ و ١٤٣) «هكذا ذكره البخاري عن أبي الوليد ذكره غيره عنه بلفظ : من تمام الصلاة كذلك أخرجه الأسماعيلي عن ابن حذيفة ، والبيهقي من طريق عثمان الدارمي كلاهما عنه ، وكذلك أخرجه أبو داود وغيره ، وكذا مسلم وغيره» (٣) قال في الفتح «وقد استدل ابن حزم بقوله : إقامة الصلاة على وجوب تسوية الصفوف قال : لأن إقامة الصلاة واجبة وكل شيء من الواجب واجب . ولا يخفى ما فيه ولا سببا وقد بينا أن الرواية لم يتفقوا على هذه العبارة» اهـ وابن حزم استدل بالمبارتين ودليله قوي صحيح . (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٩ و ٢٩٠) (٥) في البخاري (ج ١ ص ٢٩١)

قال على : هذا إجماع منهم والآثار في هذا كثيرة جداً ، والصف الأول هو الذى على الامام \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن حرب الواسطي ثنا عمرو بن الهيثم أبو قطن ثنا شعبة عن قتادة عن خلاص عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال : « لو تعلمون أو يعلمون (١) ما في الصف الأول لكانت قرعة » (٢) \*

قال على : لا يمكن ان تكون القرعة إلا بما لا يسمع الجميع فيقع فيه التنازع والمضايقة ولو كان الصف الأول للبادر بالمجيء (٣) - كما يقول من لا يحصل كلامه - لما كانت القرعة فيه إلا محاقفة لأنه لا يمنع احد من المبادرة بالمجيء حتى يحتاج فيه الى قرعة \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا اسماعيل بن مسعود - هو الجحدري - عن خالد بن الحارث ثنا سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أتموا الصف الأول ثم الذى يليه فان كان (٤) نقص فليكن في الصف المؤخر (٥) »

قال على : شغب من اجاز صلاة المنفرد خلف الصف بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأئس واليتيم خلفه والمرأة خلفهما \*

(١) كلمة « او يعلمون » سقطت من النسخة رقم (١٦) (٢) رواه مسلم (ج ١ ص ١٢٩) عن شيخين ولفظ محمد بن حرب « ما كانت الا قرعة » (٣) في النسخة رقم (٤٥) « للبادر اليه بالمجيء » وزيادة « اليه » هنا تفسد المعنى المراد لأن من يزعم هذا المعنى يفسر الصف الأول بأن المبادرة بالمجيء - للصلاة من غير قيد بصف مخصوص فمن بادر فقد كان في الصف الأول وان جلس في آخر المسجد - هكذا يتبادر المعنى من نقل المؤلف والد على هذا القائل وهو قول غريب نقله أيضا الشوكاني (ج ٣ ص ٢٣٣) فقال : « قيل الصف الأول عبارة عن مجيء الانسان الى المسجد اولاً وان صلى في صف آخر قيل لبشر بن الحارث : نراك تسكر وتصلى في آخر الصفوف فقال : انما اراد قرب القلوب لا قرب الاجساد !! والاحاديث ترد هذا » وصدق . (٤) في الثماني (ج ١ ص ١٣٩) « وان كان » (٥) رواه أيضاً أبو داود (ج ١ ص ٢٥٢) واستاند الثماني استاند صحيح \*

وهذا الحاجة لهم فيه ، لأن هذا حكم النساء خلف الرجال ، والإفطمين من أئمة الصوف إذا كثرت ماعلى الرجال ، لموم الأمر بذلك ، ولا يجوز أن يترك حديث مصلى المرأة المذكورة لحديث وابصة ، ولا حديث وابصة لحديث مصلى المرأة ، فليس من ترك هذا لهذا بأولى ممن ترك ما أخذ هذا وأخذ بما ترك وكل ذلك لا يجوز \*

وشئنا بحديث ابن عباس وجابر إذا جاء كل منهما فوقف عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم مؤتماه وحده فأدار عليه السلام كل واحد منهما حتى جعله عن يمينه ، قالوا : فقد صار جابر وابن عباس خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الإدارة \*

قال على : وهذا الحاجة فيه لهم ، لما ذكرنا من أنه لا يحمل ضرب السن بمضاهيهم . وهذا تلاعب بالدين ! \*

وليت شمرى ! ما الفرق بين من ترك حديث جابر وابن عباس لحديث وابصة وعلى ابن شيان وبين من ترك حديث وابصة وعلى لحديث جابر وابن عباس ؟ وهل هذا كله إلا باطل بحت ، وتحكم بلا برهان ! ؟ \*

بل الحق في ذلك الأخذ بكل ذلك ، فكله حق ، ولا يحمل خلافه ، فإدارة الامام من صلى عن يساره الى يمينه حق ، ولا تبطل بذلك الصلاة ، وبخلاف من صلى عن يساره الامام وهو عالم بالنوع من ذلك فصلاة هذين باطل ، بخلاف حكم المصلى خلف للصف ، وما سعى قط المدارع شمال الى يمين مصليا وحده خلف الصف ! ! \*

وموهوا أيضا بخبر أبي بكره اذ أتى وقد حفزه النفس فركع دون الصف ثم دخل

الصف \*

قال على : وهذا انطرح حجة عليهم لنا ، لأن عبد الله بن ربيع حدثنا قال تنازع بين عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا ابوداود ثنا حميد بن مسعدة أن يزيد بن زريع حدثهم قال ثنا سعيد بن أبي عروبة عن زياد الأعلم ثنا الحسن أن أبا بكره حدث (١) : « أنه دخل المسجد ونبي الله صلى الله عليه وسلم راكع ، قال : فركعت دون الصف ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : زادك الله حرصاً ولا تزد (٢) » \*

(١) في الأصل « حدثه » وصحناه من أبي داود (ج ١ ص ٢٥٤) (٢) رواه البخاري (ج ١ ص ٣١١) من طريق همام عن الأعلم ، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٣٩) من طريق سميع عن الأعلم

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبدالمزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سعدة عن الأعمش - هو زياد - عن الحسن عن أبي بكره : « أنه دخل المسجد ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى وقد ركع ، فركع ثم دخل الصف وهو راكع ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : أيكم دخل الصف (١) وهو راكع ؟ فقال له أبو بكره : أنا ، قال زادك الله حرصاً ولا تمد (٢) »  
قال علي : فقد ثبت أن الركوع دون الصف ثم دخول الصف كذلك لا يحمل \*  
فان قيل : فلهذا امره رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاعادة كما امر الذي أساء الصلاة والذي صلى خلف الصف وحده ؟ \*

قلنا : نحن على يقين - تقطع به - أن الركوع دون الصف إنما حرم حين نهى النبي صلى الله عليه وسلم ، فاذ ذلك كذلك فلا إعادة على من فعل ذلك قبل النهي ، ولو كان ذلك محرماً قبل النهي لما أغفل عليه السلام أمره بالاعادة ، كما فعل مع غيره \* (٣)  
فبطل أن يكون لمن أجاز صلاة المنفرد خلف الصف وصلاة من لم يقم الصفوف حجة أصلاً  
لأن قرآن ولا من سنة ولا إجماع \*  
ويقولنا يقول السلف الطيب

روينا بأصح إسناد عن أبي عثمان النهدي (٤) قال : كنت فيمن ضرب عمر بن الخطاب قدمه  
لأقامة الصف في الصلاة \*

قال علي : ما كان رضي الله عنه ليضرب أحداً ويستبيح بشرة محرمه على غير فرض \*  
وعن يحيى بن سعيد القطان ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع أنه أخبره عن ابن عمر : أن عمر  
ابن الخطاب كان يمت رجالا يسون الصفوف ، فاذا جاءوا أكبر \*

وعن عمر بن الخطاب من كان بينه وبين الإمام نهر أو حائط أو طريق فليس مع الإمام \*  
وعن مالك عن أبي النضر عن مالك بن أبي عامر عن عثمان بن عفان أنه كان يقول ذلك  
في خطبته قلما يدع ذلك كلاماً فيه : إذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف ، وحاذوا

(١) في النسخة رقم (١٦) « أيكم داخل الصف » (٢) رواية حماد عن الأعمش وإها أبو داود  
(ج ١ ص ٢٥٤ و ٢٥٥) عن موسى بن اسماعيل عن حماد (٣) في نسخة رقم (٤٥) « كما فعل  
بنيره » (٤) في النسخة رقم (١٦) « عن عثمان النهدي » وهو خطأ \*

بالتاكيد ، فان اعتدال الصف (١) من تمام الصلاة ، ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف فيخبرونه أنها استوت فيكبر \* (٢)  
هذا فعل الخليفتين رضي الله عنهما بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، لا يخالفهم في ذلك أحد منهم \*

وعن عثمان انه كان يقول : اعدلوا الصفوف وصفوا الأقدام وحاذوا بالتاكيد \*  
وعن سفيان الثوري عن الأعمش عن عمارة بن عمران الجعفي عن سويد بن غفلة قال : كان بلال - هو مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم - يضرب أقدامنا في الصلاة ويسوي مناكبنا \* (٣)

فهذا بلال ما كان : ليضرب أحداً على غير الفرض \*  
وعن ابن عمر : من تمام الصلاة اعتدال الصف . وأنه قال : لأن تخثر ثيناي أحب إلي من أن أرى خلافاً في الصف فلا أسده \*  
قال علي : هذا لا يمتنى في ترك مباح أصلاً \*

وعن ابن عباس : إياكم وما بين السواري ، وعليكم بالصف الأول \*  
وعن عبيد الله بن أبي يزيد : رأيت السورين مخزومة يتخلل الصفوف حتى ينتهي إلى الصف الأول أو الثاني \*

وعن وكيع عن مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن سالم بن أبي الجعد عن النعمان ابن بشير قال : والله لتقيمن صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم \* (٤)  
وقيل لأنس بن مالك : أتكر شيئاً مما كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟  
قال : لا ، إلا أنكم لا تقيمون الصفوف \* (٥)

(١) في الموطأ (ص ٣٦) « فن اعتدال الصفوف » (٢) في الموطأ « أن قد استوت فيكبر » وقد اختصر المؤلف الخبر (٣) نقله ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ١٤٣)  
عن سويد بن غفلة وصفه بالصفحة ، ولم أجد ترجمة لعمارة بن عمران الجعفي ، وأظنه خطأ في النقل صوابه « عمران بن مسلم الجعفي » فهو من هذه الطبقة ويروي عن سويد بن غفلة وقد سبقت له رواية عنه في السألة (٢٨٩) والله أعلم (٤) سبق هذا عن النعمان مرفوعاً عن رواية البخاري (٥) هذا المعنى في البخاري (ج ١ ص ٢٩٠ و ٢٩١) عن أنس \*

قال علي : البلاح لا يكون منكراً \*

وعن سعيد بن جبير الأمر بتسوية الصفوف \*

وعن عطاء : على الناس أن يسووا الصفوف \*

وعن عبد الرحمن بن يزيد : سر والصفوف ، (١) فإن من تمام الصلاة إقامة الصف \*

وعن إبراهيم النخعي في الرجل يجيء وقد تم الصف ، قال : ان قدر فليدخل معهم

في الصف ، أو يجتذب رجلاً فيصلي معه ، فإن صلى وحده فليعد الصلاة \*

وعن شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يصلي وحده خلف الصف قال : يبعد \*

ويطللان صلاة من صلى خلف الصف منفرداً يقول الأوزاعي والحسن بن حي

وأحد قول سفيان الثوري ، وهو قول أحمد بن حنبل وإسحاق (٢).

٤١٦ — مسألة — وواجب على من دخل المسجد أن يقول : « اللهم افتح لي

أبواب رحمتك » فإذا خرج منه فليقل : « اللهم إني أسألك من فضلك » وهذا إنما

هو من شرط دخول المسجد متى دخله ، لا من شرط الصلاة ، فصلاة من لم يقل

ذلك جائزة ، وقد عصى في تركه قول ما أمر به \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن

محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى أنا سليمان بن بلال عن ربيعة

ابن أبي عبد الرحمن عن عبد الملك بن سعيد — هو ابن سويد الأنصاري — عن أبي

حميد أوعن أبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا دخل أحدكم المسجد

فليقل : اللهم افتح لي أبواب رحمتك ، وإذا خرج فليقل : اللهم إني أسألك من فضلك » (٣)

قال علي : أيهما كان فهو خير من كل من بعده (٤)

٤١٧ — مسألة — وفرض على كل مأموم أن لا يرفع ولا يركع ولا يسجد

(١) في النسخة رقم (١٦) « صفوا الصفوف » (٢) حكاه عبد الله بن أحمد عن أبيه

في السند (ج ٤ ص ٢٢٨) بمدر واية حديث وابصة قال : « وكان أبي يقول بهذا الحديث »

وحكاه الترمذي عن أحمد وإسحق وحماد بن أبي سليمان وابن أبي ليلى ووكيع (٣) في مسلم

(ج ١ ص ١٩٨) (٤) يريد أن شك الراوي وتردده بين أبي حميد وبين أبي أسيد لا يضر

فإنهما مجابيان جليلان. وفي النسخة رقم (١٦) « فهو خير من الذي بعده » وما هنا أحسن \*

ولا يكبر ولا يقوم ولا يسلم قبل امامه ، ولا مع امامه ، فان فعل عامداً بطلت صلاته لكن بعد تمام كل ذلك من امامه ، فان فعل ذلك ساهياً فليرجع ولا بد حتى يكون ذلك كله منه بعد كل ذلك من امامه وعليه سجود السهو \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل الجحدري ثنا ابو عوانة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الزقاني ثنا أبو موسى قال : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبنا فبين لنا سنة الخير ، (١) وعلما صلاتنا ، فقال : اذا صليتم فاقبموا صفوفكم ، ثم ليؤمكم أحدكم ، فاذا كبر فكبروا ، واذا قال : ( غير المفضوب عليهم ولا الضالين ) فقولوا ( آمين ) يحبسكم الله (٢) ، فاذا كبر وركع فكبروا واركعوا ، فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك ، واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا ، فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم ، فتلك بتلك » وذكر باقي الحديث \* (٣)

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري حدثني أبو اسحاق — هو السبيعي — ثنا عبد الله بن يزيد الأنصاري ثنا البراء بن عازب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال : سمع الله لمن حمده ، لم يحن أحد منا ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وسلم ساجداً ، ثم تقع سجوداً بعده » (٤) \*

وقد روينا أيضاً من مار بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب (٥) \*  
وبه الى البخاري : ثنا الحجاج بن النبال ثنا شعبة عن محمد بن زياد قال سمعت أبا هريرة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أما يخشى أحدكم ألا يخشى أحدكم اذا رفع رأسه قبل الامام أن يجعل الله رأسه رأس حمار ، أو يجعل الله صورته صورة حمار ؟ » \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١١٩) « فين لنا سنتنا » (٢) بالجيم من الاجابة (٣) اختصره المؤلف من أوله ووسطه وآخره (٤) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٠) ودواء مسلم (ج ١ ص ١٣٦ و ١٣٧) وأبو داود (ج ١ ص ٢٢٩) (٥) رواية ابن أبي ليلى في أبي داود (٦) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٠ و ٢٨١) \*

حدثنا حماد ثنا ابن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الترمذى ثنا الحميدى ثنا سفيان - هو ابن عينة - ثنا يحيى بن سعيد الأنصارى أنه سمع محمد بن يحيى بن جبان (١) عن ابن عجير سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبادرونى بالكوع ولا بالسجود ، فأنى قد بدنت (٢) » ، فهما أسبقكم به إذا ركعت فانكم تدركونى به إذا رفعت ، ومهما أسبقكم به إذا سجدت فانكم تدركونى به إذا رفعت (٣) » وبه قال السلف \*

روينا عن أبي هريرة أنه قال : إن الذى يرفع رأسه قبل الامام ويخفئ قبله فان ناصيته يد شيطان \*

وعن عبد الله بن مسعود : ما يؤمن الرجل اذا رفع رأسه قبل الامام أن تعود رأسه رأس كلب \*

قال على : لا وعيد أشد من المسخ فى صورة كلب أو حمار ، ولا عقوبة أعظم من إسلام ناصية المرء الى يد الشيطان \*

وعن ابن مسعود : لا تبادروا أمتكم بالسجود فان سبقكم من ذلك شئ فليضع أحدكم رأسه كقدر ماسبق ، \*

وعن عمر بن الخطاب مثل هذا حرفاً حرفاً \*

(١) بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء الموحدة (٢) بضم الدال المهملة وبالتخفيف أى كتر لى وسمعت (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٣٩) عن مسدد عن يحيى عن ابن عجلان عن محمد بن يحيى بن جبان بإسناده ومعناه ، ورواه أحمد (ج ٤ ص ٩٢) عن يحيى بن سعيد عن ابن عجلان ، ورواه أيضاً (ج ٤ ص ٩٨) عن سفيان عن ابن عجلان ، ورواه البيهقى (ج ٢ ص ٩٢) من طريق الليث بن سعد عن ابن عجلان . وهذه أسانيد صحيحة جداً . واعلم أن يحيى بن سعيد فى أسانيد أبي داود وأحمد فى هذا الحديث هو يحيى بن سعيد بن فروخ القطن ، وأما الذى فى اسناد المؤلف فهو يحيى بن سعيد ابن قيس الأنصارى وهو قديم مات سنة ١٤٣ وروى عن محمد بن يحيى بن جبان . وأما القطن فثنا أخرعته ولد سنة ١٢٠ ومات سنة ١٩٨ \*



قال على : والمصيبة المحرمة البعده من الله تعالى لانتوب عن الطاعة المفترضة المقررة منه عز وجل \*

٤١٨ — مسألة — فمن كان عليل البصر وخشى ضرراً (١) من طول الركوع أو السجود فليؤخر ذلك إلى قرب رفع الامام رأسه بمقدار ما يركع ويعطمئن ويقول «سبحان ربى العظيم وبحمده» وبمقدار ما يسجد ويعطمئن ويقول «سبحان ربى الأعلى وبحمده» ثم يرفع بعد رفع الامام ، \*

لقول الله تعالى : (ما جعل عليكم فى الدين من حرج) ولقوله عز وجل : (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ولقوله تعالى : (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) \*  
والعجب كله من قول أبى حنيفة ومالك : لا يبجل للمؤمن أن يكبر للإحرام قبل إمامه ، ولا مع إمامه ، ولا أن يسلم قبل إمامه ، ولا مع إمامه : ثم أجازوا له أن يفعل سائر ذلك مع الامام !! وفى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ثأدر كنتم فصلوا وما كنتم فاتموا» أو «فأقصوا» نص جلى على أنه لا يبجل للمؤمن أن يفارق الامام حتى تتم صلاة الامام ، ولا تتم صلاة الامام إلا بتمام سلامه \*

٤١٩ — مسألة — ولا يبجل لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا فى أربعة مواضع \*  
أحدها : من دخل خلف إمام فلما كبر الامام وكبر الناس ذكر الامام أنه على غير طهارة ، فانه يشير الى الناس أن امكثوا ، ثم يخرج فيتطهر ، ثم يأتى فيتشدى التكبير للإحرام ، وهم باقون على ما كبروا ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بأصحابه رضى الله عنهم \*

والثانى : أن يكبر الامام ويكبر الناس بعده ثم يحدث ، فيستخلف من دخل حينئذ ، فيصير إماما مكانه ، ويكون المؤمنون به قد كبروا قبله . وهذا إجماع من الحنفيين والمالكيين والشافعيين والحنبلين \*

والثالث : أن ينيب الامام الراتب فيستخلف الناس من يصل بهم ثم يأتى الامام الراتب فيتأخر القدام ، ويتقدم هو ، فيصل بالناس وقد كبر المأمومون قبله ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين : مرة اذ مضى عليه السلام الى بنى عمرو بن عوف ليصلح بينهم :

(١) فى النسخة رقم (١٦) «وخشى ضرورة»

فقدم الناس للصلاة التي حضرت أبا بكر فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فتأخروا بكر  
وتقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بالناس بائين على ما صلوا مع أبي بكر: وكما فعل  
صلى الله عليه وسلم في آخر صلاة صلاها بالمسلمين. وقد ذكرنا ذلك باسناده فيما سلف  
من كتابنا هذا والله الحمد \*

والرابع: من كان معذوراً في ترك حضور الجماعة أو يس عن أن يجد جماعة فبدأ  
الصلاة فلما دخل فيها أتى الإمام، فانه يدخل في صلاة الإمام ويتدبّر كبيره وبما  
صلى، لأنه كبر كما أمر، وصلى ماضى من صلاته كما أمر، ومن فعل ما أمر به فقد  
أحسن، ومن أحسن فلا يجوز إبطال ما عمل إلا بنص: قرآن أو سنة ثابتة، وقد قال تعالى:  
(ولا تبطلوا أعمالكم) \*

وكذلك لا يحل لأحد أن يسلم قبل إمامه إلا في أربعة مواضع: \*

أحدها: صلاة الخوف، كاند ذكر في أبوابها إن شاء الله تعالى \*

والثاني: من كان له عذر في ترك حضور الجماعة أو يس عن وجود جماعة فبدأ بالصلاة  
ثم أتى الإمام، فصار هذا مؤتمراً به وتمت صلاته قبل صلاة الإمام، فهذا خير، وإن شاء  
سلم ونهض، لأن صلاته قد تمت، ولا يجوز له الائتمار بالإمام في أحوال يفعلها الإمام من  
صلاته، ولا يحل للمؤمن أن يزيد في صلاته، فاذ لا يجوز له الائتمار بالإمام فقد خرج  
عن إمامته وتمت صلاته، فليسلم، وإن شاء يتأدى (١) على تشهده ودعائه، حتى اذا  
سلم الإمام سلم بعده أو معه \*

والثالث: مسافر دخل خلف من يتم الصلاة - إماماً أو إماماً متولياً معذوراً بجمعه  
فاذا تمت للماوم ركعتان بسجدة واحدة فقد تمت صلاته، فهو خير بين ما ذكرنا من سلام  
أو تأدى على الجلوس والدعاء، وإن شاء بسلامه إن نهض فله ذلك، وإن شاء أن يصلى  
مع الإمام باقى صلاته متطوعاً فذلك له \*

والرابع: من طول عليه الإمام تطويلاً يضر به في نفسه أو في شياخ ماله، فله أن  
يخرج عن امامته، ويتم صلاته لنفسه، ويسلم وينهض لحاجته \*

كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وإن شاء أن يتأدى» وما هنا أحسن \*

ابن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا سفيان — هو ابن عينة — عن عمرو — هو ابن دينار — عن جابر بن عبد الله قال : « كان معاذ يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يأتي فيؤم قومه ، فصلي ليلة مع النبي صلى الله عليه وسلم المشاء ، ثم أتى قومه فأمرهم ، فافتتح بسورة البقرة ، فأنحرف رجل فسلم ، ثم صلى وحده وانصرف ، فقالوا له : أنافقت يا فلان ؟ (١) قال : لا والله ، ولأين رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا خبره ، فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ، أنا أصحاب نواضح نعمل بالنيهار ، وإن معاذاً صلى ملك المشاء ثم أتى فافتتح بسورة البقرة ، فأقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا معاذ ، أفتان أنت ؟ اقرأ بكذا ، واقرأ بكذا (٢) » وذكر باقي الكلام \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري حدثني محمد بن بشار ثنا غندر ثنا شعبة عن عمرو بن دينار قال سمعت جابر بن عبد الله قال : « كان معاذ بن جبل يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم ثم يرجع الى قومه فيؤمهم ، (٣) فصلي المشاء فقرأ بالبقرة فانصرف رجل (٤) فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال فتان فتان اوقال : فاتناً فاتناً فاتناً ١ وأمره بسورتين من أوسط الفصل » \*

وهذا اجماع من الصحابة رضي الله عنهم مع النص

وقد رويان من طريق عبد الرزاق عن اسرائيل بن يونس عن أبي اسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة عن علي بن أبي طالب قال : إذا تشهد الرجل وخلف أن يحدث قبل أن يسلم الامام فليسلم وقد تمت صلاته (٥) . ولا نعلم من الصحابة رضي الله عنهم

(١) في النسخة رقم (١٦) « فقالوا كأنك نافقت يا فلان » وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٤) (٢) في الأصلين « اقرأ بكذا اقرأ بكذا » بدون الواو ، وزدناهما من مسلم (٣) في البخاري (ج ١ ص ٢٨٣) « فيؤم قومه » (٤) في البخاري « فانصرف الرجل » (٥) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٥٦) من طريق عبيد الله بن موسى عن اسرائيل عن أبي اسحق عن الحارث عن علي ، والحارث هو الاعور ، وهو كذاب ضعيف ، وأما عاصم بن ضمرة فالحق أنه ثقة \*

في ذلك مخالفاً . وبكل الوجوه التي ذكرناها، قد قالت طوائف من السلف رضى الله عنهم \*  
 ٤٢٠ — مسألة — ومن سبق الى مكان من المسجد لم يجز لغيره اخراجه عنه .  
 وكذلك إن قام عنه غير تارك له فرجع فهو أحق به ، لأن المسجد لجميع الناس ، وقد نهى  
 النبي صلى الله عليه وسلم أن يقام أحد عن مكانه \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى  
 ابن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال : « إذا قام الرجل من مجلسه ثم رجع فهو أحق به » (١) \*

٤٢١ — مسألة — ولا يميل لأحد أن يصلى أمام الإمام إلا لضرورة حبس فقط ،  
 أو في سفينة حيث لا يمكن غير ذلك \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن  
 محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف ثنا حاتم بن اسماعيل عن  
 يعقوب بن مجاهد أبي حمزة عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت : أن جابر بن عبد الله  
 تحدثنا : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ ، قال جابر : فتوضأت من توطأ  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذهب جابر بن صخر يقضى حاجته ، فقام رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ليصلى ، ثم جئت حتى قمت عن يسار رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
 فأخذ يدي فأدارني حتى أقامني عن يمينه ، ثم جاء جابر بن صخر فقام عن يسار رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذ بأيدينا جميعاً حتى أقامنا خلفه » (٢) \*

فوجب أن يكون الاثنان فصاعداً خلف الإمام ولا بد ، ويكون الواحد عن يمين  
 الإمام ولا بد ، لأن دفع النبي صلى الله عليه وسلم جابراً وجباراً الى ما وراءه أمر منه  
 عليه السلام بذلك لا يجوز تعديه ، وإدارته جابراً الى يمينه كذلك ، فمن صلى بخلاف  
 ما أمر به عليه السلام فلا صلاة له \*

(١) في أبي داود (ج ٤ ص ٤١٤) « ثم رجع اليه » ورواه مسلم (ج ٢ ص ١٧٨)  
 وابن ماجه (ج ٢ ص ٢٠٩ و ٢١٠) (٢) هو قطعة اختصرها المؤلف من حديث جابر  
 الطويل في صحيح مسلم (ج ٢ ص ٣٩٤) وجابر بن صخر صحابي من أهل بدر ، وقدرى  
 قصة الصلاة هذه ، رواها أحمد (ج ٣ ص ٤٢١) \*

وقد قال قوم : ان الاثنين يكونان حفاي (١) الامام \* واحتجوا في ذلك برواية رويتها عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة والأسود : أنهما صليا مع ابن مسعود رضي الله عنه فقام بينهما ، وجعل أحدهما عن يمينه ، والآخر عن شماله ، وقام بينهما ، ثم ركع بهما ، فوضعا أيديهما على وكبيهما ، ففرب أيديهما ، ثم طبق رديه فجعلهما بين يديه ، فلما صلى قال : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) \* وروينا من طريق فيها هرون بن عنترة وأخرى فيها الحارث بن أبي أسامة - وكلاهما متروك - : أن هكذا كان يفعل عليه السلام اذا كانوا ثلاثة \* (٣)

قال علي : أما رواية الأعمش - وهي الناجية - فلا يان فيها الى أى شيء أشار ابن مسعود بقوله « هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم » الى موقف الامام بين المؤمنين والى التطبيق مآ ؟ أم الى التطبيق وحده ؟ وإذ لا يان في ذلك فلا يجوز أن يترك اليقين للظنون . ثم حتى لو صح هذا مسنداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان إيماده عليه السلام للجبر وجار عن كونهما حفاي وإيقافهما خلفه - : مدخلان لا يقين منع الاثنين من كونهما حفاي الامام ، وأنه لا يجوز ، وإذ ذلك كذلك فجواز كون الاثنين حفاي الامام قد حرم يقين ، فلا يجوز أن يهود الى الجواز ما قد يقين تحريره إلا بنص جلي بمودته . والله تعالى التوفيق \*

٤٢٢ - مسألة - وكل من استخلفه الامام المحدث فانه لا يصلى إلا صلاة نفسه لاعلى صلاة إمامه المستخلف له ، ويتبعه السامعون فيها يلزمهم ، ولا يتبعونه فيها لا يلزمهم ، بل يفتقون على حالم ، ينتظرونه حتى يبلغ الى مام فيه فيتموه حينئذ \*

(١) الحفايان - بكسر الحاء المهملة - الجانيان (٢) حديث ابن مسعود في صحيح مسلم ( ج ١ ص ١٥٠ ) بالفاظ مختلفة وفي بعضها من كلام ابن مسعود : « واذا كنتم ثلاثة فصلوا جميعا ، واذا كنتم أكثر من ذلك فليؤمكم أحدكم » ورواه أيضاً الطحاوي ( ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥ ) (٣) اما طريق هرون بن عنترة فقد نسبها الشوكاني ( ج ٣ ص ٢٢١ ) الى احمد وأبي داود والنسائي ، وهرون ليس متر وكأ وإن ضعفه بعضهم . وأما طريق الحارث بن محمد بن أبي أسامة فلم أرها ، والحارث يختلف فيه ، قال النجاشي « كان حافظاً عارفاً بالأحاديث تكلم فيه بلا حجة » وقال في تلخيص المستدرک « ليس بمحدث » \*

وقال أبو حنيفة ومالك . بل يصلى الامام المستخلف كما كان يصلى لو كان مأموماً ، وعلى حكم صلاة إمامه الذى استخلفه \*  
قال على : ما نعلم لهم حجة الا أنهم ونحن تنازعنا فى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم  
«أما جعل الامام ليؤتم به» \*

قال على : والامام الذى أحدث واستخلف وخرج (١) قد بطلت امامته باجماع منا ومنهم ، وبضرورة الحس والشاهدة ، لأنه الآن فى داره بجدة أو يأكل أو يمشى والله تعالى أعلم به فى غير صلاة ، وأنه لو رجع لكان مؤتماً عندكم لإماماً ، فقد ايقنا ان امامته قد بطلت \*

فان قالوا : أما قلنا : ببقى حكم امامته ، لا امامته \*  
قلنا : فى هذا نازعناكم ، فليس دعواكم حجة لنفسها ، واذا قد أقرتم ان امامته قد بطلت ، وانه ليس اماماً — فلا يجوز بقاء (٢) حكم امامة قد بطلت اصلاً \*  
واما الثانى — فهو باجماع (٣) منا ومنهم — الامام الذى أمر عليه السلام ان تأتم به ، وان تكبر اذا كبر ، ونرفع اذا رفع ، ونركع اذا ركع ، ونسجد اذا سجد ، فاذ هو كذلك فهو الامام لا المأموم والامام هو المأمور بأن يأتى بالصلاة كما أمر ، والمؤتمون به هم المأمورون بالاتباع به \*

فان قالوا : فأنت تقولون : إن المأموم اذا أتم صلاته لم ينتظر الامام \*  
قلنا : نعم . وهو لا . لم تتم صلاتهم بعد ، فواجب عليهم انتظاره ، كما فعل المسلمون فى انتظار رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ خرج ثم رجع وقد اغتسل ، وكما فعلوا فى صلاة الخوف ، لأنهم بعد مؤتمون به ، وهو إمامهم ، وصلاتهم لم تتم ، فلا غدر لهم فى الخروج عن الاتباع به ، ولا يحملهم أن يقيموا فيما ليس من صلاتهم ، فيزيدوا فيها بالمعبد ما قد صلوه ، فوجب انتظارهم إياه ولا بد وبالله تعالى التوفيق \*

وأما من تحت صلاته منهم فان شاء سلم وان شاء أطلال التشهد ، فذلك له ، حتى  
(١) فى النسخة رقم (١٦) «خرج واستخلف» (٢) فى النسخة رقم (٤٥) «إبقاء» (٣) فى النسخة رقم (٤٥) «هو اجماع» الخ وهو خطأ ، لأن المراد أن الامام الثانى هو الامام الذى أمر المسلمون بالاتباع به وأن هذا باجماع من المؤلف ومن مخالفه \*

يسلم مع الامام وبالله تعالى التوفيق \*

٤٢٣ — مسألة — وأما عبد أبي عن مولا فلا تقبل له صلاة حتى يرجع ، إلا أن يكون أبي نضر محرم لا يجد من ينصره منه ، فليس أبناً حينئذ ، اذ انوى بذلك البعد عنه فقط \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا جرير عن المغيرة عن الشعبي قال : كان جرير بن عبد الله البجلي يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال (١) : « إذا أبق المبدل تقبل له صلاة » \*  
وبهذا يقول أبو هريرة ، كما روينا عن محمد بن الثني : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت قال سمعت وأنا صبي عن أبي هريرة أنه قال في الآبق : لا تقبل له صلاة \* (١)

قال علي : هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، وخصومنا (٢) يشغبون بأهل من هذا اذا وافق تقليدهم \*

٤٢٤ — مسألة — ومن صلى من الرجال وهو لا بس مصفراً بطلت صلاته اذا كان ذا كراً عالياً بالنهي وإلا فلا ، فان كان مصبوغاً بمصفر لا يظهر فيه إلا أنه لا يطلق عليه اسم « مصفر » فصلاته فيه جائزة . والصلاة فيه جائزة للنساء \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا القسبي ثنا مالك عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه عن علي بن أبي طالب : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس القسي (٤) وعن لبس المصفر (٥) وعن تحتم الذهب وعن القراءة في الركوع » \*

وهذا يقول بعض السلف الصالح \*

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٤) « قال » (٢) هذا منقطع كما هو ظاهر ، ولأن حبيب بن أبي ثابت لم يدركه أباه ريرة (٣) في النسخة رقم (١٦) « وأصحابنا » (٤) بفتح القاف وتشديد السين المهملة بعدها ياء نسبة ، نسبة الى بلد يقال لها القس . وفسرها علي بن أبي طالب بقوله . « ثياب تأتين من قبل الشام مضلمة فيها أمثال الأترج » انظر مستد أحمد (ج ١ ص ١٣٤ و ١٥٤) (٥) في النسخة رقم (١٦) « وليس المصفر » وما هنا هو الواو في لآي داود

كأروينا عن معمر عن قتادة : أن عمر بن الخطاب رأى على رجل ثوباً ممصراً فقال :  
دعوا هذه البراقات للنساء \* (١)

وعن معمر عن بديل العقيلي (٢) عن أبي العلاء بن عبد الله بن الشخير عن سليمان بن  
سرد (٣) الخزاعي قال : رأى عمر بن الخطاب على رجل ثوبين ممصرين (٤) فقال : ألق  
هذين عنك ، لعلك أن تؤم من عملك ما هو أشد من هذا \* (٥)

قال على . هذا تشديد عظيم جدا \*

وروي أن (٦) أم الفضل بنت غيلان : أرسلت إلى أنس بن مالك تسأله عن  
المصغر فقال أنس : لا بأس به للنساء \*

قال على : صح عن النبي صلى الله عليه وسلم إباحته للنساء \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن  
حنبل ثنا يعقوب — هو ابن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف —  
ثنا أبي عن محمد بن اسحاق أن نافعا مولى ابن عمر حدثه عن عبد الله بن عمر : « أنه  
سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى النساء في إحرامهن عن الفغازين والنقاب ،  
وماس الثورس والزعفران من الثياب ، ولتلبس بعد ذلك ما أحببت (٧) من ألوان الثياب

(ج ٤ ص ٨٣) (١) الشيء البراق ذو البريق . ومنه — فيما أرى — أبرقت المرأة  
بوجهها وسائر جسمها وبرقت وبرقت — بالتخفيف والتشديد مع فتح الراء — إذا تعرضت  
وتحسنت ، وامرأة براقاة وبريق تغفل ذلك ، ووعدت المرأة وبرقت — بتخفيف العين  
والراء — أي ترينت مقتبس من اللسان فلعل هذا الذي هنا مأخوذ من هذه المعاني ،  
وكأها ترجع لمعنى البريق . وهذا الأثر مرسل ، لأن قتادة من صفار التابعين ولد سنة ٦١  
ومات سنة ١١٧ فلم يدرك عمر . (٢) بديل مصغر ، والعقيلي بضم العين المهملة (٣)  
الصاد المهملة وفتح الراء . (٤) بضم اليم الأولى وفتح الثانية وفتح الصاد المهملة المشددة .  
والثوب المصغر المصبوغ بمحمة أو بصفرة (٥) كذا في الأصول « ثوب » ويحتمل أن  
يكون من قولهم « أوهمت الشيء إذا تركته كله ، وأوهم من الحساب مائة أي أسقط » \*  
(٦) في النسخة رقم (١٦) « عن » وهو خطأ . ولم الفضل هذه أمجد لها ترجمة ولا ذكر  
في شيء من الكتب (٧) في النسخة رقم (٤٥) « وليلبس » بعد ذلك ما أحببت ، وما هنا هو الواو في



من معصراً أو خزاو حلى أو سراويل أو قميص أو خف» (١) \*

٤٢٥ - مسألة - ومن صلى وهو يحمل شيئاً مسروقاً أو منصوباً (٢) أو إناضة أو ذهب بطلت صلاته إلا أن يحمل المسخوذ بنيرحقه ليرده إلى صاحبه ؛ أو يحمل الإناة ليكسره - : فصلاته تامة \*

فان صلى وفي كفه أو حجزته حلى يملكه لأهله أو لبيعه أو ثوب حرير كذلك أو دنابير - : فصلاته تامة . وكذلك لو صلى وفي فيه (٣) ديناراً أو لؤلؤة بخرزها بذلك فصلاته تامة \*

برهان ذلك أنه عمل في صلاته مالا يحل له ، ومن عمل في صلاته مالا يحل له فلم يصل الصلاة التي امره الله عز وجل بها فإذا حل ذلك لما امر به فلم يعمل في صلاته إلا ما أمر به فصلاته صحيحة وبالله تعالى التوفيق \*

٤٢٦ - مسألة - وفرض على الرجل - ان يصلى في ثوب واسع - أن يطرح منه على عاتقه أو عاتقيه ، فان لم يفعل بطلت صلاته فان كان ضيقاً اترز به (٤) واجزأه ، كان منه ثياب غيره أو لم يكن \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا أبو عاصم - هو النبيل - عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يصلى (٥) أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء » (٦) \*

لأبي داود ( ج ٣ ص ١٠٣ ) (١) في أبي داود من الواجب الثياب . معصراً أو خزاو الخ بخلف « من » واستناد هذا الحديث استناد صحيح ، وابن اسحق امام حجة وقد صرح بسامع من نافع ، فارتفعت شبهة التدليس إن ثبت أنه مدلس \* (٢) في النسخة رقم (١٦) « أو غصبا » (٣) في النسخة رقم (١٦) « وفي فيه » (٤) « اترز » بتشديد التاء وفي النسخة رقم (٤٥) « اترز » وكلاهما صحيح ، تقول اترز و اترز بالهمزة وبادغامها في التاء كما تقول « أتمه » والأصل « ائتمه » (٥) نقل ابن حجر في الفتوح أن ابن الأثير قال « كذا هو في الصحيحين بإثبات الألباء ووجهه أن لاناية وهو خير بمعنى النهي » (٦) في البخارى ( ج ١ ص ١٦٢ ) « ليس على عاتقه شيء » ولعل ما هنا رواية للمؤلف في صحيح البخارى \*

ورويانه من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم « لا يصلين أحدكم في الثوب الواحد ليس على عاتقيه (١) منه شيء » \*

قال علي : المني في كلا اللفظين واحد ، لأنه متى ألقى بعض الثوب على عاتقه فلم يصل في ثوب لبس على عاتقيه منه شيء ، بل صلى في ثوب على أحد عاتقيه منه شيء . \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف ثنا حاتم بن اسماعيل عن يعقوب ابن مجاهد - أبي حنيفة عن عباد بن الوليد بن عباد بن الصامت قال : أئينا جابر بن عبد الله أنا وأبي حدثنا في حديث . أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له « يا جابر ، إذا كان واسماً فخالف بين طرفيه ، وإذا كان (٢) ضيقاً فاشهده على حقوقك (٣) » يعني ثوبه وهذه الأحاديث تقضي على سائر الأخبار في الصلاة في الثوب الواحد \*

ورويانه عن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر قال في الثوب . إذا كان واسماً فتوش به ، وإن كان قصيراً فأنز به (٤) \*

وعن أبي عوانة عن النيرة عن إبراهيم النخعي قال إذا لم يكن عليك إلا ثوب واحد ان كان واسماً فتوش به وإن كان صغيراً فأنز به \*

وعن طاوس بنحو هذا \*

وعن محمد بن الحنفية . لا صلاة لمن لم يخر على عاتقيه في الصلاة \*

(١) في النسخة رقم (١٦) عاتقه بالافراد ، وهو خطأ ، لأن المؤلف جمع بين روايتي الافراد والثنية فدل على اختلافهما في اللفظ . وهذا اذا صح أن الاولى رواية له في نسخ البخاري . ورواية سفيان عن أبي الزناد رواها مسلم ( ج ١ ص ١٤٦ ) وأشار ابن تيمية في التلخيص ( نيل الاوطار ج ٢ ص ٨٨ ) إلى أن رواية البخاري بالافراد ورواية مسلم بالثنية ، وهو يؤيد صحة رواية ابن حزم للفظ البخاري . وهذا الحديث ليس في الموطأ (٢) في الاصل « وإن كان » وصحناه من مسلم ، وهذا قطعة من حديث جابر الطوري في مسلم ( ج ٢ ص ٣٩٤ - ٣٩٧ ) ( فتح الحاء المهملة ويموز كرها ، وهو الكشح او مقعد الازار (٤) في النسخة رقم (٤٥) « فأنز به » \*

٤٢٧- مسألة - ولا يجوز لأحد أن يصلي وهو مشتمل الصباء، وهوان يشتمل المرأة ويداه تحته، الرجل والمرأة سواء \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا القبري ثنا البخاري ثنا عبيد بن اسماعيل عن أبي اسامة عن عبيد الله بن عمر عن خبيب (١) بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يمينين وعن لبستين» فذكر الحديث وفيه «عن اشتغال الصباء (٢)» \*

٤٢٨- مسألة - ولا تجزى الصلاة من جر ثوبه خيلاً من الرجال، وأما المرأة فلها أن تسبل ذيل مائليس ذراعاً لا أكثر، فإن زادت على ذلك عالمة بالتهمة بطلت صلاتها. وحق كل ثوب يلبسه الرجل أن يكون إلى الكمين لأسفل البتة، فإن أسبله فزعا أو نسياناً فلا شيء عليه \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن الثني ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر ثوبه خيلاً» (٣) \*

فهذا عموم للسر ويل والأزار والقميص وسائر ما يلبس \*

ورواه أيضاً عبد الله بن دينار وزيد بن أسلم عن ابن عمر مسنداً (٤) \*

ورواه أيضاً من طريق أبي ذر مسنداً أبو عبيد شديداً (٥) \*

ورواه عن أبي عثمان النهدي عن ابن مسعود أنه قال: المسبل إزاره في الصلاة ليس

من الله في حل ولا في حرام (٦) \*

(١) هو بضم الخاء المعجمة (٢) في البخاري (ج ١ ص ٢٤١) بهذا الاستاد، ورواه أيضاً بأسانيد أخرى (ج ١ ص ١٦٥ وج ٧ ص ٢٧٠) وغير ذلك (٣) في مسلم (ج ٢ ص ١٥٥) (٤) هو في مسلم أيضاً من طريق مالك عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ٤١) عن أبي ذر مرفوعاً «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم» وذكر منهم المسبل، ورواه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (٦) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٤٣) من طريق الطيالسي عن أبي عوانة عن عاصم عن أبي

وعن ابن عباس : لا ينظر الله الى مسبل \*

وعن مجاهد : كان يقال : من مس ازاره كبه لم يقبل الله له صلاة \*

فهذا مجاهد يحكى ذلك عن قبله، وليسوا إلا الصحابة رضى الله عنهم ، لأنه ليس من

صغار التابعين ، بل من اوساطهم \*

وعن ذر بن عبد الله الرهبي - وهو من كبار التابعين (١) - كان يقال . من

جر ثيابه لم تقبل له صلاة \*

ولان لم نذكرنا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم \*

قال على . فمن فعل في صلاته ما حرم عليه فمعه لم يصل كما أمر، ومن لم يصل كما أمر فلا

صلاة له \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود الدجستاني ثنا النخعي

— هو عبد الله بن محمد — ثنا محمد ثنا زهير — هو ابن معاوية — ثاموس بن عقبة عن

سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . «من جر ثوبه

خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيامة» (٢) فقال أبو بكر الصديق . إن أحد جانبي إزارى

يسترخى إلا أن أتماهد ذلك منه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : لست

من يفعله خيلاً \* \* (٣)

عثمان عن ابن مسعود مرفوعاً «من أسبل ازاره في صلاته خيلاً» الخ ثم قال ابو داود

« روى هذا جماعة عن عاصم موقوفاً على ابن مسعود : منهم حماد بن سلمة وحماد بن زيد

وابو الأحوص وابو معاوية » وهو في مسند الطيالسي ( ص ٤٧ : رقم ٣٥١ ) عن

أبي عوانة وثابت عن عاصم ، وهذا اسناد صحيح ولا يضره وقفه ، وفرضه زيادة ثقة

وهى مقبولة : (١) ذكر يفتح التال المعجمة وتشديد الراء ، والرهبي بضم الميم واسكان الراء وكسر

الهاء ثم باء موحدة ، نسبة الى صرصة بطن من همدان . وفي النسخة رقم (١٦) «الرهني» وهو

خطأ ، ولم أجدها يؤيد أن ذراهما من التابعين ، فلم يذكرا احد روايته عن حماد ، وانما روايته

عن التابعين كعبه الله بن شداد وابن السيب وابن أبزى ، فما ادري كيف يكون من كبارهم ؟!

(٢) قوله «يوم القيامة» سقط من الأصول ، وزدناه من ابى داود ( ج ٤ ص ٩٩ ) .

(٣) رواه أيضاً النسائي ( ج ٢ ص ٢٩٩ ) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرنا نوح بن حبيب القومسي ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « من جر ثوبه من الخلاء لم ينظر الله إليه ، قالت أم سلمة يارسول الله (١) فكيف تصنع النساء يذوبهن ؟ قال . ترخينه شبراً ، قالت . إذن تنكشف أقدامهن ، قال . ترخينه (٢) ذراعاً لا يزدن عليه » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ ثنا سفيان — هوابن عينة — ثنا الملا بن عبد الرحمن عن أبيه قال . سألت أبا سعيد الخدري فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إزرة المؤمن الى انصاف ساقيه ، لاجناح عليه فيما بينه وبين الكمين ، وما اسفل ذلك في النار ، لا ينظر الله الى من جر إزاره بطرا » (٣) \*

٤٢٩ — مسألة — والصلاة جائزة في ثوب الكافر والفاسق ، ما لم يوقن فيها

شيئاً يجب اجتنابه \*

لقول الله تعالى . ( خلق لكم في الأرض جميعاً ) وقد صح ان رسول الله صلى في جبة رومية ، ونحن على يقين من طهارة القطن والكتان والصوف والشعر والوبر والجلود والحرير للنساء ، واباحة كل ذلك فمن ادعى نجاسة او تحريماً لم يصدق الا بدليل من نص قرآن اوسته صحيحة ، قال تعالى . ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وقال تعالى . ( ان الظن

(١) قوله « يارسول الله » زدناه من النسائي ( ج ٢ ص ٢٩٩ ) (٢) في النسخة رقم (١٦) « ترخين » وفي النسخة رقم (٤٥) « فبرخينه » ومحقناه من النسائي (٣) لم اجد هذا الحديث في النسائي ولعله في السنن الكبرى . ثم ان المؤلف ترك حديثاً قد يكون دليلاً قوياً على بطلان صلاة المسبل خيلاً ، وهو ما رواه ابو داود ( ج ١ ص ٢٤٣ ) و ج ٤ ص ١٠٠ عن ابي هريرة قال . « بينا رجل يصلي مسبلاً ازاره اذ قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم . اذهب فتوضاً فذهب فتوضاً ثم جاء ، ثم قال . اذهب فتوضاً فذهب فتوضاً ثم جاء ، فقال له رجل . يارسول الله مالك امرته ان يتوضاً ثم سكنت عنه ؟ قال . انه كان يصلي وهو مسبل ازاره وان الله جل ذكره لا يقول صلاة رجل مسبل ازاره » وهو حديث صحيح ، قال النووي في رياض الصالحين « اسناد صحيح على شرط مسلم » \*

لا يفتى من الحق شيئاً) \*

فان قيل . قد حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم آئيتهم الا بعد غسلها وان لا يوجد غيرها \* قلنا . نعم ، والآية غير الثياب ، (وما كان ربك نسياً) ولو أراد الله تعالى تحريم ثيابهم لين ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، كإفعل بالآية \* والمعجب ان المانع من الصلاة في ثيابهم يبيح آئيتهم لغير ضرورة !! وهذا عكس الحقائق ! \*

واباحة الصلاة في ثياب المشركين هو قول سفيان الثوري وداود بن علي ، وبه تقول \* ٤٣٠ - مسألة - ولا يجوز لأحد من الرجال أن يصلي وقد زعفر جلده بالزعفران ، فان صبغ ثيابه أو عمامته بالزعفران أو زعفر لحيته فحسن ، وصلاته بكل ذلك جائزة \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا حماد بن زيد واسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - كلاهما عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يزعفر الرجل « هذا لفظ إسماعيل ، ولفظ حماد » عن الزعفر للرجال (١) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث ثنا زهير بن حرب ثنا محمد بن عبد الله الأسدي ثنا أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن جديده قال : سمعنا أبا موسى الأشعري يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من خلق (٢) » \*

قال علي : الخلق الزعفران ، وأول مراتب هذا الخبر كونه من قول أبي موسى (٣) \*

(١) رواه أبو داود (ج ٤ ص ١٢٩ و ١٣٠) ورواه النسائي (ج ٢ ص ٢٩٤) عن اسحق ابن إبراهيم عن ابن علي . ورواه أيضاً مسلم والترمذي كافي شرح أبي داود (٢) قال أبو داود « جدامه زيد وزباد » ولم ينسب ، قال ابن القطان زيد وزباد غير معروفين ولم يذكرنا بنير مافي هذا الاسناد « وتبعه النعبي . وأبو جعفر الرازي يقال . اسمه عيسى ابن أبي عيسى ، ويقال غير ذلك وهو ثقة صدوق ولكن كره الحفظ وليس بمحقق ، وقد انفرد بهذا الاسناد (٣) نعم !! ولكن ابن الاسناد الصحيح الى أبي موسى !؟

قال على : هذا النهى ناسخ لما كان في أول الهجرة من إباحته عليه السلام لأن يتزعفر الرجل ، إذ رأى عبد الرحمن بن عوف حين تزوج وعليه الخلق ، فلم ينكر عليه ، إذ الأصل في ذلك الإباحة ، ثم طرأ النهى بنجاء ناسخاً \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا يعقوب بن إبراهيم ثنا الدراودى - هو عبد العزيز بن محمد - عن زيد بن أسلم قال : رأيت ابن عمر يصفر لحيته بالخلوق ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن انك تصفر لحيتك بالخلوق قال : « أتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصفر بها لحيته (١) ولم يكن شئ من المصباح أحب إليه منها ، ولقد كان يصبر بها ثيابه كلها حتى عامته (٢) » \*

قال على . ولم ينه عليه السلام النساء عن التزعفر ، فهو مباح لمن ، قال عز وجل (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) \*

٤٣٩ - مسألة - ولا يحل للرجل أن يصفق يديه في صلاته ، فإن فعل وهو عالم بالنهى بطلت صلاته ، لكن إن نابه شئ في صلاته فليصيح \*

وأما المرأة فحكها إن نابها شئ في صلاتها أن تصفق يديها ، فإن سبحت فحسن \* وهو قول الشافعى وداد \*

وقال أبو حنيفة : إن سجد الرجل مرئداً إفهام غيره بأمر ما بطلت صلاته \*

وقال مالك : لا تصفق المرأة بل تسبح \*

وكلا القولين خطأ ، وخلاف للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا أبو النعمان - هو محمد بن الفضل عارم - ثنا حماد بن زيد ثنا أبو حازم المدنى عن سهل بن سعد - فذكر حديثاً وفيه : - أن الناس صفحوا إذ رأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءهم يصلون خلف أبى بكر ، وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم إذ سلم : « إذا رأيكم أمر فليصيح الرجال وليصفتح النساء » في الصلاة (٣) \*

(١) الإثابة التى بين القوسين من النسائى (ج ٢ ص ٢٧٩) وليست فى أصول المحلى

(٢) رواه أيضاً ابوداود (ج ٩ ص ٩١) عن القعنبي عن الدراودى (٣) قوله « فى الصلاة »

لبس من لفظ الحديث فى البخارى (ج ٩ ص ١٣٤) وقد نه على هذا فى حاشية النسخة

قال على : لا خلاف في أن التصفيق والتصنيح بمعنى واحد ، وهو الضرب بإحدى  
صفحتي الأكف على الأخرى \*

وروينا عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أنها قالتا : التصنيح للرجال والتصفيق  
للنساء . ولا يعرف لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف \*

وإنما جاز التصنيح للنساء لأنه ذكر الله تعالى ، والصلاة مكان لذكر الله عز وجل \*  
٤٣٢ — مسألة — ولا يحل للمرأة إذا شهدت المسجد أن تمس طيباً ، فإن فعلت بطلت  
صلاتها ، سواء في ذلك الجمعة والتمتع والعيد وغير ذلك من جميع الصلوات \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن  
محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد  
القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن  
زينب امرأة عبد الله بن مسعود قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا  
شهدت إحداكن المسجد فلا تمس طيباً (١) » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى بن  
إسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة - هو ابن  
عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« لا تمسوا إماء الله مساجد الله ، ولكن يخرجن وهن ثقلات » (٢) \*

قال على : إن أمكن المرأة أن تطيب يوم الجمعة طيباً تذهب ريحه قبل الجمعة فذلك  
عليها ، وإلا فلا بد لها من ترك الطيب أو ترك الجمعة ، أي ذلك فعلت فباح لها \*

٤٣٣ — مسألة — ولا يحل للمرأة أن تصل وهي واصله شعرها شعر انسان أو  
غيره أو بصوف أو بأى شيء كان ، وكذلك الرجل أيضاً . وأما التي تضفر غديرها أو

رقم (٤٥) وهذا الحديث بهذا الاسناد في كتاب ( الاحكام ) من صحيح البخارى ،  
وقد رواه ايضا بأسانيد أخرى ( ج ١ ص ٢٧٦ وج ٢ ص ١٤٠ - ١٥٤ وج ٤ ص ١٨  
- ٢٠ ) ( ١ ) في مسلم ( ج ١ ص ١٣٠ ) ( ٢ ) رواه أبو داود ( ج ١ ص ٢٢٢ ) وقوله ( ثقلات ) بفتح  
التاء المثناة وكسر الفاء ، أى غير متطيبات ، يقال : امرأة ثقلة ، إذا كانت متفجرة الريح .  
قاله ابن عبد البر \*



غداؤها بخيط من حرير أو صوف أو كتان أو قطن أو سير (١) أوفضة أو ذهب فليست  
واصلة ولا إثم عليها . ولا صلاة للتي تعظم رأسها بشيء . تحتمر عليه \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا  
الحيدري ثنا سفيان - هوابن عينة - ثنا هشام - هو ابن عروثة - أنه سمع فاطمة بنت  
إزدر تقول : أنها سمعت أسماء بنت أبي بكر الصديق تقول : « سألت امرأة النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ، إن ابنتي أصابها الحصبه فأمرق (٢) شعرها  
وإنى زوجها ، أفأصل فيه : قال : لمن الله الواصلة والموصولة » \* (٣)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمرو بن يحيى  
ابن الحارث الحمصي ثنا محبوب بن موسى أنا ابن المبارك عن يعقوب - هو ابن الققاع -  
عن قتادة عن ابن السيب عن معاوية أنه قال : « أيها الناس ، إن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم نهاكم عن الزور ، وجاء بحقرة سوداء فألقاها بين أيديهم ، قال : هو هذا تجمله  
المرأة في رأسها » (٤) تحتمر عليه » \* (٥)

قال عني : قول معاوية نهاكم خطاب من النبي صلى الله عليه وسلم للرجال والنساء ،  
فمن صلى وهو عامل في صلاته حالاً محرمة عليه فلم يصل كما أمر ، فلا صلاة له . والله تعالى التوفيق \*

٤٣٤ - مسألة - وأما التي تتولى وصل شعر غيرها ، والواشمة ، والمستوشمة  
- والوشم النقش في الجلد ثم يعمل بالكحل الأسود - والمنفلجة والنامصة والبتيمة -  
والنص هونف الشعر من الوجه - فكل من فعلت ذلك في نفسها أو في غيرها فلموات  
من الله عز وجل وصلواتهن تامة \*

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) والسير ما قد من الجلد طولاً وهو معروف ، وهذا أقرب  
ما يناسب وسم الكلمة . وفي النسخة رقم (٤٥) « عمر » بدون نقط ، وما أدري ما صحته ؟  
وأظنه خطأ . (٢) « الحصبه » بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملة ، و « امرق » بتشديد  
الميم المفتوحة وفتح الزاي ، أصلها « امرق » وفي رواية « امرق » بالراء . (٣) في البخاري  
(ج ٧ ص ٣٠٥) (٤) كلمة « ثم » زائدة من النساء (ج ٣ ص ٢٩٣) (٥) رواه النسائي  
أيضاً مطولاً ومختصراً بإسنادين آخرين (ج ٣ ص ٢٨٠) ورواه بثلاث أسانيد أخرى  
في (٢٩٣) \*

أما اللعنة فقد صح لمن كل من ذكرنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
وأما تمام صلاتهن فانهن بعد حصول هذه الأعمال فيهن ومهنت لا يقدرن  
على التبرى من تلك الأحوال ، ومن عجز عما كاف سقط عنه . قال تعالى ( لا يكاف  
الله نفسا إلا وسعها ) . وقال عليه السلام « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فلم  
يكاف أحد إلا ما يستطيع ، فإذا عجزن عن إزالة تلك الأحوال فقد سقط عنهن إزالتها ،  
وهن مأمورات بالصلاة ، فيؤدبنها كما يقدرن \*

وأما الواصلة في شعر نفسها فقادرة على إزائه ، فاذ لم تره فقد استصحت في صلاتها  
عملا هي فيه عاصية لله عز وجل ، فلم تصل كما أمرت ، فلا صلاة لها . وبالله تعالى التوفيق \*  
٤٣٥ — مسألة — والصلاة جائزة على ظهر الكعبة ، وعلى أبي قيس وعلى كل  
سقف بمكة ، وإن كان أعلى من الكعبة ، وفي جوف الكعبة أينما شئت منها ، الفريضة  
والنافلة سواء \*

وقد مالك : لا تجوز الصلاة في جوف الكعبة ، الفرض خاصة ، وأجاز فيها التنفل \*  
والذى قلنا نحن هو قول أبى حنيفة والشافعى وأبى سليمان وغيرهم \*  
واحتمج أتباع مالك بأن قالوا : إن من صلى داخل الكعبة فقد استدر بعض الكعبة \*  
قال على : إنما قال الله عز وجل : ( ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد  
الحرام وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره ) . فلو كان ما ذكره المالكيون حجة لما حبل  
لأحد أن يصلى في المسجد الحرام ، لأنه هو القبلة بنص كلام الله تعالى في القرآن ، وكل  
من يصلى فيه فلا بد له من أن يستدر بعضه . فظهر فساد هذا القول \*

وأيضاً : فإن كل من صلى إلى المسجد الحرام أو إلى الكعبة فلا بد له من أن يترك  
بعضاً عن يمينه وبعضاً عن شماله ، ولا فرق عند أحد من أهل الاسلام في أنه لا فرق بين  
استدبار القبلة في الصلاة وبين أن يجعلها على يمينه أو على شماله ، فصح أنه (١) لم يكفنا  
الله عز وجل قط مراعاة هذا ، وإنما كلفنا أن نقابل بأوجهما ما قبلنا (٢) من جدار  
الكعبة أو من جدار المسجد قبالة الكعبة حيثما كنا فقط \*

(١) في التسخة رقم (٤٥) «فصح اننا» الخ (٢) في النسخة رقم (١٦) «ما قبلها» وما

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف قال : أنا مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم الكعبة وأسامه بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحنفي فأغلقها عليه ومكث فيها ، فسألت بلالا حين خرج : ما صنع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال : جل عموذاً عن يساره وعمودين (١) عن يمينه وثلاثة أعمدة من ورائه ثم صلى » \*

قال علي : ما قال أحد قط إن صلاته المذكورة صلى الله عليه وسلم كانت إلى غير القبلة ، وقد نص عليه السلام على أن الأرض كلها مسجد ، وباطن الكعبة أطيب الأرض وأفضلها ، فهي أفضل المساجد وأولاها بصلاة الفرض والنافلة ، ولا يجوز لمن راكباً أو خائفاً أو المريض أن (٢) يصلي نافلة إلى غير القبلة ، والتفريق بين الفرض والنافلة بلا قرآن ولا سنة ولا إجماع خطأ . والله تعالى التوفيق . وكل مكان أعلى من الكعبة فمما علينا مقابلة جهة الكعبة فقط : وقد هدمت الكعبة لتجدد فما قال أحد يطلان صلاة المسلمين \*

٤٣٦- مسألة - ومن صلى وفي قبلته مصحف فذلك جائز ، ما لم يعتمد عبادة المصحف ، إذ لم يأت نص ولا إجماع بالنسبة من ذلك \*

٤٣٧- مسألة - ومن صلى وفي قبلته نار أو حجر أو كنيسة أو يمسة أو بيت نار أو إنسان ، مسلم ، أو كافر ، أو حائض أو أي جسم كان - حاشا السكاب والمحار وغير المضطجة من النساء - فكل ذلك جائز ، لأنه لم يأت بالفرق بين شئ مما ذكرنا وبين سائر الأجسام كلها قرآن ولا سنة ولا إجماع ، ولا بد من أن يكون بين يدي المصلي جسم من أجسام العالم ، فالتفريق بينها باطل ، لأنه دعوى بلا برهان والله تعالى التوفيق \*

٤٣٨- مسألة - والصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار والمجزرة - ما اجتنب البول والفرث والدم - وعلى قارة الطريق وبطن الوادي ومواقع الخسف وإلى البعير والناقة وللتحدث والنيام (٣) وفي كل موضع - جائزة ، ما لم يأت نص أو إجماع متيقن في تحريم الصلاة في مكان ماء فيوقف عند النهي في ذلك \*

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢١٤) « وعمودا » وقال في آخر الحديث « وقال لنا اسماعيل حدثني مالك وقال : وعمودين » وكذلك هو في الموطأ (ص ١٥٥) بالثنية (٢) في النسخة رقم (١٦) بخط « ان » (٣) في النسخة رقم (١٦) والنافلة والمنام وهو خطأ

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن أبيه عن أبي ذؤالق: «قلت: يا رسول الله، أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام، قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى، قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون سنة، ثم حيثما أدر كنك الصلاة فصل، فهو مسجد» (١)

قال علي: فهذا نص جلي أن (٢) السكبة مسجد، مع مجيئ القرآن بذلك، وما علم أحد مسجداً تحرم فيه صلاة الفرض وتحمل فيه النافلة! \*

وروينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق أبي هريرة وجابر وحذيفة وأنس. إن من فضائلنا أن الأرض جعلت لنا مسجداً، وكل ما ذكرنا من الأرض، فالصلاة فيه جائزة، طائفاً ما جاء النص من النسخ من الصلاة فيه كملن الأهل، والحمام، والمقبرة، وإلى قبر وعليه المكان المصوب، والنجس، ومسجد الضرار فقط \*

وإنما جاء النبي عن الصلاة في الجزيرة وظهر بيت الله الحرام من طريق زيد بن جيرة، وهو لاشئ (٣)، ومن طريق عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف (٤) \*

وجاء النعي عن الصلاة في موضع الخسف من طريق ابن لهيعة، وهو لاشئ (٥) \*

وجاء النعي عن الصلاة على قارة الطريق من طريق الحسن (٦) عن جابر، ولا يصح

(١) رواه البخاري (ج ٤ ص ٢٨٨ - ٣١٤) من طريقين عن الأعمش، ومسلم (ج ١ ص ١٤٦ و ١٤٧) من طرق عن الأعمش أيضاً (٢) في النسخة رقم (٤٥) فهذا نص على أن الخ (٣) هو من حديث زيد بن داود بن الحصين عن نافع عن ابن عمر. رواه الترمذي (ج ١ ص ٧١) وابن ماجه (ج ١ ص ١٣٠) وزيد هذا ضعيف جداً قال الساجي حدث عن داود بن الحصين بحديث منكرو جداً يعني هذا الحديث في النعي عن الصلاة في سبعة مواطن (٤) هو من حديث عبد الله بن صالح عن الليث عن نافع عن ابن عمر. رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٣٠) وعبد الله ثقة ولا عبرة بتصنيف من ضعفه فالإسناد صحيح (٥) ابن لهيعة ثقة، والحديث رواه أبو داود (ج ١ ص ١٨٢ - ١٨٤) من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة ويحيى بن زاهر عن عمار ابن سمعان الرازي عن أبي صالح الفخاري عن علي، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٥١) من طريق أبي داود، فلم ينفرد به ابن لهيعة وإنما الملة فيه أن أبا صالح الفخاري لم يعرف له سماع من على وروايته عنه مرسله (٦) في النسخة رقم (١٦) «وهو عن الحسن» \*

ساجد الحسن من جبر \* (١)

٤٣٩ - مسألة - والصلاة جائزة على الجلود وعلى الصوف وعلى كل ما يجوز القعود عليه إذا كان طاهراً ، وجائز للمرأة أن تصلي على الحرير ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم \*

وقل عطاء : لا يجوز الصلاة إلا على التراب والبطحاء \*

وقال مالك : تكره الصلاة على غير الأرض أو ما تنبت الأرض \*

قال على : هذا قول لا دليل على صحته ، والسجود واجب على سبعة أعضاء : الرجلين والركبتين ، واليدين ، والجبهة ، والأنف . وهو يجوز وضع جميع هذه الأعضاء على كل ما ذكرنا ، حاشا للجبهة ، فأى فرق بين أعضاء السجود ؟ لا سبيل إلى وجود فرق بينها لامن قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا من اجاع ولا من قياس ، ولا من قول صاحب ولا من رأى له وجه . والله تعالى التوفيق \*

ورويانا عن ابن مسعود : أنه صلى على مسح شعر \*

وعن عمر بن الخطاب : أنه كان يسجد في صلاته على عبرى (٢) ، وهو بساط صوف \*

وعن ابن عباس : أنه سجد في صلاته على طنفسة (٣) وهي بساط صوف \*

وعن أبي الدرداء مثل ذلك . وعن شريح والزهرى مثل ذلك ، وعن الحسن ، ولا يخالف

لأن ذكرنا من الصحابة رضي الله عنهم في ذلك والله تعالى التوفيق \*

٤٤٠ - مسألة - ومن زحج يوم الجمعة أو غيرها فلم يقدر على السجود على ما بين يديه ، فليسجد على رجل من يصلي بين يديه أو على ظهره ويجزئه ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان وغيرهم \*

(١) النهي عن الصلاة في حجة الطريق جاء في حديث ابن عمر النخعي وأما ابن ماجه من طريق الليث وأشرنا إليه (٢) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٦٩) ثم قال : «قال أبو عبيد . قوله عبقري هو هذه البسط التي فيها الأصباغ والنقوش» وفي اللسان «قال ابن سيده . العبرى والبقرى ضرب من البسط : الواحدة عبرىة ، وعبقرية بالميم توشى فيها الثياب والبسط » وقال ياقوت « نل هذا كان بلداً قديماً وخرب » (٣) مثله العطاء والغاء . وبكسر العطاء وضع الغاء وبالعكس ، قاله في القاموس . والأثر رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٦٩)

وقال مالك . لا يجوز ذلك \*

قال على . أمرنا الله تعالى بالسجود ، ولم يخص شيئاً نسجد عليه من شيء ، (وما كان ربك نسياً) \*

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسمود ثنا أحمد بن سعيد بن حزم ثنا محمد بن عبد الملك ابن أبي نعيم ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا أبي ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن السيب بن رافع عن زيد بن وهب عن عمر بن الخطاب قال : إذا اشتد الحر فليسجد أحدكم على ثوبه ، وإذا اشتد الزحام فليسجد على ظهر رجل (١) \*  
وروينا عن الحسن البصري وعن طاوس : إذا كثرت الزحام فاسجد على ظهر أخيك ، وعن مجاهد : اسجد على رجل أخيك ، ولا يعرف في هذا لعمر رضى الله عنه من الصحابة رضى الله عنهم مخالف \*

٤٤٩ — مسألة وجائز للإمام أن يصلي في مكان أرفع من مكان جميع المومنين ، وفي أخفض منه ، سواء في كل ذلك العامة والأكثر والأقل فإن أمكنه السجود بخس والافذا أراد السجود فليزله حتى يسجد حيث يقدر ، ثم يرجع الى مكانه . وهو قول الشافعي وأبي سليمان \*

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز ذلك ، وأجازه أبو حنيفة في مقدار قامة فأقل ، وأجازه مالك في الارتفاع السير \*

قال على : هذان تعديدا ان فاسدان ، لم يأت بها نص قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ولا رأى له وجه ، وما علم في شيء من ذلك فرق بين قليل الارتفاع

(١) هذا الاسناد ليس في مسند أحمد المطبوع ، فاما أنه سقط من النسخ ، وإما أنه من كتاب آخر من كتب أحمد ، والذي فيه (ج ١ ص ٣٢) «ثنا سليمان بن داود هو أبو داود الطيالسي — ثنا سلام يعني أبا الأحوص عن سماك بن حرب عن سيار بن عمرو قال سمعت عمر بن الخطاب يخطب وهو يقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نبى هذا المسجد ونحن معه المهاجرون والانصار ، فإذا اشتد الزحام فليسجد الرجل منكم على ظهر أخيه ، ورأى قوما يصلون في الطريق فقال . صلوا في المسجد » وهو في مسند الطيالسي (ص ١٣ رقم ٧٠) بهذا الاسناد وليس فيه قوله «ورأى قوما يصلون في الطريق» الخ

وكثيره ، والتحرير والتحليل والتحديد بينهما لا يعمل الا بقرآن أو سنة \*  
ولئن كان وقوف الامام في الصلاة في مكان أرفع من المأمومين بمقدار أصبع حلالاً ، فإنه للحلال بأصبع بعد أصبع ، حتى يبلغ ألف قامة وأكثر ، ولئن كانت الألف قامة حراماً في ذلك فإنه لحرام كله الى قدر الأصبع فأقل \*

وان المتحكم في التفريق بين ذلك برأيه لقائل على الله تعالى وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم ما لم يقله قط \*

والعجب أن أبا حنيفة ومالكا قالوا : ان كان مع الامام في الملو طائفة جازت صلاته بالذين أسفل والا فلا ؟ وهذا عجب وزيادة في التحكم \*

واجازا أن يكون الامام في مكان أسفل من المأمومين وهذا تحكم ثالث ! كل ذلك دعوى بلا برهان \*

قال على . والحكم في ذلك ان يكون المأمومون خلف الامام صفواً صفوفاً ، فلا يعمل لهم ان يتخلوا بهذه الرتبة ، لما قد ذكرنا قبل من وجوب ترتيب الصفوف ، بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فان اتفق مصلي الامام في دكان او غرفة او راية لا يسمع فيها (١) مِمَّنْ صَفَّ خَلْفَهُ صَلَّوْا تَحْتَهُ \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد كلاهما عن عبد العزيز ابن أبي حازم عن ابيه . أن نفراً جاؤا الى سهل بن سعد فقال سهل : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قام عليه - يعني على المنبر - فكبر وكبر الناس وراءه . وهو على المنبر ، ثم رفع فترجل القهقري حتى سجد في أصل المنبر ، ثم عاد حتى فرغ من آخر صلاته ، ثم أقبل على الناس فقال : يا أيها الناس ، اني انما (٢) ضمنت هذا لتأتموا بي ولتعملوا (٣) صلاتي » \*

قال على . لا يان اثنين من هذا في جواز صلاة الامام في مكان ارفع من مكان المأمومين \*

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) لا يسمع فيه وهو خطأ (٢) في الأصول « انما » بخف كلمة « اني » وزدناها من مسلم (ج ١ ص ١٥٣) (٣) في الأصول « وتعلموا » ومحقناه من مسلم \*

واحتج المخالفون بخبريه النهى عن صلاة الامام في مكان ارفع من مكان المأمومين وهو خبر ساقط ، انفرد به زياد بن عبد الله البكائي ، وهو ضعيف (١) \*  
 واخبر النذى اوردا اجماع من الصحابة بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا هو الحجة لا الباطل الملقق \*  
 وقال بعض المخالفين . هذا من الكبر \*

قال على . هذا باطل وبكس عليهم في اجازتهم صلاة المأمومين في مكان ارفع من مكان الامام فيقال لهم . هذا كبر من المأمومين ولا فرق ؟ ! ويلزمهم على هذا ان يمتنعوا أيضاً من صلاة الامام متقلداً سيفاً ولا بس درع ؟ فهذا ادخل في الكبر من صلاته في مكان عال ؟ ! \*

ويُتَمَل قولنا يقول احمد بن حنبل والليث بن سعد والبخارى وغيرهما ، وبالله تعالى التوفيق \*

(١) البكائي بفتح الباء وتشديد الكاف نسبة الى البكاء بطن من بنى عامر بن صعصعة ، وزياد هذا ثقة صدوق ، وقد ضعفه بعضهم من قبل حفظه وهو راوى السيرة عن اسحق ثم رواها عنه ابن هشام ، وحديثه هذار واه الدارقطني (ص ١٩٧) والحاكم (ج ١ ص ٢١٠) من طريق زياد بن عبد الله عن الأعمش عن ابراهيم عن همام قال «صلى حذيفة بالناس بالدائن فتقدم فوق دكان فأخذ ابومسمود بمجامع ثيابه فثده فرجع فلما قضى الصلاة قال له ابومسمود ألم تعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه ؟ قال فلم تر في احببتك حين مددتني ؟ » هذا لفظ الحاكم قال الدارقطني «لم يروه غير زياد البكائي» وقد تبعه ابن حزم في دعوى انفراد زياد به وقد اخطأ كلاهما رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٣٢) والحاكم (ج ١ ص ٢١٠) من طريق يعلى بن عبيد عن الاعمش وليس فيه التصریح بالرفع بل قال ابومسمود «الم تعلم انهم كانوا يهونون عن ذلك» أو «الم تعلم انه كان يبنى عن ذلك» ويعلى ثقة حجة ، ومثل هذا محمول على انه صرفوع وقد فسرته رواية زياد وكل رواية مهمازادت الأخرى قوة ولذلك قال الحاكم «حديث صحيح على شرط الشيخين» ووافقه الذهبي ونقل ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) تصحيحه أيضاً عن ابن خزيمة وابن حبان \*



## ﴿الاعمال المستحبة في الصلاة وليست فرضاً﴾

٤٤٢ - مسألة - رفع اليدين عند كل ركوع وسجود وقيام وجنوس ، سوى تكبيرة الاحرام \*

قل على : اختلف الناس في هذا :

فطائفة لم ترفع اليدين في شيء من الصلاة إلا في أولها عند تكبيرة الاحرام على ظلع (١) أيضاً وراؤه أيضاً - ان كان - فرفع يسير وهذه رواية ابن القاسم عن مالك \*  
وقال أبو حنيفة وأصحابه برفع اليدين للاحرام أولاً - سنة لا لفريضة - ومنعوا منه في باقي الصلاة \*

ورأت طائفة رفع اليدين عند الاحرام وعند الركوع وعند الرفع من الركوع وهو قول الشافعي وأحمد وأبي سليمان وأصحابهم ، وهو رواية أشهب وابن وهب وأبي الصمب وغيرهم عن مالك أنه كان يفعل ويفتي به \*

ورأت طائفة رفع اليدين عند كل تكبير في الصلاة ، الفرض والتطوع ، وعند كل قول «سمع الله لمن حمده» \*

فأما رواية ابن القاسم عن مالك فما نعلم لها وجهاً أصلاً ، ولا تعلقاً بشيء من الروايات ، ولا علاقة بها من الصحابة ولا من التابعين \*

وأما قول أبي حنيفة فأنهم احتجوا بما حدثناه حماد ثنا عبد الله بن محمد الباجي ثنا محمد ابن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن اسماعيل الصائغ ثنا زهير بن حرب ثنا وكيع عن سفيان الثوري عن عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الأسود عن علقمة عن ابن مسعود قل : « ألا أراكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فرفع يديه في أول تكبيرة ثم لم يمد (٢) » \*

(١) بفتح الغاء المعجمة واللام ، أي على ميل ، أو باسكان اللام ، وهو المرجح ، فيكون المراد أنهم يقولون هذا على تكبف ، وبكادون لا يرضونه (٢) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٧٢) عن عثمان بن أبي شيبة ، ورواه الترمذي (ج ١ ص ٥٤) عن هناد ، ورواه النسائي (ج ١ ص ١٥٨) من طريق عبد الله بن المبارك ، ورواه الطحاوي (ج ١ ص ١٣٢) من طريق نعم بن حماد ، ورواه البيهقي (ج ٢ ص ٧٨) من طريق محمد ابن اسماعيل الأحمسي ، كل هؤلاء عن وكيع بإسناد . وهو حديث صحيح وحسنه الترمذي ، وأحاديث اثبات رفع اليدين أصح منه ، بل هي متواترة حقاً ، وابن مسعود

قالوا : وكان على وابن مسعود لا يرفعان أيديهما إلا في تكبيرة الاحرام فقط \*  
 مانعهم لهم حجة غير هذا ، ولا حجة لهم فيه ، لما نذكر إن شاء الله تعالى ،  
 فنقول بـالله تعالى التوفيق \*

ان هذا الخبر صحيح ، وليس فيه إلا أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الاحرام ليس  
 فرضاً فقط ، ولولا هذا الخبر لكان رفع اليدين - عند كل رفع وخفض وتكبير وتحميد  
 في الصلاة : - فرضاً ، لأنه قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم رفع اليدين عند كل  
 رفع على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله عز وجل ، ومصح عنه عليه السلام أنه قال :  
 « صلوا كما ترونى أصلي » وقد ذكرناه باسناده في كتابنا هذا في « باب وجوب الأذان  
 والاقامة » فلولاً حديث ابن مسعود هذا لكان فرضاً على كل مصل أن يصلي كما كان  
 عليه السلام يصلي ، وكان عليه السلام يصلي رافعاً يديه عند كل رفع وخفض ، لكن لما  
 صح خبر ابن مسعود علماً أن رفع اليدين فيما عدا تكبيرة الاحرام سنة وتندب فقط \*  
 وإن كان على وابن مسعود رضى الله عنهما لا يرفعان ، فقد كان ابن عمر وابن عباس  
 وجماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون ، فليس فعل بعضهم حجة  
 على فعل بعض ، بل الحجة على جميعهم ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعلى  
 كل حال فن كان ابن مسعود وعلى لا يرفعان ، فما جاء قط أنها كرها الرفع ولا نهياً عنه كما  
 يفعل هؤلاء ١١٠ \*

وأما من رأى رفع اليدين عند الركوع والرفع من الركوع فاتهم احتجوا بما  
 روينا من طريق مالك ويونس بن يزيد وسفيان بن عينة وابن جريج والزيدي

نفي رفع اليدين ، وكثيرون من الصحابة رووا اثباته والثبت مقدم على النافي بل لعل  
 ابن مسعود حكى الصلاة الأولى كما حكى التطبيق في الركوع وهو منسوخ . وقد  
 أطننا القول في هذه المسألة فيما كتبناه على « التحقيق لابن الجوزي » فلا داعي لتكراره  
 هنا . وانظر ماورد فيها من الاحاديث في كتاب « رفع اليدين » لليخاري ، ومعاني  
 الآثار للطحاوي ( ج ١ ص ١٣١ ) والألم للشافعي ( ج ١ ص ٩٠ ) وموطأ محمد بن الحسن  
 ( ٨٩ ) والرد على أهل المدينة لمحمد أبيضارم ( ٢٢ ) ونصب الراية للزيلعي ( ج ١ ص ٢٠٥ ) وسنن  
 البيهقي ( ج ٢ ص ٦٨ ) وشرح أبي داود ( ج ١ ص ٦٢٢ ) وغير ذلك . وسيدكر المؤلف  
 كثيراً منها \*

ومعرو وغيرهم ، كاهم عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة ، واذا كبر للركوع واذا رفع رأسه من الركوع رفعهما أيضا كذلك ، وكان لا ينفصل ذلك في السجود » .  
وروينا هذا الفعل في الصلاة عن جابر بن عبد الله ، وأبي سعيد ، وأبي الدرداء وأم الدرداء (١) ، وابن عباس \*

وروينا أيضاً هذا الفعل في الصلاة عن أبي موسى الأشعري ، وانه كان يلمه الناس من طريق حماد بن سلمة عن الأزرق بن قيس عن حطان بن عبد الله الرقاشي عن أبي موسى الأشعري (٢) \*

وروينا أيضاً عن ابن الزبير (٣) في أي هجرة والنعمان بن أبي عياش (٤) وجملة اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن معاذ بن معاذ عن سعيد ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن . « كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم اذا أحرموا واذا ركعوا واذا رفعوا كأنها المراوح » (٥) \*

ورويناه أيضاً عن عبد الرحمن بن سابط ، والحسن ، والقاسم ، وسالم ، وعطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، وابن سيرين ، ونافع مولى ابن عمر ، وقاتة ، والحسن بن مسلم ،

(١) في النسخة رقم (١٦) «وام أبي الدرداء» وهو خطأ (٢) رواه الدارقطني (ص ١٠٩) من طريق النضر بن شميل وزيد بن الحباب عن حماد باسناده مرفوعاً ، وحكي شارحه ان ابن المبارك رواه موقوفاً (١) في النسخة رقم (١٦) «عن الزبير» . وحديث ابن الزبير عند البيهقي (ج ٣ ص ٧٣) رواه فعل وقول ، وقال البيهقي عقبه رواه ثقات (٤) في الأصول «والنعمان بن عياش» وهو خطأ والنعمان هذا تابعي وان أوم كلام المؤلف أنهما صاحب . وكذلك ذكره البخاري في «رفع اليدين» فيمن نقل عنهم القول به من التابعين . ورواه عنه باسناده (ص ١٧) (٥) أثر الحسن رواه البخاري في «رفع اليدين» (ص ١١) عن مسند عن يزيد ابن زريع عن سعيد عن قتادة عن الحسن . ونقل الألباني في نصب الراية (ج ١ ص ٢١٦) أن ابن عبد البر رواه باسناده إلى الأثر عن أحمد بن حنبل . «ثنا معاذ بن ماذن عن أبي عدى وغندور عن سعيد عن قتادة عن الحسن» ورواه البيهقي (ج ٣ ص ٧٥) من طريق محمد بن النبال عن يزيد بن ذريح \*

وابن أبي نجیح ، وعبد الله بن دينار ، ومكحول ، ومعمتر بن ساجان ، ويحيى بن سعيد القطان ، وعبد الرحمن بن مهدي ، واسماعيل بن علي ، والليث بن سعد ، والأوزاعي ، وسفيان بن عيينة ، والهيدي ، وجريز بن عبد الحميد ، وعبد الله بن المبارك ، وابن وهب ، وأحمد بن حنبل ، واسحاق ، والمزني ، وأبي ثور ، (١) ومحمد بن نصر المروزي ، ومحمد ابن جرير الطبري ، وابن المنذر ، وابن عبد الله بن عبد الحكم ، والربيع ، ومحمد بن نمير ، ويحيى بن معين ، وعلي بن المديني ، وزيد بن هرون ، وغيرهم \*

وأما من ذهب الى رفع اليدين في كل خفض ورفع فاحتجوا بما حدثناه حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو اسماعيل محمد بن اسماعيل ثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا العتمر بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أنه كان يرفع يديه إذا جاء الصلاة ، وإذا أراد أن يركع . وإذا رفع رأسه من الركوع ، وإذا قام من الركعتين يرفع يديه . في ذلك كله » \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريزي ثنا البخاري ثنا عياش قال ثنا عبد الأعلى ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان (٢) إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه ، وإذا ركع رفع يديه (٣) ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده رفع يديه ، وإذا قام من الركعتين رفع يديه ، ورفع ابن عمر ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم » \* ورواه أيضاً حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم (٤) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن عبيد المحاربي قالنا ثنا ابن فضيل عن عاصم بن كليب عن عمار بن دينار (٥) عن ابن عمر قال . « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام في الركعتين (٦) كبر ورفع يديه » \*

(١) في الأصلين « وأبو ثور » (٢) في البخاري (ج ١ ص ٢٩٥) « عن نافع : أن ابن عمر كان » (٣) قوله « وإذا ركع رفع يديه » سقط من الأصول وزدناه من البخاري \* (٤) هذا التليق ذكره البخاري عقب الحديث (٥) بكسر الدال المهملة وتخفيف اللام الثالثة . (٦) هكذا هو هنا ، وفي أبي داود ، وفي بعض نسخ أبي داود « إذا قام من الركعتين »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا أحمد بن حنبل ثنا أبو عاصم - هو الضحاك بن مخلد - ثنا عبد الحميد بن جعفر أخبرني محمد بن عمرو بن عطاء قال . سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيهم (١) أبو قتادة ، فقال أبو حميد : «أنا أعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا . فلم ؟ فوالله ما كنت بأكثر نائمة (٢) ولا أقدمنا له محبة ! قال بلى ، قالوا . فأعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع (٣) يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ، ثم يكبر حتى يقر (٤) كل عظم في موضعه معتدلاً ثم يقرأ ثم يكبر فيرفع (٥) يديه حتى يحاذي بهما منكبيه ثم يركع ويضع راحتيه على ركبتيه ثم يتدل ، فلا يصب رأسه ولا يقنع (٦) ثم يرفع رأسه فيقول . سمع الله لمن حمده ، ثم يرفع يديه حتى يحاذي منكبيه » وذكر الحديث وفيه . «ثم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما كبر عند افتتاح الصلاة ، ثم يصنع ذلك في بقية صلاته ، - وذكر باقي الحديث - » قالوا . صدقت هكذا كان يصلي \* »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا عبيد الله بن ميسرة الجشمي (٧) ثنا عبد الوارث - هو ابن سعيد - ثنا محمد بن جحادة (٨) حدثني عبد الجبار بن وائل حدثني علقمة بن وائل (٩) عن وائل بن حجر قال « ضليت مع (ج ١ ص ٢٧١) وكل صحيح . وهذا الحديث صحيح ، وصححه الترمذي (١) في أبي داود (ج ١ ص ٢٦٥) «منهم» (٢) أي اقتداء ، وفي أبي داود « بأكثرنا له تبعه » (٣) في النسخة رقم (٤٥) «رفع» وما هنا هو الموافق لأبي داود (٤) في النسخة رقم (٤٥) «يستقر» (٥) في النسخة رقم (١٦) «ثم يكبر ثم يرفع» وفي النسخة رقم (٤٥) «ثم يكبر ويرفع» وصحناه من أبي داود (٦) يصب . من الصب أي لا يميله إلى أسفل ويقنع . من أقع رأسه إذا رفع أي لا يرفسه حتى يكون أعلى من ظهره . قوله في شرح سنن أبي داود (٧) عبيد الله بالتصغير ، وفي الأصول بالتكبير وهو خطأ ، والجشمي بضم الجيم وفتح الشين المعجمة والميم ، وفي النسخة رقم (٤٥) «الخشني» وهو خطأ (٨) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة (٩) هكذا هو هنا من طريق أبي داود على الصواب ، وفي أبي داود (ج ١ ص ٢٦٣) «وائل بن علقمة» وهو خطأ لأن علقمة هو ابن وائل بن حجر وأخو عبد الجبار وقد نص على أن هذا خطأ من بعض الرواة انظر التهذيب (ج ١١ ص ١١٠) \*

رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان اذا كبر رفع يديه ، ثم التحف ، ثم أخذ شماله بيمينه وأدخل يديه في ثوبه ، فاذا أراد أن يركع أخرج يديه ثم رفعهما ، واذا أراد أن يرفع رأسه من الركوع رفع يديه ، ثم سجد ، ووضع وجهه بين كفيه ، واذا رفع رأسه من السجود أيضاً رفع يديه ، حتى فرغ من صلاته . قال محمد بن جحادة : فذكرت ذلك للحسن بن أبي الحسن فقال : هي صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله من فعله وتركه من تركه \* حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن الثني ثنا معاذ بن هشام الدستوائي وعبد الأعلى ومحمد بن أبي عدي . قال عبد الأعلى وابن أبي عدي عن سعيد بن أبي عروبة (١) عن قتادة ، وقال معاذ : حدثني أبي عن قتادة ، ثم اتفقوا . عن نصر بن عاصم عن مالك بن الحويرث « رأى (٢) النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه في صلاته اذا ركع ، واذا رفع رأسه من ركوعه (٣) واذا سجد ، واذا رفع رأسه من سجوده (٤) حتى يحاذي بهما فروع أذنيه » هذا لفظ ابن أبي عدي وعبد الأعلى ، وقال معاذ في حديثه . كان عليه السلام اذا دخل في الصلاة رفع يديه ، واذا ركع فعل مثل ذلك واذا رفع رأسه فعل مثل ذلك (٥) \*

حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا وهب بن مسرة ثنا محمد بن وضاح ثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن حميد عن أنس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه في الركوع والسجود (٦) \*

قال علي : فهذه آثار متظاهرة متواترة عن ابن عمر ، وأبي حميد ، وأبي قتادة ، ووائل ابن حجر ، ومالك ، بن الحويرث وأنس وسواهم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ،

(١) هذه الأسانيد في النسائي (ج ١ ص ١٦٤ - ١٦٥) ولكن فيه في حديث ابن أبي عدي « عن شعبة » وابن أبي عدي يروي عن شعبة وعن سعيد بن أبي عروبة وكلاهما يروى عن قتادة ، ولكن أميل الى ترجيح ما هنا وأن ما في النسائي تصحيف ، ويؤيده أن هناك في حديث عبد الأعلى « حدثنا سعيد » (٢) في النسائي « أنه رأى » (٣) في النسائي « من الركوع » (٤) في النسائي من السجود (٥) الذي في النسائي « كان اذا دخل في الصلاة ، فذكر نحوه ، — يعني ماقبله — وزاد فيه : واذا ركع فعل مثل ذلك واذا رفع رأسه من الركوع فعل مثل ذلك ، واذا رفع رأسه من السجود فعل مثل ذلك (٦) هذا استناد صحيح جداً \*

وهذا يوجب يقين العلم \*

قال علي . فكان مارواه الزهري عن سالم عن ابن عمر زائداً على مارواه لقمة عن ابن مسعود ووجب أخذ الزيادة لأن ابن عمر حكى أنه رأى ما لم يره ابن مسعود من رفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه عند الركوع وعند الرفع من الركوع وكلاهما ثقة وكلاهما حكى ما شاهد، وقد خفي على ابن مسعود رضي الله عنه أمر وضع اليدين على الركبتين ، فكيف وما تحمل كلا روايتهما إلا على المشاهدة الصحيحة ؟ \*

وكان مارواه نافع وعارب بن دثار ، كلاهما عن ابن عمر ، ومارواه أبو حميد وأبو قتادة وثمانية من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من رفع اليدين عند القيام إلى الركبتين — : زيادة على مارواه الزهري عن سالم عن ابن عمر ، وكل ثقة ، وكل مصدق فيذكر أنه سمعه ورآه ، وأخذ الزيادة واجب \*

وكان مارواه أنس من رفع اليدين عند السجود — : زيادة على مارواه ابن عمر ، والكل ثقة فيما روى وما شاهد \*

وكان مارواه مالك بن الحويرث من رفع اليدين في كل ركوع ورفع من ركوع وكل سجود ورفع من سجود — : زائداً على كل ذلك ، والكل ثقات يثار ووهو ومسلموه ، وأخذ الزيادات فرض لا يجوز تركه ، لأن الزيادة حكم قائم بنفسه ، رواه من علمه ، ولا يضره سكوت من لم يروه عن روايته ، كما رُفِ الأَحكام كلها ولا فرق \*

ومَنْ قال بما ذكرناه ابن عمر ، كما أوردنا قبل من علمه ، والحسن البصري ، والصحابه جملة ، كما أوردناه \*

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن عبيد الله ابن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان يرفع يديه إذا دخل في الصلاة ، وإذا ركع ، وإذا قال : سمع الله لمن حمده ، وإذا سجد ، وبين الركبتين ، يرفعهما إلى نديه (١) \*

(١) روى البخاري في «رفع اليدين» (ص ٢٠) عن ابن عمر أنه كان يرفع في الافتتاح والركوع والرفع والقيام من الركبتين ، ثم قال «وزاد وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا ركع وإذا سجد . قال البخاري :

قال على : هذا اسناد لاداخلة فيه ، وما كان ابن عمر يرجع الى خلاف ماروى - من ترك الرفع عند السجود - إلا وقد صح عنه فعل النبي صلى الله عليه وسلم لذلك \* حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنثري ثنا ابوسهل النضر بن كثير السمدى (١) قال - صلى الى جنبى ابن طاوس فى مسجد أخيف يعنى ، فكان اذا رفع رأسه من السجدة الأولى رفع يديه لتلقاه وجهه ، فأنكرت ذلك ، وقلت لو هيب بن خالد : إن هذا يصنع شيئاً لم أر أحداً يصنعه ؟ فقال ابن طاوس : رأيت أبى يصنعه ، وقال لى : رأيت عبد الله بن عباس يصنعه \* (٢) حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن محمد بن على الباجي ثنا أحمد بن خالد ثنا الحسن ابن أحمد ثنا محمد بن عبيد بن حساب ثنا أحمد بن زيد عن أيوب السخيتاني قال : رأيت طاوساً ونافعاً مولى ابن عمر يرفمان أيديهما بين السجدين ، قال حماد : وكان أيوب يفعله \* حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج :

والمحفوظ ماروى عبيد الله وأيوب ومالك وابن جريج والليث وعدة من أهل الحجاز وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر فى رفع الأيدي عند الركوع وإذا رفع رأسه من الركوع ، ولوصح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر لم يكن مخالفاً للأول ، لأن أولئك قالوا إذا رفع رأسه من الركوع ، فلو ثبت لاستعملنا كليهما ، وليس هذا من الخلاف الذى يخالف بعضهم بعضاً ، لأن هذه زيادة فى الفعل والزيادة مقبولة إذا ثبتت « والعمري الذى يشير اليه هو » عبد الله ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب « أخو عبيد الله الذى روى هذا الحديث ، والعمري ثقة وفيه ضعف من قبل حفظه وأخوه عبيد الله ثقة حجة يقدمه بعض الحفاظ على مالك فى الرواية عن نافع ، وعبد الوهاب الثقفى ثقة حجة ، فقد ثبت بأصح اسناد فعل ابن عمر للرفع عند السجود ، وأيده هذا رواية العمري إياه عن نافع عن ابن عمر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، ويظهر أن ابن عمر بعد أن روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يرفع عند السجود صح عنه من بعض الصحابة ذلك فرجع اليه عملاً ورواه قولاً ، كما قال ابن حزم لله دره (١) النضر هذا ضيف (٢) رواه الدولاقي فى الكنى والأسماء (ج ١ ص ١٩٨) عن النسائي عن موسى بن عبد الله البصري عن النضر بن كثير بابناده ، وزاد فى آخره « وقال عبد الله بن عباس ، رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصنعه » \*



قلت اعطاه رأيتك تكبير يديك حين تستفتح وحين تركع وحين ترفع رأسك من الركعة، وحين ترفع رأسك من السجدة الأولى ومن الآخرة وحين تستوي من منى؟ قال: أجل قلت: تختلف باليدين الأذنين؟ (١) قال: لا، قد يفتني ذلك عن عثمان، أنه كان يخلف يديه أذنيه، قال ابن جريج: قلت لعطاء: وفي التطوع من التكبير باليدين؟ قال: نعم، في كل صلاة \*

٤٤٣ — مسألة — والتوجيه سنة حسنة، وهو أن يقول الامام والمفرد بمسدة التكبير لكل صلاة، فرض أو غير فرض، جهراً أو سراً: \*

ما حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل وأحمد بن زهير بن حرب، كل واحد منهما يقول: حدثني أبي، ثم قل أحمد ابن حنبل: ثنا أبو سعيد ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن الماجشون ثنا عبد الله بن الفضل وأبو يوسف (٢) بن أبي سلمة الماجشون، كلاهما عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر استفتح ثم قال» وقال زهير بن حرب: ثنا عبد الرحمن بن مهدي ثنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة - هو ابن الماجشون - حدثني عمي - هو أبو يوسف (٣) بن أبي سلمة - عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي بن أبي طالب: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر استفتح ثم قال» - واتفق أحمد وزهير في روايتهما جميعاً - (وجهي وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً وما أنا من المشركين، ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له، وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين) اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت (٤) أنت ربّي وأنا عبدك، ظلمت نفسي واعترفت بذنبي، فأغفر لي ذنوبي جميعاً (٥)

(١) قوله «تختلف» أظنه من قولهم أخلف الرجل يده وأخلف يده، إذا هوأى بها إلى خلفه ليأخذ من رحله سيفاً أو غيره، أو من قولهم، «أخلفه» إذا جعله خلفه. (٢) في الأصول «ويوسف» وهو خطأ، فإنه «أبو يوسف يعقوب بن أبي سلمة الماجشون» والماجشون بكسر الجيم وضم الشين المعجمة وآخره نون، قال في المنقح «هو مرب ماء كوز أي شبه القمر سمي به لحرة وجنته» (٣) في الأصول «يوسف» وهو خطأ (٤) في مسند أحمد (ج ١ ص ٩٤) «اللهم لا إله إلا أنت» بخلف قوله «أنت الملك» (٥) في السند بخلف «أنت» \*

إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت ، واهدني لأحسن الأخلاق ، لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها ، لا يصرف عني سيئها إلا أنت ، ليك وسعديك والخير كله في يديك والشّر ليس إليك ، أنا بك وإليك (١) تباركت وتعاليت ، أستغفرك وأتوب إليك » (٢) \* قال علي : وقد روينا من طريق الحجاج بن المنهال وأبي النضر ومعاذ بن معاذ ، كلهم عن ابن الماجشون . وروينا أيضاً من طريق جابر بن عبد الله وغيره من الصحابة رضي الله عنهم (٣) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد ابن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب وأبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نعيم وأبو كامل ، قال أبو كامل : ثنا عبد الواحد بن زياد ، وقال أبو بكر وابن نعيم : ثنا ابن فضيل ، وقال زهير : ثنا جرير بن عبد الحميد ، ثم اتفق عبد الواحد وابن فضيل وجرير - واللفظ له - كلهم عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة ابن عمرو بن جرير (٤) عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « كان إذا كبر في الصلاة سكت هنية (٥) قبل أن يقرأ ، فقلت : يا رسول الله ، بأي أنت وأمي ، أرايت سكوتك بين التكبير والقراءة ما تقول ؟ قال : أقول : اللهم باعد بيني وبين خطايي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقى من خطايي كما تقى الثوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالثلج والماء والبرد (٦) » \*

(١) من قوله « ليك » الى هنا محذوف في السند (٢) رواه ايضاً أحمد في المسند (ج ١

ص ١٠٢ و ١٠٣) عن هاشم بن القاسم وعن حجين ، كلاهما عن عبد العزيز الماجشون عن عمه عن الأعرج ، ورواه ايضاً عن حجين عن عبد العزيز عن عبد الله بن الفضل الهاشمي عن الأعرج ، وقد رواه الطيالسي (ص ٢٢ رقم ١٥٢) عن عبد العزيز الماجشون والدارمي (ص ١٤٦) عن يحيى بن حسان عن عبد العزيز . ورواه ايضاً مسلم (ج ١ ص ٢١٥) وأبو داود (ج ١ ص ٢٧٧ و ٢٧٨) والنسائي (ج ١ ص ١٤٢) والطحاوي (ج ١ ص ١١٧) والبيهقي (ج ٢ ص ٣٢ و ٣٣) كلهم بأسانيد صحيحة (٣) لم أجد هذه الأسانيد (٤) في النسخة رقم (٤٥) « أبي زرعة بن عمر بن جرير » وفي النسخة رقم (١٦) « أبي زرعة بن عمر عن جرير » وكلاهما خطأ (٥) بضم الهاء وفتح النون وتشديد الياء نذر همزة ، ومن همزها فقد أخطأ ، قاله النووي . وفي النسخة رقم (٤٥) « هنيئة » بالهمز وهو خطأ كما ترى (٦) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٦٧) \*

ورويناه أيضاً من طريق سفيان عن عمارة بن القعقاع بإسناده نحوه \*  
وانما لم نذكر ذلك فرضاً (١) لأنه فعل منه عليه السلام ولم يؤمر به فكان الاتساع به (٢) حسناً \*

ونستحب أيضاً أن يكون للامام سكتة بعد فراغه من القراءة قبل ركوعه \*  
كما حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي  
القاضي ثنا أبو معمر ثنا عبد الوارث بن سعيد التنوذي ثنا يونس - هو ابن عبيد عن الحسن  
البصري : « ان سمرة بن جندب صلى فكبّر ثم سكّت - ساعة ثم قرأ فلاحهم السورة سكّت  
ساعة ثم كبّر فركع فقال له عمران بن الحصين : ما هذا ؟ فقال له سمرة : حفظت ذلك عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فكتب في ذلك الى ابي بن كعب فصدق سمرة (٣) \*  
قل على . فنحن نختار أن يفعل كل امام كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وفعله  
بعده سمرة وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وبقراءة المأموم في السكتة الأولى أم القرآن  
فن فاتته قرأ في السكتة الثانية \*

قال على . وقد فعل ما قلنا جهور السلف \*

روينا من طريق حماد بن سلمة عن ابراهيم النخعي عن علقمة قال كان عمر بن الخطاب

(١) في النسخة رقم (٤٥) « وانما لم يكن ذلك فرضاً » (٢) في النسخة رقم (٤٥)  
« فكان الاتيان به » (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٨٢) عن يعقوب بن ابراهيم عن  
اسماعيل عن يونس عن الحسن . ورواه بعد ذلك بأسانيد أخرى عن الحسن أيضاً، ورواه  
الترمذي (ج ١ ص ٥٢ و ٥٣) وحسنه، ورواه الدارمي (ص ١٤٦) ورواه البيهقي (ج ٢ ص ١٩٥  
و ١٩٦) ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٢٥) وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وفي  
سماع الحسن من سمرة خلاف ، والحق أنه سمع منه كما قال على بن الديني فيما نقله عنه  
الترمذي (ج ١ ص ٣٨) قال : « قال محمد - يعني البخاري - قال على بن عبد الله : حديث  
الحسن عن سمرة بن جندب حديث صحيح وقد سمع منه » وقال الحاكم : « حديث سمرة  
لا يتوهم متوهم ان الحسن لم يسمع من سمرة فإنه قد سمع منه » وانظر الكلام في هذا في  
نصب الراية (ج ١ ص ٤٦ و ٤٧)

إذا دخل في الصلاة قال الله أكبر سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك يرفع بها صوته فظننا أنه يريد أن يملنا \*

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عمر بن الخطاب أنه كان إذا كبر قال: سبحانك اللهم وبحمدك ، تبارك اسمك وتعالى جدك ، ولا إله غيرك \*

فهذا فضل عمر رضي الله عنه بمحضرة الصحابة لا يخالف له منهم \*

وروي أنه أيضا عن علي بن أبي طالب ، وعن ابن عمر ، وعن طاوس وعطاء ، كلهم يتوجه بمد التكبير في صلاة الفرض . وهو قول الأوزاعي وسفيان الثوري وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وأصحابهم \*

وقال مالك : لا أعرف التوجيه \*

قال علي : ليس من لا يعرف حجة على من عرف \*

وقد احتج بعض مقلديه في معارضته ما ذكرنا بما روى عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم من أنه : « كان يفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين » \*

قال علي : وهذا لاحجة لهم فيه ، بل هو قولنا ، لأن استفتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين لا يدخل فيه التوجيه ، لأنه ليس التوجيه قراءة ، وإنما هو ذكر ، فصح أنه عليه السلام كان يفتح الصلاة بالتكبير ثم يذكر ما قد صح عنه من أنه ذكر ثم يفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين ، وزيادة المدول لا يجوز ردها . والله تعالى التوفيق \*

ولا يقولها المأموم لأن فيها شيئا من القرآن ، وقد نهى عليه السلام أن يقرأ خلف الإمام إلا بأم القرآن فقط فان دعا بمدة قراءة أم القرآن في حال سكتة الإمام بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حسن \*

٤٤٤ — مسألة — ويجب على الإمام التخفيف إذا أم جماعة لا يدرى كيف يطأهم \*

ويطول المنفرد ماشاء ، وحد ذلك ما لم يخرج وقت الصلاة التي تلى التي هو فيها وإن خفف المنفرد فذلك له مباح \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البخاري ثنا الفربري ثنا

البخارى ثنا عبد الله بن يوسف ثنا مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «إذا أم أحدكم الناس (١) فليخفف فإن فيهم الضعيف والضعيف والكبير، وإذا صلى أحدكم لنفسه فليطول ما شاء» \*

و به الى البخارى ثنا أحمد بن يونس ثنا زهير - هواين معاوية - ثنا اسمعيل - هو ابن أبي خالد - سمعت قيساً - هواين أبي حازم - قال: أخبرني أبو مسعود: «أن رجلاً قال: والله يا رسول الله انى لأتأخر عن صلاة الغداة من أجل فلان، بما يطيل بنا، فأرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في موعظة أشد غضباً (٢) منه يومئذ، ثم قال عليه السلام: إن منكم متفرق فأيكم ماضى بالناس فليجوز، فان فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة» \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق القاضي ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا موسى ابن إسماعيل ثنا حماد بن سلمة أناسميد الجري عن أبي الملا (٣) عن مطرف بن عبد الله - هو ابن الشخير - عن عثمان بن أبي العاصي قال قلت يا رسول الله اجعلنى إمام قومى قال أنت إمامهم، واقتد بأضعفهم واتخذ مؤذناً لا يأخذ على أذانه أجراً» \* (٤)  
قال على: هذا حد التخفيف، وهو أن ينظر ما يحتمل أضعف من خلفه وأسهم حاجة من الوقوف والركوع والسجود والجلوس فليصل على حسب ذلك  
وروي بذلك عن السلف الطيب \*

روينا عن حماد بن سلمة عن ثابت البناني وحيد كلاهما عن أنس قال ماضيت خلف أحد أوجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام، كانت صلاته مستقاربة بمصلاة أبي بكر متقاربة فلما كان عمره في صلاة الفجر» \* (٥)

ومن طريق وكيع عن سديد بن أبي عروبة عن أبي رجا - المطاردى قال: قلت لزيد بن العوام

(١) في البخارى (ج ١ ص ٢٨٤) «إذا صلى أحدكم للناس» وكذلك هو في الموطأ (ص ٤٧) وأما قوله «إذا أم أحدكم» فانه في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٥) من حديث النخعي الحزامى عن أبي الزناد (٢) في النسخة رقم (١٦) «غيطاً» وما هنا هو الموافق للبخارى (ج ١ ص ٢٨٤) (٣) في النسخة رقم (٤٥) «عن أبي الأعلى» وهو خطأ، فانه أبو الملا - يزيد بن عبد الله بن الشخير أخو مطرف - أصغر منه (٤) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٠٩) (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ١٣٦) عن أبي بكر بن نافع المدينى عن جهم بن حماد \*

مالككم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم من أخف الناس صلاة؟ قال: بنادر الوساوس \* (١)  
وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء أنه سمع أبا هريرة يقول: إذا كنت إماماً  
تخفف (٢) الصلاة، فإن في الناس الكبير والضعيف والمثل وذو الحاجة، وإذا صليت  
وتحدثك فطول ما بذاك، وأرد، فإن شدة الحر من فيح جهنم \*  
وعن طلحة التخفيف أيضاً، وعن عمار كذلك \*  
وعن سمع بن أبي وقاص: أنه كان يطيل الصلاة في بيته، ويقصر عند الناس،  
ويحضر على ذلك \*.

وعن عمرو بن ميمون الأودي: لو أن رجلاً أخذ شاة عزوزاً (٣) لم يفرغ من لبنها  
حتى أصلى الصلوات الخمس، أتم ركوعها وسجودها (٤) \*  
وعن علقمة: لو أمر بذي شاة فأخذ في سلقها صليت الصلوات الخمس في تمام قبل  
أن يفرغ منها \*.

وأما الحد الذي ذكرنا في التطويل فهو: أننا قد ذكرنا في أوقات الصلوات أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم صلى الظهر في الوقت الذي صلى فيه العصر بالأمس، وقال عليه السلام  
«وقت الصبح ما لم تطلع الشمس، ووقت العصر ما لم تغرب الشمس، ووقت المغرب ما لم  
يسقط نور الشفق (٥)، ووقت العشاء الآخرة إلى نصف الليل» فصيحاً بيقيناً أن من دخل  
في صلاة في آخر وقتها فأما يصلي باقية في وقت الأخرى، وفي وقت ليس له تأخير ابتداء  
الصلاة إليه أصلاً. وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم: «أن التفريط أن تؤخر صلاة  
حتى يدخل وقت أخرى» (٦) فصيحاً أن له إذا دخل في الصلاة في وقتها أنه أن يطول

(١) هذا إسناد صحيح جداً، ونقل ابن حجر في الفتح (ج ٢ ص ١٣٨) من كتاب  
ابن أبي شيبة «من طريق أبي مجلز قال: كانوا أي الصحابة يتمون ويوجزون ويأدرون  
الوسوسة» (٢) في النسخة رقم (١٦) «فأخفف» (٣) لم ينقطع في الأصلين، وهو بفتح  
الدين المهملة وضم الزاي وبعد الواو زاي أخرى والشاة المزوزة هي شقيقة الاحليل التي  
لا تنبر حتى تحلب بهمد، والجمع عزز بضم العين والزاي الأولى. قاله في اللسان (٤) قال  
في اللسان «يريد التجوز في الصلاة وتخفيفها» (٥) في النسخة رقم ٤٥ «نور» (٦) تقدم في المحلى  
(ج ٣ ص ١٦٩) مسألة (رقم ٣٣٥) \*

ماشاء ، كما أمر عليه السلام ، ألا تطولى لا منع منه النص ، وليس إلا أن يطيل حتى تفوته الصلاة التالية لها فقط . والله تعالى التوفيق \*

٤٤٥ — مسألة — قد قلنا : إن الفرض في كل ركعة أن يقرأ بأم القرآن فقط ، فإن زاد على ذلك قرأنا بحسن ، قل أم أكثر ، أى صلاة كانت من فرض أو غير فرض ، لا نحاش (١) شيئاً إلا أننا نستحب أن يقرأ في صلاة الصبح مع أم القرآن في كل ركعة من ستين آية الى مائة آية من أى سورة شاء ، وفي الظهر في الأولتين (٢) في كل ركعة مع أم القرآن نحو ثلاثين آية كذلك ، وفي الآخرتين منها مع أم القرآن في كل ركعة نحو خمس عشرة آية ، وفي الأولتين من العصر كالآخرتين من الظهر ، وفي الآخرتين من العصر أم القرآن فقط ، وفي المغرب نحو العصر ، ولو أنه قرأ في المغرب بالأعراف . أو المائدة . أو الطور . أو الرسائل بحسن ، وفي العتمة في الأولتين مع أم القرآن بالتين . والزيتون . والشمس وضحاها ونحو ذلك ، وفي صبح يوم الجمعة الم تمتزج السجدة . وهل أتى على الإنسان مع أم القرآن وفي صلاة الجمعة في الركعة الأولى مع أم القرآن سورة الجمعة ، وفي الثانية مع أم القرآن سورة النافقين ، وسورة الفاشية ، ولو قرأ في كل ذلك سورتين أو أكثر في ركعة بحسن ولو قدم السورة قبل أم القرآن كر هنا ذلك وأجزأه ومن أراد من الأئمة تطويل صلاة ثم أحسن بمدر من خلفه فليوجز في مداها \*

حد ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة ثنا سيار بن سلامة هو أبو المنهال . قال . دخلت على أبي بركة فساناء . فأخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم . أنه كان يصلي الصبح فينصرف الرجل فيعرف جليسه ، وكان يقرأ في الركعتين أو أحدهما ما بين الستين الى المائة (٣) \*

حد ثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة عن هشيم عن منصور . هو ابن زاذان . عن الوليد بن مسلم . هو أبو بشر المنبري . عن أبي الصديق . هو بكر بن عمرو الناجي . عن أبي سعيد الخدري قال : « كنا نحضر قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركعتين الأولتين من الظهر قدر ثلاثين آية وحزنا قيلمه في الأخيرين (١) بدون الباء في الأصول (٢) استعمل المؤلف في تأنيث « أول » « أوله » بالهاء مرارا

وليس هذا بالمرضى كما قال في الصباح . (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣٠٥ - ٣٠٦) \*

قدر النصف من ذلك ، وحزرنّا قيامه في الركّتين الأولى من المصر على قدر قيامه في الآخرين (١) من الظهر، وفي الآخرين (٢) من المصر على النصف من ذلك» \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أخبرني هرون ابن عبد الله الحمال (٣) ثنا ابن أبي فديك عن الضحاك بن عثمان عن بكير بن عبد الله - هو ابن الأشج - عن سليمان بن يسار عن أبي هريرة قال: «ما صليت وراء أحد أشبه صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم من فلان، قال سليمان : كان يطيل الركّتين الأولى (٤) من الظهر، ويخفف - الآخرين (٥)، ويخفف المصر، ويقرأ في المغرب بقصار (٦) الفصل، ويقرأ (٧) في العشاء بوسط الفصل ويقرأ (٨) في الصبح بطول الفصل»

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس أنه قال : « إن أم الفضل سمعته وهو (٩) يقرأ والمرسلات عرفاً ، فقالت : يا بني والله لقد ذكرتي بقرآنك (١٠) هذه السورة ، إنها آخر ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بها في المغرب » \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد ثنا أبي عن صالح عن الزهري (١١) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس ، فذكر هذا

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٢) طبع بولاق «من الآخرين» ، وفي طبع الاستانة «في الآخرين» وكذلك في نسخة مخطوطة صحيحة، وقال النووي «كذا هو في معظم الاصول من الآخرين وفي بعضها في الآخرين، وهو معنى رواية من» (٢) في أصول المحلى «الأولتين والآخريتين» في المواضع كلها في هذا الحديث ، والذي في صحيح مسلم الاولين والآخرين وكذلك قال النووي هو بين مثنيتين تحت (٣) بفتح الحاء المهملة (٤) في الأصل «الأولتين» ومصحناه من النسائي (ج ١ ص ١٥٤) (٥) في الأصل «الآخرين» (٦) في الأصل «بصار» (٧) و (٨) في الاصل بخذف كلمة «يقرأ» في الموضعين (٩) كلمة «وهو» محذوفة في الاصل وزدناها من البخاري (ج ١ ص ٣٠٣ و ٣٠٤) (١٠) في الأصلين بخذف القسم، وفي النسخة رقم (٤٥) «أذكرتني»، وفي النسخة رقم (١٦) «بقراءة» ومصحناه من البخاري (١١) في الأصلين «يعقوب بن إبراهيم بن سعد



الحديث ، وأن أم الفضل قالت : « ثم ماضى بمد حتى قبضه الله عز وجل » .  
فهذا آخر صلاة مغرب صلاها عليه السلام ، وآخر عمله عليه السلام ، فأين المدعون  
أنهم يتبعون عمله وآخر عمله ؟ ! \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري  
ثنا عبد الله بن يوسف أنا مالك عن ابن شهاب عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه :  
« سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور (١) » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر البصري ثنا أبو داود  
السجستاني ثنا الحسن بن علي - هو الحلواني - ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج حدثني  
ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير عن مروان بن الحكم قال : قال لزيد بن ثابت :  
مالك تقرأ في المغرب بقصار الفصل ، وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في  
المغرب بطولي (٢) الطولين ؟ قلت : ما طول الطولين ؟ قال : الأعراف \*  
ابن جريج : وسألت ابن أبي مليكة فقال لي من قبل نفسه : المائدة والأعراف (٣) \*  
فهذا زيد رضي الله عنه ينسكرك على أمير المدينة الاختصار على منار الفصل في المغرب  
ويحفضه على ماسمه من رسول الله صلى الله عليه وسلم من قراءة الأعراف في صلاة المغرب \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ثنا الليث بن سعد عن أبي الزبير  
عن جابر بن عبد الله قال : « صلى معاذ لأصحابه المشاء فطول عليهم ، فأنصرف رجل منا  
فصلى ، فأخبر معاذ عنه ، فقال : أنه منافق (٤) فلما بلغ ذلك الرجل دخل على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ، فأخبره ما قال ، معاذ ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم - أتريد  
أن تكون فتاناً يا معاذ ؟ ! إذا أمت الناس فأقرأ بالشمس وضحاها ، وسبح اسم ربك  
الأعلى ، وأقرأ باسم ربك ، والليل إذا ينفث » \*

عن الزهري « بحذف والد يعقوب وصالح ، وهو خطأ ، صحناه من مسلم (ج ١ ص ١٣٤) (١) في البخاري (ج ١ ص ٣٠٤) (٢) طول : تأنيث أنول ، وفي النسخة  
رقم (٤٥) « بطول » وهو خطأ (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٩٨) (٤) في النسخة رقم (١٦)  
« فقال لمنافق » وما هنا هو الموافق لمسلم (ج ١ ص ١٣٤) \*

قال علي : وكل ذلك قد روى عن السلف رضى الله عنهم \*  
 وروىنا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس . ان أبا بكر الصديق  
 رضى الله عنه أم الصحابة رضى الله عنهم في صلاة الصبح بسورة البقرة ، قرأها في الركبتين (١)  
 وعن معمر عن قتادة عن أنس أن أبا بكر أيضاً أمهم في الصبح بآل عمران \*  
 وعن سفيان الثوري وسفيان بن عينة كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن  
 حصين بن سبرة (٢) أن عمر بن الخطاب قرأ في الفجر يوسف ، ثم قرأ في الثانية والنجم  
 فمسجد ، ثم قام فقرأ اذا زلزلت \*

ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة عن الحكم بن عتيبة أنه سمع عمرو بن  
 ميمون يقول : إن عمر بن الخطاب صلى الصبح بذي الحليفة فقال : سبحانك اللهم  
 وبمحمدك تبارك اسمك ونمالي جدك ولا إله غيرك ، وقرأ قل يا أيها الكافرون ، وقل  
 هو الله أحد ، وكان يتم التكبير \*

وعن عمر : أنه قرأ في الظهر ق والنداريات \*  
 وعن عبد الله بن عمر (٣) أنه قرأ في الظهر كهيمص \*  
 وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتاني عن أبي العالية البراء : (٤) سألت ابن عباس  
 أو سألته رجل : أقرأ في الظهر والمصر ؟ فقال : هو إمامك ، أقرأ منه ما قل أو أكثر ،  
 وليس في القرآن قليل \*

وعن حماد بن سلمة عن قتادة وثابت البناني وحيد وعثمان البتي ، كلهم عن أنس  
 ابن مالك : أنه كان يقرأ في الظهر والمصر ( سبح اسم ربك الأعلى ) و ( هل أتاك حديث

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٣٨٩) من طريق الشافعي عن ابن عينة عن الزهري .  
 ورواه مالك في الموطأ (ص ٢٨) عن هشام بن عروة عن أبيه (٢) يفتح السين المهملة  
 واسكان الباء الموحدة ، وفي النسخة رقم (٤٥) «سورة» باليم ، وهو خطأ ، والحسين  
 هذا لم أجده له ترجمة ولا ذكرأ إلا قول ابن سعد (ج ٦ ص ١٠٢) «روى عن عمر بن الخطاب  
 قال : صلى بنا عمر الفجر فقرأ في الركعة الأولى يوسف» (٣) في النسخة رقم (٤٥) «مروء»  
 ويحتاج الى تحرير رحمة إحداهما (٤) يفتح الباء وتشديد الراء نسبة الى يرى الأشياء ،  
 واسمه «زيد بن فيروز» على الراجح ، وهو تابعي ثقة مات في شوال سنة ٩٠هـ \*

الفاشية) ويسمنا النغمة أحياناً \*

وعن حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يقرأ في المغرب يس \*

وعن سفيان بن عيينة عن عثمان بن أبي سليمان النوفلي عن عراك بن مالك سمع أبا هريرة يقول: «قدمت المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخير، فوجدت رجلاً من غفار يؤم الناس في المغرب، فقرأ في الركعة الأولى سورة صريم، وفي الثانية (ويل للمطفئين) (١)» \*

وبكل ما ذكرنا يأخذ الشافعي وداود وجمهور أصحاب الحديث \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عبد الله بن نصر ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن وضاح ثنا موسى بن معاوية ثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن أبي أيوب الأنصاري أو زيد بن ثابت: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بالأعراف في المغرب في الركعتين (٢)» \* وروينا عن أبي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما: أن كل واحد منهما صلى الصبح بالصحابة (٣) رضي الله عنهم فقرأ في الركعة مائة آية من آل عمران، ثم قرأ في الثانية باقي السورة. وصح مثل هذا أيضاً عن ابن منمود \*

وحدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصر (٤) ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المني ثنا الهيثم بن عبيد الصيرفي عن أبيه (٥) عن الحسن البصري قال: لقد غزونا غزوة إلى خراسان معنا فيها ثلثمائة من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فكان الرجل منهم يصلي بنا، فيقرأ بالآيات من السورة ثم يركع \*

(١) رواه ابن سعد مطولاً (ج ٤ ص ٥٤) عن أحمد بن إسحق الحضرمي عن وهيب عن خنيس بن عراك بن مالك عن أبيه عن نقر من قومه «أن أبا هريرة» الخ (٢) رواه أحمد في المسند (ج ٥ ص ١٨٥) عن يحيى بن سعيد عن هشام، ورواه أيضاً (ج ٥ ص ٤١٨) عن وكيع عن هشام (٣) في النسخة رقم (٤٥) «بأصحابه» (٤) في النسخة رقم (١٦) «أحمد بن عبد الله البصري» وهو خطأ، وسيأتي على الصواب في المسألة (٤٤٨) (٥) لم أجد ترجمة للهيثم هذا ولا لأبيه \*

وعن ابن جريج عن عطاء : أنه إن قرأ في الركعة من صلاة الفرض آيات من بعض السورة ، من أولها أو من وسطها أو من آخرها ، قل عطاء : لا يترك ، كنه قرآن \* وعن علقمة انه كان يقرأ في الأولى من صلاة الصبح وسورة الدخان . والطور . وسورة الجن ، و يقرأ في الثانية منها آخر البقرة وآخر آل عمران والسورة القصيرة \* وعن أبي وائل : انه قرأ في إحدى ركعتي الصبح أم القرآن وآية . وعن إبراهيم النخعي نحو هذا \*

ومن طريق مالك عن نافع ان ابن عمر كان أحياناً يقرأ بالسورتين والثلاث في الركعة الواحدة في صلاة الفريضة (١) \*

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن أبي اسحاق السبيعي عن عمرو بن ميمون قال : صلى بنا عمر بن الخطاب صلاة المغرب ، فقرأ في الركعة الثانية ألم تر كيف ولا يلاف قرئش جمهما . ومثل هذا عن طاوس والربيع بن خثيم (٢) وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وغيرهم \*

وحدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب انا محمد بن بشار وعمر بن علي ، قال ابن بشار : ثنا يحيى بن سعيد القطان ، وقال عمرو بن علي : ثنا عبد الرحمن بن مهدي ، ثم اتفق يحيى وعبد الرحمن قالا : ثنا سفيان الثوري عن سعد ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة : « ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الصبح يوم الجمعة لم تنزل ، وهل أتى (٣) » \* وقد صح أيضاً من طريق ابن عباس ، وهو اختيار الشافعي وأبي سليمان وأصحاب الحديث \*

(١) في الموطن (ص ٢٧) (٢) في الأصلين « خيثم » بتقديم الياء الشاء ، وكذلك جاء في الأحكام للمؤلف ج ٦ ص ٥٣ وهو الموافق لضبط الخزرجي في الخلاصة ، وكل هذا خطأ ، والصواب بضم الخاء المعجمة وفتح الشاء المثناة واسكان الياء مصغراً ، وبه ضبطه ابن حجر في التقریب ، وكذلك ابن دريد في الاشتقاق (ص ١١٢ و ١١٣) وقال ومنهم الزبيدي ابن خثيم وكان أعبد أهل زمانه وكان ابن مسعود إذا رآه قال : بشر الخبيثين ، وقد صرح تفسير الزبيدي وخثيم بتصغير أختم والأختم العربيض الأنف (٣) في النسخة (ج ١ ص ١٥١) وروى نحوه أيضاً عن ابن عباس (ج ١ ص ١٥٢ و ٢٠٩) \*

ومن طريق مسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد ثنا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي -  
 انا ابن جريج عن عطاء قال قال ابو هريرة : في كل الصلاة يقرأ ، فقال له رجل :  
 ان لم ازد على علم القرآن قال ان زدت عليها فهو خير ، وان انتهيت اليها اجزأت عنك (١) \*  
 حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن قنص ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد  
 ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن مسلمة بن قنص ثنا سليمان هو ابن  
 بلال - عن جعفر بن محمد عن أبيه عن ابن أبي رافع (٢) قال صلى لنا ابو هريرة الجمعة فقرأ  
 بعد سورة الجمعة في الركعة الآخرة : ( إذا جاءك المنافقون ) قال ابن أبي رافع فأدركت  
 أبا هريرة حين انصرف ، فقلت له : إنك قرأت بسورتين (٣) كان علي بن أبي طالب يقرأ  
 بهما (٤) بالكوفة . فقال ابو هريرة : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ  
 بهما يوم الجمعة \* \*

وبه الى مسلم : ثنا عمرو الناقد ثنا سفيان بن عيينة عن ضمرة بن سعيد عن عبيد الله بن  
 عبد الله قال : كتب الضحاك بن قيس الى النعمان بن بشير يسأله : « أي شيء قرأ رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم يوم الجمعة سوى سورة الجمعة ؟ قال : كل يقرأ هل أذاك  
 حديث الفاشية » \* (٥)

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن  
 عبد الأعلى ثنا خالد - هو ابن الحارث - عن شعبة أخبرني معبد بن خالد عن زيد - هو  
 ابن عتبة - عن سمرة بن جندب قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الجمعة  
 بسبح (٦) اسم ربك الأعلى وهل أذاك حديث الفاشية » \*  
 وقال أبو حنيفة : يكره ان يكون الامام يلتزم في الجمعة او غيرها سورة بينها  
 او سوراً بينهما \*

قال علي : كره السنة ، وخالف فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكذلك من كره

(١) في مسلم ( ج ١ ص ١١٦ ) واختصره المؤلف (٢) في النسخة رقم (٤٥) « عن ابن رافع »  
 وهو خطأ (٣) في الأصلين « سورتين » وصححناه من مسلم ( ج ١ ص ٢٣٩ ) (٤) في النسخة  
 رقم (١٦) « يقرؤهما » وما هنا هو للوافق لمسلم (٥) في صحيح مسلم ( ج ١ ص ٢٣٩ ) (٦) في الأصلين  
 « سبح » بدون حرف الجر ، وصححناه من النسائي ( ج ١ ص ٢١٠ ) \*

شيئاً مما صح أنه عليه السلام فعله \*

وأما تقديم السورة قبل أم القرآن فلم يأت أمر بخلاف ذلك ، لكن عمل المسلمين وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم هو تقديم أم القرآن ، فكرهنا خلاف هذا ، ولم ينقل الصلاة به ، لأنه لم يأت عنه نهى ، وقد قال تعالى ( فاقروا ما ينسر من القرآن ) \*

والمعجب عن يشتم هذا ويميز تنكيس الوضوء ، وتنكيس الطواف وتنكيس الأذان !!  
وأما من بدأ الصلاة يريد تطويلها فأحس بمنذر من بعض من خلفه ، فأنف عبد الرحمن بن عبد الله حدثنا قال: ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إبراهيم ابن موسى الفراء (١) ثنا الوليد بن هوان بن مسلم - ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله ابن أبي قتادة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إني لأقوم في الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأنجو في صلاتي ، كراهية (٢) أن أشق (٣) على أمه » \*

٤٤٦ - مسألة - ويستحب الجهر في ركعتي صلاة الصبح ، والأولتين من المغرب ، والأولتين من العشاء ، وفي الركعتين من الجمعة ، والأسرار في الظهر كلها ، وفي المصركها ، وفي الثالثة من المغرب ، وفي الآخريتين من العشاء ، فإن فعل خلاف ذلك كرهناه وأجزأه \*

وأما الساموم ففرض عليه الأسرار بأمر القرآن في كل صلاة ولا بد ، فلو جهر بطلت صلاته . برهان ذلك: أن الجهر فيها ذكرنا أنه يحجر فيه والأسرار فيها ذكرنا أنه يسره «إنما هما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس أمرأ منه ، وأفضاله عليه السلام على الاتقضاء لأعلى الوجوب ، وهو عليه السلام الامام ، وحكم المنفرد كحكم الامام \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن المنثري ثنا محمد بن أبي عدي عن الحجاج - يعني الصواف (٤) عن يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة وأبي سلمة بن عبد الرحمن ابن عوف كلاهما عن أبي قتادة قال: «كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ،

(١) ليس في البخاري كلمة الفراء (٢) في الأصلين كراهية ومحبته من البخاري (ج ١ ص ٢٨٦) (٣) في النسخة رقم (١٦) «يشق» وما هنا هو الموافق للبخاري (٤) في الأصلين عن الحجاج يعني «ابن محمد» وهو خطأ ، وأظنه من المؤلف ، ومسلم نفسه قال في صحيحه «عن الحجاج يعني الصواف» فما أدري كيف كانت هذا على ابن حزم ! والحجاج الصواف هو ابن أبي عثمان مات سنة ١٤٣ ، وإمام الحجاج بن محمد المصيصي الأعور فهو متأخر عنه مات سنة ٢٠٦

فيقرأ في الظهر والمصر في الركعتين الأولين بشاتحة الكتاب وسورتين ، ويسمنا الآية أحياناً (١) \*.

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يجر بعض القراءة في الظهر  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن إبراهيم (٢)  
عن سلم (٣) بن قتبية ثنا هاشم بن البريد (٤) عن أبي اسحق عن البراء بن عازب قال :  
« كننا نصل خلف النبي صلى الله عليه وسلم الظهر فيسمنا الآية بعد الآيات من لقمان  
والقاريات (٥) » \*.

ورويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان : ثنا اسماعيل بن مسلم ثنا أبو النوكل - هو  
على بن داود اللخمي - (٦) قال : كان عمر بن الخطاب يقرأ في الظهر والمصر بالقاريات  
كرواً ، وفي القرآن المجيد يملن فيما \*.

ومن طريق معمر عن ثابت البناني قال : كان أنس بن مالك يصل في الظهر والمصر  
فربما سمنا من قراءته إذا الدماء انقطرت ، وسبح اسم ربك الأعلى \*  
فهذا أنس عمر بن الخطاب وأنس بن محمرة الصحابة رضي الله عنهم ، لا ينكرو ذلك عليهما أحد \*  
وعن عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : من صلى المغرب فقرأ في نفسه فأسمع نفسه  
أجزأ عنه \*.

وعن حماد بن سلمة عن داود - هو ابن أبي هند - عن الشعبي : أن سعيد بن العاص  
جهر في صلاة الظهر أو المصبر ، فضى في جهره ، فلما قضى صلاته قال : إني كرهت أن  
أخفي القرآن بعد ما جهرت به ، ولم يذكر سجدة السهو \*  
قال على : هذا منه بحضرة الصحابة ، لا ينكرو ذلك عليهم أحد (٧) \*.

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣١ و ١٣٢) (٢) هو محمد بن إبراهيم بن سدران ، بضم الصاد  
واسكان الدال المهملين (٣) سلم بفتح السين المهملة واسكان اللام ، وفي النسخة رقم (١٦)  
« سالم » وفي النسخة رقم (٤٥) « مسلم » وكلاماً خاطئاً (٤) البريد : بفتح الباء الواحدة  
وكسر الراء وبهـاء ياء مشتاة تحية وآخره دال مهمله (٥) في النماز (ج ١ ص ١٥٣) \*  
(٦) بالنون والجيم (٧) سعيد بن العاص وإن لم يكن صحابياً ، إلا أنه كان أميراً على الكوفة من  
قبل عثمان ثم على المدينة من قبل معاوية ، والصحابة فيهما متوافرون إذ ذلك \*.

وقد روينا أيضا الجهر في المصر عن خباب بن الارت رضى الله عنه \*  
وعن وكيع عن الربيع عن الحسن البصري قال : اذا جهر فيها يخافت به فلا سهو عليه \*

وعن وكيع عن اسرائيل عن جابر عن عبد الرحمن (١) بن الاسود بن يزيد عن الاسود وعلقمة (٢) : أنهما كانا يجهران فيما يخافت فيه فلا يسجدان (٣) \*  
ومن طريق البخاري : ثنا محمد بن بشار ومحمد بن كثير ، قال ابن بشار : ثنا غندر عن شعبة ، وقال ابن كثير أنا سفيان الثوري ، ثم اتفق شعبة وسفيان كلاهما عن سعد ابن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف عن طلحة بن عبد الله بن عوف قال : «صليت خلف ابن عباس على جنازة ، فقرأ بفاتحة الكتاب ، وقال : لتعلموا أنها سنة (٤)» \*  
قال علي : وإنما كرهنا ذلك لأن الجمهور من فعله عليه السلام كان الجهر فيما ذكرناه أنه يجهره ، والاسرار فيما ذكرناه أنه يسره ، ولا سجود سهو في ذلك ، لأن ما يباح تيمد فعله أو تركه فلا سهو فيه ، لأنه فعل مأهول مباح له ، وإنما السهو الذي يسجد له فيما لو فعله عمداً بطلت صلاته ، من ترك أو فعل \*

وقال الشافعي : من جهر فيما يسره أو أسر فيما يجهره فيه كرهناه ونعت صلاته ، ولا سجود سهو فيه ، وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا وبه نقول \*  
وقال مالك : إن جهر فيما يسره أو أسر فيما يجهره فيه فإن كان ذلك كثيراً سجد للسهو ، وإن كان قليلاً فلا شيء فيه \*

قال علي : وهذا خطأ لأنه لا يخلو أن يكون مباحاً فالكثير منه والقليل سواء أو يكون محظوراً ، فالتقليل منه والكثير سواء ، ولا يجوز أن يحمل قليل ما حرم كثيره إلا بنص وارد في ذلك وأيضاً : فيسأل عن حد الكثير الموجب لسجود السهو من القليل الذي لا يوجب ، فلا سبيل له إلى تحديده إلا بتحكم لارهاق عليه ، ولا يميز عن مثله أحد

(١) جابر هو ابن يزيد الحمفي - ضعيف جداً - وفي النسخة رقم (١٦) «عن جابر بن عبد الرحمن» الخ وهو خطأ (٢) الأسود هو ابن يزيد بن قيس النخعي ، وعلقمة هو ابن قيس النخعي ، فبداً الرحمن رواء عن أبيه الأسود وعن عم أبيه علقمة (٣) في النسخة رقم (٤٥) «ولا يسجدان» (٤) في البخاري (ج ٢ ص ١٨٩) طبع إدارة الطباعة النورية \*



ومن الخيال إيجاب حكم فيما لا يبين مقداره الموجب لتلك الحكم »  
 وقول ابوحنيفة : إن أسر الإمام فيما يجوز فيه أو جهر فيما يسر فيه ، فإن كان سهواً  
 فعليه سجود السهو ، وإن كان عمداً فلا سجود سهو فيه ، والصلاة تامة ، فإن فعل ذلك  
 المنفرد عمداً أو سهواً فصلاته تامة ، ولا سجود سهو فيه ، والصلاة تامة ، فإن فعل ذلك  
 المنفرد عمداً أو سهواً فصلاته تامة ، ولا سجود سهو فيه \* (١)

قال علي : وهذا خطأ من وجهين : أحدهما : إباحته تصمد ذلك ، ولا سجود عنده  
 على العامد ، وإيجابه السجود على الساهي ، وهو لم يسه إلا عما أيسر له عنده تركه وفعله ،  
 فأى سجود في هذا ؟! والثاني تفرقه في ذلك بين الإمام والمنفرد ، وهذا عجب آخر !!  
 ولا نعرف قول أبي حنيفة وقول مالك ههنا عن أحد قبلهما ، وقد خلفا في ذلك كل رواية  
 عن الصحابة رضي الله عنهم \*

قال علي : وأما المأموم فأنما تبطل صلاته إن جهر في شيء من قراءته فلقول الله تعالى  
 ( وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون . وإذا ذكر ربك في نفسك  
 تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول ) وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله : « أنما  
 جعل الإمام ليؤتم به » . وفي الحديث : « وإذا قرأنا نصتوا » فمن لم ينصت من المأمومين  
 وجهر فقد خالف الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم في صلاته ، ولم يفعل كما أمر ،  
 فلم يصل . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٤٧ - مسألة - ويستحب تطويل الركعة الأولى من كل صلاة أكثر من الركعة  
 الثانية منها \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا  
 موسى بن إسماعيل ثنا همام - هو ابن يحيى - (٢) عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن عبد الله بن  
 أبي قتادة عن أبيه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الأولين بألم الكتاب  
 وسورتين . وفي الركعتين الآخرين بألم الكتاب . ويسمنا الآيتين . ويطول في الركعة

(١) ما بين القوسين وهو من أول قوله « والصلاة تامة » إلى هنا زيادة من النسخة رقم  
 (٤٥) كتب بمخاضتها وكتب بموارده (صح) (٢) في النسخة رقم (١٦) « ثنا يحيى » وما هنا  
 هو الموافق للبخاري (ج ١ ص ٣٠٩) \*

الأولى ما لا يطلو (١) في الركعة (٢) الثانية وهكذا في العصر، وهكذا في الصبح \*  
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عمران بن يزيد بن خالد  
 الدمشقي ثنا السامعيل بن عبد الله بن سبعة ثنا الأوزاعي ثنا يحيى بن أبي كثير ثنا عبد الله  
 ابن أبي قتادة حدثني أبي : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بأم القرآن  
 وسورتين في الركعتين الأولىين من صلاة الظهر وصلاة العصر . ويسمنا الآية أحياناً  
 وكان يطيل (٣) في الركعة الأولى \* »

قال علي : هذا عموم لكل صلاة . لأنها قضية قائمة بنفسها \*  
 وروى يثا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن إبراهيم - هو  
 النخعي - قال الأول من الصلوات كلها الطوال في القراءة \*  
 وعن عبد الرزاق عن إسرائيل عن عيسى بن أبي عزة (٤) عن الشعبي مثل قول إبراهيم  
 وعن عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : إني لأحب أن يطول الإمام الأولى  
 من كل صلاة حتى يكثر الناس ، فإذا صليت لنفسى فاني أحرص على أن أجعل الأولىين  
 والآخريتين سواء \* »

٤٨٨ - مسألة - ونستحب أن يضع المصلى يده اليمنى على كوع يده اليسرى في  
 الصلاة ، في وقوفه كله فيها \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا عفان - هو ابن مسلم - ثناهم ثنا  
 محمد بن جحادة ثنا عبد الجبار بن وائل عن علقمة بن وائل أنه حدثه عن أبيه وائل بن  
 حجر : « أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة كبر (٥) ، ثم  
 التحف بثوبه ثم وضع يده اليمنى على اليسرى » وذكر باقي الحديث \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن  
 (١) في الأصلين في الموضعين « ويطيل » وصحناه من البخاري (٢) كلمة « الركعة »  
 محذوفة من الأصلين (٣) في الأصلين « ويطيل » بخفف « كان » وزدناها من  
 النسائي (ج ١ ص ١٥٣) (٤) بفتح العين المهملة وتشديد الراء المفتوحة (٥) في النسخة  
 رقم (١٦) « دفع يديه في الصلاة ثم كبر » وفي النسخة رقم (٤٥) « دفع يديه في الصلاة حين  
 كبر » وما هنا هو الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١١٨) \*

عبد السلام الخشني ثنا محمد بن الشئبى ثنا عبد الرحمن بن مهدى انا هشيم عن الحجاج بن ابي ذئب قال سمعت ابا عثمان النهدي يحدث عن ابن مسعود (١) قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم وقد وضعت شمالى على يمينى فى الصلاة فأخذ يمينى فوضعا على شمالى (٢) \* «

وروي ناعن على رضى الله عنه . انه كان اذا طول قيامه فى الصلاة يمسك بيده اليمنى ذراعه اليسرى فى اصل الكف الا ان يسوى ثوباً او يحك جلدأه

وعن ابي هريرة قال . وضع الكف على الكف فى الصلاة تحت السرة (٣) \*  
وعن عائشة رضى الله عنها أنها قالت : ثلاث من النبوة : تمجيل الافطار ، وتأخير السحور ، ووضع اليد اليمنى على اليد اليسرى فى الصلاة \*

وعن أنس مثل هذا أيضاً ، إلا أنه قال : من أخلاق النبوة ، وزاد : تحت السرة (٤) \*

(١) فى النسخة رقم (١٦) «عن أبى مسعود» وهو خطأ (٢) رواه النسائى (ج ١ ص ١٤١) عن عمرو بن على عن ابن مهدى نحوه ، ورواه أبوداود (ج ١ ص ٢٧٤) عن محمد بن بكر بن الريان ، وابن ماجه (ج ١ ص ١٤٠) عن أبى اسحق المروى كلاماً عن هشيم مختصراً ، ورواه البيهقى (ج ٢ ص ٢٨) من طريق أبى داود والحديث استاده صحيح كما قال ابن سيد الناس (٣) أثر على وأبى هريرة روى نحوه أبوداود (ج ١ ص ٢٧٤) و (٢٧٥) بإسنادين ضعيفين (٤) أما أثر أنس فلم أجده ، وأما أثر عائشة فقد نسبته الزرقانى فى شرح الموطن (ج ١ ص ٢٨٦) الى السعيد بن منصور ، وذكر السيوطى نحوه من حديث أبى الدرداء ونسبه للطبرانى ورمز اليه برمز الحديث الحسن ، وذكره الحفاظ المهيمن فى مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٨٣) وقال . «رواه الطبرانى فى الكبير مرغوعاً وموقوفاً على أبى الدرداء والموقوف صحيح والرفوع فى رجاله من لم أجده من ترجمه » وذكر أيضاً عن ابن عباس مرغوعاً «انا ممشراً أنبياء أمرنا . بتعجيل فطرنا . وتأخير سحورنا وأن نضع أيمننا على شمالتنا فى الصلاة » ثم قال «رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح» وذكر الألبانى نحوه فى نصب الرأية (ج ١ ص ١٦٥) من حديث ابن عباس ومن حديث أبى هريرة عن الدارقطنى ، وضعفهما الألبانى ، فلا أدري هل استناد الدارقطنى فى حديث ابن عباس مثل استناد الطبرانى أو لا ؟ ولكن يظهر من كلام ابن حجر فى التلخيص

ومن طريق مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال : « كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة (١) » \*  
قال علي : هذا راجع في أقل أحواله الى فعل الصحابة رضي الله عنهم ، إن لم يكن مستنداً \*

ومن طريق أبي حميد الساعدي أنه قال . « أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم »  
« ثم وصف أنه » كبر فرفع يديه الى وجهه ثم وضع يمينه على شماله » \* (٢)  
وروينا فعل ذلك عن أبي مجلز وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وعمرو بن ميمون ومحمد ابن سيرين وأيوب السختياني وحامد بن سلمة : أنهم كانوا يفعلون ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود \*

٤٤٩ — مسألة — ونستحب أن لا يكبر الامام إلا حتى يستوي كل من وراءه  
في صف أو أكثر من صف ، فإن كبر قبل ذلك أساء وأجزأه \*  
وقال أبو حنيفة : اذا قال المقيم « قد قامت الصلاة » فليكبر الامام \*  
وروينا عن إبراهيم النخعي إجازة تكبير الامام قبل أن يأخذ المؤذن في الاقامة \*  
قال علي : وكلا القولين خطأ \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح شاعبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا هرون بن معروف وحرمة بن يحيى قالا : ثنا ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف سمع اباه ربيعة يقول . « أقيمت الصلاة فقمنا فعدلنا الصفوف قبل أن يخرج إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاتى رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا قام في مصلاه

(ص ٨٤) أنهما استأذنا غطفان . ثم وجدت أثر عائشة في سنن البيهقي ( ج ٢ ص ٢٩ )  
وحدثني أبي هريرة وابن عباس في الدارقطني (ص ١٠٦) (١) في الموطأ (ص ٥٥ و ٥٦)  
والبخاري من طريق مالك ( ج ١ ص ٢٩٦ ) وفي آخره عند البخاري « قال أبو حازم .  
لا أعلمه إلا أنه بنى ذلك الى النبي صلى الله عليه وسلم » وهذا صريح في أنه مرفوع \*  
(٢) حديث أبي حميد سيد كرم المؤلف بمضامنه باستاده الى البخاري في السلسلة رقم (٤٥٥)  
وتشكروا على طرقة وما قيل فيه هناك ان شاء الله تعالى \*

وقبل (١) أن يكبر ذكره فنصرف ، وقال لنا : مكانكم ، فلم نزل قياماً تنتظره حتى خرج الينا وقد اغتسل ، يتلف رأسه ماء ، فكبر فصلى بنا \*

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن ثابت البناني عن أنس قال : « كانت الصلاة تمام فيكلم الرجل النبي صلى الله عليه وسلم في الحاجة تسكون له ، يقوم بينه وبين القبلة قائماً يكلمه ، فرجاً رأيت بعض القوم ينمس من طول قيام النبي صلى الله عليه وسلم » (٢)

وأيضاً نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للمؤمنين : « وإذا كبر فكبروا » يعني الامام - بمطل لقول أبي حنيفة ، لأنه اذا كبر الامام ولم يتم القيم الاقامة لم يمكن القيم أن يكبر اذا كبر الامام فأبو حنيفة يأمره بخلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يكبر اذا كبر الامام \*

ورويانا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : كان عمر يمشي رجالاً يسوون الصفوف فاذا اجازوه كبر \* (٣)

وعن مالك عن أبي النضر عن مالك ابن أبي عامر قال : كان عثمان بن عفان لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف ، فيخبرونه أنها قد استوت فيكبر \* (٤)

وعن وكيع عن مسعر بن كدام عن عبيد الله بن ميسرة عن معقل بن أبي قيس (٥) عن عمر ابن الخطاب : أنه كان ينتظر بعدما أقيمت الصلاة قليلاً \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٦٨) « قيل » بدون الواو (٢) رواه البخاري ثلاثاً أسانيد عن أنس بمناه (ج ١ ص ٢٦٢ وج ٨ ص ١١٧) ورواه مسلم بأسانيد كثيرة (ج ١ ص ١١١ و ١١٢) \*

(٣) رواه مالك في الموطأ (ص ٥٥) عن نافع ابن عمر الخ وهو منقطع فيستند وصله من هنا ، لأن هذا الاسناد صحيح جداً (٤) روى نحوه أيضاً مالك في الموطأ عن عمه أبي سهيل ابن مالك عن أبيه ، وأبوه هو مالك بن أبي عامر الأصبحي وهو جد مالك بن أنس ، وأبوه أبو سهيل عم مالك اسمه نافع (٥) معقل بن أبي قيس هذا لم أجده ترجمة ولا ذكره ، ويحتمل جداً أن يكون « معقل بن قيس » الذي ذكر ابن دريد في الاشتقاق (ص ١٣٦) أنه كان على شرطة علي صلوات الله عليه . وكان من قواعد علي وأنصاره وله ذكر في تاريخ الطبري مراراً ، انظر (ج ٥ ص ٢٣٧ و ٢٤٣ وج ٦ ص ٣١ و ٤٥ و ٤٨ و ٧٠ و ٧٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١١ و ١١٣ - ١١٥ - ١٢٠) والله أعلم \*

وروي نافع الحسن بن علي رضي الله عنهما نحو هذا \*  
فهذا فضل الخليفةين بحضرة الصحابة رضي الله عنهم ، واجماعهم معهم على ذلك \*  
وروي نافع الحجاج بن النعمان عن عبد الله بن داود الخريبي (١) قال : أذن سفيان  
الثوري في النار وأقام في النار ، ثم نزل فأمننا \*

وقولنا هو قول مالك والشافعي وأحمد وداود ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل  
قال علي : واحتج مقلد أبي حنيفة بأثر رويته من طريق وكيع عن سفيان الثوري  
عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدي : « أن بلالا قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم :  
يا رسول الله ، لا تسبقني بآمين » (٢) \*

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن  
عن أبي هريرة : أنه كان مؤذناً للملاء بن الحضرمي بالبحرين ، فقال له أبو هريرة :  
لنتظرنى بآمين أو لاؤذن لك (٣) \*

قال علي : واحتجاجهم بهذين الأثرين من أقبح ما يكون من التمجيد في الدين !  
واقدم على الفضيحة بالتدليس على من اغتر بهم ! ودليل على قلة الورع جملة ! لأنهم لا  
يروون للأمام أن يقرأ خلف الإمام أصلاً بل يرون للإمام أن يقول « وجهت وجهي »  
إلى آخر الكلام الروى في ذلك قبل أن يقرأ أم القرآن ، وبالضرورة والشاهدة يدرون  
أن المقيم إذا قال « قد قامت الصلاة » فكبر الإمام ، فلم يبق على المقيم شيء إلا أن  
يقول « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » فمن الحال الممتنع الذي لا يشك أن يكون الإمام  
يتم قراءة أم القرآن قبل أن يتم المقيم قول « الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله » ثم يكبر ،  
فكيف يكون هذا دليلاً على أن الإمام يكبر إذا قال المقيم « قد قامت الصلاة » !  
بل لو كبر الإمام مع ابتداء المقيم الإقامة لما أتم أم القرآن أصلاً إلا بعد تمام المقيم  
الإقامة ، وبعد أن يكبر للأحرام ، فكيف بثلاث كلمات ؟ ! فقد كان ينبغي لهم أن  
يستحيوا من التمجيد في دين الإسلام بثمل هذا الضعف ! \*

فان قيل : ما معنى قول بلال وأبي هريرة : لا تسبقني بآمين ؟

(١) يضم الخاء المعجمة وفتح الراء (٢) سبق الكلام عليه في هذا الكتاب (ج ٣)

ص ٢٦٣ (٣) سبق أيضاً في ج ٣ ص ٢٦٤ \*

قلنا : معناه بين في غاية البيان ، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أخبر أن الامام اذا قل « آمين » قالت الملائكة « آمين » فان وافق تأمينه تأمين الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه ، فأراد بلال من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتمهل في قول « آمين » فيجتمع معه في قولها ، وجاء لموافقة تأمين الملائكة ، وهذا الذي أراد أبو هريرة من الملاء . فبطل تعلقهم بهذين الأثرين \*

وموهوا أيضاً بما حدثناه أحمد بن محمد الطلفكي قال ثنا ابن مفرج ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا أحمد بن محمد بن النثي ثنا الحجاج بن فروخ عن العوام بن حوشب عن عبد الله بن أبي أوفى قال : كان بلال اذا قال : قد قامت الصلاة ، نهض رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتكبير (١) « قال البزار : لم يرو هذا أحد من غير هذا الطريق . ورووا نحو هذا أيضاً عن عمر بن الخطاب \*

قال علي : وهذان أثران مكذوبان \*

أما حديث ابن أبي أوفى فن طريق الحجاج بن فروخ ، وهو متفق على ضعفه ونزك الاحتجاج به \*

وأما خبر عمر فن طريق شريك القاضي ، وهو ضعيف . فبطل التعلق بهما \*

وقد ذكرنا أن الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن عمر خلاف هذا \*

قال علي : وهم يقولون : لا تقبل خبر الواحد فيها تعظم البلوى به ؟ \*

قال علي : وهذا ما تعظم به البلوى . فلو كان كما يقولون ما خفي على سائر الفقهاء ، وقد

قبلوا فيه خبراً واحداً ، وتركوا له الآثار الناجية \*

• ٤٥ — مسألة ونستحب لكل مصل إذا مر بآية رحمة أن يسأل الله تعالى من

فضله ، واذا مر بآية عذاب أن يستعين بالله عز وجل من النار \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن بشار حدثني يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن أبي عدي ، كلهم عن شعبة

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٢٢) من طريق أزهر بن جليل عن حجاج بن فروخ

القمي الواسطي ، وضعفه ، ونسبه الميشتي في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٤٤) إلى الطبراني

في الكبير وضعفه جداً ، ونقله ابن حجر فيلسان الزبان (ج ٢ ص ١٧٨) \*

عن الأعمش عن سعد بن عبيدة عن المستورد بن الأحنف عن صلة بن زفر عن حذيفة: «أنه صلى إلى جنب النبي صلى الله عليه وسلم ليلة، فكان إذا مر بآية عذاب وقف فتموذه» (١) وإذا مر بآية رحمة وقف فدعا، وكان يقول في ركوعه: سبحان ربّي العظيم، وفي سجوده: سبحان ربّي الأعلى» (٢) \*

ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى: أن عائشة أم المؤمنين مرت بهذه الآية: (فخ الله علينا ووقانا عذاب السموم) فقالت: رب من على وقى عذاب السموم \*

وبه إلى سفيان: عن السدي ومسر قال السدي: عن عبد خير الهمداني قال: سمعت علي بن أبي طالب قرأ في صلاة (سبح اسم ربك الأعلى) فقال: سبحان ربّي الأعلى \* وقال مسر: عن عمير بن سعيد. (٣) أن أبا موسى الأشعري قرأ في الجمعة (سبح اسم ربك الأعلى) فقال: سبحان ربّي الأعلى \*

وعن عبد الرزاق عن أبي اسحاق السبيعي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أنه كان إذا قرأ: أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى؟ قال: اللهم بلى، وإذا قال: (سبح اسم ربك الأعلى) قال: سبحان ربّي الأعلى \*

وعن شعبة عن أبي اسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه \* وعن علقمة: أنه قرأ (رب زدني علماً) فقال: رب زدني علماً \*

(١) في النسائي «وتعوذ» (٢) في النسائي (ج ١ ص ١٥٦) ورواه أيضاً مطولاً عن ابن راهويه عن جرير عن الأعمش (ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠) ورواه أيضاً عن حسين ابن منصور عن ابن نمير عن الأعمش (ج ١ ص ٢٤٥) ورواه مسلم (ج ١ ص ١٥٦) وأبو داود (ج ١ ص ٣٣٥) والترمذي (ج ١ ص ٥٥) وابن ماجه (ج ١ ص ١١٠) بعضها معطول وبعضها مختصر (٣) هكذا في النسخة رقم (٤٥) وأنا أرجح أنه الصواب وأنه «عمير بن سعيد النخعي الصبياني - بضم الهمزة وسكون الهمزة - الكوفي» وفي النسخة رقم (١٦) «مسر عن عبيد بن عمير بن سعيد» واظنه خطأ، فاني لم أجده ترجمة له وإنما الموجود «عبيد بن عمير بن قتادة بن سعد بن عامر» وهو مكّي ومسر كوفي، وعمير بن سعيد وعبيد بن عمير بن قتادة بن ريان كلاهما عن أبي موسى \*



وعن حجر المديري (١) أنه . كان يصلي ، فإذا قرأ (أفرايتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون؟) قال . بل أنت رب \*

٤٥٦ - مسألة - ونستحب لكل مصل إذا قال «سمع الله لمن حمده» ، وبناؤك الحمد أن يقول «ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء» بعد «فان زاد على ذلك» أهل السماء والمجد ، أحق ما قال العبد ، وكانا لك عبد ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد» فحسن وإن اقتصر على الأول فحسن \*

برهان ذلك ما حدثنا حماد بن عمار بن أبي أصيبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي ثنا أبو معاوية ثنا الأعمش عن عبيد بن الحسن (٢) عن عبد الله (٣) بن أبي أوفى قال . «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده» ، قال . اللهم زد بنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء» بعد (٤) \*

حدثنا حماد بن عمار بن أبي أيمن ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا أبي ثنا وكيع ثنا الأعمش عن عبيد بن الحسن الزرقاني قال . سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول . «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال سمع الله لمن حمده» ، اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء» بعد \*

قال علي . وحده ثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبد الله بن أبي شبة أبو بكر ثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش عن عبيد بن الحسن عن عبد الله بن أبي أوفى قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع ظهره من الركوع قال . سمع الله لمن حمده» ، اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء» بعد (٥) \*

وبه إلى مسلم . ثنا عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي ثنا مروان بن محمد الدمشقي ثنا سعيد بن عبد العزيز عن عطية بن قيس عن قزعة (٦) عن أبي سعيد الخدري قال .

(١) بفتح الميم والدال المهملة ، وهو حجر بن قيس الهمداني النخعي ، تابعي ثقة \*  
(٢) في النسخة رقم (١٦) عبيد بن الحسين وهو خطأ (٣) في النسخة رقم (٤٥) عبد الله وهو خطأ (٤) في مستند أحمد ، (ج ٤ ص ٣٨١) ورواه أيضاً عن وكيع عن الأعمش وبمسمر (٣ ص ٣٥٣) عن عبيد ، ورواه أيضاً بإسناد أخرى (ص ٣٥٤-٣٥٦) (٥) في مسلم (ج ١ ص ١٣٧) (٦) بفتح القاف والزاى \*

« كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من الركوع قال . ربنا (١) لك الحمد ملء السموات والأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد (٢) أحق ما قال العبد ، وكلنا لك عبد ، اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » \*

وبه أن مسلم : ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا هشيم بن بشير أنا هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء - هو ابن أبي رباح - عن ابن عباس : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفع رأسه من الركوع قال . اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وما بينهما (٣) وملء ما شئت من شيء بعد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجبد منك الجبد » \*  
قال على . فهذه آثار متظاهرة وأحاديث متواترة ، وروايات متاصرة ، ولا يسع أحدا الرغبة عنها \*

وقد قال بهذا طائفة من السلف الصالح كإحدنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد ابن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة ثنا قيس بن سعد وحماد بن أبي سليمان عن سعيد بن جبير : أن ابن عباس كان إذا رفع رأسه من الركوع قال . « اللهم ربنا لك الحمد ، ملء السموات (٤) وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد (٥) » \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا عبيد الله بن معاذ النبري ثنا أبي ثنا شعبة عن الحكم . أن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود كان يصلي بالناس ، فإذا رفع رأسه من الركوع

(١) في النسخة رقم (٤٥) اللهم ربنا وما هنا هو الموافق للدارمي (١٥٦) وصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣١) (٢) في النسخة رقم (٤٥) «والحمد» وما هنا هو الموافق للدارمي ومسلم \* (٣) في النسخة رقم (١٦) «وملء ما بينهما» وما هنا هو الموافق لصحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٧ و ١٣٨) (٤) في النسخة رقم (٤٥) «السموات» وما هنا أصح لموافقة الرفوع من حديث ابن عباس نفسه (٥) رواه مسلم (ج ١ ص ١٣٧ و ١٣٨) والبيهقي (ج ٢ ص ٩٤) من طريق هشام بن حسان عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما

قام قدر ما يقول (١) . الله ربنا لك الحمد ، ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بمد ، أهل الثناء والمجد ، لا مانع لما أعطيت ، ولا معطي لما مننت ، ولا ينفع ذا الجند منك الجند \*

قال علي . وهذا أيضا قول الشافعي وأصحابه وبعض أصحابنا ، وبه نأخذ . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٥٢ — مسألة — فإن طول الإنسان ركوعه وسجوده ووقوفه في رفعه من الركوع وجلوسه بين السجدين ، حتى يكون كل شيء من ذلك مساوياً لوقوفه مدة قراءته قبل الركوع — فحسن \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن الحسين الجحدري عن أبي عوينة عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال : « رُمِقت الصلاة مع محمد صلى الله عليه وسلم فوجدت قيامه فركعت فاعتدله بمد ركوعه فسجدته فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته وجلسته (٢) ما بين التسليم والانصراف — : قرأاً من السواء » \*

وبه إلى مسلم : ثنا أبو بكر بن نافع العبدى ثنا بهز بن أسد ثنا حماد ان ثابت عن أنس قال . « ماصليت خلف أحدنا جز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام ، كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم متقاربة ، وكانت صلاة أبي بكر متقاربة ، فلما كان عمر بن الخطاب مد في صلاة الفجر ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال . سمع الله لمن حمده قام حتى نقول . قد أوم ، ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول . قد أوم » (٣) \*

(١) الذي في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٣٦) « قدر ما أقول » وكذلك هوف كل نسخ مسلم ، قال القائل هو الراوى وهو الحكم (٢) كلمة « وجلسته » هذه سقطت من صحيح مسلم المطبوع في بولان (ج ١ ص ١٣٦) والطبوع في الاستانة (ج ٢ ص ٤٠٤ و ٤٠٥) وأبوابها هو المصواب ، وهي ثابتة في نسخة مخطوطة صحيحة من مسلم وأيدها ثبوته في الأصلين هنا (٣) في صحيح مسلم (ج ١ صحيفة ١٣٦) \*

وفعله السلف الطيب كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سليمان بن حرب ثنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أنس أنه قال : « إني لألوان أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا ، قال ثابت . فكان أنس يصنع شيئاً لم أركم تصنعونه ، كان إذا رفع رأسه من الركوع قام حتى يقول القائل . قد نسي ، وبين السجدين حتى يقول القائل . قد نسي » (١) \*  
قال علي . هذا يوضح أنه لا حجة في عمل أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
وعن وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم قال . كان أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود يبطل القيام بعد الركوع ، فكانوا يسيئون ذلك عليه \*  
قال علي : الميب هو من عاب عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعول على ما لا حجة فيه وبالله تعالى التوفيق \*

٤٥٣ — مسألة — وتحسين الركوع هو أن لا يرفع رأسه إذا ركع ولا يجمله ، لكن معتدلاً مع ظهره ، وأما في السجود فيقنطر ظهره جداً ما أمكنه ، و يفرج ذراعيه ما أمكنه ، الرجل والمرأة في كل ذلك سواء \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكير ثنا بكر بن مضر عن جعفر بن زريعة عن ابن هريرة عن عبد الله بن مالك ابن بختينة : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى فرج بين يديه حتى يبدو باض إبطيه » (٢) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن عبيد الله بن عبد الله بن الأسم عن عمه يزيد بن الأسم : أنه أخبره عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت (٣) « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سجد لو شامت بهمة أن تمر بين

(١) في البخاري (ج ٢ ص ٩) ورواه أيضاً مسلم عن خلف بن هشام عن حماد (٢) في البخاري (ج ٢ ص ٥) ورواه مسلم أيضاً عن قتيبة عن بكر (ج ١ ص ١٤١) (٣) الذي في مسلم « يزيد بن الأسم عن ميمونة قالت » (ج ١ ص ١٤١) وأما اللفظ الذي هنا فهو رواية مرواها الفراري عن عبيد الله بن عبد الله في صحيح مسلم أيضاً \*

يديه لمرت (١) \*

وبه الى مسلم : ثنا اسحاق بن ابراهيم — هو ابن راهويه — أنا عيسى بن يونس  
ثنا حسين المعلم عن يديل بن مبصرة عن أبي الجوزاء عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم « كان اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه (٢) » \*

وروي نافع بن حماد بن سلمة عن أبي جرة (٣) : قلت لعائذ بن عمرو الزنى (٤) : اذا ركعت  
أنصب في ركوعي؟ قال : لا ، ولكن اعتدل حتى تستوي أطباق صلبك (٥) ، قلت : اذا  
سجدت أسجد على مرفقي؟ قال : لا ، ولكن جافيهما (٦) \*

وعن وكيع عن طلحة القصاب عن الحسن البصري قال : كان عمر بن الخطاب يعلم أصحابه  
اذا ركعوا ان لا يقتنوا ولا يصوبوا \*

وعن وكيع عن أبيه عن شهاب البارق (٧) : ان علي بن أبي طالب كان اذا سجد خوى  
كما يخوى للبعير الضامر (٨) \*

وعن وكيع عن ذكر ياء بن أبي زائدة عن أبي اسحاق السبيعي قال : رأيت مسروفاً  
ساجداً كأنه أحذب \*

وعن الحسن : يركع الرجل غير شاخص ولا منكس \*

(١) قوله « لمرت » سقط من الأصلين وزدناه من صحيح مسلم (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٤١  
و ١٤٢) واختصره المؤلف (٣) بالجيم والراء ، واسمه نصر بن عمران . نأبى ثقة (٤) بضم الهم  
وفتح الزاي ، وفي النسخة رقم (١٦) « الدني » وهو تصحيف ، وعائذ هذا شهد يمة  
الرضوان (٥) الطبق فقار الطهر واحدة طبقة ، وكل مفصل طبق وجمه أطباق . نقله  
في اللسان عن الأصمعي (٦) اي باعدهما ، وفي النسخة رقم (١٦) « ولكن جافيا » قال  
في اللسان : « وفي الحديث . أنه كان يخاف عضديه عن جنبه في السجود اي يباعدهما .  
وفي الحديث . اذا سجدت فتجاف وهو من الجفاء البعد عن الشيء ، جفاء اذا بعد عنه  
وأجفاه اذا أبعد » فالملتان محتملتان أذن ، والأولى عندي أقرب وأرجح (٧) شهاب  
هذا لم أجده ذكراً ولا نرجة (٨) في اللسان . « خوى الرجل — بفتح الواو الشددة —  
تجافى في سجوده وفرج ما بين عضديه وجنبه ، وكذلك البعير اذا تجافى لبر وكه » ثم  
قال « ومنه يقال للثاقة ادا بركت فتجافى بطنها في بروكها لضمرها — قد خوت »

وعن إبراهيم النخعي . أنه كان يكره أن يفتع أو يصوب في الركوع \*

وهو قول الشافعي وأبي سليمان وأصحاب الحديث \*

وأما المرأة فلو كان لها حكم بخلاف ذلك لما أغفل رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان ذلك ،  
والذى يدومنها في هذا العمل هو بمنه الذى يدومنها في خلافه ، ولا فرق . والله تعالى ينتصم \*

٤٥٤ — مسألة ونستحب لكل مصل إذا رفع رأسه من السجدة الثانية أن يجلس  
متمكناً يقوم من ذلك الجلوس الى الركعة الثانية والرابعة \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري  
ثنا محمد بن الصباح انا هشيم انا خالد — هو الخذاء — عن ابي قلابة انا مالك بن  
الحويرث الليثي . « انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ، فاذا كان في وتر من صلاته  
لم ينهض حتى يستوى قاعداً » (١) \*

وهو عمل طائفة من السلف \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السلم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود  
ثنا مسدد ثنا اسماعيل — هو ابن علية — عن ايوب السخيتاني عن ابي قلابة ثنا ابو سليمان  
مالك بن الحويرث في مسجدنا قال . « — إني لأصلى بكم ما ريد (٢) الصلاة ، ولكني  
اريد اريكم (٣) كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قل ابو قلابة . كان يصلى  
مثل صلاة شيخنا هذا ، بنى عمرو بن سلمة امامكم ، (٤) وذكر . انه كان اذا رفع رأسه  
من السجدة الثانية (٥) في الركعة الاولى قد تم قام » (٦) \*

قال علي . عمر وهذا له محبة ، ولأبيه محبة ، (٧) فهو عمل طائفة من الصحابة وغيرهم

معهم \*

ودروينا عن أحمد بن حنبل . أن حماد بن زيد كان يفعل ذلك على حديث مالك  
ابن الحويرث ، وهو قول الشافعي وأحمد وداود \*

(١) في البخاري (ج ٩ ص ٩) (٢) في أبي داود (ج ١ ص ٣١٢) « وما أريد » (٣) في أبي  
داود « أريد أن أريك » (٤) في أبي داود « أمامهم » (٥) في أبي داود « من السجدة الآخرة »  
(٦) رواه أيضا البخاري (ج ١ ص ٢٧٣ و ٣١٧ ج ٢ ص ١٠٨) ورواه النسائي (ج ١  
ص ١١٣) (٧) عمرو غثلف في محبته ، وكنيته أبو بريد — بضم الباء الواحدة وفتح الراء —  
ويقال أبو يزيد ، والذى في البخاري هو الأول واسم أبيه سلمة — بفتح السين وكسر اللام \*

ولم ير ذلك أبو حنيفة ومالك \*

قال علي : وهذا مما تركوا فيه عمل صاحبين لا يعرف لهما مخالفة من الصحابة رضي الله عنهم ، وهم يظنون ذلك إذا وافق تقليدكم \*  
فإن احتجوا بحديث أبي حنيفة - الذي تذكره بعد هذا الفصل إن شاء الله تعالى - بأنه (١) ليس فيه هذا الجلوس \*

فلناهم : لا حاجة لكم في هذا ، لأنه ليس تذكر جميع السنن في كل حديث ، وإن كان لم يذكر أبو حنيفة ذكر غيره من الصحابة ، ولم يذكر أبو حنيفة أنه كان لا يفعل ذلك ، فمن أحكم ذلك في حديث أبي حنيفة كذب على أبي حنيفة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا فرق بين من قال : لو فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم لذكر أبو حنيفة أنه فعله - وبين من عارضه فقال : لو لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لذكر أبو حنيفة أنه كان لا يفعله \*  
والمعجب أنهم خالفوا حديث أبي حنيفة في ذكره نصاً ، كائناً إن شاء الله تعالى ، فلم يروه حجة فيها فيه ، واحتجوا به فيما ليس فيه ! وهذا عجب جداً ؟ \*

قال علي : وهذا مما تركوا فيه السنة والقياس وهم يدعون أنهم أصحاب قياس ؟ فعلا قالوا : كما لا يقوم إلى الركعة الثالثة إلا من قعود فكذلك لا يقوم إلى الثانية والرابعة إلا من قعود ، ولكنهم لا السن يقيمون ، ولا القياس يحسنون وبالله تعالى التوفيق \*

٥٥٥ — مسألة — في الصلاة أربع جلسات : جلسة بين كل سجدة ، وجلسة إثر السجدة الثانية من كل ركعة وجلسة للشهد بعد الركعة الثانية ، يقوم منها إلى الثالثة في المغرب ، والحاضر في الظهر والعصر والمساء الآخرة ، وجلسة للشهد في آخر كل صلاة ، يسلم في آخرها - وصفة جميع الجلوس المذكور أن يجلس إليه اليسرى على باطن قدمه اليسرى مفترشاً لقدمه ، وينصب قدمه اليمنى ، رافعاً لمقبها ، مجلساً لها على باطن أصابعها ، إلا الجلوس الذي على السلام من كل صلاة ، فإن صفته أن يقضى بمقاعدته إلى ما هو جالس عليه ، ولا يقعد على باطن قدمه فقط \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا مدد ثنا بشر ابن الفضل عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال : « قلت لأقظرف إلى

صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يصلي فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستقبل القبلة فكبر فرفع يديه حتى حاذتا بأذنيه (١)، ثم أخذ شماله بيمينه، فلما أراد أن يركع فعهما مثل ذلك، ثم جلس فافتش رجله اليسرى « وذكروا في الحديث \* فهذا عموم لكل جلوس في الصلاة \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا محمد بن يوسف الفريدي ثنا البخاري ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث - هو ابن سمد - عن يزيد بن أبي حبيب ويزيد بن محمد عن محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء : « أنه كان جالسا في نفر من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرنا صلاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال أبو حنيفة الساعدي : أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ، ثم هصر ظهره فإذا رفع رأسه استوى حتى يمود كل فقار مكانه ، فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل بأطراف أصابع رجله القبلة ، فإذا جلس في الركعتين جلس على رجله اليسرى ونصب اليمنى ، وإذا جلس في الركعة الآخرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقدمته (٢) \*

قال البخاري : سمع الليث يزيد بن أبي حبيب ، وسمع يزيد بن حلحلة (٣) وابن

(١) كذا في الأصلين ، وفي أبي داود « أذنيه بمخفف الباء (ج ١ ص ٢٦٤) (٢) الحديث رواه أيضا أبو داود (ج ١ ص ٢٦٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٨٤ - ٩٧ - ١٠٢) مختصرا ومطولا كلهم من طريق محمد بن عمرو بن حلحلة عن محمد بن عمرو بن عطاء . ورواه أيضا الدارمي (ج ٣ ص ١٦٣) واحمد (ج ٥ ص ٤٢٤) وأبو داود (ج ١ ص ٢٦٥) والبيهقي (ج ٢ ص ٧٢) والترمذي (ج ١ ص ٦٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٦٩) وابن الجارود (ص ١٠١) كلهم من طريق عبد الحميد بن جعفر عن محمد بن عمرو بن عطاء ، وروى البيهقي قطعا منه في مواضع متعددة بأسانيد مختلفة وكذلك النسائي (ج ١ ص ١٥٩ و ١٦٩ و ١٨٦) وكذلك ابن ماجه (ص ١٤٦) وأطال الكلام عليه الطحاوي (ج ١ ص ١٥٢ و ١٥٤) وانظر فتح الباري (ج ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٩) وتحقيق الكلام فيه بطول أمره وقد أشرنا لك الى مواضعه والله الحمد (٣) في البخاري (ج ٢ ص ١١ و ١٢) ويزيد بن محمد بن حلحلة \*



حلحلة من ابن عطاء \*

وروي عن طريق عبد الرزاق عن عطاء ونافع مولى ابن عمر، كلاهما عن ابن عمر: أنه كان يجلس في منى فيجلس على يسرى رجله - يتبطنها جالساً عليها ، ويقع على أصابع يمينها ثانياً وراية \*

وهو قول الشافعي وأبي سلبان \*

وقال أبو حنيفة: الجلوس كله - لانهما شئاً مفترشاً - أليته اليسرى باطن قدمه اليسرى \*  
وقال مالك: الجلوس كله - لانهما شئاً - مفضياً بمقاعده الى الأرض \*

قال على وكلا القولين خطأ وخلاف للسنن الثابتة التي أوردنا \*

ومن العجب احتجاج الطائفتين كاتبيهما بحديث أبي حميد المذكور في إسقاط الجلدة أثر السجدة الثانية من الركعة الأولى والثالثة، وليس فيه ذكر لها أصلاً باثبات ولا بإسقاط، ثم يخالفون حديث أبي حميد في نص ما فيه من صفة الجلوس. وهذا غريب جداً! \*

واعترض بعض المعتزتين بالبطل على حديث أبي حميد هذا بأن العطاء بن خالد رواه عن محمد بن عمرو بن عطاء عن رجل عن أبي حميد، وأن محمد بن عمرو بن عطاء روى هذا الحديث أيضاً عن عباس بن سهل الساعدي عن أبيه، وليس فيه هذا التقسيم (١) \*  
قال على: هذا اعتراض من لا يتقى الله، لأن عطاء بن خالد ساقط، لأنحل الرواية عنه الأعلى يان ضعفه، فلا يجوز أن يحتج به على رواية الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن محمد بن عمرو عن ابن عطاء: أنه شهد الأمر (٢) \*

وأما رواية محمد بن عمرو عن عباس بن سهل فهذا خطأ ممن قال ذلك، (٣) انما

(١) الذي اعترض بهذين هو الطحاوي (٢) عطاء - بتشديد الطاء المهملة والحق

أنه ليس ضعيفاً الى الحد الذي قاله ابن حزم، بل هو ثقة بخطى، وروى أحاديث لم يتابع عليها، قال ابن حبان «يروى عن الثقات ما لا يشبه حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما يوافق فيه الثقات» وهذا أعدل ما قيل فيه، فلاحجة في روايته على رواية الليث وقد رواه أيضاً ابن لهيعة كرواية الليث (عند البيهقي ج ٣ ص ١٠٢ والطحاوي ج ١ ص ١٥٢) وابن داود ج ١ ص ٣٦٦ وابن لهيعة ثقة محتج به إذا كان الراوى عنه ثقة، خلافاً لضعفه \*

(٣) في النسخة رقم (٤٥) «فقد أخطأ من قال ذلك»

رواه عيسى بن عبد الله بن مالك عن عباس بن سهل أو عياش هكذا بالثك (١). ورواه أيضا فليح بن سليمان عن عباس بن سهل. وهاتان الروايتان أيضا على علاهما موافقتان لرواية أبي حميد.\*

وقال بعض القائلين: إن بعض الرواة روى حديث محمد بن عمرو عطاء (٢) عن أبي حميد فذكر فيه. أن أبقتادة شهد المجلس، وأبقتادة قتل مع علي، ولم يدركه محمد بن عمرو (٣). قال علي: والذي ذكر عن أبي قتادة أنه قتل مع علي من أحاديث السمريين والروافض، ولا يصح ذلك، ولا يمتزج بمثل هذا على رواية الثقات (٤). وأيضاً: فانما ذكر أبقتادة عبد الحميد بن جعفر، ولعله وهم فيه، فبطل ما شغبوا به. والله تعالى التوفيق.\*

٤٥٦ مسألة - وفرض على كل مصل أن يضع - إذا سجد - يديه على الأرض قبل ركبتيه ولا بد.\*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك الخولاني ثنا محمد بن بكر البصري ثنا

(١) هو بالثك عند الطحاوي (ج ١ ص ١٥٣) والبيهقي (ج ٢: ص ١٠١) من طريق «عيسى بن عبد الله بن مالك عن محمد بن عمرو بن عطاء أحد بني مالك عن عياش أو عباس» وعند البيهقي (ج ٢ ص ١١٨) «عن عباس» بنيرشك، ومن هذا يعلم أن في الأصلين هنا خطأ، إذ حذف من الاستناد عن محمد بن عمرو بن عطاء، والحق أن هذا الشك خطأ من بعض الرواة، وأنه «عباس» بالوحدة وهو تابعي ثقة، وذكره ابن سعد معرقاً، بالألف واللام «العباس» مراراً (ج ٥ ص ٢٠٠) وذكر أنه كان ابن خمس عشرة سنة حين مقتل عثمان (رضي الله عنه) ووقع في الطحاوي «عيسى بن عبد الرحمن بن مالك» وهو خطأ، سواء به «عيسى ابن عبد الله»، ووقع في البيهقي (ج ٢ ص ١٠١) «أخبرني مالك» بدلاً من «أحد بني مالك» وهو خطأ وتصحيح (٢) في الأصلين «عمرو بن محمد بن عطاء» وهو خطأ ظاهر (٣) الذي اعترض بهذا هو الطحاوي أيضاً (٤) بعد أن ذكر ابن سعد قول من زعم أنه مات بالكوفة في زمن علي. «وأما محمد بن عمر - بنى الواقدي - فأنكر ذلك، وقال: حدثني يحيى بن عبد الله بن أبي قتادة أن أبقتادة توفي بالمدينة سنة أربع وخمسين وهو ابن سبعين سنة» (ج ٦ ص ٨٩) وآل الرجل وإبناؤه أعلم بتاريخ موته ومكانه.\*

ابو داود ثنا سعيد بن منصور ثنا عبد العزيز بن محمد - هو الدراوردى - ثنا محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إذا سجد أحدكم فلا يركب كايترك البعير ، وليضع يديه قبل ركبته » (١) \*

فإن ذكر ذاكر ما حدثناه حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل ثنا أحمد بن زهير بن حرب ثنا الملا بن إسماعيل ثنا حفص بن غياث عن عاصم الأحول عن أنس بن مالك قال : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل في الصلاة فإذا انحط للسجود (٢) سبقت ركبته يديه » (٣) \*

(١) رواه أبو داود (ج ١ ص ٣١١) ورأه الدارمي (ص ١٥٧) والترمذي (ج ١ ص ٥٦) والنسائي (ج ١ ص ١٦٥) والبيهقي (ج ٢ ص ٩٩) ، وهذا إسناد صحيح ، محمد بن عبد الله بن الحسن هو النفس الزكية وهو ثقة ، وقد أعل البخاري الحديث بأنه لا يدرى هل سجد محمد من أبي الزناد أولا ؟ ، وهذه ليست علة ، وشرط البخاري معروف لم يجابه عليه أحد ، وأبو الزناد مات سنة ١٣٠ بالمدينة ومحمد مدني أيضا غلب على المدينة ثم قتل في سنة ١٤٥ وعمره ٥٣ سنة . فقد أدرك أبا الزناد طويلا . وقد روى الحاكم (ج ١ ص ٢٢٦) والبيهقي (ج ٢ ص ١٠٠) من حديث الدراوردى عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : « أنه كان يضع يديه قبل ركبته ، وقال . كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك » وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي ، ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ٢٨٤) أيضا إلى الدارقطني وصححه ابن خزيمة ، وروى الطحاوي الحديثين . حديث أبي هريرة وحديث ابن عمر (ج ١ ص ١٤٩) (٢) في النسخة رقم ٤٥ « في السجود » (٣) رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٢٦) وعنه البيهقي (ج ٢ ص ٩٩) من طريق العباس الدوري عن الملا بن إسماعيل المطار ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وقال البيهقي . « تفرد به الملا بن إسماعيل » وقد أخطأ الحاكم في تصحيحه ، فإن الملا هذا مجهول كما قال ابن القيم في زاد المعاد (ج ١ ص ٥٨) ونقل ابن حجر في لسان الميزان عن أبي حاتم أنه أنكر هذا الحديث وحكى عن الدارقطني أنه أخرجه وقال : إن الملا تفرد به ، ثم قال ابن حجر : « وخالفه عمر بن حفص بن غياث وهو من أثبت الناس في أبيه فرواه عن أبيه عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة وغيره عن عمر موقوفا عليه ، وهذا هو المفوظ والله اعلم » \*

قلنا هذا لاحجة فيه لوجبين \*

أحدهما . انه ليس في حديث انس انه عليه السلام كان يضع ركبته قبل يديه ، وإنما فيه سبق الركبتين اليدين فقط ، وقد يمكن ان يكون هذا سبق في حركتها لا في وضعهما فيفتق الخبران \*

والثاني . انه لو كان فيه بيان وضع الركبتين قبل اليدين ، لكان ذلك موافقاً لمهود الأصل في اباحة كل ذلك ، ولكان خبر أبي هريرة وارداً بشرعاً زائداً رافعاً للاباحة السالفة بلاشك ، ناهية عنها يقيين ، ولا يحل ترك اليقين لظن كاذب . وبالله تعالى التوفيق \*

وركتنا البعير هي في ذراعيه \*

٤٥٧ - مسألة ونستحب لكل مصل إماماً كان أو أموماً أو منفرداً ، في فرض كان أو نافلة ، رجلاً كان أو امرأة : ان يسلم تسليمين فقط : احداً ما عن يمينه ، والأخرى عن يساره ، يقول في كتابتهما . « السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » لا ينوي بشئ منهما سلاماً على إنسان ، لا على المؤمنين ولا على من على يمينه ، ولا رداً على الامام ، ولا على من على يساره ، لكن ينوي بالأولى - وهي الفرض - الخروج من الصلاة فقط ، والثانية سنة حسنة ، لا ياتم تاركها \*

أما وجوب فرض التسليمة الأولى فقد ذكرناه قبل ، فأغنى عن إعادته \*

وأما التسليمة الثانية فإن عبد الله بن ربيع التميمي حدثنا قال ثنا محمد بن معاوية الرواسي ثنا أحمد ابن شبيب أنا محمد بن الثني وإسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - قال إسحاق . ثنا أبو نعيم الفضل بن دكين ويحيى بن آدم ، وقال ابن الثني . ثنا معاذ بن معاذ العنبري ، قال الفضل ويحيى ومعاذ . ثنا زهير - هو ابن معاوية - عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود وعلقمة عن عبد الله بن مسعود قال . « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبر في كل خفض ورفع . وقيام وقعود ، ويسلم عن يمينه وعن شماله . السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى ياض خده ، ورأيت أبا بكر وعمر يفعلانه » (١)

ورويانه أيضاً من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك \* (٢)

(١) طريق محمد بن الثني في النسائي (ج ١ ص ١٩٤) وأما طريق ابن راهويه فلم أجدها ، ولعلها في موضع آخر خفي على أوليها في السنن الكبرى . وفي النسائي بدل « يفعلانه » « يفعلان ذلك » (٢) رواية الثوري في النسائي (ج ١ ص ١٩٥) .

وعن عبدالرزاق عن معمر وسفيان الثوري كلاهما عن حماد بن أبي سليمان عن أبي الضحى  
عن مسروق عن ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك \*  
وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد عن أبي معمر عن  
ابن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

وعن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان : قلت لابن عمر أخبرني  
عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر : « السلام عليكم ورحمة الله ، عن يمينه ،  
السلام عليكم ورحمة الله ، عن يساره » (١) \*

وعن اسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عمه عامر بن سعد عن أبيه : « أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يسلم عن يمينه وعن يساره حتى يرى يباض خده » (٢) \*  
بأسانيد صحاح متواترة متظاهرة . وهو فعل أبي بكر وعمر كما ذكرنا آتاه \*

ورويان من طريق حازمة بن مضرب (٣) : أن عمار بن ياسر كان يسلم عن يمينه  
« السلام عليكم ورحمة الله » وعن يساره « السلام عليكم ورحمة الله » \*  
ومن طريق أبي وائل وأبي عبد الرحمن السلمي : أن علي بن أبي طالب كان يسلم عن  
يمينه وعن شماله « السلام عليكم ورحمة الله ، السلام عليكم ورحمة الله » \*

وعن حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار (٤) قال : كان مسجد الأنصار يسلمون  
تسليمتين عن أيمانهم وعن شمائلهم ، وكان مسجد المهاجرين يسلمون تسليمة واحدة \*

ومن طريق أبي عبد الرحمن السلمي . أن ابن مسعود كان يسلم من الصلاة تسليمتين \*  
قال علي بن أحمد . أبو بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود من أكابر المهاجرين ،  
مفضل أبي عبيدة بن عبد الله ، وخيثمة ، والأسود وعلقمة وعبد الرحمن بن أبي ليلى ،  
ومن أدر كرامن الصحابة ، وبه يقول إبراهيم النخعي وحماد بن سلمة وأبو حنيفة وسفيان  
والحسن بن حي والشافعي وأحمد وداود وجمهور أصحاب الحديث \*

وقال مالك . يسلم الإمام والفذ تسليمة واحدة ، ويسلم المأموم الذي ليس على يساره

(١) في النسائي ( ج ١ ص ١٩٤ و ١٩٥ ) (٢) في مسلم ( ج ١ ص ١٦٢ ) والنسائي ( ج ١

ص ١٩٤ ) (٣) بضم اليم وفتح الصاد المعجمة وتشديد الراء المكسورة ، وحرثة تابي تقة

(٤) عمار تابي تقة \*

أحد تسليمين ، أحدهما رد على الامام ، و يسلم السأموم الذى على يساره غيره ثلاث تسليمات ، الثالثة رد على الذى عن يساره \*

قال على . أما تسليمية واحدة فلا يصح فيها شئ . عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لأن الأخبار فى ذلك انما هي من طريق محمد بن الفرغ (١) عن محمد بن يونس وكلاهما مجهول أو مرسل من طريق الحسن (٢) أو من طريق زهير بن محمد ، وهو ضيف (٣) أو من طريق ابن لهيعة ، وهو ساقط و روى من طريق أبي المصعب عن الدراوردي من طريق سعد بن أبي وقاص ، (٤) والثابت عن سعد تسليمتان كما ذكرنا ، فهي زيادة عدل ، ثم لوححت لكان من روى تسليمتين قد زاد حكما وعلما على من لم يرو إلا واحدة ، و زيادة المدلل لا يجوز تركها ، وهي زيادة خير \*

و اعلم نقل بوجوب التسليمين جميعا فرضا كما قال الحسن بن حى . فلأن الثانية انما هي فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فليست أمرا منه عليه السلام ، وانما يجب أمره لافعله \*

(١) هكذا فى النسخة رقم (١٦) وفى النسخة رقم (٤٥) «محمد بن الفرغ» ولم أعرفه ولم أجده ولا شيخه الذى ذكره هنا «محمد بن يونس» ترجمة ، ولم أجده حديثا فى التسليمية الواحدة من طريقهما فالله أعلم بما روى المؤلف (٢) مرسل الحسن بنبيه الشوكاني لابن أبي شيبة (٣) رواية زهير فى المستدرک (ج ١ ص ٢٣٠ و ٢٣١) والبيهقى (ج ٢ ص ١٧٩) عن زهير عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا ، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه النهجى ، و روى البيهقى من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد «ثمنا عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة أنها كانت تسلم فى الصلاة تسليمية واحدة قبل وجهها . السلام عليكم» ثم قال البيهقى «تابه وهيب ويحيى بن سعيد عن عبيد الله عن القاسم ، وقال الدراوردي عن عبيد الله عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، والمدد أولى بالحفظ من الواحد» فهذا يؤيد صحة حديث عائشة الذى رواه زهير ، وزهير ثقة أخرج له الشيخان (٤) رواية ابن لهيعة وحديث سعد لم أجدهما . وقد تكلم الشوكاني على أحاديث التسليمية الواحدة ما روى (ج ٢ ص ٣٤١-٣٤٣) وقال . «و بما ذكرنا تعرف عدم صحة قول المعلى ولا يصح فى تسليمية واحدة شئ» ، وكذا قول ابن القيم انه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح وهو حق . وقال البيهقى . «وروى عن جماعة من الصحابة أنهم سلموا تسليمية واحدة ، وهو من الاختلاف المباح والاعتصار على الجائز» \*

(١) هذا الذي قبله في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٢٧). والشمس بضم الشين المعجمة واسكان الهم وآخره سين مهملة - جمع شمس ، وهو النور من الدواب الذي لا يستقر لشغفه وحده

وأن هذا كان إذ كان الكلام في الصلاة مباحاً ثم نسخ ، وليس فيه أن المراد بذلك التسليم ،  
الذى هو التحليل من الصلاة ، فبطل تعلقهم به . والله تعالى التوفيق \*

٤٥٨ — مسألة — ونستحب إذا أكل التشهد في كتي المجلسين أن يعلى على  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول : « اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أزواجه  
وذريته كصليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى  
آل محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد  
مجيد » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة عن  
ابن القاسم حدثني مالك عن نعيم بن عبد الله المجر أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري —  
وعبد الله بن زيد هو الذي أرى النداء للصلاة (١) — أخبره عن أبي مسعود  
الأنصاري (٢) قال « أنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في مجلس سعد بن عباد ، فقال  
له بشير بن سعد : أمرنا الله أن نصلى عليك يا رسول الله ، فكيف نصلى عليك ؟ فنكت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا أنه لم يسله ، ثم قال : قولوا : اللهم صل على محمد  
وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على  
إبراهيم (٣) في العالمين إنك حميد مجيد » \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحاق بن إبراهيم — هو ابن راهويه — ثنا

(١) في النسائي (ج ١ ص ١٨٩) « بالصلاة » وهذه الجملة ليست في الموطأ (ص ٥٨)

(٢) ما هاتوا الذي في النسخة رقم (٤٥) وهو الموافق للنسائي والموطأ ، وفي النسخة

رقم (١٦) « عن أبي مسعود البدرى » وهو البدرى الأنصاري (٣) في الموطأ « كصليت على  
إبراهيم » و « كما باركت على آل إبراهيم » وفي النسائي بآيات « آل » فيها ، قال الزرقاني  
(ج ١ ص ٢٩٩) : « وفي رواية بدون لفظ آل في الموضين ، فقيل هي مقحمة في الحديث  
الأول فيها ، ورده الحافظ بأن ذكر محمد وإبراهيم وذكر آل محمد وآل إبراهيم ثابتة في  
أصل الخبر وإنما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر » وهي ثابتة في الموضين في صحيح مسلم  
من طريق مالك (ج ١ ص ١١٩ و ١٢٠) \*



روح عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر عن أبيه عن عمرو بن سليم (١) أبو حميد الساعدي : « أنهم قالوا : يا رسول الله كيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم (٢) انك حميد مجيد » \*

وبه إلى مسلم : ثنا محمد بن النضر ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : سمعت ابن أبي ليلى — هو عبد الرحمن — قال : لقيني كعب بن عجرة فقال : ألا أهدى لك هدية ؟ « خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : قد عرفنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلي عليك ؟ قال : قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم ، انك حميد مجيد ، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم ، انك حميد مجيد (٣) » \*

قال علي : جملتنا قبل جميع ألفاظه عليه السلام في هذه الأحاديث \*  
وان اقتصر المصلي على بعض ما في هذه الأخبار اجزأه ، وان لم يفعل أصلاً كرهنا ذلك وصلاته تامة \*

إلا أن فرضاً عليه ولا بد أن يقول ما في خبر من هذه الأخبار ولو مرة واحدة في دهره ، لأمره عليه السلام بأن يقال ذلك ، ولقول الله تعالى : (ان الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً). والمرء إذا فعل ما أمر به مرة فقد أدى ما عليه ، إلا أن يأتي الأمر بترديد (٤) ذلك مقادير معلومة ، أو في أوقات معلومة ، فيكون ذلك لازماً . ومن قال : إن تكرار ما أمر به يلزم — : كان كلامه باطلاً ، لأنه يكافئ من ذلك ما لا حد له ، ولو كان ذلك لازماً لأدى إلى بطلان كل شئ ، وبطلان سائر الأوامر ، وهذا هو الأمر والخرج اللذان قد آتانا الله تعالى منهما \*  
وإنما كرهنا تركه لانه فضل عظيم لا يزهد فيه إلا عروم . وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم : أن من صلى عليه واحدة صلى الله عليه عشرين \*

(١) في الموطأ (ص ٥٨) ومسلم (ج ١ ص ١٢٠) « اخبرني » (٢) في الموطأ بخذف كلمة « آل » في الصلاة وإيائها في التبريك ، وفي مسلم بإثباتها فيهما (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٢٠) .  
(٤) في النسخة رقم (٤٥) « بترداد » وكل صحيح ، يقال : رددته ترديداً وترداداً \*

وقال الشافعى : من لم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم فى صلاته بطلت صلاته ، واحتج بأن التسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض ، وهو فى التشهد فرض ، قال : وقد روى عبد الرحمن بن بشر عن أبي مسعود : « قبل للنبي صلى الله عليه وسلم : أمرنا أن نصلى عليك وأن نسلم ، فأما السلام فقد عرفناه ، فكيف نصلى عليك ؟ فعلمهم عليه السلام بمضى ما ذكرنا قبل . » وفى بعض ما ذكرنا : أنه عليه السلام قال لهم : « والسلام كما علمتم » قالوا : « فالصلاة فرض حيث السلام »

قال على : لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن الصلاة حيث يكون السلام — : لكان ما قالوه ، لكن لما لم يقله عليه السلام ، لم يكن ذلك ، ولم يميز أن تحمى عالم يقل عليه السلام ، فيكون فاعل ذلك مقولاً له عليه السلام ما لم يقل ، وشارعاً ما لم يأذن به الله تعالى (١) \*

قال على : ولقد كان يلزم من قال : إن الصيام فرض فى الاعتكاف من أجل أن الله تعالى ذكر الاعتكاف مع ذكره للصوم — : أن يجعل الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم فى كل صلاة فرضاً ، لأن الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ذكرا (٢)

(١) المطلع على ألفاظ سؤال الصحابة للنبي صلى الله عليه وسلم عن صفة الصلاة عليه يوقن أنهم فهموا أن الأمر بالسلام والصلاة عليه إنما هو فى الصلاة ، وفى بعض ألفاظ حديث أبي مسعود قال بشر بن سمدة « قد علمنا كيف نسلم عليك ، فكيف نصلى عليك إذا نحن صلينا عليك فى صلاتنا » نسيه ابن حجر فى التلخيص (ص ١٠٩) إلى ابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى والحاكم . وهو فى المستدرک (ج ١ ص ٢٦٨) وقد أقرم رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الفهم : فكانت الآية مفسرة بأن الأمر بالصلاة والسلام عليه إنما هو فى الصلاة ، فالسلام عليهم إياه فى التشهد ثم سألوا عن الصلاة وتعلموها ، وهذا واضح . ولذلك قال الشافعى فى الأم (ج ١ ص ١٠٢) : « فماروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعلمهم التشهد فى الصلاة ، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم علمهم كيف يصلون عليه فى الصلاة — : لم يميز والله تعالى أعلم أن نقول : التشهد واجب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غير واجبة ، وأخبر فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم زيادة فرض القرآن » (٢) فى الأصولين « ذكر » بالأفراد وليس بشئ . \*

الصلاة عليه مع التسليم عليه \*

فإن ذكر ذكر حديث ابن وهب عن أبي هانيء (١) أن أبا علي الجنبى (٢) حدثه أنه سمع فضالة بن عبيد يقول: «سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً يدعو في صلاته لم يجد الله (٣) ولم يصل على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: عجلت أيتها المصلى، ثم علمهم (٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسمع (٥) رجلاً يصلى فجحد الله تعالى وحمده وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: ادع تجب، وسل تعطى» (٦) \*

قال على: ليس في هذا إيجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة، ولو كان ذلك لما قال له «عجلت» فليس من عجل في صلاته يبطل لها، بل كان يقول له: ارجع فصل فانك لم تنصل، لكن في هذا الخبر استحباب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في الصلاة وغيرها فقط \*

فإن ذكرنا حديث كعب بن عجرة الذي فيه: «إن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعترض له جبريل، فقال له: بمد من ذكرت عنده فلم يصل عليك، فقال عليه السلام: آمين» \* قال على: هذا خبر لا يصح، لأن راويه أبو بكر بن أبي أويس، وقد غمر غمراً شديداً، (٧)

(١) أبو هانيء اسمه حميد بن هانيء الخولاني مات سنة ١٤٢ وهو أكبر شيخ لابن وهب. (٢) يفتح الجيم واسكان النون بعدها باء موحدة، نسبة إلى قبيلة تسمى بذلك، وأبو علي اسمه عمرو بن مالك الهمداني المصري (٣) في الأصلين لم يذكروا لفظ الجلالة، والتصحيح من النسائي (ج ١ ص ١٨٩) (٤) في الأصلين «علمن» والتصحيح من النسائي (٥) في النسائي «وسمع» (٦) هذا اللفظ الذي هنا لفظ النسائي، وقد رواه عن محمد بن سلمة عن ابن وهب، ورواه أيضاً بمعناه الترمذي (ج ٣ ص ٢٦٠) من طريق رشدين بن سعد عن أبي هانيء الخولاني. ورواه أيضاً الحاكم (ج ١ ص ٢٣٠-٢٦٨) والترمذي وأحمد (ج ٦ ص ١٨) والبيهقي (ج ٢ ص ١٤٧) كلهم من طريق حيوة بن شريح عن أبي هانيء، وصححه الترمذي والحاكم. ونسبه الشوكاني أيضاً (ج ٣ ص ٣٢٦) إلى أبي داود وابن خزيمة وابن جبان (٧) أبو بكر بن أبي أويس اسمه عبد الحميد بن عبد الله، وهو ثقة روى له الشيخان وغيرهما، والنمزم هو قول الأزدى «كان يضع الحديث» قال الذهبي «وهذا منه زلة فيحبه»

عن محمد بن هلال ، وهو مجهول ، عن سعد بن اسحاق ، وهو مضطرب في اسمه غير مشهور الحال (١) \*

ولو صح لكان فيه إيجاب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم نصاً متى ذكر في صلاة أو غيرها ، ولم يكن فيه تخصيص ما بعد التشهد في الصلاة بذلك \*

وقد ذكر بعضهم ما يوافق قولهم عن أبي حميد وأبي أسيد \*

قال علي . هذا لازم لمن رأى تقليد صاحب ، لآلنا . والله تعالى التوفيق \*

٥٩٤ — مسألة — والقنوت فعل حسن ، وهو بعد الرفع من الركوع في آخر ركعة من

كل صلاة فرض ، الصبح وغير الصبح ، وفي الوتر ، فمن تركه فلا شيء عليه في ذلك \*

وهو أن يقول بمذوقه . « ربنا ولك الحمد » — اللهم اهدني فيمن هديت ، وعاقني فيمن عاقبت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني شر ما قضيت ، إنك تقضي ولأية نهي

عليك ، وإنه لا يذل من واليت ، تباركت ربنا وتعاليت » ويدعو لمن شاء ، ويسمهم بأسمائهم إن أحب . فان قال ذلك قبل الركوع لم يطل صلاته بذلك ، وأما السنة فالتدبير ذكرنا \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعيد

عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري وشعبة قال ثنا عمرو بن مرة عن عبد الرحمن

ابن أبي ليلى عن البراء بن عازب . « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتن في

الصبح والغرب » \* (٢)

حدثنا حماد بن عمار بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أحمد بن محمد البرقي

وقال ابن حجر : « ما ظنه ظن إلا أنه غيره » فليس قول الأزدى هنا بقادح فيه . (١) محمد بن

هلال ثقة وكذلك سعد بن اسحق ، ولم أجدي اسمه اضطراباً ، وقد سبق أن ضعف المؤلف

هذا الحديث في المسألة (٣٧٤ ج ٣ ص ٢٧٣) ورد لنا عليه هناك من غيران نفر لفظ الحديث ،

وقد نسب الشوكاني للبرقي ونقل عن الحافظ العراقي أنه وثق رجاله (٢ ج ص ٣٢٣) \*

(٢) في النسائي (ج ١ ص ١٦٤) ورواه الطيالسي (ص ١٠٠ رقم ٧٣٧) عن شعبة ،

ورواه الدارمي (ص ١٩٨) ولم يذكر فيه المغرب ، ورواه أيضاً مسلم (ج ١ ص ١٨٨)

والترمذي وصححه (ج ١ ص ٨١) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٢) وأبو داود (ج ١ ص ٥٤٠)

والباقون (ج ٢ ص ١٩٨) \*

القاضي ثنا أبو ممرثا عبد الوارث — هو ابن سميد التنويزي — عن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال: « — والله اني لأقربكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم (١) فكان أبو هريرة يقنت في الركعة الآخرة من صلاة الظهر ، وصلاة المشاء الآخرة وصلاة الصبح ، بعد ما يقول : سمع الله لمن حمده ، فيدعو للمؤمنين ويلمعن الكفار ، وقال أبو هريرة : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال : سمع الله لمن حمده في الركعة الآخرة من صلاة المشاء (٢) — : قنت فقال : اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج سلمة بن هشام ، اللهم نج عياش بن أبي ربيعة ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين » \* (٣)

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أبي ثناء أبو عبد الله السكابي (٤) ثنا ابراهيم بن موسى الرازي نا محمد بن أنس عن أبي الجهم (٥) عن البراء ابن عازب : « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي صلاة الاقنت فيها » \* (٦)

(١) هكذا هنا وهو صحيح ، وهو في بعض ألفاظ الحديث كرواية البيهقي ، وفي بعضها « لأقربين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم » (٢) في النسخة رقم (٤٥) « من المشاء الآخرة » وهو يوافق بعض ألفاظ الحديث (٣) هذا الحديث مروي في كتب السنة على أنه حديثان ، كل قسم من قسميه حديث ، وألفاظه كثيرة يطول بنا الكلام ان ذكرناها تفصيلا ، فارجع اليها في صحيح البخاري ( ج ١ ص ٣١٦ - ٣١٨ - ٣١٩ و ج ٢ ص ٧٤ و ج ٤ ص ١١٦ - ٢٩٥ و ج ٦ ص ٧٨ و ٩٦ و ج ٨ ص ٨١ و ١٥٠ و ١٥١ و ج ٩ ص ٣٥ ) وصحيح مسلم ( ج ١ ص ١٨٧ ) وأبي داود ( ج ١ ص ٥٤٠ ) والنسائي ( ج ١ ص ١٦٤ ) والطحاوي ( ج ١ ص ١٤٢ ) والبيهقي ( ج ٢ ص ١٩٧ و ١٩٨ و ٢٠٦ و ٢٠٧ ) (٤) بضم الباء وباللام ، نسبة الى « كابل » بلاد في الهند . و ابو عبد الله هذا اسمه « محمد بن العباس بن الحسن بن ماهان » وله ترجمة في الأنساب في ( و رثة ٤٦٩ ) و وقع فيه اسم أبيه « الحسن » وهو خطأ ، وله ترجمة أيضاً في لسان الميزان ( ج ٥ ص ٢١٥ ) و وقع فيه نسبته « السكابي » وهو خطأ . أيضاً مات بفساد سنة ٢٧٧ هـ ، وهو ثقة وثقه الدارقطني (٥) ابو الجهم إسمه « سليمان بن الجهم بن أبي الجهم الأنصاري » وهو مولى البراء . (٦) رواه البيهقي ( ج ٢ ص ١٩٨ ) من طريق أبي حاتم الرازي « ثنا ابراهيم بن موسى نا محمد بن عيسى عن مطرف

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين: «أن أنس بن مالك سئل: هل قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم (في صلاة الصبح)؟ (١) قال: نعم، قيل له: قبل الركوع أو بعده؟ قال: بعد الركوع» (٢) •

قال علي: فهذا كله نص قولنا . والله الحمد •

فان قيل: فقد روى عن أنس: أنه سئل عن القنوت: أقبل الركوع أم بعده؟

فقال: قبل الركوع (٣) •

عن أبي الجهم عن البراء: وزيادة مطرف في الاستاد ضرورية، لأن محمد بن أنس القرشي لم يرو عن أبي الجهم مباشرة وانما روى عن مطرف بن طريف عن أبي الجهم، فلعل اسم «مطرف» سقط خطأ من الناسخين . ويؤيد هذا ان الحازمي رواه في الناسخ والنسوخ (ص ٨٦) من طريق الطبراني عن يعقوب بن إسحق الحمري عن علي بن بحر عن محمد بن أنس عن مطرف عن أبي الجهم، ثم قال: «قال سليمان - بنى الطبراني - لم يرو عنه مطرف إلا محمد بن أنس» (١) قوله «في صلاة الصبح» سقط من الأصلين، وزدناه من النسائي (ج ١ ص ١٦٣) (٢) رواه أيضا البخاري (ج ٢ ص ٧٢ و ٧٣) ومسلم (ج ١ ص ١٨٨) والدارمي (ص ١٩٨) وأبو داود (ج ١ ص ٥٤١) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠٩) ولفظه عندهم كلهم «بعد الركوع يسيرا» (٣) هذه الرواية عن أنس رواها البخاري (ج ٢ ص ٧٣) ومسلم (ج ١ ص ١٨٨) والدارمي (ص ١٩٨) والروزي في كتاب الوتر (ص ١٣٣) والطحاوي (ج ١ ص ١٤٣) والبيهقي (ج ٢ ص ٢٠٧)، ولفظ البخاري من رواية عاصم قال: «سألت أنس بن مالك عن القنوت فقال: قد كان القنوت، قلت: قبل الركوع أو بعده؟ قال: قبله، قال فان فلانا أخبرني عنك أنك قلت بعد الركوع! فقال كذب! انما قلت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الركوع شهراً، أراه كان يثب قوماً يقال لهم القراءة سبعين رجلاً الى قوم من الشركين دون أولئك، وكان بينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد، ففقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا يدعو عليهم» وقد اختلفت الرواية عن أنس كما ترى، وأكثر الرواة عنه يقولون بعد الركوع وكذلك أكثر الروايات عن غيره من الصحابة فهي أرجح، ولعل لأنس عبثاً أو لم يسمعه والله أعلم . ويؤيد هذا ما روى الروزي في الوتر (ص ١٣٣)

قلنا : إنما أخبر بذلك أنس عن أمراء عصره ، لاعتن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كما سئل عن بعض أمور الحج فأخبر بفعل النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال : أفضل كما يفعل أمراؤك . وهذا من أنس إما تقية ، وإما رأى منه ، ولا حجة في أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأما عن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فربنا عن يحيى بن سعيد القطان : ثنا العوام ابن حمزة قال . سألت أبا عثمان النهدى عن القنوت في الصبح ؟ فقال . بعد الركوع ، فقلت . ممن ؟ قال . عن أبي بكر وعمر وعثمان (١) .

وروى أيضا شعبة عن عاصم الأحول عن أبي عثمان النهدى . أن عمر بن الخطاب كان يفتت بعد الركوع ، (٢) وقد شاهد أبو عثمان النهدى أبا بكر وعمر وعثمان . ومن طريق البخاري عن مسدد عن اسماعيل بن علي أنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس قال . كان القنوت في المغرب والفجر (٣) .

«حدثنا محمد بن يحيى ثنا إبراهيم بن حمزة ثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس قال . كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتت بعد الركعة وأبو بكر وعمر ، حتى كان عثمان قنت قبل الركعة ليدرك الناس » واسناده جيد كما قال الحافظ العراقي وروى البيهقي ( ج ٢ ص ٢٠٨ ) من طريق سيفيان عن عاصم عن أنس قال . « إنما قنت النبي صلى الله عليه وسلم شهراً ، فقلت . كيف القنوت ؟ قال . بعد الركوع » قال البيهقي . « فهوذا قد أخبر أن القنوت المطلق بعد الركوع ، وقوله . إنما قنت شهراً ، يريد به اللحن ، ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ فهو أولى » (١) ورواه المروزي في الوتر واختصره المقرئ فليذكر أسناده ، وروى البيهقي نحوه ( ج ٢ ص ٢٠٨ ) عن حماد بن زيد عن العوام ولم يذكر فيه عثمان بن عفان ، ثم قال البيهقي « وروىنا عن يحيى بن سعيد القطان عن العوام بن حمزة بزيادة عثمان بن عفان رضي الله عنه » والعوام بن حمزة بفتح العين المهملة وتشديد الواو ثقة ، واستكرأ خدمته ثلاثة أحاديث ، ووثقه ابن راهو به وأبو داود وغيرهما ورواه أيضا البيهقي عن يحيى بن سعيد عن العوام ( ج ٢ ص ٢٠٢ ) (٢) ورواه البيهقي من طريق عفان بن مسلم « ناشبة عن عاصم الأحول وسليمان التيمي وعلي بن زيد : أخبرني كل هؤلاء أنه سمع أبا عثمان يتحدث عن عمر أنه كان يفتت بعد الركوع » وهذا من أصح الأسانيد على الإطلاق (٣) في البخاري ( ج ٢ ص ١٧٣ ) .

ومن طريق سفيان الثوري عن سبعة بن كهيل عن عبد الله بن معقل (١). أن علي  
ابن أبي طالب قنت في المغرب بعد الركعة فدعا على أناس (٢) \*  
وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين . أن أبي بن كعب قنت في الوتر بعد الركوع \*  
وروي أيضا عن علقمة والأسود أن معاوية كان يقنت في الصلاة \*  
وروي أيضا عن ابن عباس القنوت بعد الركوع \*  
فهؤلاء أئمة الهدى ، أبو بكر وعمر وعثمان وعلي ومعاوية ، ومعهم أبي وابن عباس \*  
وذهب قوم الى المنع من القنوت \*  
كاروينا عن أبي مالك الأشجعي عن أبيه قال . «صليت خلف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فلم يقنت ، وخلف أبي بكر فلم يقنت ، وخلف عمر فلم يقنت ، وخلف عثمان فلم  
يقنت ، وخلف علي فلم يقنت ، يابني إنها بدعة (٣) \*  
وعن علقمة والأسود قالا : (٤) صلى بنا عمر بن الخطاب زماناً فلم يقنت \*  
وعن الأسود بن يزيد قال كان ابن مسعود لا يقنت في صلاة الغداة \*  
وعن سفيان عن منصور عن إبراهيم النخعي عن أبي الشعثاء قال سألت ابن عمر عن  
القنوت في الفجر ؟ فقال : ماشرت أن أحداً يفعله \*  
وعن مالك عن نافع : أن ابن عمر كان لا يقنت في الفجر \*  
وروينا عن ابن عباس . أنه لم يقنت \*  
وعن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح : قال سألت سالم بن عبد الله بن عمر : هل  
كان عمر بن الخطاب يقنت في الصبح ؟ قال : لا ، إنما هو شيء أحدثه الناس \*  
وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري : أنه كان يقول من أين أخذ الناس القنوت ؟!  
ويعجب إنما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أياماً ثم ترك ذلك \*

(١) باسكان العين المهملة وكسر القاف . (٢) روى نحوه البيهقي (ج ٢ ص ٢٠٤) وقال  
«هذا عن علي صحيح مشهور» (٣) هذا لفظ النسائي (ج ١ ص ١٦٤) واختصره المؤلف  
قليلاً ، وأبو مالك اسمه «سعد» وأبو طارق بن أشيم «بفتح الهمزة وإسكان الشين  
المججمة وفتح الياء المثناة وآخره ميم . والحديث رواه الطيالسي (ص ١٨٩ رقم ١٣٢٨) وأحمد  
(ج ٣ ص ٤٧٢ و ج ٦ ص ٣٩٤) والترمذي وصححه (ج ١ ص ٨٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٩٤) .  
والطحاوي (ج ١ ص ١٤٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٢١٣) (٤) في الأصلين «قال» بالافراد وهو خطأ



قال على : وكان يحيى بن يحيى الليثي و بقي بن مخلد لا يران القنوت وعلى ذلك جرى أهل مسجديهما بقراءة الى الآن \*

قال على . اما الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واي بكر وعمر وعثمان وعلى وابن عباس رضي الله عنهم . بأنهم لم يقتتوا فلا حجة في ذلك في النهي عن القنوت لأنه قد صح عن جسيمهم انهم قنوتوا ، وكل ذلك صحيح ، قنوتوا وتركوا ، فكلا الأمرين مباح ، والقنوت ذكر لله تعالى ، ففعله حسن ، وتركه مباح ، وليس فرضاً ، ولكنه فضل \*

وأما قول والدأبي مالك الأشجعي . إنه بدعة . فلم يعرفه ، ومن عرفه أثبت فيه من لم يعرفه ، والحجة فيمن علم لافين لم يعلم (١) \*

وأما ابن مسعود فلم يأت عنه أنه كرهه ، ولا انه نهى عنه ، وانما جاء انه كان لا يقتت في الفجر فقط ، وهذا مباح ، وقد قنت غيره من الصحابة رضي الله عنهم \*

وأما ابن عمر فلم يعرفه كما لم يعرف المسح ، وليس ذلك بقادح في معرفة من عرفه .  
وأما الزهري فجهل القنوت ورأه منسوخاً ، كما صح عنه من تلك الطريق بسببها : أن يكون زكاة البقر في كل ثلاثين تبع وفي أربعين مسنة — : منسوخ — ، وان زكاتها تركاة الابل . فان كان قول الزهري في نسخ القنوت حجة ، فبوحجة في نسخ زكاة البقر في ثلاثين تبع وفي أربعين مسنة ، وان لم يكن هنالك حجة فليس هو هنا حجة \*

والمعجب من السالكين المحتجين بقول ابن عمر اذا وافق تقليدهم ! ثم سهل عليهم هنا خلاف ابن عمر وخلاف سالم ابنه وخلاف الزهري ، وهذا على أهل المدينة !

والمعجب مما يحتج في ترك القنوت بقول سالم . احداثه الناس ، وهو يرى حجة قول القائل ! ففعل الناس مدين من بر بصاع من شبر في زكاة الفطر وهذا كله تحكم في الدين بالباطل !

وقولوا : لو كان القنوت سنة ما خفي عن ابن مسعود ولا عن ابن عمر \*

فقلنا ! قد خفي وضع الأيدي على الركب في الركوع على ابن مسعود ، ثبت على القول بالتطبيق ان ان مات ، وخفي على ابن عمر المسح على الخفين ، ولم ير واذك حجة فبالخفاء

(١) قال البيهقي بإسناد حديث أبي مالك عن أبيه طارق . « طارق بن أشيم الأشجعي لم يحفظه

عن سفيان خلفه ، يقرأ ، محدثاً ، وقد حفظه غيره ، قال الحكم له دونه » \*

القنوت عنهما صار حجة؟ «أن هذا المعب وتلاعب بالدين ، مع ان القنوت ممكن أن يخفى لأنه سكوت متصل بالقيام (١) من الركوع ، لا يعرفه إلا من سأل عنه ، وليس فرضاً فيعلمه الناس ولا بد ، فكيف وقد عرفه ابن عمر كأنه ذكر بمدهذا ، ولم ينكره ابن مسعود ؟»

وقال بعض الناس : الدليل على نسخ القنوت ما روى يثموه من طريق معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه «انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رفع رأسه من صلاة الصبح من الركعة الأخيرة (٢) قال : اللهم العن فلاناً وفلاناً ، دعا على ناس من المنافقين (٣) فأزل الله عز وجل ( ليس لك من الأمر شيء ) أو يتوب عليهم أو يمدبهم فانهم ظالمون » (٤) قال على : هذا حجة في اثبات القنوت ، لأنه ليس فيه نهى عنه ، فهذا حجة في بطلان قول من قال : إن ابن عمر جهل القنوت ، ولعل ابن عمر إنما أنكر القنوت في الفجر قبل الركوع ، فهو موضع إنكار ، وتتفق الروايات عنه ، فهو أولى ، لثلا يجعل كلامه خلافاً للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإنما في هذا الخبر اخبار الله تعالى بأن الأمر له ، لا لرسوله صلى الله عليه وسلم ، وأن أولئك الملعونين لمعه تعالى يتوب عليهم ، أوفى سابق علمه أنهم سيئون قطع \*

وذهب قوم الى أن القنوت إنما يكون في حال المحاربة \*

واحتجوا بما روينا من طريق ابن المجالد (٥) عن أبيه عن ابراهيم النخعي عن

(١) في النسخة رقم (٤٥) «في القيام» (٢) في النسخة رقم (٤٥) الآخرة وهو موافق لما في النسائي (٣) في النسائي «يدعو على أناس من المنافقين» (٤) اللفظ الذي هنا أقرب الى لفظ عبد الرزاق عن معمر ، وقد رواه النسائي (ج ١ ص ١٦٤) عن ابن راهويه عن عبد الرزاق ، ورواه ابو جعفر النحاس في النسخ والنسوخ (ص ٨٩) والواحدى في أسباب التزول (ص ٩٠) والطحاوى (ج ١ ص ١٤٢) كلهم من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، ورواه البخارى (ج ٥ ص ٢٢٣ و ج ٦ ص ٧٨ و ج ٩ ص ١٩١) من طريق عبد الله ابن المبارك عن معمر ، وقد زعم بعض الكوفيين ان هذا يدل على نسخ القنوت في الصبح ، وليس كما زعموا ، قال النحاس : «فهذا اسناد مستقيم وليس فيه دليل على ناسخ ولا منسوخ ، وإنما نبهه الله على ان الأمر اليه ، ولو كان هذا ناسخاً لجاز ان يلعن الناقضون » \* (٥) في النسخة رقم (١٦) «أبي المجالد» ولا أعلم أيها أصوب ، وإن كان المراد به اسمعيل

علقة ، والأسود قالوا : « ماقت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من الصلوات ، إلا إذا حارب ، فإنه كان يقنت في الصلوات كاهن ، ولاقت أبو بكر ولا عمر ولا عثمان حتى ماتوا ، ولاقت على حتى حارب أهل الشام ، فكان يقنت في الصلوات كاهن ، وكان معاوية يقنت أيضاً ، يدعو كل واحد منهما على صاحبه » .

قال على : هذا لاجبة فيه لأنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرسل ، ولا حجة في مرسل ، وفيه عن أبي بكر وعمر وعثمان . أنهم لم يقتوا ، وقد صح عنهم بأئمت من هذا الطريق : أنهم كانوا يقتنون ، والمثبت العالم أولى من النافي الذي لم يعلم ، أو نقول : كلاهما صحيح ، وكلاهما مباح ، وفيه - لو انسند - أثبات القنوت عن النبي صلى الله عليه وسلم في حال المحاربة في جميع الصلوات ، وعن على ومعاوية كذلك ، وليس فيه نهى في غير حال المحاربة ، فهو حجة لنا . لو ثبت - ونحن غائون عنه بالثابت الذي ذكرنا قبل ، والله تعالى الحمد -

وأما أبو حنيفة ومن قلده فقالوا : لا يقنت في شيء من الصلوات كلها ، إلا في الوتر ، فإنه يقنت فيه قبل الركوع السنة كلها ، فمن ترك القنوت فيه فليسجد سجدتي السهو .

وأما مالك والشافعي فأنهما قالا : لا يقنت في شيء من الصلوات المفروضة كلها إلا في الصبح خاصة . وقال مالك : قبل الركوع ، وقال الشافعي : بعد الركوع ، وقال الشافعي :

ابن مجالد بن سعيد فهو بعيد ، لأن النخعي مات سنة ٩٦ ومجالد بن سعيد مات سنة ١٤٤ ، وما وجدت هذا الاثر ، ويقرب من معناه ما نقل الزيلعي في نصب الرابة ( ج ١ ص ٢٨٢ ) .

« روى محمد بن الحسن في الآثار : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد بداهه صحب عمر بن الخطاب سنين في السفر والحضر فلم يره قانتا في الفجر حتى فارقه ، قال إبراهيم . وأهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي ، قنت يدعو على معاوية حين حاربه ، وأهل الشام أخذوا القنوت عن معاوية ، قنت يدعو على علي » . وماروى الطحاوي

( ج ١ ص ١٤٧ ) من ماريق أبي شهاب الخياط عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود قال : « كان عمرا إذا حارب قنت ، وإذا لم يحارب لم يقنت » ، ومارواه أيضا ( ج ١ ص ١٤٨ ) عن منيرة عن إبراهيم قال : « إنما كان علي يقنت فيها ههنا لأنه كان محاربا فكان يدعو على أعدائه في القنوت في الفجر والمغرب » .

فان نزلت بالمسلمين نازلة قنت في جميع الصلوات ، ولا يقنت في الوتر إلا في ليلة النصف من رمضان خاصة بمد الركوع \*

قال على : أما قول أبي حنيفة : فما وجدناه كما هو عن أحد من الصحابة — نفى النهي عن القنوت في شيء من الصلوات حاشا الوتر فإنه يقنت فيه ، وعلى من ترك سجود السهو — وكذلك قول مالك في تخصيصه الصبح خاصة بالقنوت ، موجدناه عن أحد من الصحابة ، ولا عن أحد من التابعين ، وكذلك تفريق الشافعي بين القنوت في الصبح وبين القنوت في سائر الصلوات \*

وهذا مما خالفوا فيه كل شيء ، روى في هذا الباب عن الصحابة رضى الله عنهم ، مع تشنيعهم على من خالف بعض الرواية عن صاحب السنة صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

قال على : وقولنا هو قول سفيان الثوري \*

وروى عن ابن أبي ليلى : ما كنت لأصلى خلف من لا يقنت ، وأنه كان يقنت في صلاة الصبح قبل الركوع \*

وعن الليث كراهة القنوت جملة \*

وروى عنه أيضاً : أنه كان يقنت في صلاة الصبح \*

وعن أشهب ترك القنوت جملة \*

قال على . وأما من رأى القنوت قبل الركوع فإنهم ذكروا أثاراً وبناء من طريق يزيد بن زريع عن سميد بن أبي عروبة عن قتادة عن عذرة عن ابن أبي \*

قال على . وعذرة ليس بالقوى (١) \*

---

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) في الموضعين «عذرة» وفي النسخة رقم (٤٥) «عذره» بدون نقط وما أدرى أيهما الصواب ، ولعلهما مصحفان عن «عبد» فقدر وى الطحاوى (ج ١ ص ١٤٧) من طريق شعبة عن عبد بن أبي لبابة عن سميد بن عبد الرحمن بن أبي زري عن أبيه «أن عمر قنت في صلاة النداء قبل الركوع بالسورتين» ، وروى نحوه البيهقي (ج ٢ ص ٢١١) من طريق الأوزاعي عن عبد ، وعبد ثقة ولم ينفرد به ، فقد روى الطحاوى أيضاً نحوه من طريق شعبة عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس عن عمر ، وروى

وبأثر آخر في الوز من حديث حفص بن غياث ، قيل . إنه أخطأ فيه (١) ، وإنما الثابت بعد الركوع كما ذكرنا •

ومن قنت قبل الركوع فلم يأت بالمختار ، ولم تبطل صلاته ، لأنه ذكر الله تعالى •  
وأما القنوت في الوز فإن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر  
ثنا أبو داود ثنا قتيبة بن سعيد وأحمد بن جواس (٢) الحنفى قال ثنا أبو الاحوص عن أبي  
اسحاق السبيعي عن يزيد بن أبي مريم (٣) عن أبي الحوراء (٤) - هو ربيعة بن شيان  
السعدي - قال : قال الحسن بن علي . « علمني رسول الله صلى الله عليه وسلم كلمات أقولهن  
في الوز - قال ابن جواس في روايته : في قنوت الوز ، ثم اتفقا - : اللهم اهدني فيمن  
هديت ، وعافني فيمن عافيت ، وتولني فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقه شر  
ما قضيت ، انك تقضي ولا يقضى عليك ، وأنه لا يندل من واليت (٥) ، تباركت ربنا  
وتعالى » (٦)

نحوه ايضا بأسانيد أخرى . ثم رأيت في النسائي (ج ١ ص ٢٤٨) من طريق ابن أبي  
عروبة عن قتادة عن عزة - بفتح العين المهملة والراء ويينها زاي ساكنة - عن سعيد بن  
عبد الرحمن بن أبيزي عن أبيه عن أبي بن كعب ، فذكر صفة وتر رسول الله صلى الله عليه وسلم ،  
وليس فيه ذكر القنوت ، ولكن رواه النسائي من طريق سفيان عن زيد عن سعيد بن  
عبد الرحمن بن أبيزي عن أبيه عن أبي ، وفيه صفة الوز والقنوت قبل الركوع (١) لم أر هذا الأثر •  
(٢) بفتح الجيم وتشديد الواو وآخره سين مهملة . (٣) يزيد - بضم الباء الموحدة وفتح  
الراء وفي الاصلين « يزيد » وكذلك في الطيالسي ومسنند احمد وهو تصحيف (٤) بفتح  
الحاء المهملة وإسكان الواو وبعدها راء ، ووقع في كثير من كتب الحديث المطبوعة « ابي  
الجوزاء » بالجيم والراء وهو تصحيف (٥) في بعض نسخ ابي داود زيادة « ولا يعز عن  
عاديت » (ج ١ ص ٥٣٦) (٦) رواه الطيالسي (ص ١٦٣ رقم ١١٧٩) قال . حدثنا  
شعبة قال أخبرني يزيد قال سمعت ابا الحوراء قال قلت للحسن بن علي ماذكر عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال . يعلنا هذا الدعاء « فذكر الحديث ، وهذا اسناد صحيح  
متصل بالسماع ، ويريد و ابو الحوراء ثقتان ، ورواه احمد (ج ١ ص ١٩٩) وعن وكيع عن  
يونس بن ابي اسحق عن يزيد ، و(ص ٢٠٠) عن عبد الرزاق عن سفيان عن أبيه

قال على : القنوت ذكر الله تعالى ودعاء ، فنحن نحب ، وهذا الأثر وإن لم يكن مما يحتاج مثله فلم نجد فيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره ، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله :  
ضعيف الحديث أحب إلينا من الرأى (١) \*

قال على : وبهذا نقول \*

وقد جاء عن عمر رضى الله عنه القنوت بشير هذا (٢) والمسند أحب إلينا \*

اسحق عن يزيد ، ورواه أحمد (ج ١ ص ٢٠٠) والدارمي (ص ١٩٧) من طريق شعبة عن يزيد ،  
ورواه الترمذى (ج ١ ص ٩٣) والنسائى (ج ١ ص ٢٥٢) وابن ماجه (ج ١ ص ١٨٥)  
والمروزى فى الترتيب (ص ١٣٤) كلهم من طريق أبى اسحاق عن يزيد ، ورواه ابن  
الجاورد (ص ١٤٢) من طريق يونس بن أبى اسحق عن يزيد ، ومن طريق أبى اسحق  
أبىضاء ورواه البيهقى (ج ٢ ص ٢٠٩) من طريق أبى اسحق ، ورواه من طريق العلاء  
ابن صالح عن يزيد ، وفيه أن يريد أن قال «فذكرت ذلك لحمد ابن الحنفية فقال : انه  
الدعاء الذى كان أبى يدعو به فى صلاة الفجر فى قنوته». وقدر واه أحمد بن حنبل (ج ١ ص ٢٠١)  
فى مسند الحسين بن على من طريق شريك عن أبى اسحق وجعل الحسين بدلا من  
الحسن ، وأنا أكاد أوقن انه من أغلاط شريك بن عبد الله القاضى فانه كان سىء الحفظ ،  
وقد رواه الحاكم (ج ٣ ص ١٧٢) من طريق اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة عن عمه موسى  
ابن عقبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة عن الحسن بن على قال : «علمنى رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فى وترى اذا رفعت رأسى ولم يبق الا السجود» فذكره ، قال الحاكم  
«صحيح على شرط الشيخين» وهو كما قال ، وقد اختلف فى اسناده على موسى بن عقبة  
فرواه محمد بن جعفر بن ابى كثير عن موسى عن أبى اسحق عن يزيد عند الحاكم  
ايضا ، ورواه يحيى بن عبد الله بن سالم عن موسى عن عبد الله بن على بن الحسين بن  
على عن الحسن بن على ، عند النسائى (ج ١ ص ٢٥٢) ويظهر أن موسى رواه عن هؤلاء الثلاثة  
وابن أخيه اسمعيل بن ابراهيم بن عقبة ثقة روى له البخارى ، وبهذه الطرق كلها ظهر  
أن الحديث صحيح حجة خلافا لما قال ابن حزم رحمه الله . (١) نقل ابن حجر فى التهذيب  
(ج ٣ ص ٢٥٦) كلام ابن حزم هذا ، ولم يتعبه بشئ ، ولكن الحديث صحيح كثرى (٢) الرواية  
عن عمر فى القنوت للمرزى (ص ١٣٤ - ١٣٥) والبيهقى (ج ٢ ص ٢١٠ - ٢١١) وغيرهما \*

فان قيل : لا يقوله عمر الا وهو عنده عن النبي صلى الله عليه وسلم \*  
قلنا لهم : المقطوع في الرواية على انه عن النبي صلى الله عليه وسلم أولى من  
النسب اليه عليه السلام بالظن الذي نهى الله تعالى عنه ورسوله عليه السلام \*  
فان قلتم . ليس ظناً ، فأدخلوا في حديثكم انه مسند ، ، فقولوا . عن عمر عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ! فان فعلتم كذبتم ، وان ايتم حققتم انه منكم قول على رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بالظن الذي قال الله تعالى فيه . (ان الظن لا يبنى من الحشيشة) \*  
وأما تسمية من يدعى له ، فقد ذكرنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كما  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد  
ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابو الطاهر وحرمله بن يحيى قالوا اخبرنا ابن وهب اخبرني  
يونس بن يزيد عن ابن شهاب اخبرني سعيد بن السبب وأبو سلمة بن عبد الرحمن  
أنهما سمعا أبا هريرة يقول : «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين يفرغ من  
صلاة الفجر من القراءة ويكبر ويرفع رأسه . - سمع الله لمن حمده ، ربنا ولك الحمد ،  
ثم يقول وهو قائم : اللهم أنج الوليد بن الوليد ، وسلمة بن هشام ، وعياش بن أبذربيعة  
والمستضعفين من المؤمنين ، اللهم اشد وطأتك على مضر ، واجعلها عليهم سنين كسني  
يوسف ، اللهم العن لحيان ورعلا وذكوان وعصية ، عصت الله ورسوله ، ثم بلغنا أنه  
ترك ذلك لما أنزل الله تعالى (١) . (ليس لك من الأمر شيء) أو يتوب عليهم أو يعذبهم  
فانهم ظالمون) \* »

وبه الى مسلم . ثنا محمد بن مهران الرازي ثنا الوليد بن مسلم ثنا الأوزاعي عن  
يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ان ابا هريرة حدثهم . «ان النبي صلى  
الله عليه وسلم قنت بعد الركعة في صلاة شبراً ، اذا قال . سمع الله لمن حمده يقول في  
قنوته . اللهم نج الوليد بن الوليد ، اللهم نج سلمة بن هشام ، اللهم نج عياش بن ابي  
ريعة ، اللهم نج المستضعفين من المؤمنين ، (٢) اللهم اشد وطأتك على مضر ، اللهم

(١) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٧) «لما انزلت» (٢) في هذه الرواية في النواضع

الثلاثة «نج» بالتضعيف ، وفي التي قبلها «أنج» بالهمزة

اجعلها عليهم ستين كسني يوسف، قال ابو هريرة : ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الدعاء بعد ، فقلت : أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ترك (١) الدعاء ؟ فقيل : وما تراهم قدّموا : \* »

قال على . إنما ترك الدعاء لأنهم قدّموا \*

قال على . واختلف الناس في هذا ، فروى عن ابن مسعود انه قال : احملا حوايجكم على المكتوبة \*

وعن عمرو بن دينار وغيره من تابعي أهل مكة . مامن صلاة أدعوفيا بحاجتي أحب الى من المكتوبة \*

وعن الحسن البصري . ادع في الفريضة بما شئت \*

وعن عروة بن الزبير . انه كان يقول : في سجوده . اللهم اغفر للزبير بن العوام واسماء بنت ابى بكر . \*

وبه يقول ابن جريج والشافعي ومالك وداود وغيرهم . \*

ورويان عن عطاء وطاوس ومجاهد : أن لا يدعى في الصلاة المكتوبة بشئ . أصلا \*

وعن عطاء : من دعا في صلاته لإنسان ساء باسمه بطلت صلاته . \*

وعن ابن سيرين : لا يدعى في الصلاة إلا بما في القرآن \*

وذهب أبو حنيفة الى أن من سعى في صلاته إنساناً يدعو له باسمه بطلت صلاته ؛ ثم زاد غلوا فقال : من عطس في صلاته فقال : « الحمد لله رب العالمين » وحرك به لسانه بطلت صلاته ، ولا يدعى في الصلاة إلا بما يشبه ما في القرآن \*

قال على : وهذا خلاف لما في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إذ دعا لقوم ساهم ، وعلى قوم ساهم ، وما نهى قط عن ذلك ، ومن ادعى ذلك فقد كذب \*

واحتمج في ذلك قوم بقوله عليه السلام : « ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شئ من كلام الناس » \*

قال على : لا حاجة لهم في هذا ، لأن هذا النهي إنما هو عن أن يكلم المصل أحدًا

(١) في الأصلين « ترك » بحذف « قد » وزدناه من مسلم ( ج ١ ص ١٨٧ ) \*



من الناس ، وأما الدعاء فأنما هو كلام مع الله تعالى ، والا فالقراءة كلام الناس ، وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن أن يقرأ المصلي القرآن ساجداً ، وأمر بالدعاء في السجود ، فصح بطلان قول أبي حنيفة ، وثبت أنه لا يحل الدعاء في السجود بما في القرآن إذا قصد به القراءة ، وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد التشهد : « ثم ليتخير أحدكم من الدعاء أعجبه إليه فليدع به » وهذا مما خالف فيه أبو حنيفة ابن مسمود ، ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم \*

٤٦٠ - مسألة - ونستحب أن يشير المصلي إذا جلس للشهادة بأصبعه ولا يحركها ، ويديه اليمنى على فخذه اليمنى ، ويضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا القنبي عن مالك عن مسلم بن أبي مريم عن علي بن عبد الرحمن العاوي (١) قال : رآني عبد الله بن عمر أعبث (٢) بالحمى في الصلاة ، فلما انصرف نهاني وقال : اصنع كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع (٣) : « إذا جلس في الصلاة (٤) وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى ، وقبض أصابعه كلها ، وأشار بأصبعه التي تلي الإبهام ، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى » \*

٤٦١ - مسألة - ونستحب لكل مصل أن يكون أخذه في التكبير مع ابتدائه للانحدار للركوع ، ومع ابتدائه للانحدار للسجود ، ومع ابتدائه للرفع من السجود ، ومع ابتدائه للقيام من الركعتين ، ويكون ابتداءه لقول « سمع الله لمن حمده » مع ابتدائه في الرفع من الركوع ، ولا يحل للامام البتة أن يطيل التكبير ، بل يسرع فيه ، فلا يركع ولا يسجد ولا يقوم ولا يقعد الا وقد أتم التكبير \*

حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن معمر

(١) يضم اليه نسبة الى بني معاوية بن مالك بطن من الأوس ، ووضيعة ابن حجر في التفرير بفتح الهمزة وأخذه خطأ (٢) في أبي داود « وأنا أعبث » (٣) في النسخة رقم (١٦) « كما كان يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وما هنا هو الموافق للموطأ (ص ٣٠) وأبي داود (ج ١ ص ٣٧٤) (٤) قوله « في الصلاة » محذوف في الأصلين ، وزدنا من الموطأ وأبي داود \*

عن الزهرى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : « كان أبو هريرة يصلى فيكبر حين يقوم ، وحين يركع ، وإذا أراد أن يسجد ، وإذا سجد بعد ما يرفع من السجود وإذا جلس ، وإذا أراد أن يقوم من الركعتين كبر ، فإذا سلم قال : والذي نفسى بيده انى لا أقربكم شيئاً بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مازالت هذه صلاته حتى فارق الدنيا (١) » . \*

ورويناه أيضاً عن علي وابن الزبير وعمران بن الحصين ، أما على وابن الزبير فنقطعهما ، وعن عمران مستنداً الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفريرى ثنا البخارى ثنا يحيى بن بكير ثنا الليث — هو ابن سعد — عن عقيل عن ابن شهاب أخبرنى أبو بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا هريرة يقول : « كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ، ثم يكبر حين يركع ، ثم يقول : سمع الله لمن حمده ، حين يرفع صلبه من الركعة ، ثم يقول وهو قائم : ربنا لك الحمد » (٣) وذكر باقى الخبر .

وهذا يقول أبو حنيفة وأحمد والشافعى وداود وأصحابهم .  
وقال مالك بذلك ، إلا فى التكبير للقيام من الركعتين ، فنه لبراء إلا اذا استوى قائماً ، وهذا قول لا يؤيده قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وهذا ما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف \*

وأما قولنا بإيجاب تمجيل التكبير للإمام فرضاً فلقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنما جعل الإمام ليؤتم به ، فإذا كبر فكبروا » فأوجب عليه السلام التكبير على المأمومين فرضاً إثر تكبير الإمام وبعده ولا بد ، فأدامد الإمام التكبير أشكل ذلك على المأمومين

(١) روى نحوه مسلم من طريق عبد الزاق عن ابن جريج عن الزهرى عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ، ومن طريق يونس عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ومن طرق أخرى (ج ١ ص ١١٥) والبخارى من طريق الليث عن عقيل عن الزهرى عن أبي بكر عن أبي هريرة (ج ١ ص ٣١٢ و ٣١٣) وسيأتى قريباً (٢) أما عن على وعمران فى البخارى (ج ١ ص ٣١١ و ٣١٢) ومسلم (ج ١ ص ١١٥) . ولما عن ابن الزبير فلم أجده (٣) فى النسخة (رقم ٤٥) « ر بناولك الحمد » وهو رواية فى البخارى (ج ١ ص ٣١٢ — ٣١٣) \*

فكبروا معه وقبل تمام تكبيره ، فلم يكبروا كما أمروا ، ومن لم يكبر فلا صلاة له ، لأنه لم يصل كما أمر ، فقد أفسد على الناس صلاتهم ، وأعان على الاتم والمدواف . والله تعالى التوفيق \*

٤٦٢ — مسألة — كل حدث ينقض الطهارة — بمعد أو نسيان — فإنه متى وجد بنبلة أو باكره أو نسيان في الصلاة ما بين التكبير للحرام لها إلى أن يتم سلامه منها — فهو ينقض الطهارة والصلاة معاً ، ويلزمه ابتداءها ، ولا يجوز له البناء فيها ، سواء كان إماماً أو مأموماً أو منفرداً ، في فرض كان أو في تطوع ، إلا أنه لا تنزله الاعادة في التطوع خاصة ، وهو أحد قول الشافعي \*

وقال أبو سليمان وأبو حنيفة وأصحابهما : يني بعد أن يتوضأ ، إلا أن أبا حنيفة قال : لو نام في صلاته فاحتلم فإنه ينتسل ويبتدئ ولا يني ، ولا ندري قولهم فيه أن كان حكم التيمم ، فإنهم ان كانوا راعوا طول العمل في النسل ، فليس التيمم كذلك ، لأن حكم المحدث والجنب فيه سواء ! \*

وقالوا : إن أحدث الإمام بنبلة وهو ساجد ، فإن كر ورفع رأسه بطلت صلاته وصلاة من وراءه ! وإن رفع رأسه ولم يكبر لم تبطل صلاته ولا صلاة من وراءه . فإن استخلف عليهم أو استخلفوا قبل خروج الإمام من المسجد لم تبطل صلاة الإمام ولا صلاة المأمومين ، فإن لم يستخلف عليهم ولا استخلفوا حتى خرج من المسجد بطلت صلاته وصلاتهم ! والأشهر عن أبي حنيفة تبطل صلاة المأمومين وتم صلاة الإمام ، فإن خرج فأخذ الماء من خايصة بانه فتوضأ رجع وبني ، فإن استقى الماء من بر بطلت صلاته ، فإن تكلم سهواً أو عمداً بطلت صلاته \*

قال على : هذه أقوال في غاية الفساد والتناقض والتحكم في دين الله تعالى بلا دليل ! ومع ذلك فأكثرها لم يقله أحد قبلهم ، وإنما كلامنا (١) في إبطال البناء وأبناؤه \*

قال على : احتج من قال بالبناء بأثرين ضعيفين : أحدهما من طريق أبي الجهم (٢)

(١) كذا في النسخة رقم (١٦) وهو صواب ، وفي النسخة رقم (٤٥) « وأما قولنا » وهو أيضاً صواب ، ولكن ناسخها كتب بحاشيتها أن الصواب « وأما قولنا » وهذا التصويب خطأ ظاهر (٢) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) « ابن الجهم » وبمجرد \*

عن أبي بكر الطلوعى (١) عن داود بن رشيد (٢) عن إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه، وابن أبي مليكة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم . « إذا قام أحدكم أو قلس فليتوضأ ولين على ما صلى ما لم يتكلم » \*

ومن طريق سعيد بن منصور . ثنا إسماعيل بن عياش عن ابن جريج عن أبيه، وابن أبي مليكة عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن قام أحدكم في صلاته أو رجع أو قلس فليتنصرف ويتوضأ ولين على ما مضى من صلاته » \* (٣)

ومن طريق الأنصارى عن ابن جريج عن أبيه مرسلًا \* (٤)

والثاني من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم \* (٥)

وكلاهما لاجبة فيه ، لأن إسماعيل بن عياش ضعيف ، لاسباب فياروى عن الحجازيين فتفق على أنه ليس بحجة . وعبد الرحمن بن زياد في غاية السقوط \*

وأثر ساقط من طريق عمر بن رباح (٦) البصرى - وهو ساقط - عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس . « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا رجع في الصلاة توضأ

(١) بضم الهم وفتح الطاء المهملة المشددة وكسر الواو المشددة أيضا. نسبة الى الطلوعة، وم جماعة فرغوا أنفسهم للنزو والجهاد ورابطوا في الثغور وتطوعوا بالنزو وتصدوا للعدو في بلاد الكفر . وأبو بكر هذا اسمه محمد بن خالد بن الحسن وله ترجمة في الأنساب ( ورقة ٥٣٤ ) (٢) رشيد بضم الراء وفتح الشين المعجمة مصنف . (٣) الحديث رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٩٠) والدارقطنى بأسانيد كثيرة ص (٥٦) والبيهقى (ج ١ ص ١٤٢) كلهم من طريق اسمعيل بن عياش به . ونقل البيهقى عن أحمد قال : « اسمعيل بن عياش ما روى عن الشاميين صحيح وما روى عن أهل الحجاز فليس بصحيح » وقال أيضا : « هكذا رواه ابن عياش ، وإنما رواه ابن جريج عن أبيه ولم يسنده عن أبيه ليس فيه ذكر عائشة » (٤) الرواية المرسلة رواها البيهقى من طريق محمد بن عبد الله الأنصارى وعبد الرزاق وابن عاصم عن ابن جريج ، ورواها الدارقطنى بأسانيد أخرى . (٥) هذا الحديث لم أجده وما عرفته . (٦) رباح بكسر الراء وفتح الياء المثناة التحتية، وفي الأصلين « عمر بن رباح » وهو خطأ ، وعمر هذا مولى عبد الله بن طاوس ، وهو دجال متروك، وقال ابن حبان « يروى الموضوعات عن الثقات » \*

ويبنى على ما مضى من صلاته \* (١)

وأما الحنفيون فأنهم تناقضوا فقاموا على ما ذكر في هذين الخبرين جميع الأحداث التي لم تذكر فيها، ولم يقيسوا الاحتلام على ذلك، وهذا تناقض! وسجاء قطار - صحيح ولا سقيم - في البناء من الأحداث، كالبول والرجيع والريح والندى \* وأما أصحابنا فاحتجوا بأنه قد صح ما سأل فلا يجوز إبطاله إلا بنص \*

قال على - وهذا احتجاج صحيح، ولولا النص الوارد بإبطال ما مضى منها ما بطلناه. ولكن البرهان على بطلان ما سأل - أن عبد الله بن ربيع حدثنا قال ثنا محمد بن إسحاق ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا أحمد بن محمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ» (٢)

قال على - وروينا من طرق، فاذ صح أن الصلاة من أحدث لا يقبلها الله حتى يتوضأ، وقد صح بلا خلاف والنص أن الصلاة لا تجزئ إلا متصلة، ولا يجوز أن يفرق بين أجزائها بما ليس صلاة: فتحن نسأل من يرى البناء للمحدث فتقول \* أخبرونا عن المحدث الذي أمرتوه بالبناء، مذ يحدث فيخرج فيمشي فيأخذ الماء فيفصل حديثه أو يستنجي فيتوضأ فيصرف إلى أن يأخذ في عمل الصلاة، أهو عندكم في صلاة؟ أم هو في غير صلاة، ولا سبيل لهم إلى قسم ثالث \*

فإن قالوا: هو في صلاة أكذبهم قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا يقبل صلاة من أحدث حتى يتوضأ» ومن المحال الباطل أن يمتد له صلاة قد أيقنا أن الله تعالى لا يقبلها، فصح أن عمل صلاته الذي كان قبل قد انقطع، وأما أجره فباق له بلا شك، إلا أنه الآن في غير صلاة بلا شك، إذ هو في حال لا يقبل الله تعالى منها صلاة \*

وإن قالوا: بل هو في غير صلاة. قلنا: صدقتم، فاذ هو في غير صلاة فليعلم أن يأتي بالصلاة متصلة، لا يحول بين أجزائها - وهو ذاكر قاصدا - بما ليس من الصلاة وبوقت ليس هو فيه في صلاة، وهذا برهان لا غلص منه \*

(١) رواه الدارقطني (ص ٥٧) وانظر الكلام على هذه الأحاديث مفصلا في نصب

الرأية (ج ١ ص ٢١ و ٢٣ و ٢٥٣ و ٢٥٤) (٢) ر و أبو داود (ج ١ ص ٢٢) \*

ولو أردنا ان نخرج من الحديث بأقوى مما احتجوا به لذكرنا ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا جرير ابن عبد الحميد عن عاصم الأحول عن عيسى بن حطان (١) عن مسلم بن سلام (٢) عن علي بن طاق قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا فساأ أحدكم في الصلاة فليتوضأ وليعد الصلاة» (٣) \*

فان ذكرنا من بنى من الصحابة رضى الله عنهم فقدرونا عن عبد الله بن احمد بن حنبل ثنا ابي ثناء عبد الرحمن بن مهدي حدثني عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهري: أن المسور بن غزمية كان اذا رجع في الصلاة يميدها ولا يعتد بما مضى \*

وقد اختلف السلف الصالح في هذا: فروينان طريقين وكيع عن اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي: انه قال - في الذي يحدث في صلاته ثم يتوضأ - يصل ما بقى من صلاته وإن تكلمت \*

ومن طريق محمد بن النضر عن عبد الرحمن بن مهدي ثنا سفيان الثوري عن المعيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال: في الغائط والبول والريح يتوضأ ويستقبل الصلاة وفي القوم والرافع يتوضأ ويبنى على صلاته ما لم يتكلم \*

وعن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن ابن سيرين فيمن أحدث في صلاته قبل ان يسلم، قال: إن صلاته لم تتم \*

وعن معمر عن الزهري فيمن أحدث في صلاته قبل ان يسلم: أنه يميده الصلاة \*

وهو قول سفيان الثوري ومالك وابن شبرمة وآخر قول الشافعي، وبه نأخذ \*

(١) بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين (٢) بتشديد اللام (٣) رواه أبو داود (ج ١ ص ٨٣) وروى الترمذي (ج ١ ص ٢١٨) وقال «حديث حسن، وسمعت محمد يقول لا أعرف لعلي بن طاق عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث الواحد، ولا أعرف هذا الحديث من حديث طلق بن علي السجسي، وكأنه رأى ان هذا رجل آخر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم» ورجح ابن حجر أن عليا هذا والد طلق بن علي. والحديث نسب الزيلي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥٤) الى النسائي وصحيح ابن حبان، وبأعله ابن القطان بأن مسلم بن سلام مجهول الحال. والحق انه ثقة ذكره ابن حبان في الثقات وصححه احمد حديثه \*

٤٦٣ — مسألة — فإن رعى أحد من ذكرنا في صلاة — كما ذكرنا — فإن أمكنه أن يسد أفضه وأن يدع الدم يقطر على ما بين يديه ، بحيث لا يس له ثوباً ولا شيئاً من ظاهر جسده ، فقل وتمادى على صلاته ، ولا شيء عليه \*

برهان ذلك : أن الرعاف ليس حدثاً على ما ذكرنا قبل ، فإذ ليس حدثاً ولا مس له الدم ثوباً ولا ظاهر جسده فلم يمرض في طهارته ولا في صلاته شيء \*

فإن مس الدم شيئاً من جسده أو ثوبه فمكنه غسل ذلك غير مستدير القبلة فليغسله وهو متمادى في صلاته ، وصلاته تامة ، وسواء مشى إلى الماء كثيراً أو قليلاً \*

برهان ذلك : أن غسل النجاسة واجتناب المحرمات فرض بلا خلاف ، فهو في مشيه لذلك وفي عمله لذلك مؤدى فرض ، ولا تبطل الصلاة بأن يؤدي فيها ما أضر بأدائه ، لأنه لم يخاف ، بل صلى كما أمر ، ومن فعل ما أمر به فهو عمن . وقد قال تعالى : ( ما على المحسنين من عيب ) \*

فإن عجز عن ذلك : صلى كما هو ، وصلاته تامة ، لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) ثبت أنه لا يكلف ما لا يستطيع \*

فإن تعمد استدبار القبلة لذلك : بطلت صلاته ، لأنه يخالف ما افترض الله تعالى عليه قاصداً إلى ذلك \*

وقال مالك : إن أصابه الرعاف قبل أن يتم ركعة بسجديها قطع صلاته وابتدأ ، وإن أصابه بعد أن أمم ركعة بسجديها فليخرج فليغسل الدم ويرجع فيتي \*

قال علي : وهذا تقسيم لم يأت به قرآن ولا سنة ، لا صحيحة ولا سقيمة ، ولا قول صاحب ولا قياس ، وما كان كذلك فلامنى للاشتغال به \* (١)

٤٦٤ — مسألة — ومن زوحم حتى فاتته الركوع أو السجود أو ركعة أو ركعات —: وقف كما هو ، فإن أمكنه أن يأتي بمغافته فقل ، ثم اتبع الإمام حيث يندركه وصلاته تامة ، ولا شيء عليه غير ذلك ، فإن لم يقدر على ذلك إلا بعد سلام الإمام بمدت قصيرة أو طويلة —

فقل كذلك أيضاً ، وصلاته تامة والجمعة وغيرها سواء في كل ما ذكرنا \*

فلو أدرك مع الإمام ركعة صلاها أو أضافها إلى ما كان صلى ، ثم أمم صلاته ، ولا شيء

عليه غير ذلك \*

والناقل سهواً والمزحوم سواء في كل ما ذكرنا \*

فإن قدر أن يسجد على ظهر أحد من بين يديه أو على رجله ، فليقل ويجزئه \*

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تبطلوا أعمالكم ) فمن صح له الاحرام فإذا فقد صح له عمل مفترض أدائه كما أمر ، فلا يحل له إبطاله بغير نص من رسول الله صلى الله عليه وسلم في إبطاله ، وقال تعالى : ( لا يكف الله نفساً إلا وسعها ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا ابن أبي ذئب حدثني الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم السكينة (١) والوقار ، ولا تسرعوا ، فأدر كتم فصلوا ، وما فاتكم فاتعوا » (٢) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا مسدد ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن ابن عجلان حدثني محمد بن يحيى بن حبان عن ابن عمر يز عن معاوية بن أبي سفيان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تبادروني بركوع ولا بسجود (٣) ، فانه مهما أسبقكم به إذا ركعت تدركوني به (٤) إذا رفعت ، إني قد بدنت » (٥) \*

فأمر عليه السلام بصلاة ما أدركه الركعة ، وإن لا يسبق الإمام بركوع ولا بسجود ، وانه مهما فات المأموم من ركوع أدركه بعد رفع الإمام ، ولم يخص عليه السلام ركعة أولى من ثانية ، ولا ثالثة ولا رابعة ، وأمر ببقاء ما فاتته . وقد أخبر عليه السلام انه رفع عن امته الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ، وهذا يوجب يقين ما قلنا : من ان يأتي المرء بصلاته حسب ما يستطيع وما عدا هذا فهو قول فاسد \*

(١) في البخاري (ج ١ ص ٢٦٠) « وعليكم بالسكينة » وهي رواية أبي ذر ، وفي رواية الباقرين كما هنا (٢) رواه البخاري أيضا في الجملة بهذا الاسناد بلفظ آخر (ج ٢ ص ٣٧ - ٣٨) (٣) في النسخة رقم (١٦) « بركوعي ولا بسجودي » وهو خطأ (٤) كلمة « به » زناها من سنن أبي داود (ج ١ ص ٢٣٩) (٥) يجوز فيه تشديد الدال المفتوحة ويجوز ضم الدال المحققة \*



٤٦٥ - مسألة - ومن لم يمس بالسوء في وضوئه وغسله - ولو مقدار شمرة مما أمر بفعله في الغسل أو الوضوء فلا صلاة له ، تقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يقبل الله صلاة من أحدث حتى يتوضأ » وهذا لم يتوضأ بعد ، اذ لم يكمل طهارته كما أمر .  
 ٤٦٦ - (مسألة) - ومن أحال القرآن (١) متعمداً فقد كفر ، وهذا مالا خلاف فيه .  
 ومن كانت لغته غير العربية جازله ان يدعو بها في صلاته ، ولا يجوز له ان يقرأ بها ، ومن قرأ بنبر العربية فلا صلاة له .

وقال أبو حنيفة : من قرأ بالفارسية في صلاته جازت صلاته .  
 قال علي . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا صلاة لمن لم يقرأ بأمر القرآن . وقال الله تعالى . ( قرأنا عريياً ) وقال تعالى . ( وما ارسلنا من رسول إلا بلسان قومه لينبئهم ) فصيح ان غير العربية لم يرسل به الله تعالى محمداً عليه السلام ، ولا انزل به عليه القرآن ، فمن قرأ بنبر العربية (٢) فلم يقرأ ما ارسل الله تعالى به نبيه عليه السلام ، ولا قرأ القرآن ، بل لبس بصلاته ، فلا صلاة له ، اذ لم يصل كما أمر .

فان ذكر واقول الله تعالى : ( وانه لي ذر الأولين ) .  
 قلنا : نعم ، ذكر القرآن والانهذار به في ذر الأولين ، وأما ان يكون الله تعالى أنزل هذا القرآن على أحد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم فباطل وكذب ممن ادعى ذلك ، ولو كان هذا ما كان فضيلة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا معجزة له ، وما نعلم أحداً قال هذا قبل أبي حنيفة .

ومن لم يحفظ أم القرآن صلى كما هو ، وعليه أن يتعلمها ، لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) فهو غير مكلف مالا يقدر عليه : فان حفظ شيئاً من القرآن غيرها لزمه فرضاً أن يصل به ، ويتعلم أم القرآن لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ، « لا صلاة الا بقراءة » ولقول الله تعالى ( فاقرؤا ما تيسر من القرآن ) .

### سجود السهو

٤٦٧ - مسألة - كل عمل يعمل المرء في صلاته سهواً وكان - ذلك العمل مما

(١) في النسخة رقم (١٦) « القراءة » وما هنا احسن وأصح (٢) في النسخة رقم (١٦)

« فمن قرأ بالعربية » وهو خطأ فاحش .

لو تممه ذا كرا بطلت صلاته — : فانه يلزمه في السهو سجدة السهو ، \*  
 ويشبه أن يكون هذا مذهب الشافعى إلا أنه رأى السهو في ترك الجلسة بعد الركعتين ،  
 وظاهر مذهبه أنها ليست فرضاً ، وقال : من أسقط شيئاً من صلب صلاته سهواً ف عليه  
 سجود السهو . \*

وقال أبو سليمان وأصحابنا : لاسجود سهو إلا في مواضع : وهى : من سلم أو تكلم  
 أو مشى ساهياً في الصلاة المفروضة ، أو من قام من اثنتين في صلاة مفروضة ، أو من شك  
 فلم يدر كم صلى ؟ أو من زاد في صلاته ركعة فما فوقها ساهياً في صلاة مفروضة . \*  
 وقال أبو حنيفة : لاسجود سهو إلا في عشرة أوجه : إما قيام مكان قومود ، وإما  
 قومود مكان قيام — للامام والفد — وإما سلام قبل تمام الصلاة للامام أو الفد ، أو  
 نسيان تكبير صلاة العيد خاصة للامام أو الفد ، أو نسيان القنوت في الوتر للامام أو  
 الفد ، أو نسيان التشهد للامام أو الفد ، أو نسيان أم القرآن للامام أو الفد ، أو تأخيرها  
 بعد قراءة السورة للامام أو الفد ، أو من جهر في قراءة سر أو أسر في قراءة جهر للامام  
 خاصة ، فقط \*

قال : فان تمعد ذلك فصلاته تامة ولا سجود سهو عليه .  
 قال : فان نسي سجدة أو شك فلم يدر كم صلى ؟ فان كان ذلك أول مرة أعاد الصلاة  
 وان كان قد عرض له ذلك ولو مرة سجد للسهو ، فان لم يزد كر ذلك إلا بعد أن خرج  
 من المسجد بطلت صلاته وأعادها \*

وأما مذهب مالك في سجوده لسهو فغير منضبط ، لأنه رأى فيمن ترك ثلاث تكبيرات  
 من الصلاة فصاعداً غير تكبيرة الاحرام — ان يسجد للسهو ، فان لم يفعل حتى  
 انتقض وضوؤه أو تناول ذلك بطلت صلاته وأعادها . ورأى فيمن سها عن تكبيرتين  
 من الصلاة كذلك أن يسجد للسهو ، فان لم يفعل حتى انتقض وضوؤه أو تناول ذلك فلا  
 شى عليه وصلاته تامة ، ولا سجود سهو عليه ، ورأى فيمن سها عن تكبيرة واحدة غير  
 تكبيرة الاحرام (١) أن لا شى عليه ، لاسجود سهو ولا غيره . ورأى على من جمل  
 « الله أكبر » مكان « سمع الله من حمده » سجود السهو . ورأى على من جهر في قراءة سر  
 (١) في النسخة رقم (٤٥) « ورأى فيمن سها عن تكبيرة الاحرام » الخ وهر خطاً ظاهر

أو أسر في قراءة جهر، إن كان ذلك قليلاً فلا شيء عليه، وإن كان كثيراً فله سجود السهو. قال علي: ورأى فيمن سها عن قراءة أم القرآن في ركعتين من صلاته فصاعداً أن صلاته تبطل، فإن سها عنها في ركعة، فرة رأى عليه سجود السهو فقط، ومرة رأى عليه أن يأتي بركعة ويسجد للسهو.

قال علي: أما قول أبي حنيفة فإفساد من أن يشتغل به!! فإنه لم يتعلق فيه بقرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة، ولا بقياس، ولا بقول صاحب، ولا برأى سديد!! بل ما نعلم أحداً قاله قبله. وكذلك قول مالك سواء، وسواء، وزيادة أنه لا يختلف مسلمان في أن كل صلاة فرض - تكون أن أربع ركعات - فإن فيها اثنتي عشرة ين تكبيرة سوى تكبيرة الاحرام، وإن صلاة المغرب فيها ست عشرة تكبيرة سوى تكبيرة الاحرام، وإن كل صلاة فرض تكون ركعتين ففيها عشر تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام، فتسويهم بين من سها عن ثلاث تكبيرات وبين من سها عن تكبيرة، وتقرئهم بين من سها عن تكبيرة وبين من سها عن تكبيرة واحدة - : أحد عجائب الدنيا!!! وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وأما قول الشافعي فظاهر التناقض، إذ رأى سجود السهو في ترك الجلسة الأولى، وليس عنده فرضاً، ولم ير سجود السهو في ترك جميع تكبير الصلاة - حاشا لتكبير الاحرام - ولا في العمل القليل - الذي تفسد الصلاة عنده بكثير - لم يحذف في القليل الذي أسقط فيه السجود حداً يفصله به مما تبطل الصلاة عنده بجمعه، ويجب سجود السهو في سهوه وهذا فاسد جداً ومن المجبوق قوله «صاب الصلاة» وما علم الناس للصلاة صلباً ولا بطناً ولا كبداً ولا مئاً!!! ومثل هذا قد أغنى ظاهر فساد عن تكلف نقضه.

وأما قول أصحابنا قلنهم قالوا: لا سجود سهو إلا حيث سجد رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أمر بسجوده، ولم يسجد عليه السلام إلا حيث ذكرنا.

قال علي: وهذا قول صحيح لا يحمل خلافه، إلا أننا قد وجدنا خبراً صحيحاً بوجوب محبة قولنا، وجموله ماضياً لتبره، وهذا باطل لا يجوز، بل الأخبار كلها تستعمل، ولا يحمل ترك شيء منها، فإن لم يكن وجيب الأخذ بالشرح الزائد الوارد فيها، لأنه حكم من الله تعالى، فلا يحمل تركه.

قال على : ويرهان صحة قولنا : هوان أعمال الصلاة قبان — يقين لاشك فيه —  
لثالث لهما : إِمافرض ، بمعنى من تركه ، وإما غير فرض ، فلا بمعنى من تركه ، \*  
فما كان غير فرض فهو مباح فعله ومباح تركه ، وإن كان بمضه مندوباً إليه مكروها  
تركه ، فما كان مباحاً تركه فلا يجوز أن يلزم حكماً في تركه إصر إباح الله تعالى تركه ،  
فيكون فاعل ذلك شارعاً ما لم يأذن به الله تعالى \*

وأما الفرض — وهو القسم الثاني (١) — وهو الذى تبطل الصلاة بتعمد تركه ولا تبطل  
بالسهو فيه ، لقول الله تعالى : (ليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن ما تعمدت قلوبكم) — :  
فاذا الصلاة لا تبطل بالسهو فيه وكان سهواً ، ففيه سجود السهو ، اذ لم يبق غيره ، فلا يجوز  
أن ينقص بمضه بالسجود دون بعض . والله تعالى التوفيق \*

قال على : وقد جاء ما قلنا نصاً ، كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب  
ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا القاسم بن زكرياء ثنا الحسين  
ابن علي الجعفي عن زائدة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : «صلىنا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاما زاد أو نقص — شك إبراهيم (٢) قال ابن مسعود .  
قلنا : يا رسول الله ، أحدث في الصلاة شيء ؟ قال : لا ، فقلنا له الذى صنع ، فقال : اذا زاد الرجل  
أو نقص فليسجد سجدتين »

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا إسماعيل بن مسعود  
الجحدري ثنا خالد بن الحارث ثنا شعبة قال : قرأت على منصور وسمعت يحدث وكتب به  
الى (٣) عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود : أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال لهم : «إنما أنا بشر ، فاذا نسيت فذكروني ، اذا أومأ أحدكم في صلاته  
فليتحرك أقرب ذلك من الصواب ثم ليتم عليه (٤) ثم ليسجد (٥) سجدتين » \*

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وهو القسم الباقي» (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٦٠) «فاما زاد أو ما  
نقص ، قال إبراهيم . وإمّا أنما جاء ذلك الا من قبل » (٣) عبارة النسائي في (ج ١ ص ١٨٤)  
من شعبة «قال . كتب إلى منصور وقرأته عليه وسمعت يحدث رجالاً» (٤) في النسخة رقم (٤٥)  
«أقرب ذلك من الصواب ثم ليتم ما عليه» وهو خطأ (٥) في النسائي «ثم يسجد» وقد اختصر  
المؤلف الحديث جداً ، ورواه النسائي بأسانيد كثيرة عن منصور ، هو وإمام مسلم كذلك (ج ١

قال علي : فهذا نص قولنا في إيجاب السجود في كل زيادة ونقص في الصلاة وكل وهم ، ولا يقال لمن أدى صلاته بجميع فرائضها كما أمره الله تعالى :- أنه زاد في صلاته ، ولا نقص منها ، ولا أوهم فيها ، بل قد أتىها كما أمر ، وإنما الزائد (١) في الصلاة أو الناقص منها والواهم من زاد فيها ما ليس منها أو نقص منها ما لا يتم إلا به على سبيل الوهم . والله تعالى التوفيق \*

وقد قال بقولنا طائفة من السلف رضى الله عنهم . كما روينا عن حماد بن سلمة عن سعيد بن قطيب : (٢) أن أبا زيد الأنصاري قال : إذا أوهم أحدكم في صلاته فليسجد سجدتي الوهم \*

وعن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن المنيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال لا وهم إلا في قعود أو قيام أو زيادة أو نقصان أو تسليم في ركعتين \*

ومن طريق معمر عن قتادة عن أنس : أنه نسي ركعة من الفريضة حتى دخل في التطوع ، ثم ذكر ، فصلى بقية صلاة الفريضة ثم سجد سجدتين وهو جالس \*

قال علي : ما نعلم (٣) لأنس في هذا مخالفاً من الصحابة رضى الله عنهم \*

وعن ابن جريج . قلت لمطاء . فأرستيقنت أني صليت خمس ركعات قال . فلاتمد ولو صليت عشر ركعات ، واسجد سجدتي السهو وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري إذا زدت

أو نقصت فاسجد سجدتي السهو \*

٤٦٨ — مسألة — قال علي . وكل ما عمله المرء في صلاته سهواً من كلام أو إنشاد

شعر أو مثنى أو اضطجاع أو استدبار القبلة أو عمل أي عمل كان أو أكل أو شرب أو زيادة

ركعة أو ركعات أو خروج إلى تطوع — كتر ذلك أو قل — أو تسليم قبل تمامها ، فانه متى

ذكر — طال زمانه أو قصر ، ما لم ينتقض وضوؤه — : فانه يتم ما ترك فقط ، ثم يسجد سجدتي

السهو ، إلا انتقاض الوضوء فانه تبطل به الصلاة ، لما ذكرنا قبل \*

برهان ذلك ما ذكرناه في المسألة التي قبل هذه متصلة بها \*

وقال أبو حنيفة : من تكلم في صلاته ساهياً بطلت صلاته ، فان سلم منها ساهياً

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وأيضاً الزائد» الخ وما هنا أحسن وأصح (٢) بفتح القاف

والطاء الهمزة (٣) في النسخة رقم (٤٥) «لأنهم» \*

لم تبطل صلاته ، فان أكل ساهياً أوزاد ركعة ولم يكن جلس في آخرها مقدار التشهد بطلت صلاته ، فان بال أو تنوط بنبلة لم تبطل صلاته ، فان عطس فقال « الحمد لله » محركا بها لسانه بطلت صلاته ! \*

قال على : وهذا الكلام فيه من التخليط والقبح - مع مخالفة السنة - مانسأل الله تعالى السلامة من مثله ! \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة قالنا ثنا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - عن الحجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن هلال ابن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلي قال : « بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم ، فقلت : برحمتك الله ، فرماني القوم بأبصارهم ، فقلت : وانكسل أمياه (١) ! ما شأنكم تنظرون إلى ؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم ، فلما رأيتهم يصمتونني (٢) ، لكنني سكت ، فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فبأنى هو وأمى ، مارأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله (٣) ما كهرني (٤) ولا ضربني ولا شتمني ، قال : ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس ، إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ، أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » \*

حدثنا حمام بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن : قرئ على أبي قلابة (٥) وأنا أسمع : حدثكم بشر بن عمر الزهراني (٦) حدثني رفاعة بن يحيى إمام مسجد بني زريق (٧) قال سمعت معاذ بن رفاعة بن رافع يحدث عن أبيه قال : « صلى نام رسول الله

(١) الكل - بضم التاء الثلاثة واسكان الكاف ، ويجوز فتحهما - هو فقدان المرأة ولها ، وأمياه بكسر الميم (٢) في الأصلين بنون واحدة وصحناه من مسلم (ج ١ ص ١٥١) (٣) كلمة « فوالله » زدتاها من صحيح مسلم (٤) أي ما تهرني (٥) بكسر القاف واسمه عبد الملك ابن محمد بن عبد الله الرقاشي الضرير الحافظ ، وكنيته أبو محمد ، وغلب عليه أبو قلابة ، ولد سنة ١٩٠ ومات في شوال سنة ٢٧٦ ، وهو غير أبي قلابة الجرمي التميمي عبد الله بن زيد ابن عمرو ، التوفي في أوائل المائة الثانية . (٦) في النسخة رقم (١٦) « الزهراني » وفي النسخة رقم (٤٥) « بشر بن عمرو » وكلاهما خطأ (٧) بتقديم الزاى وضما وآخره قاف ، وفي النسخة رقم (٤٥) « درزين » وهو تصحيف ، ورفاعة هذا هو رفاعة بن يحيى بن عبد الله ابن رفاعة بن رافع بن مالك بن المجلان الرقي ، ومما ذم أبيه » \*

صلى الله عليه وسلم المغرب فمطس رجل خلف النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه مباركاً عليه كما يحب ربنا ويرضى ، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لقد رأيت بضمة وثلاثين ملكاً كلهم ينتدرونها أيهم يكتبها و يصمد بها إلى السماء . (١) \*

فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غبط الذي حمد الله تعالى إذ عطس في الصلاة جاهراً بذلك ، ولم يلزم الذي تكلم ناسياً بأعادة ، على ما ذكرنا فيما خلا من هذا الديوان \* قال علي : وإما من فرق بين قليل العمل وكثيره ، فأبطل الصلاة بكثيره ولم يبطلها بقليله ، أو رأى سجود السهو في كثيره ولم يره في قليله ، أو وحد الكثير بالخروج عن السجدة والقليل بأن لا يخرج عنه . — فكل كلام في غاية الفساد ! \*

ونسألهم عن رمي زقة (٢) لنسج مرة واحدة عامداً في الصلاة ، أو أخذ جبة مسممة عمداً ذاكراً فأكأها أو تكلم بكلمة واحدة ذاكراً ، فمن قولهم : إن قليل هذا وكثيره يبطل الصلاة . فنسألهم عن أكثر حكم لجسده محتاجاً إلى ذلك من أول صلاته إلى آخرها ، وكان عليه كساء فلو ت (٣) فاضطر إلى جمعه على نفسه من أول الصلاة إلى آخرها ، فمن قولهم : هذا كله مباح في الصلاة قلنا : صدقتم ، فها تونوا نصاً أو إجماعاً — غير مدعى بلا علم — على أن ههنا أفعالاً يبطل الصلاة كثيرها ولا يبطلها قليلاً ، ثم هاتوا نصاً أو إجماعاً متيقناً — غير مدعى بالكذب — على تحديد القليل من الكثير !! ولا سبيل إلى ذلك أبداً . \*

فصح ما قلناه . من أن كل عمل أيسر في الصلاة بالنسـ : فقليله وكثيره مباح فيها ، وكل عمل لم ييسر بالنسـ : فقليله وكثيره يبطل الصلاة بالمعد ، ويوجب سجود السهو إذا كان سهواً . \*

(١) رواه الترمذى (ج ١ ص ٨٢) والنسائي (ج ١ ص ١٤٧) كلاهما عن قتبية بن سعيد عن رفاعه بن يحيى ، ورواه البيهقي (ج ٣ ص ٩٢) من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل عن سعيد بن عبد الجبار البصري عن رفاعه بن يحيى . وقال الترمذى « حديث حسن » ونقل ابن حجر في التهذيب (ج ٣ ص ٢٨٣) عن الترمذى تصحيحه فلم ينسخ الترمذى مختلفة (٢) كذا في الأصلين ، ولعل الكلمة محرفة وبحر (٣) كذا في النسخة (رقم ٤٥) ولعل الصواب « قاثوى » أو ما قرأ من هذا المعنى والمراد واضح والكلمة غير مفهومة ، وهذه الجملة سقطت من النسخة (رقم ١٦) . \*

وأما الخروج عن السجدة فرب مسجد يكون طوله أزيد من ثلاثمائة خطوة ، ورب مسجد يخرج منه بخطوة واحدة والله تعالى التوفيق . \*

وقد سلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ساهياً وتكلم وراجع وخرج عن السجدة ودخل بيته ثم عرف فخرج فأتى ما بنى من صلاته وسجد لسهوه سجدين فقط . وقد قال عليه السلام « من رغب عن سنتي فليس مني » \*

وهذا يطعن أيضاً قول من قال : لكل سهو في الصلاة سجدة . \*

وأما من قال : إن تناولت المدة على ترك سجود السهو بطلت صلاته ولزمه إعادتها ، وقول من قال : إن تناولت المدة عليه سقط عنه سجود السهو وصحت صلاته . - فقولان في غاية الفساد \*

وأول ذلك أنهما قولان بلا برهان ، وما كان هكذا فهو باطل . \*

والثاني : أنه يلزمهم الفرق بين تناول المدة وبين قصرها بنقص صحيح أو اجتماع متيقن غير مدعى بالكذب ، ولا سبيل إلى ذلك . \*

والحق في هذا : هو أن أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسجدة السهو فقد لزمه أداء ما أمر به ، ولا يسقط عنه رأى ذى رأى ، وعليه أن يفعل ما أمر به ابتداءً . ولا يسقطه عنه الانحديد رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك العمل بوقت محدود الآخر . \*

والمعجب من قوم أتوا إلى أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالصلاة في وقت محدود الطرفين ، وبالعيام في وقت محدود الطرفين . - فقالوا : لا يسقط عملهما وإن بطل ذلك الوقت الذى جمعه الله تعالى وقتاً لهما ولم يجعل ماعداً ذلك الوقت وقتاً لهما ، ثم أتوا إلى سجود السهو الذى أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم إصلاحاً لما وهم فيه من فروع الصلاة وأطلق بالامر به ولم يحمله : - فأبطلوه بوقت حدوه من قبل أنفسهم ! \*

وقولنا هذا هو قول الأوزاعي ، وقال به الشافعى في أول قوله (١) . \*

٤٦٩ - سألت - وإذ أسأله الإمام فوجد للسهو ففرض على المؤمنين أن يسجدوا معه ، الأيمن فاته معه ركعة فصاعداً ، فإنه يقوم إلى قضاء ما عليه ، فإذا أتمه سجد هو للسهو ،

(١) في النسخة رقم (١٦) « وقال به الشافعى أول قوله » وهو خطأ فبانرى فلم نسمع أن للشافعى مذهبهين كما للشافعى .



إلا ان يكون الامام سجد للسهو قبل السلام ، ففرض على المأموم أن يسجد معه ،  
وان كان بقي عليه قضاء ما فاتته ، ثم لا يعيد سجودها (١) اذا سلم .  
برهان ذلك : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد وسجد المسلمون  
معه بطله بذلك .

وأما من عليه قضاء ركة فصاعداً فإن الامام اذا سلم فقد خرج من صلاته ، وزم  
المأموم القضاء ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم . « ما أدركتم فصلوا ، وما فاتكم  
فأتوا » وقال عليه السلام أيضاً . « فاتموا » فلا يجوز له الاشتغال بنبر الاتمام المأمور  
به موصولاً بما أدرك ، فلم يتم صلاته بعد ، والسجد للسهو لا يكون الا في آخر  
الصلاة وبعد تمامها ، بأمره عليه السلام بذلك كما ذكرنا آنفاً .

وأما اذا سجد المأموم قبل أن يسلم فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما  
جعل الامام ليؤتم به فاذا سجداً سجدوا » ففرض عليه الاتمام به في كل ما قبله الا ان  
في موضعه وان كان موضعه للمأموم بخلاف ذلك ، وكذلك يفعل في القيام والقعود  
والسجود . وبالله تعالى التوفيق .

٤٧٠ — مسألة — واذا سجد المأموم ولم يسه الامام ففرض على المأموم أن  
يسجد للسهو ، كما كان يسجد لو كان منفرداً أو اماماً ولا فرق .  
لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر كما أوردنا آنفاً كل من أوم في صلاته بسجدة  
السهو ، ولم يخص عليه السلام بذلك اماماً ولا منفرداً من مأموم ، فلا يحل تخصيصهم  
في ذلك .

ومن قال : إن الامام يحمل السهو عن المأموم — فقد ابطال ، وقال مالا برهان  
له به ، وخالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم المذكور برأيه ، ولا خلاف منا ومنهم  
في أن من اسقط ركة أو سجدة أو أحدث — سهواً كان كل ذلك او عمداً — فإن الامام  
لا يحمله عنه ، فمن أين وقع لهم ان يحمل عنه سائر ما سجد فيه من فرض ؟ ان هذا لا يجب  
وقد روي هذا القول عن ابن سيرين وغيره ، وهو قول أبي سليمان ، وبه تأخذ .

٤٧١ — مسألة — ومن سجد سجدة السهو على غير طهارة اجزأنا عنه  
ونكره ذلك .

(١) في الأصلين « ثم لا يعيد سجودها معه » وزيادة « معه » خطأ ظاهر ولا معنى لها هنا .

برهان ذلك ما قد ذكرناه مما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية الروافى ثنا احمد بن شعيب انا محمد بن يشار ثنا محمد بن جعفر غندر وعبد الرحمن بن مهدي قالوا جميعاً : ثنا شعبة عن يلى بن عطاء أنه سمع على بن عبد الله الأزدي - هو البارق - انه سمع ابن عمر يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » (١) \*  
قال على : فلا يجوز ان تكون صلاة غير مثنى ، إلا ما سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة وهو غير مثنى ، كالغروض التى هي اربع اربع ، وكالوتر ، وكالصلاة قبل الظهر و بعد الجمعة أو بآلاً تسليم بينهما وصلاة الجنائز وما عدا ذلك فليس صلاة ، ولم يسم عليه السلام سجدة السهو صلاة \*  
ولا وضوء يجب لازماً للصلاة كما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب

ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن على ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عمرو بن عباد بن جبلة (٢) ثنا ابو عامر عن ابن جريج ثنا سعيد بن الحويرث انه سمع ابن عباس يقول : « ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى حاجته من الخلاء ففرب اليه طعام فأكل فلم يسم ماء » قال ابن جريج - . وزاد في (٣) عمرو بن دينار عن سعيد بن الحويرث « ان النبي صلى الله عليه وسلم قيل له : انك لم تتوضأ ، قال : ما أردت صلاة فأتوضأ » قال عمرو . سمعت من سعيد بن الحويرث \*

(١) في النسائي (ج ١ ص ٢٤٦) وقال النسائي عقبه « هذا الحديث عندي خطأ والله تعالى اعلم » ثم رواه بأسانيد كثيرة صحيحة عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ « صلاة الليل مثنى مثنى فاذا خشيت الصبح فأوتر بواحدة » وقد رواه الجماعة كلهم بهذا اللفظ بخلاف النهار وقد ضعف جماعة من الحفاظ زيادة النهار ، منهم ابن معين والترمذى ، واختلف قول الحاكم فيها ، فقد نقل عنه ابن حجر في التلخيص (ص ١١٩) أنه قال في علوم الحديث : انها خطأ كقول النسائي ، وانه صحيح في المستدرک ، ونقل تصحيحها عن ابن خزيمة وابن جبان والخطابي لأنها زيادة عن ثقة وهي مقبولة ، ومحمد بن ضمها أنها انفرد بها على بن عبد الله البارق ، وليس تفرد ضعفاً لها فانه ثقة . وقد روى الحديث البيهقي (ج ٤ ص ٤٨٧) من طريق على بن عبد الله البارق ثم روى بإسناده عن البخارى تصحيحه ثم روى عن ابن عمر موقوفاً نحوه وهو شاهد قوى للرفوع . وانظر تفصيل الكلام على طرقه وأسانيده في التلخيص والبيهقي . (٢) في النسخة رقم (١٦) « ثنا عمر بن عمر بن عباد بن جبلة » وهو خطأ . (٣) في الأصلين « وزاد » وصحاح من مسلم (ج ١ ص ١١١) \*

ورويناه أيضاً عن سفيان بن عينة وحماد بن زيد كلاهما عن عمرو بن دينار عن سعيد بن الحورث عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنه قال : نحو ذلك (١) \*

٤٧٢ مسألة والأفضل أن يكبر لكل سجدة من سجدة السهو ويشهد بعدها ويسلم منهما ، فإن اقتصر على السجدين دون شيء من ذلك أجزأه \*

قال علي : أما الاختصار على السجدين فقط فلما أوردناه آتفاً من أمره عليه السلام من أوم في صلاته أو زاد أو نقص بسجدين ، ولم يأمر عليه السلام فيهما بنير ذلك \*

وأما اختيارنا التكبير لهما والشهد والسلام : فلما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد ابن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن عبيد بن حساب (٢) ثنا حماد - هو ابن زيد - عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي المشي ، الظهر قل : أو العصر ، فصل بنا ركعتين ثم سلم ثم قم إلى خشبة في مقدم السجد فوضع يده (٣) عليها أحداً على الأخرى ، يرف (٤) في وجهه الغضب ، ثم خرج سرعان (٥) الناس وهم يقولون : قصرت الصلاة ، قصرت الصلاة ، وفي الناس أبو بكر وعمر ، فهاياه أن يكماه ، فقام رجل كان يسميه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذا الدين ، فقال : يا رسول الله أنسيت أم قصرت الصلاة ؟ - قال : لم أنس ولم تقصر الصلاة قال : بل نسيت يا رسول الله (٦) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على القوم فقال : أصدق ذو الدين ؟ فأومأ إليه أي نعم (٧) فرجع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى مقامه ، فصل الركعتين الباقيتين ثم سلم ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول ، ثم رفع وكبر ثم كبر وسجد (٨) مثل سجوده أو أطول ثم رفع وكبر » فقيل لمحمد بن سيرين : سلم في السهو ؟ قال : لم أحفظ من أبي هريرة (٩) ، ولكن ثبت أن عمران بن الحصين قال :

(١) روى سفيان وحماد في مسلم أيضاً (٢) بكر الحافظ وفتح السنين المثلتين (٣) في الأصلين « يده » وهو خطأ صححناه من أبي داود (ج ١ ص ٣٨٥ - ٣٧٨) (٤) في النسخة (رقم ٤٥) « فرف » وما هنا هو الموافق لأبي داود (٥) بالسين المهملة والراء المفتوحة ، وهم السرعون إلى الخروج ، ويقال : باسكان الراء مع فتح السين ومع ضمها . (٦) في النسخة رقم (١٦) « على نسيت يا رسول الله » وما هنا هو الموافق لأبي داود (٧) في النسخة رقم (١٦) بحذف « أي » وفي أبي داود باثباتها وحذف « إليه » (٨) في أبي داود « ثم رفع وكبر وسجد » الخ وما هنا أصح (٩) في الأصلين « عن أبي هريرة » وصححناه من أبي داود \*

«ثم سلم» (١) \*

و به الى أبي داود . ثنا محمد بن يحيى بن فارس ثنا محمد بن عبد الله بن النضر حدثني أشعث - هو بن عبد الملك (٢) عن محمد بن سيرين عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الملب عن عمران بن الحصين . «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سها فوجد (٣) سجدتين ثم تشهد ثم سلم» (٤) \*

قال علي . وهذه اعمال لاوامر ، فالإتساء فيها حسن \*

رويان عن ابن جريج عن عطاء قال : ليس في سجدة السهو قراءة ولا ركوع ولا تشهد \* وعن الحجاج بن المتهال ثنا حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس بن مالك والحسن . انهما كانا لا يشهدان في سجدة السهو \*

وعن الحسن : ليس فيهما تسليم :

قال علي : ولا بدله فيهما من أن يقول : «سبحان ربى الأعلى» لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم «اجعلوها في سجودكم» وهذا عموم لكل سجود \*

٧٣٤ - مسألة : وسجود السهو كله بعد السلام إلا في موضعين ، فان الساهى فيما غير بين أن يسجد سجدة السهو بعد السلام وإن شاء قبل السلام \*

أحدهما : من سها فقام من ركعتين ولم يجلس ويتشهد ، فهذا سواء كان إماماً أو فذاً فانه اذا استوى قائماً فلا يحل له الرجوع الى الجلوس ، فان رجع - وهو عالم بأن ذلك لا يجوز ذاكر لتلك - : بطلت صلاته ، فان فعل ذلك ساهياً لم تبطل صلاته ، وهو سهو يوجب السجود ، لكن يتأدى في صلاته فاذا أتم التشهد الآخر فان شاء سجد سجدة السهو ثم سلم ، وان شاء سلم ثم سجد سجدة السهو \*

والموضع الثاني : ان لا يسرى في كل صلاة تكون ركعتين أصل ركعة أو ركعتين ؟

(١) الحديث رواه الشيخان وأصحاب السنن . (٢) في النسخة (رقم ١٦) «اشعث بن عبد الله» وهو محتمل ، لان أشعث بن عبد الملك واشعث بن عبد الله كلاهما روايا عن محمد ابن سيرين ، وروى عن كليهما محمد بن عبد الله بن النضر الأنصاري ، ولكن حققنا انه اشعث بن عبد الملك بأن البيهقي رواه (ج ٣ ص ٤٠٤) من طريق ابن النضر «ثنا اشعث ابن عبد الملك الجرائي» ثم قال : «تقدم به اشعث الجرائي» . (٣) في أبي داود (ج ١ ص ١٠٩) (٤) «صلى بهم فسها فوجد» (٤) الحديث رواه الترمذى بهذا الاسناد (ج ١ ص ٨٠) وقال

«حديث حسن غريب» \*

وفي كل صلاة تكون ثلاثاً أصلي ركعة أو ركعتين أو ثلاثاً وفي كل صلاة تكون أربعاً أصلي أو خمساً أم أقل ؟ فهذا ينبغي على الأقل ويصلي أبداً حتى يكون على يقين من أنه قد أتم ركعات صلاته وشك في الزيادة ، فإذا تشهد في آخر صلاته فهو غير أن شاء سجد سجدة السهو قبل السلام ، ثم يسلم وإن شاء سلم ثم سجد سجدة السهو وإن أيقن في خلال ذلك أنه كان قد أتم جلس من حينه وتشهد وسلم ولا بد ، ثم سجد للسهو وإن ذكر بعد أن سلم وسجد أنه زاد يقيناً فلا شيء عليه وصلاته تامة \*

والسجود في صلاة التطوع واجب كما هو في صلاة الفرض ، ولا فرق في كل ما ذكرناه \*

وقال أبو حنيفة : السجود كله للسهو بعد السلام \*

وقال الشافعي : هو كله قبل السلام \*

وقال مالك : هو في الزيادة بعد السلام وفي النقصان قبل السلام \*

قال علي : تعلق أبو حنيفة ببعض الآثار وترك بعضها وهذا لا يجوز ، وكذلك فعل الشافعي ، وزاد حجة نظرية وهي : أنه قال : إن جبر الشيء لا يكون إلا به ثبوتاً عنه \* قال علي : والنظر لا يحل أن يعارض به كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليت شعري ! من أين لهم بأن جبر الشيء لا يكون إلا به ثبوتاً عنه ؟ ! وهم مجمعون على أن الهدى والصيام يكونان جبراً لما نقص من الحج ، وهما بعد آخر وجعه ، وافترق الرقة أو الصدقة أو صيام الشهر بين جبر لنقص وطء التعمد في نهار رمضان ، وبمض ذلك لا يجوز إلا بعد تمامه ، وسائر ذلك يجوز بعد تمامه ، وهذه صفة الآراء المصححة في الدين بلا برهان من الله تعالى ولأن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

وأما قول مالك فرأى مجرد فاسد بلا برهان على صحته ، وهو أيضاً مخالف للثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمره بسجود السهو قبل السلام من شك فلم يدر كم صلى ؟ وهو سهو يادة تبطل هذه الأقوال كلها ، وبالله تعالى التوفيق \*

قال علي : وبرهان صحة قولنا ما حدثناه عبد الله بن ربيع ما محمد بن معاوية ثنا أحمد ابن شعيب ثنا الحسن بن اسماعيل بن سليمان ثنا الفضيل - هو ابن عياض - عن منصور ابن المعتمر عن إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم : « فأبكم ما نسي في صلاته شيئاً (١) فليحتر الذي يرى أنه صواب ثم يسلم

ثم يسجد سجدتي السهو \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا عثمان ابن أبي شيبة ثنا جري عن منصور عن ابراهيم عن عاتمة . قال قال عبد الله هو ابن مسعود - . إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم في حديث : « اذا شك (١) أحدكم في صلاته فليتحرك الصواب فليتم عليه ثم ليسلم ثم ليسجد (٢) سجدتين » \*  
قال علي . وروىنا من طرق كثيرة جواد غاية (٣) . فلم يرد غير هذه السنة لم يحز سجود السهو الا بعد السلام \*

حدثنا يونس بن عبد الله بن ميث ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن انس عن ابن شهاب عن الاعرج عن عبد الله بن بجنة (٤) قال : « صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ، ثم قام فلم يجلس ، فقام الناس معه ، فلما قضى صلاته ونظرنا (٥) تسليمه كبر فسجد (٦) سجدتين وهو جالس قبل التسليم ، ثم سلم » (٧) \*

فلم يرجع عليه السلام الى الجلوس ، وقد قال عليه السلام « صلوا كما ترونى أصلى » \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود ثنا عبيد الله بن عمر الجهمي (٨) ثنا يزيد بن هرون أنا السموذي هو أبو العميس عتبة بن عبد الله بن عتبة عبد الله بن مسعود (٩) - عن زياد بن علاقة (١٠) قال : « صلى بنا المنيرة

(١) في الأصلين « واذا شك » والواو رائدة ليست في ابى داود (٢) في الأصلين وليسجد وصحناه من ابى داود (ج ١ ص ٣٩٠) (٣) نسبه المنذرى للصحيحين وابن ماجه ايضا (٤) هو عبد الله بن مالك ، وبجينة - بالتصغير - امه ولذا ثبتنا الف « ابن » (٥) اى انتظرنا (٦) كذلك هو في النسائي (ج ١ ص ١٨١) ، وفي الموطأ (ص ٣٤) « ثم سجد » (٧) رواه أيضا ابو داود (ج ١ ص ٣٩٧ و ٣٩٨) ونسبه المنذرى للشيخين والترمذى وابن ماجه (٨) يضم الجيم وفتح الشين المجمة (٩) هكذا في الأصلين ، وقد اخفا ابن حزم جدلاً ، فان السموذي في هذا الاستاد هو « عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود » واما أبو العميس - يضم العين المهملة وفتح الميم - فهو اخو السموذي ، وهو « عتبة بن عبد الله بن عتبة بن مسعود » ، ولم يروى أبو العميس هذا الحديث عن زياد بن علاقة ، بل رواه عن غيره ، قال ابو داود بعد هذا الحديث : « ورواه ابو عيسى عن ثابت بن عبيد قال صلى بنا المنيرة بن شعبة مثل حديث زياد بن علاقة ، قال ابو داود : ابو عيسى اخو السموذي » (ج ١ ص ٣٩٩ و ٤٠٠) (١٠) بكسر العين المهملة وتخفيف اللام \*

قال علي : وكلا الخبرين صحيح ، فكلهما الأخذ به سنة \*

عليه وسلم إذ سلم !! \*

فليطرح الشك ولين على ما استيقن ، ثم يسجد (٥) سجدين قبل أن يسلم \* .

(۱) فی الأصلین «فلما اتم صلاته سلم وسجد» وصحناه من ابی داود (۲) رواه

من ١٥٨) (٥) في النسخة رقم (١٦) «ثم ليسجد» وما هنا هو الموافق لجميع مسلم \*

«إذا شك أحدكم في صلاته فليبلغ الشك (١) ولين على اليقين ، فإذا استيقن التمام سجد سجدتين ، فإن كانت صلاته تامة كانت الركعة نافلة والسجدتان (٢) وإن كانت ناقصة كانت الركعة تماماً صلاته ، وكانت السجدتان ترغيباً للشيطان . (٣)»

وروي أنه من طريق مالك مراسلاً (٤) \*

فهذا نص ما قلنا ، وهذا هو بيان التحرى المذكور في حديث ابن مسعود \*  
وفي هذا بطلان قول أبي حنيفة : إن عرض له ذلك أول مرة أعاد الصلاة ، وأما بعد ذلك فيتحرى أغلبه . مع أن هذا التقسيم فاسد ، لأنه بلا برهان \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا حفص ابن عمر - هو الحوضي - ومسلم بن إبراهيم ثنا شعبة عن الحكم - وابن عتيبة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : «صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر خمساً ، فقيل له : أزيد في الصلاة ؟ قال : وما ذلك ؟ قيل : (٥) صليت خمساً ، فسجد سجدتين بعد ما سلم» (٦) \*

فقال أبو حنيفة من صلى خمساً صلياً فصلاته باطل ، إلا أن يكون جلس في آخر الرابعة مقدار التشهد . \*

قال علي . وهذا تقسيم مخالف للسنن ، خارج عن القياس ، بعيد عن سداد الرأي !  
وروي أنه عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبيه عن الحارث ابن شبيب (٧) عن عبد الله بن شداد : أن ابن عمر لم يجلس في الركعتين ، فضى فلما سلم في آخر صلاته سجد سجدتين وتشهد مرتين \*

حدثنا يوسف بن عبد الله الحمزي ثنا عبد الوارث بن سفيان ثنا قسم بن أصبغ ثنا

(١) في أبي داود (ج ١ ص ٣٩٢) «فليقل الشك» بالقاف (٢) في الأصلين «كانت الركعة في النافلة والسجدتين» وهو خطأ صححناه من أبي داود (٣) في أبي داود «وكانت السجدتان مرغى الشيطان» (٤) رواه أبو داود عن القعنبى عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مراسلاً ، وهذا الحديث - أعني المتصل - رواه مسلم والنسائي والداوقطنى وغيرهم بألفاظ مختلفة ، انظرها في شرح أبي داود . (٥) في بعض نسخ أبي داود «قال» وفي بعضها «قالوا» (٦) نسبة الثوري للشيخين والتر. ندى والنسائي (٧) بضم الشين المعجمة وفتح الباء الموحدة \*



احمد بن زهير بن حرب ثنا أبي ثنا أبو معاوية الضرير عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن سعد بن أبي وقاص : « أنه نهض في الركعتين فسبحوا له ، فاستم قائماً ، ثم سجد سجدي السهو حين انصرف ، ثم قال : كنتم تروني أجلس ؟ إني صنعت كبراً أت رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه » (١) \*

وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار سمعت ابن عمر يقول : إذا شك أحدكم في صلاته فليتوخ حتى يعلم أنه قد آم ، ثم يسجد سجدين وهو جالس (٢) \*  
فسر ابن عمر التحري كإقناعه \*

فإن احتج بحج بما رويناه من طريق عبد الرزاق عن معمر وسفيان بن عيينة كلاهما عن أيوب السخيتي عن ابن سيرين عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « التسليم بعد سجدي السهو » \*

قلنا : لم يسمع ابن سيرين من عمران بن الحصين ، فهذا منقطع ، (٣) ثم لو أسند لما كان معارضاً لأمره عليه السلام بسجود السهو بعد السلام ، بل كان يكون مضافاً إليه ، وإنما كان يكون فيه أن بعد السجدين تسليماً منهما فقط . وبالله تعالى التوفيق \*  
وروي عن عطاء ، إيجاب سجود السهو في التطوع ، وعموم أمره صلى الله عليه وسلم من أوم في صلاة بسجدي السهو - : يدخل فيه التطوع ، ولا يجوز إخراج منه بالظن وبالله تعالى تأييد \*

(١) رواه الحاكم ( ج ١ ص ٣٢٢ و ٣٢٣ ) من طريق يحيى بن يحيى ، والبيهقي ( ج ٢ ص ٣٤٤ ) من طريق أحمد بن عبد الجبار كلاهما عن أبي معاوية بإسناده وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي وهو كما قال (٢) روى البيهقي نحوه ( ج ٢ ص ٣٣٣ ) من طريق مالك عن عمر بن محمد بن زيد عن سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر ، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر (٣) نص أحمد بن حنبل على أن ابن سيرين سمع من عمران كاتله في التهذيب ، ويظهر لي أن هذا الحديث مختصر من حديث ابن سيرين عن أبي هريرة في سجود السهو الذي قال في آخره « ولكن ثبت أن عمران بن حصين قال ثم سلم » ثم رواه ابن سيرين فيمن ممن سمع ذلك فرواه عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الهلب عن عمران ، وقد سبق في السألة ٧٢ ، وأما اللفظ الذي هنا فاني لم أجده \*

٤٧٤ - مسألة - ومن أكره على السجود لوثن أو لصليب أو لإنسان وخشى الضرب أو الأذى أو القتل على نفسه أو على مسلم غيره أن لم يفعل - : فليسجد لله تعالى بقالة الصنم ، أو الصليب ، أو الإنسان ، ولا يأتى إلى القبلة يسجد أو إلى غيرها \*

وقد قال بعض الناس : أن كان المأمور بالسجود له في القبلة فليسجد لله تعالى والأفلا \* قال على : وهذا تقسيم فاسد ، لأن المنع من السجود لله تعالى إلى كل جهة عمداً قصداً لم يأت منه منع . قال تعالى : ( فأينأتولوا ثم وجه الله ) وإنما أمرنا باستقبال الكعبة في الصلاة خاصة ، والسجود وحده ليس صلاة ، وهو جائز بلا طهارة ، وإلى غير القبلة ، وللعائض لأنه لم يأت نص بإيجاب ذلك فيه . وقال تعالى (الامن أكره وقابه مطمئن بالإيمان) \* ٤٧٥ - مسألة - ومن عجز عن القيام أو عن شيء من فروض صلاته أداها قاعداً فإن لم يقدر فضطجعا بإيماء ، وسقط عنه مالا يقدر عليه ويجزئه ولا سجود سهو في ذلك ويكون في اضطجاعه كما يقدر ، إما على جنبه ووجهه إلى القبلة ، وإما على ظهره بمقدار ما لو قام لاستقبل القبلة ، فإن عجز عن ذلك فليصل - كما يقدر - إلى القبلة وإلى غيرها ، وكذلك من قدح عينيه ، (١) فإنه يصلى كما يقدر . \*

قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) وقال تعالى . ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم . « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وأمر تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بالتداوى \* حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا حفص ابن عمر - هو الحوضي - ثنا شعبة عن زياد بن علاقة عن أسامة بن شريك قال : « أنبت رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه كائناً (٢) على رؤسهم الطير ، فسلست ثم قصدت ، فجاءت الأعراب من ههنا وههنا ، فقالوا : يا رسول الله أتتداوى ؟ قال : نداووا فإن الله لم يضع داءً الاً لإلواضع له دواء ، (٣) غير داء واحد ، الهرم (٤) \* »

(١) قدح الطبيب العين أخرج منها الماء المنصب إليها من داخل . (٢) في الأصلين « كأن » وصحناه من أبي داود ( ج ٤ ص ١ ) ومن مسند الطيالسي ( ص ١٧١ رقم ١٢٣٢ ) وقد رواه عن شعبة والسمودي عن زياد بن علاقة (٣) في النسخة رقم (٤٥) « وإلا له دواء » وما هنا هو الموافق لابي داود السجستاني ، وأبي داود الطيالسي (٤) رواه

فإن ذكر وإن عاثت نهت ابن عباس عن ذلك \*

قلنا: كم قصة لها رضى الله عنها خالفتموها ؟ حيث لا يعلم لها مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، وحيث لم تأت سنة بخلافها ، كأمرها السجدة بالوضوء لكل صلاة إيجاباً ومما فى ذلك على بن أبى طالب ، وابن عباس ، وابن الزبير رضى الله عن جميعهم ، ولا يخالف له فى ذلك يعرف من الصحابة ، ومما السنة الصحيحة ، وكلامتها هى وأم سلمة رضى الله عنهما النساء فى الفريضة ، ولا يخالف لهما فى ذلك من الصحابة يعرف ، ومثل هذا كثير جداً ، فإن كان لا يحمل خلافها فى مكان لم يحمل فى كل مكان ، وإن كان خلافها للسنة مبahاً فى موضع فهو واجب بالسنة فى كل موضع \*

٤٧٦ — مسألة — ومن ابتدأ الصلاة مريضاً مومناً أو قاعداً أو راكباً غلوف ثم أفارق أو آمن . قام المقيت وزل الأمن ، وبني (١) على ماضى من صلاتهما ، وأتاما بقى ، وصلاتهما تامة ، سواء كان ماضى منها أقلها أو لم يكن الا التكبير ، أو لم يبق منها إلا السلام فإن ذلك ، كل ذلك سواء \*

ومن ابتدأ صلاته صحيحاً آمناً قائماً الى القبلة ، ثم مرض مرضاً أصاره الى القعود أو الى الايماء أو الى غير القبلة ، أو خاف فاضطرب الى الركوب والركض والدفع . فليبق على ماضى من صلاته ، وليتم ما بقى ، كبدركنا سواء سواء ولا فرق ، لئلا نذكرنا من قوله تعالى ( لا يكلف الله نفساً إلا وُسْعها ) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا أضرمتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

وهو قول مالك وزفر وأبى سليمان وغيرهم \*

وقال الشافعى . ان آمن بعد الخوف قتل بنى وتمت صلاته ، وإن خف بعد الأمن

فركب ابتدأ الصلاة \*

قال على . وهذا تقسيم فاسد ، وتفریق - على أملة - بين قليل العمل وكثيره ، وهو أصل فى غاية الفساد . وقال تعالى ( فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا ) وقد صلى بعض الصحابة

أيضاً أحمد ( ج ٤ ص ٢٧٨ ) والترمذى ( ج ٣ ص ٣ ) والحاكم ( ج ٤ ص ١٩٨ و ١٩٩ ) وصححه هو والترمذى والنهوى ( ١ ) فى النسخة رقم ( ١٦ ) « ونبى » وهو خطأ \*

ماشياً الى عدوه \* (١)

وقال ابو حنيفة . من ابتدأ الصلاة جالساً لمرض به ثم صبح في صلاته ، فانه يبنى لا يختلف قوله في ذلك ، واختلف قوله في الذي يفتتحها مومناً لمرض به ثم صبح فيها ، وفي الذي يفتتحها صحيحاً قائماً ثم يمرض فيها مرضاً ينقله الى القعود او الى الاعماء مضطجماً ، فرة قال : يبنى ومرة قال يبتدئها ولا بد ، وسواء أصابه ذلك بعد أن قدم مقدار التشهد وقبل أن يسلم ، أو أصابه قبل ذلك ، وهذه الرواية في غاية الفساد ، والتفرق بالباطل الذي لا يدرك كيف يتبأ في عقل ذي عقل قبوله من غير رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (إن هو إلا وحي يوحى) من عند الخالق الذي لا يسأل عما يفعل وهم يسألون \*

وقال ابو يوسف . ان افتتح الصلاة صحيحاً قائماً ثم مرض فانقل الى الاعماء او الى الجلوس ، او افتتحها مريضاً قاعداً ثم صبح : فان هؤلاء ما لم ينتقل حالهم قبل أن يقدموا مقدار التشهد فانهم يبنون قال : ومن افتتحها مريضاً مومناً ثم صبح فيها قبل أن يقدم مقدار التشهد فانه يبتدئ ولا بد \*

وقال محمد بن الحسن (٢) من افتتحها مريضاً قاعداً او مومناً ثم صبح فيها فانه يبتدئ الصلاة ولا بد ، ومن افتتحها قائماً ثم مرض فيها قبل أن يقدم مقدار التشهد فصار الى القعود او الى الاعماء فانه يبنى \*

قال على . وهذه أقوال في غاية الفساد بلا برهان ، وإنما ذكرناها ليرى أهل السنة مقدار فقه هؤلاء القوم وعلمهم !

٤٧٧ — مسألة — ومن اشتغل بالله بشئ من أمور الدنيا في الصلاة كرهناه ، ولم تبطل لتلك صلاته ، ولا سجود سهو في ذلك ، اذا عرف ماصلاً ولم يسه عنه شئ من صلاته \* برهان ذلك ما قد ذكرناه باسناده من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . «ان الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم يخرج به قول أو عمل» وهذا نفس قولنا \*

فان قيل : فانكم تبطلون الصلاة بأن ينوي فيها عمدا الخروج عن الصلاة جملة أو الخروج

(١) هو عبد الله بن أنس - بالتصغير - وذلك حين بعثه رسول الله صلى الله عليه

وسلم لقتل خالد بن سفيان الهذلي ، انظر حديثه في أبي داود (ج ١ ص ٤٨٥)

(٢) في النسخة رقم (١٦) «محمد بن النضر» وهو خطأ \*

عن إمامة الإمام بلا سبب يوجب ذلك عليه أو الخروج عن فرض الی تطوع ،  
أومن تطوع الی فرض ، أو من صلاة الی صلاة أخرى ، اذا عمد كل ذلك ذاكراً (١) ،  
و يوجبون في سهوه بكل ذلك سجود السهو ، وحكم السهو في الغاء ما عمل في تلك الحال  
من واجبات صلاته \*

قلنا : نعم ، لأن هذا قد أخرج ما حدث به نفسه بعمل فعمل شيئاً ما في صلاته عمداً بخلاف  
ما أمر به ، فبطلت صلاته ، أو سها بذلك العمل ، فوجب عليه سجود السهو \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن  
محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن النسي ثنا معاذ بن هشام حدثني أبي  
هو الدستوائي - عن يحيى بن أبي كثير ثنا أبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة حدثهم  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « اذا نودي بالأذان أدبر الشيطان له ضراط حتى  
لا يسمع الأذان ، فاذا قضي الأذان أقبل . فاذا توب بها (٢) أدبر ، فاذا قضي التوب  
أقبل يحظر بين المراء ونفسه ، يقول : اذكر كذا وكذا (٣) ، لئلا يمكن يذكر ، حتى يظل  
المراء (٤) إن يدرككم صلى ؟ فاذا لم يدرككم كم صلى ؟ فليسجد - سجدتين وهو جالس »  
فلما يعل عليه السلام الصلاة بتذكير الشيطان له ما يشغله به عن صلاته ، ولا جعل  
في ذلك سجود سهو ، وجعل عليه السلام سجود السهو في جهله كم صلى فقط ؟  
ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه . أن عمر بن الخطاب قال : اني لأحسب  
جزية البحرين في الصلاة (٥) \*

٤٧٨ - مسألة - ومن ذكر في نفس صلاته - أي صلاة كانت أنه نسي صلاة فرض  
واحدة أو أكثر من واحدة ، أو كان في صلاة الصبح فذكر أنه نسي الوتر - . فنادى

(١) استعمل « عمد » ممتداً بنفسه في هذا المعنى ولا دليل عليه (٢) في الأصلين « فاذا توب  
لها » وصححه من مسلم (ج ١ ص ١٥٨) (٣) في مسلم « اذكر كذا اذكر كذا » (٤) في مسلم  
« حتى يظل الرجل » (٥) مضي في المسألة ٣٠٣ (ج ٣ ص ٢١٠) وقد ذكره ابن حجر  
في الفتاح (ج ٣ ص ٧١) في أبواب العمل في الصلاة في باب ( تفكر الرجل الشيء في الصلاة )  
ونسبه لابن أبي شيبة . وروى البخاري معلقاً عن عمر « اني لأجهز جيشي وانافي الصلاة »  
ونسبه ابن حجر لابن أبي شيبة بإسناد صحيح كما قال \*

في صلاته تلك حتى يتمها ، ثم يصلى التى ذكر فقط ، لا يجوز له غير ذلك ، ولا يبيد التى ذكرها فيها . قال الله تعالى . ( ولا تبطئوا أعمالكم ) فهذا فى عمل قد نهى عن إبطاله \*  
وقال أبو حنيفة . ان كان الذى ذكر خمس صلوات فأقل قطع التى هو فيها وصلى التى ذكر ، وقطع صلاة الصبح وأوتر ، ثم صلى التى قطع . فان خشي فوت التى هو فيها تمادى فيها ثم صلى التى ذكر ولا مزيد ، فان كانت التى ذكر ست صلوات فصاعداً عمادى فى صلاته التى هو فيها ثم قضى التى ذكر \*

وقال مالك . ان كانت التى ذكر خمس صلوات فأقل أتم التى هو فيها ثم صلى التى ذكر ، ثم أعاد التى ذكرها فيها ، وان كانت ست صلوات فأكثر أتم التى هو فيها ثم قضى التى ذكرها ولا يبيد التى ذكرها فيها \*

قال على : وهذان قولان فاسدان \*

أول ذلك : أنه تقسيم بلا برهان ، ولا فرق بين ذكر الخس وذكر الست ، لا بقرآن ولا بسنة صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قول صاحب ، ولا قياس ولا رأى سديد ، ولا فرق بين وجوب الترتيب فى صلاة يوم وإية وبين وجوبه فى ترتيب صلاة أمس قبل صلاة اليوم ، وصلاة أول أمس قبل صلاة أمس ، وهكذا أبداً \*

فان ذكرنا قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من نسي صلاة فليصلها اذا ذكرها ، لا كفارة لها إلا ذلك » \*

قلنا . هذا حق وهو عليه السلام الأمر بهذا قد ذكر صلاة الصبح إذا أتته بمس طلوع الشمس ، فأمر الناس بالاعتقاد والوضوء والأذان ، ثم صلى هو ومركبى الفجر ثم صلى الصبح ، فصاح ان معنى قوله عليه السلام « فليصلها اذا ذكرها » كالأمر ، لا كالم يؤمر من قطع صلاة قد أتمه عليه السلام بالتمادى فيها بقوله « فا ادر كنتم فصلوا ، وما فاتكم فاتوا » وبقوله عليه السلام « إن فى الصلاة لشغلا » \*

ثم هم أول مخالف لهذا الخبر لتفر يقم بين ذكر خمس فأقل وبين ذكره أكثر من خمس ، وليس فى الخبر نص ولا دليل بالفرق بين ذلك \*

فان ذكرنا خبر ابن عمر — « من ذكر صلاة فى صلاة » أنه دسست عليه (١) \*

(١) لم نجد هذا الخبر بهذا اللفظ ، وورد هذا المعنى عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً عند

البيهقى (ج ٢٢١ و ٢٢٢) \*

فقد قلنا: إنه لا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم قد خالفوا قول ابن عمر في نفر يقم بين خمس فأقل وبين أكثر من خمس \*  
فإن ادعوا إجماعاً في ذلك كانوا كاذبين على الأمة. لقولهم عليهم بغير علم، وبالظن الذي لا يحل وأكذبهم أن أحمد بن حنبل وأحد قول الشافعي أنه يبدأ بالفائتة، ولو أنها صلاة عشرين سنة \*  
لأسيما امرأى حنيفة بإبطال الصبح - وهي فريضة - للوتر وهي تطوع ولا ياتم من تركه، وأمر مالك بأن يتم صلاة لا يمتدله بها، ثم يمتد لها، وهذا عجب جداً! أن يأمره بعمل لا يمتدله به! \*

ولا يخلو هذا المأمور بالمعادى في صلاته من أن تكون هي الصلاة التي أمر الله تعالى بها أم هي صلاة لم يأمره الله تعالى بها. ولا سبيل إلى قسم ثالث، فإن كان أمره بالتبادي في الصلاة التي أمره الله تعالى بها فأمره بإعادتها باطل وإن كان أمره بالتبادي في صلاة لم يأمره الله تعالى بها فقد أمره بما لا يجوز \*

وقولنا هو قول طائوس، والحسن، والشافعي، وإبي ثور، وأبي سليمان وغيرهم، ولا فرق بين ذكر الصلاة التي نسي أو نام عنها في صلاة أخرى أو بمدان أتم صلاة أخرى أو في وقت صلاة أخرى قبل أن يبدأ بها - من طريق النظر أصلاً والله تعالى التوفيق \*

٤٧٩ - مسألة فإن ذكر صلاة وهو في وقت أخرى، فإن كان في الوقت فسحة فليبدأ بالتي ذكر، سواء كانت واحدة أو خمساً أو عشرًا أو أكثر، يصلي جميعها مرتبة ثم يصلي التي هو في وقتها، سواء كانت في جماعة أو فرداً، وحكمه - ولا بد - أن يصلي تلك الصلاة مع الجماعة من التي نسي، فإن قضاها بخلاف ذلك أجزأه \*

فإن كان يخشى فوت التي هو في وقتها بدأ بها ولا بد، لا يجوز له غير ذلك: سواء كانت التي ذكر واحدة أو أكثر، فإذا أتم التي هو في وقتها صلى التي ذكر، لا شيء عليه غير ذلك، فإن بدأ بالتي ذكر وفات وقت التي ذكرها في وقتها بطل كلاهما، وعليه أن يصلي التي ذكر، ولا يقدر على التي تمعد تركها حتى خرج وقتها. وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان \*

وقال مالك: إن كانت التي ذكر خمس صلوات فأقل بدأ بالتي ذكر، وإن خرج وقت

التي حضرت ، وان كانت اكثر من خمس بدأ بالتي حضر وقتها \*  
قال على : وهذا قول لابرهان على صحته اصلا ، لامن قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ،  
ولا اجماع . ولا قياس ، ولا قول صاحب ، ولا رأى له وجه ، لكنه طرد المسألة التي قبل هذه  
اذ تناقض أبو حنيفة \*

وبرهان صحة قولنا : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي الظهر والمغرب يوم الخندق  
حتى غربت الشمس ، فأمر بالأذان والاقامة ثم صلى الظهر ، ثم أمر بالأذان والاقامة ثم  
صلى المغرب ، ثم أمر بالأذان والاقامة فصلى المغرب في وقتها ، وانما لم نجعل ذلك واجبا  
لأنه عمل لأمر ، وأما إن فاته وقت الحاضرة فان التي ذكر من اللواتي خرج وقتها لتغير  
الناس متبادية الوقت للناسي أبدا لا تنقوته باقى عمره ، والتي هو في وقتها فتوته بتعمده  
تركها حتى يخرج وقتها وهو ذا كرلها ، فهو مأمور بصلاتها ، كما هو مأمور بالتي نسي  
ولا فرق ، فاذ حرام (١) « عليه التفر يطغى صلاة يذكرها حتى يدخل وقت أخرى أو يخرج  
وقت هذه فلا يحل له ذلك \*

فان تعلق بقوله عليه السلام : « فليصلها اذا ذكرها » \*  
قلنا : أتم أول مخالف لهذا الخبر ، في تفر يقم بين الخمس وبين أكثر من الخمس ،  
وأما نحن فإخالفناه ، لأنه لا بد من أن يصلى احدى التي ذكر قبل الأخرى ، فالتى  
يكون عاصيا لله إن أخرها أوجب من التي لا يكون عاصيا له تعالى إن أخرها \*  
ويقولنا هذا يقول سعيد بن المسيب ، والحسن ، وسفيان الثوري وغيرهم \*

٤٨٠ - مسألة - ومن ايقن انه نسي صلاة لا يدري أى صلاة هي ؟ فان مالكا ،  
وابا يوسف ، والشافعى ، واباسلمة قالوا : يصلى صلاة يوم وليلة . ويلزم على هذا القول ان لم  
يدر أمن سفر ام من حضر ؟ ان يصلى ثمانى صلوات \*

وقال سفيان الثوري ، ومحمد بن الحسن : يصلى ثلاث صلوات احداها ركعتان ، ينوى  
بها الصبح ، والثانية ثلاث ينوى بها المغرب ، والثالثة أربع ينوى بها الظهر أو المغرب ؟  
أو المشاء الآخرة . ويلزم على هذا القول إن لم يدرك أمن سفر هي أمن من حضر ؟ أن يصلى  
صلتين فقط احداها ركعتان والأخرى ثلاث ركعات ؟ وقال زفر والمزنى : يصلى صلاة



واحدة أربع ركعات ، يقدم في الثانية ، ثم في الثالثة ، ثم في الرابعة ، ثم يسجد للسجود ، قال زفر :  
بعد السلام ، وقال المزني : قبل السلام !! \*

وقال الأوزاعي : يصلي صلاة واحدة أربع ركعات فقط ، لا يقدم إلا في الثانية  
والرابعة ، ثم يسجد للسجود ينوي في ابتدائه إياها أنها التي فاتته في علم الله تعالى . وبهذا  
نأخذ ، إلا أن الأوزاعي قال : يسجد للسجود قبل السلام ، وقلنا نحن : بعد السلام \*  
برهان صحة قولنا : إن الله عز وجل لما فرض عليه -- ييقن مقطوع لاشك فيه ،  
ولا خلاف من أحدهم ولا منا -- صلاة واحدة ، وهي التي فاتته ، فمن أمره بخمس صلوات  
أو ثمان صلوات أو ثلاث صلوات أو صلاتين فقد أمره -- يقينا -- بما لم يأمره الله تعالى به  
ولا رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفرضوا عليه صلاة أو صلاتين أو صلوات ليست عليه ،  
وهذا باطل ييقن ، فلا يجوز أن يكاف إلا صلاة واحدة كما هي عليه ولا مز بد . فسقط  
قول كل من ذكرنا ، حاشا قولنا وقول زفر والمزني \*

فاعترضوا علينا بأن قالوا : إن النية للصلاة فرض عندنا وعندكم ، وأنتم تأمرونه بنية  
مشتركة لا تدرى أنها الواجب عليه ، وهذا الاعتراض إنما هو للذين أمروه بالتحس أو  
التيان فقط \* .

قلنا لهم : نعم إن النية فرض عندنا وعندكم ، وأنتم تأمرونه لكل صلاة أمرتموه بها  
بنية مشكوك فيها أو كاذبة ييقن ، ولا بد من أحدهما ، لأنكم إن أمرتموه أن ينوي لكل  
صلاة أنها التي فاتته قطعا فقد أوجبتم عليه الباطل والكذب ، وهذا لا يحل ، لأنه ليس  
على ييقن من أنها التي فاتته ، فإذا لم يكن على ييقن منها ونواها قطعا فقد نوى الباطل ، وهذا  
حرام . وإن أمرتموه أن ينوي في اجتهاد كل صلاة منها أنها التي علم الله أنها فاتته فقد  
أمرتموه بما عبتهم علينا ، سواء سواء ، لا يمتلئ ، ونحن نقول . إن هذه اللمة ساقطة  
عنه ، لأنه لا يقدر على غيرها أصلا ، وقد قال الله تعالى : ( لا يكاف الله نفسا الا وسما )  
وقال عليه السلام : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فقد سقطت عنه النية  
المينة ، لعدم قدرته عليها ، وبقي عليه وجوب النية الرجوع فيها الى علم الله تعالى ، اذ هو  
قادرب عليها . وبالله تعالى التوفيق . فسقط ذلك القول أيضا \*  
ثم قلنا زفر والمزني : لما نسيكم أنتموه جلسة بعد الركعة الثالثة لم يأمر الله تعالى بها قط ،

ولا يجوز أن يلزم أحد الإمامين على يقين من أن الله تعالى أئزمه إياه ، فسقط أيضا - لهما ، لأنهما دخلا في بعض ما أنكرنا على غيرهما . \*

قال على وبرهان حجة قولنا هو أن الله تعالى إنما أوجب عليه صلاة واحدة فقط ، لا يدرى أى صلاة هي ؟ فلا يقدر البتة على نية لها بينها ، ولا بد له من نية مشكوك فيها أى صلاة هي ، فينوي أنه يؤدي الصلاة التي فاتته التي يعلمها الله تعالى ، فيصلى ركعتين ثم يجلس ويتشهد فإذا أتم تشهد فقد شك : أتم صلاته التي هي عليه أن كانت الصبح أو أن كانت صلاة تقصر في السفر ؟ أم صلى بعضها كما أمر ولم يتبها ، أن كانت صلاة تَمَّ في الحضر ؟ أو كانت المغرب ؟ فإذا كان في هذه الحال فقد دخل في جملة من أمره النبي صلى الله عليه وسلم - إذا لم يدر كم صلى ؟ أن يصلى حتى يكون على يقين من التمام ، وعلى شك من الزيادة ، فيقوم إلى ركعة ثالثة ولا بد ، فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية منها فقد شك : هل أتم صلاته التي عليه - أن كانت المغرب - فيقعد حينئذ ؟ أم بقيت عليه ركعة ، أن كانت الظهر أو العصر أو العتمة في حضر ، فإذا صار في هذه الحال فقد دخل في جملة من أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم - إذا لم يدر كم صلى ؟ بأن يصلى حتى يكون على يقين من التمام وعلى شك من الزيادة ، فعليه أن يقوم إلى الرابعة ، فإذا أتمها وجلس في آخرها وتشهد فقد ايقن بالتمام بلا شك ، وحصل في شك من الزيادة ، فابسلم حينئذ ، وليسجد كما أمره الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم . وهذا هو الحق المقطوع على وجوبه .

والحمد لله رب العالمين \*

و يدخل على زفرو المرنى في الزامها إياه جلسة في الثالثة - إنها أئزماه أفرادانية في تلك الجلسة أنها للمغرب خاصة ، وهذا خطأ لأنه أعمال يقين فيها لا يقين فيه . \*

فان ايقن أنها من سفر صلى صلاة واحدة كاذكرنا ، يقعد في الثانية ثم في الثالثة ويسلم ثم يسجد للسجود . \*

قال على : فان نسى ظهرا وعصر الا يدرى ؟ أم من يوم واحد أم من يومين او يدرى صلاهما فقط ، ولا يبالى أيهما قدم ؟ لأنه لم يوجب عليه غير ذلك نص سنة ولا قرآن ولا إجماع ولا قياس ولا قول صاحب ، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان . \*

وقال المالكيون : ان لم يدر أى من يوم أم من يومين ؟ فليصل ثلاث صلوات ما ظهرا .

بين عصرين واما عصرأ يقين ظهرين \*

قال على : وهذا تخليط ناهيك به !! وانما يجب الترتيب مادامت الاوقات قائمة مرتبة بترتيب الله تعالى لها، وأما عند خروج بعض الاوقات فلا: إذ لم يأت بذلك نص قرآن ولا سنة ولا إجماع . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٨١ — مسألة — فإن كان قوم في سفينة لا يمكنهم الخروج الى البر الا بمشقة او بضيقها فليصلوا فيها كما يقدرون، بامام وأذان واقامة ولا بد، فإن عجزوا عن اقامة الصفوف وعن القيام لبس (١) أو لكون بعضهم تحت السطح أو لترجح (٢) السفينة - : صلوا كما يقدرون وسواء كان بعضهم أو كلهم قدام الامام أو معه أو خلفه، اذ لم يقدروا على أكثر، وصلى من عجز عن القيام قاعدا ولا يجزئ القادر على القيام الا القيام. لقول الله تعالى (لا يكف الله نفسا الا وسما) ولقوله تعالى : (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » \*

وقال أبو حنيفة يصلى قاعداً من قدر على القيام . وهذا خلاف أمر الله تعالى بالقيام في الصلاة . واحتج بأن أنسا صلى في سفينة قاعداً فقلنا: وما يدريك أنه كان قاعداً؟ وهو يقدر على القيام؟ حاشا لله أن يظن بأنس رضي الله عنه أنه صلى قاعداً، وهو قادر على القيام \*

٤٨٢ — مسألة — والصلاة جائزة في البيع والكنايس والبيارات (٣) والبيت من بيوت النيران وبيوت البد (٤) والديور :- (٥) اذ لم يعلم هناك ما يجب اجتنابه من دم أو خمر

(١) مصدر ماد وأصل اليد الحركة والليل ومنه اليد بمعنى الحيرة التي تكون عن السكر أو النسيان أو ركوب البحر، قال أبو اليهم « المائد الذي يركب البحر فتفتى نفسه من ثمن ماء البحر حتى يدار به ويسكاد ينشئ عليه فيقال : ماد به البحر يميد به ميذا » (٢) بالجمع ثم الحاء المهملة . قال الليث « الأراجيح الفلوات كأنها ترجح بمن سار فيها أى تطوح بمنيا وشمالا » ومنه الأرجوحة والمرجوحة التي يلعب بها النلمان ، وترجعت الأرجوحة بالنلام أى مالت . (٣) هكذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٥) « الهارات » بدون نقط وقد أطلت البحث عن معنى الكلمتين بما يناسب سياق الكلام فلم أجدهم يحجروا \*

(٤) بضم الباء الواحدة وتشديد الدال المهملة ، وهو بيت فيه أستانم وتساوير وهو اعراب « بيت » بالفارسية : وقال ابن دريد : « البد الصنم نفسه الذي يبعد لا أصل له في اللغة فارسي مريب والجمع البددة بيا . ودالين مفتوحة قاله في اللسان (٥) جمع دير وفي النسخة رقم (١٦) « والرفود » وهو خطأ وليس لاسمى \*

أوما أشبه ذلك . نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ،  
غيباً أدركتك الصلاة فصل » \*

٤٨٣ — مسألة — وحد ذو الرمة من سترته أقرب ذلك قدر عمر الشاة ، وأبعده  
ثلاثة أذرع لا يحل لأحد الزيادة على ذلك فإن بعد عن سترته عامداً أكثر من ثلاثة  
أذرع وهو ينو أنها سترته بطلت صلاته ، فإن لم ينو أنها ستره له فصلاته تامة \*  
وكل ماصر أمامه مما يقطع الصلاة والستره بينه وبينه أو مقدارها - نوى ذلك ستره  
أولم ينو - : فصلاته تامة ، وسواء ماصر ذلك على الستره أو خلفها \*  
وحد مقدار الستره ذراع في أى غلط كان \*

ومن ماصر أمام المصلي وجعل بينه وبينه أكثر من ثلاثة أذرع فلا يتم على المار ، وليس  
على المصلي دفعه ، فإن ماصر أمامه على ثلاثة أذرع فأقل فهو آثم إلا أن تكون ستره  
المصلي أقل من ثلاثة أذرع ، فلا حرج على المار في المرور وراءها أو عليها \*

برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا علي  
ابن حجر وإسحاق بن منصور قالوا أنا سفيان - هو ابن عيينة - عن صفوان بن سليم  
عن نافع بن جبير بن مطعم عن سهل بن أبي حشمة ، قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
« إذا صلى أحدكم إلى ستره فليدن منها ، لا يقطع الشيطان عليه صلاته » (١)  
قال علي : فصار فرضاً على من صلى إلى ستره أن يدنو منها ، وكان من لم يدن منها  
- إذا صلى إليها - غير مصل كما أمر ، فلا صلاة له \*

فاذا الدنومنها فرض فلا بد من بيان مقدار الدنو المفترض من خلافه ، إذ لا يمكن أن  
يأمرنا عليه السلام بأمر يلزمنا ، ثم لا يبينه علينا ، والله تعالى قد أمره بالبيان علينا ، والتبليغ  
الينا ، قال تعالى ( بلغ ما أنزل إليك من ربك ) وقال تعالى ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) \*  
فظهرنا في ذلك فوجدنا عبد الله بن يوسف بن قاضي حدثنا قال ثنا أحمد بن حنبل ثنا عبد الوهاب  
ابن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يعقوب بن إبراهيم الدورق  
ثنا ابن أبي حازم - هو عبد العزيز - ثنا أبي عن سهل بن سعد الساعدي قال : « كان بين مصلي  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين الجدار من الشاة » (٢) فكان هذا أقل ما يمكن من

(١) في النسائي ( ج ١ ص ١٢٢ ) (٢) في مسلم ( ج ١ ص ١٤٤ ) \*

الدنو ، إذ ما كان أقل من هذا فنافع من الركوع ومن السجود إلا بقتصر ، ولا يجوز تكلف ذلك إلا لئلا لا يقدر على أكثر من ذلك \*

وقد وجدنا عبد الله بن ربيع حدثنا ، قال ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة عن ابن القاسم حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر ، قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) دخل الكعبة ، هو وأسامة بن زيد ، وبلال وعثمان بن طلحة الحنظلي (٢) فأغلقها عليه ، (٣) فسألت بلالاً حين خرج : ماذا صنع (٤) رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : جعل عموداً عن يساره وعمودين عن يمينه ، وثلاثة أعمدة وراءه . وكان البيت يومئذ على ستة أعمدة - ثم صلى ، وجعل بينه وبين الجدار نحواً من ثلاثة أذرع » (٥) \*

قال علي : لم نجد في البعد عن السترة أكثر من هذا ، فكان هذا حد البيان في أقصى الواجب من ذلك . وقد ذكرنا البراهين فيما عدا ذلك فيما خلا من كتابنا هذا والله تعالى الخد \*

وقد قال بهذا قبلنا طائفة من السلف \*

وروينا عن ابن جريج عن عطاء قال : يقال : أدنى ما يكفيك فيما بينك وبين السارية ثلاثة أذرع \*

وقد صلى عليه السلام إلى الحربة والمزعة والبعير ، وحد السترة في ارتفاعها بمؤخرة الرجل ، وروينا عن أبي سعيد وعطاء وغيرهم \*

ولم يصح في الخط شيء ، فلا يجوز القول به . والله تعالى التوفيق \*

٤٨٤ - مسألة - ومن بكى في الصلاة من خشية الله تعالى أو من هم عليه (٦) ولم يمكنه رد البكاء فلا شيء عليه ، ولا سجود سهو ولا غيره ، فلو تمعد البكاء عمداً بطلت صلاته . \*

(١) في الوطأ (ص ١٥٥) والنسائي (ج ١ ص ١٢٢) « عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » بمنف كلمة « قال » (٢) في النسخة رقم (١٦) « عثمان بن أبي طلحة الحنظلي » وهو خطأ (٣) في الوطأ زيادة « ومكث فيها » (٤) ما هنا هو الموافق للنسائي ، وفي الوطأ « ما صنع » (٥) قوله « وجعل بينه وبين الجدار » الخ ليس في الوطأ رواية يحمي بن يحيى ولا في رواية محمد بن الحسن (ص ٢٢٨) فهو زيادة من رواية ابن القاسم (٦) هكذا في الأصول « هم عليه » والمروفي في اللغة أن يقال « هم به » فليقل المؤلف اطلع على شاهد لهذا \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا سويد بن نصر أنا عبد الله بن المبارك عز. حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن معمر بن هوان بن الشخير (١) — عن أبيه قال : «أنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلى ، ولجوفه أزيز كأزيز المرجل ، يبنى يبيكى» (٢) \*

قال على : هكذا هو التفسير نصاً في نفس الحديث \*

وأما غلبة البكاء فقال تعالى : (لا يكلف الله نفساً الا وسعها) ، وقال عليه السلام : «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» وأما تمدد البكاء فممن لم يأت باباحته نص ، وقال عليه السلام «إن في الصلاة لشفلاً» فصح أن كل عمل فهو محرم في الصلاة ، إلا عملاً جاء باباحته نص أو إجماع ، وبالله تعالى التوفيق \*

### ﴿ صلاة الجماعة ﴾ (٣)

٤٨٥ — مسألة — ولا تجزئ صلاة فرض أحداً من الرجال — إذا كان بحيث يسمع الأذان أن يصليها الا في المسجد مع الإمام ، فإن تمدد ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته ، فإن كان بحيث لا يسمع الأذان (٤) ففرض عليه أن يصلى في جماعة مع واحد اليه فصاعداً ولا بد ، فإن لم يفعل فلا صلاة له الا ان لا يجحد أحداً يصليها معه فيجزئه حينئذ الامن له عذر فيجزئه حينئذ التخلف عن الجماعة \*

وليس ذلك فرضاً على النساء ، فإن حضرنها حينئذ فقد أحسن ، وهو أفضل لمن فإن استأذن الحرائر أو الاماء ببولتهن أو ساداتهن في حضور الصلاة في المسجد ففرض عليهم الاذن لمن . ولا يجزئن إلا تغلات غير متعلقات ولا مترينات ، فإن تعطين أوترين لذلك فلا صلاة لمن ، ومنعهن حينئذ فرض \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا

(١) هو معمر بن عبد الله بن الشخير — بكسر الشين وتشديد الخاء المجتمعتين — وأبوه عبد الله بن الشخير له حجة (٢) الأزيز — بزيين بوزن كريمة — هوان بن يحيى جوفه و يبنى بالبكاء . والمرجل — بكسر الميم واسكان الزاء — الاناء الذى يبنى فيه الماء . والحديث في النسائي (ج ١ ص ١٧٩) (٣) هذا العنوان في بعض النسخ دون بعض ، وإثباته أحسن ، وفائدته أكثر (٤) في النسخة رقم (٤٥) « لا يسمع أذاناً » \*

أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا قتيبة بن سعيد ويعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسحق ابن إبراهيم - هو ابن راهويه - كلهم عن مروان بن معاوية الفزاري عن عبيد الله بن الأصبغ عن يزيد بن الأصم (١) عن أبي هريرة قال: «أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى فقال: يا رسول الله، ليس لي قائد (٢) يقودني إلى المسجد، فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرخص له، فيصلي في بيته، فرخص له، فلما ولى دعاء وقال له: هل تسمع (٣) النداء بالصلاة؟ قال: نعم، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فأجب» (٤) حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا العريبي ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع ثنا خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث الليثي قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا حضرت (٥) الصلاة فأذنا وأقبا ثم ليؤمكما أكبركما» \*

وبه إلى البخاري: حدثنا محمد بن يوسف ثنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن مالك بن الحويرث: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجلين أتياه يريدان السفر: «إذا خرجتما (٦) فأذنا ثم ليؤمكما أكبركما» \*

وبه إلى البخاري: حدثنا معلى بن أسد ثنا وهيب - هو ابن خالد - عن أيوب عن أبي قلابة (٧) عن مالك بن الحويرث قال: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا - وقد أتيت في نفر من قومي - إذا حضرت الصلاة، فليؤذن لكم أحكم، وليؤمكم أكبركم» (٨)

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٨٩) «ثنا يزيد بن الأصم» (٢) في مسلم «انه ليس لي قائد» (٣) في مسلم «دعاء فقال: هل تسمع» الخ (٤) في مسلم «قال: فأجب» (٥) في البخاري بهذا الاسناد (ج ١ ص ٢٦٦) «عن مالك بن الحويرث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إذا حضرت» الخ فلعل السياق الذي هناء في موضع آخر في البخاري لم تطلع عليه أوله في نسخة من نسخ البخاري المختلفة (٦) في البخاري (ج ١ ص ٢٥٧ و ٢٥٨) «عن مالك بن الحويرث قال: أتى رجلان النبي صلى الله عليه وسلم يريدان السفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إذا أتيا خرجتما» الخ (٧) في الأصلين «ثنا وهيب - هو ابن خالد - عن أبي قلابة» بخلاف «عن أيوب» وهو خطأ صرف. صححه من البخاري (ج ١ ص ٢٥٧) (٨) الحديث روى المؤلف أوله بالمتن \*

حدثنا أحمد بن قاسم حدثني أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثني جدي قاسم بن أصبغ ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا سليمان بن حرب ثنا شعبة عن جبيب بن أبي ثابت عن سميد بن جبير عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من سمع أنشد فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر » (١) \*

حدثنا حماد بن أحمد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا إبراهيم بن محمد ثنا ابن بكير عن مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « والذي نفسي بيده ، لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم آمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم آمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم والذي نفسي بيده ، لو يعلم أحدكم أنه يجحد عظمًا سمياً أو سمرمانين (٢) حسنتين لشهد العشاء » \* (٣)

وقدر وبناءه من طريق سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مسنداً

(١) رواه ابن ماجه (ج ١ ص ١٣٧) عن عبد الحميد بن بيان عن هشيم بن بشير عن شعبة بإسناده وهذا السناد صحيح . ورواه الدارقطني (ص ١٦١) عن علي بن عبد الله ابن مبشر عن عبد الحميد بن بيان عن هشيم ، ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٤٥) من طريق عمرو بن عون وعبد الحميد بن بيان كلاهما عن هشيم عن شعبة ، ورواه الدارقطني والحاكم من طريق العباس الدوري عن عبد الرحمن بن غزوان قراد أبي نوح عن شعبة ورواه الحاكم بأسانيد أخرى عن شعبة ، قال الحاكم « هذا حديث قد أوقفه غندر وأكثرا أصحاب شعبة وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وهشيم وقراد ابونوح ثقتان فاذا وصلوا فالقول فيه قولهما » ووافقه الذهبي والموقوف سيد كره المؤلف قريباً ، ومن التريبان الدارقطني زعم أن قراد شيخ مجبول مع انه ثقة معروف وقد وثقه هو نفسه في الجرح والتعديل كما نقله عنه ابن حجر في التهذيب . والحديث رواه أيضاً ابوداود (ج ١ ص ٢١٦) والدارقطني والحاكم من طريق أبي جناب عن مفراة العبدى عن عدى بن ثابت عن سميد بن جبير وهذا اسناد ضيف لضعف أبي جناب السكبي واسمه يحيى بن أبي حية ولكن الأسانيد السابقة صحيحة وفيها مقنع . (٢) بفتح اليم الأولى وبكسرها مع اسكان الراء وهى ما بين ظننى الشاة (٣) فى الموما (ص ٤٥) والبخارى من طريق مالك (ج ١ ص ٢٦٢) \*



ومن طريق شعبة، وعبد الله بن نعيم، وأبي معاوية كلهم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مسنداً (١) \*

وليس في ذكر المشاء في آخر الحديث دليل على أنها التوعد على تركها دون غيرها، بل هي قضيتان متبايرتان \*

وايضاً فالتألف موافق لنا على أن حكم صلاة المشاء في وجوب حضورها كسائر الصلوات ولا فرق \*

ورسول الله صلى الله عليه وسلم لا يهتم بإطال ولا يتوعد إلا بحق \*

فان قيل فلم يحرقها ؟ \*

قيل - لأنهم يادروا وحضروا الجماعة، لا يجوز غير ذلك \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السلم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا النفيلى - هو عبد الله بن محمد - ثنا أبو المريح - هو الحسن بن عمر الرقى - حدثني يزيد ابن يزيد - هو ابن جابر - حدثني يزيد بن الأصم، قال سمعت أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لقد هممت أن آمر فتيتي فجمع (٢) حزامي حطبت، ثم أتى قوماً يصلون في بيوتهم ليست بهم علة فأحرقها عليهم، قال يزيد : فقلت ليزيد ابن الأصم : يا أبا عوف، الجمعة عني أو غيرها ؟ قال : سمعنا أذناى إن لم أكن سمعت أبا هريرة يأتريه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ذكر جمعة ولا غيرها» \*

قال على وقد أقدم قوم على الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم جارا فقال :

انما عني المنافقين !! \*

ومعاذ الله من الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن المحال البحت أن يكون عليه السلام يريد المنافقين فلا يذكرهم، ويذكر تاركى الصلاة وهو لا يريد م \*

فان ذكروا حديث أبي هريرة وابن عمر كلاهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان صلاة الجماعة تزيد على صلاة الفرد سبعا وعشرين درجة» \*

قلنا : هذان خبران صحيحان، وقد صحت الأخبار التي صدرناها، وثبت أنه لا صلاة

(١) هذه الروايات كلها في مسلم (ج ١ ص ١٨٠ و ١٨١) الاراوية شعبة فان لم أجدها

(٢) في سنن أبي داود (ج ١ ص ٢١٥) «فيجمعوا» \*

لتختلف عن الجماعة إلا ان يكون معذوراً ، فوجب استعمال هذين الخبرين على ما قد صح  
هناك ، لا على التماز والتناقض البعدين عن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم \*  
فصح أن هذا التفاضل إنما هو على صلاة المذور التي تجوز ، وهي دون صلاة الجماعة  
في الفضل (١) كما أخبر عليه السلام ، ومن حل هذين الخبرين على غير ما ذكرنا حصل  
على خلاف رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحاديث الأخرى ، وعلى تكذيبه عليه  
السلام في قوله : أن لا صلاة في غير الجماعة إلا لمذور ، واستخف بوعيده ، وعصى أمره  
عليه السلام في إجابة النداء ، وبأن يؤم الاثنين فصاعداً أحدهما ، وهذا عظيم جدا \*  
وهذا الذي قلنا : هو مثل قول الله تعالى : ( لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى  
الضرر والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم  
على القاعدين درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً  
عظيماً . درجات منه ) فصح تعالى على أن يختلف عن الجهاد بغير عذر مذموم أشد الذم  
في غير ما موضع من القرآن ، منها قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم أنفروا  
في سبيل الله أن أنتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فامتع الحياة الدنيا  
في الآخرة إلا قليل لا تنفروا يذبكم عذاباً أليماً ويستبدل قوماً غيركم ) في آيات كثيرة جداً ،  
ثم بين الله تعالى أن المجاهدين مفضلون على القاعدين درجة ودرجات ، فصح أنه إنما  
عنى القاعدين المذورين الذين لهم نصيب من وعد الله الحسنى والأجر ، لا الذين  
توعدوا بالعذاب ، \*

وكما أخبر عليه السلام أن صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، ولم يختلفوا منا  
في أن المصلى قاعداً بغير عذر لا أجر له ، ولا نصيب من الصلاة ، فصح أن النسبة المذكورة من  
الفضل إنما هي بين المباح له الصلاة قاعداً لمذور من خوف أو مرض أو في نافلة \*  
فلأن أرادوا أن يخصوا بذلك النافلة فقط ، سألناهم الدليل على ذلك ؟ ولا سبيل لهم إليه ،  
الابدعوى في أن المذور في الفريضة صلاته كصلاة القائم ، وهذه دعوى كاذبة ، مخالفة  
لعموم قوله عليه السلام : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم » دون تخصيص منه  
عليه السلام \*

وأيضاً فإن حماد بن أحمد حدثنا قال: ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن إسماعيل ثنا بكر بن حماد والقاضي أحمد بن محمد البرقي قال القاضي البرقي : ثنا أبو ميمر - هو عبد الله ابن عمرو الرقي (١) ثنا عبد الوارث ، وقال بكر : ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان وعبد الوارث بن سعيد التنويري ، ثم اتفقا عن الحسين المعلم عن عبد الله بن يزيد عن عمران ابن الحصين ، قال القاضي البرقي في حديثه : أن عمران بن الحصين حدثه وكان رجلاً مبسوفاً (٢) : «انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل وهو قاعد ، فقال عليه السلام: «من صلى قائماً ، فهو أفضل ، ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم ، ومن صلى قائماً فله نصف أجر القاعد» (٣) \*

قال علي : وخصومنا لا يجيزون التفتل بالأيمان للصحيح ، فبطل تأويلهم جملة . والله تعالى الحمد \*

ولاشك في أن من فعل الخير أفضل من آخر منه العذر من فعله ، وهذا منصوص عليه في الخبر الذي فيه : أن الفقراء قالوا : يا رسول الله ، ذهب أصحاب الدثور بالأنجور ، فلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الذكر الذي علمهم ، فبلغ الأغنياء فقلعوه زائداً على ما كانوا يفعلونه من المتق والصدقة ، فذكر الفقراء ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : «ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء» \*

ولا خلاف في أن من حج أفضل ممن لم يحج من أقدمه العذر ، وهكذا في سائر الأعمال . وقد جاء في الآثار الصحيح . «من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة ، فإن عملها كتبت له عشرأ» فم عليه السلام من لم يعملها بمنزلة أو ينذر عذره . فإن ذكر والآخر الوارد فيمن كان له حرج من الليل فأقصده عنه الرض أو النوم كتب له \*

(١) في النسخة رقم (١٦) «عبد الله بن عمر الرقي» وهو خطأ . وما هنا أيضاً خطأ في نسبة عبد الله هذا إلى الرقة فإنه «أبو ميمر عبد الله بن عمرو التميمي النخعي البصري المقدم» ولمسه اشتبه على المؤلف فقلته «عبد الله بالتصغير - بن عمرو الرقي الأسدي» ولكن هذا كنيته «أبو وهب» (٢) أي كانت به بواسير (٣) سبق هذا الحديث في المسألة ٢٩٧ (ج ٣ ص ٥٦) من طريق البخاري وانظر فتح الباري (ج ٢ ص ٣٩٤-٣٩٧) \*

قلنا لا تشكر تخصيص ما شاء الله تعالى تخصيصه اذا ورد النص بذلك ، وانما تنكره بالرأى والظن والدعوى ، وقد يكتب له القيام كما في الحديث ، ويضعف الأجر للقائم عشرة أمثال قيامه ، فهذا يمكن موافق لسائر النصوص ، وبالله تعالى التوفيق \*  
فان ذكروا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أم الناس في بيته وهو منك القدم وفي منزل أنس \*

قلنا : نعم ، وهو معذور عليه السلام بانفكاك قدمه ، ولا يخلو الذين معه من أن يكونوا جميع أهل المسجد فصلوا هنالك ، فهناك كانت الجماعة ، وهذا لا تنكره ، أو من أن يكونوا ممن زمه الكون معه عليه السلام لضرورة فهذا عذر ، وتكون إمامته في منزل أنس في غير وقت صلاة فرض ، لكن تطوعاً \*  
وكل هذا لا يمارض به مائت من وجوب فرض الصلاة في جماعة ، وجوب إجابة داعي الله تعالى في قوله «حى على الصلاة» \*  
وقال الشافعى : هى فرض على الكفاية \*  
قال على : وهذه دعوى بلا برهان ، وإذا قرأناها فرض ثم ادعى سقوط الفرض لم يصدق إلا بنص \*

وقد قال : يمثل هذا جماعة من السلف \*  
ورينا عن أبي هريرة أنه رأى إنساناً خرج من المسجد بعد النداء فقال : «أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم» (١) \*  
وررنا عن أبي الأحوص عن ابن مسعود أنه قال : «حافظوا على هذه الصلوات الخس حيث ينادى بهن ، فانهن من سنن الهدى ، ولقد رأيتنا وما يتخلف عنهن الامنافى بين النفاق ولقد رأيتنا وأن الرجل يهذى بين الرجلين حتى يقام فى الصف وما منكم أحده الا له مسجد فى بيته ، ولو صليتم فى بيوتكم وتركتم مساجدكم تركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لكفرتم» (٢) \*

ومن طريق وكيع عن مسعر بن كدام عن أبي حصين عن أبي بردة بن أبي موسى

(١) سبق هذا فى المسألة ٣٢٨ (ج ٣ ص ١٤٧) (٢) هذا لفظ أبى داود (ج ١

ص ٢١٥ و ٢١٦) ور و امسلم (ج ١ ص ١٨١) نحو هذا ورواه غيرهما \*

عن أبي موسى الأشعري قال : من سمع النادى فلم يجب من غير عنده فلا صلاة له (١) \*  
وعن ابن مسعود . من سمع النادى فلم يجب من غير عنده فلا صلاة له \*  
وعن معمر بن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر . أنه صلى ركعتين من المكتوبة  
في بيته فسمع الإقامة فخرج إليها \*  
قال علي . لو أجزأت ابن عمر صلاته في منزله ما قطعها \*  
وعن أبي هريرة . لأن يمتلي \* أذنا ابن آدم رسماً مذاباً خير له من أن يسمع  
النادى فلا يجبه \*  
وعن سفيان الثوري عن منصور عن عدى بن ثابت الأنصاري عن عائشة أم المؤمنين

قالت : من سمع النداء فلم يأت به فلم يرد خيراً ولم يرد به \*  
وعن يحيى بن سعيد القطان . ثنا أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي عن علي  
ابن أبي طالب . لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد ، فقليل له : يا أمير المؤمنين . ومن  
جار المسجد ؟ قال : من سمع الأذان \*  
ومثله من طريق سفيان بن عيينة ، وسفيان الثوري عن أبي حيان المذكور عن أبيه  
عن علي (٢) \*

(١) رواه الحاكم (ج ١ ص ٢٤٦) من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن  
أبي بردة عن أبيه مرفوعاً « من سمع النداء فأرغى صحيحاً فلم يجب فلا صلاة له » وصححه  
هو والذهبي ، ونسبه ابن حجر في التلخيص ( من ١٢٣ ) إلى البزار مرفوعاً وموقوفاً .  
(٢) هذا الاستناد والذي قبله صحيحان ، وقد روى الدارقطني ( من ١٦١ ) من طريق  
الحارث الأعور عن علي قال : « من كان جار المسجد فسمع النادى يتادى فلم يجبه  
من غير عنده فلا صلاة له » والحارث ضعيف جداً . وقد ورد حديث « لا صلاة  
لجار المسجد إلا في المسجد » مرفوعاً عند الدارقطني والحاكم من حديث أبي هريرة  
وفي أساندهما سليمان بن داود البمامي وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم ، وقال  
البخاري : « من قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه » وعند الدارقطني من  
حديث جابر ، وفي أسناده محمد بن سكين - بالتصغير - وهو ضعيف . ولذلك قال  
ابن حجر في التلخيص ( من ١٢٣ ) « حديث لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد مشهور  
بين الناس وهو ضعيف » \*

وعن محمد بن جعفر عن شعبة عن عدى بن ثابت سمعت سميد بن جبير يحدث عن ابن عباس انه قال : من سمع النداء ثم لم يأت فلا صلاة له إلا من عذر (١) \*  
وعن عطاء . ليس لأحد من خلق الله تعالى في الحضر والقرية يسمع النداء والاقامة - رخصة في ان يبدع الصلاة ، قال ابن جريج : قلت له . وإن كان على يزيبيعه يفرق (٢)  
ان قام عنه أن يضيع قال : لا ، لا رخصة له في ذلك ، قلت : ان كان به مرض او رمد غير حابس او تشتكى يده ؟ قال . أحب إلى ان يتكاف ، قلت له : أرايت من لم يسمع النداء من أهل القرية وإن كان قريباً من المسجد ؟ قال . ان شاء فليأت وان شاء فليجلس \*

وعن عطاء . كنا نسمع انه لا يتخلف عن الجماعة إلا منافق \*  
وعن ابراهيم النخعي . انه كان لا يرخص في ترك الصلاة في الجماعة إلا لريض او خائف \*

وعن هشام بن حسان عن الحسن قال : اذا سمع الرجل الأذان فقد احتبس . \*  
وعن سفيان بن عينة حدثني عبد الرحمن بن حرملة قال : كنت عند سميد بن السيب فجاءه رجل فسأله عن بعض الأمر ونادى المنادى فأراد أن يخرج فقال له سميد : قد نودى بالصلاة ، فقال له الرجل : ان أصحابي قد مضوا وهذه راحتي بالباب ، فقال له سميد : لا تخرج ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا يخرج من هذا المسجد بعد النداء إلا منافق ، إلا رجل خرج وهو يريد الرحمة الى الصلاة » فأبى الرجل إلا الخروج ، فقال سميد : دونكم الرجل ، قال : فاني عنده ذات يوم إذ جاءه رجل فقال : يا أبا محمد ، ألم تر الرجل ؟ - يعني ذلك الذي خرج - وقع عن راحته فانكسرت رجله !!  
قال سميد : قد ظننت أنه سيعيه أمر . \*

وهو قول أبي سليمان وجميع أصحابنا \*  
وأما النساء فلا خلاف في ان شهودهن الجماعة ليس فرضاً ، وقد صح في الآثار كون نساء النبي صلى الله عليه وسلم في حجرهن لا يخرجن الى المسجد \*

(١) هذا هو الذي أشار الحاكم إليه عند الكلام عليه مرفوعاً وذكر ان غندرا - وهو محمد بن جعفر - رواه موقوفاً (٢) أي يخاف \*

واختلف الناس في أي الأمرين أفضل لمن ؟ أسلاتهن في بيوتهن ؟ أم في المساجد في الجماعات \*

وبرهان صحة قولنا هو ما قد ذكرنا من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن صلاة الجماعة تفضل صلاة المنفرد بسبع وعشرين درجة » وهذا عموم لا يجوز أن يخص منه النساء من غيرهن \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج أنا حملة بن يحيى أنا ابن وهب أنا يونس بن وهب بن زيد عن ابن شهاب أنا سالم بن عبد الله بن عمر أن أباه عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تمنوا نساءكم (١) المساجد إذا استأذنكم إليها » فقال بلال بن عبد الله : والله لنمنعن ، فأقبل عليه (٢) عبد الله (٣) بن عمر فسهب سباً سيئاً ، ما سمعته سبه مثله قط ، قال . أخبرك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول . والله لنمنعن ! \*

وبه إلى مسلم . حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب كلاهما عن سفيان بن عيينة عن الزهري سمع سالم بن عبد الله بن عمر يحدث عن أبيه يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا استأذنت أحدكم امرأته إلى المسجد فلا يمنهما » (٤) \*

وبه إلى مسلم : حدثنا محمد بن عبد الله بن نعيم ثنا أبي وعبد الله بن إدريس قالنا ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لا تمنوا إماء الله مساجد الله » \*

وبه إلى مسلم : حدثنا أبو كرييب ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنوا النساء من الخرج إلى المساجد بالليل » \* وبه إلى مسلم حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان ثنا بكير بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد عن زينب امرأة ابن مسعود

(١) في الأصلين « إماءكم » وصحفاً من مسلم (ج ١ ص ١٢٩) (٢) في النسخة رقم (١٦) « فأقبل إليه » وما هنا هو الموافق لمسلم (٣) في النسخة رقم (١٦) « عبيد الله بن عمر » وهو خطأ (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٢٩) وكذلك الحديثان بعده \*

قالت : قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اذا شهدت احد اكن المسجد فلا تمس طيباً » (١) \*

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا محمد بن وضاح ثنا أحمد - هو ابن يحيى البلخي - ثنا سفيان - هو ابن عيينة - عن محمد بن عمرو ابن علقمة بن وقاص الليثي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله ، ولا يخرجن الإلاهن تغلات » (٢) \*

قال علي : وهذا نفس قولنا ، فاذا خرجن مترينات أو متطليات فهن عاصيات لله تعالى ، خارجات بخلاف ما أمرن ، فلا يحل إرسالهن حينئذ أصلاً \*  
والآثار في حضور النساء صلاة الجماعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم متواترة في غاية الصحة ، لا ينكر ذلك إلا جاهل \*

كحديث عائشة أم المؤمنين . « إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى الصبح فينصرف النساء متلفعات بمر وطهن ما يعرفن من الغلس » (٣) \*  
وحديث أبي حازم عن سهل بن سعد . « لقد رأيت الرجال عاقدى أزهم في أعناقهم من ضيق الأزر خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال قائل : يامعشر النساء ، لا ترففن رؤوسكن حتى يرفع الرجال » (٤) \*

وقوله عليه السلام . « إني لأدخل في الصلاة أريد أن أطيلها فأسمع بكاء الصبي فأتجويز في صلاتي خشية أن تفتن أمه » \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣٠) وحديث ابن عمر هذا بالفاظه المتعددة لا يدل على الوجوب فقد روى أبو داود (ج ١ ص ٢٢٢) عن ابن عمر مرفوعاً « لا تمنعوا نساءكم المساجد وبيوتهن خير لهن » وهذه الزيادة صحيحة ونسبها الشوكاني (ج ٣ ص ١٦٠) وابن حجر (ج ٢ ص ٢٣٧) إلى صحيح ابن خزيمة ، ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٠٩) وصححه هو والذهبي وقد سبق في (ج ٣ ص ١٢٣) (٢) بفتح التاء وكسر الفاء بنى غير متطليات . والحديث رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٢٢) عن موسى بن اسمعيل عن حماد عن محمد بن عمرو . وقد سبق للمؤلف بالاستاد التي هنا في المسألة ٣٢١ (ج ٣ ص ١٣٠) (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٧٨) (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٢٩) \*



واخبر الذير وبناء من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ثنا حسين بن علي الجعفي عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «خير صفوف الرجال المقدم، وشرها المؤخر، وشر صفوف النساء المقدم، وشرها المؤخر، ثم قال: يامشعر النساء، اذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن، لآثرين عورات الرجال من ضيق الأزر» (١) \*

وحديث ايوب عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لو تركنا هذا الباب للنساء، فادخل من ذلك الباب ابن عمر حتى مات» (٢) وان عمر بن الخطاب كان ينهى ان يدخل من باب النساء (٣) \*  
وحديث اسماء في صلاة الكسوف، وانها صلت في المسجد مع النساء خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

فما كان عليه السلام ليدعن يتكلفن الخروج في الليل والنفس يحملن سفارهن ويفردهن باباً ويأمر بخروج الأباكرا وغير الأباكرا ومن لاجلباب لها فتستير جلباباً الى المصلى، فيتر كهن يتكلفن من ذلك ما يحبط أجورهن، ويكون الفضل لمن في تركه هذا لا يظنه بتامح للمسلمين إلا عديم عقل، فكيف يرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي اخبر تعالى انه (عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا اسحق بن ابراهيم ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة انه سمع عبد الله بن عمرو ابن العاص قال: «اجتمعنا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «إنه لم يكن نبي قبلى الا كان حقاً عليه» (٤) أن يدل أمته على خير ما بعلمه لهم، وينذرهم شر ما بعلمهم» قال علي: واحتج من خالف الحق في هذا بخبر موضوع عن عبد الحميد بن النضر الأنصاري عن عمته أو جدته أم حيد. ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: «ان صلاتك في بيتك افضل من صلاتك معي» \*

(١) تقدم في المحلى (ج ٣ ص ١٣١) (٢) رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٢٣) والمحلى (ج ٣ ص ١٣١) (٣) سبق في المحلى (ج ٣ ص ١٣١ و ١٣٢) (٤) في الأصلين «الا كان عليه حقاً» وصحاحه من مسلم (ج ٣ ص ٨٧) وهو حديث طويل اختصره المؤلف \*

قال علي : عبد الحميد بن المنذر مجهول لا يدريه أحد (١) \*  
 وذكروا أيضاً ما روينا عن عائشة رضي الله عنها من قولها : لو أدرك رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ما أحدث النساء لمنهن من الخروج كما منعه نساء بني إسرائيل \*  
 وهذا لاجبة فيه لوجوه ثمانية . \*

أولها . إن الله تعالى باعث محمد صلى الله عليه وسلم بالحق موجب دينه إلى يوم القيامة  
 الموحى إليه بأن لا يمنع النساء - حرائرهن وإماءهن ، ذوات الأزواج وغيرهن - من  
 المساجد ليلاً ونهاراً - قد علم ما يحدث النساء ، فلم يحدث تعالى لتلك منعاً لهن ، ولا قال  
 له : إذا أحدثن فامنعوهن \*

والثاني . أنه عليه السلام ، لو صح أنه لو أدرك أحدثهن لمنهن - لما كان ذلك مبيحاً  
 ممنهن ، لأنه عليه السلام لم يدرك فلم يمنع ، فلا يحل المنع ، إذ لم يأمر به عليه السلام \*  
 والثالث : أن من الكبائر نسخ شريعة مات عليه السلام ولم ينسخها ، بل هو  
 كفر مجرد \*

والرابع أنه لاجبة في قول أحد بعده عليه السلام \*  
 والخامس : أن عائشة رضي الله عنها لم تقل : إن ممنهن لكم مباح ، بل منمت منه  
 وإنما أخبرت ظناً منها بأمر لم يكن ولا يتم ، فهم مخالفون لها في ذلك \*  
 والسادس : أنه لأحدث ممنهن أعظم من الزنا ، وقد كان فيهن على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ، وقد نهاهن الله تعالى عن التبرج ، وأن يضرين بأرجلهن  
 ليحمل ما يخفين من زينتهن ، وأنذر عليه السلام نساء كاسيات عاريات مائلات مميلات  
 رؤسهن كأئسنمة البخت لا يرحن رائحة الجنة ، وعلم أنهن سيكن بعده ، فامنعهن  
 من أجل ذلك \*

والسابع : أنه لا يحل عقاب من لم يحدث من أجل من أحدث ، فمن الباطل أن يمنع  
 من لم يحدث من أجل من أحدث ، والله تعالى يقول (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزد  
 وازرة وزر وأخرى) : والثامن : أنهم لا يختلفون في أنه لا يحل ممنهن من التراور ، ومن  
 الصنف في الأسواق ، والخروج في حاجاتهن ، وليس في الضلال والباطل أكثر من  
 إطلاقهن على كل ذلك وقد أحدث منهن من أحدث ، وتخص صلاتهن في المسجد  
 الذي هو أفضل الأعمال بعد التوحيد بالمنع ، حاشا لله من هذا ، وما ندرى كيف

(١) سبق الكلام على روايات هذا الحديث وأنه حديث صحيح (ج ٣ ص ١٣٣ و ١٣٤)

ينطلق لسان من يعقل بالاحتجاج بعنل هذا (١) في خلاف السنن الناجمة المتواترة (٢) \*  
 قال علي : والصحيح من هذا . هو ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن إسحاق  
 ابن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا أبو داود ثنا محمد بن المنذر أن عمرو بن عاصم السكلابي  
 حدثهم قال ثنا هام - هو ابن يحيى - عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص  
 عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « صلاة المرأة في بيتها أفضل  
 من صلاتها في حجرتها ، و صلاتها في مسجدنا أفضل من صلاتها في بيتها » (٣) \*  
 وروينا هذا الخبر بلفظ آخر كما حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا عباس بن أصبغ ثنا  
 محمد بن قاسم ثنا محمد بن عبد السلام الخشني ثنا محمد بن المنذر ثنا عمرو بن عاصم السكلابي  
 ثنا هام عن قتادة عن مروق العجلي عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إنما المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان ،  
 وأقرب ما تكون من وجه ربها وهي في قدر بيتها صلاة المرأة في غديرها أفضل من صلاتها  
 في بيتها ، و صلاتها في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها » (٤) \*

قال علي : هكذا بدكر الخدم ليس فيه للمسجد ذكر أصلا ، ثم وصح فيه أن صلاتها  
 في بيتها أفضل من صلاتها في مسجدنا - وهذا لا يوجد أبدا من طريق فيها خير - لما كانت  
 فيه حجة ، لأنه كان يكون منسوخا بلا شك ، بما ذكرنا من تركه عليه السلام . لمن  
 يتكلم في الكلف في الفنبس ، راغبات في الصلاة في الجماعة معه إلى أن مات عليه السلام ،  
 فهذا آخر الأمر بلا شك \*

قال علي : مسجدنا ههنا هو مسجد محلتها ومسجد قومها ، ولا يجوز أن يظن أنه  
 مسجد بيتها ، إذ لو كان ذلك لكان عليه السلام قائلًا : صلاتك في بيتك أفضل من صلاتك  
 في بيتك ، وهذه لكثرة وعي ، حرام أن ينسب إليه عليه السلام \*

(١) في النسخة رقم (١٦) « بالاحتجاج في مثل هذا » وفي النسخة رقم (٤٥) « بالاحتجاج  
 لثل هذا » والصواب ما هنا (٢) سبق مثل هذه الإجابة من المؤلف في المسألة ٣٣١ (٣) سبق  
 الكلام عليه أيضا في (ج ٣ ص ١٣٧) وذكرنا هناك أن المؤلف تصحف عليه الحديث ، وأن  
 صوابه « و صلاتها في غديرها » بدل « مسجدنا » كما في أبي داود ، وبذلك يسقط استدلاله  
 بهذه اللفظة التي وهم فيها (٤) هذه الرواية تؤيد صحة ما ذهبنا إليه من أن الحديث تصحف  
 على المؤلف \*

و بقولنا قال الأئمة \*

روينا عن معمر عن الزهري : أن عائكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل كانت تحت عمر ابن الخطاب ، وكانت تشهد الصلاة في المسجد ، فكان عمر يقول لها : والله أنك لتسلمين ما أحب هذا ، فقالت : والله لا أتسى حتى تنهاني ، فقال عمر : فاني لأنهاك ، قال : فلقد طعن عمر يومئذ وانهاني المسجد (١) \*

قال علي : ولورأى عمر صلاتها في بيتها أفضل لكان أقل أحواله أن يخبرها بذلك ويقول لها : إنك تدعين الأفضل وتختارين الأدنى ، لاسيما مع أني لأحب لك ذلك ، فافضل ، بل اقتصر على اخبارها بهواه الذي لا يقدر على صرفه ، ومن الباطل أن تختاروهي صاحبة ، ويدعها هو - ان كانت استخاط زوجها فيما غيره أفضل منه ، فصح انها رأيا الفضل العظيم الذي يسقط فيه موافقة رضا الزوج ، وأمير المؤمنين وصاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خروجها الى المسجد في التلوس وغيره ، وهذا في غاية الوضوح لمن عقل \*

ورويانا من طريق هشام بن عروة : ان عمر بن الخطاب امر سليمان بن ابى حنمة أن يؤم النساء في مؤخر المسجد في شهر رمضان (٢) \*

ومن طريق عرفة : ان علي بن ابى طالب كان يأمر الناس بالقيام في رمضان ، فيجمل للرجال إماما ، وللنساء اماما ، قال عرفة : فأمرني فأئمت النساء (٣) مع ما ذكرنا من شدة غضب ابن عمر على ابنه اذ قال انه يجمع النساء من الخروج الى الصلاة \*

فهؤلاء أئمة المسلمين بحضرة الصحابة ، ثم على هذا عمل المسلمين في أقطار الأرض جيلا بعد جيل . والله تعالى التوفيق \*

٤٨٦ - مسألة - ومن المنكر للرجال في التخلف عن الجماعة في المسجد :- المرض ، والخوف ، والطرد ، والبرد ، وخوف ضياع المال ، وحضور الأكل ، وخوف ضياع الرضيع أو البيت ، وتعلو يل الامام حتى يضرب عن خلفه ، وأكل الثوم أو البصل أو السكرات مادامت الرائحة باقية ، ويمنع آكلوها من حضور المسجد ، ويؤمر باخراجهم منه ولا بد ، ولا يجوز أن يمنع من المساجد أحد غير هؤلاء ، لا مجذوم ولا أبلج ولا ذو عاهة ولا امرأة بصغير منها \*

فاما المرض والخوف فلا خلاف في ذلك ، لقول الله تعالى : ( لا يكاف الله نفسا إلا

(١) سبق الكلام عليه في (ج ٣ ص ١٣٩) (٢) سبق في (ج ٣ ص ١٣٨ و ١٣٩)

(٣) وسبق هذا أيضا في (ج ٣ ص ١٤٠) \*

وسمها) وقوله تعالى: ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه ) وقال تعالى: ( إلا من أكره ) \*

وكذلك اضلعة المال ، وقد نهى عليه السلام عن إضاعة المال \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن عباد ثنا حاتم - هو ابن اسمعيل -  
عن يعقوب بن مجاهد - أبي حمزة (١) عن ابن أبي عتيق أنه شهد عائشة أم المؤمنين  
قالت: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: « لا صلاة بمحضرة طعام ، ولا  
وهو يدافنه الأخبثان » (٢) \*

ثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحق بن منصور  
أنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن ابن جريج ثنا عطاء عن جابر بن عبد الله قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « من أكل من هذه الشجرة ، قال أول يوم : الثوم  
ثم قال: الثوم والبصل والكرات -: فلا يقر بنا في مساجدنا (٣) ، فإن الملائكة تأذى  
بما يتأذى منه الأنس » (٤) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن النعمان  
يحيى بن سعيد القطان ثنا هشام - هو الدستوائي - ثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن  
معدان بن أبي طلحة: أن عمر بن الخطاب قال: « أنكم أيها الناس تأكلون من شجرتين  
ما أراهما الاخيبتين ، هذا البصل والثوم ، لقد رأيت نبي الله صلى الله عليه وسلم إذا  
وجد ربحهما (٥) من الرجل امر به فأخرج الى البقيع » \*

ولا يخرج غير هؤلاء ، لأن الله تعالى لو أراد منع أحد غيرهم من المساجد لين ذلك ،  
( وما كان ربك نسيا ) \*

فان ذكر ذاكر حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: « لا عدوى ولا

(١) بفتح الحاء المهملة والراء وبينهما زاي ساكنة (٢) مختصر من صحيح مسلم (ج ١)  
ص ١٥٥ و ١٥٦ (٣) بحاشية النسخة رقم (٤٥) ان في نسخة من المخطوط «مسجدنا»  
وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١١٦) (٤) روى نحوه مسلم عن محمد بن حاتم عن  
يحيى بن سعيد باسناده (ج ١ ص ١٥٦) (٥) في الأصلين «ربحهما» وصححه عن النسائي  
(ج ١ ص ١١٦) والحديث روى نحوه مسلم مطولا عن محمد بن النعمان شيخ النسائي  
(ج ١ ص ١٥٧) \*

طيرة ، وفرمن المجذوم فرارك من الأسد \* \*

فان معناه كقول الله تعالى : (اعلموا ما شئتم) اى فرمن المجذوم فرارك من الأسد لاعدوى ، انه لا يبديك ، ولا ينمك فرارك مما قدر عليك ، ولو لم يكن معناه هذا لكان آخر الحديث ينقض اوله ، وهذا محال . وأيضاً : فلو كان على معنى الفرار لكان الامر به عموماً ، فوجب ان تفر منه امرأته وولده وكل احد حتى يموت جوعاً وجهداً ، ولوجب ان تقفل الازقة امامه ، كما يفعل بالأسد وهذا باطل ييقن ، وما يشك احد انه قد كان في عصره عليه السلام مجذومون فافرعهم احد ، فصح ان مراده عليه السلام ما ذكرناه \* \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد البلخي ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا سعيد بن عفير حدثني الليث حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب اخبرني محمود بن الزبيع الأنصارى : «ان عتبان بن مالك — ممن شهد بدرأ من الأنصار — أتى الى (١) رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله ، قدأ نكرت بصرى ، وانا أصلى لقومى ، فإذا كانت الأمطار سال الوادى الذى بينى وبينهم لم استطع ان آتى المسجد (٢) ، ووددت يا رسول الله أنك تأتيتى فتصلى فى بيتى فأخذته مصلى ، فقال (٣) رسول الله ﷺ : سأفعل ان شاء الله ، قال عتبان : ففندا (٤) على رسول الله صلى الله عليه وسلم » وذكر الحديث \* \*  
وبه الى البخارى : ثنا مسدد ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن عبيد الله بن عمر حدثني نافع قال : أذن ابن عمر فى ليلة باردة بضجتان (٥) ثم قال : ألا (٦) صلوا فى رحالكم ، فأخبرنا : «ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر مؤذنا يؤذن ، ثم يقول علما اثره : ألا صلوا فى الرحال» \* \*

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابى ثنا الديبرى ثنا عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن خالد الحذاء عن ابي قلابة عن ابي المليح بن أسامة عن أبيه — هو أسامة ابن عمير الهذلى — انه قال له : «رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم زمن الحديثية ،

(١) فى البخارى (ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٥) «أتى رسول الله ﷺ بحنف «الى» (٢) فى البخارى «لم أستطع ان آتى مسجدكم فأصلى بهم» (٣) فى البخارى «فقال له» (٤) فى البخارى بحنف «على» (٥) بفتح الصاد المعجمة واسكان الجيم وهو موضع خارج مكة (٦) فى البخارى (ج ١ ص ٢٥٨) بحنف «ألا» . وقد مضى هذا الحديث من طريق عبد الرزاق (ج ٢ ص ١٦٢) \* \*

ومطرنا مطراً فلم تبل السماء اسفل نمانا ، فنأدى منادى النبي صلى الله عليه وسلم : أن صلوا في رحالكم « (١) » \*

وبه الى عبد الرزاق : ثنا ابن جريج عن نافع عن ابن عمر عن نعيم بن النحام (٢) قال : « أذن مؤذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة فيها برد ، وأنا تحت اللحاف ، فتمنيت ان يلقى الله على لسانه : ولا حرج ، فلما فرغ قال : ولا حرج « (٣) » \*

حدثنا عبدالله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا مسدد ثنا اسماعيل — هو ابن علي — ثنا عبد الحميد صاحب الزبادى ثنا عبد الله بن الحارث ابن عم محمد بن سيرين : أن ابن عباس قال لمؤذنه في يوم مطير (٤) : اذا قلت « أشهد أن محمداً رسول الله » فلا تقل : « حى على الصلاة » قل : « صلوا في بيوتكم » وقال ابن عباس : قد فعل هذا من هو خير مني ، إن الجمعة عزمة ، وإنى كرهت أن أخرجكم (٥) فتمشون في الطين والمطر (٦) » \*

(١) رواه احمد في السند (ج ٥ ص ٧٤) عن عبد الرزاق باسناده ، ورواه أيضاً باسناده أخرى هنا وفي (ج ٤ ص ٢٤) ورواه ابوداود (ج ١ ص ٤١٠) والنسائي (ج ١ ص ١٣٧) والطبراني (ج ١ ص ١٨٧) رقم ١٣٢٠ والاسناد الذي هنا صحيح جداً وكذلك بعض أسانيد الأخرى . (٢) الصواب « عن نعيم النحام » لأن النحام وصف لنعيم وأبوه عبدالله بن أسيد . (٣) أما الذي في مسند احمد عن عبد الرزاق فهو : « أنا ممر عن عبيد بن عمير عن شيخ ساه عن نعيم » (ج ٤ ص ٢٢٠) وهذا فيه مجهول كاترى ، وكذلك نقله في مجمع الزوائد (ج ١ ص ١٦٠) و (١٦١) عن السند ، ورواه احمد أيضاً من طريق اسماعيل بن عياش عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جبان عن نعيم ، واسماعيل ضعيف في روايته عن الحجازيين ويحيى حجازي ، ولكن ذكر ابن حجر في الإصابة (ج ٦ ص ٢٤٨) أن ابن قنبر واه من طريق عمر بن نافع عن نافع عن ابن عمر قال قال نعيم الخ . وهذا يؤيد الاسناد الذى عناه وهو حديث صحيح جداً . ورواه البيهقي باسنادين آخرتين (ج ١ ص ٣٩٨ و ٤٢٣) والحاكم وصححه هو والذهبي (ج ١ ص ٢٩٣) (٤) في النسخة رقم (١٦) « مطر » وما هنا هو اتفاق لأبي داود (ج ١ ص ٤١١ و ٤١٢) (٥) بالحاء المهملة كما ضبطه شراح أبي داود ، وفي الأصلين بالمجمة (٦) روى المؤلف هذا الحديث فيها معنى (ج ٣ ص ١٦٢) من طريق بكر بن حماد عن مسدد عن حماد بن زيد عن أيوب وعاصم وعبد الحميد كلهم عن عبدالله

حدثنا يوسف بن عبد الله النمرى ثنا عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القاضى ثنا اسحاق بن احمد ثنا العقيل ثنا موسى بن اسحاق - هو الأنصارى ثنا ابو بكر بن أبي شتية ثنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن سعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن كثير مولى ابن سمرة قال : مررت ببسمة الرحمن بن سمرة وهو على بابہ جالس ، فقال : ما خطيب أميركم ؟ قلت : أما جمعت معنا ؟ قال : متعنا هذا الردغ (١) \*

قال على : فهذا ابن عمر وابن عباس وعبد الرحمن بن سمرة بحضرة الصحابة يتركون الجمعة وغيرها للطين ، ويأمرون المؤذن أن يقول : « ألا صلوا في الرحال » ولا نعرف لهم مخالفاً من الصحابة رضى الله تعالى عنهم \*

وأما التطويل فقد ذكرنا حديث معاذ والذي خرج عن امامته فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك على الخارج \*

وحدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن على ثمال بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى ثنا هشيم عن اساعيل بن ابي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابي مسمود الأنصارى قال : « جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : انى لأتأخر عن صلاة الصبح من اجل فلان ، مما يطيل بنا ، فما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ ، فقال : يا أيها الناس ، ان منكم منفرين ، فأياكم ام الناس فليؤجز ، فان من ورائه الكبير والضعيف وهذا الحاجة » (٢) \*

فلم ينكر رسول الله صلى الله عليه وسلم تأخره عن صلاة الفريضة من اجل اطالة الامام \* وأما المجنون ، والأبخر ، وآكل الفجل وغيرهم :- فلو جاز منهم المسجد لأغفل ذلك

ابن الحارث ، وكذلك رواه البخارى عن مسدد عنهم عن عبد الله بن الحارث (ج ١ ص ٢٥٣ و ٢٥٤) (١) بفتح الراء واسكان الدال الهمزة وآخره غين معجمة ، ويقال « رزغ » بالزاي بدل الدال والمراد المطر او الطين . وهذا الاسناد صحيح . وقد روى عبد الرحمن بن سمرة أيضا مرفوعاً « اذا كان يوم مطر وابل فليصل أحدكم في رحله » رواه احمد في المسند (ج ٤ ص ٦٢) وكذلك ابنه عبد الله ورواه الحاكم (ج ١ ص ٢٩٢ - ٢٩٣) وفي استناده ابو العلاء ناصح بن الملاء مولى بني هاشم مختلف فيه والحق أنه ثقة وأن الحديث صحيح . (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٣٥) \*



رسول الله صلى الله عليه وسلم ، (وما كان ربك نسيا) \*

٤٨٧ — مسألة — والأفضل ان يؤم الجماعة في الصلاة أقرؤم القرآن وان كان أنقص فضلا ، فان استو وافى القراءة فأفقههم فان استو وافى الفقه والقراءة فأقدمهم صلاحا فان حضر السلطان الواجبة طاعته او أميره على الصلاة فهو أحق بالصلاة على كل حال ، فان كانوا في منزل إنسان فصاحب المنزل أحق بالامامة على كل حال الا لمن السلطان ، وان استووا في كل ما ذكرنا فأسهم \*

فان أم أحد بخلاف ما ذكرنا أجزأ ذلك ، الا من تقدم بنبر أمر السلطان على السلطان ، او بنبر أمر صاحب المنزل على صاحب المنزل ، فلا يجزئ هذين ولا يخرجهم \*

وقد ذكرنا حديث مالك بن الحويرث : «وليفؤمكأ أكبر كما» وكانا في القراءة والفقه والمهجرة سواء \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أحمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد بن وهب القطن - ثنا شعبة عن قتادة عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «اذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم ، وأحقهم بالامامة أقرؤم» (١) \*

ورويته أيضا عن طريق عبد الله بن المبارك عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

وبه الى مسلم : ثنا أبو سعيد الأشج ومحمد بن النضر ، قال الأشج : عن أبي خالد الأحمر عن الأعمش ، وقال ابن النضر : ثنا محمد بن جعفر عن شعبة ثم اتفق شعبة والأعمش عن اسماعيل بن رجاء عن أوس بن ضميمة عن أبي مسعود ، قال شعبة : سمعت أوس بن ضميمة يقول : سمعت أبا مسعود هو البدرى - قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» فان كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة ، فان كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة ، فان كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سلما ، (٢) ولا يؤمن الرجل الرجل في سلطانه ، ولا يقصد فيته على تكرمه إلا بإذنه» (٣) \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٨٦) وكذلك طريق ابن المبارك (٢) يكسر السين المهملة واسكان اللام ، أى اسلاما وهذه رواية أبي بكر بن أبي شيبة عن الأحرار ولم يدكرها المؤلف ، وفي النسخة رقم (٤٥) «سنا» بالتون وهي رواية الأشج وابن النضر (٣) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٨٦) \*

قال على : وقد فسر رسول الله صلى الله عليه وسلم الهجرة الباقية أبداً كما حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله الهمداني ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا آدم ثنا شعبة عن عبد الله ابن أبي السفر واسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» (١) \* قال على : وقال مالك : يؤم الأفضل وان كان أقل قراءة . وهذا خطأ ، لانه خلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج أنا نافع أنه سمع ابن عمر يقول : « كان سالم مولى أبي حذيفة يؤم المهاجرين الأولين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والأنصار في مسجد قباء ، فيهم ابو بكر ، وعمر ، وأبوسلمة ، وزيد بن حارثة ، وطاهر بن ربيعة » \*

قال على : وحدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا ابراهيم بن المنور ثنا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « لما قدم المهاجرون الأولون المعصبة موضعاً بقاء (٢) قبل مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان يؤمهم سالم مولى أبي حذيفة وكان أكثرهم قرأنا » (٣) \*

قال على : فهذا فعل الصحابة رضى الله عنهم يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يخالف لهم من الصحابة في ذلك \*

فان قيل : ان عمر قدم صهييا \*

قلنا : نعم وصار صهيبي أميراً مستخلفاً من قبل الامام ، فهو أحق الناس يومئذ لأنه سلطان \*

قال على : وروى نافع عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير فقال أبوسلمة : قال النبي صلى الله عليه وسلم : « اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمهم أقرؤهم ، وان كان أصغرهم سناً ، فاذا أمهم فهو أميرهم » (٤) وقال أبوسلمة : فذاك أمير أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في البخاري (ج ١ ص ١٦) وهذا تأول بعيد جداً من المؤلف وانما المراد في ذلك الحديث أقدمهم هجرة الى المدينة وقد كان التفاضل بينهم بالسبق اليها (٢) المعصبة بضم العين واسكان الصاد المهملتين ، ويقال يفتح العين مع اسكان الصاد أو مع فتحها . وقوله «موضعاً» في البخاري «موضع» بالرفع (٣) في البخاري (ج ١ ص ٢٨١) وأبو داود (ج ١ ص ٢٢٩) (٤) هذا مرسل \*

وإنما أجزنا إمامة من أم بخلاف ذلك لما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن النخعي ثنا بكر بن عيسى قال سمعت شعبة يذكر عن نعيم بن أبي هند عن أبي وائل عن مسروق عن عائشة أم المؤمنين : « أن أبا بكر الصديق صلى للناس (١) ورسول الله صلى الله عليه وسلم في الصف » \*

وبه إلى أحمد بن شعيب : أنا علي بن حجر ثنا اسماعيل - هو ابن علي - ثنا محمد بن أنس قال : « آخر صلاة صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع القوم : صلى في ثوب واحد متوشحاً به (٢) خلف أبي بكر » (٣) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن رافع وحسن بن علي الحلواني جميعاً عن عبد الرزاق أنا ابن جريج حدثني ابن شهاب (٤) عن حديث عباد بن زياد أن عروة بن المغيرة بن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة أخبره - فذكر حديثاً وفيه قال : « فأقبلت معه يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم - حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف فصلى لهم ، فأدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى الركعتين . فصلى عليه السلام مع الناس الركعة الآخرة ، فلما سلم عبد الرحمن بن عوف قام رسول الله صلى الله عليه وسلم . يتم صلاته (٥) فأفرغ ذلك المسلمين ، فأكثروا التسبيح ، فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته أقبل عليهم فقال (٦) : أحسنتم ، أو قد أصبتم . فبعضهم أن صلوا الصلاة لوقتها » وبهذا الاسناد إلى ابن شهاب : عن اسمعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن حمزة بن المغيرة بن شعبة نحوه هذا الحديث ، وفيه قال المغيرة : « أردت تأخير عبد الرحمن بن عوف فقال رسول الله ﷺ : دعه » (٧) \*

قال علي : فبهذين الخبرين علمنا أن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « يؤم القوم

(١) في الأصلين « بالناس » وصحناهما من النسائي (٢) كلمة « به » ليست في النسائي (٣) هذا والذي قبله في النسائي (ج ١ ص ١٢٧) (٤) في النسخة رقم (٢٥) « ثنا ابن شهاب » وفي النسخة رقم (١٦) « قال ابن شهاب » وما عناه هو الذي في مسلم (ج ١ ص ١٢٥) (٥) قوله « يتم صلاته » زيادة من صحيح مسلم (في مسلم « ثم قال » (٧) في مسلم (ج ١ ص ١٢٦) \*

أقرؤهم فان استوا فافقههم فان استوا فاقدمهم هجرة فان استوا فاقدمهم سنا» - :  
 ندب لافرض ، لأنه عليه السلام أقرأ من أبي بكر وعبد الرحمن ، وأفقه منها ، وأقدم هجرة ،  
 الى الله تعالى منها وأسن منها \*

وبهذين الأثرين جازت الصلاة خاف كل مسلم ، وان كان في غابة النقصان : لأنه لا مسلم  
 إلا ونسبته في الفضل والدين الى أفضل المسلمين بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم - :  
 أقرب من نسبة أبي بكر وعبد الرحمن بن عوف - وهما من أفضل المسلمين رضى  
 الله عنهما - في الفضل والدين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فخرج هذا بدله \*  
 ولم نجد في التقديم على السلطان وعلى صاحب المنزل أثراً يخرجهما عن الوجوب الى  
 الندب ، فبق على الوجوب (١) \*

بل وجدنا ما يشد وجوب ذلك ، كما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن  
 السليم ثنا ابن الاعرابي ثنا أبو داود ثنا عبد الله بن محمد النفيلي ثنا محمد بن سلمة عن  
 محمد بن اسحاق حدثني الزهري حدثني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث  
 ابن هشام عن أبيه عن عبد الله بن زمة قال : « لما استعز (٢) برسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وأنا عنده في نفر من المسلمين دعاء بلال الى الصلاة ، فقال : مروا من يصلى بالناس  
 (٣) ، فخرج عبد الله بن زمة فاذا عمر في الناس ، وكان أبو بكر غائباً ، فقال : (٤) ثم يا عمر  
 فصل بالناس ، فتقدم وكبر ، فلما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم صوته - وكان عمر رجلاً مجبراً -  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فأي أبو بكر ؟ يا أي الله ذلك والصلون (٥) ، فبعث الى أبي

(١) في هذا نظره ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم صاحب السلطان ومرجع الأمر والنهي ،  
 وانما وجبت طاعة السلطان علينا طاعة لأمره صلى الله عليه وسلم عن ربه عز وجل ، فهو - بأبي هو  
 وأمي - أعلى من أن يسمى سلطاناً وأسمى ، وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم خلف عبد الرحمن بن عوف  
 كما تقدم ، وعبد الرحمن من بعض رعيته ، ولم تكن صلاة عبد الرحمن عن إذن من النبي صلى الله عليه وسلم  
 (٢) بالعين المهمة والراى مبنى للمجبول وأصله من المزوهر القبلية ، والمعنى لما اشتد به  
 المرض (٣) في الأصلين « مروا أبا بكر يصلى بالناس » وهو خطأ صحيحه من أبي داود  
 (ج ٤ ص ٣٤٨) ومن سيرة ابن اسحاق التي هذا بها ابن هشام (ص ١٠٠٩) والحديث  
 حديث ابن اسحاق ، وهو الموافق لما في مسند احمد (٤) في أبي داود « فقلت » بدل  
 « فقال » وهو أحسن (٥) هذه الجملة مكررة مرتين في أبي داود ومسند احمد والسيرة

بكر فجاء بعد أن صلى عمر تلك الصلاة فصلى بالناس « (١) »  
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا أحمد بن خالد ثنا علي بن  
 عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا أحمد بن سعدة ثنا داود بن أبي هند عن أبي نضرة  
 عن أبي سعيد مولى أبي أسيد (٢) قال : تزوجت امرأة فكان عندي ليلة زفاف امرأتى  
 نفر من أصحاب رسول الله ﷺ ، فلما حضرت الصلاة أراد أبو ذر أن يتقدم فيصلي ،  
 فحذبه حذيفة وقال : رب البيت أحق بالصلاة ، فقال لابن مسعود : أكذلك ؟ قال : نعم  
 قال أبو سعيد : فتقدمت فصليت بهم وأنا يومئذ عبد \*

وعن ابن جرير عن عطاء - في القوم يتنازلون (٣) فيهم القرشي والعربي والولبي  
 والأعرجي والعبد ، لكل امرئ منهم فسطاط ، فانطلق أحدهم الى فسطاط أحدهم  
 فحانت الصلاة ، قال - : صاحب الرجل يؤمهم هو ، حقه يعطيه من يشاء \*

٤٨٨ — مسألة — والأعمى ، والبصير ، والخصي ، والفحل ، والعبد ، والحر ، وولد الزنا ،  
 والقرشي - : سواء في الإمامة في الصلاة ، كلهم جائز أن يكون إماماً راتباً ، ولا تفاضل  
 بينهم إلا بالقراءة واللقوة وقدم الخير والسن فقط \*

وكره مالك إمامة ولد الزنا وكون العبد اماماً راتباً . ولا وجه لهذا القول ، لأنه  
 لا يوجهه قرآن ولا سنة صحيحة ولا سقيمة ، ولا إجماع ، ولا قياس ، ولا قول صاحب ، وعبوب  
 الناس في أديانهم وإخلاقهم ، لا في أبدانهم ولا في أعراقهم ، قال الله عز وجل : (إن أكرمكم  
 عند الله أتقاكم) \*

واحترج بعض المقلدين له بأن قال : يفكر من خلفه فيه فيلهي عن صلاته !

(١) رواه أحمد في المسند (ج ٤ ص ٣٣٢) عن يعقوب عن أبيه عن ابن إسحاق بإسناده  
 وزاد في آخره : « قال عبد الله بن زمة قال لي عمر : ويحك ماذا صنعت بي يا ابن زمة ؟ !  
 والله ما ظننت حين أمرتني الآن رسول الله ﷺ أمرك بذلك ، ولولا ذلك ما صليت بالناس ،  
 قال قلت : والله ما أمرني رسول الله ﷺ ، ولكن حين لم أربأ بك رأيك أحق من حضر  
 بالصلاة ، وروى ابن سعد مثله بمعناه عن الواقدي عن محمد بن عبد الله عن الزهري بإسناده  
 (ج ٢ ق ٢ ص ٢٠ و ٢١) (٢) أبو سعيد هذا تابعي ، وذكره ابن منده في الصحابة ،  
 ولا دليل على ذلك . وانظر الإصابة (٣) يظهر أن المراد أن ينزل كل منهم في موضع  
 يضرب فيه خيامه ، ومنه النزال في الحرب : أن يتنازل الفريقان عن الجبل إلى خيلهما  
 فيتضاربوا \* ،

قال على : وهذا في غاية الثنائة والسقوط ؛ ولا شك في أن فكرة الأوموم في امر الخليفة اذا صلى بالناس ، او الأحذب اذا امهم - اكثر من فكرته في ولد الزنا ، ولو كان لشيء مما ذكرنا حكم في الدين لما اغفله الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم (وما كان ربك نسيا) والمعجب كله في الفرق بين الامام الراتب وغير الراتب ! \*

وتجوز إمامة الفاسق كذلك وتكرهه ، الا ان يكون هو الأقرأ ، والأفقه ، فهو أولى حينئذ من الأفضل ، اذا كان اقصى منه في القراءة أو الفقه ، ولا احد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا وله ذنوب ، قال عز وجل : ( فان لم تعلموا آباءهم فاخوانكم في الدين ومواليكم ) . وقال تعالى : ( والصالحين من عبادكم وإمائكم ) فنص تعالى على ان من لا يعرف له اب اخوانا في الدين ، واخير ان في المييد والاماء صالحين \*

حدثنا حماد ثنائي مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري عن عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني عبد الله بن ابي مليكة : انهم كانوا يأتون عائشة ام المؤمنين بأعلى الوادي ، هو وابوه وعبيد بن عمير والمصور بن مخزومة وناس كثير ، فيؤمهم ابو عمرو مولى عائشة (١) وهو غلامها لم يستق ، فكان (٢) إمام أهلها بنى محمد بن ابي بكر وعروة وأهلها ، الا عبد الله ابن عبد الرحمن (٣) كان يستأخر عنه ابو عمرو و (٤) ، فقالت عائشة رضى الله عنها : اذا غيبنى ابو عمرو و (٥) ودلاني في حفرتي فهو حر \*

وعن ابراهيم النخعي قال : يؤم المبد الأحرار \*

وعن شعبة عن الحكم بن عتيبة قال : كان يؤمنافى مسجدنا هذا عبد ، فكان شريح

يصل فيه \*

وعن وكيع عن سفيان الثوري عن يونس عن الحسن البصري قال : ولد الزنا

(١) أبو عمرو وهذا اسمه « ذكوان » (٢) في النسخة رقم (١٦) « وكان » (٣) هكذا في الأصلين « عبد الله بن عبد الرحمن » وأظنه خطأ ، فان في التهذيب في ترجمة ذكوان « قال ابن ابي مليكة : كان عبد الرحمن بن ابي بكر يؤم عائشة ، فاذا لم يحضر ففتاها ذكوان » وفي طبقات ابن سعد ( ج ٥ ص ٢١٨ ) نحو ذلك من رواية ايوب عن ابن ابي مليكة ، وفيه أيضا عن عروة بن الزبير « أن ذكوان غلام عائشة كان يؤم قريناً وخلفه عبد الرحمن ابن ابي بكر لانه كان أقرؤم للقرآن » ( ٤ و ٥ ) في النسخة رقم ( ٤٥ ) في المومنين « أبو عمرو » وهو خطأ \*

وغيره سواء \*

وعن وكيع عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال : ولد الزنا بمنزلة رجل من السلمين ، يؤم وتجاوز شهادته اذا كان عدلا \*

وعن وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين أنها كانت اذا سئلت عن ولد الزنا : قالت ليس عليه من خطيئة أبويه شيء (لا تزوروا أزواجكم ما بينكم ما كنتم تملكون) وعن وكيع عن سفيان الثوري عن برد أبي السلاء عن الزهري قال : كان أئمة من ذلك العمل ، قال وكيع : يعني من الزنا \*

وعن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان قال : سألت ابراهيم عن ولد الزنا والأعرابي ، والمبدء ، والأعمى : هل يؤمون ؟ قال : نعم ، اذا أقاموا الصلاة \* وعن الشعبي : ولد الزنا تجاوز شهادته ويؤم \*

وعن معمر قال سألت الزهري عن ولد الزنا : هل يؤم ؟ قال نعم ، وما شأنه ؟! (١) \* وقد كان أبو زيد (٢) صاحب رسول الله ﷺ يؤم وهو مقعد ذاهب الرجل \* وقد كان طلحة أشل اليد ، وما اختلف في جواز امامته ، وقد كان في الشورى \* ومن طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبيد الله بن عدي بن ابيار أنه دخل على عثمان رضى الله عنه وهو محصور ، فقال له : إنك امام عامة ، ونزل بك ما نرى وبصلى لئلا امام فتنة وتخرج ، فقال له عثمان : إن الصلاة أحسن ما يعمل الناس فاذا أحسن الناس فأحسن معهم ، واذا أساءوا فاجتنب إساءتهم \*

وكان ابن عمر يصلي خلف الحجاج ونجدة ، أحدهما خرجي ، والثاني أفسق البرية . وكان ابن عمر يقول : الصلاة حسنة ما أبالي من شركتي فيها \*

وعن ابن جريج قلت لعطاء : أرأيت إماماً يؤخر الصلاة حتى يصلها مفرطاً فيها ؟ قال : أصلي مع الجماعة أحب الى ، قلت : وإن اصفرت الشمس ولحقت برؤس الجبال ؟

(١) من الشين بمعنى العيب فهو بدون هزة وفتح اللون (٢) هكذا في النسخة رقم (٤٥) وفي النسخة رقم (١٦) « ابن زيد » وأنا أرجح ما هنا وأنه « أبو زيد عمرو بن أخطب بن رفاعة الأنصاري الأعرج » فإنه اشتهر بكنيته ، وأبو زيد هذا عاش أكثر من مائة سنة وما شاب من رأسه إلا قليل بدعوة رسول الله ﷺ \*

قال : نعم ، ألم تنب ، قلت لمطاء : فالإمام لا يوفى الصلاة ، أعتزل الصلاة معه ؟ قال : بل صل معه ، وأوف ما استطعت ، الجماعة أحب الى ، فإن رفع رأسه من الركوع ولم يوف الركعة فأوف أنت فإن رفع رأسه من السجدة ولم يوف فأوف أنت فإن قام وعجل عن التشهد فلا تمجل أنت ، وأوف وإن قام \*

وعن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عقبة عن أبي وائل : أنه كان يجمع مع المختار الكذاب . \*

وعن أبي الأشعث (١) قال : ظهرت الخوارج علينا فسألت يحيى بن أبي كثير ، فقلت يا أبا نصر ، كيف ترى في الصلاة خلف هؤلاء ؟ قال : القرآن إمامك ، صل معهم ما صلوهما \* وعن إبراهيم النخعي قلت لملقمة : إمامنا لا يتم الصلاة قال علقمة : لكننا تمها ، يعني نصلى معه وتمها \*

وعن الحسن : لا تضر المؤمن صلاته خلف المنافق ، ولا تنفع المنافق صلاته خلف المؤمن \*

وعن قتادة قلت لسعيد بن المسيب : أنصلي خلف الحجاج ؟ قال : إنا لنصلي خلف من هو شر منه \*

قال علي : ما نعلم أحدا من الصحابة رضي الله عنهم امتنع من الصلاة خلف المختار وعبيد الله بن زياد والحجاج ، ولا فاسق أفسق من هؤلاء ، وقد قال الله عز وجل : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ) ولا يرأى من الصلاة وجمعها في المساجد فمن دعا إليها ففرض واجبه وعونه على البر والتقوى الذي دعا إليها ، ولا إثم بعد الكفر آثم من تعطيل الصلوات في المساجد ، فحرام علينا أن نعين على ذلك ، وكذلك الصيام والحج والجهاد ، من عمل شيئا من ذلك عملناه معه ، ومن دعانا الى آثم لم نجبه ولم نمنه عليه . وكل هذا قول أبي حنيفة والشافعي وأبي سليمان \*

٤٨٩ — مسألة — ومن صلى جنباً أو على غير وضوء — عمداً أو نسياناً — فصلاة من آثم به صحيحة تامة ، إلا أن يكون علم ذلك يقيناً فلا صلاة له ، لأنه ليس مصلياً ، فإذا لم يكن مصلياً فالؤثم بمن لا يصلي عابث عاص مخالف للأمر به ، ومن هذه صفته في

(١) في النسخة رقم (١٦) «وعن أبي الأشهب» ولا أدري أيتهما أصح \*



صلاته فلا صلاة له . \*

وقال أبو حنيفة : لا تجزئ صلاة من أتم عن لبس على طهارة عامداً كان الامام أو ناسياً \*

وقال مالك : ان كان ناسياً فصلاة من خلفه تامة ، وان كان عامداً فلا صلاة لمن خلفه \*

وقال الشافعي وأبو سليمان كما قلنا \*

قال علي : برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( لا يكف الله نفساً إلا وسهماً ) وليس في وسعنا علم الشيء من طهارته ، وكل إمام يصلي وراءه في العالم ففي الممكن أن يكون على غير طهارة عامداً أو ناسياً ، فصح أننا لم نكلف علم يقين طهارتهم ، وكل أحد يصلي لنفسه ، ولا يطل صلاة المأموم - إن صحت - بطلان صلاة الامام ، ولا يصح صلاة المأموم - إن بطلت - صحة صلاة الامام (١) ، ومن تمدى هذا فهو مناقض لأنهم لا يختلفون - فني الحنفيين والمالكيين - في ان الامام إن أحدث مغلوباً فإن طهارته قد انتقضت ، قال المالكيون : وصلاته أيضاً قد بطلت ، ثم لا يختلفون ان صلاة من خلفه لم تنتقض ولا طهارتهم ، فيطل ان تكون صلاة المأموم متعلقة بصلاة الامام وان تفسد بفسادها ، وهم أصحاب قياس يزعمهم ، وهم لا يختلفون في ان صلاة المأموم ان فسدت فانه لا يصلحها صلاح صلاة الامام ، فهلا طردوا أصلهم فقالوا : فكذلك إن صحت صلاة المأموم لم يفسدها فساد صلاة الامام !! فلو صح قياس يوماً لكان هذا أصح قياس في الأرض \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا الفضل بن سهل ثنا الحسن بن موسى (٢) الاشيب ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد ابن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال : « يصلون لكم ، فان أصابو اظلمكم ، وإن أخطؤا فلکم وعليهم » (٣) \*

قال علي : وعمدتنا في هذا هو ما حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابو داود السجستاني ثنا عثمان بن أبي شيبة ثنا يزيد بن هرون (٤)

(١) قوله « ولا يطل » الخ فاعل يطل « بطلان صلاة الامام » وهو مؤخر ، ومفعوله « صلاة المأموم » وهو مقدم ، وكذلك قوله « ولا يصح » الخ وهو بضم اوله مضارع « أصح » (٢) في النسخة رقم (٤٥) « الفضل بن موسى » وهو خطأ (٣) في البخاري (ج ١ ص ٣٨١) (٤) في الأصلين « ثنا ابو داود السجستاني ثنا يزيد بن هرون » بحذف عثمان بن أبي شيبة من الاسناد ، وهو خطأ صححه من ابي داود (ج ١ ص ٩٣ و ٩٤) \*

أنا حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن أبي بكرة : « أن رسول الله ﷺ دخل في صلاة الفجر فكبر فأومأ إليهم : أن مكانكم (١) ، ثم جاء رأسه يقطر ، فصلى بهم ، فلما قضى الصلاة قال : إنا أنا بشر مثلكم ، وإنى كنت جنباً » \*

قال على : فقد اعتدوا بتكبيرهم خلفه وهو عليه السلام جنب (٢) ، \*

قال على : وروينا من طريق هشام بن عروة عن أبيه (٣) : أن عمر بن الخطاب صلى بالناس وهو جنب فأعاد ، ولم يلفنا أن الناس أعادوا \*

وعن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر : أن أباه صلى بالناس صلاة العصر وهو على غير وضوء ، فأعاد ولم يمد أصحابه \*

وعن إبراهيم النخعي ، والحسن ، وسعيد بن جبير : فيمن أم قوماً وهو على غير طهارة أنه بعيد ولا يمدون ، ولم يفرقوا بين ناس وعامد . \*

وقال عطاء : لا يمدون خلف غير التوضي ، ويمدون خلف الجنب . وهذا لا معنى له \*

وروينا عن علي بن أبي طالب : يمد ويمدون \*

ولا حجة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد خالفه عمر وابن عمر ، هذا لو صح عن علي ، فكيف ولا يصح ! لأن في الطريق إليه عباد بن كثير ، وهو مطرح ، وغالب

(١) في أبي داود « فأومأ يده أن مكانكم » (٢) هكذا زعم ابن حزم ، والروايات في هذا الحديث مختلفة فبعضها فيه أنه كبر وبعضها أنه لم يكبر ، وفي لفظ البخاري « ثم خرج إلينا ورأسه يقطر فكبر فصلينا معه » وانظر بيان هذا مفصلاً في شرح أبي داود (٣) في الموطأ (ص ١٧) : « ما لك عن هشام بن عروة عن زيد بن الصلت أنه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب إلى الجرف فنظر فإذا هو قد احتلم وصلى ولم يغتسل ، فقال : والله ما أرا في الاقد احتلمت وما شعرت وصليت وما اغتسلت ، قال فاغتسل وغسل ما رأى في ثوبه ونضح ما لم ير ، وأذن وأقام ثم صلى بعد ارتفاع الضحى متمكناً » وفيه أيضاً . « ما لك عن يحيى بن سعيد عن سليمان ابن يسار . أن عمر بن الخطاب صلى بالناس الصبح ثم غدا إلى أرضه بالجرف فوجد في ثوبه احتلاماً فقال : إنا لما ألبسنا الودك لانت المروق ! فاغتسل وغسل الاحتلام من ثوبه وعاد لصلاته » فيظهر من هذا أن ما هنالك من قوله « ولم يلفنا أن الناس أعادوا » أنه من قول ابن حزم « يانا للأثر وأولاه في رواية له لم نرها » \*

ابن عبيد الله (١) وهو مجهول ، وعبيد الله بن زحر عن علي بن زيد (٢) وكلاهما ضعيف \*  
وروى المخالفون عن ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى — وهو كذاب — عن لم يسمه  
وهو مجهول — عن أبي جابر البياضى — وهو كذاب — عن حميد بن السيب :  
في القوم يصلون خطف من ليس على طهارة ناسيا — : أنهم يمتدون . ولو صح لكان مرسل  
لا حجة فيه ، فكيف وفيه كذابان ومجهول ! فحصلت الرواية عن عمرو بن عمر ، لا يصح  
عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم خلافا ، وهى فى غاية الصحة \*

قال على : وأما الألتغ ، والألكن ، والعجى اللسان ، واللحن فصلاة من اتم بهم  
جائزة ، لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فلم يكلفوا إلا ما يقدرون عليه ،  
لأما لا يقدرون عليه ، فقد أدوا صلاتهم كما أمروا ، ومن أدى صلاته كما أمر فهو عسن  
قال تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) . والعجب كل العجب ممن يميز صلاة الألتغ واللحن  
والألكن لنفسه — ويبطل صلاة من اتم بهم فى الصلاة ، وهم مع ذلك يطلون صلاة من  
صلى وهو جنب ناسيا ، ويجوزون صلاة من اتم به وهو لا صلاة له ! والله تعالى التوفيق \*

٤٩٠ — مسألة — ولا تجوز إمامة من لم يبلغ الحلم ، لا فى فرضة ولا نافلة ، ولا أذانه \*

وقال الشافعى : تجوز إمامته فى الفريضة والنافلة ، ويجوز أذانه \*

وقال مالك : تجوز إمامته فى النافلة ولا تجوز فى الفريضة \*

(١) كذا فى الأصلين بالتصغير ، وفى لسان الميزان « غالب بن عبد الله » وأظن أن ما هنا  
أصح (٢) كذا فى الأصلين « على بن زيد » ولكن عبيد الله بن زحر معروف بالرواية  
عن على بن يزيد الهمداني روى عنه نسخة ، وقال ابن حبان فى عبيد الله بن زحر : « يروى  
الموضوعات عن الامتبات ، فاذا روى عن على بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع فى  
اسناد خبر عبيد الله بن زحر ، وعلى بن يزيد ، والقاسم أبو عبد الرحمن لم يكن من ذلك  
الخبر الا ما علمته أيديهم » قال ابن حجر فى التهذيب بعد كلام ابن حبان : « وليس فى الثلاثة  
من اتمهم الا على بن يزيد ، وأما الآخرون فهما فى الاصل صدوقان وإن كانا بمخبطان »  
ولذلك انما رجح ان ما فى الاصل خطأ صوابه « على بن يزيد » وإن كنت لم أجدا لأثره الذى  
يشير اليه المؤلف حتى أرى اسناده \*

قال على : احتج من أجاز إمامته بما حدثناه عبد الله بن ربيع ثاعمر بن عبد الملك ثنا محمد ابن بكر ثنا أبو داود ثنا موسى بن اسماعيل ثنا حماد - هو ابن سلمة - أنا أبو بوب هو السخاني - عن عمرو بن سلمة الجرمي (١) قال : « كنا بمحاضر (٢) يمر بنا الناس اذا أتوا النبي ﷺ ، فكانوا اذا رجعوا مروا بنا فأخبرونا ان رسول الله ﷺ قال كذا وقال كذا ، وكنت غلاماً حافظاً ، فحفظت من ذلك قرأنا كثيراً ، فانطلق أباي وافدا الى رسول الله ﷺ في نفر من قومه ، فلهم الصلاة ، وقال : يؤمكم أقرؤكم ، فكنت أقرأهم لما كنت احفظ ، فقدموني فكنت أؤمهم ، وعلى يردة لي صغيرة ، فكنت اذا سجدت تكشفت عني ، فقالت امرأة من النساء : واروا عناورة قارئكم ، فاشتروا لي قيصا عمانية ، فافرحت بشئ بعد الاسلام ما فرحت به (٣) ، فكنت أؤمهم وأنا ابن سبع سنين أو ثمان سنين \* »

قال على : فهذا فعل عمر وبن سلمة وطائفة من الصحابة معه ، لا يعرف لهم من الصحابة رضى الله عنهم مخالف ، فأين الحنيفيون والمالكيون المشنمون بخلاف صاحب اذا وافق تقليدكم ؟! وهم أترك الناس له ، لا سيما من قال منهم : إن ما لا يعرف فيه خلاف فهو إجماع ، وقد وجدنا لعمر وبن سلمة هذا حجة وفادة على النبي ﷺ مع أبيه (٤) \*  
قال على : وأما نحن فلا حجة عندنا في غير ما جاء به رسول الله ﷺ من إقرار او قول او عمل ، ولو علمنا ان رسول الله ﷺ عرف هذا واقره لقلنا به ، فاما اذا لم يأت بذلك أثر فالواجب عندنا ان يرد ما اختلفنا فيه الى ما افترض الله علينا الرد اليه من القرآن والسنة ، فوجدنا رسول الله ﷺ قد قال : « اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم وليؤمكم أقرؤكم » فكان المؤذن مأموراً بالأذان ، والامام مأموراً بالإمامة ، بنص هذا الخبر ، ووجدناه ﷺ قد قال : « إن القلم رفع عن الصغير حتى يحتمل » فصح أنه غير مأموور ولا مكلف ، فاذ هو كذلك فليس هو المأمور بالأذان ولا بالإمامة ، وإذا ليس مأموراً بهما فلا يجوز ان لا يؤم مأموور بهما ، لا بمن لم يؤمر بهما ، ومن أتم بمن لم يؤمر أن يؤم به - وهو عالم بحاله - فصلاته باطل ، فان لم يعلم بأنه لم يبلغ ، وظنه رجلاً

(١) « سلمة » يفتح السين وكسر اللام ، و« الجرمي » يفتح الجيم واسكان الراء (٢) في شرح أبي داود « قال الخطايي : المحاضر القوم النازل على ما يقيمون به لا يرحلون عنه ، وربما جلوسه اسم لكان الحضور ، يقال : نزلنا حاضر بني فلان ، فهو قاعل بمعنى مفعول » (٣) في أبي داود (ج ١ ص ٢٢٨) « فرحى به » (٤) انظر المسألة ٥٤٤ والتحذيب

بالنساء — : فصلاة المؤمن به تامة ، ممن صلى خلف جنب أو كافر لا يصلم بهما ولا فرق  
وبالله التوفيق \*

وأما الفرق بين إمامة من لم يبلغ في الفريضة وبين إمامته في النافلة — : فكلام  
لاوجه له أصلا ، لأنه دعوى بلا برهان \*

٤٩١ — مسألة — وصلاة المرأة بالنساء جائزة ، ولا يجوز أن تؤم الرجال ، وهو  
قول أبي حنيفة والشافعي ، إلا أن أبا حنيفة كره ذلك وأجاز ذلك ، وقال الشافعي : بل  
هي السنة ، ومنع مالك من ذلك \*

قال علي : أما ممنعه من إمامة الرجال فلا رسول الله ﷺ أخبر أن المرأة تقطع  
صلاة الرجل ، وأن موقعها في الصلاة خلف الرجال ، والامام لا بد له من التقدم أمام  
المؤمنين ، أو من الوقوف عن يسار السامع إذا لم يكن معه غيره ، فلو تقدمت المرأة أمام  
الرجل لقطعت صلاته وصلاتها ، وكذلك لوصلت إلى جنبه ، لتعديها المكان الذي أمرت  
به ، فقد صلت بخلاف ما أمرت \*

وأما إمامتها بالنساء. فإن المرأة لا تقطع صلاة المرأة إذا صلت أمامها أو إلى جنبها ، ولم  
يأت بالناس من ذلك قرآن ولا سنة ، وهو فعل خير وقد قال تعالى : ( وافعلوا الخير ) وهو  
تعاون على البر والتقوى \*

وكذلك إن أذن وأقن فهو حسن لما ذكرنا \*

حدثنا محمد بن سعيد بن نبات ثنا أحمد بن عبد البصير ثنا قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن  
عبد السلام الخشني ثنا محمد بن الثني ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن ميسرة  
ابن حبيب النهدى — هو أبو حازم — عن ربيعة الحنفية : أن عائشة أم المؤمنين أمتن  
في الفريضة \*

حدثنا يونس بن عبد الله ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن  
عبد السلام الخشني ثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان ثنا زياد بن لاحق عن نعيمة  
بنت سلمة عن عائشة أم المؤمنين : أنها أمت النساء في صلاة المغرب فقامت وسططن  
وجهرت بالقراءة \*

وبه إلى يحيى بن سعيد القطان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة أن أم الحسن بن  
أبي الحسن حجتهم : أن أم سلمة أم المؤمنين كانت تؤمن في رمضان وتقوم سهران في المغرب \*

قال على : هى خيرة ، ثقة التفات . وهذا إسناد كالذهب (١)  
حدثنا حمام ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج  
عن عطاء قال : تقيم المرأة لنفسها \*

وقال طاوس : كانت عائشة أم المؤمنين تؤذن وتقيم \*  
وبه إلى عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمار الدهني عن حجية بنت حصين (٢)  
قالت : أمتنا أم سلمة أم المؤمنين في صلاة العصر وقامت بيننا ، ورينا أيضا من طريق  
وكيع عن سفيان بإسناده \*

وعن ابن عباس : تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن \*  
وعن ابن عمر : أنه كان يأمر جارية له تؤم نساء في رمضان »  
وعن عطاء ومجاهد والحسن جواز إمامة المرأة للنساء في الفريضة والتطوع وتقوم  
وسطهن في الصف \*

وعن النخعي والشعبي : لا بأس بأن تصلي المرأة بالنساء في رمضان وتقوم وسطهن \*  
قال على : وقال الأوزاعي وسفيان الثوري وأحمد بن حنبل وإسحق بن راهويه  
وأبو ثور : يستحب أن تؤم المرأة النساء وتقوم وسطهن \*  
قال على : ما نعلم لمنها من التقدم حجة أصلا ، وحكمها عندنا التقدم أمام النساء  
وما نعلم لمن منع من إمامتها النساء حجة أصلا ، لاسيما وهو قول جماعة من الصحابة كما  
أوردنا ، لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم أصلا ، وهم يعظمون هذا  
إذا وافق أهواءهم ، ويرونه خلافا للاجماع ! وهو سهل عليهم خلافهم إذا لم يوافق أهواءهم ،  
وبالله تعالى التوفيق \*

٤٩٢ — مسألة — وإذا أحدث الإمام أو ذكر أنه غير طاهر فخرج فاستخلف  
فحسن فإن لم يستخلف فليستقدم (٣) أحدهم يتم بهم الصلاة ولا بد ، فإن أشار إليهم أن

(١) هذه الآثار الثلاثة مضت في المسألة رقم (٣١٩) (ج ٣ ص ١٢٦-١٢٧) (٢) حجية  
بنت حصين « بالتصغير فيهما ، وفي النسخة رقم (١٦) « حجير » بدون الهاء ، وفي النسخة  
رقم (٤٥) « حجرة » بالتكبير وكلاهما خطأ ، وهذا الأثر مضى أيضا (ج ٣ ص ١٢٧)  
(٣) في النسخة رقم (٤٥) « فليقدموا » وهى أحسن \*

ينتظروه ففرض عليهم انتظاره حتى ينصرف فيتم بهم صلاتهم ثم يتم لنفسه \*  
اما انتظاره فلما ذكرنا آتفا من ذكر رسول الله ﷺ أنه جنب فخرج وأوما اليهم  
أن مكانكم ثم عاد ، وقد اغتسل فصلى بهم \*

وأما استخلافهم (١) : فلما ذكرنا قبل من أن النبي ﷺ مضى الى قباه فقدم المسلمون  
أبا بكر فجاء رسول الله ﷺ فلما أحس أبو بكر به تأخر وتقدم عليه السلام فصلى بالناس ،  
ولأن فرضاً على الناس أن يصلوا في جماعة كما قدمنا ، فلا بد لهم من إمام ، إمام باستخلاف  
إمامهم وإمام باستخلافهم أحدهم وإمام تقدم أحدهم \*

وقال أبو حنيفة : إن أحدث الامام وهو ساجد فرفع رأسه ولم يكبر واستخلف جاز  
ذلك . وصلاتهم كأنهم ثامة ، فلو كبر ثم استخلف بطلت صلاة الجميع ، فلو خرج من السجدة  
قبل أن يستخلف بطلت صلاة الجميع \*

قال علي : وهذه أقوال في غاية الفساد والتخليط ، وليس عليها من بهجة الحق أثر !  
وليت شمرى ! إذا أحدث ساجداً فرفع رأسه ولم يكبر : في صلاة هو أم في غير  
صلاة ؟ وهل إمامته لهم باقية أولاً ؟ ولا بد من أحد الوجيين \*

فان قالوا : هوفي صلاة وإمامته باقية ، جملوه مصلياً بلا وضوء ، وإمامهم بلا وضوء ،  
وهذا خلاف أصلهم الآخر الفاسد في بطلان صلاة من اثم إمام هو على غير طهارة  
ناسياً أو ذا كراً \*

ثم نقول لهم : اذ هو في صلاة وهو بعد باق على إمامته لهم ، فاذنيه اذ كبر فأبطل صلاة  
نفسه وصلاتهم ؟ ! هذه عداوة منكم لذكر الله تعالى ! وأخيه قولكم : (٢) من عطس في  
صلاته فقال بلسانه : « الحمد لله رب العالمين » بطلت صلاته ، ولو قد مقدار التشهد فتقذف  
محصة أو ضربت عمداً لم تبطل صلاته ! تعالى الله ، ما أوحش هذه الأقوال التي لا يحل قولها  
الاولا قالها رسول الله ﷺ وحده ، الذي لم تأخذ الصلاة ولا الدين ولا ذكر الله تعالى  
الاعته ، فلا يحل لنا اذن شئ من ذلك الا كما أمرنا . \*

وان قالوا : بل ليس في صلاة ، ولا لم يبد في امامته ، قلنا لهم : فاذا قد خرج بالحدث  
من امامتهم وعن الطهارة التي لا صلاة الا بها - : فما الذي ولد عليه تكبيره من الضرر ،

(١) في النسخة رقم (٤٥) « وإمام استخلافه » (٢) كذا في الأصلين ، ويظهر أن مراده  
بأخيه البقية التي يرجع اليها أصل القول ، انظر لسان العرب \*

حتى أحدث عليه قوله «الله أكبر» بطلان صلاته ، وكذلك خروجه من المسجد ، وفي هذا القول من السخافة غير قليل ! وهذا مسجد بيت المقدس طوله ثمانمائة ذراع ونيف ، ورب مسجد ليس عرضه الا ثلاثة أذرع أو نحوها وطوله مثلاً ذلك فقط ! ونحمد الله على تسليمه اياها من مثل هذه الأقوال المنافرة لصحة الدعاغ \*

قال على : فان استخلف من دخل حينئذ ولم يكبر بعد ، أو قد كبر ، أو من أدرك معه أول صلاته ، أو قدموا هم من هذه صفته : أو تقدم هو - فكل ذلك جائز ، اذا استخلف امام يتم بهم فرض كما ذكرنا ، لوجوب الصلاة في جماعة عليهم ، فليبدأ المستخلف - ان كان لم يدرك من الصلاة ركعة واحدة واستخلف في الثانية - : فيتم تلك الركعة بهم ، ثم اذا سجد سجديها أشار اليهم فجلسوا ، وقام هو الى ثانيته ، فاذا آتاهما جلس وتشهد ، ثم قام وقاموا معه فآتم بهم الركعتين أو الركعة ان كانت المغرب ، فان كانت الصبح فكذلك سواء سواء ، فاذا آتم تشهدهم سلم وسلموا ، \*

فان فاتته ركعتان واستخلف في الجلوس كبر وقاموا معه بعد أن يتموا تشهدهم بأسرع ما يمكن ، وأتى بالركعتين الباقيتين وهم معه ، فاذا جلسوا قام الى باقى صلاته فآتمهم يتشهد ويسلم ويسلمون . فان كان ذلك في جلوس الصبح فكذلك ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا \*

فان فاتته ثلاث ركعات واستخلف في اول الرابعة صلاها ، فاذا رفع من آخر سجوده قام وجلسوا ، ثم آتى بركعة وجلس وتشهد ، ثم قام وأتى بباقي صلاته ، ثم جلس وتشهد وسلم وسلموا \*

وبالجملة فلا يصلى إلا صلاة نفسه ، لا كما كان يصلى لو كان مأموماً ، لأنه إمام ، والامام لا يتبع أحداً في صلاته لكن يتبع فيها ، وامام فينبؤونه فيها لا يزيدون به في صلاتهم وقوفاً ولا سجدة ثالثة ، وكل أحد يصلى لنفسه ، قال تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) \*

فان كان المستخلف في مؤخر الصفوف فإين ذلك الى أحد جهات الصف الأول :-  
ففرض عليه الشئ مستقبلاً للقبلة كما هو على أحد جنبتيه الى موقف الامام ، لأن فرض الامام - لنير الضرورة - أن يقف أمام المأمومين وهم وراءه ولا بد ، ففرض عليه الشئ الى ما أمر به من ذلك ، ولا يجوز له ان يخالف عن كون وجهه الى شطر المسجد الحرام الا



لضرورة لا يقدر على غير ذلك معها . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٩٣ — مسألة — ولا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف ، لافي فريضة ولا نافلة ، فان فعل عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته وصلاة من اتهم به عالماً بحاله عالماً بأن ذلك لا يجوز \*

قال علي : من لا يحفظ القرآن فلم يكافه الله تعالى قراءة مالا يحفظ ، لأنه ليس ذلك في وسعه ، قال تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) فاذا لم يكن مكافئاً ذلك فكافه ماسقط عنه باطل ، ونظره في المصحف عمل لم يأت باباحته في الصلاة نص ، وقد قال عليه السلام : « ان في الصلاة لشفلاء » \*

وكذلك صلاة من صلى متمسكاً على عصاً او الى حائط لضعفه عن القيام لأنه لم يؤمر بذلك ، وحكم من هذه صفته ان يصلي جالساً ، وليس له ان يعمل في صلاته ما لم يؤمر به ، ولو كان ذلك فضلاً لكان رسول الله ﷺ اولى بذلك ، لكنه لم يفعله ، بل صلى جالساً اذ عجز عن القيام ، وامر بذلك من لا يستطيع ، فصلاة المتمسك بخالفة لامر رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام : « من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد » وهو قول سميد بن السبب والحسن وغيرهما \*

٤٩٤ — مسألة — ومن نسي صلاة فرض — أي صلاة كانت — فوجد اماماً يصلي صلاة أخرى — أي صلاة كانت — في جماعة ففرض عليه ولا بد أن يدخل فيصلي التي فاتته ، ويجزئه ، ولا ينال باختلاف نية الامام والمأموم . \*

وجائز صلاة الفرض خلف المتفل ، والمتفل خلف من يصلي الفرض ، وصلاة فرض خلف من يصلي صلاة فرض أخرى كل ذلك حسن وسنة . ولو وجد المرء جماعة تصلي التراويح في رمضان ، ولم يكن صلى العشاء الآخرة ، فليصلها معه ، بنوى فرضه ، فاذا سلم الامام ولم يكن هو أتم صلاته فلا يسلّم ، بل يقوم ، فان قام الامام الى الركعتين قام هو أيضاً فانهم به فيها ، ثم يسلّم بسلام الامام . وكذلك لو ذكر صلاة فاتته \*

وجائز أن يصلي امام واحد وجماعتين فصاعداً في مساجد شتى صلاة واحدة ، هي لهم فرض ، وكلها له نافلة سوى التي صلى أولاً ، وكذلك من صلى صلاة فرض في جماعة فجازئله أن يؤم في تلك الصلاة جماعة أخرى ،

وجاعة بعد جماعة \*

ومن فاتته الصبح فوجد قوماً يصلون الظهر صلى معهم ركعتين ينوي بهما الصبح ، ثم سلم ، وصلى الباقيتين بنية الظهر ، ثم أتم ظهره ، وهكذا يعمل (١) في كل صلاة على حسب ما ذكرنا . وهذا قول الشافعي وأبي سليمان \*

وقال أبو حنيفة ومالك : لا يجوز أن تختلف نية الامام والمأموم .

قال علي : إن من العجب أن يكون الحنفيون يميزون الوضوء للصلاة والفعل من الجنابة بنيرة أو بنية التبرد ، وفهم من يميز صوم رمضان بنية الافطار وترك الصوم ، وكلهم يميزه بنية التطوع ويميزه عن فرضه ، وبنية الفطر إلى زوال الشمس ، فيسقطون النيات حيث أوجبها الله تعالى ورسوله ﷺ ثم يوجبونها هنا حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ !! وفي المالكيين من يميز عنده غسل الجمعة ودخول الحمام من غسل الجنابة ، فيسقطون النية حيث هي فرض ، و يوجبونها حيث لم يوجبها الله تعالى ولا رسوله ﷺ \* قال علي : وإنما يجب الكلام في وجوب اتفاق نية الامام والمأموم ، أو في سقوط وجوبه ، فإذا سقط وجوبه صححت المسائل التي ذكرنا كلها ، لأنها مبنية على هذا الأصل ، ومتبعة منه \*

قال علي : فنقول والله تعالى التوفيق : إنه لم يأت قط ، قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا قياس — : يوجب اتفاق نية الامام والمأموم ، وكل شريعة لم يوجبها قرآن ولا سنة ولا إجماع فهي غير واجبة ، وهذه شريعة لم يوجبها شيء مما ذكرنا ، فهي باطل \* ثم البرهان يقوم على سقوط وجوب ذلك ، وقد كان يكفي من سقوطه عدم البرهان على وجوبه \*

قال علي : من المحال أن يكلفنا الله تعالى موافقة نية المأموم من نية الامام لقول الله تعالى . ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) ، وليس في وسعنا علم ما غيب عنا من نية الامام حتى نوافقها ، وإنما علينا ما يستعنا وقد قدر عليه من القصد بنياتنا تأدية ما أمرنا به كما أمرنا ، وهذا برهان ضروري سمعي وعقلي \*

وبرهان آخر . وهو قول الله تعالى . ( لا تكلف إلا نفسك ) وهذا نص جلي كاف في ابطال قولهم \*

فان قالوا . قد قال رسول الله ﷺ : «أما جعل الامام ليؤتم به» \* قلنا . نعم ، وقد بين رسول الله ﷺ — في هذا الخبر نفسه — المواضع التي يلزم الاتباع

(١) في النسخة رقم (٤٥) «وكذلك العمل» الخ

بالامام فيها ، وهي قوله عليه السلام : «فاذا كبر فكبر واواذا ركع فاركعوا ، واذا سجد فاسجدوا ، واذا صلى قاعدا فصلوا قعودا » فهنا أمر عليه السلام بالانضمام فيه ، لافي النية التي لاسبيل الى معرفتها لنير الله تعالى ثم لنا وبها وحده \*

والمعجب كل المعجب ان المحتجين بهذا الخبر فيما ليس فيه منه اثر - من ايجاب موافقة نية المأموم لنية الامام - اول عاصين لهذا الخبر ، فيقولون : لا يقتضى المأموم بالامام في قول : «سمع الله لمن حمده» !! فاذا قيل لهم : هذا ، قالوا : لم يذكر النبي ﷺ ذلك ، فقيل لهم : ولا نهى عنه ولا ذكر عليه السلام أيضا موافقة نية المأموم للامام ، لافي هذا ولا في غيره ، ثم خالفه المالكيون في امره بأن نصلي قعودا اذا صلى قاعدا ، فأي عجب اعجب من احتجاجهم بخبر يخالفون نص مافيه ، ويوجبون به ما ليس فيه !! نمود بالله من مثل هذا \*

وقال عليه السلام . «انما الاعمال بالنيات ، وانما لكل امرئ ما نوى» فنص عليه السلام نصا جليا على ان لكل احدا ما نوى ، فصح قينا ان للامام نيته ، وللمأموم نيته ، لا تلتق لاحدا ما بالأخرى ، وما عدا هذا فباطل بحث لاشك فيه . وبالله تعالى نتايد \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا احمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا احمد بن محمد ثنا احمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن يحيى انا هشيم عن منصور عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : «ان معاذ بن جبل كان يصلي مع رسول الله ﷺ عشاء الآخرة ، ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة» (١) \*

وبه الى مسلم : ثنا محمد بن عباد ثنا سفيان - هواين عينة - عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله : «ان معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي ﷺ ثم يأتي قومه قومه ، فعلى ليلة مع النبي ﷺ المشاء ، ثم آتى قومه فأهمهم ، فافتتح بسورة البقرة ، فانحرف رجل فلم يسمع صلى وحده وانصرف ، فقالوا له : انا فقت يا فلان ؟ قال : لا والله ، ولآين رسول الله ﷺ فلا أخبرنه فآتى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ، انا أصحاب نواضع نعمل بالنهار ، وان معاذ صلى مملك المشاء ثم آتى فافتتح بسورة البقرة ، فأقبل رسول الله ﷺ على معاذ فقال : يا معاذ - اأتان أنت ؟ اقرأ بكذا وقرأ بكذا » (٢) \*

(١) في مسلم (ج ١ ص ١٣٤ و ١٣٥) (٢) في مسلم (ج ١ ص ١٣٤) \*

فهذا رسول الله ﷺ قد علم بالأمم وأقره على حاله ولم ينكرها \*  
حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود ثنا عبيد الله بن  
عمر بن ميسرة ثنا يحيى بن سعيد - هو القطان - عن محمد بن عجلان ثنا عبيد الله بن مقسم عن  
جابر بن عبد الله : - « أن معاذ بن جبل كان يصلى مع رسول الله ﷺ ثم يأتى قومه فيصلى  
بهم تلك الصلاة » (١) \*

قال على : إنما أوردنا هذا الخبر لأن بعض من لا يردعه دين عن الكذب قال : لم  
يرو أحد هذه اللقطة الا عمرو بن دينار ، فأريناه أنه قد رواها عبيد الله بن مقسم ، وهو  
متفق على ثقته ، ثم حتى لو اتفرد بها عمرو فكان ماذا ؟ ! \*

ما يختلف سلمان في أن عمرأ هو النجم الثاقب ثقة وحفظاً وامامة وبلا شك فهو فوق  
ابى حنيفة ومالك اللذين يمارض هؤلاء السنن برأيما الذى اخطأ فيه ، لان عمرأ لى  
للصحابة واخذ عنهم واقل مراتب عمروأ أن يكون في نصاب شيوخ مالك وابى حنيفة كآزهرى ،  
ونافع وحماد بن أبى سليمان وغيرهم ، وقد روى عن عمرو من هو أجل من مالك وابى  
حنيفة ومثلهما ، كأيوب ، ومنصور ، وشعبة ، وحماد بن زيد ، وسفيان ، وابى جريح وغيرهم ، \*  
فكيف وقد صح في هذا ما هو أجل من فعل معاذ ؟ كما حدثنا يونس بن عبد الله ثنا  
احمد بن عبد الله بن عبد الرحيم ثنا أحمد بن خالد ثنا محمد بن عبد السلام الخشنى ثنا محمد  
ابن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأشعث بن عبد الملك الجمرانى عن الحسن البصرى  
عن أبى بكره : « انه صلى مع رسول الله ﷺ صلاة الخوف ، فصلى بالذين (٢) خلفه  
ركعتين ، والذين جاءوا بعد ركعتين ، فكانت لى لى أو بماولولاء ركعتين » \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السلم ثنا ابن الأعرابي ثنا ابوداود  
ثنا عبيد الله بن معاذ بن مباد العنبرى ثنا أبى (٣) ثنا الأشعث - هو ابن عبد الملك -  
عن الحسن البصرى عن أبى بكره قال : « صلى رسول الله ﷺ في خوف الظاهر ،  
فصلى بعضهم خلفه ، وبعضهم بازاء المدو ، فصلى ركعتين ثم سلم ، فانطلق الذين صلوا  
معه (٤) فوققوا موقف أصحابهم ثم جاء أولئك فصفوا خلفه ، فصلى بهم ركعتين ثم سلم ،

(١) رواه ابوداود (ج ١ ص ٢٢٣) (٢) في النسخة رقم (١٦) « بالذى » وهو خطأ  
(٣) قوله « ثنائى » سقط من الأصلين خطأ وزدنا من ابى داود (ج ١ ص ٤٨٤) (٤) كلمة « معبه »

سقطت من الأصلين \*

فكانت رسول الله ﷺ أربعة وأصحابه ركعتين ركعتين « وبه كان يفتي الحسن \*  
 قل علي وقد صح مع الحسن من أبي بكره كخلفه حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد  
 ابن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور ثنا سفيان - هو ابن عينة - أنا أبو موسى  
 - هو إسرائيل بن موسى - قال : سمعت الحسن يقول : سمعت أبا بكره يقول : « لقد  
 رأيت رسول الله ﷺ على المنبر والحسن بن علي معه » (١) وذكر الحديث ، وأبو موسى  
 هذا ثقة روى عنه سفيان والحسين بن علي الجعفي \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد  
 ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا عفان - هو ابن مسلم -  
 ثنا أبان - هو ابن يزيد المطازي - ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف  
 عن جابر قال : « أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بذات الرقاع » - وذكر الحديث  
 قال - « فنودي بالصلاة ، فصلى بطائفة (٢) ركعتين ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى  
 ركعتين ، قال جابر : فكانت للنبي ﷺ أربع ركعات ، وللقوم ركعتان » \*

قال علي : وهذا حديث سمعه يحيى بن أبي سلمة ، وسمعه أبو سلمة من جابر ،  
 ورويناه كذلك من طرق ، اكتفينا بهذا الاختصار ، فهذا آخر فعل رسول الله  
 ﷺ ، لأن أبا بكره شهده ، وإنما كان إسلامه يوم الطائف بعد فتح مكة وبعد حنين \*  
 وقد لجأ بمضهم إلى ما يلجأ إليه الفصوصح المبلع (٣) الذي لا يبقى الله تعالى فيما يتكلم  
 به فقال : ليس في حديث جابر أنه سلم عليه السلام بين الركعتين والركعتين \*

قال علي فيقال له : كذبت ، قد رويناه من طريق قتادة عن سليمان الشكري عن جابر  
 « انه عليه السلام سلم بينهما » (٤) \*

(١) لم أجده في سنن النسائي ولا في خصائص علي له ، وهو في مسند أحمد (ج ٥ ص ٣٧ و ٣٨)  
 عن سفيان بإسناد ، وهو حديث « أن ابن هذا سيد » ولعل الله تبارك وتعالى أن يصلح  
 به دين فثنين من المسلمين « وهو في البخاري من طريق ابن عينة (ج ٥ ص ١٠٠) وفيه التصريح  
 بسماع الحسن أيضاً . ورواه أبو داود (ج ٤ ص ٣٤٩) والحاكم (ج ٣ ص ١٧٤ و ١٧٥)  
 بأسانيد أخرى (٢) في الأصلين « فصل في الطائفة » وصححه من مسلم (ج ١ ص ٢٣١ و ٢٣٢)  
 (٣) يقال : يلح - بفتح - إذا انقطع عن الأعياء فلم يقدر على التحرك . ومصدره  
 البلوح ، ويقال : يلح أيضاً - بتشديد اللام المفتوحة (٤) رواية الشكري وأما الطحاوي

فقالوا : قد تكلم في سماع قتيبة من سليمان \*  
 فقلنا : أنتم تقولون : المرسل كالسند ، فالآن انا كم التلطل بالباطل في المسند بأنه  
 قد قيل - ولم يصح ذلك (١) القول - انه مرسل ، ان هذا المعجب ! لاسباب وقد بين  
 ابو بكرة في حديثه أنه عليه السلام سلم بين الركعتين والركعتين ، ولم يروا أحداً عليه  
 السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين \*  
 ولوصح انه عليه السلام لم يسلم بين الركعتين والركعتين لكان ذلك أشد على المخالفين ،  
 لأنهم انعام مقلدو أبي حنيفة ومالك \*

وابو حنيفة يرى على من صلى أرباً وهو مسافر أن صلاته فاسدة ، الا ان يجلس في  
 الاثنتين مقدار التشهد فتصح صلاته ، وتكون الركعتان اللتان يقوم اليهما تطوعاً ، فان  
 كان عليه السلام لم يقعد بين الركعتين مقدار التشهد فصلاته عندهم فاسدة ، فان أقدموا  
 على هذا القول كفروا بلامرية ، وان كان عليه السلام قد بين الركعتين مقدار التشهد  
 فقد صارت الطائفة الثانية مصلية فرضهم خلفه ، وهو عليه السلام متنفل ، وهذا قولنا لا قولهم \*  
 وأما السالكين فانهم يقولون : ان المسافر ان صلى أرباً فقد أساء في صلاته  
 وعليه (٢) أن يبيدها في الوقت ، فان قالوا : هذا في صلاة رسول الله ﷺ كفروا بلا  
 مرية ، وان قالوا : بل سلم بين الركعتين والركعتين أفروا بأن الطائفة الثانية رضى الله عنهم  
 صلوا فرضهم خلفه عليه السلام وهو متنفل \*

وهذا اجماع صحيح من جميع الصحابة رضى الله عنهم مع النبي ﷺ من حضر ،

(ج ١ ص ١٨٧) وأشار إليها ابو داود (ج ١ ص ٤٨٤) ، قال بعد حديث ابى بكرة : «وكذلك  
 رواه يحيى بن ابى كثير عن ابى سلمة عن جابر عن النبي ﷺ ، وكذلك قال سليمان  
 البشكري عن جابر عن النبي ﷺ » وقد روى نحوه الحسن عن جابر ان النبي ﷺ  
 صلى ركعتين ثم سلم ثم ركعتين ثم سلم ، وذلك عند النسائي (ج ١ ص ٢٣١) بإسناد صحيح ،  
 وروى نحوه البيهقي في المرفوعة من طريق الشافعي عن الثقة ابن علية او غيره عن يونس عن  
 الحسن عن جابر ، نقله الزيلعي في نصب الراية (ج ١ ص ٢٥١) (١) نقل ابن حجر عن  
 البخاري ويحيى بن معين ان قتادة لم يسمع من البشكري (٢) في النسخة رقم (١٦)  
 «وعليها» وهو خطأ \*

ولا يخفى مثل هذا على من غاب ، وكلهم مسلم لأمره عليه السلام \*

وقد جلب بعض المفتونين من مقلدي مالك الى ان قال : هذا خاص برسول الله ﷺ ، لأن في الاتهام به من البركة في النافلة ما ليس في الاتهام بغيره في الفريضة \*

قال على : فرهذا البائس من الاذعان للحق الى الكذب على الله تعالى في دعواه الخصوص فيما لم يقل عليه السلام قط إنه خصوص له ، بل قد صح عنه عليه السلام من طريق مالك ابن الحويرث أنه قال : «سلوا كما ترون في أصلي» وقال تعالى : (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) . وما قال قط أحد : إنه يجوز معه عليه السلام في الصلاة ما لا يجوز مع غيره ، إلا هؤلاء القدمون ، نصرأ لتقليد الفاسد !! ونموذ بالله من الخذلان (١) \*

قال على : واعترضوا في حديث ما ذابا شيئا !! نذكرها ، وان كنا غايين عن ذلك بحديث أبي بكره وجابر ، لكن نصر الحق فضيلة ، وقع الباطل وسيلة الى الله تعالى \*

قال بعضهم : لا يجوز اختلاف نية الامام والمأموم لما رويتموه من طريق ابن سبخر (٢) الجرجاني عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث عن الليث عن عبد الله بن عياش ابن عباس القتيبي عن أبيه عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي أقيمت» \*

قال على : وهذا خبر لا يصح ، لأن راويه أبو صالح ، وهو ساقط (٣) ، وإنما الصحيح من هذا الخبر فهو ما رواه أيوب السخيتي وابن جريج وحاذ بن سلمة وورقاء ابن عمرو زكرياء بن اسحاق كلهم عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة» . وقد ذكرناه باسناده في صدر كتاب الصلاة من ديواننا هذا (٤) \*

ثم لو صح لفظ أبي صالح لكان حجة عليهم لاهم ، لأنهم مخالفون له ، لأن المالكيين والخنفيين معاً متفقون على أن صلاة المسبح اذا أقيمت فان من لم يكن اوتر ولا ركع ركني الفجر — : يصليهما قبل أن يدخل في التي اقيمت ! فمبحان من يصرم للاحتجاج بما لا يصح من الأخبار في إبطال ما صح منها !! ثم لا مؤنة عليهم من خلاف ما احتجوا

(١) في النسخة رقم (٤٥) «ونموذ بالله من مثل هذا» (٢) كذا في النسخة رقم (١٦) وفي النسخة رقم (٤٥) «سحر» بدون نقط ، ولم اعرف من هو؟ (٣) كلا بل أبو صالح ثقة ، وإنما ضعف هذه الرواية — ان كانت لم تحي — بغير هذا الاسناد من قبل عبد الله بن عياش ابن عباس ، فانه ضعيف ولم أجده هذه الرواية (٤) في المسألة ٣٠٨ (ج ٣ ص ١٠٦)

به حيث لا يجوز خلافه \*

وأيضاً : فهم مصنفون (١) على جواز التنفل خلف من يصلي الفريضة في الظهر والعصر ، فهم أول مخالف لنا صححوه من الباطل من حديث أبي صالح \*

وأما نحن فلو صح هذا الخبر لقلنا به ، ولاستعملنا معه ما قد صح من سائر الأخبار ، من حديث معاذ وجابر وأبي بكرة وأبي ذر ، ولم تترك منها شيئاً لشيء آخر \*

وذكر بعضهم خبراً رويناه من طريق عمرو بن يحيى المازني عن معاذ بن رفاعة عن رجل من بني سلمة (٢) من أصحاب رسول الله ﷺ يقال له سليم (٣) : « أنه أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ، إنا نظل في أعمالنا فتأني حين نمسي فأني معاذ فيطول علينا ؟ فقال رسول الله ﷺ : يا معاذ لا تكن فتاناً ؟ إنا ان تخفف لقومك أو تجمل صلاتك سمى » (٤)

فادعوا من هذا أن معاذاً كان يجعل التي يصلي مع النبي ﷺ نافلة \*

قال علي : وهذا تأويل لا يحل القول به ، لوجوه ستة \*

أحدها أنه كذب ودعوى بلا دليل ، وهذا لا يجوز عن من لا يحجزه عنه تقوى أو حياء \*

والثاني أن هذا خبر لا يصح ، لأنه منقطع ، لأن معاذ بن رفاعة لم يدرك النبي ﷺ ، ولا أدرك هذا الذي شكنا إلى رسول الله ﷺ بمآذ \*

حدثنا أحمد بن محمد الطلمنكي ثنا ابن مفرج ثنا محمد بن أيوب ثنا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار ثنا محمد بن معمر ثنا أبو بكر — هو عبد الكبير بن عبد الحميد الحنفي — عن أسامة بن زيد قال : سمعت معاذ بن عبد الله بن خبيب (٥) قال سمعت جابر بن عبد الله قال : كان معاذ بن فذكر الحديث سوفيه . أن سليماً قال لرسول الله ﷺ . « أفي

(١) في النسخة رقم (٤٥) «متفقون» والمعنى واحد فيهما (٢) يفتح السين المهملة وكسر

اللام . وفي الأصلين « من بني سليم » وهو خطأ صححناه من مسند أحمد والطحاوي

والاستيعاب (٣) في النسخة رقم (١٦) «سلم» وهو خطأ (٤) رواه أحمد (ج ٥ ص ٧٤) (عن

عفان عن وهيب عن عمرو بن يحيى ، ورواه الطحاوي (ج ١ ص ٢٣٨) وابن عبد البر

(ج ٢ ص ٥٧٨) (٥) يضم الخاء المعجمة مصغر . ومن الغريب أن يحتج ابن حزم بهذا

الاستناد مع أن فيه أسامة بن زيد الليثي وقد قال فيه هو في الأحكام (ج ٥ ص ١٣٦) :

انه ضعيف لا يحتج بحديثه وحكم على حديث من روايته بأنه مكذوب ، وقد أخطأ في

حكمه ، ثم في الاستناد معاذ بن عبد الله بن خبيب هذا وقد نقل ابن حجر عن ابن

حزم أنه قال فيه «مجهول» فهل صار أسامة قوياً وابن خبيب مرفوضاً لدى المؤلف ؟



رجل أعمل نهاري حتى اذا أمسيت أمسيت ناعساً ، فيأتينا معاذ وقد أبعداً علينا ، فلما احتبس صليت» وذكر الحديث - وفيه . أن سنها صاحب هذه القصة قتل يوم أحد \*  
والله أن يكون رسول الله ﷺ يقول: «اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة»  
ويقول الله تعالى . (وسارعوا إلى مغفرة من ربكم) ثم يكون معاذ - وهو من أعلم هذه الأمة بالدين - يضع فرض صلاته الذي قد تعين عليه ، فيترك أداءه ، و يشتمل بالتفعل ، وصلاة الفرض قد أقيمت ، حتى لا يدرك منها شيئاً ، لاسيما مع رسول الله ﷺ ، فليت شعري ، الى من كان يؤخر معاذ صلاة فرضه حتى يصلها معه راغباً عن أن يصلها مع رسول الله ﷺ ابتاعاً لرأى أبي حنيفة ومالك ؟ ألا ان هذا هو الضلال المبين ، قد نزه الله تعالى مماذا عنه عند كل ذي مسكة عقل \*

والرابع : أن هذا التأويل السخيف الذي لم يستحيوا من أن ينسبوه الى معاذ رضي الله عنه - لا يجوز عندهم أيضاً ، وهو ان تحضر صلاة فرض فينوي بعض الحاضرين ممن لم يكن صلى بعد تلك الصلاة - أن يصلها مع الامام لا ينوي بها الا التطوع \* .  
فعلى كل حال قد نسبوا الى معاذ ما لا يحل عندهم ولا عند غيرهم ، وهذه فتنة سوء مذهب للعقل والدين ، ونموذ بالله من الخذلان ، فأى راحة لهم في أن ينسبوا الى معاذ ما لا يحل عندهم بلا معنى ؟ \*

والخامس أن يقال لهم : اذ جوزتم لمعاذ ما لا يجوز عندكم ، من أن يصلي نافلة خلف رسول الله ﷺ ، ومعاذ لم يصل ذلك الفرض بعد ، وهو عليه السلام يصلي فرضه - : فأى فرق في شريعة أو في معقول بين صلاة نافلة خلف مصلّي فرضة ، وبين ما منتم منه من صلاة فرض خلف المصلّي نافلة ، وكلاهما اختلاف في الامام مع المأموم ولا فرق ؟  
فهلا قاسوا أحدهما على الآخر ؟ وهلا قاسوا جواز صلاة الفرضة خلف التفعل من الأئمة على جواز حج الفرضة خلف الحاج تطوعاً عن الأئمة ، يقف بوقوفه ويدفع بدفعه ويأتم به في حجه ؟ فلو كان شيء من القياس حقاً لكان هذا من أحسن القياس وأصح ، وهم أهل قياس يزعمهم ولكن هذا مقدار علمهم فيما شغلوا به أنفسهم وتركوا السنن فكيف عملاً يشتملون به من طلب السنن والاعتناء بها والحمد لله على عظيم نعمته \*

قل على : وموه بعضهم هنا بكلام يشبه كلام المروزي وهو أنه قال : الفرق بينهما أن بعض سبب التطوع سبب الفرضة ، وأن من ابتدأ صلاة لا ينوي بها شيئاً كان داخلًا في نافلة \*

قال علي: هذا كلام لا يفهمه، فكيف سامعه! وحق أنه سكنى المارستان ومعاينة دماغه  
د يقال له: أاجمل هذا الكلام حجة في المساواة بين الأمرين؟ وأيضاً: فقد قال الباطل  
والكذب، بل من ابتداء صلاة لا ينوي بها شيئاً فليس مصلياً ولا شيئاً له، لقول رسول  
الله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى» فنحن ندبنا بأن كلام رسول الله ﷺ أحق  
بالاتباع من كلام هذا المخرق بالهذيان! \*

ثم لو صح هذا الحديث الذى ذكره من طريق معاذ بن رفاع لما كان لهم فيه  
مصلحة أصلاً، لأنه واضح المعنى، وكان يكون قوله عليه السلام «إما إن تخفف عن  
قومك أو اجعل صلاتك معي» أى لاتصل بهم إذا لم تخفف بهم، واطتصر على أن  
تكون صلاتك معي فقط، هذا مقتضى ذلك اللفظ الذى لا يحتمل سواه \*

وموه بمضمون بخبر رويناه من طريق قتادة عن عامر الأحول (١) عن عمرو بن شعيب  
عن خالد بن أيمن المافرى (٢) قال: «كان أهل الموالي يصلون في منازلهم ويصلون مع  
النبي ﷺ، فنهاهم النبي ﷺ أن يعيدوا الصلاة في يوم مرتين» (٣) \*  
وخبر آخر فيما كتب به إلى أبو سليمان داود باب شاذ بن داود المصرى (٤) قال ثنا  
عبد القى بن سعيد الأزدي الحافظ ثنا هشام بن محمد بن قرة الرعنى ثنا أبو جعفر أحمد بن  
محمد بن سلامة الطحاوى قال ثنا الحسين بن نصر قال سمعت يزيد بن هرون يقول  
أنا الحسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن سليمان بن يسار قال: أتيت ابن عمر على البلاط  
وهم يصلون، فقلت: ألا تصل معهم؟ قال قد صليت في رحلى: «إن رسول الله ﷺ نهى  
أن تصل فريضة في يوم مرتين» (٥) \*

(١) هو عامر بن عبد الواحد الأحول البصرى روى عن عمرو بن شعيب، وهو غير  
عاصم بن سليمان الأحول، وقاتدة روى عن كليهما (٢) خالد بن أيمن هذا تابعى،  
وكذلك قال ابن عبد البر وابن الأثير وابن حجر وغيرهم (٣) رواه أيضاً الطحاوى  
(ج ١ ص ١٨٧) (٤) كذا هو في الأصلين ولكن في النسخة رقم (٤٥) «شاذ» بالبدال  
المهمة ويحمر (٥) هكذا رواه المؤلف من طريق الطحاوى، ولعله بهذا السياق في كتاب  
آخر من كتبه، وأما التى في معاني الآثار (ج ١ ص ١٨٧) بهذا الاستناد فلفظه «عن سليمان  
مولى ميمونة - هو ابن يسار - قال: أتيت المسجد فرأيت ابن عمر جالساً والناس في الصلاة

قال : فكانت صلاة معاذ إذا كان مباحاً أن تصلى الصلاة مرتين في اليوم ، ثم نسخ ذلك .  
قال علي : أما حديث ابن عمر فصحيح ، وأما حديث خالد بن أيمن فباطل ،  
لأنه مرسل .

ثم لاحجة لهم في شيء منهما \*

أول ذلك : أن قائل هذا قد كذب ، وما كان قط مباحاً أن تصلى صلاة واحدة على  
أنها فرض مرتين ، ولا خلاف في أن الله تعالى لم يفرض ليلة الاسراء إلا خمس صلوات فقط ،  
حاشا ما اختلفوا فيه من الوتر فقط ، وصح أنه عليه السلام أخبره قاله : « من خمس  
وهن خمسون ، (لا يدل القول لدى) فبطل كل ما موه به هذا الموه .

ووجه آخر وهو أن معنى الحديثين واحد ، وهو حق ، وما حل قط ولا قلنا نحن  
- ومعاذ الله من ذلك أن تصلى صلاة في يوم مرتين ، - : وإنما قلنا : أنه تؤدي الفريضة  
خلف التفل ، كما فعل رسول الله ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ، وتصل النافلة خلف  
مصل الفرض ، كما أمر عليه السلام ، وكما يميزون هم أيضاً معنا ، وتؤدي الفريضة خلف  
مؤدي فريضة أخرى ، كما أخبر عليه السلام بأن الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ،  
ولم يبه عليه السلام عن ذلك قط ولا أحد من أصحابه ، حتى حدث ما حدث . وإنما المميزون  
أن تصلى صلاة في يوم مرتين فلا يكون الفائلون بإعادة الصلاة في الوقت ، وبأن من  
ذكر صلاة في أخرى صلى التي هو فيها ثم ذكر ثم يصلى التي صلى ، وأما نحن فلا .  
والمعجب من احتجاجهم بآين عمر وهم يخالفونه في هذه المسألة نفسها \*

وقال بعضهم قولاً يجري في القبح مجرى ما تقدم لهم ويرى عليه وهو أنه قال : إنما  
كان ذلك من معاذ لعدم من كان يحفظ القرآن حينئذ \*

قلت : ألا تصلى مع الناس ؟ فقال : قد صليت في رحلي ، أن رسول الله ﷺ نهي أن  
تصلى فريضة في يوم مرتين ، وقدرناه أبو داود (ج ١ ص ٢٢٦) من طريق يزيد بن زريع  
عن حسين المعلم بإسناده ، وفي آخره « أني سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تصلوا صلاة في  
يوم مرتين » ورواه النسائي (ج ١ ص ١٣٨) من طريق يحيى بن سعيد عن المعلم . والبلاط  
- بفتح الباء الموحدة - موضع معروف بالبلدية \*

قال على : لو اتقى الله قائل هذا البوس أو استحيى من الكذب لم ينصر الباطل بما هو أبطل منه، ولوعرف قدر الصحابة ومزلتهم في العلم لم يقل هذا لأننا نجد الزنجى والتركى والصقلبى والرومى واليهودى يسلون ، فلا تغطى لهم جمعة الا وقد تملت المرأة منهم والرجل أم القرآن، وقل هو الله أحد، وما يقيمون به صلاتهم ، ولم يستحي هذا الجاهل الوقاح ان ينسب الى حى عظيم من أجياء الأنصار وحى آخر صغير منهم ، وهم بنو سلمة ، وبنو أدى (١) قد أسلم منهم - قبل الهجرة بعامين وأشهر - ثلاثة رجال ، وأسلم جمهورهم قبل الهجرة بدهر - : أنهم بقوا المدة الطويلة التى ذكرنا بعد اسلامهم لم يهتبلوا (٢) بصلاتهم ، ولا تعلموا سورة يصلون بها ، وهم أهل العربية والبصائر فى الدين : اللهم العن من لا يستحي من المجاهرة بالباطل والكذب المغضوح \*

فليعلم أهل الجبل انه كان فيمن يصلى فى مسجد بنى سلمة - الذى كان يؤم فيه معاذ بن جبل - ثلاثون عقيبا ، وثلاثة واربعون بدر ياسوى غيرهم ، أفأكان فى جميع هؤلاء الفضلاء أحد يحسن من القرآن ما يصلى به ؟ ماشاء الله كان ، وكان من جهلهم جابر بن عبد الله ووالده ، وكعب بن مالك ، وأبو اليسر (٣) ، والحباب بن المنذر ، ومعاذ ومموذ وخلاذ بنو عمرو بن الجوح ، وعقبة بن عامر بن نافع (٤) وبشر بن البراء بن معرور ، وجابر بن

(١) «سلمة» بفتح السين وكسر اللام وأدى «بضم الهمزة وفتح الدال الهملة وتشديد الياء آخر الحروف بوزن «سمى» . وفى الأصلين «أذن» وهو تصحيف مزعج . وأدى هذا من أجداد معاذ ، فانه معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس بن عائذ بن عدى بن كعب ابن عمرو بن أدى بن سمد بن على الخزرجى ، وأدى أخو سلمة بن سمد ، وقد انقرض عقب أدى هذا كما نقل شارح القاموس عن الروض وآخر من مات منهم عبد الرحمن بن معاذ بن جبل ، فالخلى العظيم من الأنصار هو بنو سلمة ، والخلى الصغير أبناء عمهم بنو أدى وانظر المشتبه للذهبي (ص ٨) وطبقات ابن سمد (ج ٣ ص ١٠٥ و ١٠٩ و ١٢٠ وغير ذلك) وشرح القاموس (ج ١٢ ص ١٣) (٢) يعنى لم يهتبلوا بها والاهتبال الاعتنام (٣) بفتح الياء والسين الهملة واسمه «كعب بن عمرو بن عباد بن سواد بن غنم - بفتح النون المعجمة واسكان النون - ابن كعب بن سلمة بن سمد بن على» انظر الطبقات (ج ٣ ص ١١٨ و ١٠٤) \* (٤) بالتون والباء الواحدة وآخره همزة وقد حذف هذا الاسم من النسخة رقم (٤٥) وهو نافع بن زيد بن حرام بن كعب بن غنم بن كعب بن سلمة بن سمد . انظر الطبقات (ج ٣ ص ١١٠) \*

صخر . وغيرهم من أهل العلم والفضل : وقدرونا من أصح طريق عن كعب بن مالك  
 قل : « ما هاجر رسول الله ﷺ حتى حفظت سوراً من القرآن » (١) .

ثم إن هذه الكذبة التي قالها هذا الجاهل دعوى افتراها لم يبدعها قط في شيء من  
 الروايات السقيمة فكيف الصحيحة وما كان هكذا فلا وجه للاشغل بها إلا فضيحة  
 قائلها فقط ، ثم تحذر الضملاء منه والتقرب إلى الله تعالى بذلك .

والثالث : أن يقال له : هك أن هذه الكذبة كاذبة كرت ، أيجوز ذلك عندكم ؟  
 وهل يحل لديكم أن تسلم طائفة فلا يكون فيهم من يقرأ شيئاً من القرآن الا الواحد فيصلي  
 ذلك الواحد مع غيرهم ثم يؤمهم في تلك الصلاة ؟ غن قولهم : لا . فيقال لهم : فأى راحة  
 لكم في استنباط كذب لا تنتفعون به في ترقيع فاسد تقليدكم ؟ .

ثم يقال لهم : احمولوه على ما شئتم ، أليس قد علمه رسول الله ﷺ وأقره ؟ فبأى  
 وجه يعللون فعل رسول الله ﷺ وحكمه ؟

وقد تمثل بعضهم في حديث جابر وأبى بكرة بنحو هذه النضائج فقال : لعل هذا كان  
 قبل أن تقصر الصلاة ، أو في سفر لا تقصر الصلاة في مثله .

فقلنا : هذا جهل وكذب آخر ، أبو بكرة متأخر الاسلام ، لم يشهد بالمدنية قط  
 خوفاً ولا صلاة خوف ولا فيها يقرب منها ، وإنما كان ذلك - قال جابر - : بنخل وبذات  
 الرقاق ، فكلوا الموضعين على أزيد من ثلاثة أيام من المدينة وقدمص عن عائشة رضي الله  
 عنها أن الصلاة أنزلت بحكمة ركعتين ركعتين فلما هاجر رسول الله ﷺ أتت صلاة  
 الحضر وأقرت صلاة السفر .

فبطل كل عار أتوا به في إبطال الحقائق من السنن المجتمعة عليها .

ثم هو فضل الصحابة بعد رسول الله ﷺ .

روينا من طريق حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عمار التمزي : أن عاملاً لمر  
 ابن الخطاب كان بكسكر (٢) ، فكان يصلي بالناس ركعتين ثم يسلم ، ثم يصلي ركعتين  
 آخرين ثم يسلم فبلغ ذلك عمر فكتب إلى عمر : إني رأيت شيخاً من أهلي  
 ولم أدنى بحضرة عدو فرأيت أن أسلي بالناس ركعتين ثم أسلم ثم أسلى ركعتين

(١) هو كعب بن مالك أحد الثلاثة الذين خلفوا وتاب الله عليهم وقصته

في الصحيحين وغيرهم (٢) بفتح الكافين بينهما سين سا كنة كورة بلاد فارس .

ثم أسلم ، فكتب اليه عمر بن الخطاب : أن قد أحسنت \*

ومن طريق حميد بن هلال أخبرني عبدالله بن الصامت قال : كنا مع الحكم بن عمرو الغفاري - هو صاحب رسول الله ﷺ - في جيش ، وهو يصلي بصلاة المسبح ، وبين يديه عنزة ، فرحار (١) بين يدي الصفوف فأعاد بهم الصلاة ، وقال : قد كان بين يدي ما يسترنى - يعني العنزة - ولكني أعدت لمن لم يكن بين يديه ما يستره . وذكر الحديث . فهذا صاحب رسول الله ﷺ صلى نافلة بمن يؤدي فريضة \*

وعن حماد بن سلمة عن داود بن أبي هند عن عطاء الخراساني : ان أبا الدرداء أتى مسجد دمشق وهم يصلون العشاء وهو يريد المغرب ، فصلى معهم فلما قضى الصلاة قام فصلى ركعة ، فجل ثلثاً للمغرب وركعتين تطوعاً . ومن طريق قتادة هذا الخبر ، وزاد فيه . ثم صلى العشاء \*

وعن معمر عن قتادة عن أنس بن مالك : فيمن أتى التراويح في شهر رمضان ولم يكن صلى العشاء وقد بقي للناس ركعتان ! قال : اجعلهما من العشاء \*

وعن عطاء قال : من صلى مع قوم هو بنو الظاهر وهم يريدون العصر ، قال : له مانوى ، ولهم مانووا ، وكان يفعل ذلك ، وعن ابراهيم النخعي مثل ذلك \*

وعن طاوس : من وجد الناس يصلون القيام وهو لم يصل العشاء فليصلها معهم ، وليتمدها المكتوبة \*

وروي ذلك ابن جريج عن عطاء ، وحماد بن أبي سليمان عن ابراهيم ، وعبدالله بن طاوس

عن أبيه ، ورواه عن هؤلاء الثقات \*

قال علي : ما نعلم لمن ذكرنا من الصحابة رضى الله عنهم مخالفاً أصلاً ، وهم يعظمون هذا اذا وافق تقليدهم ! وقولنا هذا هو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وأبي سليمان وجهم وأصحاب الحديث . وبالله تعالى التوفيق \*

٤٩٥ - مسألة - ومن أتى سجداً قد صليت فيه صلاة فرض جماعة بإمام راتب وهو لم يكن صلاها - فليصلها في جماعة ، ويجزئه الأذان الذي أذن فيه قبل ، وكذلك الإقامة ، ولو أعادوا إذا أوقامة فحسن ، لأنه مأمور بصلاة الجماعة ، وأما الأذان والإقامة فانه لكل من صلى تلك الصلاة في ذلك المسجد ممن شهدها أو ممن جاء بعدها

وهو قول أحمد بن حنبل وأبي سليمان وغيرهما \*  
وقد مالك : لا تصلي فيه جماعة أخرى إلا أن لا يكون له امام راتب . واحتج لمقلدوه  
بأنه قال هذا قطعاً لأن يفعل ذلك أهل الأهواء \*

قال علي : ومن كان من أهل الأهواء لا يرى الصلاة خلف أئمتنا فانهم يصلونها  
في منازلهم ، ولا يمتدونها في المساجد مبتدأة أو غير مبتدأة مع امام من غيرهم ، فهذا الاحتياط  
لا وجه له ، بل ما حصلوا الا على استئجال النع مما أوجبه الله تعالى من أداء الصلاة  
في جماعة خوفاً من امر لا يكاد يوجد ممن لا يبالى باحتياطهم \*

ولقد أخبرني يونس بن عبد الله القاضي قال : كان محمد بن يرق بن زرب القاضي (١)  
إذا دخل مسجداً قد جمع فيه امامه الراتب — وهو لم يكن صلى تلك الصلاة بعد — جمع بين  
معه في ناحية المسجد \*

قال علي : القصد الى ناحية المسجد بذلك عجب آخر \*  
قال علي : وأما نحن فلان من تأخر عن صلاة الجماعة لغير عذر ، لكن قلة اعتبار ، او  
لهوى ، أو لمداهنة مع الامام — : فاننا ننهاء ، فان انتهى والا أحرقتنا منزله كما قال  
رسول الله ﷺ \*

والمعجبان المالكيين يقولون : فان صلوا فيه جماعة أجزأهم فيالله أو يا للسلين !  
أي راحة لهم في منهم من صلاة جماعة تفضل صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وهي  
عندهم جائزة عن صلاحها فأى اختيار أفسد من هذا؟ \*

وروي عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد عن الجعد بن عثمان (٢) قال : جاءنا  
أنس بن مالك عند الفجر ، وكدصلينا فأقام وأمام أصحابه \*

وروي أيضاً : انه كان معه نحو عشرة من أصحابه فأذن وأقام ثم صلى بهم ، وروينا  
أيضاً من طريق معمر وحماة بن سلمة عن أبي عثمان عن أنس ، وسماه حماد فقال : في  
مسجد بنى رفاعه \*

وعن ابن جريج قلت لمطاء : نقر دخولاً مسجد مكة خلاف الصلاة (٣) ليلاً أو نهاراً ،

(١) كذا في الأصلين ويحذف : (٢) هو الجعدي دينار النشكري البصري . (٣) أي  
بعد الصلاة ، وله شواهد في اللسان \*

أؤمهم أحدهم ؟ قال . نعم ، وما بأس ذلك ؟ (١) \*

وعن سفيان الثوري عن عبد الله بن يزيد أمي إبراهيم في مسجد قسلي فيه ، فأما من  
عن يمينه بغير أذان ولا إقامة \*

وعن معمر صحبت أيوب السخنيان من مكة إلى البصرة ، فأتينا مسجد أهل ماء قسلي  
فيه ، فأذن أيوب وأقام ثم تقدم فصلى بنا \*

وعن حماد بن سلمة عن عثمان البتي (٢) قال : دخلت مع الحسن البصري وثابت البناني  
مسجدا قد صلى فيه أهله ، فأذن ثابت وأقام ، وتقدم الحسن فصلى بنا . فقلت : يا أبا سعيد ،  
أما يكره هذا ؟ قال : وما بأسه ؟ \*

قال علي : هذا مما لا يعرف فيه لأنس مخالف من الصحابة رضي الله عنهم \*  
ورويان من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا عبدة بن سليمان عن سعيدين أبي عروبة  
عن سليمان - هو ابن الأسود (٣) الناجي - عن أبي التوكل - هو علي بن داود الناجي -  
عن أبي سعيد الخدري قال : « جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ ، فقال : أياكم يتجر  
على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه » (٤) \*

قال علي : لو ظفروا بمثل هذا لطاروا به كل مطار ! \*

٤٩٦ - مسألة - وإن دخل اثنان فصاعداً فوجدوا الإمام في بعض صلاته فأنهم يصلون  
معه ، فإذا سلم فالأفضل للذين يتمون ما فاتهم أن يقضوه بإمام يؤمهم منهم . لأنهم مأثورون  
بالصلاة جماعة ، ولولا نص ورد بأن يقضوا فرادى لما أجزأ ذلك \*

روينا عن عبد الرزاق عن معمر بن سليمان التيمي (٥) عن ليث قال : دخلت مع

(١) في النسخة رقم (٤٥) « ولا بأس بذلك » (٢) بفتح الباء الموحدة وكسر التاء  
الثناة القويقة المشددة آخره الياء آخر الحروف (٣) كذا في الأصلين وهو يوافق ما قاله  
ابن جبان ، والراجح « سليمان الأسود » فقد ذكر الحاكم أنه « سليمان بن سحيم »  
(٤) هذا اللفظ يوافق لفظ الترمذي (ج ١ ص ٤٦) وحسن الحديث . ورواه أيضاً أبو داود  
(ج ١ ص ٢٢٤ و ٢٢٥) والحاكم (ج ١ ص ٢٠٩) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي ،  
ونسبه الشوكاني (ج ٣ ص ١٨٥) أيضاً لآحد والبيهقي وابن جبان . (٥) في النسخة رقم  
(١٦) « عن معمر بن سليمان التيمي » وهو خطأ \*



أبن سابط (١) في أناس السجد والامام ساجد فوجد بمضنا وتبها بمضنا للسجود ، فلما سلم الامام قام ابن سابط فصلى بأصحابه ، فذكرت ذلك لمعطاء فقال : كذلك ينبغي ، فقلت : إن هذا لا يفضل عندنا ، قال : يفرقون \*

قال على : هذا يبين أن الناس مضوا على أعمال سلاطين الجور التأخرين \*  
وعن معمر عن قتادة : في القوم يدخلون المسجد فيدركون فيه مع الامام ركعة قال : يقومون فيقضون ما بقى عليهم ، يؤمهم أحدهم وهو قائم مهم في الصف \*  
**﴿حكم المساجد﴾<sup>(٢)</sup>**

**٤٩٧-** مسألة -- وتكره المحارب في الساجد ، وواجب كنسها ، ويستحب أن تطيب بالطيب . ويستحب ملازمة المسجد لمن هو في غنى عن الكسب والتصرف \*  
وقال على : أما المحارب فحدثه ، وإنما كان رسول الله ﷺ يقف وحده ، ويصف الصف الأول خلفه \*

حدثنا عبد الرحمن الهمداني ثنا ابراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا سعيد بن عفير (٣) ثنا الليث -- هو ابن سعد -- حدثني عقيل عن ابن شهاب أخبرني أنس بن مالك : «أن المسلمين بينهم في صلاة الفجر من يوم الاثنين وأبو بكر يصلي بهم ، لم يفجأهم الا رسول الله ﷺ قد كشف سجف (٤) حجرة عائشة ، فنظار إليهم وهم صفوف في الصلاة ثم بسم : فنكص أبو بكر على عقبيه ليصل الصف ، وظن أن رسول الله ﷺ يريد أن يخرج الى الصلاة ، وهم المسلمون أن يفتنوا في صلاتهم فرعاب رسول الله ﷺ ، فأشار إليهم رسول الله ﷺ بيده : أن أعواملاتكم ، ثم دخل الحجرة وأرخى الستر» قال على : لو كان أبو بكر في محراب لما رأى رسول الله ﷺ اذ كشف الستر ، وكان هذا يوم موته عليه السلام \*

وروينا عن علي بن أبي طالب : أنه كان يكره المحراب في المسجد \*  
وعن سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي : أنه كان يكره أن يصلى في طاق الامام ، قال سفيان : ونحن نكرهه \*

(١) ليث هو ابن سليم - وابن سابط هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سابط - وهو تابعي ثقة مات سنة ١١٨ (٢) هذا العنوان لم يكن هكذا في الأصول وإنما كان في النسخة رقم (١٦) «مسألة حكم المساجد . وتكره المحارب» الخ وفي النسخة رقم (٤٥) بمخلف قوله «حكم المساجد» فاجترأنا أن نجته مفصلاً على سبيل العنوان (٣) في النسخة رقم (١٦) «اسماعيل بن عفير» وهو خطأ (٤) في البخاري (ج ٦ ص ٣٤) ستر وكلاهما بكسر السين المهملة ومعناها واحد \*

وعن المتعر بن سليمان التيمي عن أبيه قال : رأيت الحسن جاء الى ثابت البناني فحضرت الصلاة فقال ثابت : تقدم يا أبا سعيد ، قال الحسن : بل أنت أحق ، قال ثابت : والله لا أقدمك أبداً (١) ، فتقدم الحسن فاعتزل الطاق أن يصلى فيه . قال متمر : ورأيت ابي وليث بن ابي سليم (٢) يمتزلانه . \*

وعن كعب (٣) يكون في آخر الزمان قوم تنقص أعمارهم ، يزينون مساجدهم ، ويتخذون لها مذابح . كذاب النصارى فاذا قفلوا ذلك صب عليهم البلاء . \* وهو قول (٤) محمد بن جرير الطبري وغيره (٥) \*

وأما كنس المساجد فان الله تعالى يقول : ( في بيوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ) والمعجب ممن يجزئ الحى . الى المسجد قبل غروب الشمس لصلاة المغرب وقيل الزوال للصلاة الجمعة - . ثم يكره الحى الى سائر الصلوات قبل أوقاتها (٦) \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا أبو داود ثنا محمد بن الملاء حدثنا حسين بن علي - هو الحمفي - عن زائدة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « أمر رسول الله ﷺ ببناء المساجد في الدور ، وأن تطيب وتنظف » (٧) \*

قال علي : الدور هي المحلات والأرباض ، تقول : دار بني عبد الأشهل ، ودار بني النجار . تريد محلة كل طائفة منهم . \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب أنا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أنا عائذ بن حبيب ثنا حميد الطويل عن أنس قال : « رأى رسول الله ﷺ نخامة في قبلة المسجد ، فغضب حتى احمر وجهه ، فقامت امرأة من

(١) في النسخة رقم (١٦) لا أقدم بك أبداً (٢) في الأصلين ليث بن ابي سليمان وهو خطأ وسليم بضم السين المهملة وفتح اللام (٣) في النسخة رقم (١٦) « وعن وكيع » وما هنا اصح في خطي ، لأن هذا القول اشبه بكلمات كتب الأخبار وامثاله ممن أدخلوا على المسلمين حكايات وأقوال يلخندعونهم بها ويوهمونهم أنها مما قرؤا في الكتب الأولى . (٤) كلمة « وهو قول » سقطت من النسخة رقم (١٦) فان اضطرب الكلام (٥) لم يأ تأين حزم بدليل صحيح على كراهة المحارب التي ادعى (٦) هكذا في الأصول قوله « والمعجب » الخ ولم ار له مناسبة لسياق البحث . (٧) رواه ابو داود (ج ١ ص ١٧٣) \*

الأصناف فحسبتها وجعلت مكانها خلوقاً (١)، فقال رسول الله ﷺ: «ما أحسن هذا» (٢) \*  
 ٤٩٨ — مسألة — والتحدث في المسجد بما لا إثم فيه من أمور الدنيا مباح ،  
 وذكر الله تعالى أفضل ، وإنشاد الشعر فيه مباح ، والتعلم فيه للصبيان وغيرهم مباح ،  
 والسكن فيه والمبيت مباح ، ما لم يضق على المسلمين ، وإدخال الدابة فيه مباح إذا كان  
 لحاجة ، والحكم فيه والخصام كل ذلك جائز ، والتطرق (٣) فيه جائز ، إلا أن من خطر فيه  
 نبيل (٤) فإنه يلزمه أن يمسك بمحاذنها ، فأن لم يفعل فعليه القود في كل ما أصاب منها \*  
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري ثنا البخاري  
 ثنا زكرياء بن يحيى ثنا عبد الله بن غير ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : « أسبب  
 سعد بن معاذ (٥) يوم الخندق في الأكل ، فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 خيمة في المسجد ليموده من قريب ، فلم يرعهم - وفي المسجد خيمة لقوم (٦) من بني  
 غفار - إلا الدم يسيل إليهم ، فقالوا : يا أهل الخيعة ، ما هذا الذي يأتينا من قبلكم ؟ فإذا  
 سعد ينفذو (٧) جرحه دماً ، فثابت منها » \*

وحدث السدوداء التي كانت تسكن في المسجد من طريق أبي أسامة عن هشام بن  
 عروة عن أبيه عن عائشة أيضاً ، وأهل الصفة كانوا سكاناً في المسجد \*  
 وبه إلى البخاري : ثنا مسدد ثنا يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني  
 نافع أخبرني عبد الله بن عمر : أنه كان ينام وهو شاب أعزب في المسجد (٨) \*  
 ومن طريق مالك . عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة عن زينب بنت أبي

(١) بفتح الخاء المعجمة : نوع من الطيب مركب من زعفران وغيره (٢) في النسائي  
 (ج ١ ص ١١٩) ، وانظر حكم البصاق في الصلاة وفي المسجد في السائلة ٣٩١  
 (٣) أي المرور لحاجة ، يقال : تطرق إلى الأمر اتقى إليه طريقاً (٤) أي مشى فيه  
 ومنه النبيل (٥) قوله « ابن معاذ » ليس في البخاري (ج ١ ص ١٩٩ و ٢٠٠) وهو سعد  
 ابن معاذ (٦) كلمة « لقوم » ليست في البخاري (٧) بالتين والذال المعجمتين أي يسيل  
 (٨) لفظ البخاري بهذا الاسناد (ج ١ ص ١٩١) « وهو شاب أعزب لا أهل له في مسجد النبي  
 ﷺ » \*

سلة عن أم سلة قالت: «شكوت الى رسول الله ﷺ أنى أشتبكى، قال: (١) طوف من وراء الناس وأنت راكبة» \*

وه الى البخارى: ثنا عبد الله بن محمد ثنا عثمان بن عمر أنا يونس عن الزهرى عن عبد الله بن كعب بن مالك (٢) عن أبيه: «أنه تقاضى ابن أبى الحدر (٣) ديناً كان له عليه فى المسجد، فارتفعت اصواتهما حتى سمعنا (٤) رسول الله ﷺ وهو فى بيته فخرج اليهما (٥)، فنادى: يا كعب (٦) ضع من دينك هذا: وأوماً اليه: أى الشطر قال: لقد قبلت يا رسول الله قال: ثم فاقضه» \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنامسلم بن الحجاج ثنا عمرو الناقد واسحاق بن ابراهيم عن ابن عينة عن الزهرى عن سميد بن السيب عن أبى هريرة: «أن عمر بن الخطاب مر بمحسان ابن ثابت (٧) وهو ينشد الشعر فى المسجد فلهظ اليه فقال: قد كنت أنشد وفيه (٨) من هو خير منك» وذكر الحديث \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن أحمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا ابراهيم ابن موسى ثنا الوليد - هو ابن مسلم - ثنا الأوزاعي ثنا يحيى بن أبى كثير (٩) عن عبد الله ابن ابى قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «أف لأقوم فى الصلاة أريد أن أطول فيها فأسمع بكاء الصبي فأتجاوز فى صلاتي كراهية (١٠) أن أشق على أمه». وروىناه أيضاً من طريق قتادة عن انس (١١) \*

(١) ما هنا هو الموافق للبخارى من طريق مالك بهذا الاستاد (ج ١ ص ٢٠٠) وفى النسخة رقم (٤٥) «فقال» وهو الموافق للموطأ (ص ١٤٤) (٢) عبد الله - بالكبير - وفى النسخة رقم (١٦) «عبد الله» بالتصغير، وهو خطأ (٣) بنت الحاء واسكان الدال المهملين وفتح الراء وآخره دال مهملة، وفى البخارى (ج ١ ص ١٩٧) «ابن أبى حدر» بدون الألف واللام (٤) فى البخارى «سمعنا» (٥) فى البخارى زيادة «حتى كشف سجب حجرت» (٦) فى البخارى زيادة «قال: ليلىك يا رسول الله، قال: (٧) ليس فى صحيح مسلم لفظ «بن ثابت» (٨) فى الأصلين «قد كنت أنشد فيه وفيه» الخ وزيادة «فيه» ليست فى صحيح مسلم طبع بولاق (ج ١ ص ٢٥٩) ولا طبع الاستانة (ج ٧ ص ١٦٢) ولا فى النسخة المخطوطة الصحيحة ولذلك حذفناها (٩) فى البخارى (ج ١ ص ٢٨٦) «عن يحيى بن أبى كثير» (١٠) فى الأصلين «كراهية» ومحمداً من البخارى (١١) فى البخارى أيضاً (ج ١ ص ٢٨٦) \*

وقد صلى عليه السلام حلالاً أمانة بنت أبي العاص بن الربيع وأما زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم \*

وبه إلى البخاري ثنا موسى بن اسماعيل ثنا عبد الواحد نا أبو بردة - هو يريد (١) ابن عبد الله - أنه سمع أبا بردة - هو جده عامر بن أبي موسى - عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من مرق شي من مساجدنا أو أسواقنا نبيل فليأخذ على نصالها بكنهه لايقر مسلماً» (٢) \*

قال علي: والخبر الذي فيه النهي عن إنشاد الشعر لا يصح، لأنه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهي صحيحة (٣)، ومن طريق أسقط منها \* وروينا عن ابن عمر والحسن والشعبى إباحة التطرق في المسجد

٤٩٩ - مسألة - ودخول المشركين في جميع المساجد جائز، حاشا حرم مكة كله، المسجد وغيره، فلا يحل الية أن يدخله كافر، وهو قول الشافعي وأبي سليمان وقال أبو حنيفة: لا بأس أن يدخله اليهودي والمصري. ومنع منه سائر الأديان \* وكراه مالك دخول أحد من الكفار في شي من المساجد. قال الله تعالى: (إنما اشركون نجس فلا يقر بوا المسجد الحرام بعد علمهم هذا) \*

قال علي: فخص الله المسجد الحرام، فلا يجوز تمديه إلى غيره بغير نص، وقد كان الحرم قبل بيان المسجد وقد زيد فيه. وقال رسول الله ﷺ: «جعلت الأرض مسجداً وظهرناه فصيحاً أن الحرم كله هو المسجد الحرام» \*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله نا إبراهيم بن أحمد نا الفربري نا البخاري نا عبد الله ابن يوسف نا الليث نا سعيد بن أبي سعيد سمع أبا هريرة قال: «بث رسول الله ﷺ خيلاً قبل نجد، فجاءت رجل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال (٤)، فربطوه بسارية

(١) بضم الباء الواحدة وفتح الراء، وفي الأصلين «زيد» وهو تصحيف (٢) هذا موافق لرؤية الأصيلي، وفي باقي روايات البخاري «لا يقر بكنهه مسلماً» ورواية الأصيلي أصح. انظر البخاري (ج ١ ص ١٩٦) والمعنى (ج ٤ ص ٢١٦) ومعنى لا يقر. لا يخرج (٣) حديث عمرو بن شعيب بنسبه في التتقي إلى أحمد وأصحاب السنن ونقل الشوكاني (ج ٢ ص ١٦٦) عن الترمذي تحسینه وعن ابن خزيمة تصحيحه. وهو حديث صحيح، ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ورواية صحيحة على التحقيق إذا صح الاستناد إليه (٤) ثمامة بضم التاء والثلاثه، وأثال. بضم الهمزة وتخفيف التاء الثلاثة \*

من سوارى المسجد ، فخرج اليه رسول الله ﷺ ، فقال : ما عندك يا ثمامة ؟ قال : عندي خير ، يا محمد ، إن تقتلني تقتل ذا دم ، وإن نمت نمت على شاكرك ، وإن كنت تريد السال فسل منه ما شئت » وذكر الحديث وأنه عليه السلام أمر باطلاقه في اليوم الثالث : « فأنطلق الى نخل قريب من المسجد فاغتسل ثم دخل المسجد ، فقال : أشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله ، يا محمد ، والله : ما كان على وجه الأرض وجه أبغض إلى من وجهك فقد أصبح وجهك أحب الوجوه الى ، والله ما كان من دين أبغض الى من دينك ، فأصبح دينك أحب الدين الى » وذكر الحديث (١) فبطل قول مالك \*

واما قول أبي حنيفة فانه قال : ان الله تعالى قد فرق بين المشركين وبين سائر الكفار ، فقال تعالى : ( لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين منفكين ) . وقال تعالى : ( ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا ان الله يفصل بينهم ) . قال : والمشرک هو من جعل لله شريكاً لا من لم يجعل له شريكاً . قال على : لا حجة له غير ما ذكرناه \*

فاما تلقفه بالآيتين فلا حجة له فيها ، لأن الله تعالى قال : ( فيهما مائدة ونخل ورمان والمان من الفاكهة . وقال تعالى : ( من كان عدوا لله وملائكته ورسوله وجبريل وميكال وهما من الملائكة ، وقال تعالى : ( واخذنا من النبين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى ) . وهؤلاء من النبيين \*

إلا أنه كان يكون ما احتج به أبو حنيفة حجة . ان لم يأت برهان بأن اليهود والنصارى والمجوس والصابئين مشركون ، لانه لا يحمل شئ معطوف على شئ إلا أنه غيره ، حتى يأتي برهان بأنه هو أو بضعة فنقول وبالله تعالى التوفيق \*

إن أول مخالف لنص الآيتين أبو حنيفة ، لأن المجوس عنده مشركون ، وقد فرق الله تعالى في الذكر بين المجوس وبين المشركين فبطل تلقفه بطل الله تعالى إحدى الطائفتين على الأخرى \*

ثم وجدنا الله تعالى قد قال : ( إن الله لا يفرق أن يشرك به ويفتر مادون ذلك لمن يشاء ) فلو كان هناك كفر ليس شركاً لكان مفقوراً لمن شاء الله تعالى بخلاف الشرك

(١) هو بهذا السياق والاسناد في البخارى مطولاً (ج ٦ ص ٢ و ٣) وقد رواه البخارى أيضاً بهذا الاسناد مختصراً (ج ١ ص ١٩٩ و ج ٣ ص ٢٤٧) ورواه أيضاً مختصراً عن قتبية عن الليث (ج ١ ص ٢٠٢ و ج ٣ ص ٢٤٧)

وهذا لا يقوله مسلم \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن راهويه عن جرير - هو ابن عبد الحميد - عن الأعمش عن أبي وائل عن عمرو بن شرحبيل قال: قال عبد الله بن مسعود « قال رجل : يا رسول الله ، أي الذنب أكبر عند الله ؟ قال : أن تدعو لله ندا وهو خلقك ، قال : ثم أي ؟ قال : أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم منك (١) » \*

و به إلى مسلم : أنا عمرو بن محمد بن بكر النائد ثنا إسماعيل بن علي عن سعيد الجري ثنا عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه قال : « كنا عند رسول الله ﷺ فقال : ألا أنبئكم بأكبر الكبائر ؟ ثلاثا : ألا تتركوا الله ، وعقوق الوالدين ، وشهادة الزور أو قول الزور (٢) » \* و به إلى مسلم : حدثني هرون بن سعيد الأيلي ثنا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد (٣) عن أبي النيث (٤) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : « اجنبوا السبع الموثقات ، قيل : يا رسول الله وما هن ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر ، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا (٥) ، والتولي يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات » \*

قال علي : فلو كان ههنا كفر ليس شركا لكان ذلك الكفر خارجا عن الكبائر ، ولكان عقوق الوالدين وشهادة الزور أعظم منه ، وهذا لا يقوله مسلم . فصح أن كل كفر شرك ، وكل شرك كفر ، وأنهما اسمان شرعيان أو قعما الله تعالى على معنى واحد \* وأما حجة بأن الشرك هو من جعل لله شريكا فقط : فهي منتقضة عليه من وجهين : \* أحدهما : أن النصارى يحملون لله تعالى شريكا يخلق كخلقه ، وهو يقول : إنهم ليسوا مشركين وهذا ناقض ظاهر \*

والثاني : أن البراهمة والفالطين بأن العالم لم يزل ، وأن له خلفا واحدا لم يزل ، والفاثلين بشوة على بن أبي طالب والمغيرة ويزيد (٦) - . كلهم لا يحملون لله تعالى شريكا وهو عند أبي

(١) في مسلم (ج ١ ص ٣٧) (٢) في صحيح مسلم (ج ١ ص ٣٧) (٣) في النسخة رقم (١٦) «ثور بن يزيد» وهو خطأ وهو ثور بن زيد الدبلي (٤) بفتح اللين المجمة واسكان الياء آخر الحروف وآخره ثاء مثناة وهو سالم المدني مولى ابن مطيع (٥) في مسلم (ج ١ ص ٣٧) «وأكل الربا وأكل مال اليتيم» (٦) المغيرة هو ابن سعيد المجلي مولى بجميلة وهو الذي أحرقه خالد بن عبد الله القسري بالنار ويزيد - بفتح الواحدة والذاي

حنيئة مشركون ، وهو تناقض ظاهر \*

ووجه ثالث : وهو انه لو لم يكن الشرك إلا ما وقع عليه اسم التشريك في اللثة - وهو من جعل لله تعالى شريكا فقط - لوجب ان لا يكون الكفر إلا من كفر بالله تعالى وأنكره جملة ، لامن آخره ولم يحده ، فيلزم من هذا ان لا يكون الكفار الا الدهرية فقط ، وان لا يكون اليهود ولا النصارى ولا المجوس ولا البراهمة كفارا ، لأنهم كلهم مقرون بالله تعالى : وهو لا يقول بهذا ولا م - لم على ظهر الأرض ، او كان يجب ان يكون كل من غطى شيئا كافرا ، فن الكفر في اللغة التنظية ، فاذا كل هذا باطل فقد صح أنهما اسمان نقلهما الله تعالى عن موضوعهما في اللثة الى كل من أنكر شيئا من دين الله الاسلام يكون بانكاره مما نداء لرسول الله ﷺ بعد بلوغ النذارة اليه والله تعالى التوفيق \*

• • • - مسألة - واللمب والزفن (١) مباحان في المسجد \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا زهير بن حرب ثنا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين قالت : « جاء حبش يزفنون في المسجد في يوم عيد فدعاني النبي ﷺ فوضعت رأسي على منكبيه ، فجعلت أنظر إلى لبهم ، حتى كنت أنا التي أنصرفت (٢) » \*

٥٠١ - مسألة - ولا يجوز إنشاد (٣) الضوال في المساجد ، فمن نشدها فيه قيل له : لا وجدت ، لاردها الله عليك \*

حدثنا حمام ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أبين ثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي ثنا الحجيبي (٤) ثنا عبد العزيز - هو الدراودى - حدثني يزيد بن

القسورة وآخره غين معجمة - هو ابن خالد صالح قتل في فتنة ابن الأشعث وانظر الفصل في الملل والنحل للمؤلف (ج ٤ ص ١٨٣-١٨٦) ، والفرق بين الفرق لمبد القاهر البشداى (ص ٤٣ و ٤٤ و ٢١٤ و ٢٢٩ و ٢٣٥) وتاريخ الطبري (ج ٨ ص ٢٤٠ و ٢٤١) (١) بفتح الزاى واسكان الفاء وآخره نون وهو من باب ضرب وأصله اللمب والدفع وهو شبه بالرقص (٢) في مسلم (ج ١ ص ٢٤٣) « حتى كنت أنا التي أنصرفت عن النظر إليهم » . (٣) المروف في اللغة أن « نشد الضالة » اذا نادى وسأل عنها : ثلاث فقط ، وان « انشدها » اذا عرفها ولكن قيل أيضا إن « انشد الضالة » استرشد عنها ، فيكون تمييز المؤلف صحيحا على هذا . (٤) هكذا في الأصلين ، ولم اعرف من هذا الحجيبي ؟ \*



خليفة عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ :  
« إذا رأيته الرجل يشد ضلته - يدي في السجد - فقولوا : لا رد الله عليك (١) »  
وقد روي أيضا « لا وجدت (٢) » \*

٥٠٢ - مسألة - ولا يجوز البول في المسجد ، فمن بال فيه صب على بوله ذنوباً من ماء ،  
ولا يجوز البصاق فمن بصق فيه فليدفن بصقته ، ولا يخل أن يبنى مسجد بذهب ولا فضة  
إلا المسجد الحرام خاصة .

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ألقية بن سعيد ثنا  
أبو عوانة عن قتادة عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : « البراق في المسجد خطيئة ،  
وكفارها دفنها » (٣) \*

وروي القول بذلك عن أبي عبيدة بن الجراح ومعاوية \*  
حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا أبو الهيثم  
ثنا شبيب (٤) عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أبا هريرة قال : « قام عراقي  
فبال في المسجد ، فتناوله الناس ، فقال لهم النبي ﷺ : دعوه واهر يقوا (٥) على بوله  
سجلا من ماء . أو ذوباً من ماء ، ذمنا بئس ميسرين ولم يمشوا ميسرين » \*  
قال علي : امر النبي ﷺ بتنظيف الساحد وتطيبها - كما أوردنا قبل - يقتضي  
كل ما وقع عليه اسم تنظيف وتطيب ، والتنظيف والتطيب بوجان أبعاد كل محرم وكل  
قدر وكل قامة ، فلا بد من اذهاب عين البول وغيره \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عمر بن عبد الملك ثنا محمد بن بكر ثنا سليمان بن الأشعث  
ثنا محمد بن الصباح بن سفيان (٦) أنا سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة

(١) رواه البيهقي (ج ٢ ص ٤٤٧) من طريق محمد بن أبي بكر عن الدراودي وروي  
نحوه مسلم (ج ١ ص ١٥٧) والبيهقي من حديث أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد عن  
أبي هريرة - (٢) لفظ « لا وجدت » رواه مسلم والبيهقي من حديث يزيد مرفوعاً ،  
ومن حديث جابر عند النسائي (ج ١ ص ١١٨) (٣) في النسائي (ج ١ ص ١١٨) (٤) في النسائي  
رقم (١٦) « أنا أبو الهيثم هو شبيب » وهو خطأ بل صحته « أبو الهيثم » واسمه الحكم بن  
نافع وشبيب شيخه (٥) هكذا في الأصلين وهو الموافق لرواية البخاري (ج ٨ ص ٥٦)  
بهذا الاستناد مع استناد آخر ، وفي روايته بهذا الاستناد وحده (ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩)  
« وهر يقوا » بدون الهمزة ، وكلام صحيح (٦) قوله « ابن سفيان » لم يذكر في النسخة رقم (٤٥)

عن يزيد بن الاصم عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ: «ما مرت بتشيد المساجد، قال ابن عباس . لتزخر فيها كما زخرت اليهود والنصارى» (١)\*

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفربرى ثنا البخارى ثنا عمرو بن العباس (٢) ثنا عبد الرحمن - هو ابن مهدي - ثنا سفيان الثوري عن واصل عن أبي وائل قال: جلست الى شبة - يعني ابن عثمان بن أبي طلحة (٣) الحجي - قال (٤): «جلست الى عمر بن الخطاب هذا فقال: هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضا، الا قسمتها بين المسلمين، قلت: ما أنت بفاعل، قال: لم تفلح، لم يفعله صاحبك، قال: هما المرآن يقتدى بهما» \*

وروي عن أبي الدرداء: إذا حلتم مصاحفكم وزخرتم مساجدكم فليدعكم عليكم. وعن علي بن أبي طالب أنه قال: إن القوم إذا زبنوا مساجدكم فسدت أعمالهم، وأنه كان يمر على مسجد للثيم مشوف (٥) فكان يقول: هذه يمة الثيم.\*

وعن عمر بن الخطاب أنه قال لمن أراد أن يبنى مسجداً: لا تحمر ولا تصفر \*

٥٠٣ - مسألة - ولا يحل بناء مسجد عليه بيت متملك ليس من المسجد ولا بناء مسجد تحته بيت متملك ليس منه، فمن فعل ذلك فليس شيء من ذلك مسجداً وهو باق على ملك بانيه كما كان \*

برهان ذلك أن الهواء لا يملك، لأنه لا يضبط ولا يستقر، وقال تعالى: (وإن المساجد لله) فلا يكون مسجداً إلا خارجاً عن ملك كل أحد دون الله تعالى لا شريك له، فأذلك كذلك فكل بيت متملك لأنسان فله أن يعليه ما شاء، ولا يقدر على إخراج الهواء الذي عليه عن ملكه، وحكمه الواجب له لا إلى انسان ولا غيره. \* وكذلك إذا بنى على الأرض مسجداً وشرط الهواء له يعمل فيه ما شاء - فلم يخرج به

وهو ثابت في أبي داود (ج ١ ص ١٧٠ و ١٧١) وهو صحيح، فانه «محمد بن الصباح بن سفيان ابن أبي سفيان» (١) مضى هذا الحديث في المسألة ٣٩٩ ص ٤٤ من هذا الجزء. (٢) في النسخة رقم (١٦) «عمر بن العباس» وهو خطأ (٣) في الأصلين «شبة يعني ابن عثمان ابن طلحة بن أبي طلحة» وزيادة طلحة في النسب خطأ، صححناه من التهذيب ومن طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٣٣١) (٤) في البخارى من هذا الاسناد (ج ٩ ص ١٦٦) «جلست الى شبة في هذا المسجد» الخ، وفيه من طريق أخرى (ج ٢ ص ٢٩١) «جلست مع شبة على الكرسي في الكعبة» (٥) يتم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الواو المفتوحة: ي ضربين، يقال: شوف الجارية يزنيها \*

عن ملكه إلا بشرط فاسد ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » \*

وأيضاً : فإذا عمل مسجداً على الأرض وأبقى الهواء لنفسه : فإن كان السقف له فهذا مسجد لا سقف له ، ولا يكون بناء بلا سقف أصلاً ، وإن كان السقف للمسجد فلا يحمل له التصرف عليه بالبناء ، وإن كان المسجد في العلو والسقف للمسجد (١) فهذا مسجد لا أرض له ، وهذا باطل ، فإن كان للمسجد فلا حق له فيه ، فأعما أبقى لنفسه بيتاً بلا سقف ، وهذا محال \*

وأيضاً : فإن كان المسجد سفلاً فلا يحمل له أن يبنى على رؤس حيطانه شيئاً ، واشتراط ذلك باطل ، لأنه شرط ليس في كتاب الله ، وإن كان المسجد علواً فله هدم حيطانه متى شاء ، وفي ذلك هدم المسجد وانكفاؤه ، ولا يحمل منه من ذلك ، لأنه منع له من التصرف في ماله ، وهذا لا يحمل (٢) \*

٥٠٤ — مسألة — والبيع جائز في المساجد ، قال الله تعالى (وأحل الله البيع) ولم يأت نفي عن ذلك إلا من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وهي محيطة (٣) \*

٥٠٥ — مسألة — الصلاة الوسطى \*

والصلاة الوسطى هي المصير ، واختلاف الناس في ذلك : فصح عن زيد بن ثابت وأسماء ابن زيد : أنها الظهر . وروى أيضاً عن أبي سعيد الخدري . وروى أيضاً عن عائشة أم المؤمنين وأبي هريرة وابن عمر باختلاف عنهم . وروى أيضاً عن جملة من أصحاب النبي ﷺ

(١) هكذا في النسخة رقم (١٦) ، وفي النسخة رقم (٤٥) «والسقف الباني» بدون تقطع ، ولعل الصواب «والسقف للباني» فيصح الكلام (٢) في النسخة رقم (٤٥) «لا يجوز» (٣) حديث عمرو بن شعيب رواه الترمذي (ج ١ ص ٦٦) والبيهقي (ج ٢ ص ٤٤٨) ونسبه الشوكاني (ج ٢ ص ١٦٦) إلى أحمد وأصحاب السنن ونقل عن ابن خزيمة تصحيحه . وحسنه الترمذي ونقل عن البخاري قال «رأيت أحمد وإسحق — وذكر غيرهما — يحتجون بحديث عمرو بن شعيب ، قال محمد : وقد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو » والحق أن أحاديث عمرو بن أبيه عن جده أحاديث صحيحة إذا صح الاستناد إلى عمرو ، وقد جاء في روايات كثيرة التصريح من شعيب بسامع من جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد حققنا هذا في مواضع كثيرة والحمد لله \*

وعن أبي موسى الأشعري : أنها الصبح . وعن ابن عباس وابن عمر باختلاف عنهما . وعن علي ولم يصح عنه . وهو قول طاوس وعطاء ومجاهد وعكرمة ، وهو قول مالك ، وعن بعض الصحابة رضى الله عنهم : أنها المغرب . وروينا عن طريق قتادة عن سعيد بن المسيب وقد ذكر عن بعض العلماء أنه قال : هي العتمة \*

وذهب الجمهور الى أنها العصر \*

واحتج من ذهب الى انها الظهر بما روينا عن زيد بن ثابت باسناد صحيح قال : « كان رسول الله ﷺ يصلى الظهر بالمهاجرة ، والناس في قائلتهم وأسواتهم ، ولم يكن يصلى وراء رسول الله ﷺ إلا الصف والصفان ، فأقر الله تعالى ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ) فقال رسول الله ﷺ : لينتهين أقوام أولأحرقن بيوتهم . قال زيد ابن ثابت : قبلها صلاتان وبمدها صلاتان » (١) \*

قال علي : ليس في هذا بيان جلي بأنها الظهر \*

واحتج من ذهب الى أنها المغرب بأن أول الصلوات فرضت الظهر ، فهي الأولى ، وبذلك سميت الأولى ، وبمدها العصر ، صلاتان للنهار ، فالمغرب هي الوسطى ، وبأن بعض الفقهاء لم يجعل لها إلا وقتاً واحداً \*

قال علي : وهذا لاحجة فيه ، لأنها خمس أبدأ بالمدد من حيث شئت ، فثلاثة الوسطى ، ومن جعل لها وقتاً واحداً فقد أخطأ ، إذ قد صح النص بأن لها وقتين كسائر الصلوات \*

وما نعلم لمن ذهب الى أنها العتمة حجة نشغل بها \*

واحتج من قال إنها الصبح بأن قال : إنها تصلى في سواد من الليل وبياض من النهار \*

قال علي : وهذا لا شيء ، لأن المغرب تشاركها في هذه الصفة ، وليس في كونها كذلك بيان بأن إحداها الصلاة الوسطى \*

وقالوا : قد صح عن رسول الله ﷺ انه قال : « من صلى الصبح في جماعة فكأنما قام ليلة ومن صلى المشاء الآخرة في جماعة فكأنما قام نصف ليلة » \*

قال علي : ليس في هذا تفضيل لما على الظهر ولا على المصر ولا على المغرب ، وإنافيه تفضيلها على العتمة قطع ، وليس في هذا بيان أنها الصلاة الوسطى ، وقد صح عن النبي

(١) رواه أحمد (ج ٥ ص ١٨٣) وأبو داود (ج ١ ص ١٥٩) بمناه ، وكذلك الطبري في تفسيره من حديث زيد بن ثابت ، ومن حديث أسامة بن زيد (ج ٣ ص ٣٤٨) \*

«من فاته صلاة العصر فكأنها وتر أهله وماله» \*  
 وذكروا قول رسول الله ﷺ: «تتعاقب فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار،  
 يجمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر» \*

قال علي: قد شاركها في هذا صلاة العصر، وليس في هذا بيان بأن إحداها هي  
 الصلاة الوسطى. وكذلك القول في قوله عليه السلام: «ان استطعتم ان لاتنبلوا على  
 صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها فافعلوا» «ومن صلى البردين (١) دخل  
 الجنة» ولا فرق \*

وذكرنا قول الله تعالى (وقرآن الفجر إن قرآن الفجر كان مشهوداً) \*  
 وهذا لا يبين فيه بأنها الوسطى، لأنه تعالى أمر في هذه الآية بغير الصبح كما أمر  
 بصلاة الصبح قال تعالى: (أتم الصلاة لادلوك الشمس الى غسق الليل وقرآن الفجر إن قرآن الفجر  
 كان مشهوداً) فالأمر بجميعها سواء، وقد صرح ان الملائكة تتعاقب في الصبح والعصر،  
 فقرآن العصر مشهود كقرآن الفجر ولا فرق، وليس في قوله تعالى: ( وقرآن الفجر إن  
 قرآن الفجر كان مشهوداً) دليل على أن قرآن غير الفجر من الصلوات ليس مشهوداً، حاشا  
 لله من هذا بل كلها مشهود بلا شك \*  
 واحتجوا بأنها أصعب الصلوات على المصلين، في الشتاء للبرد، وفي الصيف للنوم  
 وقصر الليالي \*

قال علي: وهذا لا دليل فيه أصلاً على أنها الوسطى، والظهر يشتد فيها الحر حتى  
 تكون أصعب الصلوات كما قال زيد بن ثابت \*  
 قال علي: هذا كل ما احتجوا به، ليس في شيء منه حجة، وإنما هي ظنون كاذبة،  
 وقد قال تعالى: (ان يتبعون الا ظن وان الظن لا يقضي من الحق شيئاً) وقال عليه السلام  
 «إياكم والظن فان الظن كذب الحديث» ولا يحمل الاخبار عن مراد الله تعالى بالظن  
 الكاذب، وماذا الله من ذلك \*

وقد قال قوم: نجعل كل صلاة هي الوسطى! \*  
 قال علي: وهذا لا يجوز، لأن الله تعالى خص بهذه الصفة صلاة واحدة، فلا يحمل عليها

(١) يفتح الهمزة واسكان الراء، ويقال «الأبردان» وهما النداء والمشي. وهذا الحديث  
 رواه الشيخان وغيرهما من حديث ابي موسى مرفوعاً \*

على أكثر من واحدة ، ولا على غير التي (١) أراد الله تعالى بها ، فيكون من فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه كاذبا على الله تعالى \*  
قال على . فوجب طلب مراد الله تعالى بالصلاة الوسطى من بيان رسول الله ﷺ ،  
لامن غيره ، قال تعالى . (لتبين للناس ما نزل إليهم) \*

فنظرنا في ذلك فوجدنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري  
ثنا البخاري ثنا عبد الله بن محمد - هو المسندي - وعبد الرحمن بن بشر ، قال عبد الرحمن ثنا يحيى  
ابن سميد - هو القطان - ، وقال المسندي . ثنا يزيد ، ثم اتفق يزيد ويحيى قالا . أنا هشام  
هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي قال قال رسول الله ﷺ  
يوم الخندق : « شغلونا عن الصلاة الوسطى (٢) حتى غابت الشمس ، ملائكة قبورهم  
ويوتهم - أو أجوافهم - نارا » (٣) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن  
محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا محمد بن الثني ثنا محمد بن جعفر وابن أبي  
عدى قالا ثنا شعبة قال سمعت قتادة عن أبي حسان - هو مسلم الأجرد - عن عبيدة  
السلماني عن علي قال قال رسول الله ﷺ يوم الأحزاب : « شغلونا عن الصلاة الوسطى حتى  
آتت الشمس ، ملائكة يوتهم وقبورهم نارا » هذا لفظ ابن أبي عدى ، ولفظ محمد بن جعفر  
« قبورهم أو يوتهم أو بطونهم نارا » (٤) \*

حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود ثنا أحمد بن دحيم ثنا إبراهيم بن حماد ثنا إسماعيل  
ابن إسحاق ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ثنا يحيى بن سميد القطان وعبد الرحمن بن مهدي  
ثنا سفيان الثوري (٥) عن عاصم بن أبي النجود (٦) عن زرين حبيش قال : قلت لعبيدة :  
سل عليا عن الصلاة الوسطى ، فسأله ، فقال : كنا زاهاة صلاة الفجر ، حتى سمعت رسول الله ﷺ  
يقول يوم الأحزاب : « شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ملائكة قلوبهم

(١) في النسخة رقم (١٦) . « ولا يحل غير التي » الخ وما هنا أصح (٢) الذي في البخاري في  
هذا الاستناد (ج ٦ ص ٦٥) « حبسونا عن صلاة الوسطى » (٣) رواه البخاري بأسانيد  
وألفاظ مختلفة (ج ٤ ص ١١٦ وج ٥ ص ٢٤١ وج ٨ ص ١٥٢ و ١٥١) (٤) في مسلم (ج ١  
ص ١٧٤) (٥) في النسخة رقم (٤٥) « عن سفيان الثوري » (٦) بفتح النون المشددة كما ضبطه  
صاحب القاموس \*

وأجواهم أو يوتهم (١) نارا» \*

قال علي : وقد روينا أيضا من طريق حماد بن زيد عن عاصم بن بهدلة (٢) عن زرعة عن أبي طالب عن النبي ﷺ . وروينا أيضا من طريق مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وأبي كريب قالوا : ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن شتير بن شكل (٣) عن علي عن النبي ﷺ (٤) وشتير تابعي ثقة ، وأبوه أحد الصحابة ، وقد سمع شتير من علي ، (٥) وروينا أيضا من طريق (٦) \*

فهذه آثار متظاهرة متوازنة لا يسع الخروج عنها ، وهو قول جماعة من السلف ، كما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى \*

قال علي : فتأمل بعض المخالفين بأن ذكروا ما روينا من طريق ابن جريج عن نافع : أن حفصة (٧) أم المؤمنين كتبت بخط يدها في مصحفها ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ) (٨) \*

(١) روى الطبري في التفسير نحوه (ج ٢ ص ٣٤٥) عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن بن مهدي . ورواه أيضا عن ذكرى بن عيسى عن عبيد الله عن إسرائيل عن عاصم ، وهذه أسانيد صحيحة جدا (٢) يفتح الموحدة وإسكان الهاء ، وفتح الدال المهملة ، وفي النسخة رقم (٤٥) بالذال المعجمة وهو تصحيف . وعاصم بن بهدلة هو عاصم بن أبي النجود (٣) شتير : بضم الشين المعجمة وفتح التاء ، وشكل بالشين المعجمة والكاف المفتوحين . (٤) في صحيح مسلم (ج ١ ص ١٧٤) (٥) التصريح بماع شتير من علي هو في رواية البيهقي من طريق الثوري عن الأعمش عن أبي الضحى (ج ١ ص ٤٦٠) (٦) في النسخة رقم (١٦) «من طريق» وهو خطأ . وهذه الطرق في صحيح مسلم وتفسير الطبري وغيرها (٧) في النسخة رقم (٤٥) «عن نافع او حفصة» وهو خطأ ظاهر (٨) رواه الطبري (ج ٢ ص ٣٤٤) من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن حفصة : «أنها قالت لكتاب مصحفها : إذا بلغت مواقيت الصلاة فأخبرني حتى أخبرك بما سمعت رسول الله ﷺ ، فلما أخبرها قالت : أكتب فاني سمعت رسول الله ﷺ يقول : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر » وإسناده صحيح جدا ، وهو يرد على من استدلل باللفظ الذي هنا على انها غير العصر ، ويبين ان المراد ليس تلاوة الآية ولكن تفسير الصلاة الوسطى . وروى نحو رواية المؤلف مالك في الموطأ (ص ٤٩) والطبري (ج ٢ ص ٣٤٩) عن عمرو بن دافع مولى عمر بن

وبما روينا عن عبد الرزاق عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع : أن أم سلمة أم المؤمنين أمرته أن ينسخ لها مصحفاً ، وأمرته أن يكتب فيه إذا بلغ إلى هذا المكان ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر . وقوموا لله قانتين ) (١) \*

وعن مالك عن زيد بن أسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة أم المؤمنين أنها أملت عليه في مصحف كتبه لها : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ) وقالت « سمعتها من رسول الله ﷺ » (٢) \*

وعن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه : كان في مصحف عائشة أم المؤمنين ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين ) (٣) \*

وعن يحيى بن سعيد القطان عن شعبة عن أبي إسحاق عن عمير بن يريم (٤) سمعت ابن عباس يقول : ( حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر ) \*

وعن إسرائيل عن عبد الملك بن عمير (٥) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : كان أبي ابن كعب يقرؤها : ( على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر ) \*

الخطاب عن مصحف حفصة بنت عمر (١) عبد الله بن رافع هذا هو مولى أم سلمة ، وقدر وى الطبري حديثه ( ج ٢ ص ٤٤٣ ) من طريق وكيع عن داود بن قيس (٢) في الموطأ ( ص ٤٨ و ٤٩ ) وأبو داود من طريق مالك ( ج ١ ص ١٥٨ ) والطبري ( ج ٢ ص ٣٤٩ ) من طريق سعيد عن زيد بن أسلم . (٣) رواه الطبري ( ج ٢ ص ٣٤٣ ) من طريق الحجاج عن حماد عن هشام عن أبيه قال . « كان في مصحف عائشة . حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر » (٤) هكذا في الأصلين « يريم » بالياء آخر الحروف ، وفي تفسير الطبري ( ج ٢ ص ٣٤٩ ) « عمير بن يريم » وقدر واه من طريق وهب بن جرير عن شعبة عن أبي إسحق عن عمير هذا ، ولم أجده ترجمه يظهر منها صحة اسمه ، إلا أن ابن سعد ذكره باسم « عمير » فقط ، وأنه مولى أم الفضل بنت الحارث أم بني العباس بن عبد المطلب وأنه يروى عنها وعن ابنها عبد الله بن عباس وقال « وفي بعض الرواية عمير مولى ابن عباس وإنما هو مولى أمه » ( ج ٥ ص ٢١١ ) وسماه ابن حجر في التهذيب « عمير بن عبد الله » وله ابن اسمه « عبد الله بن عمير » قلل ذلك أصله « عمير أبو عبد الله » فاشتبه على بعض الرواة (٥) في النسخة رقم (١٦) « عن عبد الملك بن عمير » وهو خطأ ، فانه « عبد الملك بن عمير بن سويد ابن حارثة » و يروى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى \*



قلوا فدل هذا على انها ليست صلاة المص \*

قال على : هذا اعتراض في غاية الفساد ، لأنه كله ليس منه عن رسول الله ﷺ نرى  
وإنما هو موقوف على حفصة وأم سلمة وعائشة أمهات المؤمنين وابن عباس وأبي بن  
كعب ، حاشا رواية عائشة فقط ، ولا يجوز أن يمارض نص كلام رسول الله ﷺ  
بكلام غيره \*

فإن وهنوا تلك الروايات ، قيل لهم : هذه الروايات هي الواهية : وهذا كله لا يجوز  
مم نقول لهم : من العجب احتجاجكم بهذه الزيادة التي اسم محمون منا على انها  
لا يحمل لاحد أن يقرأ بها ولا أن يكتبها في مصحفه وفي هذا بيان انها واثبات لا تقوم بحاجة .  
وكل ما كان عن رسول الله ﷺ فلا حاجة فيه ، لأن الله تعالى لم يأمر عند التنازع بالرد  
الى أحد غير كتابه وسنة رسوله ﷺ ؟ لا الى غيرها ، فمن حكم في التنازع غيرها فقد  
عصى الله تعالى وخالف أمره ، فهذا برهان كاف \*

ثم آخر ، وهو . ان الرواية قد تمارضت عن هؤلاء الصحابة المذكورين — على  
ان نسلم لكم كل ما تريدون في معنى هذه اللفظة الزائدة التي في هذه الآثار وهي .  
أنا ربنا خبر أم سلمة من طريق وكيع عن داود بن قيس عن عبد الله بن رافع . ان  
أم سلمة أم المؤمنين كتبت مصحفاً قالت : اكتب (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى  
صلاة المص) (١) هكذا بلا واو \*

وأما خبر ابن عباس فروينا من طريق وكيع عن شعبة عن أي اسحاق السبيعي  
عن عمير بن يريم قال : سمعت ابن عباس يقول : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى  
صلاة المص) هكذا بلا واو \*

فاختلف وكيع وعبد الرزاق على داود (٢) بن قيس في حديث أم سلمة ، واختلف وكيع  
ويحيى على شعبة (٣) في حديث ابن عباس ، وليس وكيع ودون يحيى ولا دون عبد الرزاق \*  
وأما خبر أي بن كعب فروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن أبي  
بكر عن محبوب أبي جعفر (٤) عن خالد الحذاء عن أبي قلابة قال : في قراءة أبي بن كعب

(١) هكذا في رواية الطبري التي أشرنا اليها من طريق وكيع . ولا فرق عندنا في المعنى  
بين اثبات الواو وبين حذفها فإن المراد بكل منهما تفسير معنى الصلاة الوسطى . وهو  
الظاهر الذي تؤيده الروايات الأخرى وأقوال الصحابة المروي عنهم انفسهم (٢) في النسخة  
رقم (١٦) «عن داود» (٣) في النسخة رقم (١٦) «عن شعبة» (٤) هكذا في النسخة رقم (١٦)

صلاة الوسطى صلاة العصر فليست هذه الرواية دون الأولى ، فقد اختلف على أبي ابن كعب أيضاً \*

وأما خبر عائشة فأننا روينا من طريق عبد الرحمن بن مهيدي عن أبي سهل (١) محمد بن عمرو الأنصاري عن محمد بن أبي بكر عن عائشة أم المؤمنين قالت : الصلاة الوسطى صلاة العصر : فهذه أصح رواية عن عائشة ، وأبو سهل (٢) محمد بن عمرو الأنصاري ثقة . روى عنه ابن مهيدي ووكيع ومعمرو وعبد الله بن المبارك وغيرهم (٣) \*

فبطل التعلق بشيء مما ذكرنا قبل ، إذ ليس بعض ما روى عن هؤلاء المذكورين بأولى من بعض ، والواجب الرجوع إلى ما صح عن رسول الله ﷺ في ذلك ، وقد ذكرنا أنه لم يصح عنه عليه السلام إلا أن الصلاة الوسطى صلاة العصر \*

فإن قيل : فكيف تصنعون أتم في هذه الروايات التي أوردت عن حفصة وعائشة وأم سلمة وأبي وابن عباس ؟ - : التي فيها « صلاة العصر » والتي فيها « صلاة العصر » عنهم لا ووا جاشا حفصة (٤) : وكيف تقولون في القراءة بهذه الزيادة ، وهي لا تخلل القراءة بها اليوم ؟ \*  
الجوابنا والله تعالى التوفيق : إن الذي يظن من اختلاف الرواية في ذلك فليس اختلافاً بل المعنى في ذلك مع الواو ومع استقاطها سواء ، وهو أنها تمعاف (٥) الصفة على الصفة ، لا يجوز غير ذلك ، كما قال الله تعالى (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) فرسول الله ﷺ

وفي النسخة رقم (٤٥) «عن محبوب بن أبي جعفر» ولم أجده ترجمة ولا ذكراً ، ولا أدري أيهما الصواب ولعله محرف عن اسم آخر ؟ (٢٥١) في النسخة رقم (٤٥) «أبي سهل» في الموضعين وهو خطأ (٣) أبو سهل هذا ضعيف . وقد روى الطبري هذا الاثر عن سفيان بن وكيع عن أبيه عن محمد بن عمرو (ج ٣ ص ٣٤٣) ولكن وقع فيه «عن محمد بن عمرو وأبي سهل الأنصاري» فجعلهما اثنين وهو خطأ مطبعي . ورواه أيضاً من طريقين عن قتادة عن أبي أيوب عن عائشة . وأبو أيوب هو الراعي الأزدي وهو ثقة ، وسيد كرم المؤلف هذه الرواية (٤) بل حفصة روى عنها أيضاً باسناد صحيح كالسابق عن الطبري . أنها قالت عن النبي ﷺ «والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر» وقد روى العاصمي أيضاً باسناد صحيح (ج ٣ ص ٣٤٩) عن نافع قال : «فقرأت ذلك المصحف يعني مصحف حفصة فوجدت فيها الواو» وهذا يدل على أن رواية اثبات الواو إنما هي على معنى التفسير للصلاة الوسطى (٥) في النسخة رقم (٤٥) «لمعطف» \*

هو خاتم النبيين ، وكما تقول : أكرم إخوانك (١) وأباز يد الكريم والحبيب أن محمد فابوزيد هو الحبيب ، وهو أخو محمد ، فقوله «صلاة العصر» (٢) بيان للصلاة الوسطى فهي الوسطى (٣) وهي صلاة العصر ، وأما قوله عليه السلام : «شغلونا عن الصلاة الوسطى صلاة العصر» فلا يحتمل تأويل أصلاً ، فوجب بذلك حمل قوله عليه السلام «والصلاة الوسطى صلاة العصر» على أنها عطف صفة على صفة ولا بد \*

وبين أيضاً صحة هذا التأويل عنهم ما قد أوردناه عنهم أنفسهم من قولهم «والصلاة الوسطى صلاة العصر» . وصحت الرواية عن عائشة بأنها العصر وهي التي روت نزول الآية وفيها (صلاة العصر) فصيح أنها عرفت (٤) أنها صفة لصلاة العصر ، وهي سميت النبي ﷺ يتلوها كذلك ، وبهذا ارتفع (٥) الاضطراب عنهم ، وتتفق أقوالهم ، ويصح كل ما روى عن رسول الله ﷺ في ذلك ، ويتقن الاختلاف ، وحاشا لله أن يأني اضطراب عن رسول الله ﷺ ، ومن أفي من هذا الم يحصل على ما ريد ، ووجب الاضطراب في الرواية عنهم ، ولم يكن بعض ذلك أولى من بعض ، ووجب سقوط الروايتين معاً ، وصح ما جاء في ذلك عن النبي ﷺ ، وبطل الاعتراض عليه بروايات اضطرب على أصحابها بما يحتمل التأويل مما يدعيه المخالف ، وبما لا يحتمل التأويل مما يوافق قولنا ، والله الحمد \*

وأما القراءة بهذه الزيادة فلا تحمل ، ومعاذ الله أن يزيد أمهات المؤمنين وأبي وابن عباس في القرآن ما ليس فيه ، والقول في هذا : هو أن تلك اللفظة كانت منزلة ثم نسخ لفظها \*

كما حدثنا حماد ثنا ابن مفرج ثنا ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق ثنا ابن جريج (٦) أخبرني عبد الملك بن عبد الرحمن عن أمه أم حميد بنت عبد الرحمن قالت : سألت عائشة أم المؤمنين عن الصلاة الوسطى ؟ فقالت : كنا نقرؤها في الحرف الأول على

(١) في النسخة رقم (٤٥) «أكرم الله إخوانك» الخ وما هنا أظهر (٢) في النسخة رقم (٤٥)

«صلاة العصر» بدون واو وهو خطأ (٣) قوله «فهي الوسطى» سقط من النسخة رقم (٤٥)

خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) «علت» (٥) في النسخة رقم (٤٥) «يرتفع» (٦) في النسخة

م رقم (٤٥) «عن ابن جريج» \*

عهد رسول الله ﷺ ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر (١) وقوموا لله قانتين ) \*

حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا إسحاق بن إبراهيم - هوابن راهويه - أنابجي بن آدم ثنا الفضيل بن مزروق عن شقيق بن عقبة عن البراء بن عازب قال : « نزلت هذه الآية ( حافظوا على الصلوات وصلاة العصر (٢) ) . فقرأناها ماشاء الله ، ثم نسخها الله تعالى فنزلت : ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ) . فقال رجل كان جالساً عند شقيق له : هي إذن صلاة العصر ، فقال البراء : قد أخبرتك كيف نزلت ؟ وكيف نسخها الله ؟ والله أعلم » \*

قال علي : فصح نسخ هذه اللفظة ، وبقي حكمها كآية الرجم ، والله تعالى التوفيق ، وقد ثبتها من ذكرنا من أمهات المؤمنين على معنى التفسير والله أعلم \*

قال علي : وقال : بهذا من السلف طائفة \*

كاروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أنه قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر (٣) \*

ومن طريق إسماعيل بن إسحاق ثنا علي بن عبد الله - هو ابن المديني - ثنا بشر بن الفضل ثنا عبد الله بن عثمان عن عبد الرحمن بن نافع : أن أبا هريرة سئل عن الصلاة الوسطى !! فقال للذي سأله : أليست تقرأ القرآن ؟ قال : بلى ، قال : فاني سأقرأ عليك بها القرآن حتى تفهمها ، قال الله تعالى : ( أقم الصلاة لدلوك الشمس الى غسق الليل ) الغرب وقال : ( من بعد صلاة المشاء ) العتمة ، وقال ( وقرآن الفجر إن قوامه الفجر كان مشهوداً )

(١) ورواه الطبري ( ج ٢ ص ٣٤٣ ) عن سعيد بن يحيى الأموي عن أبيه عن ابن جريج باسناد ، وفيه « صلاة العصر » بخلف الواو ورواه عن عباس بن محمد عن حجاج عن ابن جريج باسناد باثباتها (٢) هكذا في النسخة رقم (٤٥) وهو الموافق لصحيح مسلم ( ج ١ ص ١٧٥ ) وفي النسخة رقم (١٦) « على الصلوات والصلوة الوسطى وصلاة العصر » وهو خطأ في الرواية ، وانظر الطبري ( ج ٢ ص ٣٤٦ ) (٣) روى نحوه الطبري ( ج ٢ ص ٣٤٢ و ٣٤٣ ) \*

الفداء ، ثم قال : حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى هي المصّر ، هي المصّر (١) \*  
وعن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه : أنه كان يرى الصلاة الوسطى  
صلاة المصّر (٢) \*

وعن يحيى بن سعيد القطان عن سليمان التيمي عن قتادة عن أبي أيوب - هو يحيى بن  
يزيد (٣) الراعي - عن عائشة أم المؤمنين قالت : الصلاة الوسطى صلاة المصّر \*  
وعن القاسم بن محمد عن مثل ذلك \*

وعن سفيان بن عيينة عن مسمر بن كدام عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن علي بن  
أبي طالب في الصلاة الوسطى قال : هي التي فرط فيها ابن داود (٤) يعني صلاة المصّر \*  
وعن يحيى بن سعيد القطان عن أبي حيان (٥) يحيى بن سعيد التيمي حدثني أبي :  
إن سائلاً سأله : أي الصلوات يأمر المؤمنين الوسطى ؟ وقد نادى مناديه المصّر ،  
فقال : هي هذه \*

قال علي : لا يصح عن علي ولا عن عائشة غير هذا أصلاً ، وقد روينا قبل عن أم  
سلمة أم المؤمنين وابن عباس وأبي بن كعب ، وروى أيضاً عن أبي أيوب الأنصاري (٦) \*  
وعن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : الصلاة الوسطى صلاة المصّر \*  
وعن أبي هلال عن قتادة قال : الصلاة الوسطى صلاة المصّر \*  
وعن معمر عن الزهري قال : الصلاة الوسطى صلاة المصّر \*  
وعن معمر عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين عن عبيدة السلماني قال : الصلاة  
الوسطى صلاة المصّر \*

(١) في النسخة رقم (١٦) « فقال هي المصّر » زيادة « فقال » وعدم تكرار لفظ  
« هي المصّر » (٢) روى محمود الطبري (ج ٢ ص ٣٤٣) (٣) هكذا في الأصلين ، وهو خطأ ،  
بل هو يحيى بن مالك ، كافي طبقات ابن سعد (ج ٧ ص ١٦٤) والسكني للولابي (ج ١  
ص ١٠٢) والتهذيب وغيرها (٤) يعني سليمان بن داود نبي الله عليه السلام ، وقد روى  
الطبري نحو هذا (ج ٢ ص ٣٤٢) (٥) في النسخة رقم (٤٥) « عن ابن حيان » وهو خطأ .  
وأبو حيان هذا هو يحيى بن سعيد بن حيان التيمي الكوفي مات سنة ١٤٥ (٦) في الطبري  
(ج ٢ ص ٣٤٤) \*

وهو قول سفيان الثوري، وأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد بن حنبل وداود وجميع أصحابهم، وهو قول إسحاق بن راهويه وجمهور أصحاب الحديث، وقد روينا أيضاً مستنداً إلى النبي ﷺ من طريق ابن مسعود وسمرة (١) \*

٥٠٦ - مسألة - ورفع الصوت بالتكبير إثر كل صلاة حسن \*

حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي مبيد مولى ابن عباس - وهو جد عمرو - (٢) قال سمعته يحدث عن ابن عباس قال: « ما كنا نعرف انقضاء صلاة رسول الله ﷺ الا بالتكبير » \*

قال علي: فان قيل: قد نسي أبو مبيد هذا الحديث وأنكره (٣) قلنا: فكان ماذا؟! عمرو وأوثق الثقات، والنسيان لا يبرئ منه آدمي، والحجة قد قامت برواية الثقة \*

٥٠٧ - مسألة - وجلس الامام في مصلاه بعد سلامه حسن مباح لا يكره، وإن قام ساعة يسلم فحسن \*

حدثنا عبدالله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كامل فضيل بن حسين الجحدري عن أبي عوانة عن هلال بن أبي حميد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن البراء بن عازب قال: « رُمِقت الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) فوجدت قيامه فركعته، فاعتداله بعد ركوعه فسجدته (٥) فجلسته بين السجدين فسجدته فجلسته وجلسته (٦) ما بين

(١) حديث ابن مسعود مرفوعاً عند الطبري (ج ٢ ص ٤٤٥ و ٣٤٥) وكذلك عنده نحوه عن ابن عباس وأبي هريرة حديث سمرة عنده أيضاً (ص ٣٤٦) (٢) أبو مبيد هذا اسمه « نافع » بالفاء والذال المعجمة، ووقع في طبقات ابن سعد (ج ٥ ص ٢١٦) « نافع » بالقاف والذال المهملة وهو تصحيف. ولم أجد ما يبين أنه كان جد عمرو لأبيه وأولامه (٣) في مسلم (ج ١ ص ١٣٦) بعد ذكر الحديث: « قال عمرو: فذكرت ذلك لأبي مبيد فأنكره وقال: لم أحديثك بهذا، قال عمرو: وقد أخبرني قبل ذلك » (ج ١ ص ١٦٣) (٤) في مسلم (ج ١ ص ١٣٦) « مع محمد ﷺ » وهو الموافق لما مضى في المسألة ٤٥٢ (ج ٤ ص ٢٢١) (٥) لفظ « فسجدته » مخذوف في النسخة رقم (٤٥) وهو خطأ (٦) أثبت كلمة « وجلسته » هو الصواب كما حققناه في المسألة ٤٥٢ وتأيد أيضاً بأثبتها هنا فالحمد لله \*

التسليم والانصراف — : قريبا من السواء \*

حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا احمد بن شعيب أنا محمد بن سلمة ثنا ابن وهب عن يونس بن يزيد قال ابن شهاب: أخبرني هند الفراسية أن أم سلمة أم المؤمنين أخبرتها: «ان النساء كن اذا سلمن (١) من الصلاة قمن ، وثبت رسول الله ﷺ ومن صلى من الرجال ماشاء الله ، فاذا قام رسول الله ﷺ قام الرجال \*» وقد صحت أخبار كثيرة مسندة تدل على هذا.

وبه الى أحمد بن شعيب : أنا يعقوب بن ابراهيم ثنا يحيى — هو ابن سعيد القطان — عن سفيان الثوري حدثني يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه : «أنه صلى مع رسول الله ﷺ الصبح ، فلما صلى انحرف» (٢) \* قال علي: وكلا الأمرين مأثور عن السلف \*

روينا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه : أنه كان اذا سلم كأنه على الرضف (٣) حتى يقوم \*

وروينا خلافاً لذلك عن ابن مسعود : أنه سئل عن الرجل يصلي المكتوبة: أيتطوع في مكانه ؟ قال : نعم ، ولم يفرق بين إمام وغير إمام \* وعن سفيان الثوري عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : انه كان يؤمهم ثم يتطوع في مكانه \*

وعن ابن جريج عن عطاء قال . قد كان يجلس الامام بعد ما يسلم \* وعن ابراهيم بن مهسرة . قيل لطاوس : أيتحول الرجل اذا صلى المكتوبة من مكانه ليتطوع ؟ فقال . (أتمتعون الله بدينكم) ؟ ! .

٥٠٨ — مسألة — ومن وجد الامام جالسا في آخر صلاته قبل أن يسلم ففرض عليه أن يدخل معه ، سواء طمع بأدراك الصلاة من أولها في مسجد آخر أو لم يطمع ، فإن وجده قد سلم فإن طمع بأدراك شيء من صلاة الجماعة في مسجد آخر لامتقته في قصده

(١) في النسخة رقم (١٦) «كن اذا سلموا» وهو خطأ ، وما هنا هو الموافق للنسائي (ج ١ ص ١٩٦) (٢) في النسائي (ج ١ ص ١٩٩) (٣) يفتح الراء واسكان الضاد بالمعجمة وآخره فاء . وهي الحجازة التي حيث بالشمس او بالنار ، واجدتها وضفة \*

ففرض عليه النهوض اليه . ولا يجوز الاسراع الى الصلاة، وإن علم أنها قد ابتدئت \*  
 حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريدي ثنا البخاري  
 ثنا ابو نعيم - هو الفضل بن دكين - ثنا شيان عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن  
 عبد الله بن أبي قتادة عن ابيه قال . « بينا (١) نحن نصلي مع رسول الله ﷺ اذ سمع  
 جلبة رجال (٢) ، فلما صلى قال . ما شأنكم ؟ قالوا : استعجلنا الى الصلاة ، قال : فلا تفعلوا ،  
 اذا انتم الصلاة فليكن السكينة (٣) ، فادركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » \*  
 وبه الى البخاري : ثنا آدم ثنا (٤) ابن أبي ذئب حدثني (٥) الزهري عن سيب بن  
 المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « اذا سمعتم الاقامة فامشوا الى الصلاة  
 وعليكم السكينة (٦) والوقار (٧) فادركتم فصلوا ، وما فاتكم فاتموا » \*  
 فهذا عموم لما أدركه المراء من الصلاة ، قل أم كثر ، وهذا الخبران زائدان على  
 الخبر الذي فيه : « من أدرك من الصلاة مع الامام ركعة فقد أدرك الصلاة » ولا يحل  
 ترك الأخذ بالزيادة \*  
 وروينا عن ابن مسعود : أنه أدرك قوما جلوسا في آخر صلاتهم فقال : أدركتم  
 إن شاء الله \*  
 وعن شقيق بن سلمة : من أدرك التشهد فقد أدرك الصلاة \*  
 وعن الحسن قال : اذا أدركتم سجودا سجد معهم \*  
 وعن ابن جريج : قلت لمطاء : إن سمع الاقامة أو الأذان (٨) وهو يصلي المكتوبة  
 أيقطع صلاته ويأتى الجماعة ؟ قال : إن ظن أنه يدرك من المكتوبة شيئا ف نعم \*  
 وعن سعيد بن جبير : أنه جاء قوما فوجدهم قد صلوا ، فسمع مؤذنا فخرج اليه \*  
 وروينا : أن الأسود بن يزيد فعله أيضاً \*

(١) في الأصلين « بينا » وما هنا هو الذي في البخاري (ج ١ ص ٣٥٩) (٢) في بعض نسخ  
 البخاري « جلبة الرجال » (٣) هكذا الأصلين بدون الباء ، وفي البخاري « فليكن بالسكينة »  
 بآتياتها (٤) في النسخة رقم (٤٥) « حدثني » (٥) في البخاري (ج ١ ص ٢٦٠) « حدثنا »  
 (٦) هكذا في الأصلين بمحذوف الباء ، وفي البخاري « وعليكم بالسكينة » بآتياتها (٧) في  
 البخاري زيادة « ولا تسرعوا » (٨) في النسخة رقم (٤٥) « ان سمع الأذان والاقامة »



وعن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة : إذا كان أحدكم مقبلا إلى صلاة فليمش على رسله (١) فإنه في صلاة ، فما أدرك فليصل ، وما فاتته فليقضه به ، قال عطاء . وإني لأستنه •  
وعن ثابت البناني قال . أقيمت الصلاة وأنس بن مالك واضع يده على رجل يقارب بين الخطأ ، فأتيناه إلى المسجد وقد سبقنا بركعة ، فصلينا مع الإمام وقضينا ما فاتنا فقال لى أنس : يا ثابت ، ألمحك ما صنعت بك ؟ قلت : نعم ، قال : صنعت في أخي زيد بن ثابت •  
وعن أبي ذر . من أقبل ليشهد الصلاة فأقيمت وهو في الطريق فلا يسرع ولا يزد على مشيته الأولى ، فما أدرك فليصل مع الإمام ، وما لم يدرك فليتمه •

وعن سفيان بن زياد (٢) أن الزبير أدركه وهو يجعل إلى المسجد ، فقال له الزبير : أقصد ، فإنك في صلاة ، لا تخطو خطوة إلا رفعك الله بها درجة ، أو حط عنك بها خطيئة •

قال على : وحديث الذي جاء وقد حفزه النفس فقال : « الله أكبر كبيرا » وحديث أبي بكره - : فيما النهى عن الإسراع أيضا •  
٥٠٩ - مسألة - ويستحب لكل معلى أن ينصرف عن يجنه ، فإن انصرف عن شاله فباح ، لا حرج في ذلك ولا كراهة •

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا حفص ابن عمر ثنا شعبة أخبرني أشعث بن سليم سمعت أبي عن مسروق عن عائشة قالت : « كان رسول الله ﷺ يمجبه التيمن في تملة وترجله ، وفي شأنه كله » (٣) •

وروي عن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن السدي : سألت أنس بن مالك : كيف أنصرف إذا صليت ؟ قاله : « أما أنا فأريت رسول الله ﷺ ينصرف على يجنه » •

(١) الرسل والرسلة - بكسر الراء وإسكان السين المهملة فيهما - : الرفق والتؤدة (٢) قال في لسان الميزان : « سفيان بن زياد عن الزبير بن العوام ، ما روى عنه سوى داود بن فراهيج ، وذكره ابن حبان في الثقات . » وقال ابن سعد في الطبقات (ج ٢ ص ٢٢٨) في ترجمة داود : « أخبرنا عبد الملك بن عمرو أبو عاصم المقدسي قال ثنا شعبة عن داود بن فراهيج قال حدثني مولى سفيان » فينب على الظن أنه هو مولى داود وداود هذا تابعي سمع أبا هريرة وأبا سعيد الخدري (٣) في البخاري (ج ١ ص ٨٩) « وترجله وطهوره وفي شأنه كله » •

وعن الحجاج بن النبال عن أبي عوانة عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن الأسود بن يزيد عن ابن مسعود: «رأيت رسول الله ﷺ أكثر ما ينصرف عن يساره، قال عمارة: فرأيت حجير رسول الله ﷺ عن يسار القبة» \*

٥١٠ - مسألة - ومن وجد الامام راكعاً أو ساجداً أو جالساً فلا يجوز البتة أن يكبر قائماً لكن يكبر وهو في الحال التي يجد إمامه عليها ولا يد، تكبيرتين ولا يد، إحداها للاحرام بالصلاة، والثانية للحال التي هو فيها . \*

لقول رسول الله ﷺ: «أعاجل الإمام ليؤتم به» ولقوله عليه السلام: «مأدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» فأمر عليه السلام (١) بالانضمام بالإمام، والانضمام به هو أن لا يخالفه الإنسان في جميع عمله، ومن كبر قائماً والإمام غير قائم فلم يؤتم به، فقد صلى بخلاف ما أمر، ولا يجوز أن يقضى ما فاتته من قيام أو غيره إلا بتمام صلاة الإمام، لا قبل ذلك. وبالله تعالى التوفيق. \*

### ﴿ صلاة المسافر ﴾<sup>(٢)</sup>

٥١١ - مسألة - صلاة الصبح ركعتان في السفر والحضر أبداً، وفي الخوف كذلك، صلاة المغرب ثلاث ركعات في الحضر والسفر والخوف أبداً، ولا يختلف عدد الركعات إلا في الظهر والعصر والعتمة، فإنها أربع ركعات في الحضر للصحيح والمريض، وركعتان في السفر، وفي الخوف ركعة، كل هذا إجماع متيقن، إلا كون هذه الصلوات ركعة في الخوف ففيه خلاف (٣) \*

٥١٢ - مسألة - وكون الصلوات المذكورة في السفر ركعتين فرض، سواء كان سفر طاعة أو ممعية، وألا طاعة ولا ممعية، أمناً كان أو خوفاً فمن أتمها أو بدأ عداً، فإن كان عالماً بأن ذلك لا يجوز بطلت صلاته، وإن كان ساهياً سجد للسهو بعد السلام فقط. وأما قصر كل صلاتين الصلوات المذكورة إلى ركعة في الخوف في السفر فباح، من صلاهما ركعتين فحسن، ومن صلاهما ركعة فحسن \*

وقال أبو حنيفة: قصر الصلاة في كل سفر طاعة أو ممعية فرض، فمن أتمها فإن لم يقم بعد الاثنين مقدار التشهد بطلت صلاته وأعاد بدأ \*

(١) في النسخة رقم (٤٥) «فإنه عليه السلام أمر» الخ (٢) هذا المتن في النسخة رقم (١٦) فقط (٣) سيذكر المؤلف في المسألة التالية وفي صلاة الخوف إن شاء الله في المسألة ٥١٩ \*

وقال مالك : من أتم في السفر . فله إعادة في الوقت \*

وقال الشافعي : القصر مباح ، ومن شاء أتم \*

ولا قصر عند مالك والشافعي إلا في سفر مباح فقط \*

ولم ير أبو حنيفة ولا مالك ولا الشافعي القصر في الخوف إلى ركعة أصلاً لكن ركعتان فقط \*  
 يرهان صحة قولنا ما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله ثنا إبراهيم بن أحمد ثنا الفريري  
 ثنا البخاري ثنا مسدد ثنا يزيد بن زريع ثنا معمر بن الزهري عن عروة عن عائشة . قالت :  
 « فرضت الصلاة ركعتين . ثم هاجر رسول الله ﷺ ، ففرضت أربعاً ، وتركت صلاة  
 السفر على الأولى » (١) \*

ورويناه أيضاً من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن عروة ، ومن طريق مالك  
 عن صالح بن كيسان عن عروة عن عائشة ، ومن طريق هشام بن عروة عن أبيه عنها \*  
 حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب ثنا محمد بن رافع ثنا محمد  
 ابن بشر ثنا يزيد بن زبادة بن أبي الجعد عن زيد الياشي (٢) عن عبد الرحمن بن أبي ليلى  
 عن كعب بن عجرة . قال قال عمر بن الخطاب : « صلاة الأضحية ركعتان ، وصلاة الفطر  
 ركعتان ، وصلاة الجمعة ركعتان ، وصلاة المسافر ركعتان ، تمام غير قصر ، على لسان نبيكم  
 ﷺ ، وقد خاب من افتري » (٣) \*

(١) في الأصلين « على الحالة الأولى » ولقط « الحالة » ليس في أي رواية من روايات  
 البخاري . أنظر البخاري (ج ٥ ص ١٧٢) وشرح المعنى (ج ١٧ ص ٦٧) وقد رواه البخاري  
 أيضاً بلفظين آخرين (ج ١ ص ١٥٩ وج ٢ ص ١٠٥) (٢) في النسخة رقم (٤٥) « الياشي »  
 وهو زيد - بالوحدة مصغر - ابن الحارث الياشي أو الياشي نسبة إلى « أيام » بكسر الهمزة  
 وفتح الياء المتخفة ، وهو بطن يسمى بذلك ، ويسمى « أيام » أيضاً بمخفف الهمزة (٣) هذا الاستناد  
 لم أجده في سنن النسائي ، ولعله في موضع لم أوفق إلى رؤيته أو في السنن الكبرى ، وقد  
 رواه النسائي عن علي بن حجر عن شريك عن زيد (ج ١ ص ٢٠٩) وعن حميد بن  
 مسعدة عن سفيان بن حبيب عن شعبة عن زيد (ج ١ ص ٢١١ و ٢١٢) وعن عمران بن  
 موسى عن يزيد بن زريع عن سفيان بن سميد عن زيد (ج ١ ص ٢٣٢) ، وليس في أي  
 واحد من هذه المواضع ذكر كعب بن عجرة ، ولا قول عمر في آخره « وقد خاب من افتري »  
 وقال النسائي في الاستناد الأول بعد أن روى الحديث « عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع

حدثنا حماد ثنا عباس بن أصبغ ثنا محمد بن عبد الملك بن أيمن ثنا أبو يحيى ذكر يابن يحيى الناقد (١) ثنا محمد بن الصباح الجرجاني (٢) ثنا عبد الله بن رجاء (٣) ثنا هشام الدستوائي عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ . « صلاة السفر ركعتان ، من ترك السنة فقد كفر » (٤) \*

وقد روينا هذا أيضا من كلام ابن عمر (٥) \*  
حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا أبو كريب وإسحاق بن إبراهيم عن عبد الله بن أدريس عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمار عن عبد الله بن بابيه (٦) عن

من عمر » ، وهو كما قال ، فإن عبد الرحمن ولد لست بقين من خلافة عمر ، وقدر وي يزيد ابن هر ون عن الثوري هذا الحديث ، وقال فيه عن عبد الرحمن بن أبي ليلى « سمعت عمر » وقد تفرد بذلك يزيد بن هر ون وهو خطأ ، انظر التهذيب . وأما هنا زيادة كعب بن عجرة فهو أسناد صحيح دل على وصل الرسل . وقدر واه ابن ماجة (ج ١ ص ١٧٠) عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن بشر بإسناده كما هنا ، وفيه زيادة كعب بن عجرة أيضا (١) أما الناقد هذا فلا أعرف من هو ؟ ويحتمل أن يكون ذكر يابن يحيى الساجي المتوفى سنة ٣٠٧ وقد قارب التسعين ، فإن شيخه محمد بن الصباح مات سنة ٢٤٠ فاحتمل السماع منه ، ثم إن تلميذه ابن أيمن رحل سنة ٢٧٤ ومات سنة ٣٣٠ فاحتمل أن يكون لقي الساجي وسمع منه وهذا كله ظن لا اجزم به ولا أرجحه (٢) في الأصلين « الجرجاني » وهو خطأ والجرجاني - بفتح الجيمين وبينهما راء ساكنة - نسبة الى « جرجانيا » قال ياقوت « بلد من أعمال النهر وإن الأسفلين واسطو بن داد من الجانب الشرق كانت مدينة وخربت مع ما خرب من النهر وانات ، ومحمد بن الصباح ثقة وفيه مقال (٣) هو السكي وهو ثقة ولكن قال احمد « زعموا أن كتيبه ذهبت فكان يكتب من حفظه ففنده مناكير » (٤) أما هذا الحديث بهذا اللفظ مرفوعا فاني لم أجده الا في هذا الموضع وهو أشبه بأن يكون من كلام ابن عمر كلسي أتى موقوفاً ويحتمل أن الخطأ في رفعه من محمد بن الصباح أو من شيخه عبد الله بن رجاء (٥) سيأتي قريبا إن شاء الله تعالى (٦) في النسخة رقم (١٦) « عبد الله بن بابيه » وهو خطأ . وبابيه بفتح الباءين بينهما الف وبسكان الباء المثناة التحيّة وآخرهما ويقل : باباه . \*

يملى بن أمة قلت لعمر بن الخطاب : ( ليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتنكم الذين كفروا ) فقد أمن الناس ، قال : عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله ﷺ عن ذلك ؟ فقال : « صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته » (١) \*

قال علي : فصح أن الصلاة فرضها الله تعالى ركعتين ثم بلغنا في الحضر بعد الهجرة أربعاً ، وأقر صلاة السفر على ركعتين ، وصح أن صلاة السفر ركعتان بقوله عليه السلام فإذا صدح هذا فهي ركعتان لا يجوز أن يتعدى ذلك ، ومن تعداه فلم يصل كما أمر ، فلا صلاة له ، إذا كان عالماً بذلك ، ولم يخص عليه السلام سفرًا من سفر ، بل عم ، فلا يجوز لأحد تخصيص ذلك ، ولم يجوز رخصة الله تعالى التي (٢) أمر عليه السلام بقبولها ، فيكون من لا يقبلها عاصياً . \*

واحتج من خص بعض الأسفار بذلك بأن سفرًا لمعصية محرم ، فلا حكم له . \*  
فقلنا : أما محرم فمحم ، وهو محرم ، ولكنه سفر ، فله حكم السفر ، وأنتم تقولون . انه محرم ، ثم تجملون فيه التيمم عند عدم الماء ، وتميزون الصلاة فيه ، وترونها فرضاً ، فأى فرق بين ما أجزمتم - من الصلاة والتيمم لها - وبين ما منتم من تأديتها ركعتين كما فرض الله تعالى في السفر ؟ ولا سبيل الى فرق \*

وكذلك الزنا محرم ، وفيه من النسل كالذي في الحلال لأنه إجناب ومجاورة ختان وختان ، فوجب فيه حكم عموم الاجتناب (٣) ومجاورة الختان للختان . \*  
وكما قالوا فيمن قاتل في قطع الطريق (٤) فخرج جراحات منته من القيام ، فان له من جواز الصلاة جالساً مالم يقاتل في سبيل الله ولا فرق ، لعموم قوله عليه السلام : « صلوا قياماً فمن لم يستطع فقاعداً » \*

فان قيل لنا : فانكم تقولون : من صلى في غير سبيل الحق راكباً أو مقاتلاً أو ماشياً فلا صلاة له فما الفرق ؟ \*

قلنا : نعم إن هؤلاء فعلوا في صلاتهم حركات لا يحل لهم فعلها ، فبذلك بطلت صلاتهم ولم يفعل المصلي ركعتين أو ركعة في صلاته شيئاً غيرها ، وأما الذين ذكرتم فشيء ما مشياً محرمًا في الصلاة ، وقالوا فيها قتالاً محرماً \*

(١) في مسلم ( ج ١ ص ١٩١ و ١٩٢ ) (٢) في النسخة رقم (١٦) « الذي » وهو خطأ .  
(٣) في النسخة رقم (٤٥) « فوجب فيه عموم الاجتناب » وهو خطأ (٤) في النسخة رقم (٤٥) « فيمن قاتل فقطع الطريق » وماها احسن جدا \*

والمعجب كل المعجب من السالكين الذين أتوا الى محوم الله تعالى للسفر، ومحوم رسول الله ﷺ للسفر، - (وما كان ربك نسيا) - خصوه بأرائهم ! ولم يروا قصر الصلاة في سفر معصية ! ثم أتوا الى ماخصه الله تعالى وأبطل فيه العموم، من تحريمه الميتة جملة، ثم قال : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم ) وقوله ( فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لإثم فإن الله غفور رحيم ) : فقالوا بأرائهم : ان أكل الميتة والخنزير حلال له اضطر، وان كان متجانفاً لإثم وبأغيا عادياً قاطعاً للسبيل، مستظراً لرفاق المسلمين يغير على أموالهم ويسفك دماءهم ! وهذا عجب جدا ! \*

واحتج بعضهم في هذا بأن قالوا : حرام عليه قتل نفسه \*  
فقلنا لهم : ولم يقتل نفسه !؟ بل يتوب الآثم من نيته الفاسدة، ويحل له أكل الميتة من حينه، والتوبة فرض عليه ولا بد \*  
وقال ابوسليمان وأصحابنا : لا تنقص الصلاة إلا في حج أو جهاد أو عمرة، وهو قول جماعة من السلف \*

كما روينا من طريق محمد بن أبي عدي (١) ثنا شعبة عن الأعشى عن عمارة بن عمير عن الأسود بن أسود عن ابن مسعود قال : لا يقصر الصلاة إلا حاج أو مجاهد \*  
وعن طاوس : أنه كان يسأل عن قصر الصلاة : فيقول : اذا خرجنا حججاً أو عمراً صلينا ركعتين \*

وعن ابراهيم التيمي : أنه كان لا يرى القصر إلا في حج أو عمرة أو جهاد \*  
واحتجوا بقول الله تعالى : ( واذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة إن خفتم أن يفتكم الذين كفروا ) \*  
وقالوا : لم يصل عليه السلام ركعتين الا في حج أو عمرة أو جهاد \*

قال علي : لو لم يرد الا هذه الآية وفضل عليه السلام لكان ما قالوا، لكن لما ورد على لسانه عليه السلام ركعتان في السفر وأمر بقبول صدقة الله تعالى بذلك ... كان هذا زائداً على ما في الآية وعلى عمله عليه السلام، ولا يحل ترك الأخذ بالشرع الزائد

---

(١) في النسخة رقم (١٦) « محمد بن عدي » وهو خطأ (٢) في النسخة رقم (١٦) « من » بدل « علي » وهو خطأ \*

وأحج الشافعيون في قولهم : ان المسافر غير بين ركعتين أو أربع ركعات - بهذه الآية ، وأنها جاءت بلفظ ( لاجتراح ) وهذا يوجب الإباحة لا الفرض •  
وبخبر رويته من طريق عبد الرحمن بن الأسود عن عائشة . « أنها اعتمرت مع رسول الله ﷺ من المدينة إلى مكة ، فلما قدمت مكة (١) قالت: يا رسول الله ، بأي أنت وأمي قصرت وأتممت ، وأفطرت وصمت ، قال : أحسنت يا عائشة » •

ومن طريق عطاء عن عائشة : « كان رسول الله ﷺ يسافر فيتم الصلاة ويقصر » •  
وبأن عثمان أتم الصلاة بمنى بمحبرة جميع الصحابة رضي الله عنهم فأنعمواهم •  
وبأن عائشة - وهي روت « فرضت الصلاة ركعتين ركعتين » - كانت تم في السفر •  
قال علي : هذا كل ما احتجوا به ، وكله لاحجة لهم فيه : •  
أما الآية فإنها لم تنزل في القصر المذكور ، بل في غيره ، على ما بين يده هذا ، ان شاء الله تعالى •  
وأما الحديثان فلا خير فيهما : •

أما الذي من طريق عبد الرحمن بن الأسود فانفرد به الملا بن زهير الأزدي ، لم يروه غيره ، وهو مجهول (٢) •  
وأما حديث عطاء فانفرد به المنيرة بن زياد ، لم يروه غيره ، وقال فيه أحمد بن حنبل :  
هو ضيف ، كل حديث أسنده فهو منكرو •  
وأما فعل عثمان وعائشة رضي الله عنهما فإنهما تأولا تأويلًا خلفهما فيه غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم •

كما حدثنا أحمد بن عمر القندري ثنا أبو ذر الهروي ثنا عبد الله بن أحمد بن حو به السرخسي  
ثنا إبراهيم بن خزيمة (٣) ثنا عبد بن حميد ثنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عروة

(١) في النسخة رقم (٤٥) « المدينة » وهو خطأ ، فان الحديث في النساء (ج ١ ص ٢١٣)  
بلفظ « مكة » وكذلك نقله ابن حجر في التلخيص (ص ١٢٨) والشوكاني (ج ٣ ص ٢٤٨)  
وكذلك هو في الدارقطني (ص ٢٤٢) (٢) قال ابن حجر في التهذيب في زجة الملا هذا :  
« قل ابن حزم مجهول ، ورد ذلك عليه عبد الحق ، وقال : بل هو ثقة مشهور والحديث الذي  
رواه في القصر صحيح ، وتناقض فيه ابن حبان فقال في الضعفاء : يروي عن الثقات ما لا يشبه  
حديث الأئمة فبطل الاحتجاج به فيما يوافق الثقات ، ورد له التعجب بأن العبرة بتوثيق  
بجي » وقد وثقه ابن معين وذكره ابن حبان في الثقات (٣) بالخاء المعجمة والراء مصنف •

عن عائشة فذكر الخبر، وفيه - قال الزهري : فقلت لعروة : فما كان عمل عائشة أن تتم في السفر وقد علمت أن الله تعالى فرضها ركعتين ركعتين (١) ؟ قال : تأولت من ذلك ما تأول عثمان من أتمام الصلاة بمعنى \*

وروينا من طريق عبد الرزاق عن الزهري قال : بلغني أن عثمان إنما صلاها أربعاً بمعنى - لأنه أزمع أن يقيم بعد الحج . فعلى هذا أتم (٢) معه من كان يتم معه من الصحابة رضي الله عنهم ، لأنهم أقاموا بأقلته \* وقد خالفهما من الصحابة طوائف \*

وكاروينا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أنه كان إذا صلى مع الإمام يقرأ أربع ركعات انصرف إلى منزله فصلى فيه ركعتين أعادهما \* ومن طريق عبد الرزاق عن سعيد بن السائب بن يسار حدثني داود بن أبي عاصم قال : سألت ابن عمر عن صلاة السفر بمعنى ؟ فقال : « سمعت أن رسول الله ﷺ كان (٣) يصلي بمجي ركعتين ركعتين » فصل إن شئت اودع \*

ومن طريق عبد الوارث بن سعيد التنوري : ثنا أبو التياح عن مورك (٤) العجلي عن صفوان ابن محرز قلت لابن عمر : حدثني عن صلاة السفر ، قل : أتخشى أن تكذب علي ؟ قلت : لا ، قل : ركعتان ، من خالف السنة كفر \*

ومن طريق سعيد بن منصور : ثنا مروان بن معاوية - هو الفزاري - ناخذني على العقيلي عن الضحاك بن مزاحم قال قال ابن عباس : من صلى في السفر أربعاً مكن صلى في الحضر ركعتين \*

ومن طريق سفيان بن عيينة عن جعفر بن محمد عن أبيه قال : اعتل عثمان وهو معنى فأتى على فقيل له : صل بالناس ، فقال : إن شئتم صليت لكم (٥) صلاة رسول الله ﷺ بمعنى ركعتين قولوا لا ؛ إلا صلاة أمير المؤمنين ، يمتنون عثمان - : أربعاً (٦) ؛ فأتى عثمان

(١) في النسخة رقم (٤٥) بغير تكرار ركعتين (٢) في النسخة رقم (٤٥) « أتم » (٣) في النسخة رقم (١٦) « سمعت برسول الله ﷺ بأنه كان » الح وهو غير واضح (٤) في النسخة رقم (١٦) « مروان » وهو خطأ (٥) في النسخة رقم (٤٥) « بكم » (٦) في النسخة رقم (١٦) بحذف قوله « عثمان » \*



وهكذا عن بعدهم : روي عن عمر بن عبد العزيز ، وقد ذكر له الاتهام في السفر (١) لمن شاء ، فقال لا : الصلاة في السفر ركعتان حتماً لا يصح غيرها \*  
فإذا اختلف الصحابة فلو اوجب رد ما تنازعوا فيه الى القرآن والسنة \*

واما المالكيون والحنفيون فقد تناقضوا هنا أفتج تناقض ، لأنهم اذا تعلقوا بقول صاحب وخالفوا روايته قالوا : هو أعلم بما روى ، ولا يجوز ان يظن به أنه خلف رسول الله ﷺ إلا لعلم كان عنده رآه أولى مما روى (٢) ، وهنا أخذوا رواية عائشة وتركوها فعلها ، وقالوا : أفتج ما يشتمون به على غيرهم ، قرأوا ان عثمان وعائشة ومن معهم ، صلوا صلاة فاسدة يلزمهم إعادتها ، إما أبداً وإما في الوقت \*

قل على : وإما قولنا في صلاة الخوف ركعة فلما حدثنا عبد الله بن يوسف ثنا أحمد بن فتح ثنا عبد الوهاب بن عيسى ثنا أحمد بن محمد ثنا أحمد بن علي ثنا مسلم بن الحجاج ثنا يحيى بن سعيد بن منصور وأبو الربيع الزهراني وقتيبة ، كهم عن أبي عوانة عن بكر بن الأحنس عن مجاهد عن ابن عباس قال : « فرض الله الصلاة على لسان نبيكم ﷺ في الحضر أربعا ، وفي السفر ركعتين ، وفي الخوف ركعة » \*

وروي عنه أيضا من طريق حذيفة وجار وزيد بن ثابت وأبي هريرة وأبي عمر .  
كلهم عن رسول الله ﷺ بأسانيد في غاية الصحة \*  
وقال تعالى : (واذا ضربتكم في الأرض فلا تملحوا أنفسكم على أنفسكم وإن خفتهم فما يفتكم الذين كفروا) \*

كتب الى هشام بن سعيد الخير قال : ثنا عبد الجبار بن أحمد انقري الطويل ثنا الحسن بن الحسين (٣) بن عديويه النجيري ثنا جعفر بن محمد بن الحسن الأصمغاني (٤) ثنا أبو بشر يونس بن حبيب بن عبد القادر (٥) ثنا أبو داود الطيالسي ثنا المسعودي - هو عبد الله بن الحسن بن عبد الله - عن يزيد بن الفقير - هو يزيد بن صهيب - قال : سألت جابر بن عبد الله عن

(١) في النسخة رقم (١٦) «الاتهام» وهو خطأ ، وفي النسخة رقم (٤٥) بحذف كلمة «السفر» (٢) في النسخة رقم (١٦) «العلم كان عنده رواه مما روى» وهو غير جيد (٣) في النسخة رقم (٤٥) «الحسن بن أبي الحسن» (٤) في النسخة رقم (١٦) «الأصبهاني» بالياء (٥) في النسخة رقم (٤٥) «عن عبد القادر» وهو خطأ

الركتين في السفر، أقصرهما؟ قال جابر لا: إن الركنتين في السفر ليستا بقصر، إنما القصر ركعة عند القتال . \*

قال على: وهذه الآية قلنا: إن صلاة الخوف في السفر - إن شاء ركعة - وإن شاء ركعتان لأنه جاء في القرآن بلفظة (لأجناح) لا بلفظ الأمر والایجاب، وصلاهما الناس مع رسول الله ﷺ مرة ركعة فقط، ومرة ركعتين، فكان ذلك على الاختيار كما قال جابر رضي الله عنه . \*



محمد الله تعالى وحسن معونته تم الجزء الرابع من كتاب المحلى  
للامام العلامة أبي محمد على المشهور بابن حزم الأندلسي  
وذلك في شهر ربيع الأول سنة ١٣٤٩ هـ ومطلع  
الجزء الخامس المسألة الثالثة عشر بعد الخمسمائة  
(ومن خرج عن بيوت مدينته أو قريته)  
الح ونسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى إتمام  
طبعه أنه على ما يشاء قدير  
وبالاحانة جدير

## فهرست

﴿ الجزء الرابع من المحلى لابن حزم ﴾

صفحة	المسئلة	صفحة
٢	المسئلة ٣٧٧ كل من سها عن شئ مما ذكر سابقاً انه فرض عليه حتى ركه لم يمتد بترك الركعة ودليل ذلك	٧
٢	المسئلة ٣٧٨ لا يحل تمعد الكلام مع أحد من الناس في الصلاة ولا مع الإمام في اصلاح صلاته ولا مع غيره وبرهان ذلك	٨
٣٠	المسئلة ٣٧٩ لا يجوز لأحد أن يفتي الإمام الا في أم القرآن وحدها وبرهان ذلك	١١
٣	المسئلة ٣٨٠ من تكلم ساهياً في الصلاة فصلاته تامة قل كلامه او كثر وعليه سجود السهو فقط مو بيان مذاهب العلماء في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة وتحقق المسئلة في ذلك	١١
٧	المسئلة ٣٨١ لا يحل للمصلي أن يضم ثيابه او يجمع شمره قاصداً بذلك الصلاة ودليل ذلك	١٣
٧	المسئلة ٣٨٢ فرض على المصلي أن يفض بصره عن كل ما لا يحل له النظر اليه وبرهان ذلك	١٣
٧	المسئلة ٣٨٣ فرض على المصلي أن لا يضحك ولا يتبسم عمداً ودليل ذلك	١٣
٧	المسئلة ٣٨٤ فرض على المصلي أن لا يسمح الحشا او ما يجده عليه الا مرة واحدة وبرهان ذلك	١٣
٧	المسئلة ٣٨٥ يقطع صلاة المصلي كون الكعبتين يديه ماراً أو غير مار ، او الحار كذلك ، والمرأة كذلك ولا يقطع النساء بعضهن صلاة بعض وبرهان ذلك مفصلاً	١٣
٧	المسئلة ٣٨٦ لا يحل للمصلي أن يرفع يديه الى السماء ولا عند الدعاء في غير الصلاة ايضاً ودليل ذلك ومن قال بهذا من السلف الصالح	١٣
٧	المسئلة ٣٨٧ ان صلت امرأة الى جنب رجل لاتتم به ولا بسمه فذلك جائز وبرهان ذلك	١٣
٧	المسئلة ٣٨٨ من تمعد في الصلاة وضع يده على خصره بغتة صلاته وكذلك من جلس في صلاته متمعداً ان يتمد على يده	١٣

صحيفة	صحيفة
١٩	أو يديه وما ورد في ذلك من الأدلة ومن قال به من السلف الصالح
٢١	المسألة ٣٨٩ الأتيان بعدد الركعات والسجدة فرض لا تتم الصلاة إلا به ومذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم وتحقيق المقام
٢٢	المسألة ٣٩٠ لا يحل للمصل أن يفترش ذراعيه في السجود وبرهان ذلك
٢٣	المسألة ٣٩١ فرض على المصل أن لا يضيئ أمامه ولا عن يمينه صلاة كان أو في غير صلاة الخ ودليل ذلك
٢٤	المسألة ٣٩٢ لا تحل الصلاة في عطن البل و برهان ذلك ومذهب العلماء في ذلك و بيان حججهم
٢٧	المسألة ٣٩٣ لا تحل الصلاة في حمام مطلقا ولا في مقبرة ولا إلى قبر ولا عليه ودليل ذلك وذكر مذاهب الفقهاء وأدلتهم وقد اطال البحث المصنف عما لا يجده في غير هذا الكتاب
٣٣	المسألة ٣٩٤ لا تجوز الصلاة في أرض منسوبة ولا متعلكة بنير حق و برهان ذلك و بيان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم وتحقيق المقام في ذلك
٣٦	المسألة ٣٩٥ لا تحل الصلاة للرجل خاصة في توب فيه حريرا أكثر من
٤٢	اربع أصابع عرضا في طول الثوب الألبنة والتكليف فيما مباح ودليل ذلك ومذاهب الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة
٤٣	المسألة ٣٩٦ لا يحل لأخذان يقرأ القرآن في ركوعه ولا في سجوده فإن تعمد بطلت صلاته ودليل ذلك
٤٤	المسألة ٣٩٧ فلو قرأ المصل القرآن في جلوسه بعد أن تشهد وهو أمام أو فذلوتشهد في قيامه أو ركوعه أو سجوده الخ جازت صلاته ودليل ذلك
٤٥	المسألة ٣٩٨ لا تجزئ أحدا صلاة في مسجد الضرا و برهان ذلك
٤٦	المسألة ٣٩٩ لا تجزئ الصلاة في مسجد أحدث مباهاة واضرا على مسجد آخر ودليل ذلك
٤٧	المسألة ٤٠٠ لا تجزئ الصلاة في مكان يستهزأ فيه بالله عز وجل أو برسول الله ﷺ أو بشيء من الدين و برهان ذلك
٤٨	المسألة ٤٠١ لا تجوز القراءة في مصحف ولا في غيره لمصل أماما كان أو غيره ودليل ذلك
٤٩	المسألة ٤٠٢ من سلم عليه وهو يصلى فليرد إشارة لا كلاما يديه أو برأسه و برهان ذلك
٥٠	المسألة ٤٠٣ لا تجزئ الصلاة

صحيفة	صحيفة
الحاجة ساهياً فليعلم أن يرجع منى ما ذكر الخ	بمحضرة طعام المصلى غداً كان أو عشاء وهو يدافع الاخشين ودليل ذلك ومذهب السلف فيه
المسألة ٤١١ الصلاة خلف من يدري المرأة كافر باطلة وكذلك خلف من تمتد الصلاة بلا طهارة ودليل ذلك	المسألة ٤٠٤ من كل ثوبا أو يصلا أو كرانا ففرض عليه أن لا يصلى في السجد حتى تذهب الرائحة ودليل ذلك
المسألة ٤١٢ من صلى خلف من يغتنه مسلماً ثم علم أنه كافر أو أنه عائت أو أنه لم يبلغ فصلاته تامة لأنه لم يكلف معرفة ما في قلوب الناس وبرهان ذلك	المسألة ٤٠٥ من تمتد فرقة أصابه أو تشببها في الصلاة بطلت صلاته ودليل ذلك
المسألة ٤١٣ من تولى في بعض ما يوجب الوضوء فلم ير الوضوء منه فلا إثم به جائز	المسألة ٤٠٦ من تمتد في السجدة أو الوسطى أو الأيها أو النصر وتمد الصلاة كذلك فلا صلاة له ودليل ذلك
المسألة ٤١٤ من علم أن إمامه قد زاد ركعة أو سجدة فلا يجوز له أن يقبض عليها بل يبقى على الحالة الجائزة	المسألة ٤٠٨ لو صرف المصلى نيته في الصلاة متممداً إلى صلاة أخرى أو إلى تطوع عن فرض أو إلى فرض عن تطوع بطلت صلاته ودليل ذلك
المسألة ٤١٤ أعمار رجل صلى خلف الصف بطلت صلاته ولا يضر ذلك المرأة شيئاً ، وفرض على المؤمنين تعديل الصفوف والترام فيها والمحاذاة بالنواكب والأرجل وبرهان ذلك كما وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد أدلتهم مفصلة	المسألة ٤٠٩ من أتى عمراً فساله مصدقاً له وهو يدري أن هذا لا يجل له لم تقبل له صلاة أو بين ليلة إلا أن يتوب إلى الله عز وجل وبرهان ذلك
المسألة ٤١٦ وأوجب على من دخل المسجد أن يقول « اللهم افتح لى أبواب رحمتك » وإذا خرج « اللهم إني أسألك من	المسألة ٤١٠ من ظن أن إمامه قد سلم أو نسي أنه في إمامة الإمام فقام تقصاً ما لم يدرك أو نتطوع أو

صفحة	محتوى
٦٩	المسألة ٢٣: أبا عبد الله عن موله فلا تقبل له صلاة حتى يرجع إلا أن يكون أبا لضرر محرم لا يجد من ينصره منه ودليل ذلك
٦٩	المسألة ٢٤: من صلى من الرجال وهو لا يس معصرا بطلت صلاته إذا كان ذا كرا عا بالنبه والى فلا ودليل ذلك
٧١	المسألة ٢٥: من صلى وهو يحمل شيئا مسروقا أو مفصوبا أو آناه فضة أو ذهب بطلت صلاته وبرهان ذلك
٧١	المسألة ٢٦: فرض على الرجل أن صلى في ثوب واسع أن يطرح منه على عاتقه فإن لم يفعل بطلت صلاته ودليل ذلك
٧٣	المسألة ٢٧: لا يجوز لأحد أن يصلى وهو مشتمل الصماء الرجل والمرأة في ذلك سواء ودليل ذلك تفسير اشتغال الصماء
٧٣	المسألة ٢٨: لا يجزى الصلاة من جرثوبه خيلاء من الرجال وتفصيل حكم ذلك في النساء
٧٥	المسألة ٢٩: الصلاة جائزة في ثوب الكافر والفاسق بشرطه ودليل ذلك
٧٦	المسألة ٣٠: لا يجزى أحد من الرجال أن يصلى وقد زعفر جلده الخ وبرهان ذلك
٦٩	فضلك وهو من شروط دخول المسجد ودليل ذلك
٦٠	المسألة ١٧: فرض على كل مأموم أن لا يرفع ولا يركع ولا يسجد الخ قبل إمامه ولا معه فإن فعل عامداً بطلت صلاته وبرهان ذلك
٦٣	المسألة ١٨: من كان غليل البصر وخشى ضررا من طول الركوع أو السجود فليؤخر ذلك إلى قرب رفع الإمام رأسه بمقدار ما يركع ويطلع الخ وبرهان ذلك
٦٣	المسألة ١٩: لا يجل لأحد أن يكبر قبل إمامه إلا في أربعة مواضع وبينها مفصلة والدليل عليها ومذاهب العلماء في ذلك
٦٦	المسألة ٢٠: من سبق إلى مكان من المسجد لم يجز لغيره إخراجه عنه وبرهان ذلك
٦٦	المسألة ٢١: لا يجل لأحد أن يصلى أمام الإمام إلا ضرورة حبس فقط أو في سفينة لا يمكنه غير ذلك ودليل ذلك
٦٧	المسألة ٢٢: كل من استخلفه الإمام المحدث فإنه لا يصلى إلا صلاة نفسه لا على صلاة أمامه المستخلف له ويتبعه المأمومون فيما لا يزمهم بل يقفون على حالهم الخ ودليل ذلك ومذاهب العلماء في ذلك

صحيفة	صحيفة
٨٣	٧٧
السؤال ٣٩: الصلاة على الجسود والصوف وكل ما يجوز القعود عليه جائزة ومذاهب العلماء في ذلك	السؤال ٣١: لا يحل للرجل ان يصق يديه في صلاته فان فعل فصلاته باطلة ودليل ذلك
٨٣	٧٨
السؤال ٤٤: من زوجه يوم الجمعة او غيرها لم يقدر على السجود على ما بين يديه فليسجد على رجل من يصلي الخ ومذاهب العلماء في ذلك	السؤال ٣٢: لا يحل للمرأة اذا شهدت المسجدان تمس طيبا فان فعلت بطلت صلاتها مطلقا ويرهان ذلك
٨٤	٧٨
السؤال ٤١: يجوز للامام ان يصلي في مكان ارفع من مكان جميع ائمة المؤمنين وفي اخفض منه الخ ومذاهب العلماء في ذلك وادلتهم وتحقيق القام في ذلك	السؤال ٣٣: لا يحل للمرأة ان تصلي وهي واصلة شعرها بشعر انسان او غيره ودليل ذلك
٨٧	٧٩
الاعمال المستحبة في الصلاة	السؤال ٣٤: بيان ان من وصل شعره من النساء ملعون على لسان نبيه ﷺ
وليس فرضا	٨٠
السؤال ٤٢: رفع اليدين عند كل ركوع وسجود وقبه وجنوس سوى تكبيرة الاحرام وبيان اختلاف العلماء في ذلك وسرد ادلتهم مفصلة وقد بسط المصنف القول في ذلك فعليك به	السؤال ٣٥: الصلاة جائزة على ظهر الكعبة وعلى ابي قبيس وكل سقف عمكة النافلة والفريضة في ذلك سواء ودليل ذلك
٩٥	٨١
السؤال ٤٣: التوجيه سنة حسة في كل صلاة اماما كان او منفردا ودليل ذلك	السؤال ٣٦: من صلى وفي قبلته مصحف فجاز ما لم يعتمد عبادة المصحف
٩٥	٨١
سرد دعاء التوجيه الواردة عن رسول الله ﷺ من طرق متعددة وبيان محله	السؤال ٣٧: من صلى وفي قبلته نار او حجر او كنيسة او يمة او بيت نار الخ حاشا السكاب والحمار فصلاته صحيحة
٩٧	٨١
يستحب للامام ان يسكت بعد فراغه من القراءة قبل ركوعه ودليل ذلك	السؤال ٣٨: الصلاة في البيعة والكنيسة وبيت النار والنجرة الخ جائزة ودليل ذلك

صحيفة

صحيفة

٩٨ المسألة ٤٤٤ يجب على الامام

التخفيف اذا أم جماعة لا يدري  
كيف حالتهم؟ والمفرد ان يطول  
ما شاء. ودليل ذلك وبيان مذاهب  
العلماء في ذلك وسرد حججهم

١٠١ المسألة ٤٤٥ مازاد عن قراءة

الفاتحة في الصلاة لحسن ومقدار  
ما يقرا ومذاهب علماء الأصناف في  
ذلك وبيان براهينهم

١٠٨ المسألة ٤٤٦ يستحب الجهر في

ركعتي صلاة الصبح والأولتين من  
المغرب والمشاء وفي الركعتين من  
الجمعة والاسرار في الظهر كلها  
وكذلك العصر وبرهان ذلك  
ومذاهب العلماء وحججهم  
وتحقيق المقام في ذلك

١١١ المسألة ٤٤٧ يستحب تطويل

الركعة الاولى من كل صلاة أكثر  
من الركعة الثانية منها ودليل ذلك

١١٢ المسألة ٤٤٨ يستحب ان يضع

المصلي يده اليمنى على كوع يده  
اليسرى في الصلاة في وقوفه كاسه  
فيها وبرهان ذلك

١١٤ المسألة ٤٤٩ يستحب ان يسكب

الامام حتى يستوي كل من وراءه  
في صف أو أكثر من صف فان كبر  
قبل ذلك أساء واجزاء. ودليل  
ذلك وبيان مذاهب العلماء وسرد  
ادلتهم في ذلك

١١٧ المسألة ٤٥٠ يستحب لكل مصل

ادامرنا بية رحمة ان يسأل الله  
تعالى من فضله وادامرنا بية عذاب  
ان يستعذ بالله عز وجل من النار  
وبرهان ذلك

١١٩ المسألة ٤٥١ يستحب لكل مصل

اذا قل سمع الله لمن حمده ربنا ولك  
الحمد ان يقول ملء السموات  
والارض وملء ما شئت من شيء بعد  
الحجود دليل ذلك من طرق مختلفة

١٢١ المسألة ٤٥٢ يحسن ان يطول

المصلي في ركوعه وسجوده ووقوفه  
في رفعه من الركوع وجلسه بين  
السجدين حتى يكون كل شيء من  
ذلك مساو بالوقوفه مدة قراءته  
قبل الركوع وبرهان ذلك

١٢٢ المسألة ٤٥٣ تحسن الركوع هوان

لا يرفع رأسه اذ اركع ولا يجمله وفي  
السجود فيقنطر ظهره جدا  
ما أمكنه ويفرج ذراعيه الرجل  
والمرأة في ذلك سواء. ودليل ذلك  
مفصلا

١٢٤ المسألة ٤٥٤ يستحب لكل مصل

اذا رفع رأسه من السجدة الثانية ان  
يجلس متمكنا ثم يقوم من ذلك  
الجلوس الى الركعة الثانية والراية  
وبرهان ذلك ومذاهب العلماء في  
ذلك وسر أدلتهم



صحيفة	صحيفة
١٤٥	١٢٥ السئلة ٥٥٥ يانان في الصلاة
والشافعى في مشروعية القنوت	أربع جلسات وذكر عليها وسرد
وسرد أدلتهم	أدلتها وما ذهب اليه العلماء وبيان
١٥١	١٢٨ السئلة ٥٥٦ فرض على كل مصل أن
السئلة ٤٦٠ يستحب للمصلى اذا	يضع اذاسجد يديه على الارض
جلس للتشهد أن يشير بأصبعه ولا	قبل ركبته ولا بدو برهان ذلك
يحركها و برهان ذلك	١٣٠ السئلة ٥٥٧ يستحب لكل مصل
١٥١ السئلة ٤٦١ يستحب للمصلى أن	اماما كان او مأوما او منفردا فرضا
يكون أخذه في التكبير مع ابتدائه	كانت الصلاة او نافلة ان يسلم
للاتحدار للركوع ومع ابتدائه	تسليتين فقط من عن يمينه وشماله
للاتحدار للسجود الخ ودليل ذلك	يقول في كتابيهما السلام عليكم ورحمة
و بيان مذاهب الفقهاء في ذلك	الله مرتين بنوى بالاولى الخ و ج
وذكر حججه	من الصلاة وهي فرض ودليل ذلك
١٥٣ السئلة ٤٦٢ كل حدث ينقض	و بيان مذاهب العلماء وسرد
الطهارة بعمد او نسيان - فنه	حججه مفصلة وقد اسهب
متى وجد بقلبه او اكراه او نسيان	المصنف هنا القول بما لا يجده في غير
في الصلاة ما ينفي التكبير للاحرام	هذا الكتاب
أمر لها الى ان يتم سلامه منها - فهو	١٣٨ السئلة ٥٥٩ القنوت فعل حسن
ينقض الطهارة والصلاة معا	وهو بعد الرفع من الركوع في آخر
ويلزمه ابتداؤها ومذاهب العلماء	ركعة من كل صلاة فرض وفي الوتر
في ذلك وأدلتهم وتحقيق انقام	أبضا و بيان صيغته الواردة
١٥٧ السئلة ٤٦٣ اذا رجع أحد من	وبرهان ذلك وذكر مذاهب
ذكر في صلاة ونمكن من ان يسد	علماء الأمصار وسرد حججه
أنفه فمادى على صلاته ولا شيء	و تحقيق المقام في ذلك
عليه وبرهان ذلك	١٤٤ ذهب قوم الى ان القنوت انما يكون
١٥٧ السئلة ٤٦٤ من زوجه حتى فنه	حال المحاربة واحتج بأدلة و بيان
الركوع والسجود او ركعة وقف	ضمناها
كما هو فان أمكنه ان ياتي بمغافته	
فعل ثم اتبع الامام حيث يدركه	
وصلاته تامة ولا شيء عليه ودليل	
ذلك	

صحيحة	صحيحة
١٦٩ المسألة ٤٧٣ الأفضل ان يكبر لكل سجدة من سجدتي السهو ويتشهد بيمدها ويسلم منهما فان اقتصر على السجدين دون شئ من ذلك أجزأ ودليل ذلك	٤٥٩ المسألة ٤٦٥ من لم يحس بالسوء في وضوئه وغسله ولو مقدرا شعرة مما امر بفسله في الفسل او وضوءه فلا صلاة له وبرهان ذلك .
١٧٠ المسألة ٧٣٣ سجود السهو كانه بعد السلام الا في موضعين فان الساهي فيها مخير بين ان يسجد بعد السلام أو قبله ويأمنهما وبرهان ذلك وذكر مذاهب علماء الأمصار في ذلك وادلتهم مفصلة ومناقشتها بما لا تحجده في غير هذا الموضع	١٥٩ المسألة ٦٦٩ من أحال القرآن متمدا فقد كفر بالاخلاق ودليل ذلك
١٧٦ المسألة ٧٤٤ من أكره على السجود لوثن أو صليب أو لانسان وخشى الضرب والأذى أو القتل على نفسه أو غير ذلك فلا يسجد لله قبله ما ذكر سواء سجد إلى القبلة أو إلى غيرها ودليل ذلك	١٤٩ ﴿ سجود السهو ﴾
١٧٧ المسألة ٧٥٥ من عجز عن القيام أو عن شئ من فروض صلاته إذاها قاعد أو لم يقدر ففصلها بما جاء ولا يسجد سهوا عليه وبرهان ذلك	١٤٩ المسألة ٤٦٧ كل عمل يمله الرء في صلاته سهوا وكان مما لو تمتده ذا كرا بطلت صلاته يلزمه في سهوه سجدتان السهو ومذاهب علماء الأمصار في ذلك وبيان ادلتهم وتحقيق المقام
١٧٧ المسألة ٧٦٦ من ابتدأ الصلاة مر يضاها ومثا أو قاعدا أو را كبا تخوف مما أفاق أو آمن قام الميسق ونزل الأمن وبنيا على ما مضى من صلاتها أو أعاقب ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء وحججهم في ذلك	١٦٣ المسألة ٤٦٨ كل ما عمله المرف في صلاته سهوا من كلام أو انشاد شعر أو مشى أو غير ذلك فانه متى ذكر يتم مارك فقط سم يسجد سجدتي السهو ما لم يتقضى وضوءه وبرهان ذلك وذكر اقوال علماء المذاهب وبيان حججهم
	١٦٦ المسألة ٤٦٩ إذا سها الإمام فسجد للسهو ففرض على المؤمنين ان يسجدوا معه الا من فاتته منه ركعة فصاعدا فانه يقوم إلى قضاء ما عليه فاذا أتم سجدها للسهو ألح ودليل ذلك
	١٦٧ المسألة ٤٧٠ إذا سها المأموم ولم يسه الا امام ففرض على المأموم ان يسجد للسهو ألح وبرهان ذلك
	١٦٧ المسألة ٤٧١ من سجد سجدتي

صفحة	مصحف
١٨٥	المسألة ٤٨٢ الصلاة في البيع والكائس ويوت البران وغير ذلك جائزة اذ لم يعلم هناك ما يجب اجتنابه من دم او خراوما اشبه ذلك وبرهان ذلك
١٨٦	المسألة ٤٨٣ وحد ذوو المراء من سترته اقرب ذلك قدر عمر المرأة وابعد ثلاثة اذ روع فان زاد على ذلك عامدا بطلت صلاته ودليل ذلك
١٨٧	المسألة ٤٨٤ من بكى في الصلاة من خشية الله تعالى او من هم عليه ولم يمكنه رد البكاء فلا شيء عليه فلو تيمم البكاء عمدا بطلت صلاته وبرهان ذلك
١٨٨	المسألة ٤٨٥ لا تجزى صلاة فرض احدا من الرجال اذا كان بحيث يسمع الاذان ان يعليها الا في المسجد مع الامام فان تيمم ترك ذلك بغير عذر بطلت صلاته، وليس ذلك فرضاً على النساء ودليل ذلك
٢٩٠	وان خطأ من قال ان التوعد بحر يق يوتهم انما هم المنافقون
١٩٤	مذهب الشافعي رضي الله عنه ان صلاة الجماعة فرض كفاية ويبان بطلانه
١٩٦	بيان ان النساء اذا استأذن الرجال في صلاة الجماعة وجب عليهم الاذن في حضورهن صلاة الجماعة في المساجد بشرطه وبرهان ذلك
١٧٨	المسألة ٤٧٧ من اشتغل باله بشيء من امور الدنيا في الصلاة كرعناه ولم تبطل صلاته ولا سجود سهو عليه في ذلك وبرهان ذلك
١٧٩	المسألة ٤٧٨ من ذكر في نفس صلاته انه نسي صلاة فرض واحدة أو أكثر أو كان في صلاة الصبح فذكر انه نسي الوتر تيمم في صلاته ذلك حتى يتمائم يصلى التي ذكر فقط ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأصناف في ذلك
١٨١	المسألة ٤٧٩ من ذكر صلاة وهو في وقت أخرى فان كان في الوقت فسحة فليبدأ بالتيمم ذكر سوا كانت واحدة أو خسا أو عشا يصلى جميعا مرتبة ثم يصلى التي هو في وقتها وبرهان ذلك وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك
١٨٢	المسألة ٤٨٠ من أيقن انه نسي صلاة لا يدري أي صلاة هي يصلى صلاة يوم وليلة ودليل ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم مفصلة
١٨٥	المسألة ٤٨١ ان كان قوم في سفينة لا يمكنهم الخروج الى البر الا بمشقة أو تضييعها فليصلوا فيها كما يقدرون بإمام وأذان واقامة ولا بد، ومذهب أبي حنيفة في ذلك

صحيفة

صحيفة

٢٠٠ قول عائشة رضي الله عنها لو أدرك

رسول الله ﷺ ما أحدث النساء

لمنهن من الخروج كما منه نساء

بنى إسرائيل لأحجة فيه على منهن

لوجود ثمانية وذكرها مفصلة

٢٠٢ المسألة ٤٨٦ من العذر للرجال في

التخلف عن الجماعة في المسجد

المرض والخوف والطر والبرد

وخوف ضياع المريض أو البيت

والمال ونطويل الإمام حتى يضر

بعمن خلفه وأكل التوم أو البصل

والسكرات مادامت الرائحة باقية

وأدلة ذلك كما

٢٠٧ المسألة ٤٨٧ الأفضل أن يؤم

الجماعة في الصلاة أقرؤهم للقرآن

وإن كان أقص فضلان استوا

في القراءة فافقههم فإن استوا في

الفقه والقراءة فاقدمهم صلاحا فإن

حضر السلطان الواجبة طاعته

أو أمره على الصلاة فهو أحق

بالصلاة على كل حال فإن كانوا في

متزل أنسان فصاحب المنزل أحق

بالإمامة على كل حال إلا في

السلطان وإن استوا في كل ما

ذكرنا فمنهم ودليل كل

٢٠٨ مذهب مالك رحمه الله يقدم

الأفضل وإن كان أقل قراءة وورده

٢١١ المسألة ٤٨٨ الأعمى والبصير

والخصي والفحل والبعد والحمر

وولد الزنا والقرشي سواء في

الإمامة في الصلاة ولا تفاضل

بينهم إلا بالقراءة والفقه وقدم

الخبر والسن فقط ودليل ذلك

٢١١ مذهب مالك رحمه الله كراهية

إمامة ولد الزنا وكون البعد إماما

راتبا وبيان رده

٢١٢ تجوز إمامة الفاسق كذلك مع

الكراهية إلا أن يكون هو الأقرأ

والأفقه فهو أولى حينئذ من

الأفضل ودليل ذلك ومذاهب

علماء السلف في ذلك

٢١٤ المسألة ٤٨٩ من صلى جنباً أو على

غير وضوء عمدا أو سهوا فصالاة

من أتم به صحيحة تامة إلا أن

يكون علم ذلك يقينا فلا صلاة له ،

ومذاهب علماء الأمصار في ذلك

وذكر حججهم

٢١٧ المسألة ٤٩٠ لا تجوز إمامة من

لم يبلغ الحلم في الفريضة والنافلة

ويجوز أذانه ومذاهب العلماء في

ذلك

٢١٩ المسألة ٤٩١ صلاة المرأة بالنساء

جائزة ولا يجوز أن تؤم الرجال

وهو قول أبي حنيفة والشافعي

ودليل ذلك

٢٢٠ المسألة ٤٩٢ إذا أحدث الإمام

أو ذكر أنه غير طاهر فخرج

فاستخلف فحس فان لم يستخلف

فليتقدم أحدهم يتم بهم الصلاة

ولا بد ودليل ذلك

صحيفة	صحيفة
٢٢٣ المسألة ٩٣ لا يحل لأحد أن يؤم وهو ينظر ما يقرأ به في المصحف	أذن فيه قبل وكذلك الإقامة ولو أعيدوا تحسن وبرهان ذلك
٢٢٣ المسألة ٩٤ من نسي صلاة فرض فوجد إماماً يصلي صلاة في جماعة ففرض عليه أن يدخل فيصلي التي فاتته وتجزئه ومذهب العلماء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق القام	٢٣٨ المسألة ٩٦ أن دخل اثنان فصاعداً فوجدوا الإمام في بعض صلاته فاتهم بصلون معه فإذا سلم قالوا فضل للذين يمتون ما فاتهم أن يقضوه بإمام يؤمهم منهم ودليل ذلك
٢٢٥ بيان أن اتحاد نية الإمام والمأموم في الصلاة ليس بشرط وبرهان ذلك وأقوال علماء المذاهب في ذلك وبيان ما احتجوا به من الأدلة	٢٣٩ ﴿حكم المساجد﴾ ٢٣٩ المسألة ٩٧ المحارب في المساجد مكرهة، و واجب كنس المساجد ويستحب أن تغيب ويستحب ملازمة السجدة إن هو في غنى عن الكسب والتصرف وبرهان ذلك
٢٢٨ مذهب مالك وإني حنيفة رجهما الله في صلاة المسافر	٢٤١ المسألة ٩٨ التحذير في المسجد بما لا ائتم فيه من أمور الدنيا مباح وذكر الله تعالى أفضل، وإنشاد الشعر فيه مباح، والتعلم فيه للمسيبان وغيرهم مباح، والسكن فيه والبيت مباح ما لم يضق على الصلوة، والحكم فيه والخصام كل ذلك جائز ودليل ذلك
٢٢٩ اعتراض الفقهاء على حديث معاذ ابن جبل حينما صلى بجماعته فأطال صلاته فقال له النبي ﷺ من أم بالناس فليخفف باشياء والجواب عنها وقد أطنب المؤلف في هذا الموضع بما لا تجده في غير هذا الكتاب فعليك به فإنه من انفس ما كتب	٢٤٣ المسألة ٩٩ دخول الشركين في جميع المساجد جائز حاشا حرم مكة كاه ومذاهب العلماء في ذلك وبرهان ذلك
٢٣٦ المسألة ٩٥ من أتى مسجداً قد صليت فيه صلاة فرض جماعة بإمام راتب وهو لم يكن صلاحاً فليصلها في جماعة ويجزئه الأذان الذي	٢٤٦ المسألة ٥٠٠ اللبس والزفن في المسجد مباح ودليل ذلك

صفحة	محتوى	صفحة
٢٤٦	السؤال ٥٠١ لا يجوز انشاء الضوال في الساجد ويدعى عليه بما ورد به من ذلك	٢٤٧
٢٤٧	السؤال ٥٠٢ لا يجوز البول في المسجد ولا البصاق ، ولا يحمل بناء مسجد من ذهب ولا من فضة الا السجد الحرام خاصة ودليل ذلك	٢٤٨
٢٤٨	السؤال ٥٠٣ لا يحمل بناء مسجد عليه بيت متملك ليس من المسجد ولا بناء مسجد تحته بيت متملك ليس منه فاذا فعل ذلك فليس بمسجد وبرهان ذلك	٢٤٩
٢٤٩	السؤال ٥٠٤ البيع جائز في الساجد ودليل ذلك	٢٤٩
٢٤٩	السؤال ٥٠٥ الصلاة الوسطى هي المعسر واختلاف العلماء في ذلك وسرد أدلتهم وقد اشيع المقام المؤلف بما لا يجده في غير هذا الكتاب	٢٦٠
٢٦٠	السؤال ٥٠٦ رفع الصوت بالتكبير اثر كل صلاة حسن ودليل ذلك	٢٦٠
٢٦٠	السؤال ٥٠٧ جلوس الامام في مصلاه بعد سلامه حسن مباح لا يكره وان قام ساعة يسلم فحسن . وبرهان ذلك	٢٦١
٢٦١	السؤال ٥٠٨ من وجد الامام جالسا	
٢٦٣	خاتمة الجزء	
٢٦٣	السؤال ٥٠٩ يستحب لكل مصل ان ينصرف عن يمينه فان انصرف عن شماله فباح لا حرج عليه في ذلك ولا كراهة وبرهان ذلك	٢٦٤
٢٦٤	السؤال ٥١٠ من وجد الامام راكعا أو جالسا فلا يجوز البتة ان يكبر قائما لئلا يكثر وهو في الحال التي يجده امامه عليها ولا بد تكبيرتين احدهما للاحرام ، والثانية للاحالة التي هو فيها	٢٦٤
٢٦٤	السؤال ٥١١ صلاة الصبح ركعتان في الحضر والسفر ابداء في الخوف كذلك وصلاة المغرب ثلاث ركعات أيضا كذلك ، وصلاة الظهر والعصر والمساء أربع ركعات في الحضر للصحيح والمرضى ، ركعتان في السفر ، وفي الخوف ركعة ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار وججهم في ذلك وقد بسط القول المصنف في هذا الموضوع	٢٦٤
٢٦٤	السؤال ٥١٢ صلاة السفر ركعتين فرض	٢٦٣









